وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع الاتصال والخدمة الاجتماعية.

العنوان:

الخطاب الإعلامي وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث.

أنجزت: **بتاريخ: .../ .../ .....**

من طرف: **تحت إشراف:**

الطالب: شبلي عيسى **الأستاذ: د/ نوري دريس**

أمام لجنة المناقشة:

أ.د الجمعي النوي	**رئيسا**	**جامعة سطيف2**
د. نوري دريس	**مشرفا ومقررا**	**جامعة سطيف2**
د. ابراهيم يحياوي	**ممتحنا**	**جامعة سطيف2**
د.نادية مفتاح	**ممتحنا**	**جامعة برج بوعريريج**
د. جمال حيرش	**ممتحنا**	**جامعة جيجل**

للسنة الجامعية: 2022/ 2023

الآية:

اســـــــــــــــــــــــه الرحمـــــــــــــــــــــن الرحيـــــــــــــــــــــــــم:

"ولقد آتينا موسى الكتابَ من بعدِ ما أهلكنا القرونَ الأولى بصائرَ للناسِ وهدًى ورحمةً لعلّهم يتذكرون"

(الآية 43 سورة القصص).

الإهداء:

إلى أمّي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما. إلى كل أفراد عائلتي: أخواتي حبيباتي: سميرة، سارة ولامية، وإخوتي نصير وعبد الحليم ومخلوف وأبنائهم وبناتهم وفقهم الله وأنار دربهم بالعلم ...

إلى روح أخي الطاهرة "نبيل" رحمات الله عليه في جنان الخلد إن شاء الله.

إلى عائلتي الصغيرة: حبيبة قلبي زوجتي وأمّ بناتي. إلى بناتي أميراتي: رملة، وأماني والكتكوتة نور الأريج.

إلى أبي الثاني عمّي الصالح "بن بارة" وأمي الثانية خالتي غنية. إلى تلك الجدران الإسمنتية المظلمة والباردة التي مكثت بها أياما وليالي وسنوات طوال.

إلى الليالي المظلمة التي رأيتها هناك نورا... والباردة التي أحسستها هناك دفئا... فأنارت طريقي ويسرت لي سبيل العلم.

شكر وعرفان:

كل الشكر والتقدير للأستاذ "نوري دريس" الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل مطلقا بالنصائح اللازمة، شكرا على الثقة والحرية التي منحني إياها لإنجاز هذا العمل. إلى كل أساتذتي: نوي الجمعي وزين الدين خرشي، الطاهر سعود، بلاغمة بدر الدين وفاتح بن هدية وكل من نسيت أن أذكرهم. إلى كل من علمني حرفا.

وشكر خاص للأستاذة "ذياب لبنى". إلى الأستاذة "العلوي جميلة" والزميلين عبد القادر بن يحيى وهباشي فوزية على كل التسهيلات والتوجيهات.

وكل الذين قدموا لي يد المساعدة أو منحوني فكرة تصحح وجهة نظر أو تصور ما؛ إلى كل رفقاء الدراسة وزملاء العمل وكل الأصدقاء.

إلى أيام ولحظات العتمه وكل نفق طويل منطفئ الأنوار؛ حين مررت به وجدته لا يُبيح القدرة على الرؤية للأبصار. لكن المعاناة بصبر طويل من كل ضرّ أو عسر، وعد ربّي أن تبلغَ ما رجوتَ من الحقِّ ما شاء الله أن تبلُغ...

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمـــــــــــة:..... 1
القسم الأول: الجانب النظري للدراسة. 14
الفصل الأول: موضوع الدراسة..... 14
أولا: إشكالية تساؤلات وفرضيات الدراسة. 14
ثانيا: أهداف الدراسة: 25
ثالثا: أهمية الدراسة 26
رابعا: أسباب اختيار الموضوع 27
خامسا: الأساليب المنهجية ومجال الدراسة 28
1/ منهج الدراسة:..... 28
2/ أداوت البحث: 30
3/ مجال الدراسة:..... 31
سادسا: حالة البحث 32
1/ الدراسة الأولى:..... 32
2/ الدراسة الثانية:..... 38
3/ الدراسة الثالثة:..... 43
مراجع الفصل الأول:..... 48
الفصل الثاني: البناء النظري والمفاهيمي للدراسة..... 65
تمهيد:..... 65
أولا: المقاربات النظرية المعتمدة..... 67
1/ البنيوية التكوينية لـ "بيير بورديو": 67
2/ لوي ألتوسير والعدة الأيديولوجية للدولة..... 76
ثانيا: تحديد المصطلحات والمفاهيم. 84
مراجع الفصل الثاني: 123
الفصل الثالث: الإعلام أشكال وأبعاد..... 151
مدخل: الخطاب الإعلامي في قلب مسألة الاتصال والميديا. 152
أولا: الخطاب الإعلامي وأشكال الميديا (وسائل الإعلام). 155
1/ المسرح: 155

2/ وكالات الأنباء والإعلان (الإشهار): 157
3/ الصحافة المطبوعة (المكتوبة): 161
4/ الصناعة السينمائية: 167
5/ البث الإذاعي للراديو والتلفزيون: 169
ثانيا: الخطاب الإعلامي والأيديولوجية. 172
1/ الأيديولوجية فلسفة حياة. 172
2/ فلسفة الإعلام والتغلغل الأيديولوجي: 174
3/ الأيديولوجية التقنية في الخطاب الإعلامي: 176
4/ نمط الخطاب الإعلامي تحدده الأيديولوجيا السائدة: 185
ثالثا: الاقتصاد السياسي والإعلام. 195
1/ الخطاب الإعلامي وسيلة هيمنة أم أداة للنضال السياسي؟: 195
2/ الإعلان البرجوازي والإعلام: 201
3/ الرأسمالية والإعلان: ثنائية الهيمنة وإعادة الإنتاج. 206
4/ الإعلان واقعة سوسيو- اقتصادية مهيمنة: 215
خلاصة: 222
مراجع الفصل الثالث: 223
القسم الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة. 257
الفصل الرابع: السياق الكولونيالي والإعلام في الجزائر. 258
تمهيد: 258
أولا: الصحافة في الجزائر: نشأة وتطور في السياق الاستعماري: 259
1/ نشأة الصحافة الجزائرية: 259
2/ مراحل تطور الصحافة في الجزائر: 261
ثانيا:خطاب الصحافة الجزائرية واتجاهات الحركة الوطنية: 265
1/ الصحافة وخطاب المساواتية: 265
2/ الصحافة الجزائرية والحركة الإصلاحية: (جمعية العلماء المسلمين) 274
3/ الصحافة الجزائرية والنزعة الاستقلالية: 277
ثالثا: الصحافة الجزائرية أثناء الثورة وتطور النزعة الاستقلالية: 284
1/ أهم الصحف الوطنية أثناء الثورة: 284
2/ الإذاعة والسينما الجزائرية أثناء الثورة: 287
3/ وكالة الأنباء الجزائرية: 289

4/ الإطار القانوني لصحافة الثورة:..... 290
رابعا: (استنتاجات) خصائص الخطاب الإعلامي في ظل السياق الكولونيالي: 292
1/ الانقسامية وصراع التموقع: 292
2/ الشعبوية وراديكالية خطاب الثورة: 296
خلاصة:..... 299
مراجع الفصل الرابع: 301
الفصل الخامس: التحولات البنيوية للإعلام في الجزائر 1962- 1988. 321
تمهيد:..... 321
أولا: التطور التاريخي للأجهزة الإعلامية في الجزائر: 322
1/ المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1965: (الحزب والحكومة والصحافة). 323
2/ المرحلة الثانية: 1965- 1979. 328
3/ المرحلة الثالثة: 1979- 1988. 332
ثانيا: تحولات سوسيولوجية وتشريعات إعلامية 1962- 1988: (رقابة أم ضوابط إعلامية). 334
1/ المرحلة الأولى 1962- 1965. 335
2/ المرحلة الثانية 1965- 1978..... 338
3/ المرحلة الثالثة 1979- 1988..... 344
ثالثا: (استنتاجات): إفرازات الأحادية على الخطاب الإعلامي: 348
1/ الأحادية الحزبية والخطاب الشعبوي: 348
2/ الخيار الاشتراكي ومبادئه الشعبوية:..... 355
3/ الشرعية الثورية وأبوية الخطاب: 360
خلاصة:..... 364
مراجع الفصل الخامس: 366
الفصل السادس: سياق التعددية وتحولات الإعلام السوسيو- اقتصادية..... 388
أولا: أحداث أكتوبر 1988: تحولات سياسية وانفجار الإعلامي 389
1/ الإرهاصات الأولى لأحداث أكتوبر 1988: 389
2/ دستور 1989: تحولات سياسية وإعلامية:..... 391
3/ قانون الإعلام 1990: انفتاح إعلامي ومعوقات سياسية. 394
ثانيا: التحولات الأمنية: 1991 وتبعاته على الصحافة الجزائرية..... 401
1/ إيقاف المسار الانتخابي: 401
2/ الصحافة الجزائرية في قلب الأزمة الأمنية:..... 402

3/ الصحافة والإعلام في الجزائر: قيود أمنية، سياسية واقتصادية 404
ثالثا: تحولات الخطاب الإعلامي بعد 1992: (الخطاب الإعلامي بين الحرية والضبط والتقييد)407
1/ التحولات الدولية وأثرها على النظام الإعلامي في الجزائر: 407
2/ تحولات هيكلية وتشريعية في الشأن الإعلامي في الجزائر: 409
3/ مشاريع تمهيدية لقوانين الإعلام 1998- 2001- 2002 – 2003: 411
4/ قانون الإعلام 2012 وسياقاته المحلية والدولية: 414
5/ قانون الإعلام 2014 والمشهد الإعلامي في الجزائر: 419
6/ دستوري 2016 و2020 والإعلام في الجزائر: 422
رابعا: (استنتاجات) الاقتصاد الريعي والزبونية السياسية. 427
1/ عودة لنشأة الإعلام الخاص ورواد الأعمال في الجزائر: 427
2/ الزبونية السياسية ورواد الأعمال في الجزائر: 431
3/ الاقتصاد الريعي يعيد إنتاج الزبونية وشعبوية الخطاب: 436
خلاصة: 440
مراجع الفصل السادس: 441
خلاصة القسم الثاني للدراسة: 467
الفصل السابع: نتائج الدراسة. 469
أولا: نتائج البحث على ضوء تساؤلات وفرضيات الدراسة: 469
ثانيا: تحليل النتائج على ضوء أهداف الدراسة: 474
ثالثا: تحليل نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة: 478
رابعا: تحليل نتائج الدراسة على ضوء المقاربات النظرية المعتمدة: 481
1/ تحليل نتائج الدراسة على ضوء مقاربة "بيير بورديو": 487
2/ تحليل نتائج الدراسة على ضوء مقاربة "لوي ألتوسير": 484
الخاتمـــــــــــة: 497
قائمة المصادر والمراجع: 508
ملخص: 518

مقدمـــــــــــــــــة:

مقدمـــــــــــة:

منذ تشكل الحركة الوطنية في جزائر ما قبل الاستقلال في بداية القرن العشرون ثم في فترة ما بين الحربين العالميتين، أين برزت واضحة المعالم الفكرية والاتجاهات الأيديولوجية والسياسية لكل تيار من تيارات الحركة الوطنية، والتي كانت تعكس التنوع والاختلاف الموجود في المجتمع الجزائري بمختلف طبقاته وشرائحه الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، المهنية والطبقية، ظهرت صحافة الحركة الوطنية حيث كان لكل تيار منبر إعلامي أو عدة منابر كانت تمثل لسان حاله في تلك المرحلة التاريخية، وهو ما يعني طبيعة التعدد والتنوع والاختلاف الذي كان سائدا في الخطاب الإعلامي في الجزائر. لكن سرعان ما هيمن على هذه الخطابات الخطاب راديكالي الثوري، الذي يدعو كل أطياف الشعب وكل تيارات الحركة الوطنية للالتفاف حول مشروع الاستقلال والعمل الثوري، ليكون هذا الخطاب بكل ما يحمله من خصائص أيديولوجية راديكالية، شعبوية وثورية هو عبارة عن حتمية تاريخية أنطولوجية فرضها السياق الكولونيالي على الخطاب الإعلامي والصحافة في الجزائر في تلك المرحلة.

لتكون بذلك الشعبوية والأحادية التي أفرزها السياق الكولونيالي هي أحد أبرز الخصائص التي ورثها خطاب الصحافة في الجزائر المستقلة، لاسيما بعدما تم الإعلان عن الجزائر كدولة تتبنى نظام الحزب الواحد عبر جبهة التحرير الوطني. لقد كانت من أولويات الدولة الجزائرية غداة الاستقلال هو استكمال مظاهر السيادة الوطنية والإسراع في بناء المؤسسات ا، نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار الفرنسي، والتي انعكست على طبيعة الممارسات الصحفية والنشاط الإعلامي في الجزائر، خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار غياب الإطار القانوني المنظم للنشاط الإعلامي ومهنة الصحافة في الجزائر آنذاك. فعلى الرغم من الرصيد الثري من التجربة التي ورثتها الصحافة الجزائرية أيام الحركة الوطنية والنضال السياسي والإعلامي والدعائي أثناء الثورة التحريرية، إلا أن إبقاء الدولة المستقلة على المنظومة البيروقراطية الاستعمارية في تسيير الشأن العام بمختلف جوانبه الإدارية لمختلف هياكل الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الجهاز الإعلامي، أبقى الصحف والجرائد تسير وفقا للقوانين الإدارية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية بوصفها مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري على غرار المؤسسة الوطنية للتلفزيون العمومي، وهذا ما جعل قطاع الإعلام في الجزائر غير قادر على منافسة الإعلام الأجنبي بمختلف

أشكاله في تلبية حاجات ورغبات المستهلك "الجمهور"، وعاجز عن التكيف مع تنافسية السوق التي فرضتها التحولات الدولية السوسيو- اقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

لكن ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي، فإنّ هذه التحولات قد فرضت نفسها على الجزائر وكذا على العديد من الدول والمجتمعات الاشتراكية في إطار العولمة والنظام العالمي الجديد، حيث تحول العالم إلى قرية من خلال انتشار وسائل الإعلام أو ما يعرف بكونية الإعلام، ولم تعد هناك حدود تمنع انتقال المعلومات والأخبار حول الأفراد والمجتمعات، وما صاحب كل ذلك من انتشار لأفكار حول الكثير من المبادئ والقيم والمفاهيم السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، والتي تعكس واقع العديد من المجتمعات الغربية، كالديمقراطية والتعددية، احترام الاختلاف والحريات والأقليات، ومبادئ حقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي والإعلام، السوق الحرة وحرية المنافسة وتكافؤ الفرص وغيرها، هذا الانتشار والانفجار لم يكن ليحدث لولا توفر المناخ الملائم والأرضية السوسيو- ثقافية الخصبة والمناسبة لاستقبالها في مجتمعات أخرى هي المجتمعات الاشتراكية، وهو الذي لا يعدو أن يكون تعبيرا عن انتصار أفكار وأيديولوجيات على أخرى في إطار الصراع الأيديولوجي الذي كان سائدا.

وفي إطار هذه التحولات العالمية لاسيما تحول الاقتصاديات الكبرى والاقتصاد العالمي واستمرارا لسيرورة تحول المجتمعات الرأسمالية نحو المزيد من الحرية واللبرلة وصولا إلى اقتصاد المعرفة وما يعرف بمجتمع المعلومات، لم تجد اقتصاديات الكثير من الدول التي لم تلتحق بهذا الركب خيارا لها بديلا عن الانهيار، سوى الاستجابة السريعة لهذه التحولات والانضمام لهذا النظام العالمي بكل مبادئه وأفكاره والانفتاح على قيمه ومنتجاته، وذلك نظرا لفقر هذه المجتمعات وضعف منضوماتها الاقتصادية والسياسية والمعرفية وحاجة مجتمعاتها وشغفها بهذه التحولات لاسيما في سياق ما يعرف بالمجتمع العالمي الاستهلاكي، فقد صارت هذه المبادئ والأفكار والقيم سلعا وبضائع وجب استهلاكها على غرار مختلف السلع الرأسمالية ومنتجات النظام العالمي.

وقد كانت الجزائر وبفعل هذه التحولات، ونظرا لمنظومتها الاقتصادية والسياسية والمعرفية والثقافية الهشة، هي أحد هذه المجتمعات المتأثرة بتلك التغيرات والتحولات التي طرأت على المجتمع الدولي، فنظرا لاقتصادها الريعي القائم على تصدير المحروقات ، ونظرا لانهيار أسعار هذه الأخيرة في

منتصف الثمانينات في إطار تحولات السوق الدولية، عرف المجتمع الجزائري انهيارا اقتصاديا وانخفاضا حادا في المستوى المعيشي انعكس في انهيار القدرة الشرائية وندرة السلع والمنتجات الضرورية، بما أدى إلى قيام احتجاجات اجتماعية عنيفة في أكتوبر 1988 ضد احتكار الدولة للمجال السياسي وللسوق ولكافة القطاعات وفضاءات إعادة إنتاج الفرد و/ أو المجتمع لنفسه، بما فيها الاقتصاد والتوظيف والسكن وقطاع الإعلام والصحافة، أين كان المجتمع الجزائري يعاني التضييق وخنق كل أشكال التعبير والتفكير والعمل والإنتاج والاستثمار الحر، بما اقتضى انعدام أي فرص للعمل والاستثمار وخلق الثروة. لذلك فإن انهيار سياسة السلم الاجتماعي التي كانت قائمة على مداخيل الريع، هي أحد الأسباب التي أجبرت الدولة على الاستجابة لتلك التحولات وبالتالي الانفتاح السياسي والاقتصادي والإعلامي كاستجابة لتلك الاحتجاجات من جهة، ولتهدئة الأوضاع من جهة أخرى، ليكون دستور فيفري 1989 هو بمثابة نقطة تحول في تاريخ الجزائر، بما حمله من إصلاحات جذرية في كافة المجالات.

فبعد ثلاثة عقود من الاستقلال الذي ساده اقتصاد التخطيط والاشتراكية واحتكار الدولة لمختلف أشكال النشاط الاقتصادي وتجريم الملكية الخاصة بداعي طابعها الاستغلالي، تم إقرار حرية المبادرة وإمكانية الاستثمار الخاص في مجالات عديدة (حتى وإن كانت منتقاة بعناية شديدة)، وفي مجال السياسة تم الإعلان عن حرية تأسيس المنظمات والنقابات والجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي والثقافي. لتعرف بذلك الجزائر أول تجربة ديمقراطية في تاريخها منذ الاستقلال، فامتلأت الساحة السياسية بالأحزاب والساحة الإعلامية والصحافة بالخطابات والبرامج السياسية والاقتصادية تحسبا للمواعيد الانتخابية على غرار مختلف التجارب الديمقراطية في العالم.

أمّا في مجال الإعلام بوصفه الحقل المرتبط به موضوع بحثنا، فبعد أن أقرت الحكومة استجابة لتلك التحولات قرضا ماليا معتبرا لكل صحيفة أو دورية ناشئة، جاء قانون الإعلام 1990 ليؤكد على قيام تعددية إعلامية ويؤسس لصحافة خاصة مستقلة، ورغم أنه قد أبقى على قطاع السمعي البصري في يد الدولة، إلا أنه منح الحرية الكاملة للصحفيين العاملين بالمؤسسات الإعلامية العمومية للاختيار بين البقاء في القطاع العمومي أو الانضمام لمؤسسات صحفية خاصة أو للصحف الحزبية، أو إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة على شكل شركات مساهمة، كما أعطت الدولة تسهيلات مالية معتبرة في هذا الإطار سواء للصحفيين أو الأحزاب من أجل إصدار جرائد ودوريات خاصة، وبالإضافة إلى إلغاء الرقابة الإدارية التي كانت مشددة على الصحف وعناوينها أو تعددها، فقد تكفل هذا القانون أيضا بإنشاء مجلس أعلى للإعلام قصد تنظيم النشاط الإعلامي في الجزائر وضبطه، لاسيما بعد أن تم السماح بصدور العديد من العناوين الإعلامية للصحف والجرائد والمجلات كما تم إقرار حرية التعبير والكلام والمعتقد وغيرها من الحريات، وصار للقارئ الجزائري عدة اختيارات وبعدة لغات واتجاهات بتعدد اتجاهات وتخصصات الصحف والدوريات الناشئة، فصارت الصحف الخاصة تشبع شغف الشعب الجزائري المتعطش لهذا التنوع وتلبي كل رغبات المواطن الجزائري بمختلف فئاته وشرائحه وتوجهاته اللغوية والفكرية بمختلف المعلومات والحقائق، وكذا الأخبار حول الكثير من الأحداث الوطنية والدولية دون قيد أو شرط مهما كان نوعه. وبعد سنوات الأزمة الأمنية والتقهقر والانغلاق الذي شهدته الصحافة الجزائرية على غرار الكثير من المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، جاء قانون الإعلام 2012 ثم قانون السمعي البصري 2014، للإعلان عن فتح مجال

السمعي البصري على غرار الصحافة المكتوبة كمجال للاستثمار الخاص، ولكن بضوابط مهنية وأخلاقية تضمنتها بنود ونصوص هذين القانونين.

واستنادا لما سبق وسواء من الناحية الكمية أو الشكلانية، فإن الخطاب الإعلامي في الجزائر ومنذ إعلان التعدية قد عرف تطورا ملحوظا سواء من ناحية التعدد والتنوع في الخطاب أو في مجال حرية التعبير والرأي والنقد، وسواء تعلق الأمر بالصحافة المكتوبة بعد قانون الإعلام 1990 أين صار بالتقريب لكل تيار سياسي أو حزب منبر صحفي يمثله، ناهيك عن المجلات والدوريات والنشريات الأسبوعية والشهرية الجهوية أو الوطنية العامة أو المتخصصة، أو تعلق الأمر بالسينما أو القنوات التلفزيونية أو غيرها من وسائل بث ونشر الخطاب بعد قانوني 2012 و 2014، أين صار الإعلام الجزائري ينافس برموزه وبرامجه على اختلافها على جوائز وطنية وإقليمية ودولية. وصارت هناك شركات ومؤسسات إعلامية خاصة تعود ملكية أسهمها إلى رجال أعمال أو صحفيين جزائريين. لكن وبعد ما يقارب ثلاثة عقود من إعلان التعددية وإلى غاية سنة 2019، لا يزال الإعلام الجزائري يتهم في موضوعية وحيادية خطابه، واستقلالية آرائه ونقاشاته حول العديد من القضايا والمسائل لاسيما المتعلقة منها بالشأن العام والحياة اليومية للفرد الجزائري، حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى أن الإعلام في الجزائر لا يزال محتكرا من قبل الدولة التي تحتكر عناصر التمويل والنشر والبث (الإعلان والإشهار والمطابع)، ولا يعدو أن يكون خطابه سوى أحد أدوات الدولة الأيديولوجية يعيد تشكيل الواقع الاجتماعي وفق تصورات النخب الحاكمة، وحتى في عهد التعددية بقي خطابا مؤدلجا محملا بتراكمات خطاب الأحادية الحزبية، يوافق تصورات كل سلطة قائمة ومهيمنة، ويسعى لإدامة الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة فيه.

وللبحث عن أهم السياقات التاريخية التي جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر يأخذ هذا المنحى فقد قسمنا هذه الدراسة إلى قسمين، حيث ينطوي القسم الأول على الإطار النظري للدراسة والذي تندرج تحته ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول البناء الإشكالي للدراسة؛ إذ يتم فيه استعراض إشكالية وتساؤلات الدراسة، أهدافها وأهميتها والأساليب المنهجية المتبعة في هذا البحث، وأخيرا أسباب اختيار الموضوع وحالة البحث أو ما توصلت إليه الدراسات العلمية في هذا الموضوع، لنقوم في الفصل الثاني "الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة" بتناول المفاهيم التي تم الاعتماد عليها لوصف وتحليل وفهم الظاهرة موضوع الدراسة وأهم المقاربات النظرية المرتبطة بالدراسة، والتي يمكن الاستناد إليها واستخدام مقولاتها السوسيولوجية لفهم طبيعة الخطاب الإعلامي وتأويل المعاني المرتبطة بما تنتجه وسائل الإعلام بوصفها أداوت الدولة الأيديولوجية، والتي تسعى من خلالها إلى تشكيل واقع الأفراد والجماعات وتكريس الوضع القائم والعلاقات (الهيمنة) السائدة، أما الفصل الثالث فتعرضنا من خلاله لأهم الأدبيات السوسيولوجية حول الخطاب الإعلامي ووسائل الإعلام والاتصال، وعلاقته (ها) بالأيديولوجيا والاقتصاد والسياسة عبر مختلف السياقات التاريخية والسوسيو- اقتصادية، وأهم الأنظمة الإعلامية والصحفية التي ميزت الخطاب الإعلامي خلا مراحل تطوره. بما يسمح باكتشاف أهم العوامل المتحكمة في وسائل الإعلام وإنتاج الخطاب الإعلامي ومن ثمة في تشكيل الواقع الاجتماعي برمته.

أما القسم الثاني من الدراسة فيرتط بمجتمع البحث (الجزائر) أو "الجانب التطبيقي للدراسة" والذي يتعلق بـ "سوسيولوجيا الإعلام في الجزائر"، فنحاول من خلاله الإجابة على إشكالية البحث استنادا

إلى ما ورد في القسم النظري من الدراسة، إذ يجيب كل فصل من فصوله الثلاث على أحد التساؤلات الفرعية للدراسة والتحقق من فرضياتها، حيث يتناول الفصل الرابع من هذه الدراسة السياق الكولونيالي وإفرازاته على تطور الصحافة في الجزائر، وذلك باعتباره السياق التاريخي الأول الذي تنطلق منه الدراسة والذي بقيت إفرازاته على الخطاب الإعلامي في الجزائر مستمرة إلى ما بعد الاستقلال وربما إلى ما بعد التعددية، حيث ورغم التعددية التي كانت سائدة قبل الثورة التحريرية إلا أن هذا السياق لم ينتج لنا سوى خطابا منقسما لغويا وفكريا وأيديولوجيا، أحاديّا وشعبويّ الطرح من أجل توحيد الرؤى لنيل معركة الاستقلال. أما الفصل الخامس فيتناول أهم التحولات البنيوية التي طرأت على الصحافة والإعلام في مرحلة الأحادية الحزبية، بوصفها سياق تاريخي سوسيولوجي تميز بخصائص حديثة وافدة على المجتمع الجزائري حديث النشأة، وهو الخيار السياسي الذي ينطوي على الأحادية الحزبية ومبادئها، والخيار الاشتراكي بتوجهاته الأيديولوجية، وهي الخيارات التي فرضت تصوراتها ومقولاتها ومفرداتها على الخطاب الإعلامي في الجزائر، فزيادة على الأبوية كخاصية موروثة اجتماعيا وثقافيا والشعبوية كخاصية فرضها السياق الكولونيالي، راكمت هذه المرحلة على الخطاب الإعلامي في الجزائر خصائص الأحادية المنسجمة مع الأحادية الحزبية ومبادئ الاشتراكية كخيار اقتصادي تنموي وتوجه أيديولوجي، تنسجم مبادئه الأساسية كدولنة الاقتصاد والملكية الجماعية (الدولاتية) لوسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج، بما فيها وسائل الإعلام مع الخطاب الأحادي والشعبوية التي تنكر الاختلاف والتعدد وتجرمه، على غرار خاصية الأبوية في الخطاب التي تكرس هيمنة وسلطة الدولة ووصايتها على كل أجزاء النسيج الاجتماعي، فهي لا تنكر الاختلاف فحسب بل تجرم الاختلاف وكل رفض للوصاية القائمة وتدعم وصاية الأب ومبدأ اللاانقسامية والاشتراكية، رافضة لكل ما يدعو للنزعة الفردانية أو التنافس أو التغيير. أما الفصل السادس فقد تناولنا فيه مختلف التحولات السوسيو-اقتصادية والتشريعات التي عرفها قطاع الإعلام والصحافة في الجزائر بعد إعلان التعددية، من خلال التعرض للتطورات البنيوية التي عرفها الخطاب الإعلامي في الجزائر، وكذا أهم النصوص والتشريعات القانونية التي عرفها في تلك المرحلة، للتحقق إن كان لها تأثير فعلي على الصحافة ووسائل الإعلام في الجزائر أم لا، سواء من ناحية الكم والكيف، أو على مستوى الصحافة المكتوبة أو ما تعلق بمجال السمعي البصري، حيث لم ينتج عن هذه النصوص التشريعية والتي أقرت الممارسات الديمقراطية والتعددية الإعلامية وحرية التعبير والرأي، سوى التعدد الشكلي المتعلق بتزايد عدد الصحف والقنوات وغيرها من وسائل إنتاج الخطاب مع تنوع اختصاصاتها وبرامجها، إلا أن الأهداف والغايات والتصورات واحدة ونتائج أغلب ما يتم تداوله أو مناقشته أو بثه والترويج له لا يخدم سوى تصورات السلطة القائمة ويكرس هيمنتها على المجتمع، ولكن قد يثير هذا الكثير من علامات الاستفهام لدى البعض، لاسيما حول كيفية وآليات حدوث ذلك في ظل الملكية الخاصة لبعض هذه الخطابات.

إن كل أرباب العمل في الجزائر لم يكونوا سوى أدوات لتكريس الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة نظرا للامتيازات التي كانوا يحضون بها، وذلك في ظل التقاطعات والتحالفات والعلاقات التي ظلوا يقومون بنسجها على مستوى مراكز توزيع الريع خاصة في ظل استمرار الاقتصاد الريعي، هذا على الرغم من زعم الدولة بفتح المجال للاستثمار والانفتاح على اقتصاد السوق ومبادئ تكافؤ الفرص وحرية المنافسة، سواء تعلق الأمر بالتنافس المادي التجاري على الربح أو ما تعلق بالبحث عن عدد الأوديمات (عدد المتابعين)، إلا أنه يتم تبرير ذلك بضبط القطاع ضد حالة الفوضى واللامسؤولية ومحاربة خطاب العنصرية والكراهية وفق أخلاقيات المهنة ولضمان خدمة عمومية وتجنب أشكال

اختلاط المال الفاسد بالصحافة والسياسة، أو تجنب الخوض في مسائل تخص أمن الدولة ووحدة ترابها وشعبها وقداسة مبادئها القومية ورموزها الوطنية. كما تضمنت دراستنا نتائج الدراسة التي أجملنا فيها النتائج المتوصل إليها في كل أجزاء هذا البحث، وذلك من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة في ختام البحث واستعراض أهم التحديات التي واجهت ولازالت تواجه الخطاب الإعلامي، تحضر عليه التعدد في الطروحات الفكرية والتنوع في التوجهات الفكرية والأيديولوجية، وتمنعه من التحرر من مختلف التراكمات التاريخية والأيديولوجية وتخنقه بالتحديات والعراقيل الاقتصادية والبيروقراطية.

القسم الأول: الجانب النظري للدراسة.

الفصل الأول: موضوع الدراسة.

أولا: إشكالية وتساؤلات وفرضيات الدراسة.

ثانيا: أهداف الدراسة.

ثالثا: أهمية الدراسة.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع.

خامسا: الأساليب المنهجية ومجال الدراسة.

سادسا: حالة البحث.

مراجع الفصل الأول:

أولا: إشكالية تساؤلات وفرضيات الدراسة.

نظرا لأهمية وسائل الإعلام والاتصال في كل المجتمعات الإنسانية، فإنّ سوسيولوجيا الاتصال تهتم بهذه الوسائل قبل أية صيغة اتصالية أخرى كالاتصال بين الأفراد، فوسائل الإعلام والاتصال تؤسس شركات ومؤسسات (إعلامية) متوسطة أو عملاقة لها قوانينها الخاصة وقواعدها ومعاييرها التي تربطها بالمجتمع ومختلف مؤسساته الأخرى، لأنها منظَّمة بدورها من قبل المجتمع. فهي تهيئ المسرح الذي تدور فيه عروض الحياة العامة وتتفاعل فيه مختلف الكيانات والممارسات الاجتماعية، وتنتشر فيه الثقافة والقيم السلوكية والطرائق والأساليب، وبما أنها وسائل للرقابة والتوجيه والتوعية والتنشئة والتجديد وكذا الترفيه والتسلية في المجتمع، وبوصفها مؤسسات اجتماعية منظّمة فهي تعكس طبيعة المجتمع الذي تُنتجه وتندمج فيه. كما أنه ومن خلال الخطابات والصناعات المختلفة التي تنتِجها وسائل الإعلام والاتصال، أو بوصفها خطابات وكيانات منتَجة هي الأخرى من قبل المجتمع، فإنها تشكل المجتمع برمته وهي جزء لا يتجزأ منه في آن واحد، لكونها تقوم ببناء تجاربنا كأفراد أو كأنساق اجتماعية مختلفة، فمن خلال البيئة التي تحيط بوسائل الإعلام والاتصال ومختلف سياقاتها التاريخية وتحولاتها السوسيولوجية بين الأمس واليوم، فإنها هي من يقوم بتحديد ما نعرفه عن العالم، بل وحتى ما نعرفه عن أنفسنا.

لكن ورغم أن هناك اختلاف كبير بين الدارسين والمهتمين بهذا الحقل المعرفي حول الأدوار والوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري عبر مختلف مراحل تطورها، لاسيما في ظل البيئة الرقمية والتطورات المعرفية والتكنولوجية الحديثة، إلا أن الأكيد في الأمر أن كل تطور تقني عرفته وسائل الإعلام ومن ثمة الخطاب الإعلامي في المجتمع قد تزامن لا محالة مع تغير حتمي أو تطور في الوظائف والأدوار، فقد يكون الوصول إلى وسيلة اتصال - تقليدية كالمذياع أو حديثة كالهاتف – هو فرصة أخيرة للنجاة، وعدم الوصول لها هو حتمية الموت، خاصة إذا تعلق الأمر بكارثة طبيعية أو حالة خطر طارئة على الإنسان مهما كان نوعها.

كما أنّ الأكيد في الأمر أيضا هو العلاقة الإطرادية بين التطور الحاصل في هذه الوسائل ومن ثمة في الخطاب الإعلامي وبين ما يحدث لدى جمهور المتلقين من تشرذم وتشكيل لتصوراتهم وتمثلاتهم حول واقعهم المعيش بكل التفاعلات التي تحدث فيه والعلاقات السائدة به، لكن وحتى في عصر الطباعة والصحافة المكتوبة فلم يكن الجمهور موحدا على الإطلاق، فلكل اهتماماته الخاصة وما يفضل قراءته أو متابعته من مختلف جوانب الحياة العامة، سواء تعلق الأمر بالمعرفة والعلم أو بالسياسة أو الاقتصاد أو الرياضة أو التسلية والترفيه، لذا فإن ظهور شكل جديد مسيطر من وسائل الإعلام والاتصال لم يؤدّ بالطبع إلى تجاهل الأشكال القديمة، فلم يتوقف الناس عن الكلام والتواصل اللفظي عندما بدؤوا يقرؤون الصحف، ولم يتم التوقف عن قراءة الصحف بشكل كلي ومن قبل الجميع عندما بدأ البث الإذاعي أو التلفزيوني، وحتى منطق الوسائل المرئية في عصر التلفزيون الذي تدخّل في جميع المجالات، فإنه لم يتناقص بظهور التكنولوجية الرقمية بقدر ما تراجع دور الكلمة المطبوعة والصحف بظهور التلفزيون، وهو ما يعني عدم التكافؤ بين خطابات هذه الوسائل وتأثيراتها، فقد أصبحت الطباعة اليوم مجرد بقايا أو ملاحق للخطاب الإعلامي الذي صار يُبث بالصوت والصورة وفي الكثير من الأحيان على المباشر وبشكل لحظي وتزامني. لذلك فإنّ الخطاب الإعلامي الذي يتجسد على حد السواء في الوسيلة الإعلامية في حد ذاتها أو في المحتويات والنصوص التي تبثها هذه الوسائل، صار عبارة عن منظومة

إعلامية شاملة تؤثر فعلا في كل المجتمعات التي تنتشر بها وتشكل وتعيد تشكيل واقعهم بكل مستوياته. والأهم أنه لا يوجد ما يحظى باهتمام الجمهور من المواضيع والمسائل على اختلافها سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو معرفية أو ترفيهية لا يجد طريقا إلى التلفزيون باعتباره أقوى وسيلة منذ ظهور الطباعة، بما يعني أن المفهوم العام أو تمثلات الجمهور حول كل هذه الموضوعات يتشكل طبقا لانحيازات التلفزيون أو الوسيلة التي يتم متابعتها.

وسواء تعلق الأمر بالمجتمعات التقليدية أو المجتمعات الحديثة، المجتمعات الديمقراطية (الليبرالية) أو الشمولية والاشتراكية، فإنّ توجهات الأفراد الفكرية والأيديولوجية وتمثلاتهم حول مختلف المفاهيم والأشياء، تصنعها وسائل الإعلام من خلال المحتويات (النصوص والصور و...) الخطاب الذي تنتجه وتبثه بشكل يومي بل وبشكل لحظي. لكن لصالح من تعمل هذه الوسائل؟ وما هي غاياتها من إرسال هذه الخطابات؟

يفترض أنّ وسائل الإعلام تشكل صناعة (تجارية) وخدمة عمومية ومؤسسة سياسية في آن واحد، إلا أنها لا تشترك جميعا في هذه الطبيعة الثلاثية، إلا أنه وفي إطار صراع الحريات تقع وسائل الإعلام في قلب صراع جوهري بين حرية الامتلاك وحرية التعبير، حيث يرى متعهدوا وسائل الإعلام والمعلنون أن الإعلام والترفيه هما أدوات يستثمرون بها موردا طبيعيا هو المستهلك ويبذلون الكثير من الجهد للحفاظ على النظام القائم الذي يوافق مصالحهم، ومن جهة أخرى يرى المواطنون أن الإعلام والترفيه سلاح يستخدمونه في نظالهم من أجل السعادة التي لا يمكنهم بلوغها دون إجراء تغيير في النظام القائم، ولحل هذا التناقض وعبر تاريخ المجتمعات الإنسانية تم استخدام حلان يقضي كل منهما بإقصاء الآخر، فالأنظمة الدكتاتورية ذات النمط الفاشي تلغي حرية التعبير دون المساس بملكية الوسيلة الإعلامية، والأنظمة الشيوعية تحظر حرية الامتلاك زاعمة أنها تحافظ في المقابل على حرية التعبير وبالتالي على الخدمة العمومية التي تقدمها، لكن النتيجة واحدة في كلا الحالتين أين تصبح الصحافة المبتورة أداة استغباء وعقائدية. لذلك تم منح صناعة وسائل الإعلام حرية سياسية كاملة ورفع احتكار الدولة ورقابتها على الصحف والإذاعة والتلفزيون وغيرها، بما كان له أثر كبير على الديمقراطية وتطور وسائل الإعلام، لكن الاستثمار المتصاعد لها تجاريا وحصر ملكيتها لم ينسجم مع مبدأ التعددية، فالتكتل لا يتوافق مع الاستقلال اللازم للوسيلة الإعلامية ولا يمكن أن يقتصر هدف الإعلام على الربح فقط (برتراند، 2008، ص7، 9).

كما أنه ورغم التزايد في القنوات والمواقع والذي أدى إلى انتشار المعلومات والأخبار بشتى أنواعها وعلى نطاق واسع في كل مجتمع، حيث يسود الاعتقاد أن هذا التنوع والانفجار الإعلامي قد غير جذريا هذه المشكلة من خلال الاعتماد المتزايد للأشخاص على هذه المواقع، إلا أن المواقع المتصلة التي يمكن الوصول إليها عادة نجدها مملوكة لعدد قليل من الشركات، مثلما يحدث في مسألة البحث عن المعلومات عن طريق "غوغل"، كما أن الكثير من تلك الشركات المهيمنة أو المالكة لتلك المواقع والشبكات لديها سندات وأسهم في أشكال أخرى من وسائل الإعلام، لذا تشير بعض الدراسات أن التركيز والتكتل في وسائل الإعلام قد أدى إلى التقلص في أعداد الشركات التي تسيطر أكثر فأكثر على منتجي المحتوى والخطاب الإعلامي والشركات التي تمتلك القنوات التي يتدفق من خلالها هذا المحتوى، وأن هذه المشكلة لا تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل يوجد أيضا في المنظومة الإعلامية الكونية، وأنه لا يوجد أي مدهش أو جديد حول عولمة وسائل الإعلام فالإعلام قد

أصبح عالميا ولا جدوى من مقاومة تحكمه وإعادة تشكيله لواقعنا، طالما أن الكثير من الأفراد ورغم تركيزهم على الأنترنت من أجل الحصول على الكثير من المعلومات المتنوعة، فهم يعتمدون أيضا على المصادر التقليدية حتى وإن وجدت تلك المصادر على الانترنت (بريس و ويليامز، 2012، ص58، 67). وعلى النقيض من ذلك يرى البعض أنه ورغم تكتلات ملكية وسائل الإعلام وتمتعها بالتنوع المطلق للمصادر وسيطرتها عليها ورغبتها (الملّاك) في الربح وجني الأموال، فإن هذا لا يعني نقص الخدمة العمومية بقدر ما يعتبر ضرورة واستجابة وسائل الإعلام لمطالب وميول المستهلكين. وكذا اهتمام الصحفيين كغيرهم في المؤسسات الإعلامية الصغرى باستمالة المشاهدين من أجل أن تعكس واقعهم وقصصهم واهتماماتهم، كما أن رغبة حصول هذه الشركات على الأرباح ومطالب المستهلكين وتنوع مصادر المعلومات ومحتوى وسائل الإعلام، ستضمن جميعها استجابة المحتوى (الخطاب الإعلامي) ومنتجيه لمطالب المستهلكين، وذلك بافتراض أن المنافسة (اليد الخفية للسوق) كافية لضمان توفير محتوى يطلبه المستهلكون في السوق(بريس و ويليامز، 2012، ص69، 71). إلا أنه ورغم كل التأثيرات الإيجابية لانفجار قنوات التلفزيون والأقمار الصناعية على تنوع الاختيارات المتاحة للمشاهدين، والذي أدى إلى تزايد تكثيف الملكية وتدهور ضغوط الخدمات العامة المتزامن مع قصور القوانين الحكومية، فإن "جيمس هاميلتون" يرى أن ذلك قد أدى إلى تدهور شامل في الأخبار الصعبة والمعقدة وزيادة في البرامج الترفيهية والبرامج الخاصة بالمشاهير. وزيادة على ذلك فهناك تهديد آخر للملكية المكثفة (حتى وإن كانت حكومية) والذي يسميه "سي إدوين بيكر" (C. Edwin Baker) بـ "تأثير برلسكوني"، هذا الأخير الذي استخدم ثراءه وملكيته المكثفة لوسائل الإعلام لخلق ونجاح حزبه السياسي عن طريق شركته الإعلامية "ميدياست" (Mediast)، والتي تسيطر على 45% من أسهم التلفزيون الإيطالي والصحف الهامة، حيث اكتشف علماء الاجتماع أن توجهات الأصوات قد تحددت بما يشاهده الشخص على التلفزيون أو على أحد الوسائط، لذلك يجب الإشارة إلى مدى تأثير كل من الإعلام والسياسة عندما تتوحد أهدافهما ومنظوراتهما السياسية(بريس و ويليامز، 2012، ص 72، 73).

فمن جهة أخرى وإن كان هذا التكتل المكثف لملكية وسائل الإعلام والذي كان ناتجا عن التطور التكنولوجي وعن منح صناعة وسائل الإعلام حرية كاملة، بما كان له كل هذا الأثر السلبي على حياة الناس وتدهور واقعم الاجتماعي وزيادة إنصياعهم وخضوعهم أكثر فأكثر؛ في إطار ما يسميه "بيير بورديو" بإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة، حتى وإن تغيرت المسميات وتطورت المجتمعات وصولا إلى مجتمع المعلومات، فهل هذا يعني ضرورة العودة إلى وضع وسائل الإعلام تحت ملكية ورقابة الدولة؟

ستكون الإجابة على هذا التساؤل حتما بالنفي حتى وإن كان هناك ميل جماهيري ونخبوي بضرورة ضبطها وتقييد حريتها، ذلك نظرا للتجربة المريرة التي مرت بها الإنسانية خلال عقود من الزمن، بين الأنظمة الديكتاتورية والأنظمة الشيوعية.

وحتى في المجتمعات الديمقراطية، فإن تطور وسائل الإعلام الجديدة من إذاعة وسينما وتلفزيون ونظرا لاحتياجات الرأسمالية لهذه الوسائل بشكل متزايد، أين وصلت قوة الإعلان ثم التكتل في ملكية وسائل الإعلام إلى درجة صارت تهدد إلى حد ما وجود الدولة، قد دفعت هذه البلدان لأن تضع تحت سيطرتها هذه الوسائل أو تحاول ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يُظهر تاريخ مكاتب التلغراف

الأولى كيف استولت الدولة على إرث المجال العام الذي وقع تحت تأثير وصراع القوى الاجتماعية المختلفة، كما مارست تلك الحكومات في البداية سيطرة على وكالات الأنباء ومنحتها صفة شبه رسمية، حيث جعلتها غير قادرة على تعديل قوانينها دون موافقة المحكمة العليا للدولة مثل وكالة "رويترز" الأنجليزية (Habermas, 2006, p195,196).

كما أنه ورغم التطور التكنولوجي الذي عرفته المجتمعات في مجال تقنيات الاتصال ووسائل الإعلام، فإن "بيير بورديو" يرى أن العلم (التقنية) وإن كان محايدا فإن تطبيقاته واستخداماته غير محايدة تماما، فتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتوظيفها الأيديولوجي والمضمون الأيديولوجي لها، الذي يمثله – إلى حد ما – دور التلفزيون (وغيره من الوسائط)، ومن خلال ليس التأثير المباشر لها فقط على المشاهدين، بل ذلك الذي يمتد إلى مجالات الإنتاج الثقافي الأخرى. بما جعل الوقائع التاريخية هي تعبيرات عن أيديولوجيا تدعي السيادة والانتصار على الأيديولوجيات الأخرى، وتتحول المواجهات الأيديولوجية المباشرة في صورتها القديمة (الحرب الباردة مثلا) إلى انفراد ما يسمى بـ "الأيديولوجيا الناعمة" بموقع الصدارة، متجسدة في الجرعات اليومية واللحظية التي تبثها وسائل الإعلام الحديثة ومختلف الوسائط، هذه الجرعات التي تنساب إلى عقول المشاهدين والقراء والمستمعين ومستخدمي الوسائط والانترنت في هدوء دون أدنى مقاومة (بورديو، 2004، ص 24).

فحتى بعد هذا التطور التكنولوجي الذي نشهده اليوم فإنه وحسب "بورديو"، ليس سوى انتقال من نمط ملكية إلى نمط ملكية آخر؛ أما جوهر العلاقة فهو الصراع بين مهيمِن ومهيمَن عليه، بين من يملك ومن لا يملك، فالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي ثم مجتمع المعلومات، هو انتقال من حالة ملاك الأراضي إلى حالة ملاك المصانع والورش ومختلف وسائل الإنتاج ثم إلى حالة مالكي المعلومة ومختلف وسائطها، فالمواجهة الاجتماعية والسياسية تبقى من حيث الجوهر هي نفسها بين من يملكون (مهيمنون) ومن لا يملكون (مهيمَن عليهم) وهم العبيد أو العمال أو الذين يعيشون في ظل شروط ومحددات هذه الهيمنة. وحتى وإن انتقلت ملكية وسائل الإنتاج وأدوات التحكم والسيطرة إلى الدولة كما هو الحال في بعض المجتمعات التي اتخذت طرقا مختلفة للتنمية، أو حدثت بها تغيرات في طبيعة النظام السياسي بعد ثورات أو حركات اجتماعية عنيفة، وهي التي كانت تعرف بالمجتمعات الاشتراكية، فإنه لا يوجد اختلاف جوهري أو اختلاف كبير من حيث المضمون في طبيعة هذه العلاقات، ليبقى مضمون هذه العلاقة ثابتا يدور في فلك الصراع بين من يملك ومن لا يملك بين مهيمِنين ومهيمَن عليهم (بورديو، 2004، ص25، 30).

ويعتبر المجتمع الجزائري أحد هذه المجتمعات سواء تعلق الأمر بالجزائر في مرحلة الأحادية أو بعد إعلان التعددية، لكونها قد انتهجت التوجه الاشتراكي كخيار اقتصادي للتنمية، واختارت الأحادية كخطاب سياسي وثقافي وإعلامي يتلاءم مع الاشتراكية كخيار تنموي، لتعرف بعدها تغيرات (وإن كانت شكلية) في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي على إثر الحركة الاحتجاجية العنيفة التي هزت المجتمع الجزائري في الخامس من شهر أكتوبر 1988م.

فمنذ الاستقلال وطيلة ثلاثة عقود من الزمن، كان النظام الجزائري قائما على الأحادية الحزبية في المجال السياسي وأحادية وأبوية الخطاب وشعبويته في مجال السياسة والصحافة والإعلام، وعلى التخطيط والاشتراكية كخيار تنموي اقتصادي، وعلى احتكار الدولة لمختلف أشكال النشاط الاقتصادي وتجريم الملكية الخاصة بداعي طابعها الاستغلالي.إلا أنه وعلى غرار الكثير من الدول التي كانت

تسمى بالمجتمعات الاشتراكية، لم تستطع الجزائر أن تنأى بنفسها بعيدا عن التغيرات التي أصابت الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية في تلك الدول والمجتمعات؛ بل وفي العالم أجمع أو أن تتجنّب عولمة الحداثة والديمقراطية والتعددية وما سمي بالثورة التكنولوجية والانفجار الذي عرفته منظومة الإعلام على الساحة الدولية والإقليمية أو ما عرف بكونية الإعلام، فضربت هذه التغيرات روابط وميكانيزمات العديد من الأنظمة، لاسيما تلك التي كانت قائمة على الأحادية والأبوية في امتلاك وتداول الأفكار والأخبار والمعلومات، وعلى احتكار المعلومة والتسلط والأحادية في اتخاذ وصناعة القرار، أو ذات الملكية الجماعية والدولاتية (الاشتراكية) للاقتصاد ومختلف الهياكل والبنى الفوقية والتحتية التي جعلت منها أدوات أيديولوجية للدولة بما فيها وسائل الإعلام، والريعية في اكتساب الثروة والمركزية في تسييرها وتوزيعها. لكن هذه التغيرات لم تكن لتحدث إلا بوجود سياقات وظروف داخلية أيضا، كانت بمثابة أرضية خصبة لتتحمل تداعيات أو امتدادات تلك الموجات من التغيرات الحاصلة في العالم.

إن اقتصاد الريع النفطي؛ الذي يعتمد على ندرة هذا الأخير في السوق الدولية، قد عرفت أسعاره انهيارا كبيرا ناتجا عن التخمة التي عرفها السوق آنذاك، والذي كان نتيجة لعدة عوامل أهمها تلك التحولات الجذرية التي عرفها الاقتصاد العالمي نحو ما عُرِف باقتصاد المعرفة. وعليه فإن تقلص إيرادات الدول الريعية جعلها تواجه أزمات اقتصادية حادة أفرزت تأثيرات حتمية على أنظمتها الاجتماعية والسياسية، وعلى واقع العلاقات والحياة اليومية لأفرادها، فضربت الجزائر أزمة اقتصادية حادة من بين ما أفرزته احتجاجات شعبية عنيفة في 05 أكتوبر 1988، تلك الاحتجاجات التي عصفت باستقرار النظام السياسي والسلم الاجتماعي الذي كان قائما؛ والذي كان مصدره الأوحد هو توزيع تلك الإيرادات النفطية والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به. وفي إطار تلك التحولات تم التّعويل على دستور 1989 ليكون بمثابة نقطة تحول في تاريخ الجزائر، فقد تم على إثر ذلك إعلان العديد من الإصلاحات والتغييرات وعلى عدة مستويات ومجالات.

فبعد عقود من اقتصاد التخطيط والاشتراكية واحتكار الدولة لمختلف أشكال النشاط الاقتصادي وتجريم الملكية الخاصة بداعي طابعها الاستغلالي، تم إقرار حرية المبادرة وإمكانية الاستثمار الخاص في مجالات محددة (ومنتقاة بعناية شديدة)، وفي مجال السياسة تم الإعلان عن حرية تأسيس المنظمات والنقابات والجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي والثقافي. لتعرف بذلك الجزائر أول تجربة ديمقراطية في تاريخها منذ الاستقلال، فامتلأت الساحة السياسية بالأحزاب والساحة الإعلامية والصحفية ببرامجها السياسية والاقتصادية تحسبا للمواعيد الانتخابية على غرار مختلف التجارب الديمقراطية في العالم.

أمّا في مجال الإعلام فقد صدر منشور حكومي بتاريخ 19/ 03/ 1990م ليجسد التعددية الإعلامية ويؤسس لقيام صحافة خاصة مستقلة، حيث أقرت الحكومة بموجبه قرضا ماليا معتبرا لكل صحيفة أو دورية ناشئة، وجاء بعده قانون الإعلام 1990 للتأكيد على التعددية بالنسبة للصحافة والصحفيين، ورغم أنه قد أبقى على قطاع السمعي البصري في يد الدولة، إلا أنه منح الحرية الكاملة للصحفيين العاملين بالمؤسسات الإعلامية العمومية، للاختيار بين البقاء في القطاع العمومي أو الانضمام لمؤسسات صحفية خاصة أو للصحف الحزبية، أو إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة على شكل شركات مساهمة، كما أعطت الدولة تسهيلات مالية معتبرة في هذا الإطار سواء للصحفيين أو الأحزاب من

أجل إصدار جرائد ودوريات خاصة، وبالإضافة إلى إلغاء الرقابة الإدارية التي كانت مشددة على الصحف وعناوينها أو تعددها، فقد تكفل هذا القانون أيضا بإنشاء مجلس أعلى للإعلام قصد تنظيم النشاط الإعلامي في الجزائر وضبطه، لاسيما بعد أن تم السماح بصدور العديد من العناوين الإعلامية للصحف والجرائد والمجلات، كما تم إقرار حرية التعبير والكلام والمعتقد وغيرها من الحريات، وصار للقارئ الجزائري عدة اختيارات وبعدة لغات واتجاهات وتخصصات بتعدد الصحف والدوريات الناشئة(قندوز، 2015، ص137). ليتخلص كل من الصحافة والصحفيين والمواطن الجزائري من ضغوطات الخطاب الإعلامي الأحادي ومبادئه الأبوية وعباراته ومفرداته الشعبوية، والذي كان يركز على الأخبار الحكومية والرسمية لاسيما الإيجابية منها فقط، فصارت الصحف الخاصة تشبع شغف الشعب الجزائري المتعطش لهذا التنوع وتلبي كل رغبات المواطن الجزائري بمختلف فئاته وشرائحه وتوجهاته اللغوية والفكرية بمختلف المعلومات والحقائق، وكذا الأخبار حول الكثير من الأحداث الوطنية والدولية دون قيد أو شرط مهما كان نوعه.

ورغم التحولات التي أحدثها قانون الإعلام 1990 على الساحة الإعلامية في الجزائر من خلال القفزة النوعية من حيث النوع والكم في عناوين الصحف، حيث عرفت الصحافة الجزائرية لاسيما الخاصة والحزبية منها عصرها الذهبي في فترة 1990- 1991. زد على ذلك الكم الهائل من الهياكل الممثلة للصحفيين ورجال الإعلام الجزائريين، وانفتاح التلفزيون العمومي على الوضع في الجزائر وعلى الأحزاب وبرامجها وفعاليات النقابات والمنظمات، وتناول كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجزائريين من خلال تكريس النقاش الحر والمنافسة على البرامج والاعتراف بالاختلاف، لتكفل بذل هامشا من الحرية والشفافية والحياد في خطابها(بخوش، 2016، ص61، 62).

وعلى الرغم من التمايز في الخطاب الذي أحدثته بعض النخب السياسية والإعلامية بعد إعلان التعددية، حيث استطاعت أن تتمايز في خطابها عبر الصحف والحوارات عن خطاب السلطة والقوى السياسية التابعة لها، حتى وإن كان ذلك لفترة قصيرة (أو بين فترة وأخرى) أين شكلت لنفسها خطابا منفصلا يحمل رؤية مغايرة تعكس تنوع التوجهات الفكرية والأيديولوجية والسياسية (فرحي، 2013، ص205). إلا أن هذه المرحلة لم تدم طويلا حيث أن إيقاف المسار الانتخابي في الجزائر في جانفي 1992 وتأزم الأوضاع الأمنية والسياسية، قد أدى إلى انتكاسة التجربة الديمقراطية برمتها في الجزائر وليس تراجعا للتعددية الإعلامية فحسب، وذلك من خلال حالة الطوارئ التي فرضت على الحياة العامة برمتها، ولم يتم رفعها إلى غاية نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، وحالة الإرهاب والعنف المباشر المسلط على الصحفيين بشكل مباشر وغير مباشر ومن قبل عدة أطراف؛ عنف الجماعات المسلحة وعنف الدولة، بما أدى إلى تقلص في عدد الصحف الخاصة وتراجع في تمايز خطابها عن خطاب السلطة ونقدها للوضع السائد، وعودة الخطاب الإعلامي للاصطفاف حول خطاب وأيديولوجية النظام القائم من جديد، أو إلى هروب العديد من الصحفيين والنخب إلى الصحافة الأجنبية أو إلى العمل في قطاعات أخرى غير الصحافة.

فاستقالة الرئيس "شادلي بن جديد" في 11 جانفي 1992 وتوقيف المسار الإنتخابي ومجيء المجلس الأعلى للدولة في 14 جانفي، ثم إعلان حالة الطوارئ في 9 فبراير واغتيال الرئيس محمد بوضياف في 29 جوان من نفس السنة، كلها كانت مستجدات انعكست سلبا على قطاع الإعلام برمته، حيث بات واضحا هيمنة السلطة السياسية على الصحافة بحجة استرجاع هيبة الدولة، كما أن إلغاء المجلس

الأعلى للإعلام يمقتضى مرسوم أكتوبر 1993 يعتبر إلغاء للعمل بموجب قانون الإعلام وإعلانا لحالة خنق للخطاب الإعلامي وتقويض لسلطة الإعلام (الصحافة المكتوبة)، لاسيما بعد صدور القرار الوزاري المشترك بين وزارة الداخلية والاتصال في جوان 1994 والمتعلق بالإعلام الأمني والرقابة المسبقة في مطابع الدولة، وهو القرار الذي رسم الخطوط الحمراء للممارسة الإعلامية، حيث قررت الدولة بموجب ذلك (ليس) احتكار الأخبار الأمنية فحسب بل احتكار قطاع الإعلام برمته، حيث أصبحت عملية الرقابة على الصحف ومصادرتها علمية شبه تلقائية لمجرد التعرض بالنقد لسياسة الدولة أو مناقشة مواضيع لا تتماشى مع ما أصبح يطلق عليه بالإعلام الأمني، لتتعزز بعدها عمليات الرقابة على الصحافة وتزداد القيود المفروضة عليها من خلال وضع لجان قراءة على مستوى المطابع في 11 فبراير 1996 تتولى مراقبة مضمون الصحف قبل نشرها، وكذا من خلال احتكار الدولة لوسائل الطباعة والإشهار بما يسمح بإيقاف الصحف ومتابعة الصحفيين تحت غطاء مبررات ومسوغات اقتصادية (Djefafla, 2021, P237, 238).

إن مقولة: "أن تاريخ الجزائر هو تاريخ الفرص الضائعة" لم تكن لتنطبق على المشهد السياسي فحسب بل على المشهد الإعلامي أيضا، فما إن كادت الأمور تشهد انفراجا بعد مقترحات النهوض بقطاع الإعلام بما فيها فتح قطاع السمعي البصري أمام الخواص في إطار المشروع التمهيدي لقانون إعلام لسنة 1998، على إثر تعليمات من الرئيس الجزائري آنذاك "اليامين زروال" ومشاورات نخب من رجال الإعلام والقانون ومختصين. كل هذه الجهود التي ركزت على مبدأي: الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير الخدمة العمومية، لم تر النور وتم الإنقلاب عليها من قبل السلطات الوصية (مجلس الأمة) بتجميد المشروع بحجة الخلط بين قطاع الإعلام والإشهار على إثر الإعلان عن إنتخابات رئاسية مسبقة. لتبدأ مرحلة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بتدشين عهد الرقابة والقيود على الممارسة الإعلامية، من خلال تجريم الصحفي بموجب تعديل 2001 على قانون العقوبات، وكذا من خلال استمرار احتكار الدولة للورق والمطابع والإشهار والإعلان، ولجان الرقابة على الخطاب الإعلامي في كل الصحف ووسائل الإعلام قبل نشر نصوصها وعناوينها إلى جمهور القرّاء والمتابعين.

ورغم تعدد مشاريع القوانين "الإعلامية" لسنة 2001، 2002 و2003 التي توالت على إثر التطورات الدولية التي فرضت على الدولة الجزائرية القيام بتعديلات على منظومتها القانونية والسياسية والإعلامية، تتماشى مع سياق العولمة والحداثة من خلال التوقيع على مختلف الاتفاقات الدولية التي تنص على ضرورة احترام حقوق الإنسان والأقليات وحرية التعبير والمبادئ الديمقراطية، المرتبطة بمختلف الشراكات المزمع عقدها مع الاتحاد الأوروبي والشراكة الأورومتوسطية وغيرها، إلا أن هذه المشاريع كان مصيرها التجميد على غرار مشروع 1998 بحجة الضرورات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. حتى وإن تم رفع جنح الصحافة من قانون العقوبات الذي ظل الصحفيون ينددون به طوال سنوات، أو زاد عدد الصحف اليومية في العقد الأول من الألفية الثالثة، أو حتى صدور قانون الإعلام 2012 الذي توج بضبط قواعد ممارسة المهنة وتأسيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، أو قانون 2014 الذي سمح بتحرير قطاع السمعي البصري من خلال تأسيس سلطة ضبط خاصة به وتأسيس قنوات تلفزيونية خاصة، إلا أن الغموض الذي ظل يشوب القطاع والفوضى التي كانت سائدة في الساحة الإعلامية ـ من خلال القنوات التي كانت إما تقوم ببث برامجها من منصات من خارج الجزائر أو من الداخل ولكن بصفة غير مشروعة إلا قلة منها، إذ لم تصدر المراسيم التنفيذية التي تسمح بإنشاء قنوات إذاعية أو تلفزيونية خاصة إلى يومنا هذا، على الرغم من تصريحات المسئولين الحكوميين

والمسئولين الذي توالوا على الإشراف على القطاع – وكذا تأخر تنصيب سلطة ضبط السمعي البصري التي من صلاحياتها وضع دفتر شروط إنشاء القنوات(بخوش، 2016، ص62، 63). كانت كلها دلائل كافية على انعدام نية السلطة في تحرير قطاع السمعي البصري بوجه خاص وتحرير الخطاب الإعلامي من هيمنة الدولة واحتكارها لمختلف وسائله وآليات إنتاجه وإعادة إنتاجه، من خلال الزبونية السياسية القائمة على الاقتصاد الريعي للدولة واحتكارها لتوزيع موارده على الخطابات الموالية والداعمة للسلطة القائمة، والتي تمارس الدعاية والترويج لأيديولوجية النظام القائم من أجل إعادة تشكيل واقع اجتماعي يتم من خلاله تكريس علاقات الهيمنة القائمة واستمرار الوضع القائم وإعادة إنتاجه.

لذا فقد عكفت السلطات في الجزائر منذ الاستقلال وحتى بعد إعلان التعددية على زبننة الخطاب الإعلامي واستزلام القائمين على العملية الاتصالية في مختلف وسائل الإعلام والاتصال، سواء تعلق الأمر بالإعلام العمومي الذي تفترض عموميته أن يكون متاحا للجميع ويقدم خدمة عمومية لكل المواطنين ويسمح للجميع بالتعبير الحر عن آرائهم، أو بالخطاب الإعلامي الخاص الذي تفترض عملية خوصصته الاستقلالية والحرية في التعبير عن الرأي لمالكيه ومموليه. وذلك بما يتوافق مع مختلف الأدبيات السوسيولوجية التي تفترض أن تكون وسائل الإعلام العمومية والخاصة ومن ثمة الخطاب الإعلامي هو أحد طبقات وعناصر الفضاء العمومي "الهابرماسي"، التي من خلالها يتم التعبير عن الرأي حول مختلف القضايا المرتبطة بالشأن العام بكل حرية دون قيد أو شرط، أو أن يكون وفق أدبيات العلوم السياسية عبارة عن سلطة رابعة مهمتها الأساسية مراقبة آداء السلطات الأخرى، لا أن تكون وسيلة رقابة على المجتمع أو تخضع هي الأخرى لهذه الرقابة.

ولكن ومن جهة أخرى ووفق الأشكال المتطرفة للتبرير بتعبير (إيريك ميغري)، وحتى وإن كانت الحجج التي يقدمها المحتفين بالتعددية الإعلامية المزعومة في الجزائر حججا مقنعة من الناحية الشكلية، سواء من خلال تعدد الصحف والقنوات الإعلامية وتنوع الخطاب الإعلامي واتجاهاته الفكرية، أو السماح بتعدد الآراء والتعبير الحر والنقاش حول مختلف القضايا المرتبطة بالشأن العام في الفضاء العمومي الإعلامي، أو من خلال تعدد النصوص القانونية التي تكرس هذه التعددية والحرية، أو من خلال تعدد الصحف والقنوات التي يُزعم أنها تمارس وظائفها بكل حرية واستقلالية دون أية ضغوط أو رقابة، وذلك منذ إعلان التعددية بموجب دستور 1989، حيث يدعي أصحاب هذا الطرح أن النظام الجزائري قد عكف على التغيير لاسيما في مجال الحريات والحقوق والتعددية الإعلامية وحرية الصحافة والرأي، وما تزايد الصحف والقنوات وتنوع خطابها وتعدده أو النصوص القانونية واللوائح التنظيمية في هذا المجال إلا دليل على التغيير والتحول الذي حدث في الساحة الإعلامية بوجه خاص. إلا أنه وبعيدا عن مختلف أشكال التنديد بوسائل الإعلام وخطابها التابع للأيديولوجية السائدة والذي عادة ما يحتفي بمنجزات السلطة القائمة والترويج لأفكارها وأطروحاتها وتصوراتها والاشتغال وفق منطق وآليات اشتغال الأيديولوجية السائدة. فقد أكدت العديد من البحوث والدراسات على عكس هذا الطرح تماما.

حيث أن الملاحظة المباشرة للوضع السياسي والاقتصادي القائم تشير بوضوح إلى أنّ أدوات إنتاج الصحافة و/أو وسائل الإعلام (الخطاب الإعلامي) وإعادة إنتاجها لنفسها لازالت محتكرة من قبل الدولة حتى بعد إعلان التعددية وإلى غاية يومنا، فمن بين ما أعاق توسع الصحافة وتحرر الخطاب

الإعلامي في الجزائر هو توزيع الإعلانات؛ الإعلان بوصفه عامل مهم في استقلالية العناوين وتمويلها وقدرتها على المنافسة ونجاحها في السوق الإعلامية، فقد بقيت الدولة تحتكر قطاع الإعلان بشكل خاص وذلك عن طريق الشركة الوطنية للاتصال والنشر والإعلان، إضافة إلى ملكيتها للمطابع الأربع التي تطبع جميع العناوين على المستوى الوطني. وهذا ما خلق لدينا الكثير من اللُّبس والغموض والضبابية حول جدوى التغيير أو الإصلاحات التي زعم النظام أنه قام بها ولازال، وحول حقيقة وجود إرادة فعلية لتحرير قطاع الإعلام برمته من احتكار ورقابة الدولة، وبالتالي حول طبيعة الخطاب الإعلامي في الجزائر سواء العمومي (الحكومي) أو الخاص، والذي وعلى الرغم من كثرة القوانين التي سنت في هذا المجال والتي أتاحت للقطاع الخاص فرصة الاستثمار في مجال الإعلام، لاسيما مجال السمعي البصري (الإعلام الثقيل) بمقتضى قانوني 2012 و2014، إلا أنه بقي خطابا يتماهى مع خطاب السلطة وأيديولوجية النظام القائم، والتي يتم الترويج لها عبر التلفزيون العمومي وحتى عبر منابر إعلامية خاصة وصفحات إلكترونية تدعي الاستقلالية والنزاهة والحياد. بما يعني أن التعددية الإعلامية وعملية تحرير قطاع الإعلام لا تحتاج فحسب إلى قوانين تسن أو تشريعات تنص على الحقوق والحريات، أو إلى دعم مالي (حكومي) مؤقت كما كان في بداية التسعينات أو مشروط بضغوط ورقابة الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

كما أنه وزيادة على المشاكل التقنية والمالية التي اعترضت التجربة التعددية للصحافة الجزائرية المتلعقة بالتمويل واستيفاء مستحقات المطابع وأجور الصحفيين، فهناك مشاكل أخرى لها وجه آخر ذا أبعاد سياسية وأيديولوجية والتي ترتبط بالجهات الخفية التي استغلت الأزمة المادية للصحف لتوجيه خطها الصحفي وتصبغها بلونها السياسي و/أو الأيديولوجي، وتمرير أطروحاتها وتوجهاتها إلى الرأي العام. إضافة إلى ذلك فإن التعددية الإعلامية في الجزائر - وعلى غرار إعلان التعددية السياسية والتوجه نحو اقتصاد السوق كخيار تنموي بديل-، لم تكن كلها سوى نتيجة لحدث عرضي ناتج عن قرار سياسي جاء على خلفية أحداث أكتوبر 1988، وذلك بغية تهدئة الأوضاع وامتصاص حالة الغاليان التي يعيشها المجتمع الجزائري جراء تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (بخوش، 2016، ص61، 62).

كما أكّد الباحث نوري دريس في دراسته حول المجتمع المدني في الجزائر بعد تجربة أكثر من ربع قرن من التعددية، على أن الممارسات الريعية وانتشار الزبونية السياسية في كل الفضاءات، وارتباط الفرد و/أو المجتمع بالدولة اقتصاديا؛ من خلال تحكمها في (السوق) مصدر إنتاج وإعادة إنتاج الفرد و/أو المجتمع لنفسه، قد خنق كافة أشكال التفكير والتعبير المجتمعي المستقل (دريس، 2016، ص259).

ويؤكد كذلك الباحث "نوردين غريم" على هذا الطرح في خضم حديثه عن علاقة رأس المال الخاص في الجزائر بالسلطة السياسية وعن مصير تلك الإصلاحات، والتي كانت تسير في إطار مساحات ضيقة جدا، إضافة إلى أنّها لم تدم طويلا نظرا لإقالة القائمين عليها، لتستمر الحرب على تلك الإصلاحات لغاية مطلع الألفية الثالثة، أين تم وصفها من قبل السلطة القائمة آنذاك بالقوانين المشبوهة و"المشينة"، وأنها لا تعبر عن تطلعات الشعب بقدر ما كانت تخدم مصالح دوائر معينة في السلطة أو قريبة منها افتعلت تلك الاحتجاجات، فتم نسف تلك التنظيمات والأحزاب والجمعيات (بنت

الاصلاحات)، والتي ظلت تطالب بالاعتراف بها لما يقارب عقد من الزمن (Grim, 2012,pp 170, 171).

كما أكدت دراسة الباحث عبد الغاني بوحلوان الميدانية –والتي تم الاعتماد عليها كدراسة سابقة في بحثنا هذا - على دور قناة النهار بوصفها عينة عن الإعلام الخاص في الجزائر، في توجيه الرأي العام بما يخدم ويوافق تصورات السلطة القائمة وتعبئته على التصويت في مختلف المواعيد الانتخابية، وفي تشويه مفهوم المجتمع المدني وتقويض وظيفته النقدية واختزالهما في العمل التطوعي التضامني للجمعيات الخيرية والمنظمات والنقابات بنت النظام السياسي، وأدائهما الذي يقوم فقط على تبرير وتسويغ مواقف النظام القائم من أجل الحفاظ على الأوضاع السائدة.

وقد أكد من جهة أخرى وفي هذا السياق بالضبط الباحث نور الدين بكيس أن الإعلام (المستقل) الخاص في الجزائر لا يزال أسير القرار السياسي. فرغم أن القنوات الإعلامية الخاصة في بداياتها سنة 2012، استطاعت استقطاب المشاهد الجزائري وانتزاعه من القنوات الأجنبية العربية وغير العربية، إلا أنها ونتيجة لفقدانها للمصادقية التي يحتاجها المواطن، فإنها تخلت عن دورها في إعطاء الحقائق كاملة وعن كل ما هو مرتبط بالموضوعية والحياد في تبليغ الخبر، مؤكدا في ذلك على أن فقدان المصداقية لا يرتبط بتزييف الأخبار والحقائق فحسب؛ بل بتجاهل حقائق وأخبار أو حدث ما أيضا، في إشارة منه هنا إلى تجاهل تلك القنوات لتغطية مسيرات 22 فيفري 2019، أو حتى إدراجها كخبر في تلك الأمسية إلى غاية التصريح لها من قبل وكالة الأنباء الجزائرية. ليؤكد بذلك على أن القنوات الخاصة التي كانت قد اعتمدت البروباغاندا (الدعاية) لصالح النظام في محاولة لتلميع صورته، بهدف الحفاظ عليه وتسويد المشهد بكل معارضيه في الجهة المقابلة، بما أفقدها مصداقيتها وموضوعيتها بشكل أكبر وهو ما جعلها تبقى رهينة للقرار السياسي.(Bekkis, 2020).

أما على المستوى النظري ومختلف الأدبيات السوسيولوجية في هذا السياق، فقد أكدت بحوث (لوي أتوسير) في هذا الصدد أن وسائل الإعلام هي عبارة عن إحدى أدوات وأجهزة الدولة الأيديولوجية، التي تعمل من خلالها على إعادة إنتاج الهيمنة السائدة وإدامة الوضع القائم (ألتوسير، 2014). أو كما عبر عنه "بيير بورديو" في مؤلفه التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، منوها بالدور الخطير الذي تلعبه وسائل الإعلام في تكريس الأوضاع والمصالح السائدة، وفي التفريغ السياسي والتلاعب بعقول المشاهدين (بورديو، 2004، ص9). ويؤكد على هذا الدور لوسائل الإعلام الكثير من منظري مدرسة فرانكفورت خاصة (أدورنو) و(هوركهايمر). متهمين أياها بتزييف الواقع وتشويه الحقائق وتشييء العلاقات الإنسانية، وتكريس اغتراب الأفراد عن جماعات انتمائهم بما يجعلهم عرضة للتضليل من قبل القوى الجديدة التي تحكم المجتمع بواسطة أو عن طريق وسائل الإعلام، فهي المسئولة على انحطاط الثقافة والفن، كما تعمل كذلك على حجب واقع الاستغلال الرأسمالي الجماعي للطبقة التي تمتلك وسائل الإعلام بما يؤدي إلى خداع الجماهير وإسكاتهم، معبرين عن ذلك بمقولة: "أنها الشمس السوداء للحداثة" (ميغري، 2018، ص133، 135).

وبناء عليه، فإن إشكالية بحثنا تنطلق من فرضية مفادها أن الخطاب الإعلامي في الجزائر لا يعدو أن يكون سوى أداة أيديولوجية بيد الطبقات المهيمنة، تسعى بواسطتها لإعادة إنتاج الوضع القائم؛ وتكريس علاقات الهيمنة والأوضاع السائدة. وذلك استنادا إلى ما ذهبت إليه الكثير من الأدبيات السوسيولوجية على غرار ما ذهب إليه "بيير بورديو" و"لوي ألتوسير" أو منظري مدرسة

فرانكفورت أمثال "أدورنو" و"هوركهايمر" وماركيوز"، وكذا استنادا إلى ما أكدته الكثير من الدرسات والبحوث الميدانية حول الوضع القائم والأيديولوجيا السائدة في الجزائر، سواء ما أكده الباحث "نوري دريس" حول انتشار الممارسات الريعية والزبونية السياسية في كل الفضاءاتبما فيها الفضاء الإعلامي وارتباط الفرد و/أو المجتمع بالدولة اقتصاديا بما أدى إلى خنق كافة أشكال التفكير والتعبير المجتمعي المستقل، سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني كما يذهب إليه الباحث، أو بالخطاب الإعلامي كما نسعى للتأكيد عليه في إشكالية بحثنا هذا. أو ما أكد عليه الباحث "نور الدين بكيس" حول بقاء الخطاب الإعلامي في الجزائر رهينة القرار السياسي، بما في ذلك الذي تبثه القنوات الخاصة أو المستقلة بحسب تعبيره، معتبرا أن خطابها عبارة عن دعاية "بروباغندا" لصالح السلطة القائمة، تسعى من خلاله إلى تلميع صورته والحفاظ على علاقات الهيمنة السائدة فيه. وهو ما تؤكده دراسة الباحث "عبد الغاني بوحلوان" حول الخطاب الإعلامي الخاص ممثلا في قناة النهار، والتي توجه الرأي العام بما يخدم ويوافق تصورات السلطة القائمة، ويقوم فقط على تبرير وتسويغ مواقفها وسياساتها من أجل الحفاظ على الأوضاع السائدة.

مجسدة بذلك السعي الدائم لجهاز الدولة الأيديولوجي "وسائل الإعلام" للحفاظ على الوضع القائم واستمرار علاقات الهيمنة السائدة فيه وإعادة إنتاجها، كما عبر عن ذلك "لوي ألتوسير"، والتي كانت وستظل مستفيدة منه بالضرورة بمقتضى العلاقات التي تنسجها مع مختلف أجهزة الدولة البيروقراطية، خاصة تلك التي تشرف على عملية توزيع الريع ومختلف الامتيازات على كل زبون سياسي من زبائن أجهزة السلطة والإدارة التابعة لها، كما عبر عن ذلك الباحث "نوردين غريم" في دراسته حول الرأسمال الخاص - مهما كانت مجالات استثماره - وعلاقته بالسلطة والمجتمع، والتي لا تتعدى علاقة التبعية والزبونية السياسية والبحث عن التموقع قرب مصادر الريع ومراكز توزيع. لتصبح بذلك مختلف الأجهزة الإعلامية برمتها عمومية أو خاصة ومختلف خطاباتها ليست سوى أداة أيديولوجية في يد السلطة القائمة، تسعى من خلالها إلى تشكيل وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي بالشكل الذي يسمح بإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة وتكريس الوضع القائم. لكن لماذا بقي الخطاب الإعلامي في الجزائر محمّلا بمبادئ وأفكار الخيارات الأيديولوجية السياسية والاقتصادية للنظام السياسي الأحادي ويسعى لإدامة الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة فيه على الرغم من التحول نحو التعددية منذ ما يفوق الثلاثون سنة؟

لذا فإن إشكالية بحثنا ستتمحور حول البحث عن أهم الأسباب والسياقات التاريخية والتحولات السوسيو- اقتصادية التي خضع لها الخطاب الإعلامي في الجزائر وجعلته يتخذ هذا المنحى، ليكون خطابا متماهيا مع خطاب السلطة، خطابا دعائيا يروج لأيديولوجية وتصورات النظام القائم، خطابا أحاديا رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على إعلان التعددية بكل مجالاتها بما فيها التعددية الإعلامية، وإذا كان لكل ظاهرة أو واقع أو خطاب سياقات تخلقه وتحولات تسوغه وتبرره وعليه فإن سؤال بحثنا سيكون على النحو الآتي:

ماهي السياقات التاريخية (الأيديولوجية، السوسيو- اقتصادية والسوسيو- ثقافية) التي جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر خطابا يندرج ضمن استراتيجيات إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة ؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي ثلاث تساؤلات فرعية هي:

- ماهي إفرازات السياق الكولونيالي على الخطاب الإعلامي في الجزائر؟

- ماهي التحولات التي عرفها الخطاب الإعلامي في الجزائر خلال فترة: 1962- 1988؟

- ماهي التحولات البنيوية والاقتصادية التي أفرزتها التعددية على الخطاب الإعلامي؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة فإننا ننطلق من فرضية أساسية مفادها:

أن الخطاب الإعلامي في الجزائر ونظرا لتأثره أثناء مراحل تشكله وتطوره بإفرازات السياقات التاريخية التي عرفتها الجزائر، انطلاقا من السياق الكولونيالي وتأثيراته الأيديولوجية والسوسيو-ثقافية، ثم سياق الأحادية الحزبية وما تبنته الدولة الوطنية من اختيارات استراتيجية (سياسية وأيديولوجية واقتصادية) كبرى، وصولا إلى سياق التعددية المتعثرة نظرا لعدة عوامل أبرزها الاقتصاد الريعي للدولة، فقد تحول من كونه أحد أدوات التحول الديمقراطي وتكريس التعددية وخدمة المجتمع، إلى أحد أهم الأجهزة الأيديولوجية للدولة التي تعمل ضمن استراتيجيات إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة وإخضاع المجتمع.

وذلك لأن: (هذه الفرضية تندرج ضمنها ثلاث فرضيات فرعية):

1/ إنّ الانقسامية الثقافية في مرحلة النضال السياسي للحركة الوطنية ثم الشعبوية كنزعة وأيديولوجية في مرحلة العمل المسلح ومعركة التحرير، هي من أهم خصائص الخطاب الإعلامي في جزائر ما قبل الاستقلال التي أفرزها الاستعمار الفرنسي بطبيعته الكولونيالية، والتي استمرت آثارها على الخطاب الإعلامي في الجزائر المستقلة في مرحلة الاستقلال بما يتوافق مع معركة التنمية والبناء والتشييد.

2/ إنّ الملكية الجماعية (الدولاتية) لوسائل الإنتاج واحتكار الدولة للسوق ولوسائل الطبع النشر والإشهار والوصاية الأبوية على المجتمع بكل فضاءاته، والتي تعتبر من أهم أسس الأحادية الحزبية ومبادئ الاقتصاد التخطيطي التي قامت عليها الدولة الوطنية بنت الاستقلال، قد كرست الخطاب الشعبوي في وسائل الإعلام والصحف الوطنية وفرضت عليها البحث عن التموقع قرب السلطة والدخول في علاقة زبونية مع مراكز توزيع الريع وأجهزة الدولة البيروقراطية لضمان بقائها، بما يؤدي بها إلى إعادة إنتاج الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة وتعزيز خضوعها لهذه الأجهزة السلطوية.

3/ إنّ استمرار العلاقات الزبونية التي فرضتها طبيعة الاقتصاد الريعي واستمرار الدولة في احتكارها لوسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج المادية والرمزية، بما شوه سياق التعددية وأعاق عملية الانتقال الديمقراطي والتحول نحو اقتصاد السوق والتعددية بكل أشكالها، هي خصائص جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر خاضعا لإملاءات السلطة القائمة وغير قادر على تحقيق استقلاليته وإعادة إنتاج نفسه ماديا ورمزيا بعيدا عن الشروط التي تفرضها علاقاته وتحالفاته مع مراكز توزيع الريع (السلطة القائمة).

ثانيا: أهداف الدراسة:

انطلاقا من هذه التساؤلات التي تم طرحها أعلاه فإننا نهدف إلى:

. وصف الخطاب الإعلامي في الجزائر ووسائل الإعلام والاتصال عبر مختلف مراحل تطورها، منذ نشأة الصحافة بهذا الإصطلاح في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي، مرورا بعهد الاستقلال سواء تعلق الأمر بمرحلة الأحادية أو التعددية.

. الكشف عن طبيعة الخطاب الإعلامي في الجزائر ودراسة أهم الخصائص الأيديولوجية والاتجاهات الفكرية التي صبغته عبر مختلف المراحل التاريخية لتطور وسائل الإعلام والاتصال في الجزائر. وذلك من خلال:

. دراسة أهم الخصائص الأيديولوجية التي أفرزها السياق الكولونيالي وطبعت الخطاب الإعلامي والواقع الاجتماعي في الجزائر.

. دراسة أهم التحولات الأيديولوجية والسوسيولوجية التي أفرزها سياق الأحادية والتي طبعت الخطاب الإعلامي والواقع الاجتماعي في الجزائر.

. دراسة أهم الخصائص والتحولات والتراكمات على المستوى الأيديولوجي والسوسيو- اقتصادي التي أفرزها سياق التعددية على الخطاب الإعلامي في الجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها دراسة تحليلية نقدية تعنى بسوسيولوجيا الخطاب الإعلامي ووسائله في الجزائر، وتغوص في البحث عن سياقاته التاريخية الأيديولوجية والسوسيولوجية المختلفة. وهو المجال الذي تفتقده الدراسات الأكاديمية في الجزائر. ففي إطار البحث عن دراسات مشابهة لهذه الدراسة لم نعثر سوى على دراسات كمية تعنى بدراسة إما الجوانب القانونية للممارسة الإعلامية في الجزائر في مرحلة معينة، أو بحوث تعنى بدراسة حالة أو بعض حالات تأثير وسائل الإعلام (صحف أو قنوات إذاعية أو تلفزيونية) على المشاهد أو فئة من المشاهدين وتحديد توجهاتهم وتصوراتهم تجاه قضية معينة أو مجوعة من المسائل، وعلى الرغم من الأهمية المعرفية التي تقدمها هذه الدراسات لاسيما في تراكميتها، إلا أن هذه الدراسة قد تناولت ما أغفلته تلك الدراسات؛ أي بتناولها الجوانب

الكيفية والسياقات التي أثرت بدورها على الخطاب الإعلامي في عملية تأثيره هو الآخر، أو توجيهه وتشكيله للواقع الاجتماعي في الجزائر.

كما تعتبر هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبات الجامعية الجزائرية ولما لا الإقليمية والدولية، خاصة إذا لقيت الاهتمام اللازم من قبل المختصين بهذا المجال من الدراسات.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

قبل التطرق لأسباب اختيار الموضوع وفي إطار تحديد الأسباب الذاتية لتوجه الطالب للبحث العلمي عموما تجدر الإشارة إلى ما يلي:

أنوه بأنني كنت قد تخرجت من جامعة العقيد لحاج لخضر بباتنة سنة 2003 تخصص العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، إلا أنني انقطعت عن الدراسة وأجواء الجامعة والبحث العلمي عموما لمدة تقارب الثلاثة عشر سنة، إلا إذا استثنينا بعض مسابقات الماجستير التي كنت قد شاركت بها ولم يحالفني الحظ بالنجاح بها سنوات 2005، 2010 و2012، وذلك نظرا للقطيعة الموجودة بين الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري والقراءة عموما والبحث العلمي بشكل خاص. لأعود إليها بقرار المشاركة في امتحان الباكالوريا والحصول على شهادة بكالوريا جديدة أو بالأحرى شهادتين سنتي 2015 و2016، لكن وعقب التسجيل بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الهضاب سطيف2، قمت وبالموازاة مع ذلك بالتسجيل على مستوى الكلية نفسها للترشح للحصول على شهادة الماستر في قسم علم الاجتماع السياسي. وعليه فإن هذا المسار الذي كلل في النهاية بالنجاح في مسابقة الدكتوراه سنة 2018 عقب الحصول على شهادة الماستر مباشرة، واختيار هذا الموضوع أو غيره من المواضيع التي تم اقتراحها من قبل اللجنة العلمية التي أشرفت على ذلك، لم يكن سوى شغفا بالعلم وأجواء الدراسة في الجامعة وبالبحث العلمي بشكل عام.

أما عن هذا الموضوع بالضبط فقد تم اختياره من بين المواضيع المقترحة ليس سوى لأنه أقرب إلى المسار الدراسي الذي كنت قد أسهبت في توضيحه أعلاه؛ والذي يغلب عليه الطابع الاجتماعي السياسي أكثر من الجوانب الأخرى التي ارتبطت بها المواضيع الأخرى.

أما عن الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع، فإنه وبعد مضي ما يقارب السنة من الانطلاق في البحث حول كل ما يرتبط بموضوع البحث – الخطاب الإعلامي وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي- من مصادر ومراجع ودراسات علمية، وكذا الملاحظة المباشرة للمشهد الإعلامي في الجزائر، والتي كللت بوجود عدة سياقات كالانتخابات التشريعية والرئاسية ثم الحراك الشعبي 22 فيفري 2019، لتضع وسائل الإعلام والخطاب الإعلامي في الجزائر برمته على المحك، وتطرح لدينا الكثير من علامات الاستفهام حول طبيعة هذا الخطاب والمحتوى الذي تبثه وسائل الإعلام والاتصال في الجزائر، والذي كان يبدو لنا بأنه خطابا شعبويا يخاطب العواطف والمشاعر لا العقول، خطابا أبويا يصور للمشاهد الجزائري بأنه فرد قاصر لا يمكنه التفكير بمفرده ولا يستطيع التمييز بين الحقيقة والزيف، خطابا أحاديا وغير محايد وغير موضوعي في الكثير من القضايا التي يتناولها في برامجه وحصصه، والتي لا تكون سوى في اتجاه واحد دعائي داعم للسلطة القائمة وتصوراتها، على الرغم من التنوع والتعدد الشكلي الذي يتم الترويج له، أو يبدو أنه موجود من خلال الضيوف أو الأسئلة والقضايا التي يتم تناولها في الخطابات والمحتويات والقنوات الإعلامية (المتعددة) على اختلافها، سواء في الإعلام العمومي (الحكومي) أو الخاص، هذا على الرغم من مرور ما يفوق الثلاثين سنة من إعلان التعددية الإعلامية على غرار التعددية السياسية الحزبية والجمعوية في الجزائر.

لهذا زاد الشغف العلمي بالبحث في طبيعة الخطاب الإعلامي والبحث عن السياقات التاريخية التي جعلته خطابا مؤدلجا بخطاب السلطة القائمة دعائيا له متماهيا معه، يعيد تشكيل الواقع الاجتماعي بمختلف صوره وأشكاله، وكأنه يسعى من خلالها لإدامة الوضع القائم والعلاقات السائدة فيه ودعم تصورات النظام القائم على الرغم من التعددية والحرية التي تزعم السلطة القائمة أن الإعلام الجزائري يتمتع بها، أو يحتفي بها مختلف القائمين على العملية الإعلامية الاتصالية في مختلف الوسائل سواء العمومية أو الخاصة.

خامسا: الأساليب المنهجية ومجال الدراسة

1/ منهج الدراسة:

إنه وضمن الإعداد لأطروحة دكتوراه ضمن تخصص علم اجتماع الاتصال والخدمة الاجتماعية والموسومة بـ " الخطاب الإعلامي وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي" والتي تتمحور إشكالية بحثنا فيها حول البحث عن أهم السياقات التاريخية والتحولات السوسيو- اقتصادية التي خضع لها الخطاب الإعلامي في الجزائر وجعلته يتخذ منحى أحاديا، ويكون خطابا متماهيا مع خطاب السلطة، خطابا دعائيا يروج لأيديولوجية وتصورات السلطة القائمة ويعيد إنتاجها، وذلك رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على إعلان التعددية الحزبية والإعلامية وما يقارب العقد من الزمن من مزاعم فتح مجال السمعي البصري وتحريره من احتكار الدولة.

ولأن موضوع البحث هو الذي يحدد طبيعة المنهج المتبع في دراسته، فإن هذه الإشكالية تفرض علينا الاعتماد على منهج الفهم الفيبري، لاسيما وأننا نسعى إلى فهم طبيعة الخطاب الإعلامي من خلال السياقات والتحولات التاريخية التي تعرضت لها الصحافة ووسائل الإعلام (وسائل بث الخطاب) في الجزائر.

فسوسيولوجيا الفهم تعتمد على ركيزتين أساسيتين: الأولى وهي أن الأفراد ليسوا هم الجماعات باعتبارهم الوجه الخالص لسوسيولوجيا الفهم؛ فالفرد كيان مستقل معزول ونشاطه وحدة ذرة، أما الركيزة الثانية هي اعتبار الفعل الإنساني لحظة مدفوعة بحوافز، يمكن رؤيتها بوصفها خزان نستقي منه تفسيرات للسلوك الملاحظ، فوراء كل نشاط/ سلوك أو فعل حوافز تحركه، وهذه هي بؤرة عملية الفهم، ومن ثمة كان النشاط أو الفعل (أ) المفهوم هو كل نشاط يتبع معنى ذاتيا مستهدفا من قبل الفاعل في علاقته بنشاط الآخر (ب)، والذي يوجد هو الآخر مشروطا بهذه العلاقة الدلالية (ج) المفسرة بطريقة تفهمية انطلاقا من المعنى الذاتي المستهدف. فسوسيولوجيا الفهم تدعونا إلى فهم المعنى لأنها تفرض عنصر الوعي الذي يؤطر نشاط الفاعل أو الفاعلين الذين يرفقون كل نشاط لهم بمعنى ذاتي، حيث تتمثل مهمة الباحث هنا في محاولة فهم هذا المعنى، ولا يمكننا ذلك إلا بأن نحيي السلوك أو النشاط مرة ثانية، وما يساعدنا في ذلك على الرغم من ارتباط وتعلق السلوك أو النشاط بذات أو كيان آخر، هو قدرتنا أو قدرة الباحث على إحيائه في نفسه من خلال إعادة بناء مضمون ذهني، فالسلوك أو النشاط الذي يريد الباحث فهمه أو تفهمه ينتقل إلى الذات التي تريد فهمه ليحيى في داخلها ويقيم صورة مستنسخة عن صورتها الحقيقية، وعليه لن يكون هناك فارق بين المعنى المباشر للفعل أو النشاط في اللحظة التي يعاش فيها واللحظة التي يتم التفكير فيه بطريقة عقلانية بعد اكتماله. ولكن ولتجنب الوقوع في التأويل السيكلوجي أو التناول الحدسي للفهم كمعرفة مباشرة ولكل نزعة نفسية، يحيلنا "ماكس فيبر" في هذا المنهج إلى "علوم الثقافة" المعنية بما هو معطى وقابل لعملية التفسير، أين يعنى الباحث بالوقائع وربطها، إذا يُلحظ وجود سيرورة نفسية عبر ارتباط الحوادث التي يمكن فهمها من خلال إعادة التجربة، وهي مهمة خاصة تختلف عن تلك المشكلة في علوم الطبيعة (الشقيري، 2021، ص101، 104). فليس المقصود بالتفسير هنا هو التفسير الدوركهايمي القائم على الشرح السببي عبر بناء قوانين، حيث تكتسب بذلك صفة العلوم المعممة (العلوم الطبيعية)، نظرا لمحدودية علوم الطبيعة في قدرتها على الإلمام بالواقع الاجتماعي نظرا لشساعته وتنوع مظاهره، وأزمة المنهج التعميمي (التفسيري) الذي يحاول اختزل الواقع الاجتماعي بمظاهره العديدة والمتنوعة عبر إدّعائه القدرة على تغطيته بتفسيراته وقوانينه بصفة شاملة، حيث يرى "ماكس فيبر" أن العلم (الطبيعي) لا يعني سوى مظهر جزئي من مظاهر الواقع، إذا أنه لا يمكنه أن يعوض الاقتصاد والسياسة والأخلاق، فالإلمام بالواقع الاجتماعي مسألة مستعصية خصوصا وأن هناك قضايا ووجهات نظر تنفلت من العلم والرؤية

العلمية تلك، فتتطلب منهجا فردانيا لما تحتويه من ظواهر متفردة بعيدة عن أي اختزال قانوني مجرد، بما يحيلنا إلى مسألة أساسية مرتبطة بالمفاهيم والتصورات وكيفية إلمامها بالواقع وهي سوسيولوجيا الفهم (الشقيري، 2021، ص99، 101).

وإنما التفسير السببي المطبق في "علوم الثقافة" هو تفسير متفرد لأننا بصدد أفعال إنسانية (وسلوكات جماعية) تتسم بالتفرد وقضايا كيفية، لذا فإن المسألة تتلخص في إسناد فعل أو حادثة (واقع) ما كنتيجة مترتبة عن مجموعة من العناصر والعلاقات، حيث يقول "فيبر": "حينما نكون بصدد السببية داخل ظواهر متفردة فإن المسألة لا تتعلق بقوانين، وإنما بعلاقات سببية ملموسة؛ إنها مسألة اسناد وليست مسألة إخضاع الظاهرة لقانون..." (الشقيري، 2021، ص105، 106).

فالفهم بصبغته العلمية والموضوعية الخاصة التي منحها إياه "فيبر" هو حلقة مركزية بين التأويل من جهة المعنى؛ (وليس إدراك المعنى الداخلي كما يعتقده "دلتاي")، والتفسير من جهة السبب (ليس التفسير المطبق في علوم الطبيعة نظرا لتفرد الأفعال الإنسانية وسلوك الجماعات وقضاياها الكيفية)، حيث أن فهم السلوك أو النشاط لا يشكل بديلا عن تفسيره ، وذلك لانعدام ضمانات شفافية الفعل أو السلوك سواء بالنسبة للذات الفاعلة أو بالنسبة للباحث الذي يقوم بعملية التأويل، ومن أجل إزالة اللبس وضمان الانتقال من مستوى تأويل المعنى إلى مستوى التفسير السببي، يحيلنا "فيبر" إلى ضرورة حضور نموذج الفعل العقلاني، والذي تُوظَّف فيه وسائلٌ مطابقةٌ للغاية التي يفكر فيها الفاعل، بحيث تسمح لنا بفهم حوافزه من جهة، وتطبيق السببية المتمثلة في القدرة على تفسير الغاية التي يفكر فيها الفاعل انطلاقا من الوسائل الملائمة من جهة أخرى، ليصبح الفعل العقلاني الغائي هو نموذج الانتقال من مستوى التأويل إلى مستوى التفسير السببي (الشقيري، 2021، ص104، 105).

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أنّ ما يهم الباحث بالاعتماد على هذا المنهج هو طبيعة العلاقات داخل الظواهر (المتفردة) المدروسة، وربط الحوافز - السلوك أو الفعل (النشاط) – ونتائجها؛ أي أن يهدف الباحث من خلاله إلى إدراك العلاقات السببية بين الوسائل والغايات، بين القيم أو الحوافز وطبيعة الفعل ونتائجه (الشقيري، 2021، ص106، 107).

لذا فإننا سوف نعتمد على هذا المنهج، لكونه يتلاءم مع الظاهرة موضوع الدراسة، فالخطاب الإعلامي في الجزائر (نشاط إنساني فردي وجماعي) متفردة، يسعى (يهدف) من خلال عملية إعادة تشكيله للواقع الاجتماعي إلى التماهي مع خطاب السلطة وإدامة الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة فيه، هو ظاهرة إنسانية سوسيولوجية (نشاط / ممارسة) تهدف إلى تحقيق غايات معينة، وهو ما يستدعي اعتماد هذا المنهج من أجل أن نفهم هذا الخطاب، من خلال تأويل معانيه كفعل اجتماعي من خلال ربطه بأسبابه وسياقاته من جهة وبأهدافه وغاياته من جهة أخرى، بما يسمح بفهم طبيعة العلاقات السائدة التي يسعى إلى إعادة إنتاجها من خلال عملية تشكيله للواقع الاجتماعي، وذلك بالعودة إلى تاريخ هذه العلاقات والسياقات التي فُرضت عليه عبر مختلف مراحل تطور وسائل الإعلام والاتصال (الخطاب) في الجزائر.

2/ أداوت البحث:

رغم وجود جانب ميداني لكل دراسة علمية إلا أن الجانب الميداني للدراسة التي بين أيدينا يبقى ميدانا نظريا فقط، ونظرا لأنه بحث كيفي فإنه لا يحتاج إلى قياسات وبالتالي إلى أدوات لجمع البيانات على غرار ما تحتاجه البحوث الكمية، وعليه فإن أدوات البحث وجمع المعطيات والمعلومات في دراستنا هذه يقتصر على مختلف الوثائق التي تحتوي على هذه المعطيات والمعلومات، ومن بين هذه المعطيات والبيانات نجد معطيات حول تاريخ الصحافة ووسائل الإعلام والاتصال في الجزائر، سواء تعلق الأمر بتاريخ الجزائر ما قبل الاستقلال أو الجزائر المستقلة، كما سيتم الاعتماد على وثائق قانونية رسمية للدولة الجزائرية، مثل الدساتير والتشريعات والمراسيم والقرارات والتعليمات الحكومية الخاصة بالصحافة والإعلام.

كما سيتم الاعتماد في نفس الوقت وكما أسلفنا الذكر - ومنذ استلام عنوان البحث- على الملاحظة المباشرة للمشهد الإعلامي في الجزائر، وكذا الملاحظة المباشرة وغير المباشرة لكل ما له علاقة بالشأن والخطاب الإعلامي بكل أشكاله الصحافة المكتوبة أو الإعلام السمعي و/ أو البصري.

3/ مجال الدراسة:

أ/ المجال المكاني: بما أن الإنسان ابن بيئته فإن المجال المكاني (الجغرافي) للدراسة هو الجزائر (بلد الانتماء) بحدودها المتعارف عليها منذ الاستقلال.

ب/ المجال الزمني: رغم أن تاريخ إنجاز الدراسة وبالتالي ملاحظة وقائع وسياقات الظاهرة موضوع الدراسة، ينحصر بين سنتي 2018 و2019، إلّا أننا نسعى من خلال هذه الإشكالية لدراسة أهم السياقات التاريخية المختلفة التي جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر خطابا أحاديا يسعى لإعادة إنتاج الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة فيه، على الرغم من مرور ثلاثون سنة من إعلان التعددية وما يقارب العقد من الزمن من فتح مجال السمعي البصري على القطاع الخاص بما يفترض استقلالية وحرية وتنوع فكري وأيديولوجي في الخطاب الإعلامي، وهو الأمر الذي فرض علينا العودة إلى السياق الكولونيالي (مرحلة ما قبل الاستقلال التي تنتهي بتاريخ الاستقلال 1962م)، ثم سياق الدولة الوطنية في عهد الأحادية التي تمتد من الاستقلال إلى 1988، وسياق التعددية وأهم إفرازاته كمرحلة تمتد من إعلان التعددية سنة 1989 إلى غاية يومنا هذا. وهو ما يقتضي التتبع التاريخي لسيرورة وتطور الظاهرة موضوع الدراسة (الخطاب الإعلامي)؛ هذا الأخير الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بنشأة وتطور الصحافة ووسائل الاتصال والإعلام في الجزائر وطبيعة خطابها، وذلك لمعرفة أهم الخصائص التي طبعته انطلاقا من التعرف على أهم السياقات التاريخية (الأيديولوجية والثقافية والقانونية والسياسية والاجتماعية) التي فرضت عليه هذه الطبيعة وهذه الخصائص، حيث جعلته في كل مرحلة يكون محملا بتراكمات وإفرازات السياق أو المرحلة السابقة، ليكون خطابا هجينا وضعه القانوني والرسمي والهيكلي والكمي يفترض تعدده، استقلاليته وتنوعه وحريته، ووضعه الفعلي أو مضمونه أو طروحاته وأساليب تناوله لمختلف المسائل والقضايا، هو خطاب أحادي الاتجاه والفكر والأيديولوجيا يختلف تماما عن شكله وتركيبته القانونية والرسمية المزعومة أو المفترضة.

سادسا: حالة البحث

لم تكن أبدا الدراسات السابقة أو الإطلاع على حالة البحث مجرد طقس منهجي يُتّبع في الأوساط البحثية الأكاديمية عبثا، بل هي سبيل لا يمكن تجاوزه في أي بحث علمي إذا ما أراد الباحث تقصي كل جوانب موضوع بحثه، نظرا لما يمكن أن يحققه الباحث من فائدة على عتبات تساؤلاتها وفرضياتها وأدواتها المنهجية ونتائجها، وحتى ما اعتمدت عليه من مصادر ومراجع، تتضاعف الفائدة جراء الاعتماد عليها وتقلل الجهد والزمن الذي كان من المفترض أن يهدره الباحث سدى لولا أن اطّلع عليها. إن الغاية المرجوة من هذا العمل المنهجي وبدرجة أكثر أهمية مما سبق ذكره هي تحديد ما تم التطرق له وتجنب التكرار والقيام بعمل لا فائدة ترجى منه، وتحديد ما لم يتم التطرق له أو ما تم إهماله أو إغفاله لغاية بحثية ما في تلك الدراسات، قصد تكريس جهد أكبر لبحثه واستقصائه وتحقيق التراكمية العلمية المبتغاة من كل جهد علمي أو اكتشاف جديد لم تأتي به تلك الدراسات. وهذا ما نرجوه من خلال اعتماد الدراسات التالية:

1/ الدراسة الأولى:

إن الدراسة الأولى التي سوف نتعرض لها، هي الأطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص: سوسيولوجيا التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، فرع: الإعلام والتحولات

الاجتماعية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية. والموسومة بـ: الإعلام الخاص ودوره في إعادة تشكيل المجال العمومي: قناة النهار نموذجا، والمقدمة بتاريخ 14 جانفي 2019 من طرف الطالب الباحث: "عبد الغاني بوحلوان" تحت إشراف الأستاذ "طيبي غماري" للسنة الجامعية 2018/2017، وذلك بقسم علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر.

أ/ تساؤلات وفرضيات الدراسة:

لقد حاول الباحث أن يصوغ إشكالية بحثه "هل يستطيع الإعلام الخاص من خلال برامج النهار إعادة تشكيل المجال العمومي؟ وإن كان بمقدوره ذلك فكيف تظهر هذه الممارسة ونتائجها في مختلف برامجه؟

وذلك انطلاقا من فكرة أن التحولات الإعلامية في المجال التلفزيوني من ناحية الملكية لها تأثير على الفرد الجزائري، متسائلا وكمرحلة أولى في ذلك عن الظروف التي قامت من خلالها السلطة السياسية بفتح الاستثمار في مجال السمعي البصري، وعن كيفية قراءة وضعية الإعلام التلفزيوني من حيث نوع وطبيعة الملكية، بما يقتضي التساؤل حول تأثير التحول في طبيعة ونوع ملكية وسائل الإعلام التلفزيونية، على المتغير المركب لجزء من مفهوم المجال العمومي "المجتمع المدني"، هذا الأخير الذي يعبر في ماهيته عن ممارسات الفرد المدنية في الواقع اليومي المعيش، والذي يعتبر في بعض الإسهامات النظرية مجموعة الجمعيات الخيرية التي ترافق الفرد باعتباره فاعلا أساسيا في منظومته الاجتماعية، بما يتوافق مع طبيعة الأنظمة الشمولية وشرعيتها القائمة على فكرة الأب الوصي على أبنائه من خلال الوصاية المفروضة بواسطة وسائل الإعلام التلفزيونية.

كما تساءل الباحث عن الوضعية الجديدة لإفرازات المجال العمومي من خلال مؤشراته المتمثلة في المشاركة السياسية والمجتمع المدني والرأي عام، بما قاده إلى عرض تصورات نظرية تحليلية حول سوسيولوجية مفهوم المجال العمومي وإشكالية الترجمة التي مر بها من اللغة الألمانية بوصفها اللغة الأصل لنشأته إلى اللغة الإنجليزية ثم الفرنسية وصولا إلى اللغة العربية، مع التنويه بالتشويه الذي تعرض له المفهوم في ذلك، وبالجذور التاريخية التي أسس من خلالها "يورغن هابرماس" لمقاربته حول قيام المجال العمومي، لمعرفة ومناقشة إمكانية الحديث عن وجود فعلي لفضاء عمومي في مجتمعنا الجزائري، أو عن إمكانية تأسيسه وإعادة تشكيله في ظل النمط الإعلامي الجديد (الخاص) قناة النهار نموذجا وفق معيار الملكية؛ بعد فتح مجال السمعي البصري.

كما انصب اهتمام الباحث على محاولة فهم وتفسير خطاب الإعلام التلفزيوني ممثلا في قناة النهار، من أجل معرفة وضعية المجال العمومي وظيفيا، ومحاولة فهم وتفسير الحركات الاجتماعية للعمال حول قضية التقاعد النسبي وكشف الصراع الذي طال المجال العمومي وشكل رأيا عاما جديرا بالدراسة والتقصي.

ـ وافترض الباحث للإجابة على تلك التساؤلات ثلاث فرضيات مفادها:1/ أن قناة النهار تدعم أيديولوجية وهيمنة السلطة السياسية لضمان استمرار النظام السياسي من خلال إنتاج سياسة تهدف لتشكيل وتوجيه المشاركة السياسية، 2/ وأن القناة تعمد إلى إفراغ المجتمع المدني من محتواه النقدي

في برنامجها لتنميط حركات الشباب، 3/ وأن اهتمام وتناول قناة النهار لقضية التقاعد النسبي قد كان بخلفيات تلائم تصورات السلطة السياسية.

ب/ حدود وعينة البحث والأدوات المنهجية للدراسة:

أما عن المنهج والأدوات المستخدمة للتحقق من ذلك، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لتحليل الظاهرة الإعلامية سوسيولوجيا، وذلك لتقصي ونقل معطيات الدراسة بشكل يسمح له بتحليل الموضوع في ظل التحول في نمط ملكية وسائل الإعلام التلفزيونية بالجزائر، للتوصل إلى فهم سوسيولوجي لمعطيات الواقع المعاش في علاقته مع النسق الإعلامي، وتفسير تمظهراته الناجمة عن ذلك التحول في مجال السمعي البصري.

كما استدعى ذلك من الباحث أيضا استخدام تقنية الاستمارة، لمعرفة أنماط المشاهدة التلفزيونية ومدى تأثر المتلقي بالمضمون الإعلامي لبرامج قناة النهار من جهة، واستخدام من جهة ثانية تقنية تحليل المضمون على برامج قناة النهار التي تناولت موضوعات المشاركة السياسية، الرأي العام والمجتمع المدني، باعتبار أن هذه المفاهيم تندرج ضمن مؤشرات مفهوم المجال العام، محاولا بذلك وضع تحليل ارتباطي بين الخطاب الإعلامي الذي يحاول التأثير على الشباب بوصفه فئة مهمة في العملية الانتخابية، وتقديم تفسيرات عن مدى فاعلية الصورة في إنتاج صناعة سياسية تزيف الواقع المعاش، وكيف تسهم كل هذه المعطيات في مساعدة النخب الحاكمة على إعادة إنتاج هيمنة الشرعية الثورية في المجال السياسي، حيث وضع الباحث برنامجين أو ثلاث من برامج قناة النهار في علاقة ارتباطية مع كل متغير من متغيرات المجال العام الثلاث (الرأي العام، المجتمع المدني والمشاركة السياسية).

ـ أما عن مجتمع البحث فقد تمثلت العينة في مجموعة (بعض) المشاهدين المتابعين لقناة النهار التلفزيونية، الذين استخدم معهم الباحث تقنية الاستمارة، للتأكيد الإحصائي على وجود قاعدة جماهيرية لقناة النهار، وعلى تواجدها الفعلي في أنماط مشاهدة مجتمع البحث وعاداته.

وانطلاقا من إجابات المبحوثين اختار الباحث ثمانية برامج (عناوين) تم عرضها بقناة النهار، وعمد إلى توزيعها حسب متغيرات المجال العمومي، حيث طبق تقنية تحليل المضمون على برنامج "نقاش على المباشر" لمناقشة المؤشر الأول "المشاركة السياسية"، وحلقتين من برنامج "قهوة وجرنان" لمفهوم المجتمع المدني، وثلاث حلقات من برنامج "قضية ونقاش" لمناقشة الرأي العام.

جـ/ نتائج الدراسة:

وبعد حديثه عن الظروف التي دفعت النظام السياسي على الانفتاح وبروز قناة النهار بوصفها إحدى قنوات الإعلام الخاص، وبعد أن أثبت الباحث وجود قاعدة جماهيرية من خلال الإحصائيات المحصل عليها من الاستمارات الموزعة على عينة البحث، توصل إلى:

أن القناة عمدت إلى تحقيق أهدافها من خلال تحويل اهتمامات المشاهد من متابعة القنوات العربية نحوها بوصفها قناة خاصة ولو شكليا، وتتناول مواضيع من عمق المجتمع الجزائري وتعبر عن قضايا تخص الشأن العام، أو تعبر عن انشغالات الجمهور بتغطية شكلية عن حالات احتجاجية فئوية، حيث أن المبحوثين قد عبروا عن تلبية القناة لاشباعاتهم ورغباتهم في الحصول على المعلومة المحلية،

ومثلت لهم متنفسا وفضاء للتعبير وتمرير تفاعلاتهم مع أداء كلّ من النسق السياسي والاقتصادي التابع له، ويرى الباحث أن القناة ومن خلال ذلك الاستقطاب الممارس والأوديمات المتحصل عليها، قد مارست الدور المنوط بها كوسيلة للضبط الاجتماعي وتسويق ما من شأنه شراء السلم الاجتماعي.

كما توصل الباحث في خلاصة الفصل الثالث من بحثه "تمظهرات إعادة إنتاج الهيمنة في المجال السياسي ببرنامج نقاش على المباشر"، إلى أن الهدف من البرنامج وحلقاته هي ممارسة الدعاية والترويج لإعادة إنتاج نفس الخطاب ونفس الخارطة السياسية، حيث أن الإعلام الخاص (قناة النهار) تقوم بدور رئيسي وممنهج في الترويج لأفكار المجال السياسي، مستعملة في ذلك التأثير القوي للصوت والصورة والنص المكتوب، ويظهر ذلك في الدعوة للمشاركة السياسية "في العملية الانتخابية" كشكل واضح من أشكال التعبئة السياسية، للتسويق بوجود ديمقراطية (شكلية)، الهدف من وجود المعارضة فيه هو التغطية على إخفاقات المشهد السياسي. كما ظهر ذلك جليا في دعم البرنامج (قناة النهار) للتوجهات العامة للسلطة السياسية ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، بحصولها على أكبر تغطية من حيث المحتوى والنقاش والخطاب.

وأكد الباحث على النتيجة القائلة بأن الإعلام الخاص (قناة النهار) لا يمكنه الخروج عن الإطار المحدد له مسبقا من طرف النظام السياسي نظرا لما يحمله من صفات النظم الشمولية، وأنه لا يمكن تأسيس مجال عمومي عقلاني في ظل سيادة العصبية والزبونية التي تنهل وتستفيد من الريع المتحكم فيه من طرف الدولة.

أما في خلاصة الفصل الرابع "مأسسة المجتمع المدني وفهم ممارساته في ظل انفتاح السمعي البصري بالجزائر" فقد أكد الباحث على أن برنامج "قهوة وجرنان" الذي تبثه قناة النهار، وخلال تناوله لحراك المجتمع المدني عمد إلى تنميط وحصر نشاطاته في الجانب الاجتماعي والثقافي البسيط والإبعاد الكلي لأي فكرة تتناول العلاقة بالحقل السياسي، لإثبات وتجاوز فكرة تسييس العمل الجمعوي في جزئيته وشموليته، فالإعلام الموازي يسعى إلى تبرير الوضع القائم وتصويره بأنه وضع طبيعي.

أما في خلاصة الفصل الخامس وكنتيجة لما تناوله الباحث حول دور قناة النهار في تشكيل رأي عام؛ قضية التقاعد النسبي نموذجا في برنامج "قضية ونقاش"، ولفهم كيفية ولصالح من يتشكل الرأي العام من خلال قناة النهار، ومن ثمة كيفية تشكل مجال عمومي، وانطلاقا من طبيعة الصراع الموجودة في المجال العمومي بين النقابات العمالية؛ والذي شكل حسبه موضوعا يصنف كجوهر الرأي العام، فقد توصل الباحث إلى ما مفاده أن المضمون الذي تم عرضه في البرنامج قد أخذ صبغة إقناعية من حيث المحتوى والفعل الاتصالي المؤيد صراحة لمشروع إلغاء التقاعد النسبي، خاصة بعد إقصاء نقابة الكناباست الممثلة لقطاع التربية من اجتماع الثلاثية، الذي نابت فيه عن العمال بوصفهم "الشريحة المعنية بموضوع التقاعد النسبي" نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بنت النظام السياسي.

كما أكد الباحث على أن مضامين قناة النهار ركزت على بتر أي ارتباطات بين أبعاد المجتمع المدني والمجال السياسي، باختزال مهامه وممارساته المدنية في العمل الجمعوي الخيري التطوعي، وذلك سيرا على مخطط لا يمكن للقناة الخروج عنه في ظل الوصاية المفروضة من النظام السياسي واقتصاده الريعي، مؤكدا في ختام بحثه على أن تشكيل الرأي العام يحتاج إلى خطاب إعلامي حذر،

خاصة عندما يخاطب فئة اجتماعية معينة "الشباب والعمال" حول قضية تمس مصالحهم وامتيازاتهم بشكل مباشر، بما يؤكد أن الرأي العام يتعرض لانحراف وظيفي خطير في ظل النظم الشمولية.

ليؤكد الباحث على أنه وفي ظل نظام سياسي شمولي مغلق، قائم على اقتصاد ريعي لن يكون هناك فضاء عمومي وفق المنطق "الهابرماسي" ولا أقل منه، بل سنحصل على مجال عمومي شكلي وفوضوي داخليا تسيطر عليه الإدارة المركزية بواسطة الإعلام الموازي (ظاهريا)، يكرس هيمنة أيديولوجية النظام القائم (بوحلوان 2019).

د/ التوظيف والتحليل النقدي للدراسة:

تتقاطع هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في العديد من النقاط، أولى هذه النقاط هي الإشكالية التي تم تناولها والمتعلقة بالبحث في دور الحقل الإعلامي الخاص وقدرته على تشكيل فضاء عمومي في الجزائر، من خلال بحثها في تأثير المضامين التي تم تحليلها، في توجيه الرأي العام أو في تقويض وظيفة المجتمع المدني من النقد إلى الولاء والتبرير، أو اختزاله لمفهوم المشاركة السياسية أو الديمقراطية في العملية الانتخابية أو بالأحرى تشكيل رأي عام وفق تصورات وطروحات النظام السياسي القائم، من أجل إعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة، وقد تم التأكيد في نتائجها على هذه الأدوار، وبالتالي نفي كل إمكانية أو قدرة يمتلكها الخطاب الإعلامي على تشكيل مجال عمومي في الجزائر وفق التصور الهابرماسي.

لقد صرنا على دراية كاملة بل وعلى قناعة تامة بأن العلاقة بين الخطاب الإعلامي والفضاء العمومي في الجزائر، يحكمها منطق اشتغال النظام السياسي، وتخضع لما يمليه الخطاب السياسي والفاعلين الفعليين فيه، من أجل فرض هيمنة أكثر وإعادة إنتاج الوضع القائم وتكريس علاقات الهيمنة السائدة فيه، وذلك من خلال ما تعرضت له هذه الدراسة أو ما أثبته لنا الإطلاع على الكثير من البحوث والدراسات المرتبطة بهذا الشأن، رغم الاختلاف بينها في طبيعة المجتمعات أو الحقب التاريخية التي تناولتها، أو حتى اختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لها. هذه العلاقة بين الإعلام وكل هذه المفاهيم المشكِّلة في مجملها لما يسمى الفضاء العام، بوصفه أحد ركائز الديمقراطية التشاركية التي هي بمثابة اكتمال لمشروع الحداثة "ودولة القانون" الذي لم يكتمل بعد.

وعليه فقد اختصرت علينا هذه الدراسة الكثير من الجهد المتعلق بالبحث في طبيعة هذه العلاقة وهذه الأدوار، وبالتالي ساعدت وبشكل جزئي على تغيير تصوراتنا عن البحث في طبيعة هذه العلاقة، أو التحقق من أدوار الخطاب الإعلامي الخاص بوصفه أداة لتكريس الوضع القائم وعلاقات الهيمنة والسيطرة السائدة فيه، إلى البحث في طبيعة الآليات التي يشتغل وفقها الخطاب الإعلامي لإعادة إنتاج تلك العلاقات والأوضاع السائدة. وبدل التساؤل المطروح في هذه الدراسة عن قدرة الحقل الإعلامي في تشكيل فضاء عمومي والبحث في تأثيره وتجليات ذلك التأثير في مختلف متغيرات هذا المفهوم، نتساءل نحن عن كيفية إنتاج وإعادة إنتاج الخطاب الإعلامي لتلك التأثيرات أو بالأحرى البحث عن أسباب وسياقات ذلك وهو ما لم يتم تناوله في هذه الدراسة.أي كيف يشتغل وبأي آلية يشتغل الخطاب الإعلامي؛ أي نعم هو يقوم بإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة وبالتالي استمرار الوضع القائم من خلال توجيه الرأي العام والمشاركة السياسية و... ولكن كيف يقوم بذلك أو ما هي السياقات التاريخية التي جعلته يشتغل وفق منطق النظام أو الأيديولوجيا السائدة.

لقد أخذ الباحث بعين الاعتبار تلك التحولات التاريخية والسوسيو- اقتصادية (طبيعة ونوع الملكية) التي طرأت على الخطاب الإعلامي، ودور ذلك في قدرته على تشكيل الفضاء العام في الجزائر، من خلال تركيزه على ما يخضع له الخطاب الإعلامي الخاص في الجزائر من تجاذبات من طرف الحقول الأخرى، كالحقل السياسي والحقل الاقتصادي والمرتبطان أشد الارتباط بطبيعة النظام السياسي الشمولي واقتصاده الريعي، والوصاية الأبوية التي يفرضها ويحاول إعادة إنتاجها على مضامينه، خاصة من خلال مموليه من رجال السياسة والمال وآليات أخرى كسلطة ضبط السمعي البصري أو بواسطة القائمين بعملية الاتصال، محاولا اكتشاف تجليات هذا التأثير على المضامين الإعلامية (قناة النهار)، ليثبت في نتائج بحثه أن الخطاب الإعلامي يعمل بوصفه آلية من آليات الهيمنة، ويؤدي أدوارا منوطة به من قبل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين؛ ، لإعادة إنتاج النظام السائد وعلاقات الهيمنة السائدة فيه، ويتحقق من هذا الفرض بوجود هذا البعد "إعادة إنتاج الهيمنة القائمة" من خلال تحقق مؤشراته البحثية، كتوجيه تمثلات أفراد المجتمع لمطابقتها بتصورات السلطة حول قضايا الشأن العام، وبتوجيه الرأي العام أو تفعيل المشاركة السياسية واختزالها في العملية الانتخابية، أو بتقويض المجتمع المدني وتشويه وظيفته النقدية، واختزله في نشاط الجمعيات الخيرية والمنظمات الطلابية أو الشبانية أو النسوية أو العمالية (بنت النظام السياسي أو بنت الأحزاب السياسية)، ليتحول المجتمع المدني من وظيفته النقدية ضد الهيمنة السائدة من قبل النظام الاجتماعي القائم، إلى النقيض من ذلك؛ نحو الولاء والخضوع وممارسة وظيفة الضبط والتضامن الاجتماعيين. بما يجعل الاعتقاد السائد حول ذلك هو أن الخطاب الإعلامي، لا يتأثر إلا بطبيعة ملكية الوسيلة (العامل الاقتصادي) أو بطبيعة النظام السياسي؛ أي من الحقلين السياسي والاقتصادي، مستبعدا بذلك التأثيرات التي قد تطرأ على توجه القنوات الإعلامية ومضامينها، والتناقضات (الضبابية والغموض) التي تشوب الكثير من مواقفها وآرائها؛ تعليقاتها، تفاعلاتها وحتى مصدر وطبيعة الرسائل/المواضيع/ القضايا التي تناقشها) إزاء التحولات والتفاعلات التي تحدث في الفضاء الاجتماعي ومختلف حقوله المختلفة.

لقد أغفلت الدراسة أيضا أن الفضاء العمومي هو فضاءات متعددة تتعدد بتعدد حقول الفضاء الاجتماعي وبتعدد الفاعلين واختلاف مواقفهم، وأغفلت الجدل الدائر حول الفضاء العمومي "الهابرماسي" بوصفه افتراض – غير موجود في الواقع- يتضمن حوار ونقاش عقلاني حر للوصول إلى توافق أو فهم متقارب بشأن قضايا الشأن العام بغية التأثير في السياسة العامة أو تغيير الوضع السائد أو ... قصد بلوغ الديمقراطية التشاركية، سواء من جهة اختلاف السياقات السوسيو- ثقافية لنشوء هذا الفضاء، أو من ناحية استبعاده لكل علاقات الهيمنة السائدة من كل نقاش، والتي من شأنها أن تلقي بضلالها عليه. وهذا ما أكد عليه مرارا وتكرارا (أكسل هونيث) في نقده لمقاربة الفعل التواصلي الهابرماسي.

إن "هابرماس" يفترض خلو عالم الحياة من كل علاقات الهيمنة السائدة – هذا النقد الذي يتبناه "أكسل هونيث"- على أن هابرماس قد استبعد أو أهمل حضورها في أي نقاش، ولكن نضيف إلى ذلك أنه لا يفترض من بين ما يفترضه كشروط لبناء فضاء عمومي وجود تلك الضوابط والقوانين أو حتى البروتوكولات الشكلية التي تعمل وكأنها ضوابط أو سلطة رمزية، والتي لا تخلو منها أي من الفضاءات العامة التي تتم فيها النقاشات العامة، بدْءًا بالمستويات الضيقة منها إلى أوسعها نطاقا. إنه يستبعد هيمنة بعض الحقول على أخرى في هذا النقاش أو ذاك، أو هيمنة بعض الفاعلين ووزنهم وتأثيرهم الرمزي المستمد من رأسمالهم الرمزي ومكانتهم في الحقل، ويغفل آليات استحضار تلك

الهيمنة الرمزية المرتبطة بما يفترضه بيير بورديو حول "العنف الرمزي" وتراكمات أثر الرأسمال الرمزي على تلك العلاقات السائدة وإعادة إنتاجها.

أما فيما تعلق بالنتائج التي توصل إليها الباحث، فسنحاول الاستفادة منها قدر الإمكان عند مناقشة نتائج بحثنا الحالي، خاصة ما يتعلق منها بالدور الذي يلعبه الإعلام الخاص في كونه أحد الأدوات الأيديولوجية للنظام السائد، التي يسعى من خلالها إلى تشكيل رأي عام يخدم مصالح السلطة وممولية من رجال المال والسياسة، وفي محاولته (الإعلام الخاص) أيضا لإفراغ المجتمع المدني من محتواه ووظيفته النقديتين، ومحاولة تحسين صورة النظام أمام الرأي العام، بطرح وتبرير تصورات النظام حول القضايا ذات الشأن العام، بداعي المصلحة أو المنفعة العامة (قضية التقاعد النسبي)، وكذلك بشأن دعواته وتشجيعه الدّائمَيْن للشباب بوصفهم الفئة الهامة في المجتمع لزيادة نسبة المشاركة السياسية، مختزلا هذه الأخيرة في عملية الانتخابات، مغفلا أو متناسيا هذا الأخير(الإعلام الخاص) أن الفعل الاحتجاجي (الحركات الاجتماعية) هو أحد أهم أشكال المشاركة السياسية الفعلية الهادفة للتغيير الاجتماعي وبناء مجتمع وأهم أشكال التعبير عن الرأي العام، أو بوصفه أحد آليات التحول الديمقراطي وبناء دولة القانون، بل وفوق هذا وذاك هو أحد أهم التجليات المعبرة عن وجود فضاء عمومي فعلي، وكل هذا (المشاركة السياسية، الديمقراطية والتحول الديمقراطي والفضاء العام)؛ قد تم اختزاله في الانتخابات التي تدعو لها السلطة القائمة بشكل دوري كلما دعت الحاجة إلى ذلك من أجل إعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة، في هيئة نظام ديمقراطي منفتح على التعددية ودليله في ذلك الانتخابات؛ وكأن هذه الأخيرة هي الديمقراطية.

ولكن وعلى أعتاب هذه النتائج إن لدينا مآخذ نذكر منها، أن الباحث قد أغفل تجليات حقيقية للمجتمع المدني في الجزائر؛ أقصد هنا المجتمع المدني الفعلي من نقابات مستقلة، أو نقابات ومنظمات تسعى للحصول على الاعتراف بها بوصفها محاميا فعليا وناطقا رسميا باسم كل المهمشين والمضطهدين والمحتقرين في المجتمع الجزائري والمستبعدين أو المبعدين عن المشهد الإعلامي والفضاء العمومي بشكل عام، من أساتذة وأطباء ومحامين وقضاة ومتقاعدين ومتعاقدين و...، أو المتظاهرين في احتجاجات فئوية مطلبية متناثرة حقليا وزمنيا، والتي تحاول جاهدة استعادة نشاطها النقدي للوضع القائم وعلاقات الهيمنة والسيطرة السائدة فيه، وبالتالي استعادة الوظيفة النقدية للمجتمع المدني، هذا الأخير الذي تم الاستحواذ عليه من قبل الحقل الإعلامي الخاص؛ رغم أنه يبقى جزءا لا يتجزء منه، وصار يضم تحت جناحاته الجمعيات الخيرية والمنظمات الشبابية والطلابية والعمالية بنت النظام السياسي، ويعلن عنهم وعن نفسه أنهم المتحدثون الرسميون باسم المجتمع المدني، مقوضين بذلك الوظيفة الأساسية له، والانتقال بدلا من النقد ومواجهة الوضع القائم والسيطرة الموجهة نحوه، إلى النقيض تماما وإعلان الولاء والخضوع وتبرير الأوضاع السائدة، بجعلها الطبيعة الاجتماعية والسياسية، بل نواميس وضوابط لا ينبغي نقضها أو الخروج عنها.

2/ الدراسة الثانية:

يتعلق الأمر بالدراسة التي قامت بها كل من الباحثتين كورينا.د.ب " Corina Daba-Buzoianu" وكريستينا.ك.ب " Cristina Cîrtiţă-Buzoianu" في إطار دراسة جزئية من مشروع بحثي تم نشرها في مقال بعنوان " Media Picture Politics: aCommunicationalAnalysis of the Romanian Media Public Space" / سياسة الصورة الإعلامية: تحليل التواصل في الفضاء

العمومي لوسائل الإعلام في رومانيا" بمجلة " Sociologie Românească" في عددها الأول من المجلد الثالث عشر والصادر سنة 2013 (Buzoianu and Buzoianu 2013).

أ/ تساؤلات وفرضيات الدراسة:

هذه الدراسة التي كانت عبارة عن تحليل مقارن للفضاء العام لوسائل الإعلام في رومانيا في عامي 2011 و2012، ومن خلال الإشارة إلى: العملية التواصلية والجهات الفاعلة ومواضيع الاتصال، حاولت الباحثتان الاستفسار عن وجود استقلالية فعلية للتواصل (للفعل التواصلي) في الفضاء العمومي الروماني، وكيف ترتبط الجهات الفاعلة في الفضاء العمومي (المواطنون وقادة الرأي) بالصحفيين والسياسيين، كما اهتمت الباحثتان بفهم كيف نجح المواطنون الرومانيون وقادة الرأي في التواصل وتحديد مواقفهم من مختلف قضايا الشأن العام، بما سيسمح لهما - على حد تعبيرهما- من إعادة النظر في الجدل القائم حول الفضاء العام والفضاء العام الإعلامي، من أجل فهم الديناميكية وآليات الاتصال الخاصة بهما. وذلك من خلال طرحهما للإشكالية التالية: هل هناك استقلالية حقيقية للاتصالات في الفضاءات العامة في رومانيا؟ وهل ينجح ممثلوا الفضاء العام الروماني في فرض الموضوعات وإجراء النقاش العام حولها في الفضاء العمومي الروماني؟

وللإجابة على هذا التساؤل ركزت الباحثتان على دراسة الفضاء العام لوسائل الإعلام والتحقق من الرسائل داخل الخطاب الإعلامي الروماني، كدراسة جزئية من مشروع بحثي يهدف إلى استكشاف المجتمع الروماني وديناميكيته على مدار عدة سنوات. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة أن المجتمع الروماني ولكونه مجتمع "ما بعد شيوعي"؛ فهو مجتمع مدني ناشئ وغير متمرس ديمقراطيا، في حين أن الفضاء العام في تشكله يحتاج إلى آليات اجتماعية يتم بناؤها عبر مراحل تاريخية، وكذلك الإشارة إلى الاحتجاجات والعصيان المدني اللذين عرفتهما رومانيا (على المستوى الوطني) وأوربا والعالم ككل –لاسيما العالم العربي(على المستوى الدولي).

لقد حاولت الباحثتان القيام بتحليل لطريقة هيكلة التواصل في الفضاء العام الروماني والبحث عن من هم الفاعلون وما هي الموضوعات التي يتم نقاشها؛ أي مناقشة "كفاءة الاتصال" والبحث عن الآليات التي تولد نقاشا عاما وتفاعلا حقيقيا بين المواطنين من جهة، والصحفيين والسياسيين من جهة أخرى.

ب/ أدوات ومجتمع الدراسة وحدودها:

وقد استخدمت الباحثتان تقنية تحليل المحتوى من أجل التحقيق في محتوى الرسائل الإعلامية داخل المقالات الصحفية، وقد تم اختيار ثلاثة صحف رومانية - "Adevărul" و "Evenimentulzilei" و "JurnalulNaţional" - والتي كانت الأكثر انتشارا بين عامي 2011 و2012 - الإطار الزمني للدراسة - من خلال تحديد الموضوعات الرئيسية التي يتم تبليغها وتداولها في الفضاء العام في تلك الفترة، وقد تم اختيار 324 مقالة لعام 2011 و412 مقالة لعام 2012- الزيادة كانت بسبب الاحتجاجات- أما عن المواضيع التي تناولتها تلك الرسائل الإعلامية –المقالات- فكانت التعليم والصحة، فقدان الوظائف، خفض المرتبات وقانون العمل وسعر الغاز، وأخيرا الفساد السياسي. هذه المواضيع السبعة المرتبطة باهتمامات المواطن والصحافة والحكومة الرومانية على حد السواء هي

جزء من الفئات الرئيسية للفضاء العام الروماني آنذاك، نظرا للاحتجاجات الستة (6) التي عرفتها رومانيا عام 2011 كاحتجاجات السائقين وموظفي الأرشيف الوطني والخدمة البريدية وعديد النقابات، لأساب عدة منها انتحار موظف التلفزيون أثناء جلسة عامة للبرلمان، رفع سعر الغاز وإجراءات التقشف التي أقرتها الحكومة الرومانية والحكومات الأوربية عموما.

ولتحليل كفاءة الاتصال استخدمت الباحثتان ما يسمى بـ " تحليل محتوى الوسائط المطبق في العلاقات العامة، من خلال نموذج جديد للتحقيق في محتوى الرسالة، والذي طوره كل من (ديفيد مايكلسون) "D.Michaelson" و(توني ل. غريفين) "T.L. Griffin " لتحليل دورة حياة الاتصال، والتي تقتضي مراعاة تعمُّد أو قصدية التواصل؛ وارتباط الرسالة بأهداف الاتصال، وقد حدد مايكلسون وغريفين عناصر دورة حياة الاتصالات في نموذجهما في: عنصر الوعي بالقضية؛ القدرة على بناء معرفة وفهم كافيين حول القضية (ويقابله في هذه الدراسة مضاعفة الرسالة / الموضوع من خلال عدة مصادر)، والعنصر الثاني هو القدرة على خلق مستوى من الاهتمام بتفضيل القضية و/ أو الموضوع، أو على الأقل الاعتراف بصلتها بمستلم الرسالة (المتلقي)، (والذي ينطوي في هذه الدراسة وحسب الباحثتان على مقارنة الموضوعات التي نقلها المواطنون وقادة الرأي من جهة بموضوعات الصحفيين والسياسيين من جهة أخرى)، وذلك بهدف اكتشاف ما إذا كانت هناك رسائل (مواضيع) جديدة يفرضها المواطنون على ساحة النقاش العام وكيف يتم ذلك؟

جـ/ نتائج الدراسة:

وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى التأكيد على حقيقة وجود اختلافات مهمة بين عامي 2011 و2012 فيما يتعلق بهيكلة الفضاء العام والجهات الفاعلة والمواضيع المتداولة، من خلال اختلاف الفاعلين في الاحتجاجات بين السنتين، وكذلك تعدد التعليقات وتعدد مصادر الموضوعات المتداولة، وشمولية الاحتجاجات سنة 2012 لجميع فئات المجتمع الروماني مقارنة بالاحتجاجات الفئوية الستة لسنة 2011، وكذلك من حيث التغطية الإعلامية فقد نالت احتجاجات 2012 عدد تعليقات وتفاعل من طرف المواطنين ورغبتهم في إظهار مواقفهم أكثر منه سنة 2011، ليحتل المواطنون أعلى نسبة زيادة مقارنة بالزيادات التي عرفها الفاعلون الآخرون(قادة الرأي والصحفيين ورجال السياسة) في الفضاء العام بين السنتين 2011 و2012، أما ما لم يتم إنكاره فهو حقيقة هيمنة الساسة والصحفيين بشكل عام على الموضوعات التي يتم طرحها وكذا على النقاشات (التعليقات) التي تنالها تلك القضايا في تلك الفترة، كون الموضوعات كلها يطرحها الساسة أو الساسة –بواسطة الصحفيين-خاصة إذا ما تم النظر إلى توزيع الفاعلين حسب تسلسل هرمي، لنجد أن الصحفيين هم الممثلون المهيمنون على الفضاء الإعلامي والتواصل فيه خلال هاتين السنتين، رغم مرئية المواطنين في الشوارع إبان الاحتجاجات أو من جهة رغبتهم في إبداء مواقفهم، فالصحفيون سنة 2012 هم من استخلفوا المجتمع المدني واستحوذوا على وظيفته مع استبدال أو تشويه عميق لمضمونها، بوصفهم أو محاولين أن يكونوا هم المتحدث الرسمي باسم المواطنين، إضافة إلى أنهم المعلق الرئيسي على أفعال ورسائل المواطنين، فكذلك الشأن بالنسبة لسنة 2011 بصفتهم المعلق الرئيسي على قرارات السياسيين وأصحاب كل رد فعل عليها، مضافا إليه كل ما هو أعلاه عن استحواذ الصحفيين على دور المجتمع المدني وتشويهه و/أو تقويضه.

أما عن تزايد دور الساسة وأيضا المعارضة وحتى الصحفيين في الهيمنة على الموضوعات المقترحة والمتداولة في الفضاء العمومي الإعلامي، فهو لتزايد الحضور المتزامن مع الحملة الانتخابية وكذلك إزاء الاحتجاجات، أما دور قادة الرأي كفاعلين فتفاعلهم قد فقد زخمه سواء سنة 2012 أو 2011، ليس بسبب تراجع لقادة الرأي عن النقاش أو التعليق، بل لأن المواطنين المتظاهرين/ المحتجين صاروا أكثر بروزا وتواصلا ليصبح المجتمع المدني ممثلاً من قبل أعضائه.

لقد أكدت الباحثتان على أن التواصل في الفضاء العام عموما (وفي الفضاء العام الإعلامي بشكل خاص) يُشكَّل محتواه وفقًا للأجندة السياسية من خلال الرد على القرارات السياسية، إن الفضاء العام سواء كان مساحة عامة لوسائل الإعلام أم لا – لحقل غيره- ، مبني على القضايا السياسية. إنه اعتماد هيكلي نتج عن سلبية المجتمع المدني الناشئ والافتقار إلى المبادرة المدنية أو ضعفها، وتنتهي الباحثتان في هذا الشق من التحليل إلى أنه من غير الملائم القول أن هناك فضاء عمومي مشجع على الحوار والنقاش أو الحديث عن اتصالات مستقلة، نظرا للاتهامات المتداولة فيه بين الساسة والصحفيين وقادة الرأي من جهة والمواطنين من جهة أخرى، لأن الدراسة تتعامل مع رد فعل المجتمع المدني (احتجاجات) على التدابير والقرارات على المستوى المؤسسي والسياسي، فالزخم الذي ناله الفضاء العمومي مرتبط فقط برؤية المواطنين (الانفجار المدني) للأحداث والواقع الاجتماعي معبر عنها في الأماكن العامة ونالت تغطية إعلامية ضخمة. في حين أن ما يفسر طغيان الساسة والصحفيين على المواضيع المقترحة – عدم وجود مواضيع جديدة أو محتوى جديد- في دورة حياة الاتصالات، هو اختيار المواطنين وحتى الصحفيين وقادة الرأي الخوض في المواضيع/ المسائل/ القضايا التي هي محل نقاش وجدل سياسي في وسائل الإعلام – والمطروحة مسبقا من قبل الساسة أو بواسطة الصحفيين.

كما توصلت الباحثتان فيما يخص فعالية الاتصال في الفضاء العام الروماني لاسيما الإعلامي، إلى تحقق مؤشر فعالية اتصال المواطنين من زاوية أن عام 2012 كان يمثل بعدا جديدا للتواصل، ولكنه يبقى غير كافٍ، نظرا لحقيقة وجود اهتمام نوعي وكمي للمواطنين وقادة الرأي بالشأن العام وأن هناك وعي بالقضية وقدرة على تحديد موقفها ضد السياسيين وقراراتهم، - ولكن ليس على المدى الطويل؛ دون استمرارية- إلا أنه يبقى وعيا متأثرا بالمقالات الصحفية، من زاوية أن هذه الأخيرة –المقالات- بقيت عاجزة عن التقاط وتغطية كل الرسائل من قبل المتفاعلين خاصة من قبل المواطنين – غير القادرين على فرض مواضيع جديدة- من جهة، ومن زاوية التمثيل الضمني السلبي حول تلك الآراء والرسائل كون الصحفيين هم من يرعون النقاش ويطرحون المواضيع بإيعاز من و/ أو ردا على السياسيين.

لكن تشير الباحثتان من جهة الجدل الدائر حول حقيقة الفضاء العام، بوصفه مساحة لتمايز واختلاف الآراء وحرية الكلام والتعبير، إلى أن تشابه الآراء الملاحظ يمكن تفسيره نفسيا واجتماعيا من خلال العدوى العقلية والتقليد الاجتماعي، ومن ثمة لا يمكن تصور أن الفضاء العمومي مساحة لوحدة الآراء، بل ومن جهة أخرى يمكن أن يولد تناقضات ومواجهة مباشرة بدل التوصل إلى اتفاق عام أو فهما متقاربا وتأثيرا أفضل على السياسة العامة، كما أشارتا إلى علاقة التأثير والتأثر التي تتمتع بها وسائل الإعلام بوصفها مجالا لتفاعل الأفكار بهدف التعبير عن تعقيد وديناميكية الفضاء العمومي بشكل خاص في رومانيا(Buzoianu and Buzoianu 2013).

ج/ التوظيف والتحليل النقدي للدراسة:

من خلال التحليل المقارن للفضاء العام لوسائل الإعلام في رومانيا في عامي 2011 و2012، ومن خلال الإشارة إلى: العملية التواصلية، الجهات الفاعلة ومواضيع الاتصال، من أجل الاستفسار عن وجود استقلالية فعلية للتواصل (للفعل التواصلي) في الفضاء العمومي الروماني، ومن خلال النتائج المتوصل إليها، فإن هذه الدراسة لم تختلف عن سابقتها في التأكيد على أن التواصل في الفضاء العام والفضاء العام الإعلامي؛ ومن ثمة الخطاب الإعلامي، يُشكَّل محتواه وفقًا للأجندة السياسية من خلال الردود والتعليقات على القرارات السياسية، ولكنها تناولت الموضوع من زاوية مختلفة تماما عن الدراسة الأولى، ويتعلق الأمر بدراسة فعالية الاتصال في الفضاء العام الروماني (في رومانيا) لاسيما الفضاء العام الإعلامي، في محاولة لقياس دورة حياة الاتصال داخله وإمكانية فرض رسائل وموضوعات جديدة من قبل المواطنين وقادة الرأي على الفضاء التواصلي في الحقل الإعلامي، مقارنة بالموضوعات والرسائل المحددة من قبل السياسيين؛ أي وفق الأجندة السياسية والتي يتم طرحها للتعليق والنقاش من قبل السياسيين أو القائمين على الاتصال (الصحفيين) داخل هذا الفضاء، وهو أمر مرتبط أشد الارتباط بدراستنا التي حاولنا فيها معرفة إن كان الخطاب الإعلامي يتأثر بالحركات الاحتجاجية كسياقات اجتماعية، لاسيما احتجاجات 5 أكتوبر 1988 و22 فيفري 2019 بوصفها منعرجين حاسمين في سياق التعددية في الجزائر، واللذين كانا لهما تأثير خاص على الحياة الاجتماعية والسياسية برمتها وعلى النظام السياسي نفسه. وذلك من خلال أن الخطاب الإعلامي في الجزائر صار يتناول في محتوياته تعليقات ونقاشات حول الرسائل والموضوعات التي يفرضها المواطنون (المحتجون /المتظاهرون) على الفضاء الإعلامي كقضايا ومسائل للنقاش وعلى طاولة القرار السياسي، في مقابل تلك المفروضة من قبل السياسيين أو الصحفيين.

لقد قامت الباحثتان بدراسة ذلك من خلال الاعتماد على ثلاثة صحف مكتوبة في رومانيا، رغم التراجع الذي عرفه تأثير هذا النوع من الصحافة مقارنة بالإعلام المرئي، كما أن هذه الدراسة تندرج ضمن مشروع بحثي ضخم مما استدعى تحليل عدد كبير من المقالات لهذه الصحف الثلاث بين سنتي 2011 و2012، بما يجعل ذلك أمرا صعبا ومكلفا ويتطلب الكثير من المال والجهد والزمن، وحتى عدد الباحثين مقارنة بما سنقوم به في دراستنا التي تندرج في أطروحة الدكتوراه وبناء عليه.

فإننا لم نغفل الفائدة المرجوة من هذه الدراسة عند إشارتها إلى طبيعة المجتمع الروماني بوصفه مجتمع مدني ناشئ وغير متمرس ديمقراطيا، وتأثير ذلك على فهم عملية الاتصال وعلى مناقشة الجدل القائم حول الفضاء العام أو الفضاء العام الإعلامي في رومانيا، من أجل فهم أفضل لديناميكياته وآليات الاتصال الخاصة به، وبالتالي وجب أن نشير وبإلحاح إلى هذه السياقات التاريخية المشابهة، عند محاولتنا لفهم عملية الاتصال والخطاب الإعلامي في الجزائر وعلاقته بالمجتمع المدني في الجزائر، الذي عرف مخاضا عسيرا - ليس أقل شأنا منه في رومانيا بوصفها مجتمع ما بعد شيوعي ناشئ- من أجل أن يستحق مناقشة وجوده من عدمه، سواءً من جهة محاولته كسب الاعتراف به كفاعل اجتماعي جديد في معادلة الفاعلين في أي فعل تواصلي داخل الفضاء العمومي، من خلال العمل الاحتجاجي على الوضع السائد في مواجهة هيمنة الحقل السياسي على كل الحقول الاجتماعية الأخرى، أو في محاولته لاستعادة وظيفته النقدية وقدرته على إعلان مواقفه وآرائه، في مقابل استحواذ كل من الخطاب

الإعلامي وحقل الخدمة الاجتماعية (العمل الجمعوي الخيري التضامني) على فضاءاته وأدواره التاريخية.

وعليه فإن ما أغفلته هاتين الدراستين من كيفية اشتغال الخطاب الإعلامي من أجل إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة بتعبير الدراسة الأولى، أو هيمنة الأجندة السياسية بتعبير الدراسة الثانية، سنتناوله من خلال إشكالية بحثنا ما هي الأسباب والسياقات التاريخية التي جعلت الخطاب الإعلامي أداة من أداوت الدولة الأيديولوجية، يعيد تشكيل الواقع الاجتماعي من أجل وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة وإدامة الوضع القائم"، إلا أننا سنأخذ بعين الاعتبار السياقات التي تسببت في ذلك أو أفرزت طابعا وخصائص أيديولوجية معينة على الخطاب الإعلامي، جعلته في كل مرحلة محملا بإفرازات تلك المرحلة وبتراكمات المرحلة التي سبقتها.

3/ الدراسة الثالثة:

يعالج كل من الأستاذين الباحثين في جامعة بابل بكلية الإعلام بجامعة بغداد "كامل حسون القيم" و"عادل خليل مهدي في دراسة أكاديمية معنونة بـ: دور الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة الإنتخابية في العراق، والمنشورة في مجلة الباحث الإعلامي في عددها 10/9 الصادرة في حزيران –أيلول-سبتمبر 2010(القيم و مهدي 2010)

أ/ إشكالية الدراسة وأهدافها:

انطلاقا من أن عملية التأثير الإعلامي (effect media) في الأصل هي ذات بعد اجتماعي ونفسي، وذلك لكونها تخضع بالضرورة لعلاقات متعددة وعناصر وقيم مختلفة في ظل السياقات والتفاعلات الرمزية المعقدة والمتشعبة للبناء الاجتماعي. وانطلاقا من رؤيتهما القائلة بأن الرأي العام لا يمثل بالضرورة رأي المجتمع أو الشعب بشكل مطلق أو لكل الظواهر، وإنما يعبر عن القوة الظاهرة أو الأكثرية لقضية ما في سياقات معينة، خاصة في ظل خضوع الإنسان والتفاعل البشري الرمزي لعناصر الاتصال ونظرياته المتعددة، وفي ظل الاكتشافات المذهلة منذ اكتشاف اللغة اللفظية والطباعة والتلغراف والإذاعة والتلفزيون، وصولا إلى البريد الإلكتروني وشبكة الانترنت التي جعلت العالم قرية أو شاشة صغيرة حسب تعبير عالم سوسيولوجيا الاتصال "مارشال ماكلوهان" في ستينات القرن الماضي، سعى الباحثان في هذه الدراسة إلى الكشف عما يتمخض عنه العمل الإعلامي في ظل تلك التقنيات في بلد تحبو فيه الديمقراطية، وتتعافى حينما تنجح الممارسات التي من أبرزها الانتخابات بشكليها النيابي والمحلي، مفترضَيْن أن ذلك يتطلب من وسائل الإعلام بوصفها سلطة ومؤثرا أساسيا على تشكيل وصناعة الرأي العام نحو العديد من القضايا التي من الممكن أن تقود الرأي العام، سواءً إلى رفض أو تغيير الصور النمطية السائدة من عدم الثقة أو الكسل السياسي.

وانطلاقا من اعتبار الإعلام أحد الروافد الأساسية في عملية ترسيخ الديمقراطية اجتماعيا وأداة تنوير بصفة عامة، وأداة لتشكيل رأي عام تجاه العملية الانتخابية بشكل خاص، وفي ظل مغالاة البعض في التغني بالدور الإيجابي الذي يمكن أن يُناط بهذه الماكينة التأثيرية حول الانتخابات، سلّط الباحثان دراستهما حول الدور المفترض لوسائل الإعلام الجماهيرية والشخصية في تهيئة وتشكيل رأي عام إيجابي يتوجه إلى صناديق الاقتراع لاختيار مرشحيه لمجالس المحافظات في العراق، وقد صاغ

الباحثان ذلك في الإشكالية التالية: ما الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام العراقية في تشكيل رأي عام إيجابي نحو تفعيل المشاركة الانتخابية في العراق؟

ويفترض الباحثان لدراسة هذه الإشكالية أن المؤشرات الأولية التي تطلقها وسائل الإعلام العراقية حول انخفاض نسبة المشاركة وضعف النية وانعدام الحافز وضعف التفاعل هو ما يؤدي إلى عدم القدرة على تشكيل رأي عام إيجابي (يشارك في الانتخابات)، و/أو أن ضعف التجربة والمصداقية في هذا الميدان يجعل وسائل الإعلام لا تعطي دورها الرقابي والتثقيفي لتكريس الديمقراطية والمشاركة السياسية.

لذا يهدف الباحثان من خلال ذلك إلى إعطاء إجابات ومقترحات، حول آليات عمل الوسائل الإعلامية للوصول إلى تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة في الانتخابات في العراق.

ب/ أدوات الدراسة:

أما منهج الدراسة وأدواتها ولكون الظاهرة الإعلامية هي ظاهرة سياسية متحركة مرتبطة بزمن محدد، فقد ارتأى الباحثان اعتماد المنهج الوصفي واستنادا إلى المعطيات والشواهد والتصريحات التي سادت الجو ما قبل الانتخابات، ومن خلال الاستنتاجات المستخلصة من الملاحظة المنظمة والمقابلات مع أقطاب المفوضية ومنظمات المجتمع المدني العاملة على عملية نشر ثقافة الانتخاب.

ـ ولدراسة تشكيل الرأي العام نحو الانتخابات فقد حدد الباحثان أبعادا أساسية لذلك تمثلت في:

أولا: وسائل التأثير الاتصالي والرسالة الانتخابية: هذا البعد الذي يتمثل في:1/ بحث بنية وسائل الإعلام الجماهيرية و2/ وسائل الاتصال الشخصية و3/ قادة الرأي، وأخيرا 4/ بحث طبيعة الظاهرة التي يتشكل من أجلها الرأي العام كالوعي بأهمية البناء الديمقراطي أو الثقافة الديمقراطية، وإرسال رسائل متواترة لتكوين رأي عام إيجابي حول المفهوم الديمقراطي بشكل عام والانتخابات المحلية بشكل خاص، بما يربط بين مفهوم المواطنة ومفهوم المشاركة السياسية وبناء الدولة العصرية (دولة القانون) ويتجسد ذلك في الانتخاب.

إضافة إلى الحريات المكفولة لوسائل الإعلام، وتراكم تجربتها والصورة النمطية التي يحملها المجتمع حولها سلبية كانت أم إيجابية، بكل ما تحتويه تلك التصورات المسبقة من أحكام جاهزة حول العملية الديمقراطية والانتخابات، والترسبات الشخصية والتنافر في تصوير الواقع من قبل وسائل الإعلام وبالأخص حول الانتخابات المحلية، وكذا ملامح الدور الخارجي والداخلي في العملية الانتخابية، وأخلاقيات العمل الانتخابي ومراقبة العملية بكل مراحلها وتفاصيلها، بما فيها حيادية وكفاءة ومهارة ومسؤولية وسائل الإعلام، وأساليب تمويل الحملات الانتخابية وأسس المنافسة والدعاية فيها.

ثانيا: الرأي العام: لأنه ولدراسة تأثير وسائل الإعلام يجب حصر اتجاهات وانطباعات الفرد و/أو الجماعة (الموجودة تحت تأثير الوسيلة الإعلامية) تجاه الظواهر والأزمات والقضايا المختلفة ومدى تأثير الدعاية والإعلام في تشكيل رأي تلك المجموعات حول تلك القضايا المتعلقة بموقف رسمي ذا صلة بالمصلحة العامة، ليصبح أن كل ما يمكن أن يحث على عملية التفكير واتخاذ موقف من قضية أو أخرى ذات صلة بالشأن العام والمصلحة العامة يدخل ضمن إطار الرأي العام، هذا الأخير الذي يصبح

ذا معنى عند ارتباطه بموقف رسمي أو اجتماعي يخص الجميع، ويكون ذو ثقل وتأثير كبيرين إذا تمتع بقدر كبير من القوة العددية، علما أن الرأي يضيف الباحثان هو جزء من منظومة متكاملة تبدأ بالمعلومات وتنتهي بالسلوك (المعلومات والآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات والسلوك، وهذا ما تنطوي عليه العلاقة بينه وبين وسائل الإعلام)، ورغم ذلك يؤكد الباحثان أن الرأي العام لا يمثل بالضرورة رأي المجتمع أو الشعب ككل وبشكل مطلق، أو لجميع الظواهر أو حول كل القضايا والمشكلات، وإنما يعبر عن القوة الظاهرة أو الأكثرية لقضية تستحق الحسم وبسلوك معلن، يكون مرتبطا بالوعي متجاوزا نطاق الانطباعات والعواطف بما يتيح فرصة ضمان ثبات الرأي ووضوحه والإعلان عنه، دون أن يعني ذلك بأن الرأي مجرد انطباع أو يصل إلى حد مرحلة اليقين أو الحقيقة الشاملة.

ويضيف الباحثان أن تشكيل الرأي العام يرتبط بالاتجاهات والمرجعيات النشطة للمجتمع وللأفراد، تلك هي أدوات تشكيل وبناء تراكمي بحسب استثارتها من قبل وسائل الإعلام والدعاية وتصاعد الظاهرة، سواء في شكل مشاركة انتخابية أو بلورة موقف تجاه قضية بالتأييد أو الرفض، وأنه كامن إلا إذا تمت استثارته وتحول إلى مشاركة في الحكم على قضية أو ظاهرة ما واتخاذ موقف فعلي منها(التعبير عنها عفويا دون إجبار)، كنتيجة لتبادل للآراء من خلال عملية اتصال اجتماعية بين الأفراد والجماعات وحتى الحكومة في المجتمع، وهذا ما ينقله إلى مستوى شروط الرأي العام. ومن خلال القياس الاجتماعي يمكن التنبؤ كما وكيفا باتجاهات الرأي العام، والذي يمكن أن يكون يوميا، مؤقتا أو دائما على أساس زمنيٍّ، وعلى أساس كميٍّ يمكن أن يكون رأي الأقلية أو الأغلبية أو رأيا ساحقا.

جـ/ نتائج وتوصيات الدراسة:

ولمناقشة نتائج دراستهما حدد الباحثان مقومات أو شروط العمل الإعلامي في النظام الديمقراطي (الانتخابي)، وذلك قصد مناقشة واقع العمل الإعلامي في العراق استنادا لها.

أولا: الحيادية والتوازن نحو العملية الانتخابية: وهو ما يرتبط في النظام الديمقراطي بقوة وحيادية الوسائل الإعلامية، وباستقلاليتها التامة في التمويل والعمل، وبوضوح سياساتها بما لا يتعارض مع الحريات العامة والدستور والحقوق والحريات العامة، دون الإنغماس الحزبي أو الطائفي أو مع ما يتنافى مع رغبات المجتمع وحاجاته الأساسية، وأن تكون هي الحارس للمجتمع ورقيبه على السلطة الحاكمة الذي يرصد انتهاكاتها للديمقراطية ويفضح كل حالات الفساد المؤكدة وفق القوانين، وأن تعمل بأسلوب العمل الإعلامي الاستقصائي بإجراء البحوث الاستطلاعية والمسوح الاجتماعية، وأن تعمل على تكريس ثقافة المشاركة الديمقراطية وتنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني في التنوير الديمقراطي باحترافية متدرجة.

ثانيا: آليات الحث الإعلامي على المشاركة الانتخابية: وقد تناول الباحثان في هذا العنصر وقائع ومسلمات حول الظرف الانتخابي السائد، من خلال الملاحظة المباشرة للباحثين للواقع اليومي في ثنايا المجتمع العراقي بما فيه، من فقدان الثقة بجدوى الانتخابات نتيجة المحاصصة السياسية والحزبية وغيرها من أبعاد ومسببات التصور السلبي حول الانتخابات السابقة، وتردي الأوضاع الخدمية بما يؤدي إلى إمكانية إرسال رسالة إعلامية قد تكون متنافرة مع عمل الحكومة وتستند على أن المشاركة هي وسيلة إنقاذ اجتماعي للوضع الراهن وتصحيح الأخطاء، إضافة إلى تأخر إقرار قانون الانتخابات

وضعف الخطاب الإعلامي والإعلاني الخاص بالانتخابات وتحيزه في بعض الأحيان، وتأخره في معالجة القضايا ذات المصلحة العامة كمحاربة الفساد أو الإصلاح السياسي والاقتصادي التنموي، والكثير من الأخطاء الرمزية فيما يتعلق بوضع مراكز التسجيل الانتخابي، كغياب وحدات خاصة بالعملية وتدخل الأجهزة الأمنية سيارات الإطفاء بما أضفى عليها صبغة الشبهة وعدم النزاهة، وضعف قنوات الاتصال بالمجتمع وعدم كفاءة مضامينها من صورة وصوت أو نص وعدم توفر عنصر الجمالية والجاذبية بها.

وفي النهاية يعطي الباحثان توصيات ومقترحات لتشكيل رأي عام إيجابي للمشاركة بالانتخابات تلخصت في ربط عملية بلورة خطاب إعلامي حقيقي فاعل يرتفع بدافعية المشاركة ويجعلها من قبيل الانتماء الوطني والحضاري وأن ذلك ينحصر في آليات أهمها:

تشكيل غرف عمليات لكل محافظة لإحصاء المناطق النشطة والخاملة انتخابيا عن طريق استبيانات عن أساب ذلك، وتكثيف الندوات واللقاءات والمحاضرات لقادة الرأي، ما من شأنه بحسب نظريات الاتصال أن لهم تأثير يفوق تأثير قنوات الإعلام مجتمعة، والاستعانة بالإذاعات المحلية والفضائيات والسينما الجوالة والمهرجانات، أو بمنظمات المجتمع المدني أو بالمسرح الشعبي والمعارض التشكيلية وكذا الجامعات والمواقع الالكترونية، إضافة إلى إعطاء فرص مساحات متساوية لظهور قادة الرأي في الوسائل الإعلامية، وإجراء المقابلات الصحفية لإبداء الرأي ووصف العملية الانتخابية وشرح جدواها مع التزام الحيادية من خلال صناعة مضمون إعلامي يربط مستقبل المدنية بالمغيرين الجدد، وما من شأنه تحويل الانتخابات من مساحتها السياسية –السائدة- إلى مكسب اجتماعي مناطقي (القيم و مهدي 2010).

د/ التوظيف والتحليل النقدي للدراسة:

إنه وبناء على الإطلاع والقراءة الجيدة لهذه الدراسة يمكن أن نتوخى الحذر من عدة مغالطات يمكن أن تواجه الباحث في مثل هذه الدراسات، أو عناصر ومتغيرات يمكن إغفال دورها المتزامن والمتداخل مع دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، في هذه الدراسة التي تتناول دراسة ومناقشة دور وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي تجاه الانتخابات (في العراق)، وفي ظل مغالاة بعض الباحثين في الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه هذه الوسائل في هذا الشأن، يلفت انتباهنا الباحثَيْن إلى أن تأثير الوسيلة الإعلامية في تشكيل رأي عام، هو أمر مرتبط أشد الارتباط ويتصاعد تدريجيا بالنّظر لخبرتها وتجربتها ومصداقيتها، مشيرَيْن في ذلك أيضا إلى أهمية السياقات والظروف الاجتماعية والدولية وبنى التأثير الأخرى، التي ترافق وتتزامن مع هذا الدور لوسائل الإعلام، بما قد يؤثر على دورها المفترض بالسلب أو بالإيجاب، وهذا ما سنتناوله في دراستنا من خلال البحث عن الأسباب والسياقات التاريخية المختلفة وما لها من إفرازات على الخطاب الإعلامي في عملية تشكيله للواقع الاجتماعي.

كما يشير الباحثان إلى مسألة ذات أهمية لا يمكن إغفالها في مثل هذه الدراسات والتي تتعلق بدور وسائل الإعلام بوصفها ذات سلطة مؤثرة في تكريس الديمقراطية إذا ما التزمت بالأدوار والوظائف المنوطة بها كما هي عليه في الأنظمة المتمرسة ديمقراطيا (الخبرة والتجربة)، وبالأخص في تشجيع الجمهور على الانتخاب بوصفه أحد الممارسات التي تنجح الديمقراطية بنجاحها وتفشل بفشلها على المستويين المحلي أو النيابي على حدٍّ السّواء.

ولكنه يمكن أن نسجل بعض المآخذ على هذه النظرة الاختزالية لدور الإعلام من قبل الباحثَيْن، والتي من خلالها تم ربط نجاح الديمقراطية (أو الانتقال الديمقراطي) بنجاح الانتخابات ودور وسائل الإعلام في الحث عليها، حتى وإن تم وضع مقومات وشروط لذلك، فالانتخابات هي آخر مرحلة من مراحل الانتقال الديمقراطي، زد على ذلك أن وسائل الإعلام يفترض أن تعمل وفق أخلاقيات معينة يلتزم بها كل من القناة والصحفي وكل من له صلة بهذا الحقل، ليس كشروط أو قوانين تفرض فرضا فتشجع من خلالها وتحث على المشاركة السياسية ممثلة في الانتخابات، حتى وإن كانت تلك العملية لا تخدم مصالح المجتمع أو الديمقراطية الحقيقية، وتكرس لخدمة النظام القائم والديمقراطية الشكلية، بل كأخلاق ومبادئ مستنبطة من السياق التاريخي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي لنشأة وتطور وسائل الإعلام في المجتمع، وهو ما أغفله الباحثان في دراستهما سواء ما تعلق بذكره كمفهوم أو أحد المصطلحات التي يجب تحديدها، أو التعرض لمفهومه ومضمونه بشكل عام أو بشكل خاص في العراق بوصفه مجتمع الدراسة الذي قام الباحثان ببحث دور وسائل الإعلام في الحث على الانتخابات فيها، واستعاضا عن مفهوم أخلاقيات المهنة التي تشمل كل أداء صحفي بأخلاقيات العمل الانتخابي، وكأن الأخلاقيات لا يقتضي الالتزام بها إلا وقت الانتخابات التي يدعو لها النظام وقت حاجته لذلك. بما يجعل المتتبع يعتقد أن الانتخابات وعملية إدارتها من قبل وسائل الإعلام هي المعيار الوحيد للحكم على نزاهة ومصداقية وحيادية واستقلالية الوسيلة الإعلامية من جهة، وهي ما يتم الاحتكام إليه للحكم على نجاح الديمقراطية أو فشلها في مجتمع ما.

كما أن افتراضهما بأن اعتراف الوسائل الإعلامية وتوقعاتها بشأن انخفاض نسبة المشاركة وبث مثل هذه الأخبار، من شأنه التأثير على الانتخابات بشكل سلبي، يؤدي إلى الاعتقاد بأن الشيء الطبيعي هو أن يتم إخفاء مثل هذه الوقائع وتزييفها من قبل الوسائل الإعلامية، وهو أمر يتنافى مع مصداقية وحيادية الوسيلة الإعلامية، ومع ضرورة نقلها الحقيقة وتصويرها للمواطن على النحو الذي هي عليه في الواقع دون تشويه أو تزييف، صاحب الحق في الحصول على المعلومات والحقائق عن طريق وسائل الإعلام ومختلف الوسائط الإعلامية خاصة الرسمية منها عمومية كانت أو خاصة، وهو أمر يناقض ما حدده الباحثان من مقومات العمل الإعلامي في النظام الديمقراطي بما يقتضي تكريس عملها بما لا يتنافى مع رغبات المجتمع وحاجاته الأساسية، والتي من بينها الحصول على المعلومة والحقيقة كما هي، لذلك وجب علينا توخي الحذر في الانطلاق من فرضيات تنافي الحقيقة والواقع الفعلي أو المفترض أن تؤديه الوسيلة الإعلامية وضرورة اشتغال الخطاب الإعلامي وفق أخلاقيات المهنة، وبهدف خدمة الجمهور (المجتمع) ونقل الحقيقة وتصوير الواقع كما هو عليه، دون إغفال للأهداف الربحية والغرض الاقتصادي لكل مؤسسة إعلامية بوصفها مؤسسة ربحية، مع تجسيد صدق ومصداقية الوسيلة الإعلامية كأولوية تسبق مبادئ الدعاية والتسويق والإعلان والإشهار، أو تبليغ رسائل إعلامية حاملة لأيديولوجيات وتوجهات لا تتوافق مع نتائجها حول اتجاهات الرأي السائدة من خلال استطلاعها للرأي العام.

كما لم يشر الباحثان في المقترحات والتوصيات التي قدّماها في نهاية البحث، إلى أن المشاركة السياسية التي يجب على وسائل الإعلام تشجيعها لا تقتصر فقط على الحث على الانتخابات لرفع نسبة المشاركة، بربط هذه الأخيرة (الانتخابات) بالمواطنة وتحسين الحياة الاجتماعية، أو بتزييف حقيقة الوضع كضعف نسبة المشاركة أو بتحسين الخطاب الإعلامي، فالانتخابات وأداء وسائل الإعلام في هذه المرحلة هو حتمية من حتميات الأنظمة السياسية لإعادة إنتاج نفسها، فالديمقراطية ونجاحها لا يرتبط بالضرورة بارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات كأحد شروط نجاح الديمقراطية حتى وإن كان هذا الطرح سليما، فإن نجاح الديمقراطية يتطلب وسائل إعلام مستقلة وذات مصداقية حتى وإن لم تكن لها تجربة وخبرة في المجال، فإن كان الفضاء العام يسمح بالتعدد والاختلاف الذي لا ينتهي بالعنف أو التصادم كبديل عن الحوار والنقاش العام، حول القضايا المرتبطة بالشأن العام بين أفراد وجماعات المجتمع وكل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين فيه، فيكفي أن تكون الوسيلة الإعلامية هي أداة فتح هذا الفضاء العام من النقاش الحر، والذي تعتبر الوسيلة الإعلامية أحد روافده الأساسية، بل وأهم من ذلك تعتبر الوسيلة الإعلامية هي الوسيلة التي تُسخِّر كل إمكانياتها لفتح مثل هذه النقاشات العامة بين جمهور الفاعلين الرسميين (السلطة) وغير الرسميين (المجتمع) في المجتمع حول المسائل التي تشغل الرأي العام بما فيها جدوى الانتخابات والسياقات والظروف المصاحبة لها، بما يعفيها من تلك المهام القذرة (تزييف نسب المشاركة أو الإقبال على الانتخاب) وتشويه الواقع والحقائق من أجل النجاح الشكلي للديمقراطية (رفع نسب المشاركة في الانتخابات).

مراجع الفصل الأول:

1/ جان كلود برتراند. (2008). أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام). *الطبعة الأولى*. (رباب العابد، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

2/ أندريا بريس، و بروس ويليامز. (2012). البيئة الإعلامية الجديدة. *1*. (شويكار زكي، المترجمون) القاهرة/ مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

3/ Habermas, J. (2006, Décembre). L'espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise. (M. Launay, Trad.) paris/ France: Payot & Rivages.

4/ بيير بورديو. (2004). التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول. *الطبعة الأولى*. (درويش الحلوجي، المترجمون) دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية.

5/ صبيحة بخوش. (2016). تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية* (23)، 57- 70.

6/ فيصل فرحي. (2013). الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام. قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

7/ نوري دريس. (2016). الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة. سطيف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة سطيف2.

8/ Grim, Nordin. (2012). Entrepreneurs, Pouvoir et Société en Algérie. Alger: Casbah.

9/ Bekkis, Noureddine. (2020, 09 21). *https://www.facebook.com/watch/?v=1258781397807869*. Consulté le 12 18, 2020, sur https://www.facebook.com/watch/nbekkis/.

10/ لوي ألتوسير. (23 11, 2014). الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية. *الجزء الاول* . (ترجمة – عمرو خيري. نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بريوستر. المصدر: "لينين والفلسفة ومقالات أخرى"، 1971، من http//qira2at.com/2018/11/23/

11/ إيريك ميغري. (2018). سوسيولوجيا الاتصال والميديا. *الطبعة الأولى*. (نصر الدين العياضي، المترجمون) المنامة/ البحرين: هيئة البحرين للثقافة والآثار.

12/ عبد المنعم الشقيري. (2021). العقلنة عند ماكس فيبر. *الطبعة 1*. بيروت: المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات.

13/ عبد الغاني بوحلوان. (14 جانفي, 2019). الإعلام الخاص ودوره في إعادة تشكيل المجال العمومي: قناة النهار نموذجا. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ قسم علم الاجتماع: جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر.

14/ Buzoianu, Corina. Daba., et Buzoianu, Cristina. Cirtita. (2013). Media Picture Politics: a Communicational Analysis of the Romanian Media Public Space. *Sociologie Romaneasca , 11* (1), 19- 28.

15/ كامل حسون القيم، و عادل خليل مهدي. (2010). دور الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة الانتخابية في العراق. *الباحث الإعلامي* (9/ 10)، 11- 26.

الفصل الثاني: البناء النظري والمفاهيمي للدراسة.

تمهيد:

أولا: المقاربات النظرية المعتمدة.

1/ البنيوية النشوئية لـ "بيير بورديو".

2/ لوي ألتوسير والعدة الأيديولوجية للدولة.

ثانيا: مصطلحات ومفاهيم الدراسة.

مراجع الفصل الثاني:

تمهيد:

إنّ البحث في طبيعة الخطاب الإعلامي وأهم السياقات التاريخية التي أثرت ولازالت تؤثر عليه؛ تنتجه أو يُنتَج من خلالها، ليتحول إلى أحد الأداوت الاستراتيجية لإنتاج وإعادة إنتاج الواقع الاجتماعي وعلاقات الهيمنة السائدة، يقتضي منا ومن كل باحث في هذا المجال أولا محاولة فهم بنية هذا الحقل "الخطاب الإعلامي" وكشف آليات اشتغاله، وهو ما لا يمكن كشفه إلا من خلال البحث في طبيعة هذه السياقات وأهم إفرازاتها على الخطاب الإعلامي بمختلف أشكاله (أشكال الميديا) التي جعلته أداة لإعادة تشكيل نفس الواقع الاجتماعي وتكريس نفس علاقات القوة القائمة بين مهيمنين ومهيمَن عليهم،

وذلك نظرا لأن الخطاب بحسب "ميشال فوكو" هو من بدايته إلى نهايته هو شكل تاريخي أو قطعة من التاريخ، لا تنفصل التمثلات والتصورات التي يصنعها عن السياقات التاريخية التي أنتجته أو أُنتِج من خلالها، لاسيما وأنه يعتبره كذلك في مواضع عديدة من كتاباته بأنه تعبير عن علاقات القوة، معتبرا أن الفاعلين عبارة عن تكوينات اجتماعية تم إنتاجها ووضعها في حقل علاقات القوة بواسطة ومن خلال تلك الخطابات الاجتماعية، والخطاب الإعلامي هو أحد هذه الخطابات الاجتماعية التي اتفقت الكثير من الأدبيات السوسيولوجية على اعتباره مجموعة التصورات والتمثلات التي تُنشر وتُبث لتعكس النمط القيمي السائد في مجتمع في مرحلة وسياق تاريخيي معينين. وبذلك فلا يمكن لتلك التصورات إلا أن تكون هي الواقع الجتماعي نفسه وهي السائدة لدى المتلقين وفي تمثلاتهم حول الواقع الاجتماعي بل وحول ذواتهم أيضا. وبناء عليه يتوجب علينا الاعتماد ليس على مقاربة نظرية واحدة بل على كل مقاربة نظرية ترتبط وتتفق وهذا المعطى النظري حول الخطاب الإعلامي.

فبالإضافة إلى مقاربة لوي ألتوسير حول الأيديولوجيا وأدوات الدولة الأيديولوجية وآليات إعادة الإنتاج، التي يرى من خلالها أن الإعلام وعلى الرغم من أنه جهاز متخصص على غرار أجهزة الدولة الأخرى، إلا أن الأيدولوجيا التي تعمل بموجبها تلك الأجهزة والأدوات سواء القمعية أو الأيديولوجية تبقى موحدة لها، ولأنها أيديولوجيا الطبقة الحاكمة "المهيمنة" فإن هذه الأجهزة التي تعمل تحت إطارها تسعى إلى إعادة إنتاجها من خلال مختلف آليات إعادة الإنتاج، في إطار الصراع الطبقي الدائر حول استبقاء أو مصادرة قوة الدولة بين المهيمنين والمهيمَن عليهم. فإننا سنعتمد أيضا على المقاربة البنيوية النشوئية لـ "بيير بورديو" وترسانة المفاهيم والمقولات السوسيولوجية التي أسسها في إطار سوسيولوجيا الهيمنة ونظرية الممارسة الاجتماعية، وذلك من أجل تفسير أشكال الحياة والتفاعلات البينية في المجتمعات البشرية، نظرية الممارسة التي ترتكز على العلاقة الجدلية بين الفاعل و/ أو الفاعلين (الأعوان) الاجتماعيين والبنية الاجتماعية، والتي تنتهي بأن يقوم البناء بإعادة إنتاج نفسه أو بتحويل البناء أو تغييره من قبل الفاعلين، ومن بين هذه المفاهيم والمقولات السوسيولوجية، مفهوم "الحقل" الذي يشير من خلاله إلى البنية ومفهوم "الهابيتوس" الذي يشير إلى حلقة الاستعدادات وصولا إلى الرأسمال الرمزي، موضحا أن هذه الاستعدادات لدى الفاعلين هي نتاج للبنية "البناء" الذي يعيد إنتاج نفسه من أجل الهيمنة على الرأسمال الرمزي الذي يكونه الفاعلون من أجل محاولة تغيير البناء أو تحويله، لكنه ومن أجل أن يسهم الفاعلون في إنتاج البناء أو في إعادة إنتاجه لنفسه أو تغييره جذريا، يفترض "بورديو" توفر مجموعة من الشروط البنيوية والسياقات التي يتحقق من خلالها كل ذلك، حيث يفترض أن السياقات الاجتماعية التي يوجد فيها الفاعلون تؤثر في تحديد سلوكاتهم وبناء استعداداتهم وتكوين رأسمالهم حتى وإن لم تكن الوحيدة في ذلك. كما يعتقد بورديو بأن الهيمنة الاجتماعية التي يسعى البناء لتكريسها وإعادة إنتاجها بإسهام من الفاعلين أنفسهم ليست مختزلة في العنف والقهر المباشر، بل تكون خفية وغير مرئية ولها شروط وآليات ينبغي الكشف عنها وتحليل مشروعيتها وتعرية الأسس التي تقوم عليها، لذلك فهي: نظام من العلاقات المتشابكة التي تنتهي بتشكيل نسيج كثيف، يخترق كل الأجهزة والممارسات والعلاقات، وقد حدد مجموعة من المفاهيم (الحقل، الهابيتوس ورأس المال) للتمكن من إظهار علاقات القوة في الواقع الاجتماعي والكشف عن آليات وطرق الهيمنة الطبقية الكامنة في المجتمعات، وعلى مستوى كل الحقول التربية والتعليم والإعلام والفن وغيرها، ذلك لأن الطبقة المهيمنة لا تجبر المهيمن عليهم على الإذعان لإرادتها ولا تبسط عليهم هيمنتها بشكل مكشوف، بل هي مرتبطة بما تحصل عليه الطبقة المهيمنة من سلط "رأس مال" السلطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرمزية، فالسلطة متجسدة في رأس المال

الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والرمزي تتداخل في سائر مؤسسات المجتمع وفي شتى أشكال ممارساته، فيتم إعادة إنتاجها من قبل هذه المؤسسات والممارسات نفسها، بل ومن قبل الفاعلين أنفسهم بوصفهم منتجات للبنية.

أولا: المقاربات النظرية المعتمدة.

1/ البنيوية التكوينية لـ "بيير بورديو":

إن البحث في طبيعة العلاقة وحدود التأثير والتأثر بين الحقل الإعلامي الخاص والحركات الاحتجاجية في الجزائر، والذي يكشف لنا من الوهلة الأولى أن التأثير ليس أحاديا أو في اتجاه واحد؛ من النظام الاجتماعي نحو الفرد أو العكس، بل أنه تأثير متبادل من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، قد يجد الباحث فيه تبريرا منطقيا لاعتماده على البنيوية التكوينية التي يوفق فيها "بورديو" بين الفعل والبنية، أو يجمع بين دور الفاعل المجتمعي وبنية المجتمع.

حيث أن "بورديو" لا ينكر في ذلك أهمية المجتمع في التأثير في الأفراد سلبا أو إيجابا، لأن ثمة ضرورة أو حتمية مجتمعية تمارس تأثيرها على الفاعلين الاجتماعيين، وفي الوقت نفسه يثبت أن للإنسان دورا مهما في تغيير المجتمع وخلقه وإبداعه؛ أي أن الإنسان هو نتاج بنيات وقواعد حتمية من جهة وفاعلا في المجتمع وبانيا له في آن واحد، متجاوزا بذلك ثنائيات: (الذاتية والموضوعية، الماكرو والميكرو والفعل والبنية) مع تحكيم الهابيتوس في كل هذه الثنائيات باعتباره عنصرا وسيطا.(حمداوي 2015)

إذا كان "حقل الإعلام" أو"عالم الصحافة" « Journalistique Champ »كما يصطلح عليه " بيير بورديو" هو عالم له قوانينه الخاصة، وموقعه داخل العالم الكلي ويخضع كذلك لتجاذبات العوالم الخاصة الأخرى فيه، فلا يمكن أبدا فهم هذا العالم انطلاقا من عوامل خارجة عنه كالعوامل الاقتصادية فحسب، وبالتالي الاعتماد على المدخل الماركسي فقط الذي يرتكز على التفسير المادي للظواهر، وأن العالم هو نتيجة لتطور المادة أو الاقتصاد أو رأس المال أو الملكية كعامل مفسر أوحد، بل يجب محاولة فهمه انطلاقا من عوامل عديدة ومختلفة، اقتصادية وغير اقتصادية، خارجة عنه ومن داخل بيئته.

أ/ الجهاز المفاهيمي لـ "بيير بورديو":

لقد أسس "بيير بورديو" مقاربته البنيوية التكوينية أو(النشوئية) " STRUCTURALISME GENETIQUE" بناءً على رؤية "دوركايم" حول خصوصية كل من الظاهرة الاجتماعية وطريقتها المنهجية، وعلى النظرة الصراعية الطبقية (الماركسية) للمجتمع - لكن من أجل امتلاك رساميل مختلفة وليس امتلاك الثروة ووسائل الإنتاج (المادية) فحسب-، وأن علاقات القوة قد تسعى لإدامة

الوضع القائم كما قد تسعى لإعادة النظر فيه، ودون سلبية للفاعل الاجتماعي يأخذ بورديو بعين الاعتبار رؤية ماكس فيبر" حول التمثلات الاجتماعية التي يصوغها الأفراد لإعطاء معنى للواقع الاجتماعي، ولكن مع تأثرهابما يسميه "الهابيتوس" "Habitus"، إضافة إلى نظرته للمجتمع من خلال هيمنة استراتيجيات الأعوان (الفاعلين) الاجتماعيين في الحقول الاجتماعية التي يشغلون فيها مواقع متفاوتة ورساميل مختلفة (بزاز، 2007/2006، ص ب)، هذه النظرة التي يفك من خلالها تعثر العلم الاجتماعي بمشكلة الفرد / المجتمع، وخطأ تقسيمه إلى سيكلوجيا اجتماعية وسوسيولوجيا، التي تحول دون رؤية أن المجتمع يوجد في شكلين لا ينفصلان من المؤسسات؛ بوصفها أشكال فيزيقية (أبنية وأدوات)، وأن هناك الاستعدادات المكتسبة والطرائق المستمرة للوجود والفعل التي تتجسد في أجسام – تطبعات واستعدادات اجتماعية /Habitus- فالجسم ذو التنشئة الاجتماعية (الفرد أو الشخص) لا يضع نفسه في تعارض مع المجتمع؛ فهو أحد أشكال وجوده (بورديو، 1995، ص37)،وفي نفس السياق الذي يؤكد فيه أن وظيفة علم الاجتماع الأساسية، هي أن يكشف القناع عن الأشياء الخفية، ما من شأنه التقليل من العنف الرمزي في العلاقات الاجتماعية، لاسيما من قبل أدوات الاتصال الإعلامية (بورديو، 2004، ص46)، فعلم الاجتماع كان علما سياسيا أكثر منه علميا لأنه يمكن من رؤية ما يخفيه العالم الاجتماعي، كونه مرتبط جزئيا بالقوى التاريخية التي كانت تحدد طبيعة علاقات القوى التي يجب الكشف عنها في كل حقبة تاريخية (بورديو، 2004، ص14).

إن سوسيولوجيا بورديو تحمل رؤية ماركسية نقدية جديدة، تحاول تعرية واقع الهيمنة والسلطة والتمركز الطبقيأو الحقلي (التنافس والصراع فيما بين الطبقات أو فيما بين الحقول)، فموضوع السوسيولوجيا عند "بورديو" هو دراسة المجتمع بوصفه فضاءات أو حقول للتنافس والصراع والهيمنة، وذلك بالتركيز على العوامل الثقافية والرمزية دون إهماله للبعد الاقتصادي الذي يحمل قوة تفسير لا يمكن إنكارها كفضل من فضائل المقاربة الماركسية، لكنها تبقى غير كافية أو محدودة التفسير بالنسبة لـ "بورديو"، كما انصب اهتمامه كثيرا على الطريقة التي يعيد بها المجتمع إنتاج التراتبية الطبقية نفسها والعلاقات السائدة للهيمنة والخضوع، مع توضيح الدور الذي تقوم به الممارسات الثقافية والإعلامية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية داخل هذا الصراع، وبالأخص دور الحقل الإعلامي (التلفزيون)، جامعا في ذلك بين الفهم والتفسير.

كما يفيدنا الجهاز المفاهيمي الذي قدمه الباحث الفرنسي "بيير بورديو" في تأصيل بحثنا نظريا كمفهوم الحقل الإعلامي ومفهوم رأس المال: الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي، الرمزي واللغوي، ومفهوم العنف الرمزي الذي يعتبره بمثابة تشويه ثقافي للواقع الاجتماعي، يسعى لفرض أو لإعادة إنتاج أشكال من الخضوع والهيمنة في ضوء أبنية وحقول اجتماعية معينة (وعلى رأسها الحقل الإعلامي) من خلال مفهوم "إعادة الإنتاج"، كما يسعى لتوضيح علاقة التأثير والتأثر علاقات القوة (التفاعلية) بين الفرد والمجتمع باستعمال مفهوم "الهابيتوس" أيضا كمفهوم مركزي في نظريته.

إن من بين ما كنا نصبو إليه والبتِّ في حقيقته هو دور وسائل الإعلام وآليات عملها، ليختصر لنا بورديو الطريق ويصفها بأنها أدوات للضبط والتحكم السياسي والاجتماعي، فمن خلال دراساته الأكاديمية الامبريقية أكد بأنها أدوات "للعنف الرمزي" الذي تمارسه الطبقات الاجتماعية المهيمنة على ملكية وتسيير هذه الأدوات، وذلك من أجل تشكيل الأفكار وتوجيه الوعي والرأي العام، ويتجسد ذلك في الجرعات اليومية واللحظية التي تنساب إلى عقول المشاهدين والمستمعين ومستخدمي الوسائط

والأنترنت في هدوء ودون أدنى مقاومة، جرعات تُبثّ في وسائل الإعلام والوسائط المختلفة. ويتناول ذلك بورديو في مستويين أولهما للفصل فيمن يتحكم بذلك إن كانوا الصحفيين والعاملون في تلك الوسيلة أم أنه النظام "البنية" "structure-système " الذي/التي يعملون في إطاره (ها)، والمستوى الثاني هو التفكير في طبيعة المجتمع ككل، تلك "الآلة المركبة" التي تخضع لأدوات ضبط وتحكم تهدف إلى توجيهها نحو استراتيجيات محددة، وإحكام السيطرة على التروس والحركات المختلفة التي تتم داخل هذه الآلة "المجتمع"، لأن كل آلة هي عبارة عن نظام تم تصميمه لأداء وظيفة أو وظائف معينة، سواء كان النظام الاجتماعي أو السياسي، ليفصل "بورديو" في نهاية الأمر في أن من يقبع وراء كل ذلك الضبط والتحكم، هم ليسوا أفرادا معينين رغم الأدوار التي يؤدونها، بل هو منطق النظام = (الأيديولوجيا السائدة) الذي يشتغلون وفقا له، والذي شُيِّد على أساس تفضيل وهيمنة مصالح فئات وشرائح اجتماعية معينة، (والتي يمكن تحديدها انطلاقا من المعطيات المحددة للتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد) ضد مصالح فئات أخرى هي الأغلبية الساحقة غالبا (بورديو ، 2004، ص21، 24).

إن من بين ما يعالجه بورديو أيضا وذلك في مؤلفه "Sur la Télévision"، نعثر على عدة مفاهيم أخرى كمفهوم البنيةالخفية للتلفزيون وتأثيراتها، والرقابة الخفية التي يؤديها على كل المستويات والتي تجعل من التلفزيون أداة هائلة للحفاظ على النظام الرمزي، وكذلك العنف الرمزي الذي يمارسه لأجل إعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة، من خلال الرقابة الخفية، والمسرحة والكواليس، أو من خلال لعبة المنع بواسطة العرض لأجل حجب المعلومات. أو من خلال الكثير من المساواة في توزيع الزمن من أجل الكثير من اللاعدل.

ففي المستوى الأول (المباشر) من تحليله لبنية وآليات الحقل الإعلامي (التلفزيون)، يصفه بأنه أحد منتجات التكنولوجيا الحديثة "الاتصالات والمعلومات"، أما المستوى غير المباشر والرئيسي والأهم فهو علاقة الأيديولوجيا السائدة (منطق النظام) أو المضمون الإعلامي بهذه التكنولوجيا، فهو يؤكد على غرار بعض منظري فرانكفورت على أنه ورغم حيادية العلم والتكنولوجيا "المعلومات" فإن توظيفها (المضمون الأيديولوجي لها) ليس محايدا، فمجتمع المعلومات؛ من يمتلك المعلومات يسيطر، هو ليس إلا انتقالا من حالة ملاك الأراضي إلى ملاك المصانع ثم إلى حالة امتلاك المعلومة، وأن معادلة من يمتلك يبقى مسيطرا تبقى صحيحة، حتى وإن انتقلت تلك الملكية لوسائل الإنتاج وأدوات التحكم إلى الدولة التي حلت محل شرائح بيروقراطية أو برجوازية، أو تغيرت طبيعة تلك الوسائل من أدوات إنتاج، أراضي، مصانع أومعلومات، فإنها تستدعي بالضرورة إعادة النظر في الإدعاء بوجود اختلاف جوهري بين مضمون التحكم والسيطرة في النظامين الاجتماعيين الاشتراكي والرأسمالي (بورديو، 2004، ص24، 26).

وأنه ونتيجة للتغير الكيفي في طبيعة المجتمع الناتج عن التغيرات والاضطرابات والاحتجاجات التي شهدتها وتشهدها المجتمعات، لم يعد الأمر يتعلق فحسب بالمواجهة بين من هم في قمة الهرم الاجتماعي ومن هم في قاعدته كما كان سابقا، بل كذلك بين من هم داخل النظام والمستبعدين منه أو من هم في طريق الاستبعاد منه (بورديو، 2004، ص30، 31).

إنه صراع تنافسي حول الفضاء العام بين السعي للمشاركة فيه بكل حرية أو استمرار عملية الاستبعاد التي تطال من هم أحق بامتلاكه أو المشاركة فيه، صراع بين الحق في المشاركة في النقاش العام بكل حرية وشفافية، وبين تقييد لتلك الحرية أو تشويه وتقويض لتلك الأداة؛ التلفزيون ووسائل الإعلام.

ب/ آليات الهيمنة (في الخطاب الإعلامي):

ومن أجل إعطاء أدوات للذين يتعاملون مع "الصورة" الإعلامية والتلفزيون، ويناضلون لأجل ألّا تتحول تلك الأدوات من أداة للديمقراطية إلى أداة للقمع الرمزي، يقدم بورديو تحليلاته تلك ويطرحها من خلال عدة تساؤلات من بينها تلك المتعلقة بضرورة الامتناع عن التعبير عن آرائنا من خلال التلفزيون، لأنه لا يمكن قول شيءٍ ذا أهمية عبره انطلاقا من مبدأ "كل شيء أو لا شيء"، وفي مقابل ذلك نجد أنه من المهم أيضا التحدث عبر التلفزيون نظرا لخصوصية هذه الأداة كآلية تمكن من الوصول إلى كل الناس ولكن تحت شروط معقولة معينة. ليس تلك الشروط المتعلقة بأن يكون الوقت المخصص غير محدد والموضوع المتناول "الخطاب" غير مفروض وقابل للتغيير فحسب، بل لأنه وأثناء الاشتراك في أيّ برنامج تلفزيوني توجد هناك رقابة "خفيّة" هائلة على الموضوع والوقت، وكذلك على شروط الاتصال والحوار التيتم فرضها مسبقا،لتصبح إمكانية قول شيء ذا أهمية غير واردة تماما آنذاك؛ لأن الرقابة تُمارَس على الصحفيين كما على المدعوين، بل الشروط التي يتعلق بها الأمر هنا والتساؤلات التي تفرض نفسها على المشارك هي: هل ما لديَّ لأقوله وهل هو موجّه لكل الناس؟ وهل يمكن جعل الخطاب من النوع الذي يسمعه كل الناس؟ وهل يستحق أن يُقال؟ مستندا في ذلك لقول "هوسرل": "أننا موظفون لدى الإنسانية" (بورديو، 2004، ص 37، 43).

كما قد يسمح منطق النظام بتجاوز تلك القواعد ولكن باستخدام خداع من نوع آخر، خاصة عند حديث بورديو عن التفكير السريع، أو الندوات الزائفة وكذلك الإنسياب الدائري للمعلومات، والتي يعتبرها كلها من قبيل المستوى الأول أو الظاهري من التلاعب.

. المستوى الأول: كأن يقوم مقدم البرنامج بتدخلات سريعة وحاسمة، يفرض فيها الموضوع وغالبا ما تكون إشكالية بلا معنى، كما في إحدى المناظرات التي طُرح فيها تساؤل: هل ينبغي حرق النخب؟ فمهما كانت الإجابة بنعم أولا فستبقى بلا معنى أيضا. كما قد يفرض مقدم البرنامج مختلف قواعد اللعبة ولكن بشكل مختلف من موقف لآخر، فقد تتغير القواعد في توزيع الأدوار والوقت وإعطاء التعليمات والإشارات وحتى توزيع نبرة الحديث، من خلال حديث ينال الاهتمام والإصغاء والاحترام والموافقة، وآخرٍ يواجَه باستخفاف وازدراء ويقال في عجالة فيُفقِد صاحبه الحماس وينهار تدريجيا، كما قد يتلاعب المقدم ببعض الاستراتيجيات والإشارات بطريقة لا واعية أكثر منها واعية، بين أن يخلع على أحد العصاميين مكانة ثقافية زائفة برضًا مبالغ فيه أو أن يُظهر قدرا من الاحترام الخاص للأكاديميين، أو كأن يتم استخدام الزمن تحت ضغط الإلحاح لقطع الحديث، أو أن يجعل المقدم من نفسه متحدثا باسم الجمهور ولا يترك مجلا للشك بأنه جاهل أو أبله، في الوقت الذي يترك فيه انطباعا بأن المشاهدين من العامة بلهاء ولن يفهموا ذلك الحديث، أو لن يفهموا إلا ما يرغب في أن يفهموه بالشكل الذي يريده هو أو من هم من خلفه. أو مثل ما حدث في حركة ماي 1968 أين كان الصحفيون في مقدمة المظاهرات، وجعلوا من مراهقين غير مسيّسين متحدثين باسم الحركة والمتظاهرين، حيث تؤخذ تدخلاتهم وآراؤهم بجدية من قبل الصحفيين وحتى من قِبلهم هم أنفسهم (المتحدثون). وهكذا فإن التلفزيون الذي تم السعي لأن يكون أداة لتسجيل الأحداث، يصبح أداة لخلق الواقع؛ أي أننا نذهب إلى عوالم حيث الحياة

الاجتماعية توصف وتفسر بواسطة التلفزيون، أين صار هذا الأخير هو الحَكَم للانخراط والدخول في الحياة وفي الوجود الاجتماعي والسياسي، فللحصول على حق من الحقوق كالمعاش المسبق مثلا، يكفي استضافة مستشار متخصص في الإعلام وإجراء بعض الخدع التي تلفت اهتمام وسائل الإعلام وتُثيرها، وسيتم الحصول بواسطة التلفزيون على تأثير ليس أقل شأنا مما قد تُحدِثه مظاهرة ضخمة قد يربو عدد المشاركين فيها عن خمسين (50) ألف فرد (بورديو، 2004، ص46، 55). وقد لا تُحدِث هذا الأثر الذي صنعه التلفزيون.

كما قد تتم استضافتهم (المتحدثون المراهقون و/ أو غير المسيسون) في التلفزيون ومنحهم الكثير من الزمن، في مقابل المفكرين أو المتخصصين تحت الطلب أو بعض المشاركين المحترفين في البلاطو وهو وضع لكثير من اللامساواة من أجل خلق وترويج بعض المساواة (في الزمن الممنوح مثلا)، وفي بعض الأحيان تمنح لهم (ممثلوا المتظاهرين من غير المسيسين) الكلمة في اللحظة التي لم يكونوا في انتظارها مع إظهار عدم ارتياح لحديثهم، على الرغم من أنهم جزء لا يتجزأ من (المظاهرات/ الحركة الاحتجاجية) مبرر وجود الاحتجاج وحلقة البرنامج ذاتها. إلا أن كل هذا لا يعتبره "بورديو" سوى المستوى الأول (الظاهري) من أشكال العنف الرمزي الممارس واستراتيجيات التلاعب (بورديو، 2004، ص67، 77).

إلا أنه يجب أن نلفت الانتباه هنا لكل قارئ إلى عملية استحضار الرأسمال الرمزي،وما يحمله ذلك من هيمنة رمزية لبعض الضيوف على البعض الآخر والتي تتبدى للمشاهد قبل بداية النقاش، فالعنف الرمزي الممارس بشتى أشكاله، الواعي وغير الواعي من قبل الصحفيين أثناء تقديم ضيوفهم للمشاهدين يستمر ويتراكم لديهم تدريجيا من خلال باقي أشكال أو مراحل العنف الممارس، سواء من خلال الزمن المتاح لكل ضيف، أو من خلال المقاطعة التي ينالها الأكثر خروجا عن الموضوع أو عما هو مسموح بقوله، وكذلك العلامات التي يتم إظهارها كموافقة أو عدم موافقة، اهتمام أو استخفاف بطرح رأي كل منهما، وربما سنجد أكثر من ذلك في المستوى الثاني من تزييف الواقع والعنف الرمزي الممارس، كتلك الإشارات التي تدل على نبرة وهيئة الاستعلاء والتفرد باحتكار الحقيقة، والتي تتوافق مع أحد خصائص الخطاب "الأبوي" المستمدة من سلطة الأب في الأسرة وسلطة المعلم في القسم؛ فكذلك سلطة الصحفي أو القائم على الاتصال في البلاطو.

. المستوى الثاني: إنّ ما يوجد في تركيب البلاتو أو مسرح العرض من ترتيب وتنظيم يعطي صورة عن التوازن الديمقراطي خاصة في برامج المواجهة وجها لوجه، في حين أن هذا المعطى المدرَك يخفي ما هو غير مُدرَك أو ماهو غير مرئي، سواءً تعلق الأمر بأفراد لم تتم دعوتهم أو بآخرين رفضوا الحضور رغم دعوتهم، كما أن هناك من المشاركين في الاحتجاجات يتم وضعهم للمشاركة وآخرون مشاركون أيضا ولكن يتم وضعهم في أماكن المشاهدين، وآخرون مبرر وجودهم هو أن يشرحوا لماذا تقومون بفعل هذا؟ من قبيل لماذا تتسببون في المتاعب للجمهور الذي يستعمل وسائل المواصلات العامة؟ وذلك قصد الاحتفاظ دوما بنوع من الخطاب الانعكاسي. كما ثمة عامل آخر غير مرئي وأكثر حسمًا يتمثل في الاستعدادات التحضيرية أو البروفات التي تقام مع المشاركين المتوقعين، والتي من الممكن أن تؤدي إلى سيناريوهات جامدة أو على العكس تماما، كتلك التي تخرج عن الخط المحدد فتؤدي إلى حديث حرّ ذو مخاطر كبيرة على مقدم البرنامج أو على البرنامج ذاته (بورديو، 2004، ص74، 76).

ويضيف لنا بورديو خاصية أخرى غير مرئية من خصائص الحقل الإعلامي، وتتمثل في منطق لعبة اللغة المستخدمة، بين أشياء يمكن قولها وأخرى لا يُمكن أن تقال، كالحوار الديمقراطي وفق نموذج المصارعة الحرة وبوجود تحرشات ومواجهات، الأفضل منهما هو الأكثر تحرشا وشراسة، ولكن ضمن منطق اللغة المسموح بها طبعا، وفي نفس السياق المتعلق بخصائص التواطؤ الإعلامية بين العاملين المحترفين في التلفزيون، من خلال استضافة ما يسمى بـ"المفكرين على السريع" (Fast-Thinkers) الملقبين بالزبائن الطيبين الذين لا يخلقون المتاعب وفي نفس الوقت ذوو تكوين جيد (بورديو، 2004، ص 76، 78).

ولتجاوز مجرد الوصف لما يحدث في هذا العالم، ومستشهدا بمقولة أفلاطون بأننا مجرد دمى في يد الآلهة، يرى "بورديو" أن التلفزيون هو عالم يجسد لنا ذلك الإنطباع، بأن الشركاء والأعوان الاجتماعيين بكل مظاهر الاستقلالية والأهمية والاحترام التي يبدون عليها هم بمثابة دمى لبنية يجب كشفها، وانطلاقامن مفهوم المجال أو "الحقل الصُّحفي" "Le Champ Journalistique" الذي يعتبره بمثابة عالم صغير له قوانينه الخاصة، ويُعرف بموقعه داخل العالم الكلي وبالتجاذبات والتنافرات التي يخضع لها من قِبل عوالم صغيرة أخرى، ولكن لا يمكن تفسير ما يحدث في هذا العالم بواسطة عوامل اقتصادية بحتة، فأي تفسير يقتصر على هذا العامل يعتبر تفسيرا قاصرا وغير كافٍ، لذلك لابد أن نأخذ بعين الاعتبار ماهو مطلوب فعله من هذه القناة أو تلك، أنها داخل عالم تميزه شبكة من العلاقات الموضوعية التي تربط المتنافسين، في حين أن هذا التنافس يتحدد في شكله بطريقة غير مرئية وبواسطة علاقات قوى غير واضحة وغير مُدركَة توجه المجال برمته، ويمكن أن تتحدد من خلال بعض المؤشرات والدلائل مثل، مؤشر نسبة حصة هذه القناة أو تلك من السوق أو المشاهدين (الأوديمات)، وبوزنها تجاه المعلنين (نصيبها من الإشهار والإعلان)، وبرأس المال الجماعي للصحفيين المشهورين وذوي النفوذ من العاملين فيها...، ففي مجال الاقتصاد مثلا يمكن لشركة ما أن تشوه الفضاء الاقتصادي في كليته أو أن تمنع دخول أطراف أخرى إلى هذا المجال، عن طريق خفض الأسعار أو أن تنشئ نوعا من القيود لمنع ذلك، فمثل هذه التأثيرات ليست بالضرورة نتاج إرادة قصدية، كما أنها لا تُلاحظ من قبل المشاهدين ولا الصحفيين أنفسهم، فهم فقط يتلقون تأثيراتها دون معرفة مقدار ذلك الأثر على وزنهم ومكانتهم داخل المؤسسة والمجال ككل، كما يمكن فهم ما يقوم به أحد الصحفيين بناء على محددات مثل وضع ووزن المؤسسة التي يعمل بها، وكذلك من خلال وزنه الشخصي ورأسماله الشخصي داخل المؤسسة، فالمجال أو الحقل هو فضاء اجتماعي مُشيَّد بتفاعل قوى مهيمنة وأخرى خاضعة، وبعلاقات ثابتة ودائمة من عدم المساواة التي تُمارَس داخله، كما هو ساحة للصراع من أجل تغيير بنيته أو من أجل الحفاظ على الوضع القائم. فكل فرد يوظف عبر منافسة الآخرين القوة النسبية التي يمتلكها والتي تحدد مكانته داخل المجال وطبيعة أهدافه، وتكتمل هذه المنافسة بتلك التي تتم بين القنوات حول الأوديمات، ولكنها تتميز بالرهانات الخاصة كالإشادة الصحفية والتفرد، السمعة والشهرة المهنية ...، كل هذا يحدث ولا ينظر إليه بوصفه صراعا من أجل المال فقط، لأنه يكون خاضعا في نفس الوقت للقيود والمحددات التي تعود إلى وضع المؤسسة الإعلامية داخل شبكة علاقات القوى الرمزية والاقتصادية للمجال. فلمعرفة ما يكتبه الصحفي أو يقوله، ما يجده مهما أو غير لائق، علينا معرفة مكانته داخل المجال؛ أي القوة التي تتمتع بها المؤسسة التي يعمل بها، والتي تقاس بمحددات كوزنها الاقتصادي ونصيبها من سوق الأوديمات والإعلانات، ومحددات أخرى كرأسمالها الرمزي والنوعي والذي يصعب قياسه كميّا (بورديو، 2004، ص80، 87). وحتى وضعها القانوني والسياق التاريخي والاجتماعي لنشأتها فهو ما يمكن أن يؤثر لا محالة

على وزنها واستقلاليتها، وكذلك وزن واستقلالية العاملين بها، كونهم يخضعون لما تخضع له المؤسسة من حتميات مادية وقانونية وسياسية وثقافية ، وهو وضع كل المؤسسات الإعلامية (بما فيها القنوات الخاصة) في الجزائر، فوضعها القانوني أو بالأحرى غير القانوني، هو أحد المحددات التي يجب علينا مناقشتها قبل أي حتميات أخرى تؤثر حتما في المجال وكل العاملين به، وحتى الأعوان الاجتماعين الذين لهم علاقة به، فهي شبكة معقدة فعلا من علاقات القوى المادية والرمزية المرئية وغير المرئية. لذلك يؤكد بورديو على ضرورة إعادة إنتاج العمليات التي أدت إلى إنتاج هذه المؤسسات من أجل فهم ما يدور في هذه البنية بشكل أفضل.

ولكن ورغم المكانة التي يحتلها الصحفيون في بعض الأحيان والمواقع المتدنية والمهيمَن عليها في مجال الإنتاج الثقافي، إلا أنهم يمارسون نوعا نادرا من الهيمنة، فلقد أصبح مقدموا النشرات والبرامج والمعلقين بمثابة مديرين صغارا للوعي الذي يصنعونه، بل ومتحدثون رسميون باسم أخلاق برجوازية صغيرة كأن يرددوا عبارات مثل "هذا ما يجب أن تُفكّر فيه" أو العنف في المدارس، وكذلك فيما يتعلق بمجال الفن والأدب والبرامج التي تخدم بطريقة تقليدية أكثر القيم السائدة كالامتثالية أو قيم السوق، كما أن الصحفيون بمقتضى واقع امتلاكهم احتكار الحديث المفروض على أدوات إنتاج المعلومات الواسعة الانتشار وتوزيعها، فإنهم يمتلكون إمكانية الوصول إلى المواطنين البسطاء، وأيضا احتكار حق إدخال منتجين آخرين للثقافة من كتاب وفنانين إلى ما يسمى "المجال العام" (الحياة اليومية)، وعليه ورغم تلك المواقع المهيمن عليها فإن للصحفيين سلطة التحكم في أدوات التعبير العام، بما يُحدِث مواجهة وصدام مع رغبة كل فرد أو جمعية في نشر معلومة، أو الحق في الوجود العام، فسلطتهم تلك تمنحهم قدرة على فرض رؤيتهم للعالم والأشياء على كل المجتمع، بمقتضى أن العالم الصحفي عالم منقسم، مختلف ومتنوع، فهو مؤهل للتعبير عن كل الآراء أو إتاحة الفرص لها(بورديو، 2004، ص92، 96).

كما أن هناك شكل آخر من أشكال العنف الرمزي الممارس من قبل الصحفيين ودون وعي منهم، ولفهم سبب عرض هذه الندوة أو تلك بشكل منتظم يجب الأخذ بعين الاعتبار وضع المؤسسة الصحفية التي يمثلها هؤلاء الصحفيون داخل الفضاء الإعلامي، وكذلك موقعهم داخلها، ومن ثمة فإن تلك القيود الخاصة بالوضع سيتم تقبلها كمحرمات أو كإيعاز أخلاقي؛ مثل أن هذا لا يتوافق مع تقاليد العمل الصحفي أو مخالف لروح الصحيفة، فتعلق هذه الممارسات في شكل مبادئ وقواعد أخلاقية وهي في نفس الوقت إعادة ترجمة لبنية وتركيب المجال من خلال فرد يحتل موقع معين داخل هذا الفضاء. كما يتم تعيين صحفيين بمرتبات ضخمة لمجرد استعدادهم للخضوع دون تساؤلات أو النظر إلى ما يحتاجه الجمهور الأقل اهتماما والأكثر لامبالاة بالشأن السياسي خصوصا، وهذه الفئة تسعى لفرض قيمها وأفضليتها وطرقها في الوجود والحديث ومفهومها لما هو مثالي وإنساني على مجموع الصحفيين والمشاهدين كذلك (بورديو، 2004، ص96، 101).

كما أن الأحداث المتفرقة من شأنها أن تملأ الفراغ السياسي وأن تقوم بعملية لا تسييس، وأن تختزل حياة العالم في حكاية أو طرفة ثانوية أو نوع من التهريج المؤذي؛ أي تركيز الأحداث على ماهو عارض ودون تأثيرات سياسية وتحويلها إلى مشاكل للمجتمع ودفعها للصدارة، كارتداء الحجاب في المدرسة أو قضية الاعتداء على المدرسين واختطاف الأطفال، أو أحداث أخرى تصاغ بشكل جيد لإحداث سخط جماهيري مثير للعواطف ومداهنة الغرائز، أو لإبراز اعتبارات تدعو للأخلاق، وما

ينطبق على المجال الصحفي ينطبق على التلفزيون بوصفه مجال فرعي له، والمسئولون في هذا المجال هم ضحايا بشكل لا واعٍ لعقلية الأوديمات وإعادة إنتاج الوضع السائد من الهيمنة وعلاقات السيطرة، فهم لا يختارون شيئاً عن طريق التفكير أو العقل، بل ما يُلاحظ هو أن الاختيارات الاجتماعية الكبرى لا تتم من قِبل أي أحد، وحتى ما يتم اختياره من قبل مؤسسات الإنتاج الثقافي صار يحتم عليها أن تفقد خصوصيتها إلى ساحة أين تسهل هزيمتها، أو كأن تتحول قناة ثقافية إلى ضرورة تسجيل نسبة إقبال بما يؤدي إلى تقديم تنازلات وتراكم مساومات، بتقديم ما هو سهل وهزلي أثناء ساعات الذروة وماهو جاد ودسم في ساعات متأخرة من الليل أو في أوقات العمل (بورديو، 2004، ص101، 103).

لذلك لا جدوى من توجيه النقد للصحفيين أو المسئولين الأفراد، فهم يتحملون مسؤولياتهم في حدود إمكاناتهم وعجزهم، بحدود البناء المتواجدون به والمواقع التي يحتلونها، فليس من اللائق أن يقتنع الباحث السوسيولوجي بالخلاف مع "بيرنار ليفي هنري" بوصفه رمزا للكاتب الصحفي أو الفيلسوف الصحفي، بل يجب رؤيته أنه ليس سوى ظاهرة عارضة لبنية، ولا يمكن فهمها دون فهم المجال الذي أنتجها والذي يعطيها قوتها المفترضة،فيمكن للقوى والتلاعبات الصحفية أن تعمل وفق منطق "حصان طروادة" وربما بأكثر حذاقة وبراعة من ذلك، من خلال إدخال إنتاج يتميز بالتبعية والكلبية والعمالة في المجالات المستقلة، كمن يتلقى تكريما تحت تأثير قوى خارجية كونه لا يمكنه الحصول عليه لقاء قيمته الفعلية داخل مجاله، وبالتالي الحصول على أوزان صحفية دون قياس مماثل لأوزانهم (الحقيقية) المحددة داخل عوالمهم أو مجالاتهم المحددة.وحتى تستطيع الميديا أن تفرض هيمنتها على مجالات أكثر نقاءً (كالمجال العلمي)، يجب عليها أن تجد تواطؤا من داخل هذا المجال، تواطؤ يمكننا علم الاجتماع من فهمه بوضوح، خاصة عندما يلاحظ الصحفيون بعين الرضى الأكاديميين وهم يلتمسون ويستجدون باستمرار عرض كشف حساب، يحتجون من خلاله ضد حالة الإهمال والنسيان التي يتعرضون لها ويتعرض لها المجال. لذلك يجب فهم أسباب ذلك ومَن هو العميل في ذلك؟ إنه وكلما تم الاعتراف بالأفراد أكثر وفقا لقيمتهم ووزنهم الفعلي لسبب امتلاكهم لرأسمال نوعي معين، كلما كانوا قادرين على المقاومة أكثر، وكلما حدث العكس وكان الأفراد خاضعين تابعين في ممارساتهم الأدبية ومجبرين بالدافع التجاري، كلما كانوا منخرطين في العمالة والتواطؤ (بورديو، 2004، ص 106، 116).

فإذا كان أي مجال مهدد بهيمنة الميديا، فإن هذا يحدث نتيجة لوجود أفراد تابعين في هذا المجال خاضعين متواطئين لا يعنيهم الأمر كثيرا من وجهة نظر القيم الخاصة بالمجال الذي ينتمون إليه بدافع مصلحة في التبعية، بحثا عن الوجاهة سريعا أو عن مكانة لم ينالوها في مجالهم، كما يجب التحلي بدرجة عالية من الاتفاق على أرض عدم الاتفاق، ولكن بالوسائل التي تضبط ذلك حتى نحصل على حوار علمي حقيقي مؤدي إلى اتفاق حقيقي أواختلاف علمي حقيقي. لذلك وجب تجنب النقاش بين سيميائي ورجل كيمياء، أو ما يفضله الصحفيون السيئون كنقاش بين مختص في علم اجتماع الأديان وزعيم طائفة دينية، وهكذا كلما كان أحد المنتجين الثقافيين أكثر استقلالا في مجاله؛ ثريّ في رأس مالهالمعين متجها كليا نحو السوق المحددة التي لا يوجد بها زبائن غير منافسيه المباشرين (التخصص)، كلما انخرط في المقاومة (من خلال استقلاليته)، وكلما اتجه إلى سوق الإنتاج الواسع (كتاب مقالات، وروائيون، صحفيون ...) كلما انخرط أكثر في العمالة والتواطؤ مع قوى خارجية

ووضع نفسه تحت إمرتها وطلباتها. إن هذا قانون عام جدا وهو مفسر لما يحصل الآن (بورديو، 2004، ص116، 119).

جـ/ العنف الرمزي وإعادة إنتاج الهيمنة:

انطلاقا من التفكير في علاقات التبعية التي يتم قبولها على أنها طبيعية من قبل الخاضعين لها تظهر فكرة العنف الرمزي وتتميز عن الإكراه الجسدي، حيث أنه عنف مقبول أو غير مُدرَكة آلياته من قبل المهيمن عليهم، وهو ما يعتبره "بورديو" أمرا أساسيا لإعادة الإنتاج، وذلك بالنظر إلى الفرض القائم على عدم التكافؤ في النظام الاجتماعي. فابتزاز فائض القيمة والاستغلال وتواطؤ المهيمن عليهم الذي ينبع من عدم إدراكهم لآلية الهيمنة والعنف الرمزي، هو ما يسمح للمهيمن بالاستغناء عن العنف والإكراه الجسدي وتحصل الهيمنة الرمزية رغم تعسفها على الطاعة دون لجوء المهيمن إلى القوة والإكراه البدني، فعلاقات الهمينة والتبعية القائمة في كل مجتمع حديث أو تقليدي ينظمها العنف الرمزي والذي تعتمد فعاليته على الإيمان بشرعيته، ذلك لأن كل علاقة تبعية تحتاج إلى تبرير أيديولوجي (Addi, 2002, p137, 138).

إن الهيمنة ولإعادة إنتاجها تستند إلى اعتقاد الناس العاديين الراسخ بشرعية النخب وهو ما يجعل الهيمنة أمرا طبيعيا. وسواء تعلق الأمر بالمجتمع التقليدي أو الحديث، فالشرعية التي تؤسس لهذه الهيمنة موجودة في جميع أشكال المجتمعات، لأنه لا يوجد أي نظام اجتماعي لديه القدرة على إعادة إنتاج نفسه من خلال العنف المادي الذي يميز حالة حرب الكل "هوبز"، كما أن ملاحظة أن المجتمع التقليدي يعيد إنتاج نفسه من خلال العنف الرمزي؛ الموصوف بأنه آلية أيديولوجية يلتزم بها جميع الفاعلين المهيمنين والمهيمَن عليهم، وهو وسيلة للتأكيد على افتقار المجتمع للتمايز وعدم استقلالية المجالات المختلفة (الدينية، السياسية والاقتصادية...)، لاسيما من خلال الطبيعة المعممة للاستخدام الخاص للعنف الجسدي حيث لا يكفي العنف الرمزي لضمان توازن المصالح المتضاربة، ليصبح العنف الرمزي هو الشكل الناعم والخفي للعنف عندما يدخل للمجال السياسي، حيث لا يوجد في المجتمع التقليدي عضو أو تنظيم يدعي احتكار ممارسة العنف الجسدي؛ الأمر الذي يفترض استقلالية مجال سياسي منظم حول الدولة التي تتمتع بأجهزة قمعية. ورغم ذلك فقد صاغ بورديو أداوت فهم وتحليل المجتمعات الحديثة في مجتمع غير متمايز "مجتمع القبائل الجزائري"، ليُخضع بذلك المجتمعات الحديثة لمنطق المجتمع التقليدي ويتحدى فرضية التمايز التي التزم بها في نظرية الحقول، وكأن هذا الجهاز "الدولة الحديثة" يمارس سلطة مبتذلة أو أن العنف الرمزي هو الفعل الوحيد الذي تحتكره الدولة، معتبرا أن العنف الرمزي بالنسبة للنظام الاجتماعي هو شرعية النظام السياسي بحد ذاته، وأن الفضاء الاجتماعي هو ساحته باعتباره مجالا للنضال الدائم لأنه يندرج في أي تفاعل اجتماعي. لتكون بذلك تلك الشرعية لها جذورها في الفضاء الاجتماعي بأكمله، حيث يأخذ العنف الرمزي مصدره من رأس المال الاجتماعي بوصفه القوة الحقيقية التي تمنح صاحبها سلطة شرعية، فالعنف الرمزي هو الوسيلة التي يتم من خلالها إعادة إنتاج الهيمنة في علاقة يكون فيها الاستثمار اجتماعيا بقدر ما يكون اقتصاديا(Addi, 2002, p140, 143).

إنّ العنف الرمزي هو ما يقود لكشف وإظهار الطابع المصطنع والشرعي الزائف لجميع أشكال عدم المساواة والاضطهاد، حتى وإن تم التقليل من شأن قدرته التحليلية لكون أن استخدامه العام في الخطاب يذكرنا بشكل فريد بمفهوم الأيديولوجيا، لأن هذه الأخيرة هي ما يجعل الفرد يؤمن بالقيم السائدة ويلتزم

بها ويساهم في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي، والذي يهيمن عليه دون دراية منه بتلك الهيمنة، وهو نفس ما يؤديه العنف الرمزي، لذلك يسود الاعتقاد لدى الكثيرين بصعوبة تصور ماهية العنف الرمزي وتحديده بدقة، وهي الصعوبة التي يتجاهلها "بورديو" وكأنها غير موجودة معتبرا أن العنف الرمزي يقوم أساسا على جهل أولئك الذي يعانون منه، وطالما ظلت هذه الآلية خفية وغير مرئية فسيتم إعادة إنتاج الهيمنة بشكل سلس ولا يستدعي تدخل المهيمِن في تكريسها، فإن ظهرت آليات الهيمنة فإنه سيصبح عنفا ماديا ومرئيا وسيصبح ذلك سخيفا ومدعاة للسخرية (Addi, 2002, p143, 144).

حتى وإن كان "بيير بورديو" يحرم نفسه من بناء نظرية للدولة أو من تحليل نشأة الدولة من خلال العملية التاريخية لامتصاص العنف "المادي" وتوفير الأمن، وذلك نظرا لمبالغته في تقدير العنف الرمزي الذي لا يمكن لأحد أن يضع حدا له لاسيما وأن الفضاء الاجتماعي هو مساحته، فلا يمكن لأية دولة أو أية مؤسسة أن تتعهد بحماية أفرادها من العنف الرمزي "غير المرئي"، لأنها غير قادرة على احتكار ممارسته لأن بناء الدولة يتعلق بالقيود على الجسد وليس على النفوس. إلا أنه يؤكد عدم قدرة أي مجتمع على إعادة إنتاج نفسه استنادا إلى العنف المادي منعزلا حتى وإن كان مشروعا، فالعنف الرمزي هو ما يسمح لكل سلطة من إعادة إنتاج نفسها وهيمنتها على الأفراد الذين يسهمون في ذلك دون دراية منهم. لكن وفي نفس الوقت فإن العنف الرمزي بطبيعته المراوغة يسهل فهم دور الدولة بشكل أفضل كجهاز يحتكر ممارسة العنف المادي، بوصفه أداة إكراه لها أدوات لإلزام الأفراد باحترام القواعد التي تسنها القوانين من خلال هيئات خاصة كالسجن مثلا، وحتى وإن كانت هذه الهيئات منتجة للعنف الرمزي كذلك لكنها لا تحتكره ولا تستطيع احتكاره، لأن المؤسسات الخاصة (الأسرة والمدرسة ...) تنتجه كذلك دون أن تكون قادرة على احتكاره. فالدولة بمؤسساتها وأداواتها لا تنبذ إنتاج العنف الرمزي وإن كانت لا تحتكره، بل تشجع إنتاجه عن طريق غرس عادات في الأجيال عن طريق التعليم مثلا بدونها سيكون العنف الرمزي غير محتمل وغير مقبول، وهو ما يسمى "ثقافة الدولة" أو الاحترام أو الخوف من سلطة الدولة، والتي بدونها لا يكون لها للدولة سوى فرصة ضئيلة من الطاعة والانصياع والخضوع والقبول بالتسلسل الهرمي وعدم المساواة وإعادة إنتاجهما على أنهما شيئا طبيعيا (Addi, 2002, p144,149).

2/ لوي ألتوسير والعدة الأيديولوجية للدولة.

يعتبر "لوي ألتوسير" (1918-1990) (Louis Althusser) من أبرز ممثلي التوجهات المركزية للبنيوية والاتجاه النقدي في النظرية السوسيولوجية، وممن تطرق باهتمام لمسألة إعادة قراءة النصوص المؤسسة للماركسية وعلى رأسها "رأس المال" في كتابه: "قراءة رأس المال" (Lire le Capital)، حيث قدم مع مجموعة من تلامذته نقدا للنصوص الماركسية المؤسسة لاسيما منها تلك الرؤى الغارقة في الإنسانية، والتي كان "روجي غارودي" (Roger Garaudy) ممثلها الأبرز، وكذا للماركسية السارترية التي لم تسلم من النقد الذي سعى من خلاله "ألتوسير" في نقده لفكرة "الاغتراب"، التي رأى أنها تنتمي إلى إشكالية سابقة على الماركسية وأنها جزء من التصور الإنساني للمجتمع، بما يجعل من مسألة الحرية قضية ضمير لا مشكلة علاقات طبقية أو علاقات اجتماعية، وهو ما جعل البرجوازية والفلسفة المثالية تستعيدان تلك الرؤية الأسطورية، ومكّن من عودة التصورات المثالية حول الفرد باعتباره فردا صاحب سيادة لا يخضع لأية حتمية (ماتلار، 2005، ص107). وقد بيّن رفقة تلامذته القطيعة الابستيمولوجية (المعرفية) التي حصلت بين النصوص الماركسية الأولى

وكتابه رأس المال (Le Capital)، كاشفا عن المفاهيم المؤسسة لعلم حقيقي يتعلق بـ "التشكيلات الاجتماعية" (البنية، البنية الفوقية، علاقات الإنتاج والحتميات)، حيث أنه وفي إطار هذا المجموع العضوي الذي يمثله النظام الرأسمالي، لم يعد الفرد هو الفاعل الرئيسي في التاريخ ولا المتحكم في مختلف التحالفات ذات علاقة القرابة، فهو بمثابة "حامل" للبنى ومكان للعبور، حيث تجعله سلوكياته ومواقفه يشارك في سيرورة إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية ضمن التشكيلة الاجتماعية، أي ضمن مجتمع محدد تاريخيا (ماتلار، 2005، ص107، 108).

حيث وفي إطار النظرية النقدية للاتصالكتب "ألتوسير"مقاله "الأيديولوجيا والعدة الأيديولوجية للدولة" (Idéologie et appareils idéologiques d'Etat) الصادر في مجلة (La Pensée) عام 1970، حيث ضمنه صيغة تقابلية بين الأجهزة القمعية للدولة (الجيش والشرطة) التي تمارس قهرا مباشرا، والأجهزة التي تقوم بوظائف أيديولوجية والتي أطلق عليها اسم "الأجهزة الأيديولوجية للدولة"، حيث يرى أنّ هذه الأجهزة (المدرسة والكنيسة والعائلة ووسائل الإعلام) تقوم بدور تأمين وضمان الهيمنة وتأبيد احتكار العنف الرمزي من قِبل الدولة، ذلك العنف الذي يُمارَس ضمن فضاء التصورات من خلال حجب طبيعته التعسفية واستنادا إلى شرعية طبيعية مزعومة، حيث أنّ هذه الممارسة الفعلية لهذه الهيمنة الأيديولوجية عادة ما تتم من خلال استثمار واستخدام هذه الأجهزة؛ أي من خلال الطريقة التي تعتمدها الطبقة المهيمنة المالكة للسلطة (المجتمع السياسي) في ممارسة سلطتها وتكريس هيمنتها على الطبقات الأخرى المهيمَن عليها (المجتمع المدني) (ماتلار، 2005، ص108).

حيث يحدد بكثير من التفصيل مفهوم ووظيفة الأيديولوجيا في عملية إعادة الإنتاج وكذا مفهوم إعادة الإنتاج تلك؛ إعادة إنتاج علاقات العمل والعلاقات المشتقة منها"علاقات الهيمنة والخضوع"، ويوضح كيف يتم ذلك أي كيف تمارس الدولة أو الطبقة الحاكمة سلطتها وتكرس أيديولوجيتها بواسطة ومن خلال أجهزتها الأيديولوجية(الأسرة، المدرسة، الكنيسة ووسائل الإعلام...) إضافة إلى أجهزتها القمعية، فهي تعمل في تناغم فيما بينها لتحقيق عملية إعادة الإنتاج تلك.

لكن كل هذا مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنّ إعادة إنتاج الظروف المادية للعلاقات السائدة – سواء علاقات الإنتاج أو العلاقات المنبثقة عنها- لا يمكن التفكير فيها أو أن تنشأ على مستوى المؤسسة "مؤسسات وأجهزة الدولة" سواء القمعية أو الأيديولوجية، لأنه لا وجود لظروفها الحقيقية على هذا المستوى؛ فما يحدث على مستوى المؤسسة هو عرَضٌ يعطي فكرة فقط عن ضرورة إعادة الإنتاج، لكنه يخفق تماما في السماح بالتفكير في ظروف وآليات إعادة الإنتاج تلك (ألتوسير، 2014).

أ/ بنية المجتمع وإعادة الإنتاج:

ويبسط ألتوسير فكرة إعادة الإنتاج انطلاقا من افتراضه الماركسي بأنّ كل تكوين اجتماعي "مجتمع" أو "طبقة" في مرحلة معينة ينشأ من قالب مهيمِن للإنتاج، وأنّ عملية الإنتاج تحرك قوى الإنتاج القائمة داخل وبموجب علاقات معرّفة للإنتاج، ولكي يتواجد أي تكوين اجتماعي ويستمر فلا بدّ من أنْ يعيد إنتاج ظروف إنتاجه في الوقت الذي يُنتَج فيه، وليتمكن من ذلك "الإنتاج وإعادة الإنتاج" لا بدّ أن يعيد إنتاج كل من القوى المنتجة ووسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج القائمة. وهذا ما يحصل عادة بالنسبة

لمؤسسة أو رأسمالي أو محاسب عادي، حيث يدرك أنه من الضروري أن يحدد في كل سنة ما يجب استبداله مما تم استهلاكه أو انتهى أثناء عملية الإنتاج من موادّ خام ووسائل إنتاج وغيرها. أمّا إعادة إنتاج قوة العمل أو القوى المنتِجة "productive forces" وما يميزها عن وسائل الإنتاج، فهو يحدث بالكامل خارج المؤسسة، وذلك نظرا لأنّ فحص المحاسبة المادية الذي يتم على مستوى المؤسسة ورغم قدرته على تحديد ما يجب تجديده أو استحداثه من مواد خام ووسائل إنتاج، إلّا أنه لا يمكنه التنبؤ بالإنفاق والاستثمار. لذا فإنّ ضمان إعادة إنتاج قوى العمل يتم من خلال منح قوة العمل بالوسائل المادية اللازمة كالحد الأدنى التاريخي المتغير من الرواتب لإعادة إنتاج نفسها، لأن هذه الأخيرة؛ القيمة الضرورية (الأجور) لا تتحدد على أساس احتياجات الحد الأدنى المضمون للأجر من منطلق بيولوجي فقط، بل أيضا من واقع احتياجات متغيرة تضمن عودة العامل كل يوم للمصنع وكذلك إنتاجه قوة عمل جديدة "الأبناء من خلال استمرار الأسرة"، ومن واقع الاحتياجات التاريخية التي فرضها النضال الطبقي للبروليتاريا ضد زيادة الحجم الساعي للعمل وتقليص الأجور (ألتوسير، 2014).

ويتعلق الشق الثاني من عملية إعادة إنتاج القوى المنتجة بأن تكون القوى التي يعاد إنتاجها "ذات كفاءة" ومتنوعة المهارات تماشيا مع تطور القوى المنتجة ونوع الوحدة التي تشكل تاريخيا القوى المنتجة في لحظة بعينها، وطبقا لمتطلبات التقسيم الاجتماعي – التقني (socio-technical) للعمل بوظائفه وتكاليفه المختلفة. وتنزع هذه المهارات لتتوفر أو يعاد إنتاجها جاهزة في النظام الرأسمالي من خلال التمرن داخل الإنتاج ذاته، وتنزع للتحقق بشكل أكبر خارج الإنتاج بواسطة نظام إعادة الإنتاج التعليمي؛ أي من خلال تحققات أخرى في مؤسسات أخرى (الأسرة والمدرسة والمعبد...)، حيث يتلقى الأطفال "قوى الإنتاج مستقبلا" خلال مسارهم الدراسي والاجتماعي فنيات ومعارف وتقنيات بسيطة وأوّليّة أو مستفيضة في النطاق العلمي أو الثقافي، فيتم إنتاج عاملين يدويين وفنيين تقنيين ومهندسين وإداريين متدربين جيدا على الكيفية know-how))، وفي الطرف الآخر يتعلمون قواعد السلوك؛ قواعد الأخلاق والتمدن والضمير المهني ... الواجب احترامها ومراعاتها في إطار التقسيم الاجتماعي التقني للعمل بحسب الوظيفة المقدرة له، وهي في نهاية المطاف قواعد للنظام المؤسس من واقع الهيمنة الطبقية (class domination). لذا فإنّ إعادة إنتاج قوة العمل لا تتطلب إعادة إنتاج مهارتها فحسب، بل وأيضا تتطلب إعادة إنتاج خضوعها لقواعد النظام الراسخ؛ أي خضوع العمال للأيديولوجيا الحاكمة وإعادة إنتاج "توريث" مهارات استغلال الأيديولوجيا الحاكمة بالشكل المناسب من قِبل عملاء الاستغلال والقمع لتأبيد الهيمنة حتى من خلال الكلمات. إن مؤسسات الدولة الأيديولوجية تعلم الكيفية في أشكال/ قوالب "forms" تضمن الخضوع للأيديولوجيا المهيمنة وكذا التمكن "mastery" من ممارستها من قبل عملاء الإنتاج والاستغلال والقمع، ناهيك عن محترفي الأيديولوجيا الذين تم إعادة إنتاجهم وتم تطويعم/ وتشكيلهم من أجل الاضطلاع بمهامهم المختلفة؛إمّا مستغِل (رأسمالي) و/ أو مستغَل (بروليتاري)، فتكتمل عملية إعادة إنتاج قوالب/ أشكال إعادة إنتاج الظروف المادية للإنتاج ووسائل الإنتاج من جهة وقوة العمل من جهة أخرى (ألتوسير، 2014).

أما بشأن توضيح إعادة إنتاج علاقات الإنتاج والعلاقات المشتقة عنها "علاقات الهيمنة"، فيمكن العودة إلى مناقشة سؤال ألتوسير حول: ماهو المجتمع؟ والذي يعيدنا به إلى التصميم الذي وضعه "كارل ماركس" حول بنية المجتمع، بصفتها مكونة من مستويات أو تحققات "instances" تنتظم في تصميم معين: البنية التحتية أو القاعدة الاقتصادية – القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج- والبنية الفوقية المكونة من مستويين هي الأخرى،: السياسي– القانوني (القانون والدولة) والأيديولوجيا. ويشير من خلال هذا

التمثيل أو المجاز الفراغي (الطوبوغرافي) لهذا التصميم أو التكوين (قاعدة وبنية فوقية) - رغم أنه لا يزيد عن كونه محض مجاز وصفي- إلى ملاحظة شيئين أساسيين هما: أنّ الطوابق العليا لا بدّ لها من أن توجد فوق قاعدتها، وإلى منح ما يسمى مؤشر الفاعلية "effectivity" أو التحديد للقاعدة؛ أي أنّ القاعدة الاقتصادية (البنية التحتية) هي المحدِّد لما يحدث أو يطرأ في هذه الطوابق أو البنى الفوقية. دون أن ينفي ذلك الاستقلالية النسبية لهذه البنى أو قدرتها على التأثير؛ فهي أيضا تحظى بمؤشرات فاعلية من خلال فعل تبادلي لها على القاعدة. ومن خلال التفكير في هذا الوصف يكون من الضروري التفكير فيما يميز وجود البنية الفوقية وطبيعتها على أساس من إعادة الإنتاج، ومن أجل الكشف عما يحدث من وجهة نظر الممارسة والإنتاج على جانب، ومن وجهة نظر إعادة الإنتاج على الجانب الآخر يصبح تحليل "القانون" و"الدولة" و"الأيديولوجية" أمرا حتميا حسب ألتوسير (ألتوسير، 2014).

ب/ أجهزة الدولة الأيديولوجية:

لقد عاملت الكلاسيكيات الماركسية "الدولة" كحقيقة أكثر تعقيدا من التعريف الذي منحتها إيّاه؛ فالدولة من خلال كتابات ماركس عن "كوميونة باريس ولينين عن الدولة والثورة ينظر إليها على أنها "جهاز قمعي"؛ الدولة آلة القمع التي تمكّن الطبقات الحاكمة (طبقة البرجوازية في القرن 19 وطبقة كبار الملاك) من ضمان هيمنتها على الطبقة العاملة، وإخضاعها لها من خلال ابتزاز فائض القيمة (الاستغلال الرأسمالي)، والدولة بوصفها الماركسي الكلاسيكي "جهاز الدولة" لا يعني فقط جهازا متخصصا بالمعنى الضيق، والذي أقرت بوجوده وضروريته في صلته بمتطلبات الممارسة القانونية من جهاز الشرطة والمحاكم والسجون، وإنما أيضا الجيش الذي يتدخل بشكل مباشر كقوة قمعية تكميلية عند انفلات الأحداث، كما يوجد فوق هذا التركيب "رأس الدولة" الحكومة والإدارة. فالنقطة الضرورية التي لا يمكن للحظة التشكيك فيها أو رفضها هي أنّ التعريف الذي جعل "جهاز الدولة" أو يعرّف الدولة بوصفها قوة تنفيذ وتدخل قمعي، تحقيقا لمصالح الطبقات الحاكمة في الصراع الطبقي بين البرجوازية وحلفائها ضد البروليتاريا، هو بشكل مؤكد يعرّف الدولة/ جهاز الدولة من خلال وظيفتها الأساسية، وهذا ما يعتبره ألتوسير نقطة ارتكاز– بالرغم أنه لا يتعدى الوصف (نظرية وصفية)- ومرحلة أولى وانتقالية ضرورية لكل نظرية من أجل التطور، وهي نقطة البداية التي لا عودة عنها للنظرية أو المبدأ الحاسم لكل تطور لاحق في النظرية. حيث يصبح ممكنا جدا جعل الأغلبية العظمى من المجال الذي تعنى به "الدولة" يماثل التعريف الذي تعطيه لتعريفها؛ أي جعل الدولة قائمة في جهازها القمعي، وهو ما يلقي إضاءات كبيرة على جميع الحقائق المرصودة في مختلف أشكال القمع والهيمنة بغض النظر عن مجال كل شكل من هذه الأشكال، القمع والاستغلال والمذابح وتلك الهيمنة اليومية المتخفية التي يمكن لمحها في هيئة الديمقراطية السياسية/ ديكتاتورية البرجوازية بوصف "لينين" وماركس، فإنّ هذا يمنحنا حقا سبلا لإدراك حقائق القمع وتراكماتها من خلال نسبها للدولة بصفتها "جهاز الدولة القمعي"، ويؤدي – تطور أو تطوير النظرية – إلى زيادة الأمثلة من أجل فهم المزيد من آليات الدولة في عملها واضطلاعها بوظائفها، وهو ما يتجسد في أجهزة الدولة الأيديولوجية. فزيادة على التعريف الكلاسيكي للدولة بصفتها "جهاز الدولة"، فالدولة (وجودها في جهازها) حسب أساسيات النظرية الماركسية عن الدولة لا معنى لها سوى أنها دالة على قوة الدولة، لأنّ كل الصراع الطبقي السياسي يدور حول الدولة؛ أي حول حيازة ومصادرة أو استبقاء قوة الدولة من قبل طبقة بعينها أو تحالف طبقي. وهو ما يسوق إلى ضرورة التمييز بين "قوة الدولة" (State

power) (استبقاء قوة الدولة أو مصادرة قوتها) كغاية للصراع الطبقي السياسي على جانب، وجهاز الدولة على الجانب الآخر. حيث أن جهاز الدولة يمكن أن ينجو من أي تعديل ناتج عن الأحداث السياسية التي قد تؤثر على حيازة قوة الدولة، كما ثبت من واقع الثورات البرجوازية ومن واقع الانقلابات أو الصعود السياسي للبرجوازية الصغيرة، كما حدث ونجى جزء كبير من جهاز الدولة بعد الثورة الاجتماعية 1917 ومصادرة البروليتاريا وصغار الفلاحين لـ "قوة الدولة" (ألتوسير، 2014).

لذا يصر ألتوسير على أخذ هذا التمييز بين قوة الدولة وجهاز الدولة بعين الاعتبار، من أجل أن يضيف حقيقة أخرى تقع على جانب جهاز الدولة القمعي هي "أجهزة الدولة الأيديولوجية"، وذلك من أجل التوضيح أكثر لكيفية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج والعلاقات المشتقة عنها "علاقات الهيمنة" داخل التكوين/ التشكيل الاجتماعي. لنتمكن بدورنا واستنادا إلى ذلك من دراسة وتحليل الكيفية والسياقات التي من خلالها يتمكن الخطاب الإعلامي في الجزائر من إعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة داخل التكوين الاجتماعي.

وللتعريف بهذه الأجهزة وقبل أن يصفها بعدد من الحقائق التي تمثل نفسها للناظر إليها على هيئة مؤسسات متمايزة ومتخصصة، يقترح ألتوسير قائمة امبريقية منها مؤكدا على وجوب تفحصها واختبارها مليّا وإعادة تنظيمها، لكنّه يصرّ في بادئ الأمر على ضرورة عدم خلطها بجهاز الدولة القمعي، الذي يحتوي على: الحكومة والإدارة، الجيش، الشرطة، المحاكم والسجون وغيرها، والتي توحي تسميته بالجهاز القمعي بأنه جهاز واحد وبأنه يعمل بالاستعانة بالعنف، كما توحي تسمية الأخرى بأنها جملة من الأجهزة وليست جهازا واحدا وبأنها تعمل بالاستعانة بالأيديولوجيا، لكنه يرى أنّ الوحدة التي تشكل هذه الجملة– جهاز الدولة الأيديولوجي الديني، الأسري، القانوني، السياسي، النقابي، الإعلامي والثقافي- من الأجهزة كجسد واحد ليست ظاهرة فورا للعين، لكن الأهم هو معرفة الفرق الأساسي بينها وبين جهاز الدولة القمعي، والذي لا يكمن في أن هذا الأخير يعمل بالاستعانة بالعنف بينما تعمل أجهزة الدولة الأيديولوجية بالأيديولوجيا، بل إنّ كل جهاز دولة قمعي كان أو أيديولوجي فهو يعمل بالعنف والأيديولوجيا معا وفي آن واحد، لكن مع وجه تمييز مهم وفرق أساسي يجعل من الضروري ألا نخلط بين هذه الأجهزة، وهو أن جهاز الدولة القمعي يعمل بشكل أساسي وبكثافة وبقوة باستخدام العنف لاسيما المادي منه، في حين يستعين بالأيديولوجيا بشكل أقل أو بشكل ثانوي، فلا يوجد جهاز قمعي صرف أو جهاز أيديولوجي صرف، فإذا كان الجيش أو جهاز الشرطة يعمل بالعنف المادي والمباشر فإنه يستعين بالأيديولوجيا لضمان تماسكه وإعادة إنتاج نفسه من خلال القيم التي يروج لها خارجيا من أجل الإقناع بأنّ العنف الممارس مشروع، فكذلك أجهزة الدولة الأيديولوجية تعمل بكثافة وبقوة بالأيديولوجيا وبشكل أقل حدة أو بشكل ثانوي باستخدام العنف والقمع حتى وإن كان عنفا رمزيا أو متخفيا وغير مباشر، فالمدارس تستخدم أساليب مناسبة للعقاب والطرد والاختيار والرقابة من أجل فرض انضباط/ تهذيب/ انصياع "descipline" لكل عمالها - والأعوان الاجتماعيين داخل مجالها- وجمهورها، والأمر نفسه ينسحب على الأسرة والجهاز الإعلامي والثقافي والديني والإداري...إلخ. هذا التحديد لازدواج العمل (غالب/ ثانوي) بين القمع والأيديولوجيا لأجهزة الدولة يوضح أنّ كل اقتران صريح أو ضمني مستمد من العلاقة الضمنية بين جهاز الدولة القمعي وأجهزتها الأيديولوجية، والحياة اليومية تمدنا بأمثلة بلا حصر والتي يمكن ملاحظتها، وهذا الأخير أي عمل أجهزة الدولة الأيديولوجية بشكل كثيف بالاستعانة بالأيديولوجيا هو ما يقود نحو ما يشكل وحدة جسد هذه الأجهزة التي تبدو أنها متفرقة ومتخصصة، وذلك كون الأيديولوجيا التي تعمل بموجبها

موحدة لها رغم تنوعها وتناقضاتها، فهي تعمل تحت إطار الأيديولوجيا الحاكمة "أيديولوجية الطبقة الحاكمة". ونظرا لحقيقة أنّ الطبقة الحاكمة تحوز على قوة الدولة فإن جهاز الدولة القمعي في جعبتها، فيمكن أن نقبل بلا مواربة أن هذه الطبقة أو التحالف بين الطبقات والشرائح الحاكمة عينها ناشطة في أجهزة الدولة الأيديولوجية، بقدر ما هي في نهاية المطاف الأيديولوجية الحاكمة التي تتحقق في أجهزة الدولة الأيديولوجية، فلا يمكن لطبقة أن تحوز قوة الدولة لفترة دون أن تمارس في الوقت نفسه "وقت إنتاج نفسها" هيمنتها على أجهزة الدولة الأيديولوجية، لأن هذه الأجهزة قد لا تكون هي المعنية بالصراع الطبقي فحسب وإنما أيضا هي محل انعقاده، لأن الطبقة أو تحالف الطبقات الموجود في سدة الحكم لا يمكنه الهيمنة على أجهزة الدولة الأيديولوجية بشكل صريح وبسهولة، تماثل سيطرته على قوة الدولة واستخدام جهاز الدولة القمعي، ولأن الطبقات المهيمن عليها هي الأخرى يمكنها البحث والعثور على وسائل ومناسبات للتعبير عن نفسها، بواسطة ومن خلال اقتحامها لمواقع في أجهزة الدولة الأيديولوجية والاستفادة من تناقضاتها في النضال ضد الهيمنة والاستغلال والقمع (ألتوسير، 2014).

جـ/ أجهزة الدولة الأيديولوجية وإعادة الإنتاج:

ولتوضيح أكثر دقة لكيفية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، والتي تتحقق في أغلبها - عبر مقولة وصفية لألتوسير- عن طريق البنية الفوقية القانونية – السياسية (الدولة والقانون) والبنية الفوقية الأيديولوجية يضيف ألتوسير لفرضيته التي تلح على ضرورة التمييز بين جهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الأيديولوجية وازدواجية أدوات عملهما، أنّ العملية "إعادة إنتاج علاقات الهيمنة" تتحقق عن طريق ممارسة سلطة الدولة ممثلة في أجهزة الدولة "جهاز الدولة القمعي" وقوامها على جانب، وفي أجهزة الدولة الأيديولوجية على جانب آخر؛ أي عن طريق نوع من التداخل بين الجهاز القمعي والأجهزة الأيديولوجية مع الأخذ بعين الاعتبار الهيئة التي يتم من خلالها إعادة الإنتاج والمتمثلة في سمات ثلاث: 1/ تؤدي جميع أجهزة الدولة عملها عن طريق القمع والأيديولوجية معًا، مع الفارق المتمثل في أن أجهزة الدولة (القمعية) تؤدي السواد الأعظم من نشاطها عن طريق القمع، في حين أن أجهزة الدولة الأيديولوجية تؤدي السواد الأعظم من عملها عن طريق الأيديولوجيا (ألتوسير، 2018).2/ في حين أن أجهزة الدولة (القمعية) تمثل كلّا منظما تتركز أجزاؤه المختلفة تحت عباءة وحدة كلية، ألا وهي سياسة الصراع الطبقي التي يطبقها الممثلون السياسيون للطبقات الحاكمة المستحوذة على سلطة الدولة، فإن أجهزة الدولة الأيديولوجية متعددة ومتمايزة "وتتمتع باستقلال ذاتي نسبي"، وهي قادرة على فرض مجال موضوعي تتواجد ضمنه التناقضات التي تعبر عن نفسها بأشكال قد تكون محدودة أو متطرفة، وقوامها آثار الصراعات بين الصراع الطبقي الرأسمالي والصراع الطبقي البروليتاري، فضلًا عن الأشكال التابعة من الصراع المندرجة تحت الفئتين المذكورتين (ألتوسير، 2018).3/ في حين أن وحدة جهاز الدولة (القمعي) تتحقق عن طريق تنظيم الدولة الموحد والمركزي تحت لواء قيادة ممثلي الطبقات المتمكنة من السلطة التي تنفذ سياسة الصراع الطبقي الخاصة بالطبقات التي تتبوأ السلطة؛ فإن وحدة مختلف أجهزة الدولة الأيديولوجية تتحقق – وعادة ما تتحقق بأشكال متناقضة – عبر الأيديولوجية الحاكمة؛ أي أيديولوجية الطبقة الحاكمة (ألتوسير، 2018).

ويتضح ذلك التداخل في عملية إعادة الإنتاج لعلاقات الإنتاج ومن ثمة لعلاقات الهيمنة، في أن دور جهاز الدولة القمعي بقدر ما هو قمعي، فإنه من الضروري استخدام القوة بمختلف أشكالها في تأمين الظروف السياسية لإعادة علاقات الإنتاج التي هي علاقات استغلال، وفي نفس الوقت لا يسهم جهاز

الدولة في إعادة إنتاجه لنفسه فحسب، فمن خلال تكوين الدولة الرأسمالية وطابع تكوينها - دول عسكرية الطابع وسياسية الطابع وهلما جرّا، وإنما أيضا ومن خلال أقسى أشكال القوة المادية والقسر إلى الأوامر الإدارية البسيطة وأشكال الرقابة المفتوحة والناعمة، يؤمن جهاز الدولة القمعي الظروف السياسية التي تمكن أجهزة الدولة الأيديولوجية من تأدية أدوارها، وانطلاقا من هذا تصبح أجهزة الدولة الأيديولوجية هي التي تضمن إلى درجة كبيرة عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج والهيمنة على وجه التحديد، محتمية وراء الدرع الذي يمدها به جهاز الدولة القمعي؛ وهنا يتركز دور الأيديولوجية الحاكمة بكثافة من خلال تبوئها موقع الوسيط الذي يضمن التناغم بين جهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الأيديولوجية من جهة، وفيما بين أجهزة الدولة الأيديولوجية من جهة أخرى (ألتوسير، 2018).

وما يثبت قوة هذه الأجهزة في ضمان تحقيق إعادة إنتاج علاقات الإنتاج والهيمنة والاستغلال، هو ما حدث في الفترات التاريخية والتكوينات الاجتماعية لأنماط الإنتاج السابقة كنمط الإنتاج الإقطاعي، أين كانت الأجهزة الأيديولوجية أقل عددا منه في التكوينات الاجتماعية الحالية، حيث أنّ الكنيسة والأسرة كانتا تتوليان عددا كبيرا من المهام رغم أنهما ليسا الجهازين الأيديولوجيين الوحيدين، إذ كان هناك أيضا جهاز الدولة الأيديولوجي السياسي (البرلمان ومجالس الشورى ومختلف الفصائل والروابط السياسية؛ أسلاف الأحزاب السياسية الحالية)، وكذا الجهاز الأيديولوجي ما قبل النقابي (روابط واتحادات التجار والمصرفيين والحرفيين)، إلاّ أن الأدوار والمهام قد انفصلت في يومنا هذا وتوزعت على عدد كبير من الأجهزة المتمايزة عن بعضها البعض، ومنها الجهاز التعليمي والثقافي والأسرة والجهاز الأيديولوجي القانوني/ السياسي للدولة، والنقابي إضافة إلى الديني، كما شهدت صناعات النشر والإعلام والمسرح تطورا كبيرا زاد من استقلاليتها شيئا فشيئا، ومن استحواذها على أدوار ومهام كانت جزءا لا يتجزأ من الجهاز الأيديولوجي الديني (الكنيسة)، الذي كان مهيمنا على معظم الوظائف والأدوار الأيديولوجية التعليمية وعلى قد كبير من أعمال الإعلام والثقافة، وليس من قبيل الصدفة أن كل صراع طبقي منذ القرن 16 وحتى 18 من أجل الاستحواذ على أجهزة الدولة بدأ بالصدامات الأولى لإصلاح الكنيسة، ومركزا في صيغة نضال ضد الدين ورجال الدين، ولم يكن الهدف الأساسي للثورات (كالثورة الفرنسية) هو نقل سلطة الدولة من الأرستقراطية الإقطاعية إلى برجوازية التجار الرأسمالية، أو إحداث القطيعة مع جهاز الدولة القمعي واستبداله بجهاز جديد فحسب، وإنما أيضا إلى مهاجمة جهاز الدولة الأيديولوجي ومصادرة ثرواته وتهيئة أجهزة أيديولوجية جديدة لاستبداله، والشاهد على ذلك هو الاتفاق بين الكنيسة والدولة ثم عصر استرداد الملكية، ثم النضال الطويل بين الأرستقراطية وملاك الأراضي والبرجوازية الصناعية على امتداد قرون من الزمن (ألتوسير، 2018).

لكن ورغم أنّ جهاز الدولة الأيديولوجي السياسي – القانوني الذي كان يحتل خشبة المسرح والذي روجت له البرجوازية على أنه جهازها الأول، إلا أن "ألتوسير" واستنادا إلى أسباب تاريخية وفكرية معتبرة يصر على أن الجهاز الأيديولوجي الذي أعدته البرجوازية بوصفه الأداة الأيديولوجية الأولى التي تحل محل جهاز الدولة الأيديولوجي المهيمن سابقا (الديني)، هو الجهاز التعليمي لكونه المسيطر في مختلف التكوينات الاجتماعية الرأسمالية، دونما انتقاص للأدوار والمهام التي تؤديها باقي أجهزة الدولة الأيديولوجية، حيث تسهم بغض النظر عن ماهيتها في تحقيق النتيجة نفسها: وهي إعادة إنتاج علاقات الإنتاج "علاقات الهيمنة والاستغلال"، وتسهم كل تلك الأجهزة في تحقيق هذه النتيجة الواحدة بالشكل المناسب لها، فالجهاز السياسي يؤدي دوره عن طريق إخضاع الأفراد لأيديولوجية الدولة

السياسية والأيديولوجية الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة (الشعبوية أو الفاشية)، ويؤدي جهاز الإعلام والاتصال دوره من خلال الصحافة والتلفزيون والإذاعة عن طريق إطعام كل مواطن الجرعات اليومية الكافية من القومية والشوفينية والليبرالية والأخلاقية، وينسحب الأمر نفسه على الجهاز الثقافي والرياضي ثم الديني الذي يؤدي دوره عن طريق الخطب والطقوس والاحتفاليات الدينية الخاصة بالولادة والزواج والموت...، وكذا جهاز الأسرة. لكن تعترض هذا التكوين تناقضات فلول الطبقات الحاكمة السابقة والبروليتاريا ومنظماتها بين الحين والآخر... لكن الجهاز الأيديولوجي المهيمن والذي لا يعيره أحد سمعا لكونه صامت هو المدرسة، هذه الأداة الأيديولوجية للدولة التي يوليها "ألتوسير" اهتماما أكبر لكونها تأخذ الأطفال من كافة الطبقات والشرائح في أصغر العمر، وتستمر معهم سنوات يكون فيها الطفل أعلى هشاشة، مضغوطا بين طبول الجهاز الأسري والتعليمي التي تقرع في أذنه معرفة ملفوفة ومغلفة بالأيديولوجيا الحاكمة في صورها الناعمة والفجة، فتتخرج من المدارس والمعاهد كتل مختلفة كل منها مجهز بالأيديولوجية المناسبة لكي تضطلع بدورها في المجتمع الطبقي، دور الخاضعين للاستغلال كالعمال، أو أعوان الاستغلال كالمدراء الذين يتقنون إدارة العلاقات البشرية ويمتلكون قدرة على إعطاء الأوامر والتحدث إلى العمال، وكذا أعوان الاستغلال والقمع القادرين على التلاعب بديماغوجية بالخطابات السياسية، وكذا محترفوا الأيديولوجيا القادرون على معاملة الوعي في حالاته المختلفة بما يوائم اعتبارات الأخلاق والفضيلة أو بازدراء وابتزاز. حتى ما يتم تلقينه من فضائل متناقضة كالتواضع والتصميم والخضوع والسخرية والعجرفة والثقة والإحساس بأهمية الذات، وكذلك ما يتم تلقينه في نطاق الأسرة والكنيسة والجيش والكتب الجيدة والأفلام وفي ملاعب كرة القدم، من أساليب الكلام الناعم والخداع على جانب آخر، لكن لا يوجد جهاز أيديولوجي آخر له جمهور ملزم به كليا كالمدرسة في التكوين الاجتماعي الرأسمالي، حيث يلتزم الأطفال بـثماني ساعات يوميا على مدار خمسة أو ستة أيام في الأسبوع، وعن طريق التلقين والتدريب على مجموعة متنوعة من المهارات والمعارف العلمية والعملية الملفوفة بغلاف ناعم من الأيديولوجية الخاصة بالطبقة الحاكمة، يُعاد إنتاج علاقات الإنتاج والهيمنة في التكوين الاجتماعي الرأسمالي. وأيضا عن طريق آلهة وأصنام أيديولوجية النظام عدا بعض المعلمين الذين يحاولون تحويل الأسلحة التي يجدونها في التاريخ ليقدموا علما ضد أيديولوجيا وممارسات النظام، لكن الغالبية العظمي لا يرتابون لحظة حول طريقة عمل النظام ويؤدون عملهم بصدق وإخلاص من أجل تغذية التمثيل الأيديولوجي الذي تقدمه المدرسة، اعتقادا منهم بأنها طبيعية ومفيدة للغاية بل وضرورة كما كانت الكنيسة سابقا تسوغ وتبرر ذلك، لتصبح المدرسة – بالإضافة إلى الأسرة- هي جهاز الدولة الأيديولوجي المهيمن الذي يلعب دورا حاكما في إعادة إنتاج نمط الإنتاج وعلاقاته ومن ثمة علاقات الهيمنة السائدة (ألتوسير، 2018).

إلا أننا ورغم كل ما ذكر نصر على أهمية وحجم دور الإعلام في مقابل جهاز المدرسة لدى ألتوسيربوصفها أهم أجهزة الدولة الأيديولوجية، ذلك ليس لتقليل الدور الذي تلعبه المدرسة بل لأن الخطاب الإعلامي لا يقتصر على ما تناولته تلك الدراسات وتحليلات ألتوسير وبورديو أو غيرها من الأدبيات السوسيولوجية حول دور الأيديولوجيا وأجهزتها، بل لأن الخطاب الإعلامي بتطوراته وتقنياته الحديثة والمستمرة في التجدد والتطور والامتداد، أصبح حاملا لكل خطابات وأدوار الأجهزة الأيديولوجية الأخرى، فالخطاب السياسي والديني والثقافي والرياضي وحتى خطاب المدارس والمعاهد ممثلا في الخطابات الأكاديمية للأساتذة والباحثين والمحللين، صارت تبث وتنشر وتذاع عن طريق وبواسطة مختلف الوسائط الإعلامية، زيادة على ذلك فقد صارت الأجهزة التي تبث هذه

الخطابات بشكل يومي ولحظي في يد وأمام أعين الأطفال في سن مبكرة، حيث القنوات والبرامج التعليمية والمعلوماتية صارت متاحة في كل منزل طوال الليل والنهار، وحتى خلال السويعات التي يقضيها الطفل في المدرسة فهي إما حاضرة بين يديه أو مشتتة لذهنه، لكونه مشبع بآثارها وانعكاساتها على تصوراته حول كل ما يحيط به. حتى أن الكثير من دراسات علم النفس تشير أن المراحل التي يغير فيها المرء معتقداته وتصوراته، ليست تلك المنحصرة في سنوات المدرسة الأولى وهو أكثر هشاشة كما يعتقد الكثير من السوسيولوجيين، بل هي المراحل العمرية التي يصبح فيها الطفل أكثر تعلقا بوسائل الإعلام والاتصال والميديا ومختلف الوسائط البيئية والأجهزة الأيديولوجية الأخرى غير المدرسة والأسرة.

ثانيا: تحديد المصطلحات والمفاهيم.

يقول (أرمان ماتلر): "إن المفاهيم لا تملك حياة خاصة بها، إنها تحيلنا إلى إشكاليات ملموسة جدا، وتحدِّثُنا من موقع تاريخي محدد". ففي إطار أركيولوجيا المفاهيم والتصورات والسياقات يرى ماتلر

أن المثقف، هو ذاك الذي يملك المقدرة على استعادة الدلالات الأولى للمفاهيم التي تلوّنت داخل المنظومات والمدونات الفكرية، وأنه القادر على تعرية رهانات استخدامها (ماتلر، 2005، ص 10).

لذلك وبتبصر شديد لما يقوله ماتلر هنا، فنحن لسنا بصدد القيام بتحليل مفهومي للمفاهيم المرتبطة بدراستنا، وذلك من أجل ما يسميه "موريس أنجرس" القيام بعملية تفكيك لكل مفهوم من تلك المفاهيم، حتى تصبح المصطلحات المستعملة مطابقة في معانيها وتسميتها للظواهر التي نستطيع ملاحظتها في الواقع.

حيث يرى "أنجرس" أن التحليل المفهومي هو عبارة عن سيرورة تدريجية لتجسيد ما نريد ملاحظته في الواقع، بدءا باستخراج المفاهيم من هدف أو فرضية البحث، ثم تفكيك كل مفهوم إلى أبعاد أو جوانب، وصولا إلى تشريح كل بعد أو جانب من جوانب المفهوم، وتجزئته إلى مؤشرات أو ظواهر قابلة للقياس أو الملاحظة (أنجرس، 2006، ص 157، 158).

لذلك فإن عملية تحديد المفاهيم في كل بحث علمي ليست عبارة عن طقس منهجي يتبع فحسب، بل له غاية مرتبطة أشد الارتباط بمتغيرات البحث وبأهدافه، وكذلك بما يسميه أنجرس أيضا عملياتية البحث؛ أي جعل البحث قابلا للإجراء العملي في الواقع.

لكن في هذا البحث قد تختلف الحاجة من مفهوم لآخر، حيث نجد أننا لسنا في حاجة إلى بناء المفاهيم الإجرائية، وذلك نظرا للاعتقاد الراجح الذي ساد لدى الكثير من الباحثين انطلاقا من تنوع المناهج بوصفه سمة بارزة في العلوم الاجتماعية، على أنّ بناء المفاهيم الإجرائية ليس ضروريا إلا في الحالة التي يستعمل فيها الباحث االمناهج الكمية، التي تقوم على توظيف متغيرات قابلة للقياس (بولكعيبات، 2020).

لذلك فنحن بصدد استعمال مفاهيم وتصورات خاصة مرتبطة بسياقات معينة واسترجاع دلالاتها الأولى رغم أنه سيتم استخدامها في سياقات غير سياقاتها الأولى ومنظومات فكرية مغايرة للمنظومات التي نشأت أو تشكلت بها هذه المفاهيم، مثل مفهوم الأيديلولجيا ومفهوم إعادة الإنتاج.

وكما سنتطرق للمفاهيم التي وردت في عنوان الدراسة سنتطرق أيضا لمفاهيم وردت في التساؤلات وأهداف الدراسة، وذلك لضرورة إزالة الغموض الذي قد يعتريها، وكذا من أجل توضيح كيفية استخدامها في هذه الدراسة، مثل مفهوم الأيديولوجيا والهيمنة ووسائل الاتصال والميديا، وأيضا نظرا لارتباطها بعناصر موضوع بحثنا بشكل أو بآخر وهو ما سيتوضح من خلال كل مفهوم.

1/ مفهوم الخطاب والمفاهيم المرتبطة:

أ/ الخطاب:

لغة: هو مصدر الفعل خاطب، وقد جاء من كلمة "هناك خطبٌ ما" أي هناك شيء أو أمر ما يحدث، والخطاب هو سبب الشيء حين يقال للمرء: ما خطبك؟ أي ما شأنك (أحمد، 2018، ص316). ويقال خاطب الناس أو خطب في القوم أي ألقى عليهم كلاما أو محاضرة أو قولا، لذلك سمي ما يلقى عليهم من كلام بـ " الخطاب".

اصطلاحا: وانطلاقا من ذلك يأتي تعريف الخطاب اصطلاحا بأنه:

كلام موجه للآخرين على شكل رسالة أو محاضرة أو تسجيل أو نص معين، وقد يتعدى الكلام إلى رموز (أحمد، 2018، ص316) أو إيماءات وإشارات وصور مرفوقة بالألوان والمؤثرات الصوتية "الموسيقى"؛ لاسيما إذا اختلفت وسيلة نقل الرسالة من المشافهة والخطاب المباشر وجها لوجه، إلى المخاطبة عبر الوسائط الإعلامية ووسائل الاتصال المختلفة.

لذا تتنوع أشكال الخطاب من اللفظي الذي يستخدم اللغة كأداة له، وغير اللفظي الذي يستخدم الصور والعلامات والإشارات والإيحاءات، ويأتي هذا المصطلح مرادفا لكلمات كثيرة كالكلام واللغة والرسالة والحديث، أو الأطروحة والنص والقول...، لذلك يعرفه البعض على أنه: رسالة يقدمها مرسِل ويستقبلها متلقي (أحمد، 2018، ص316). أما في اللغة الأجنبية:

الخطاب (Discourse) لفظ مشتق من الأصل اللاتيني Discoursus أو Discourere، وتعني في اللاتينية الحوار، وانتقل إلى الدراسات العربية من خلال عدد من المصطلحات الغربية كالبنيوية والتفكيكية، وقد تعددت الدلالات والمفاهيم الخاصة بالخطاب بتعدد مجالات الدارسين وتخصصاتهم فصار كل حقل معرفي يحاول فرض مسلماته وإشكالياته على المفهوم. (أبومزيد، 2012، ص 5) ويتضح ذلك من خلال اختلاف التعريفات المتعددة التي عرفها هذا المفهوم باختلاف الأدبيات والتوجهات الفكرية والاجتماعية للدارسين والباحثين.

حيث يشير هاريس إلى أنّ الخطاب هو نهج في البحث في أي مادة مشكلة من عناصر متميزة ومترابطة في امتداد طولي، سواء كانت لغة أم شيئا شبيها باللغة مشتملا على أكثر من جملة أولية، إنها بنية شاملة تشخص الخطاب في جملته أو أجزاء كبيرة منه. ويعرفه "بنفنست" بأنه كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا، بحيث يحاول المتكلم التأثير على المستمع بطريقة ما. ويعرفه تودروف بأنه أي منطوق أو فعل كلامي يفترض وجود راوٍ ومستمع وفي نية الراوي التأثير على المستمع. أما ميشيل فوكو فيرى أنه يتلخص في النصوص والأقوال كما تعطى مجموع كلماتها ونظام بنائها وبنيتها المنطقية أو تنظيمها البنائي. أما بالنسبة لـ "هارتمان وستورك" فالخطاب هو: نص محكوم بوحدة كلية واضحة يتألف من صيغ تعبيرية متوالية تصدر عن متحدّث يبلغ رسالة ما. ويشير "بييرف زيما" بأن الخطاب وحدة أكبر من الجملة، تولد من لغة جمالية وتعتبر بنيتها الدلالية جزءا من شفرة، ويمكن تمثيل مسارها التركيبي النحوي بواسطة نموذج تشخيصي سردي. ويرى "أوليفي روبول" أن للخطاب عدة معانٍ: منها المعنى الشائع الذي ينظر للخطاب على أنه مجموعة منسجمة من الجمل المنطوقة، والمعنى اللساني المختزل للخطاب بوصفه متوالية من الجمل المشكلة لرسالة، وينظر المعنى اللساني الموسع للخطاب على أنه مجموعة من الرسائل بين أطراف مختلفة تعرض طبائع لسانية مشتركة (أبومزيد، 2012، ص 5).

أما في المعاجم والأدبيات العربية فيرتبط مفهوم الخطاب بحقل علم الأصول، حيث يظهر من خلال التفاسير التي وضعها المفسرون للآيات القرآنية التي وردت فيها لفظة الخطاب، أن المفهوم القرآني للخطاب يحيل إلى الكلام، ولا تختلف دلالة هذه اللفظة في المعجم العربي عن هذا المعنى، ذلك أن الإحالة المعجمية أسست دلالتها على التفسير القرآني ضمن السياق الذي وردت فيه لفظة الخطاب في القرآن الكريم. ففي معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة عُرّف الخطاب بأنه مجموع التعابير الخاصة

التي تتحدد بوظائفها الاجتماعية ومشروعها الأيديولوجي. وجاءت كلمة الخطاب في معجم الوسيط بمعنى الكلام، وفي المنجد بمعنى الكلام الموجه إلى جمهور المستمعين في مناسبة ما (أبومزيد، 2012، ص5، 6).

أما الخطاب لدى الباحثين والأكاديمين العرب: فقد عرفه "حميدة سميسم" بأنه الطريقة التي تشكل بها الجمل نظاما متتابعا تسهم في نسق كلي متغاير ومتحد الخواص، وعلى نحو يمكن معه أن تتآلف الجمل في خطاب بعينه وتشكل نصا منفردا، وتتألف النصوص نفسها في نظام متتابع لتشكل خطابا أوسع ينطوي على أكثر من نص منفرد. والخطاب لدى "محمد الجابري" هو مجموعة من النصوص لها جانبان: ما يقدمه المرسِل وهو الخطاب، وما يصل للمتلقي وهو التأويل (أبومزيد، 2012، ص 6).

لذا ونظرا لهذا الحجم من الاختلافات بين الأدبيات الغربية والشرقية حول مفهوم الخطاب، بما يشير إلى اختلاف الرؤى والتوجهات والحقول المعرفية المختلفة والتي حاول الباحثون على إثرها فرض مسلماتهم استنادا إلى مقولاتهم النظرية والفلسفية، وجب على كل دارس التتبع التاريخي للمفهوم بوصفه ظاهرة سوسيولوجية لها أبعاد لغوية اتصالية وإعلامية، أيديولوجية وثقافية وحتى سياسية واقتصادية.

فالخطاب يُعدّ تاريخيا مقولة من مقولات علم المنطق تعني التعبير عن فكر متدرج بواسطة قضايا مترابطة، ويقدّم مفهوم الخطاب بأنه كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو الكاتب. وتفترض نية التأثير على السامع أو القارئ مع الأخذ بعين الإعتبار مجمل الظروف والملابسات(أبومزيد، 2012، ص 7)

وقد نشأ مفهوم الخطاب في إطار دراسات اللغة والألسنية أو علم اللغة الحديث، وقد كان "بيسَنْس" (Buyssens) أول من طرح مسألة الخطاب في الدراسات الألسنية عام 1943، ولأنّ علماء الألسنية الأوائل أمثال سوسير (Saussure) و هْلمْسلف (Hlemslew) وجاكوبسون (Jakobson) وغيرهم لم يناقشوا موضوع الخطاب، فقد جاءت النقلة الألسنية الكبيرة على يد بنفست (Benvenist)، وفي فرنسا يوجد توجه كامل يسمى تحليل الخطاب ارتبطت به عدة أسماء من البنيويين الفرنسيين أمثال: كلود ليفي ستراوس، رولان بارت، جان لاكان وميشيل فوكو (شومان، 2007، ص23، 24).

وإنْ كانت السيميولوجيا (العلاماتية) قد وفرت للباحثين أسلوبا لتحليل المعنى بقيادتها لحقل تحليل الخطاب في ستينات القرن المنصرم، فإنّ التحليل الأيديولوجي الذي هيمن على هذا الحقل بين السبعينات والثمانينات قد زود الباحثين بمنهج للتفكير في العلاقات بين المعنى والبنية الاجتماعية، ومذ ذاك الحين أصبحت نظرية الخطاب هي التي تقود عمليات تحليل النصوص الإعلامية، ودفعت الباحثين إلى إعادة التفكير في العلاقة بين المعنى والبنية الاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على السلطة من داخل نظام المعنى وليس من خارجه، بحيث أن نظم المعنى نفسها تعتبر سلطة، لكنها لا تظهر بسهولة كنظم مثل بنية اللغة، بل من خلال ممارسات ذات دلالة، إنها (نظم المعنى) ليست المعاني المرتبطة بالممارسات الاجتماعية حسب نظرية الأيديولوجيا وألتوسير، بل إنّ المعنى والممارسة مترابطان لا يمكن التمييز بينهما؛ فالمعنى هو الممارسة في نظرية الخطاب (شومان، 2007، ص 24).

فما هو الخطاب إذن؟ هل هو نظرية تفسيرية أم مفهوم للتحليل؟ هل هو أداة محايدة أم أداة ومنهج مرتبطان بنظرية ما في إدراك وتفسير الواقع؟

يرى فان دايك (Van Dijk) أنّ سؤالنا هو سؤال بسيط في ظاهره معقد في حقيقته، وأنّ مجلدين من كتابه المؤلَّف من سبعمائة صفحة هما عبارة عن إجابة مفصلة عن السؤال: ماهو الخطاب؟ (شومان، 2007، ص 25)

إن الخطاب ليس هو اللغة، وهناك من يرى بأن الخطاب والنص متطابقان نظرا لتطورهما المتزامن ونشأتهما التقليدية من الدراسات اللغوية، ورغم أنّ الخطاب والنص كلاهما يبحث في البناء والوظيفة لوحدات اللغة الكبرى، إلا أنّ هناك اختلافات عميقة بين الخطاب والنص، فالخطاب يركز على اللغة والمجتمع، بالإضافة إلى أنّ الخطاب متحرك ومتغير، له جمهور وله هدف وقصد معينين، كما أنه يتشكل من مجموعة من النصوص والممارسات الاجتماعية (شومان، 2007، ص 25).

وفي ذات السياق ومن خلال نموذجهما في تحليل الخطاب، ميّز هودج (Hodge) وكريس (Kress) - المنتميان لمدرسة اللغويات النقدية (critical linguistics) بين النص والخطاب، من ناحية المفاهيم والإجراءات النظرية والمنهجية والأهداف التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها، فالخطاب هو العملية الاجتماعية التي تكون النصوص متضمَّنة فيها، بينما النص هو جزء من الخطاب؛ أي أنّ النصوص هي تجليات للخطاب. وقد قام الباحثان ببلورة هذا النموذج الذي يتكون من شبكة من المفاهيم تشمل الفاعلين والأفعال أو العمليات والمفعول به والعلاقات بينها، من خلال النظر إلى اللغة كأيديولوجية مستفيدان في نفس الوقت من أعمال هاليداي (Holliday) في تحليل الخطاب في سبعينات القرن العشرين، خاصة تلك المتعلقة باعتبار اللغة عبارة عن اختيارات وليست قواعد، حتى النحو هو نظرة للواقع وليس عملا محايدا، لذلك فاللغة والتركيبات اللغوية يمكن أن تتحدد وتتمفصل مع الأيديولوجية، فتمنح الشرعية لمؤسسات السلطة في المجتمع من خلال تلك التمفصلات، فالخطاب هنا هو مجال للعمليات الأيديولوجية واللغوية مع وجود علاقة محددة مقررة بين هذين النوعين من العمليات، فبشكل محدد يمكن أن تحمل الاختيارات اللغوية داخل النصوص معنًى أيديويولوجيا، كما تضيف لنا هذه المدرسة عمقا لفهمنا للخطاب، من خلال تحليلاتها التي تهتم بـ: الإقرار (representation) أو طريقة عرض الأحداث وبالوظيفة الفكرية – كيفية تصوير الأحداث والأشياء بهذه الطريقة بواسطة الجمل البسيطة (شومان، 2007، ص 38، 40).

وبصورة أكثر تحديدا ووفقا لتعريف "كريس" فإن التحليل النقدي للخطاب يتعامل مع اللغة باعتبارها نمطا من الممارسة الاجتماعية من بين الأنماط الكثيرة المستخدمة لبيان المراد والتعبير عنه – بما في ذلك الصور المرئية والموسيقى والحركات وغيرها، كما أنّ النصوص تُنتج بواسطة متحدثين وكتّاب لهم وضع اجتماعي معين. والعلاقات في إنتاج النصوص لا تتسم بالتكافؤ دوما، بل تتراوح بين التضامن الكامل إلى إنعدام المساواة الكامل، وتنبع المعاني من التفاعل فيما بين القُرّاء والمتلقّين، وتظهر الملامح اللغوية نتيجة للعمليات الاجتماعية التي لا تأتي اعتباطا أو عن طريق الصدفة، ففي معظم التفاعلات يأتي مستخدوا اللغة ومعهم توجّهات مختلفة نحو اللغة، وترتبط هذه التوجهات ارتباطا وثيقا بأوضاعهم الاجتماعية. كما يجب الاهتمام بالسياق التاريخي بوصفه عنصرا حاسما من وجهة النظر الأيديولوجية والسياسة، وكذا بدقة التحليل وتحديد أهمية اللغة بوصفه من العوامل المميزة للتحليل النقدي للخطاب (شومان، 2007، ص 41، 42). ذلك لأنّ العمليات اللغوية تتضمن إعادة

صياغة للجمل؛ تغيير كلماتها، بالإضافة إلى تغييرات نحوية واختيار مفردات اللغة المعجمية والتي تحمل في طياتها اتجاهات أيديولوجية قوية (شومان، 2007، ص 46).

لذلك عادة ما يربط العديد من الباحثين في مختلف الدراسات والبحوث الأكاديمية بين الخطاب بمختلف أشكاله بالخطاب الإعلامي (نظرا لارتباطه بالجمهور والاتصال الجماهيري) من جهة، وبالواقع الاجتماعي من جهة أخرى، على اعتبار أنه الفاعل الأبرز والأكثر تأثيرا في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج أو التشكيل لمختلف أشكال الفعل الاجتماعي أو الممارسات الاجتماعية في المجتمع، بل للواقع الاجتماعي برمته.

إنّ الخطاب في كلمات بسيطة هو طريقة معينة للتحدث عن الواقع وفهمه، كما أنه مجموعة النصوص والممارسات الخاصة بإنتاج النصوص وانتشارها واستقبالها، بما يؤدي إلى إنشاء أو فهم الواقع الاجتماعي (شومان، 2007، ص25).

ويمكن أن نستشف من هذا التعريف أن الخطاب بأي معنى من المعاني وأي شكل من الأشكال التي يتخذها يهدف إلى تشكيل و/ أو إنتاج الواقع الاجتماعي وفهمه، وكلمة فهمه هنا تعني إعطاء تفسيرات وخلق تصورات معينة حول الواقع الاجتماعي؛ ومن ثمة الإسهام في إعادة تشكيل و/ أو إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي، ويكون ذلك وفق تصورات وتوجهات ما وفي ظل سياقات معينة أيضا.

ويشير الخطاب حسب فيركلاو (Fairclough) إلى استخدام اللغة شفاهة وكتابة، كما يتضمن أنواعا أخرى من النشاط العلاماتي مثل الصور المرئية والفوتوغرافية، الأفلام والفيديو، الرسوم البيانية والاتصال غير الشفوي (الإيماءات)، فالخطاب هو أحد أشكال الممارسة الاجتماعية، لكن فيركلاو يضيق معنى الخطاب من وجهة نظر ثانية حين يشير له بأنه اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية محددة، وبأن الخطابات بصفة عامة تنتمي إلى المعرفة وإلى بناء المعرفة (شومان، 2007، ص 25).

بما يعني أنّ الخطاب الإعلاميهو الممارسة الاجتماعية (الإعلامية) بمختلف صورها وأشكالها، والتي تهدف إلى صياغة تمثلات حول الواقع الاجتماعي، لكونه يعطي تصورات ويملي اعتقادات على المتلقي حول الواقع الاجتماعي. بما في ذلك المتلقي نفسه وإدراكه لذاته وهويته وللواقع الاجتماعي برمته، وذلك لأنّ:

الخطاب هو كل الأشياء التي تكوّن العالم الاجتماعي بما في ذلك هوياتنا، أو هو واقعنا الاجتماعي وإدراكنا لهويتنا؛ دون الخطاب لا يوجد واقع اجتماعي، وبدون فهم الخطاب لا يمكن أن نفهم واقعنا أو تجاربنا أو أنفسنا. (شومان، 2007، ص 25، 26)

ولفهم الخطاب بشكل أوضح تجدر الإشارة إلى ضرورة التسليم بوجود عدد من الخطابات غير المكتملة والملتبسة، المتعارضة والمتصارعة وليس خطابا واحدا أو وحيدا، وعبر صراع هذه الخطابات يتشكّل الواقع الاجتماعي وتتشكل هوياتنا، ومن زاوية أخرى فإنّ تحليل الخطاب (الخطاب بوصفه منهجا للتحليل) يمثل إطارا نظريا لمراقبة هذا الواقع عبر إجراء دراسات تطبيقية (شومان، 2007، ص26).

ونظرا لتطور الدراسات في مجال تحليل الخطاب النقدي وتوسع تعريفات واستخدامات مفهوم الخطاب ليشمل كل شيء، وتقع تحت مظلته تخصصات ومجالات واسعة في العلوم الاجتماعية مثل استخدامه في لغة السياسة والصحافة، ورغم حالة عدم الاتفاق السائدة حول الكثير من مفاهيم ونظريات العلوم الاجتماعية كمفهوم الأيديولوجية والوعي وغيرها، إلّا أن حالة عدم الاتفاق السائدة حول الطبيعة المعرفية للخطاب قلما وُجد لها مثيل في مجالات العلوم الاجتماعية، وقد تجاوز الاختلاف بين استخدامه كنظرية للتفسير أو منهج في التحليل، إلى الاختلاف حول صلاحية ومشروعية استخدامه وعلاقاته بالبناء الاجتماعي أيضا (شومان، 2007، ص26).

فالخطاب بوصفه منهجا (Methodology) للتحليل من بين عديد المناهج، لا يتضمن مجرد مجموعة من التقنيات لإجراء تحليلات كيفية (Qualitative) للنصوص، ولا يترتب عليه مجرد ممارسات لجمع البيانات وتحليلها، بل يتضمن أيضا ويترتب عليه مجموعة من الافتراضات النظرية وماوراء النظرية بشأن الآثار التفسيرية (Constructive) للخطاب، فهو يشكّل منظورا بشأن طبيعة اللغة وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية والواقع الاجتماعي، ويسجل نظرة تفسيرية اجتماعية للواقع الاجتماعي (شومان، 2007، ص27).

وقد تعددت المدارس التي تناولت مفهوم الخطاب واستخدمته كمنهج للتحليل أو نظرية لتفسير الواقع الاجتماعي، من خلال تفسيرها وتأويلها للنصوص التي تتضمنها الخطابات بمختلف أشكالها وأنماطها، من مدارس التحليل اللغوي للخطاب ودوسوسير وشارل بالي، إلى التحليل النقدي والأيديولوجي ممثلا في ترو، كريس وهودج إلى فيركلاو، وصولا إلى منهج اللسانيات الوصفية ببعده الديناميكي الذي يأخذ بالاعتبار متطلبات المتلقي المفترض كمؤثر على تنظيم الخطاب المُنتَج، وصولا إلى ميشيل فوكو الذي يعتبر مدرسة للخطاب ولمنهج تحليل الخطاب.

فقد أسس ميشيل فوكو - من خلال أعماله حول الخطاب كمفهوم ومنهج للتحليل – مفهوما للخطاب لا يقوم على أصول ألسنية أو منطقية، بل يتشكل من وحدات تسمى المنطوقات، هذه المنطوقات تشكل منظومات منطوقية تسمى التشكيلات الخطابية، هذه الأخيرة تكون دائما في حقل خطابي معين وتحكمها قوانين التكوين والتحويل، ولأنّ الخطاب لديه يختلف عن الجملة والقضية فكذلك تحليل الخطاب يختلف عن تحليل اللغة أو التحليل المنطقي، فتحليل الخطاب يعتمد على الوصف الأركيولوجي والتحليل الجينولوجي من أجل الكشف عن ندرة وخارجية وتراكم وقبلية الخطابات، فهو يقوم على التحليل التاريخي للخطابات؛ فالخطاب لا تعود مرجعيته إلى الذات أو المؤسسة أو الصدق المنطقي أو قواعد البناء النحوي وإنما إلى الممارسة (شومان، 2007، ص 49).

وقد تعرضت أعمال ميشيل فوكو للكثير من الانتقادات، وذلك لاعتباره بأن البشر ليسوا هم الفاعل الوحيد بل هم منتجات الممارسات الخطابية، وأنّ الموضوعات ليست حقائق اجتماعية بل هي عملية تتعلق بكيف يأتي الفاعلون بالأشياء إلى الوجود من خلال اللغة، وذلك انطلاقا من نقده للتفكير الغربي القائم على معنى أن نكون بشرا بدلا من التركيز على كيف نكونُ بشرا، لذلك ذهب إلى إمكانية القول بوجود علاقة بين السلطة (القوة) واللغة والخطاب، وبالتالي اعتبار الفاعلين عبارة عن تكوينات اجتماعية تم إنتاجها من خلال الخطابات الاجتماعية التي تضع التكوينات الاجتماعية في حقل علاقات القوة. والأهم من ذلك كله التضارب الموجود في تعريفاته للخطاب، فحينًا يشير إلى الخطابات كتصريحات وإلى تحليل الخطاب كتحليل للأداء الشفوي، وحينا آخر يعتبر الخطابات عوامل نشطة

لتكوين وبناء المجتمعات مع تبعيتها في نفس الوقت لمجتمع أو جهاز (مؤسسة) معين، وفي موضع آخر يعتبر الخطاب تعبير عن علاقات القوة، وفي غيره يشير بالخطاب إلى كل ما يمكن التفكير به أو كتابته أو قوله بشأن موضوع أو شيء معين. كما اعتبر فوكو أن الخطاب كلمة تطلق على مجموعة التصريحات المنتمية إلى نفس التكوين الخطابي؛ أي أنّ الخطاب يتكون من عدد محدود من التصريحات التي يمكن تحديد شروط وجودها، والخطاب بهذا المعنى ليس شكلا مثاليا غير محدد الزمن، بل إنه من بدايته إلى نهايته شكل تاريخي أو قطعة من التاريخ، وهو يضع حدوده الذاتية وتقسيماته وتطوراته وكذا الصيغ المجددة لصفته الزمنية (شومان، 2007، ص 49، 50).

ب/ المفاهيم المرتبطة بمفهوم الخطاب:

. اللغة والخطاب:

يصف بارت "Barthes" اللغة بأنها مؤسسة اجتماعية ونظام قيم في آن واحد، أمّا الخطاب في معناه الضيق فهو شكل من اللغة؛ إذ أنه أطول من الجملة وأصغر من اللغة(شرابي، 1993، ص 105)، ومن جهة أخرى يعتبر معظم الأنثروبولوجيين اللغة بمثابة أهم نمط من بين الأنماط الثقافية التي يتكون من خلالها المجتمع وثقافة المجتمع، وتنبع تلك الأهمية لأنها تعتبر الوعاء الذي يحتوي جميع الأنماط وسماتها من ناحية، ولأن كل ما يكتسبه الفرد ويتعلمه من هذه الأنماط يصل إلى عقله ووجدانه من خلال تلك اللغة من ناحية ثانية. كما أنّ دور اللغة في المجتمع لا يقتصر على اعتبارها أداة للاتصال فحسب، بل لكونها تمثل جزءا أو عنصرا مهما من عناصر ثقافة المجتمع، وأنّ فهمها يتوقف على فهم الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، بما يعني أن دراسة العلاقة بين اللغة والمحتوى الثقافي لا يعني شيئا أكثر من أنّ اللغة لها أساس ثقافي وأنه لا يمكن تحديد مفردات اللغة ودلالاتها بدقة إلا بمعرفة البيئة الثقافية لهذه المفردات وللناطقين بها، لذا فإنّ اللغة شيء أكبر مما يوجد في المعاجم ودراستها دراسة عميقة تحتاج إلى التعرف على الروابط اللغوية بين أنماط اللغة وأنماط الثقافة(أبو الحسن، 2006، ص 81).

وبناء على اعتبار أن الخطاب بالمعنى الضيق هو شكل من اللغة؛ بوصفها نظام قيم على حدّ وصف "Barthes"، فإنّ الخطاب يشتمل على هذا الوصف ويتخطاه أيضا ليستوعب حقائق اللغة الموضوعية التي أكد عليها "Barthes"، تلك الحقائق التي حددها "فريديريك جيمسون" بصورة دقيقة ورأى أنها تشير إلى "حقائق" أو موضوعات في العالم الحقيقي، مثل المستويات المتعددة للتشكل الاجتماعي أو مراحل ذلك التشكل: بدءا بالسلطة السياسية والطبقة الاجتماعية والمؤسسات إضافة إلى الوقائع الاجتماعية ذاتها (شرابي، 1993، ص 105).

وبناء على هذا يرى هشام شرابي أنّ لغة خطاب النظام الأبوي - هي اللغة العربية الفصحى- التي تعمل على صياغة سبل المعرفة - (المعتقدات والتصورات والمعلومات الموثقة) والوعي بالذات (أنماط إدراك الذات وعلاقاتها)- الخاصة بثقافة الأبوية المستحدثة والتعبير عنها في الخطاب، من بين الخصائص التي تميزها هي الثنائية القائمة بينها وبين اللغة المحكية "الدارجة"، ورغم أنهما مترابطتان

بنية إلّا أنهما مختلفتان في الجوهر؛ حيث لا يقوم الفصل بينهما فحسب على أساس أنّ الأولى لغة أدبية والأخرى عامية بل على أساس تمايز جوهري تستوعب فيه "العامية" بعفوية وفي طور النمو الأولي للفرد في بيئته، ويتوجب فيه تعلم الأخرى "الفصحى" كلغة ثانية وكأنها أجنبية، فالفرق بينهما يشتمل على تمايز مشابه لذلك الفرق القائم بين الفرنسية المعاصرة واللاتينية الوسيطة. ونظرا لأن ليس هناك من المجتمعات من يستخدم لغته الكلاسيكية كما هي عليه ودون أي تبديل يذكر في وسائل الاتصال العادية وفي الخطاب الرسمي، فقد نتج عن تلك الثنائية ترسيخ لانقسامية اجتماعية تقليدية وطمسٌ للأسس المادية والطبقية للتباين الثقافي، لتصبح المعرفة تملكا متميزا وأداة للنفوذ وصارت المهارة اللغوية (المعرفة بالأدب الكلاسيكي والمقدرة على استخدام اللغة الكلاسيكية في المحافل العامة) مصدر جاه وسلطان، وينسحب ذلك أيضا على الأميين وأنصاف المتعلمين، إذ يُستثنى هؤلاء من المناصب التنفيذية ويتشكل وعيهم أساسا خارج نطاق ثقافة المؤسسات التربوية العامة ووسائل الإعلام (التي توجه خطابها للمتعلمين) ويتمحور إدراكهم على الفولكلور والموروث. في حين وخلال عملية التنشئة الاجتماعية تقوم اللغة الكلاسيكية بدور أكثر أهمية في تكوين الاتجاهات والمواقف، إذْ أنها تحدد الشكل والمحتوى لتربية الطفل وللأعراف التربوية المعمول بها على صعيد المجتمع، من خلال النص الديني الذي يحفظه الأطفال منذ بداياتهم الأولى، فيتم إجهاض محاولات الطفل الأولى الرامية إلى التساؤل والاستفهام بغرض الوقوع على المعنى والتوصل إلى الفهم، ويصبح التعلم القائم على الحفظ وتخزين المعلومات والرافض لكل تساؤل هو الطريقة العادية لاكتساب الأفكار وتمثُّل القيم، وهو النمط المعرفي الذي يتميز بمقدرة مميزة على مقاومة التحديات الخارجية إما برفضها تماما أو بامتصاصها وخزنها دون إحداث أي تغير أو تبدّل.وهكذا فإنّ النموذج التفكير العقلاني الأوروبي الذي تبناه (خطاب) دعاة اليقظة العربية يصبح قاعدة جاهزة يمكن العودة إليها كلما دعت الحاجة لدعم عقلانيتها الخاصة بها. كما أنّ مقدرة اللغة العربية على تشكيل الفكر (والخطاب) العربي بشكل حاسم لا يعود إلى الطبيعة العقائدية لهذه اللغة ذات القالب الديني والأبوي الصارم فحسب، بل إلى قابليتها على التفكير بذاتها؛ أي قدرتها على فرض أنماطها وبناها على كافة الصياغات اللغوية، لكونها بتعبير "حليم بركات" لغة تفضل الكتابة الأدبية على الكتابة العلمية والخطابة على النص المكتوب (شرابي، 1993، ص 105، 107).

فاللغة العربية (الكلاسيكية) تقوم بإنتاج صنف من الخطاب يعبر عن الواقع بأيديولوجيا مزدوجة: أيديولوجيا كامنة في سحر اللغة مستمَدّة من مفرداتها وألفاظها الخطابية وأساليبها البيانية ونمط الإحالات الداخلية، وإيديولوجيا مستمدة من سلطوية اللغة الناتجة عن والمنتشرة في ظل حماية السلطة السياسية القائمة أو التيار الديني السائد، لذا فإنّ هذا النوع من الخطاب مهيأ للتعبير عن نوع خاص من الوجود ولتنظيم اللامعقول ولرد الحياة إلى الخيال الاجتماعي، لكونه -كما أوضح "جاك بيرك" – نصٌّ قادر على توفير مفردات الحداثة دون أن يشير بإيحاءاته ودلالاته بالضرورة إلى الحداثة على أنها تجربة حية معاشة، فمجال هذا النص –خطاب النظام الأبوي- هو الخطابة وليس العلم، والغيبي وليس المرئي. أمّا عن تفضيل القول على الكتابة فمردّه حسب بركات و"أدونيس" إلى الوظيفة الانقلابية التحريرية التي تؤديها القراءة منذ انتشار المطبعة، الشيء الذي أحدث قفزة نوعية في مجال الفكر في قراءة النص "المقدس" وتأويله وفي إشاعة الثورة البروتستانتية في أوروبا، ولم يسهم في إحداث أي تغيير بدخول الخطاب العربي إلى عصر المطبعة، ذلك لأن الشغل الأساسي لأي سلطة قائمة في حماية نفسها من أية قراءة أو تفسيرات نقدية هو مجابهة الفهم والنقد، لذا فإنْ كانت القراءة هي جسر للإبداع والتغيير فإنّ الكلام بقي حكرا على السلطة القائمة وفكرها السائد في اللغة والخطاب بحد ذاته بوصفه

(احتكار الكلام) الشرط اللازم للاستقرار والاستمرارية؛ ومن ثمة تنتج مركزية الحوار الأحادي في كافة أصناف الخطاب الأبوي المستحدَث في أنماط التعبير والتفاعل بين الأفراد في سلم القيم التي تضفي عليها مصداقية وتعزز مكانتها، حيث يتجسد نمط الخطاب الأحادي مثلا في اتجاه المتكلمين الثابت إلى استثناء المتكلمين الآخرين أو تجاهلهم، لكن هذا النمط يظهر في بنية الخطاب نفسها لأن الخطاب الأحادي لا يصدر عن السلطة فحسب، بل عن اللغة نفسها لأنها تحبذ الخطابة وتحبط من عزيمة الحديث الحواري (شرابي، 1993، ص 107، 108).

وإضافة إلى التبعيات الاجتماعية والنفسية المترتبة على خطاب الأبوية المستحدثة، فإنه ومن بين أهم النتائج التي ينتجها طريقة التوصل إلى المصداقية أو الصواب، ففي إلحاحه على الموافقة يعمد هذا الخطاب في كافة أصنافه على استثناء الخلاف في الرأي ونبذ التساؤل، لذلك فالخطاب (الكلام) الأحادي يتسم بعدم إبداء التردد والشك ويقوم على توكيد راسخ مستمد من الحقيقة المطلقة المتكئة على الوحي في كثير من الأحيان، وهو بحكم تركيبه على طرف نقيض للحوار والفرضيات التي يرتكز عليها: مثل الافتراض بأنّ ليس هناك خطاب نهائي ومنغلق على ذاته كهذا الذي يمكن التعبير عنه في عدة أشكال وعبر أصوات مختلفة تبعا لكل موقف أو سياق، فالخطاب السائد في المنزل هو خطاب الأب وفي قاعة الدرس خطاب المعلم وفي المجتمع الأوسع خطاب الحاكم ولا ينفصل الخطاب الإعلامي عن هذا الإطار، فالخطاب الأحادي يستمد مغزاه الضمني من بنية اللغة ذاتها وليس مما ينطق به الفرد فحسب، يضاف إلى ذلك أنّ هذه البنية تعزز السلطة والتسلسل الهرمي وعلاقات التبعية. وبينما التساؤل والنقد والنقاش الحر هو القادر وحده على التوصل إلى الصواب أو الحقيقة والمصداقية، فإنّ أشكال المعارضة التي تنتج عن الخطاب الأحادي وبنيته السلطوية هي القيل والقال والاغتياب والطعن وسرد الروايات أو الركون إلى الصمت. ذلك لأنه خطاب وبنية لا يهدفان إلى التنوير بل إلى تثبيت الهيمنة، وبناء عليه فإن الثقافة الدارجة أو المحكية لأشبه بثقافة الأطفال أو تلك المضادة للمتمردين، وهاته الثقافة لطالما يكون التردد والصمت وعدم المواجهة المباشرة هي سمة مميزة لأصحابها. ولما كانت الكلمة المحكية هي قوام المصداقية والصواب في الخطاب الأبوي وجوهر بنيته اللغوية والإقناعية، فإنّ البرهان العقلي والواقع التجريبي يصير أمرا ثانويا أو قضية غير هامة في صلب السياق المستهدف، ويُقلَّص عالم الموضوعات والوقائع إلى تمثلات شفوية سلطوية تمتلك مقومات صدقها، وتصبح الحادثة المروية هي الوثيقة والحجة وتصبح الممارسة متكئة على السرد، حيث يكون الإفصاح عن الواقع هو الواقع نفسه وتصبح الرؤية غير واضحة بين ما هو واقع وما هو صياغة تعبيرية عنه. وفي هذا النوع من الخطاب لا يوقع على العنصر الأيديولوجي في المحتوى الظاهر فحسب، بل أيضا في الفرضيات التي تحتويها ضمنا بنية اللغة (العربية) نظرا للخاصية الأيديولوجية التي تتمتع بها هذه اللغة (العربية الفصحى)، وهكذا فإنّ الأيديولوجية تقدم نفسها على مستويين: الظاهري للنص بكليته، والمستوى الباطني للمقولات اللغوية. حيث يسهل فهم المستوى الأول الذي يتضح من خلال وظيفة القوة الأيديولوجية للنص بما يمدنا من تعابير بلاغية وشكلانية، لكنه من الصعب الوقوع على مقولات اللاوعي والمقولات الضمنية. لذا يرى شرابي أنّ تحليل المضمون الثقافي هو أحد سبل التعامل مع الخطاب الأحادي، وذلك من خلال تفحّص التغييرات في المعنى الناجمة عن تغييرات في السياق اللغوي، بما يحتم الأخذ بالاعتبار أثناء هذه العملية التحول في سياق النص والطريقة التي تُرَدّ بها المقولات والتعابير إلى معانيها وتجاربها الخاصة بها- خاصة في حالة الترجمة من لغة أجنبية- حيث يجب توفر القدرة على الفهم العميق للسياق الحضاري للغة واستيعاب بنياتها الموحدة للتصورات والمقولات والرموز اللغوية (شرابي، 1993، ص 108، 110).

لكن في الحقيقة حتى "سقراط" كان يخاطب محدثيه شفاهة، بل وكان دائما ما يردد مقولة: "تكلم كي أراك" لكل من يريد مناقشته أو لفت انتباهه، فالكلام أسلوبه ولغته المنطوقة بما تحتويه من انسجام منطقي للمعنى الذي يقال، هو ما يحدد قيمة ما يحمله المرء الذي يحدثه أو يناقشه سقراط. ومنه نتوصل إلى أن اللغة العربية ليست الوحيدة المنتجة للأبوية في الخطاب استنادا إلى تركيزها على اللغة المحكية "المنطوقة" أو الخطابة، فحتى في الأشكال القديمة من أساليب التواصل بين الأفراد فقد كانت اللغة المنطوقة والرموز والإشارات الشفهية والمرئية هي الأكثر تداولا واعتمادا في الأمصار والمجتمعات القديمة.

حتى بظهور الطباعة وانتشار أشكال الكتابة الخطابية والصحفية بما تحمله من محاولات النقد والشك والتساؤل بغاية الفهم والتوصل إلى الحقيقة، فقد تراجع فعلا دور اللغة المحكية أو المنطوقة مقارنة بالأشكال الأخرى من التواصل عبر مختلف الوسائط، لكن ذلك لا يعني أنها أفلت تماما أشكال الاعتماد عليها في التواصل، بل إننا نجدها في أعتى أشكال الوسائط التكنولوجية تطورا حيث نجدها في الفايس بوك والفايبر والواتس آب والكثير من حلقات النقاش والحوار على المستوى العالمي بين أفراد من مختلف الجنسيات.

لكن وبما أنّ اللغة هي مؤسسة اجتماعية ونظام قيم في آن واحد، والخطاب في معناه الضيق هو شكل من اللغة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الثنائية التي تميز لغة خطاب النظام الأبوي بين اللغة المحكية "الدارجة" واللغة العربية الفصحى التي تعمل على صياغة سبل المعرفة -(المعتقدات والتصورات والمعلومات الموثقة) والوعي بالذات (أنماط إدراك الذات وعلاقاتها)- الخاصة بثقافة الأبوية المستحدثة والتعبير عنها في الخطاب، ولما كانت الكلمة المحكية هي قوام المصداقية والصواب في الخطاب الأبوي وجوهر بنيته اللغوية والإقناعية، بما يجعل البرهان العقلي والواقع التجريبي أمرا ثانويا في السياق المستهدف، ويُقلَّص عالم الموضوعات والوقائع إلى تمثلات شفوية سلطوية تمتلك مقومات صدقها، وتصبح الحادثة المروية هي الوثيقة والحجة وتصبح الممارسة متكئة على السرد، حيث يكون الإفصاح عن الواقع هو الواقع نفسه وتصبح الرؤية غير واضحة بين ما هو واقع وما هو صياغة تعبيرية عنه، سواء باللغة المحكية "الدارجة" أو الفصحى، وبالنظر إلى العنصر الأيديولوجي الذي لا نجده في المحتوى الظاهر لهذا الخطاب فحسب، بل أيضا في الفرضيات التي تحتويها ضمنا بنية اللغة (العربية) نظرا للخاصية الأيديولوجية التي تتمتع بها هذه اللغة (لاسيما الفصحى). فإننا ومن خلال المراجعة النقدية للخطاب الإعلامي في الجزائر عبر مختلف سياقات تطوره، سنحاول استخراج القيم (الخصائص) التي اِصطُبِغ بها الخطاب الإعلامي عبر مختلف السياقات والتحولات منذ عهد الاستعمار الفرنسي مرورا بسياق الدولة الوطنية (المستقلة)، لاسيما في ظل التحولات السوسيو-اقتصادية التي عرفها المجتمع والواقع الاجتماعي الجزائري عموما والخطاب الإعلامي بشكل خاص، فيما عرف أو أطلق عليه دخول المجتمع الجزائري إلى عهد التعددية بشكل عام والتعددية الإعلامية بشكل خاص وحرية الاستثمار في مجال السمعي البصري، وما أفرزه هذا التحول على الجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية على الواقع الاجتماعي الجزائري. فما هو الخطاب الإعلامي إذن؟

. الخطاب الإعلامي:

يستمد الخطاب الإعلامي أهميته من كونه مُنتَجا إعلاميا في إطار بنية اجتماعية محددة، وهو شكل من أشكال التواصل الفعالة في المجتمع وله قدرة على التأثير في المتلقي وإعادة تشكيل وعيه(أبومزيد،

2012، ص 3)، وذلك من خلال دور وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية المحوري في هذه العملية، بما تتيحه من إمكانات النشر على نطاق جماهيري واسع وعبر إخراج فني جذاب (أبومزيد، 2012، ص 13).

فالخطاب الإعلامي هو عملية إقناع الواقع وتصوره، كما هو فن الإدراك المسبق لما يجب أن يكون، ويتمثل في نظام المفاهيم والتصورات والمقترحات والمقولات التي تتميز بمنطق داخلي، ويهدف الخطاب الإعلامي إلى الإقناع والاستجابة السلوكية لما يقوله، ويتسم بطقوس معينة وله خصائصه وأبعاده (أبومزيد، 2012، ص 7).

واستنادا إلى ماسبق لاسيما التعريف السابق للخطاب الإعلامي، وإلى تعريف فيركلاو للخطاب إذ يضمّنه إضافة إلى اللغة المكتوبة والمنطوقة، أنواعا أخرى من النشاط العلاماتي كالصور الفوتوغرافية والرسوم البيانية، الأفلام والفيديو والصور المرئية وكذا الاتصال غير الشفوي كالإيماءات وحركات الرأس واليدين، وإلى ما يعتقده "ميشال فوكو"حول الموضوعات بأنها ليست حقائق اجتماعية بقدر ما هي عملية تتعلق بكيف يأتي الفاعلون بالأشياء إلى الوجود من خلال اللغة، وإلى إمكانية القول بوجود علاقة بين السلطة (القوة) واللغة والخطاب، وبالتالي اعتبار الفاعلين عبارة عن تكوينات اجتماعية تم إنتاجها من خلال الخطابات الاجتماعية التي تضع التكوينات الاجتماعية في حقل علاقات القوة، وكذا اعتباره أنّ الخطاب يتكون من عدد محدود من التصريحات التي يمكن تحديد شروط وجودها، وبأنه شكل تاريخي أو قطعة من التاريخ، بما يجعل للخطاب حدوده الذاتية وتقسيماته وتطوراته وكذا الصيغ المجددة لصفته الزمنية، واستنادا إلى عديد التعريفات السابقة للخطاب والاستخدامات التاريخية التي فرضت مسلماتها وتصوراتها على الخطاب كمفهوم أو كمنهج للتحليل أو إطارا نظريا للتفسير، فإنه يمكن القول:

بأن الخطاب الإعلامي هو: مجموعة التصورات والتمثلات والتصريحات التي تنقلها الوسيلة الإعلامية بواسطة النصوص أو مختلف ممارسات الإنتاج والنشر، والتي تعكس النمط القيمي السائد في مجتمع في مرحلة وسياق تاريخي معينين، قصد جعل تلك التصورات هي السائدة لدى المتلقين حول الواقع الاجتماعي وحول ذواتهم، وجعلها هي الواقع الاجتماعي بعينه.

فالخطاب الإعلامي بوصفه مجموع النصوص والممارسات الاجتماعية المنتَجة حول الواقع الاجتماعي، هو ترجمة لعلاقات القوة والهيمنة السائدة، لكونه يجعل الفاعلين الاجتماعيين - بدءا بالقائم بالاتصال وصولا إلى المتلقي – كلهم عبارة عن تكوينات اجتماعية في حقل تلك العلاقات، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار خاصية الخطاب المتمثلة في كونه قطعة من التاريخ؛ أي لا ينفصل عن السياق التاريخي والسوسيولوجي الذي أنتجه أو أنتج فيه أو من خلاله بمختلف أبعاده الثقافية، الأيديولوجية، السياسية والاقتصادية.

كما يدخل في مفهوم الخطاب ومحدداته مُنتجُ الخطاب الذي له خصائص نوعية، ويقوم باستخدام اللغة أو غيرها من الرموز والصور بغرض اتصالي إقناعي مقصود، ويتوجه نحو جمهور محدد في ظل جدلية خطابات متنوعة، أي أنّ اللغة والرموز المستخدمة في الخطاب تحمل معاني تعبر عن توجهات وأفكار الجماعات/ المؤسسات المُنتِجة للخطاب، كما أن الخطاب يقوم بأداء كل وظائف الأيديولوجيا، من خلال تقديم مصالح المجموعة المنتجة له على أنها مصالح للجميع (العامة). وذلك اعتمادا على

الدور المحوري لوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بما تتيحه من إمكانات النشر على نطاق واسع، وعبر إخراج فني جذّاب وباستخدامها للغة والصور وغيرها من الرموز والإشارات؛ والتي تعدّ وسيطا رمزيا تستخدمه الجماعات والقوى المختلفة لإعطاء معنى محدد بشأن ما يدور حولها، فتدخل اللغة والصور وغيرها من الرموز في نسيج الواقع الاجتماعي عبر محاورات خطابية متنوعة، يتم من خلالها تحويل الأفكار والصراعات السياسية والاجتماعية إلى صراعات عبر الرموز التي تحمل دلالة، متأثرة بالأطر الزمنية والموضوعية (والأيديولوجية) للأحداث (أبومزيد، 2012، ص12، 13).

مكونات الخطاب الإعلامي:

الفاعلية:

ويقصد بها الفاعل الخطابي (القائم بالتصال) الذي يمتلك مميزات ومهارات معينة، وهو ليس منتِج الخطاب الرسمي وإنما هو إعادة إنتاج الخطاب تحت أنماط وتشكيلات خطابية متعددة، وسواء كان فردا او مجموعة فمهمة الفاعل الخطابي هي التعليق على الخطاب وإعادة تكرار ما قيل كأنه يقال في حقل تكرار، فعملية إعادة الإنتاج تعد جزءا من عملية واسعة يقوم بها منتِج الخطاب الرسمي، ويتم فيها إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة في مجتمع معين. فجماعات الخطاب تقوم بـ: صياغة وإنتاج الخطابات المتعددة المنبثقة عن الخطاب الإعلامي، وتحرص على عدم توزيع تلك الخطابات إلا بمقتضى قواعد مضبوطة ودقيقة، شرط ألّا يحول هذا التوزيع دون ملكية السلطة لهذا الخطاب وهي التي تمتلك تكنولوجيا الاتصال وتتحكّم في أدواته. ليكون بذلك إنتاج الخطاب عملا مراقبا ومنظما ومتحكما فيه داخل أي مجتمع، بموجب إجراءات السيطرة والرقابة من أجل التحكم والتقليل من خطر الاستجابة العكسية لذلك الخطاب، بما فيها البصمة الشخصية للفاعل الخطابي التي قد تنطبع على اللغة والرموز المستخدمة، والتي لا يمكن أن تنفصل عن السياق التاريخي والاجتماعي بمختلف جوانبه(أبومزيد، 2012، ص 13).

الفضائية:

ويقصد بها الفضاء الصغير الذي يمتلك إمكانات التواصل المباشر، وإدراك المكونات الخطابية عبر وحدات جزئية من شأنها السماح بتحولات معينة تعمل على تحويل سيميائية العالم الطبيعي إلى سيميائية سياسية، بحيث يحاول الفاعل الخطابي إنتاج علاقات جديدة. إن فضاء الخطاب الإعلامي يستمر في إبراز انتماء ومرامي الخطاب الحقيقية، رغم محاولات الفاعل الخطابي لطمس حقيقة هذا الانتماء وإزالة التناقض بين السلطة والآخرين، من خلال تقديم نفسه كممثل شرعي لهم باستلهام ثقافتهم، ويحاول أن تتمثل رموزه وإشاراته وكلماته لدى الآخرين فتكون هي المحدد لسلوكاتهم ومواقفهم، وكأنّ ما يقوله أمر يجب قبوله وليس مجرد بناء معرفي (أبومزيد، 2012، ص 13، 14).

الزمانية:

والمقصود بها هو التدرج في بناء المنطق الإعلامي، لوضع المتلقي في موقف فكري ما من خلال التلاعب ببعض عناصر موقفه الأصلي، بما يقود تدريجيا إلى بناء رأي عام يوهم فيه المتلقي بأنه موقف بُني وفق منطقه الذاتي. ويتم ذلك من خلال جعله عاجزا عن المتابعة المنطقية ودفعه للهدف

المخطط له مسبقا، وذلك بواسطة تقنيع الواقع بصفات جديدة لا تعبر في حقيقتها عنه، من خلال تناسق وحدات الفضاء الخطابي التي تجعله متناسقا داخليا ومتقاطعا مع غيره من الخطابات مهما كانت مناقضة له (أبومزيد، 2012، ص 14).

مميزات الخطاب الإعلامي:

يتميز الخطاب الإعلامي بأنه خطاب طقوسي، وفضلا عن أن شكل الطقس هو رمز في حد ذاته، فإنّ الطقوسية هي التي تحدد الفعالية المقترحة أو المفروضة وكذا الحركات والرموز المصاحبة للخطاب، وتتشكل طقوسية الخطاب من خواص منفردة: بأنْ يكون له مناسبة معينة و وأن يتمتع الموضوع بقدسية وتراتبيته ومقام معين يجعل حق التفرد ميزة للفاعل الخطابي. وأدوار المناسَبة؛ فمن خلال إضفاء بعض طقوس تلك المناسبة يتم ضمان نجاح وتأثير الخطاب الإعلامي. وأخيرا الدور أو البعد الأسطوري سواء كان قائما أو يتم خلقه؛ فالأسطورة تعطي للفرد قوة إضافية للتحكم في الواقع الخارجي وتوهمه بالقدرة على الفهم العقلاني للواقع، كما أن تحويل الواقع إلى حالة أسطورية يجعل التحديد الزمني مستبعدا تماما باعتبارها تفسر الماضي والحاضر والمستقبل، بما يسهم في خلق تصورات تتفق مع ما هو مقدس بالنسبة للفرد، مانحة للخطاب سلطة معرفة العالم بشكل أفضل(أبومزيد، 2012، ص 14، 15).

وانطلاقا من البناء المنطقي للخطاب الإعلامي تنبثق خاصيته الإقناعية، من خلال تقديم رأي واحد ومخرج واحد لكل معضلة أو مسألة، ويتحقق ذلك من خلال السياقات المعرفية التي تشيّد منظمة من الرموز ذات التمثل الافتراضي من خلال قطبية تقود تلك العمليات، وتترجم على مستوى ترتيب الموضوعات بالانشطار الثنائي حيث تكون كل طبقة نفيا للأخرى. وكذا السياقات العاطفية التي تنطلق من جرد رغبات ومخاوف ومستوى المتلقي، إلى جانب أسطورة العدو وعمليات الإسقاط باللجوء إلى كبش الفداء، وإظهار الحاجة الملحة للذوبان في الجماعة (أبومزيد، 2012، ص 15).

. الصورة في الخطاب الإعلامي:

تشتق كلمة صورة في اللغة العربية من الفعل "صوّر" الشيء أي جعله على هيئة معينة، بل وأبعد من ذلك وفي النص القرآني لا تستحضر الصورة إلى الذهن تمثيلا بصريا فحسب، بل تشابها كلّيا بين المصوِّر والصورة. ثم إنّها تحيل في اللغة العربية "الصور البيانية" إلى أبلغ أنواع التشابه والترادف في شيء أو نصٍّ ما، بإحلال كلمة مكان أخرى للتعبير عن معنى مُضمر يبديه المعنى الجلي بسبب ما يوجد بينهما من تشابه وتماثل واقتران؛ سواء كان هذا التشابه أو الاقتران صريحا أو ضمنيا، ولأجل توضيح المعنى أكثر للمتلقي وتقريبه من الذهن ليبدو له أكثر وضوحا(عيسى، 2020، ص3).

أما في اللغة اللاتينية "Imago" فتشير عند الرومان إلى رسوم الأسلاف وأصلها الاشتقاقي يحيل إلى معاني النسخ والمشابهة والتمثيل، أو النظير أو القناع المشمع أو المطبوع طبق الأصل عن الوجه الحقيقي، كما يجيل إلى معاني الثبات وملازمة المكان والحالة، والصور الفوتوغرافية في عصرنا الراهن هي امتداد لذات المفهوم(عيسى، 2020، ص3).

. الإعلام، الاتصال والميديا:

أما عن مفاهيم الإعلام والاتصال والميديا بوصفها مفاهيم متداخلة مع مفهوم الخطاب الإعلامي، فسيتم تناولها كمدخل للفصل الثالث، وذلك لأن:

"ماكلوهان"لا يعتبر التقنية قوى فيزيائية محضة، بل طرح مسألة وسائل الإعلام بعيدا عن نقل الرسائل أو تعديل قدرات البشر بواسطة الأشياء المادية. إنّ وسائل الإعلام هي امتدادات للعقل وتجسيد له في الوقت ذاته، وهي بالتالي تمظهر للحواس، والأداة هي أكبر من وسيلة، إنها عضو اصطناعي يحل محل اليد والعين والصوت والدماغ. هي إذن نصّ ونظام من التأويل وليست نظاما من الإكراه المتبادل بين المادي والاجتماعي (ميغري، 2018، ص 213).

فإذا اجتمع مصطلح الخطاب بوصفه رسالة يقدمها مرسِل ويستقبلها متلقي مع الوسيط الإعلامي المتمثل في الوسيلة الإعلامية والتقنية بحد ذاتها، يصبح الخطاب الإعلامي هو الرسالة أو المضمون الذي يتم نقله عبر هذه الوسائل، ويصبح كل ما تنقله الوسيلة الإعلامية من برامج ومضامين إخبارية أو درامية أو فكاهية، سياسية أو اقتصادية أو ثقافية هي عبارة عن خطاب إعلامي، بما في ذلك الوسلة التي تبث أو تنقل الخطاب.

2/ إعادة التشكيل وإعادة الإنتاج:

أعاد بناء الشيء أي أعاد هيكلته بعد أن فقد أو كاد يفقد هيئته الأولى التي كان عليها، وأعاد تشكيل الشيء أي أعاد صناعته أو تشكيله على نفس الهيئة التي كان عليها، سواء كان الشيء قد فقد أو كاد يفقد هيئته الأولى التي كان عليها أو أنه كان سيتحول إلى شكل آخر.

لذا فإن عملية إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي تأخذ معنيين أو لها احتمالين منطقيين وهما: المعنى الأول هو أنه يتم إعادة تشكيل الواقع على نفس الصورة التي كان عليها سلفا بنفس العلاقات السائدة فيه.

أما إعادة التشكيل بالمعنى الثاني فهو خلق واقع جديد يكاد يكون أو يبدو مغايرا للواقع السابق، لكن لغاية واحدة كامنة في ذات القائم على العملية؛ وهي تكريس نفس الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة فيه، وبالتالي إعادة إنتاج الواقع القائم بشكل أو بآخر.

وعليه يمكن استعمال مفهوم إعادة الإنتاج أو إعادة تشكيل، سواء كان المقصود بذلك خلق واقع جديد أو الإبقاء على نفس الواقع، وذلك إذا عرفنا أن الغاية من إعادة التشكيل هذه أو إعادة الإنتاج هو الحفاظ على نفس علاقات الهيمنة السائدة في واقع اجتماعي معين.

أما إعادة الإنتاج بهذا الاصطلاح فتعود جذورها الأولى إلى الكتابات الماركسية الكلاسيكية، حيث يعتقد "كارل ماركس" أن التكوين الاجتماعي social formation الذي لا يعيد إنتاج ظروف الإنتاج conditions of production وقت إنتاجه فإنه لن يدوم عاما، لذا فإن الشرط الجوهري للإنتاج هو إعادة إنتاج ظروف الإنتاج،وسواء تلعق الأمر بإعادة الإنتاج "البسيطة"؛ أي إعادة إنتاج ظروف الإنتاج كما كانت عليه بالضبط، أو على نطاق أكبرمن خلال توسيعها، فإن أي تكوين اجتماعي ولإعادة إنتاج ظروف إنتاجه في الوقت الذي يُنتَج فيه عليه أن يعيد إنتاج: القوى المنتجة، وسائل الإنتاج أو ما يسمى بالظروف المادية للإنتاج وعلاقات الإنتاج القائمة(ألتوسير، 2014).

فأما إعادة إنتاج الظروف المادية للإنتاج أو وسائل الإنتاج فإن من الضروري أن يكون الأخصائي العادي في الاقتصاد أو الرأسمالي العادي (وكل من يعبر عن مؤسسة) على دراية بما يجب استبداله مما تم استهلاكه أو اِهتُلِك في كل عام أثناء عملية الإنتاج، من المواد الخام أو التركيبات الثابتة كالمباني ومختلف أداوت الإنتاج كالآلات وغيرها، إذ يرى كل منهما أنه يكفي أن يقدم تعليقا على شروط وأحوال ممارسات المحاسبة الخاصة بالمؤسسة. لكن يشير "لوي ألتوسير" أن ما يحدث على مستوى المؤسسة هو عرض يعطي فكرة عن ضرورة إعادة الإنتاج لا غير، فإعادة إنتاج الظروف المادية للإنتاج مسألة لا يمكن ولا يُسمح تماما بالتفكير فيها على مستوى المؤسسة، لأن ذلك مرتبط بسلسلة لا متناهية من وسائل الإنتاج التي يجب إعادة إنتاجها خارج حلقة الإنتاج الواحدة انطلاقا من أي مؤسسة أو مصنع، وصولا إلى المستوى القطري ثم العالمي، أين يمكن للعرض أن يغطي على الطلب على وسائل الإنتاج بغرض إعادة الإنتاج. أما ما يميز القوى المنتجة عن وسائل الإنتاج فهوأنّ فحص الممارسة المحاسبة المالية التي تتنبأ بالإنفاق والاستثمار يمكن من الوصول بصورة تقريبية عن وجود عملية مادية (وسائل الإنتاج) ضرورية لإعادة الإنتاج، أما إعادة إنتاج قوة العمل " productive forces " فهي عملية تحدث بالكامل خارج المؤسسة، حيث يتم ضمان إعادة إنتاجها من خلال منح قوة العمل الوسائل المادية لإعادة إنتاج نفسها كالرواتب مثلا، حتى وإن كانت الرواتب تمثل جزءا فقط من القيمة المنتَجة مقابل الإنفاق على قوة العمل، فغن قوة العمل لا غنى عنها لإعادة إنتاجها وإعادة تشكيل قوة عمل كاسبي الأجور، بدءا من ضرورة دفع أجرة السكن والغذاء والملبس لتمكين الأجير من العودة للعمل في كل مرة، وصولا إلى تنشئة وتعليم الأطفال التي يعيد البروليتاري إنتاج نفسه من خلالهم كقوة عمل، لذا فإن قيمة الأجور والإنفاق الضرورية لإعادة إنتاج قوة العمل لا تتحدد على أساس احتياجات الحد الأدنى المضمون من منطلق بيولوجي فحسب، بل الحد الأدنى التاريخي المتغير باستمرار، والذي لا يعرّف انطلاقا من واقع الاحتياجات التاريخية للطبقة العاملة التي اعترفت بها طبقة الرأسمالية، إنما من واقع الاحتياجات التاريخية التي فرضها النضال الطبقي البروليتاري المزدوج ضد إطالة ساعات يوم العمل، وتقليص الأجور. إلا أن ضمان الظروف المادية لقوة العمل لإعادة إنتاج نفسها إذا كان الهدف هو إعادة إنتاجها كقوة عمل، لأنها تحتاج في كل مرة لأن تكون كفؤة "مهارات متنوعة" للعمل طبقا لمتطلبات التقسيم الاجتماعي التقني "socio-technical" للعمل. كما أن إعادة إنتاج قوة الإنتاج بهذه المهارات وفق هذا التقسيم (الرأسمالي) الاجتماعي التقني للعمل تنزع لأن تتوفر أو يعاد إنتاجها جاهزة (تتمرن داخل وخارج الإنتاج) بوساطة نظام التعليم ومن خلال تحققات ومؤسسات أخرى (ألتوسير، 2014)، فمنها ما يتشكل وفق ما ينتجه الخطاب الإعلامي ومنها ما يتشكل وفق ما ينتجه الخطاب الديني أو التعليمي أو السياسي...إلخ.

إلى جانب ما يتعلمه الأطفال من مهارات ومعارف أولية أو مستفيضة من النطاق العلمي أو الثقافة الأدبية، تساهم بشكل مباشر في مجال الإنتاج (معلمين، مهندسين وإدارة عليا وفنيين...)؛ أي يتعلمون الكيفية "know-how"، فإنهم يتعلمون في خضم ذلك أيضا قواعد السلوك والأخلاق كالسلوك الحميد والتمدن والضمير المهني... التي يجب مراعاتها وفق ما يتطلبه "تقسيم العمل"، والتي هي في نهاية المطاف قواعد للنظام المؤسَّس من واقع الهيمنة الطبقية "class domination". لذا فإن إعادة إنتاج قوة العمل لا تتطلب فحسب إعادة إنتاج مهاراتها، إنما تتطلب أيضاً وفي الوقت نفسه إعادة إنتاج خضوعها لقواعد النظام السائد؛ أي إعادة إنتاج خضوع العمال "الأفراد" للأيديولوجيا الحاكمة في أشكال و/ أو قوالب مختلفة، وبما فيها إعادة إنتاج القدرة على استغلال الأيديولوجيا الحاكمة بالشكل الصحيح من قِبل عملاء الاستغلال والقمع، بحيث يسهمون بدورهم في هيمنة الطبقة الحاكمة (ألتوسير،

2014). فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما يتم إعادة إنتاجه من قِبل مختلف المؤسسات والأداوت القمعية والأيديولوجية للدولة، من مؤسسة الجيش والقضاء والسجون والمصنع والمدرسة والإعلام، فإنه لن يتم إعادة إنتاج وسائل الإنتاج والقوى المنتِجة فحسب، بل يتم إعادة إنتاج وتشكيل وضع اجتماعي خاضع برمته لضوابط السلوك والممارسة الاجتماعية والقيم الثقافية والأيديولوجية للطبقة المهيمنة.

لكن ما هو أهم من إعادة إنتاج قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج هو إعادة إنتاج علاقات الإنتاج. ولمناقشته وتوضيحه يطرح ألتوسير سؤال: ما هو المجتمع؟ لأنه يعتبر تجاوزه حذفا نظريا. لذلك فهو يرى أن مناقشة ذلك أمر يستدعي العودة إلى النحت المفاهيمي الماركسي لـ "الكل الاجتماعي"؛ الذي يتصور فيه بأن بنية كل مجتمع بصفتها مكونة من مستويات أو تحققات تنتظم في تصميم معين: البنية التحتية أو القاعدة الاقتصادية (القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج) والبنية الفوقية وهي أيضا تحتوي على مستويين أو تحققين: السياسي- القانوني (القانون والدولة) والأيديولوجيا (الأيديولوجيات: الدينية والأخلاقية والقانونية والسياسية...)، وذلك نظرا لما يسمح به هذا التمثيل الطوبوغرافي "المجاز الفراغي" من إمكانية رسم مؤشرات الفعالية في تلك التكوينات النظرية لمفاهيمه الأساسية، فهذا التمثيل "المجاز الطوبوغرافي" وكأي مجاز يقترح شيئا أو يجعل شيئا ما منظورا، وتحديدا هو الهيكل الذي لا يمكن لأن تبقى فيه الطوابق العليا في الأعلى لوحدها، إذا لم تسترح على قاعدتها، ليصبح الغرض من هذا المجاز "التكوين" هو أولا وقبل كل شيء هو منح القاعدة الاقتصادية (التحديد) مؤشر الفاعلية "effectivity" لما يحدث في الطوابق العليا، لكن هذا لا يعني أن طوابق البنية الفوقية ليست محدِّدة، بل إن مؤشر فعاليتها أو تحديدها ينطلق من الاستقلال الذاتي النسبي الذي تتمتع به ومن الفعل المتبادل للبنية الفوقية على القاعدة. لكن وحتى وإن كان ذلك التمثيل لبناء كل مجتمع يبقى محض مجاز ولا يزيد عن كونه وصفيا، إلا أنه يقتضي منا التفكير فيما يميز ضروريات وجود البنية الفوقية وطبيعتها على أساس من إعادة الإنتاج (ألتوسير، 2014).

يُنظر للدولة في النصوص الكلاسيكية لماركس كجهاز قمعي، حيث أن الدولة آلة القمع التي تمكن الطبقات الحاكمة (سواء كانت طبقة كبار الملاك أو البرجوازية) من ضمان هيمنتها على الطبقة العاملة واستغلالها من خلال إخضاعها لعملية ابتزاز فائض القيمة. بل إن الدولة ليست فقط جهازا متخصصا كما وصفته الأدبيات الماركسية بـ "جهاز الدولة" وأقرت بوجوده وضروريته في صلته بمتطلبات الممارسة القانونية (الشرطة، المحاكم، السجون والجيش)، بل يوجد فوق هذا التركيب رأس الدولة؛ الحكومة أو الإدارة. ولتجاوز النظرية الوصفية "الماركسية" للدولة وفهم المزيد عن آليات الدولة في اضطلاعها بوظائفها، ولكون الدولة (وجودها في جهازها القمعي) لا معنى له سوى كونها دالة من دوال قوة الدولة، فإن "ألتوسير" يضيف بأنه يجب التمييز بين قوة الدولة (State power) و(مصادرة أو استبقاء قوة الدولة) كغاية للصراع الطبقي السياسي على جانب، وجهاز الدولة على الجانب الآخر. حيث أن جهاز الدولة يمكن أن ينجو من أي تعديل ناتج عن الأحداث السياسية التي قد تؤثر على حيازة قوة الدولة، كما ثبت من واقع الثورات البرجوازية ومن واقع الانقلابات أو الصعود السياسي للبرجوازية الصغيرة، كما حدث ونجى جزء كبير من جهاز الدولة بعد الثورة الاجتماعية 1917 ومصادرة البروليتاريا وصغار الفلاحين لـ "قوة الدولة" (ألتوسير، 2014).

لذا يصر ألتوسير على أخذ هذا التمييز بين قوة الدولة وجهاز الدولة بعين الاعتبار، من أجل أن يضيف حقيقة أخرى تقع على جانب جهاز الدولة القمعي هي: "أجهزة الدولة الأيديولوجية"، وذلك من أجل

توضيح أكثر لكيفية إعادةإنتاج علاقات الإنتاج والعلاقات المشتقة عنها "علاقات الهيمنة" داخل التكوين/ التشكيل الاجتماعي. لنتمكن بدورنا واستنادا على ذلك من فهم السياقات والكيفية التي من جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر أداة استراتيجية لتشكيل وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة داخل التكوين الاجتماعي.

وللتعريف بهذه الأجهزة وقبل أن يصفها بعدد من الحقائق التي تمثل نفسها للناظر إليها على هيئة مؤسسات متمايزة ومتخصصة، يقترح ألتوسير قائمة امبريقية منها مؤكدا على وجوب تفحصها واختبارها مليّا وإعادة تنظيمها، لكنّه يصرّ في بادئ الأمر على ضرورة عدم خلطها بجهاز الدولة القمعي، الذي يحتوي على: الحكومة والإدارة، الجيش، الشرطة، المحاكم والسجون وغيرها، والتي توحي تسميته بالجهاز القمعي بأنه جهاز واحد وبأنه يعمل بالاستعانة بالعنف، كما توحي تسمية الأخرى بأنها جملة من الأجهزة وليست جهازا واحدا وبأنها تعمل بالاستعانة بالأيديولوجيا، لكنه يرى أنّ الوحدة التي تشكل هذه الجملة – جهاز الدولة الأيديولوجي الديني، الأسري، القانوني، السياسي، النقابي، الإعلامي والثقافي- من الأجهزة كجسد واحد ليست ظاهرة فورا للعين، لكن الأهم هو معرفة الفرق الأساسي بينها وبين جهاز الدولة القمعي، والذي لا يكمن في أن هذا الأخير يعمل بالاستعانة بالعنف بينما تعمل أجهزة الدولة الأيديولوجية بالأيديولوجيا، بل إنّ كل جهاز دولة قمعي كان أو أيديولوجي فهو يعمل بالعنف والأيديولوجيا معا وفي آن واحد، لكن مع وجه تمييز مهم وفرق أساسي يجعل من الضروري ألا نخلط بين هذه الأجهزة، وهو أن جهاز الدولة القمعي يعمل بشكل أساسي وبكثافة وبقوة باستخدام العنف لاسيما المادي منه، في حين يستعين بالأيديولوجيا بشكل أقل أو بشكل ثانوي، فلا يوجد جهاز قمعي صرف أو جهاز أيديولوجي صرف، فإذا كان الجيش أو جهاز الشرطة يعمل بالعنف المادي والمباشر فإنه يستعين بالأيديولوجيا لضمان تماسكه وإعادة إنتاج نفسه من خلال القيم التي يروج لها خارجيا من أجل الإقناع بأنّ العنف الممارس مشروع، فكذلك أجهزة الدولة الأيديولوجية تعمل بكثافة وبقوة بالأيديولوجيا وبشكل أقل حدة أو بشكل ثانوي باستخدام العنف والقمع حتى وإن كان عنفا رمزيا أو متخفيا وغير مباشر، فالمدارس تستخدم أساليب مناسبة للعقاب والطرد والاختيار والرقابة من أجل فرض انضباط/ تهذيب/ انصياع "descipline" لكل عمالها - والأعوان الاجتماعيين داخل مجالها- وجمهورها، والأمر نفسه ينسحب على الأسرة والجهاز الإعلامي والثقافي والديني والإداري...إلخ. هذا التحديد لازدواج العمل (غالب/ ثانوي) بين القمع والأيديولوجيا لأجهزة الدولة يوضح أنّ كل اقتران صريح أو ضمني مستمد من العلاقة الضمنية بين جهاز الدولة القمعي وأجهزتها الأيديولوجية، والحياة اليومية تمدنا بأمثلة بلا حصر على لها يمكن ملاحظتها، وهذا الأخير أي عمل أجهزة الدولة الأيديولوجية بشكل كثيف بالاستعانة بالأيديولوجيا هو ما يقود نحو ما يشكل وحدة جسد هذه الأجهزة التي تبدو أنها متفرقة ومتخصصة، وذلك كون الأيديولوجيا التي تعمل بموجبها موحدة لها رغم تنوعها وتناقضاتها، فهي تعمل تحت إطار الأيديولوجيا الحاكمة "أيديولوجية الطبقة الحاكمة". ونظرا لحقيقة أنّ الطبقة الحاكمة تحوز على قوة الدولة فإن جهاز الدولة القمعي في جعبتها، فيمكن أن نقبل بلا مواربة أن هذه الطبقة أو التحالف بين الطبقات والشرائح الحاكمة عينها ناشطة في أجهزة الدولة الأيديولوجية، بقدر ما هي في نهاية المطاف الأيديولوجية الحاكمة التي تتحقق في أجهزة الدولة الأيديولوجية، فلا يمكن لطبقة أن تحوز قوة الدولة لفترة دون أن تمارس في الوقت نفسه هيمنتها على أجهزة الدولة الأيديولوجية، لأن هذه الأجهزة قد لا تكون هي المعنية بالصراع الطبقي فحسب وإنما أيضا هي محل انعقاده، لأن الطبقة أو تحالف الطبقات الموجود في سدة الحكم لا يمكنه الهيمنة على أجهزة الدولة الأيديولوجية بشكل صريح وبسهولة تماثل سيطرته على قوة الدولة

واستخدام جهاز الدولة القمعي، ولأن الطبقات المهيمن عليها هي الأخرى يمكنها البحث والعثور على وسائل ومناسبات للتعبير عن نفسها، بواسطة ومن خلال اقتحامها لمواقع في أجهزة الدولة الأيديولوجية والاستفادة من تناقضاتها في النضال ضد الهيمنة والاستغلال والقمع (ألتوسير، 2014).

ولتوضيح أكثر دقة لكيفية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، والتي تتحقق في أغلبها - عبر مقولة وصفية لألتوسير- عن طريق البنية الفوقية القانونية – السياسية والبنية الفوقية الأيديولوجية يضيف ألتوسير لفرضيته التي تلح على ضرورة التمييز بين جهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الأيديولوجية وازدواجية أدوات عملهما، أنّ العملية "إعادة إنتاج علاقات الهيمنة" تتحقق عن طريق ممارسة سلطة الدولة ممثلة في أجهزة الدولة "جهاز الدولة القمعي" وقوامها على جانب، وفي أجهزة الدولة الأيديولوجية على جانب آخر؛ أي عن طريق نوع من التداخل بين الجهاز القمعي والأجهزة الأيديولوجية مع الأخذ بعين الاعتبار الهيئة التي يتم من خلالها إعادة الإنتاج والمتمثلة في سمات ثلاث: 1/ تؤدي جميع أجهزة الدولة عملها عن طريق القمع والأيديولوجية معًا، مع الفارق المتمثل في أن أجهزة الدولة (القمعية) تؤدي السواد الأعظم من نشاطها عن طريق القمع، في حين أن أجهزة الدولة الأيديولوجية تؤدي السواد الأعظم من عملها عن طريق الأيديولوجيا. 2/ في حين أن أجهزة الدولة (القمعية) تمثل كل منظم تتركز أجزائه المختلفة تحت عباءة وحدة كلية، ألا وهي سياسة الصراع الطبقي التي يطبقها الممثلون السياسيون للطبقات الحاكمة المستحوذة على سلطة الدولة، فإن أجهزة الدولة الأيديولوجية متعددة ومتمايزة "وتتمتع باستقلال ذاتي نسبي"، وهي قادرة على فرض مجال موضوعي تتواجد ضمنه التناقضات التي تعبر عن نفسها بأشكال قد تكون محدودة أو متطرفة، وقوامها آثار الصراعات بين الصراع الطبقي الرأسمالي والصراع الطبقي البروليتاري، فضلًا عن الأشكال التابعة من الصراع المندرجة تحت الفئتين المذكورتين. 3/ في حين أن وحدة جهاز الدولة (القمعي) تتحقق عن طريق تنظيم الدولة الموحد والمركزي تحت لواء قيادة ممثلي الطبقات المتمكنة من السلطة التي تنفذ سياسة الصراع الطبقي الخاصة بالطبقات التي تتبوأ السلطة؛ فإن وحدة مختلف أجهزة الدولة الأيديولوجية تتحقق – وعادة ما تتحقق بأشكال متناقضة – عبر الأيديولوجية الحاكمة؛ أي أيديولوجية الطبقة الحاكمة (ألتوسير، 2018).

ويتضح ذلك التداخل في عملية إعادة الإنتاج في أن دور جهاز الدولة القمعي بقدر ما هو قمعي، فإنه من الضروري استخدام القوة بمختلف أشكالها في تأمين الظروف السياسية لإعادة علاقات الإنتاج التي هي علاقات استغلال، وفيي نفس الوقت لا يسهم جهاز الدولة في إعادة إنتاجه لنفسه فحسب، فمن خلال تكوين الدولة الرأسمالية وطابع تكوينها - دول عسكرية الطابع وسياسية الطابع وهلما جرّا، وإنما أيضا ومن خلال أقسى أشكال القوة المادية والقسر إلى الأوامر الإدارية البسيطة وأشكال الرقابة المفتوحة والناعمة، يؤمن جهاز الدولة القمعي الظروف السياسية التي تمكن أجهزة الدولة الأيديولوجية من تأدية أدوارها، وانطلاقا من هذا تصبح أجهزة الدولة الأيديولوجية هي التي تضمن إلى درجة كبيرة عملية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج والهيمنة على وجه التحديد، محتمية وراء الدرع الذي يمدها به جهاز الدولة القمعي؛ وههنا يتركز دور الأيديولوجية الحاكمة بكثافة من خلال تبوئها موقع الوسيط الذي يضمن التناغم بين جهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الأيديولوجية من جهة، وفيما بين أجهزة الدولة الأيديولوجية من جهة أخرى (ألتوسير، 2018).

وما يثبت قوة هذه الأجهزة في ضمان تحقيق إعادة علاقات الإنتاج والهيمنة والاستغلال، هو ما حدث في الفترات التاريخية والتكوينات الاجتماعية لنمط الإنتاج السابقة كنمط الإنتاج الإقطاعي، أين كانت الأجهزة الأيديولوجية أقل عددا منه في التكوينات الاجتماعية الحالية، حيث أنّ الكنيسة والأسرة كانتا تتوليان عددا كبيرا المهام رغم أنهما ليسا الجهازين الأيديولوجيين الوحيدين، إذ كان هناك أيضا جهاز الدولة الأيديولوجي السياسي (البرلمان ومجالس الشورى ومختلف الفصائل والروابط السياسية؛ أسلاف الأحزاب السياسية الحالية)، وكذا الجهاز الأيديولوجي ما قبل النقابي (روابط واتحادات التجار والمصرفيين والحرفيين)، إلاّ أن الأدوار والمهام قد انفصلت في يومنا هذا وتوزعت على عدد من الأجهزة المتمايزة عن بعضها، ومنها الجهاز التعليمي والثقافي والأسرة والجهاز الأيديولوجي القانوني/ السياسي للدولة، والنقابي إضافة إلى الديني، كما شهدت صناعات النشر والإعلام والمسرح تطورا كبيرا زاد من استقلاليتها شيئا فشيئا، ومن استحواذها على أدوار ومهام كانت جزءا لا يتجزأ من الجهاز الأيديولوجي الديني (الكنيسة)، الذي كان مهيمنا على معظم الوظائف والأدوار الأيديولوجية التعليمية وعلى قد كبير من أعمال الإعلام والثقافة، وليس من قبيل الصدفة أن كل صراع طبقي منذ القرن 16 وحتى 18 من أجل الاستحواذ على أجهزة الدولة بدأ بالصدامات الأولى لإصلاح الكنيسة ومركزا في صيغة نضال ضد الدين ورجال الدين، ولم يكن الهدف الأساسي للثورات (الثورة الفرنسية) هو نقل سلطة الدولة من الأرستقراطية الإقطاعية إلى برجوازية التجار الرأسمالية، أو القطيعة مع جهاز الدولة القمعي واستبداله بجهاز جديد فحسب، وإنما أيضا إلى مهاجمة جهاز الدولة الأيديولوجي ومصادرة ثرواته وتهيئة أجهزة أيديولوجية جديدة لاستبداله، والشاهد على ذلك هو الاتفاق بين الكنيسة والدولة ثم عصر استرداد الملكية ثم النضال الطويل بين الأرستقراطية وملاك الأراضي والبرجوازية الصناعية على امتداد قرون من الزمن (ألتوسير، 2018).

لكن ورغم أنّ جهاز الدولة الأيديولوجي السياسي – القانوني الذي كان يحتل خشبة المسرح والذي روجت له البرجوازية على أنه جهازها الأول، إلا أن "ألتوسير" واستنادا إلى أسباب تاريخية وفكرية معتبرة يصر على أن الجهاز الأيديولوجي الذي أعدته البرجوازية بوصفه الأداة الأيديولوجية الأولى التي تحل محل جهاز الدولة الأيديولوجي المهيمن سابقا (الديني)، هو الجهاز التعليمي لكونه المسيطر في مختلف التكوينات الاجتماعية الرأسمالية، دونما انتقاص للأدوار والمهام التي تؤديها باقي أجهزة الدولة الأيديولوجية، حيث تسهم بغض النظر عن ماهيتها في تحقيق النتيجة نفسها: وهي إعادة إنتاج علاقات الإنتاج "علاقات الهيمنة والاستغلال"، وتسهم كل تلك الأجهزة في تحقيق هذه النتيجة الواحدة بالشكل المناسب لها، فالجهاز السياسي يؤدي دوره عن طريق إخضاع الأفراد لأيديولوجية الدولة السياسية والأيديولوجية الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة (الشعبوية أو الفاشية)، ويؤدي جهاز الإعلام والاتصال دوره من خلال الصحافة والتلفزيون والإذاعة عن طريق إطعام كل مواطن الجرعات اليومية الكافية من القومية والشوفينية والليبرالية والأخلاقية، وينسحب الأمر نفسه على الجهاز الثقافي والرياضي ثم الديني الذي يؤدي دوره عن طريق الخطب والطقوس والاحتفاليات الدينية الخاصة بالولادة والزواج والموت...، وكذا جهاز الأسرة. لكن تعترض هذا التكوين تناقضات فلول الطبقات الحاكمة السابقة والبروليتاريا ومنظماتها بين الحين والآخر.. لكن الجهاز الأيديولوجي المهيمن والذي لا يعيره أحد سمعا لكونه صامت هو المدرسة، هذه الأداة الأيديولوجية للدولة التي يوليها "ألتوسير" اهتماما أكبر لكونها تأخذ الأطفال من كافة الطبقات والشرائح في أصغر العمر، وتستمر معهم سنوات يكون فيها الطفل أعلى هشاشة، مضغوطا بين طبول الجهاز الأسري والتعليمي التي تقرع في أذنه معرفة ملفوفة ومغلفة بالأيديولوجيا الحاكمة في صورها الناعمة والفجة، فتتخرج من

المدارس والمعاهد كتل مختلفة كل منها مجهز بالأيديولوجية المناسبة لكي تضطلع بدورها في المجتمع الطبقي، دور الخاضعين للاستغلال كالعمال، أو أعوان الاستغلال كالمدراء الذين يتقنون إدارة العلاقات البشرية ويمتلكون قدرة على إعطاء الأوامر والتحدث إلى العمال، وكذا أعوان الاستغلال والقمع القادرين على التلاعب بديماغوجية بالخطابات السياسية، وكذا محترفوا الأيديولوجيا القادرون على معاملة الوعي في حالاته المختلفة بما يوائم اعتبارات الأخلاق والفضيلة أو بازدراء وابتزاز. حتى ما يتم تلقينه من فضائل متناقضة كالتواضع والتصميم والخضوع والسخرية والعجرفة والثقة والإحساس بأهمية الذات، وكذلك ما يتم تلقينه في نطاق الأسرة والكنيسة والجيش والكتب الجيدة والأفلام وفي ملاعب كرة القدم، من أساليب الكلام الناعم والخداع على جانب آخر، لكن لا يوجد جهاز أيديولوجي آخر له جمهور ملزم به كليا كالمدرسة في التكوين الاجتماعي الرأسمالي، حيث يلتزم الأطفال بـثماني ساعات يوميا على مدار خمسة أو ستة أيام في الأسبوع، وعن طريق التلقين والتدريب على مجموعة متنوعة من المعارف العلمية والعملية الملفوفة بغلاف ناعم من الأيديولوجية الخاصة بالطبقة الحاكمة، يُعاد إنتاج علاقات الإنتاج والهيمنة في التكوين الاجتماعي الرأسمالي. وأيضا عن طريق آلهة وأصنام أيديولوجية النظام عدا بعض المعلمين الذين يحاولون تحويل الأسلحة التي يجدونها في التاريخ ليقدموا علما ضد أيديولوجيا وممارسات النظام، لكن الغالبية العظمي لا يترددون لحظة حول طريقة عمل النظام ويؤدون عملهم بصدق وإخلاص من أجل تغذية التمثيل الأيديولوجي الذي تقدمه المدرسة، اعتقادا منهم بأنها طبيعية ومفيدة للغاية بل وضرورة كما كانت الكنيسة سابقا، لتصبح المدرسة – بالإضافة إلى الأسرة- هي جهاز الدولة الأيديولوجي المهيمن الذي يلعب دور حاكما في إعادة إنتاج نمط الإنتاج وعلاقاته ومن ثمة علاقات الهيمنة السائدة(ألتوسير، 2018).

لذا فإن إعادة التشكيل أو إعادة الإنتاج هي في نفس الوقت غاية وعملية متشعبة ومعقدة، تقوم بها أجهزة الدولة بمختلف أشكالها القمعية والأيديولوجية، من أجل الحفاظ على الأيديولوجيا السائدة والتي تعبر عن قيم الطبقة المهيمنة، سواء كان ذلك من خلال صناعة واقع جديد أو نفس الواقع، لأنه من أجل غاية واحدة وهي الإبقاء على علاقات القوة القائمة والحفاظ على منطق اشتغالها بين مهيمِنين ومهيمَن عليهم.

3/ الأيديولوجيا:

من الجدير بالذكر وقبل الخوض في مفهوم الأيديولوجيا أن نشير إلى أهمية هذا المفهوم وعلاقته بموضوع الدراسة، فالأيديولوجيا عبارة عن مفهوم يرتبط ارتباطا شديدا بالدراسات السوسيولوجية عموما وبسوسيولوجيا الإعلام والخطاب الإعلامي بوجه خاص.

فالأيديولوجيا تلعب دورا جوهريا في مناهج دراسة وتحليل الخطاب الإعلامي لدى الكثير من الباحثين، إذ يعتقد (فان دايك) أنّ الأيديولوجيات هي أطر تفسيرية تقوم بتنظيم مجموعات من المواقف بشأن عناصر أخرى من عناصر المجتمع، فهي تمثل الأساس الإدراكي لمواقف المجموعات المختلفة داخل المجتمعات كما تمثل وسيلة لتعزيز أهدافها ومصالحها. ففي شرحه لمخططه حول العلاقات المتشابكة بين كل من الأيديولوجية، المجتمع، الخطاب والإدراك، يرى أنّ الأيديولوجية الشخصية الذاتية للفرد التي تتفق مع هويته (أهدافه وقيمه، موارده ووضعه الاجتماعي)، هي نتاج لامتزاج مجموعة متنوعة من الأيديولوجيات الكامنة في المواقف الاجتماعية للفرد والمحفوظة في نظام إدراكه/ ذاكرته، والذي يتم وفقه فك رموز النصوص والخطابات وتفسيرها (شومان، 2007، ص 82).

كما نسمع ونقرأ في الكثير من الأحيان خاصة في الأوساط الأكاديمية أو المقالات الصحفية بأن الكلام كذا أو الخطاب كذا والمنسوب إلى فلان بصفته الشخصية أو بوصفه مؤسسة بأنه خطاب مُؤدلجٌ، والمقصود هنا أنه مصطبغ بصبغة أيديولوجية معينة؛ أو بتعبير أدق أنّ كلامه مستل من صندوق فكري معين أو ينتمي إلى اتجاه فكري معين كأن نقول أنه ماركسي أو ليبرالي، أو ...، ذلك لأنه يعتمد في كلامه أو في منطق وأسلوب تحليلاته أو تصرفاته وفي تعبيره عن مواقفه بما يوحي بانتمائه لذلك الإتجاه الفكري أو ذاك، أو نظرا لهيمنة بعض المقولات والمفاهيم والأساليب على خطابه أو أقواله مهما كان السياق الذي قيلت فيه. كما أن الحديث عن مفهوم الهيمنة هنا – هيمنة توجه فكري على خطاب معين- أو على العلاقات السائدة في واقع اجتماعي معين بمختلف تشعباته سواء أنماطه الفكرية أو القيم السائدة فيه، يقتضي منا بالضرورة التطرق لمفهوم الأيديولوجيا – المهيمنة- سواء بمعناها الجزئي أو الكلي بتعبير كارل مانهايم، وحتى عن المعاني والدلالات التي إلتصقت بها وعرفتها عبر التاريخ. وهذا من أجل تحديد ما المقصود بالأيديولوجيا والأيديولوجيا المهيمنة في إطار دراستنا، فهي – الأيديولوجيا- مفهوم متطفل لا ينفك يتدخل في كل تفاصيل الحياة اليومية، إن لم نقل أنه فلسفة حياة كاملة على حد تعبير جورج لوكاش.

حيث يؤكد هذا الأخير على أن فلسفة الحياة برمتها هي الأيديولوجيا المهيمنة، وهي ظاهرة مجتمعية دولية وعمق نفوذها يتسع ليشمل كل العلوم الاجتماعية من السيكولوجيا إلى السوسيولوجيا وحتى التاريخ وتاريخ الأدب والفن، بل إنّ كل الأدب الفلسفي البرجوازي منطبع بفلسفة الحياة "الأيديولوجيا المهيمنة"، وهي تحوز على هذه السلطة الكلية بوصفها تيار فلسفي كونها نتاج نوعي لهذا العصر – عصر ظهور ونمو الإمبريالية – فهي من وجهة نظر مثقفي البرجوازية الإمبريالية (الطفيليين) عبارة عن محاولة لإعطاء جواب فلسفي عن المعضلات التي يخلقها تطور المجتمعات وعن الأشكال الجديدة للصراع الطبقي (لوكاكش، 1982، ص 7).

وحتى وإن كانت الماركسية قد ساهمت بالكثير في العرض الأصلي لكلمة أيديولوجيا – من خلال احتكارها من قبل البروليتاريا لعقود من الزمن في نقد الرأسمالية وواقعها الاسغلالي-، إلّا أن الكلمة ومعانيها أكثر عمقا في التاريخ من الماركسية، كما قد ظهرت لها معان جديدة فيما بعد مستقلة عن ارتباطها بالماركسية أو غيرها، وأول ما ينبغي القيام به هو التمييز بين الاختلافات المتداخلة التي تضفي على المفهوم وحدة مزيفة، بما يسمح لنا بتحليل هذا المفهوم تاريخيا وسوسيولوجيا، بدءا بالمعنيين المتمايزين الجزئي والكلّي للفظ "الأيديولوجيا" (مانهايم، 1980، ص129).

تتخذ الأيديولوجيا معناها الجزئي عنما يتخذ كلامنا مواقف مليئة بالريبة والشك تجاه الكلام، الأفكار والتصورات التي يطرحها الآخر؛ إذ تعتبر تمويهات واعية بدرجات متفاوتة، وتتضح جزئية هذا المعنى إذا ما قورن بالمعنى الأكثر شمولا؛ والذي يشير إلى سمات وتركيب البناء الكلي من أفكار، قيم، تصورات وأنماط التفكير السائدة في عصر ما أو لدى جماعة تاريخية- اجتماعية محددة. ويشترك هذان المعنيان في أنه ومن خلالهما لا يتم الاعتماد فقط على ما يقال فعلا من أجل فهم المعنى والمقصد الحقيقي له، بل يرتد كلّ منهما إلى الذات – فردا أو جماعة- في فهم ما يقال لها بطريقة تحليل الظروف الاجتماعية للفرد أو الجماعة، بما يعني أنّ الأفكار والقضايا والرؤى تُفسر على ضوء الوضع الحياتي لصاحبها لا بمعناها الظاهري، وتصبح الذات كذلك متأثرة في آرائها وإدراكاتها وتفسيراتها بوضعها الحياتي والصفات الخاصة بها. في حين يختلف المعنيان في عدة أوجه: أولها أن المعنى الجزئي يتم

وفقه التشكيك في جزء من أقول أو آراء الشخص، في حين أنّ الكلي يشكّك بمقتضاه في كل توجهاته ومرجعياته الفكرية ونظرته للعالم برمتها، وثانيهما أن الأول يقوم على مستوى سيكولوجي محض على أن الآخر يخفي أو يحرف واقعا معينا، مع وجود معايير مشتركة للصواب بين الطرفين يمكن الرجوع إليها لدحض الخطأ أو التحريف، بما لا يستدعي استبعاد أحدهما للآخر انطلاقا من هذا الإطار المشترك، في حين أن التصور الكلي لا يُشار به إلى بعض المحتويات الفكرية المعزولة، بل إلى أنساق فكرية برمتها تختلف في أساسياتها من قيم وأنماط للخبرة والتفكير، وثالثا: وباستخدام تحليل وظيفي شكلي يحصر التصور الكلي للأيديولوجيا نفسه في وصف موضوعي للاختلافات البنيوية للعقول والتي تعمل ضمن أوضاع اجتماعية مختلفة دون أية إشارة للدوافع والاهتمامات الفردية، على اعتقاد أن ثمة تطابقا بين وضع اجتماعي معين وسلسلة الإدراكات المترابطة التابعة له كأشكال المعرفة، في حين أنّ التصور الجزئي يستخدم بصورة أولية سيكولوجيا الاهتمامات ومرجعه في تلك التحليلات هو الفرد. لذا سيكون الأمر كذلك عند دراسة الجماعات لأنّ كل الظواهر النفسية لا بدّ أن تعود إلى عقول الأفراد، فالوجود الجماعي في عبارة "الأيديولوجيا الجماعية"، لا يعني سوى قيام مجموع الأفراد بردود فعل متشابهة سواء على نفس الوضع أو نتيجة لتفاعل نفسي مباشر، وبما أنّ لهم نفس الوضع الاجتماعي فإنهم يخضعون لنفس الأوهام. لكن لو تم التركيز على العمليات العقلية التي تحدث في الفرد باعتباره الحامل الوحيد للأيديولوجيات، فإنه لا يمكن إدراك كل بنية العالم الفكري الخاص بجماعة اجتماعية معينة في وضع اجتماعي معين، ورغم عدم إمكانية ظهور ذلك العالم الفكري ككل إلى حيز الوجود من دون خبرات واستجابات الأفراد على اختلافها، فإن دمج خبراتهم غير كاف للوصول إلى بنية العالم الداخلية. فليس كل العمال يمارسون كل عناصر النظرة البروليتارية للعالم؛ بل كلٌّ يشارك في أجزاء معينة من هذا المنهج، في حين أن هذا المنهج الفكري ككُلٍّ متماسك منهجي منظم– البروليتارية-، لا يقتصر على مجرد مجموع أو خلط عشوائي لممارساتهم وخبراتهم الجزئية رغم انتمائها له. وعليه يمكن أن يعتبر الفرد حاملا للأيديولوجيا طالما تم اعتماد التصور الجزئي للأيديولوجيا المقتصِر على المحتويات المفصولة، التي لا يمكن أن تحقق إعادة بناء النظرة الكلية لجماعة اجتماعية في وضع معين، بقدر ما يمكنها أن تكشف عن الجوانب السيكولوجية الجماعية في الأيديولوجيا – سيكولوجيا الجماهير- وعن تطور السلوك المختلف للفرد ضمن جمهور، ورغم محاولته علاج مشاكل التحليل الأيديولوجي الكلي إلا أنه لا يجيب على أسئلتها بدقة، فمعرفة مدى التغير الحاصل في المواقف والأحكام في ظل وجود جماعة معينة، يختلف كليا عن معرفة المضامين النظرية في نمط فكري معين والتي تتماثل مع المضامين الفكرية لدى أعضاء من نفس الجماعة أو الطبقة الاجتماعية (مانهايم، 1980، ص29، 32).

وعليه فإننا سنستخدم في دراستنا كلا المعنيين الجزئي والكلي، نظرا لحاجتنا بالأول - والذي يقصد به التشكيك في كلام وتصورات الطرف الآخر - في معرفة مدى التغير الحاصل في مواقف وأحكام وتصورات بعض الفاعلين الاجتماعيين في ظل ظروف وسياقات معينة، وحاجتنا للثاني من أجل معرفة المضامين النظرية للنمط الفكري السائد لدى جماعة اجتماعية في مرحلة تاريخية محددة، لكونه يعنى بالأنساق الفكرية والتصورات الكلية السائدة والمهيمنة على جماعة اجتماعية تاريخية؛ فينعكس ذلك على خطابها (كلامها وتصرفاتها وتحليلاتها) وفهمها للواقع الاجتماعي والعالم ككل؛ لاسيما وأنّ دراستنا تتمحور حول التعرف على طبيعة الخطاب الإعلامي في الجزائر وكيف يسهم (ما هي سياقات إسهامه) في إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي؛ وبالتالي إعادة إنتاج الوضع القائم. فالمعنى الكلي للأيديولوجيا هو ما سوف يساعدنا على معرفة أية أيديولوجيا وأية أنماط فكرية وأساليب تحليل طُبع بها

الخطاب الإعلامي في الجزائر خلال مختلف السياقات التاريخية، نظرا لأن نظرته للواقع الاجتماعي وللعالم ككل ستكون مصطبغة باتجاه فكري وأيديولوجي معين، والمرتبطة بسياقات وظروف وتحولات سوسيولوجية معينة، ذلك لأن الكلام أو الخطاب الذي يصدر عنه يكون مرتبطا بالوضع الاجتماعي السائد والسياقات والتحولات المرافقة له.

هذا التطور التاريخي الذي عرف تيارين متمايزين مطابقين للمعنيين الجزئي والكلي للفظ الأيديولوجيا، حيث يعتبر كارل مانهايم نظرية بيكون (Bacon) في الأوهام (theory of idols) سلفا للتصور الجزئي للأيديولوجيا، نظرا للارتباط بين اللفظتين الحديثة (Ideology)، وتلك التي استعملها بيكون (Idol) للدلالة على مصدر الخطأ أو التحريف، حيث اعتبر أن الأوهام أشباحا أو تصورات مسبقة، موجودة في الطبيعة البشرية ذاتها أحيانا وفي أفراد بعينهم أحيانا أخرى، ويمكن أن تُنسب أيضا إلى المجتمع أو إلى التقاليد بوصفها عقبات في طريق المعرفة وحقيقة الواقع، فهي – الأوهام والأفكار الخاطئة- لا تكتفي بالاستيلاء على الفهم البشري وتعميق جذورها فيه بتضييق الحصار على عقول الناس حيث يصعب الوصول إليها، بل إنها عند بلوغنا تلك العقول تجتمع فيها مرة ثانية وتمنع محاولات تجديد العلوم وإصلاحها (مانهايم، 1980، ص 133، 135).

كما يمكن أن تكون الممارسة اليومية للشؤون السياسية هي ماجعل الإنسان مدركا للعنصر الأيديولوجي في تفكير الآخر ومشككا فيه، خاصة بعد إدراكه لأسرار السياسة بعد انتشار القول المأثور الميكيافيلي "تفكير القصر شيء وتفكير الساحة العامة شيء آخر"، لتبدأ عملية تحول الشك في الأقوال السياسية العامة إلى بحث منهجي عن العنصر الأيديولوجي في كل قول، لذا يبقى لهذا الإجراء كمنهج فكري قيمة إيجابية حسب مانهايم، طالما تركز اهتمامنا باكتشاف المعنى الحقيقي الكامن في الكلمات وتمويهاتها وطالما بقي ذلك على المستوى السيكولوجي فقط (مانهايم، 1980، ص 135، 136).

ومع أن هذا المستوى لا يجب أن يخلط مع الريبة المتطرفة ومستوى التحليل النقدي التدميري الشامل الذي يقوم على المستويين الوجودي (Ontological) والذهني، إلا أنه لا يمكن فصله عنه - المستوى السيكولوجي أو التصور الجزئي- فصلا كاملا، ذلك لأن القوى التاريخية التي تخلق تحولات مستمرة في عصر ما هي نفسها التي تعمل في عصر آخر، في حين أن الصياغات الوجودية والمنطقية الناجمة عن نظرة معينة للعالم وعن نمط فكري معين تذوب في الصراع بين الأطراف المعنية، إلا إذا كان العالم مضطرب وصارت تخلق قيم وجديدة وتدمّر أخرى قديمة؛ فيستطيع الصراع الفكري أن يذهب حدّ إبادة معتقدات ومواقف الآخرين، ولا يمكن أن يحدث هذا لاطالما كانت الأطراف المتنازعة تعيش في و/ أو تحاول أن تمثل العالم نفسه. مثلما حدث بين النظامين – النمطين- البرجوازي والإقطاعي. لكن حين تكون القيم الأساسية للجماعات المتناحرة متباعدة كليا وباستمرار، فإنّ عدم الثقة يتحول في البداية إلى فكرة جزئية منظمة عن الأيديولوجيا – على المستوى السيكولوجي-، وحين تستمر هذه العملية فإنها تمتد إلى المجال الذهني الابستمولوجي والأنطولوجي المؤدي إلى التناحر ومحاولة إبداة قيم ومعتقدات الآخر(مانهايم، 1980، ص 137).

أما الحالة الثانية التي يتحدث فيها مانهايم عن الاختلاف الكلي والمستمر للقيم الأساسية للجماعات المتناحرة، والذي قد يصل حدّ الإبادة المتبادلة، فإنه ينطبق في اعتقادنا على ما حدث في بعض الحالات الاستعمارية، أين تكون المنظومة الاستعمارية مختلفة أساسا في قيمها عن المنظومة المستعمَرة وتحاول إبادة قيمها ومعتقداتها واستبدالها بأخرى.

أما عن ظهور التصور الكلي لمفهوم الأيديولوجيا فإنه لم يكن فقط نتيجة لموقف عدم الثقة الذي أنتج التصور الجزئي، بل لعبت الفلسفة دورا أساسيا في عملية دمج اتجاهات الفكر المتعددة بنفس الاتجاه في تصورٍ كليٍّ للأيديولوجيا، ليست الفلسفة بالمعنى الضيق المقطوعة الصلة بالسياق الفعلي للحياة، بل تلك التي تقوم بدور المفسر النهائي للتغير المتواصل في العالم، بحيث يكون النظر إلى الكون المتغير بوصفه سلسلة من الصراعات الناجمة من طبيعة العقل ومن استجاباته لبنية العالم الدائمة التغير، فبتطور فلسفة الوعي وأطروحة أن الوعي هو وحدة متألفة من عناصر متماسكة، وُضع تنظيم للخبرة ذو وحدةٍ تضمنها وحدة الذات المدركة، حيث أن الذات لا تعكس فقط النموذج الهيكلي للعالم الخارجي، بل خلال ممارستها للحياة تطور لنفسها مبادئ تنظيم تمكنها من فهم العالم، فصار العالم لا يوجد بوصفه عالما إلا بالنسبة للعقل العارف، وصار النشاط العقلي للذات هو الذي يحدد الشكل الذي يظهر عليه العالم؛ العالم بوصفه وحدة بنيوية لا بوصفه مجموعة أحداث متباينة قد تجلب الدمار على إثر انهيار النظام الموضوعي – الوجودي- في العصر الوسيط، هذا ما يعتبر البداية الأولى للتصور الكلي للأيديولوجيا وانهيارا للعقيدة الوجودية؛ بأن العالم ذو وجود مستقل عنا وثابت ومحدد ونهائي، أين صار المستوى الذهني متميز جدّا عن المستوى السيكولوجي، خاصة بإضافة النظرة التاريخية لهيغل التي تعتبر أنّ العالم وحدة لا تُرى إلا بالرجوع إلى الذات؛ وينظر للذات هنا بوصفها شيئا وهميا اسمه "الوعي في حد ذاته" كما يعتبرها كانط لا بوصفها فردا ماديا، ونظرا لأنّ هذه الوحدة تخضع لعملية تحول تاريخي مستمر، فإنها تميل دوما إلى إعادة توازنها على عدة مستويات، فقد زاد الاهتمام المباشر بالأفكار الناجمة عن التفاعل الاجتماعي بوصفه فلسفة أكثر صلابة، نتيجة لضم تيارات الفكر السياسية – التاريخية إلى ميدان الفلسفة، فصارت خبرات الحياة لا تُقبل بمعناها الظاهري بل تخضع لتفكير شامل يتناول جميع مضامينها وأكثر عمقا للوصول إلى افتراضاتها المسبقة (مانهايم، 1980، ص137، 139).

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنّ طبيعة العقل المتغيرة تاريخيا لم تكتشفها الفلسفة بقدر ماكان ذلك نتاجا لتغلغل النظرة السياسية في الحياة اليومية في تلك الفترة، فقد كانت الثورة الفرنسية هي ما أعطى دفعة للمنظور التاريخي. وفي آخر مراحل تشكل التصور الكلي للأيديولوجيا تاريخيا، يجدر التنبيه أيضا إلى أن الانتقال من الذات العامة المجردة – الوعي في حد ذاته- الموحدة للعالم إلى الذات الأكثر صلابة – روح الشعب- المتميزة قوميا لم يكن إنجازا فلسفيا أيضا، بقدر ما كان تعبيرا عن تغير أساليب ردود الفعل تجاه العالم وميادين الخبرة فيه، فقد كانت هناك ثورة في المشاعر العامة أين ولد الشعور بالقومية بعد الحروب النابوليونية خاصة، والخطوة الأهم من هذا ونتيجة للتحولات الاجتماعية – التاريخية، هي حلول "الطبقة" محل "الشعب" أو الأمة بوصفها حاملة للوعي المتطور تاريخيا. فالانتقال من الذات الذهنية المجردة الموحدة للعالم في نظرتها إلى روح الشعب والقومية إلى مفهوم الوعي الطبقي أو أيديولوجيا الطبقة، يقيم تقليدا نظريا مفاده أنّ إدراك البنية الاجتماعية والأشكال الفكرية المطابقة لها تتغير حسب تغير العلاقات في العصور التاريخية والأمم وحسب تغير العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، لتصبح وحدة الوعي وحدة ديناميكية تخضع لعملية صيرورة دائمة ومستمرة عبر التاريخ، وهو التصور – للوعي- الذي يزودنا بمنظور أكثر كفاءة لفهم الواقع التاريخي والاجتماعي (مانهايم، 1980، ص139، 140).

لقد صار هناك ما يشبه اندماج للمعنيين الجزئي والكلي للأيديولوجيا من خلال الأصل التاريخي لهما، فبعد أن كان التشكيك في الخصم ومحاولات اكتشاف مصادر الخطأ والتحريف لا يكشف سوى عن

الجذور الشخصية لذلك؛ المستوى السيكولوجي فقط، وأن الشخص غير قادر على التفكير السليم، صار النقد أكثر شمولا وأوسع نطاقا باعتباره - الشخص والتزييف الذي قام به- ليس سوى واحدة من نتائج الوضع الاجتماعي وأنماط التفكير السائدة (مانهايم، 1980، ص141).

لذا وبعد الاستقرار على مفهوم الأيديولوجيا وتطوره التاريخي بكل معانيه التي يمكن استخدامها في دراستنا، لكشف السياقات التاريخية والتحولات السوسيولوجية للخطاب الإعلامي في الجزائر، والتي أسهم من خلالها هذا الأخير في إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وإعطائه معنى أو معاني مختلفة شكلا متماثلة في جوهرها عبر مراحل تطوره التاريخية، تجدر الإشارة إلى ملاحظة في غاية الأهمية، وهي أنه لا بد من التركيز على ملاحظة كيف وعلى أي شكل ترتبط الحياة الفكرية – الأنماط الفكرية والقيم السائدة- في لحظة تاريخية معينة بالقوى السياسية والاجتماعية القائمة في تلك اللحظة، أو كيف تهيمن تلك القوى من خلال تلك الأنماط الفكرية السائدة في المجتمع وعلى الخطاب الإعلامي في آن واحد في تلك اللحظة التاريخية.

لكن ونتيجة للمشكلة التي يوقعنا بها التصور الكلي للأيديولوجيا وظهور مفهوم الوعي الزائف (الفكر المشوه كليا) الذي يزيف كل ما يقع في طريقه، ونظرا لكون الشك بوجود شيء مثل الوعي الزائف بوصفه ليس سوى تعبيرا عن حقيقة ملحوظة، فقد تغير سلم القيم التي نقيس بها الحقيقة والزيف والواقعي وغير الواقعي. وذلك منذ أن نزعت المشكلة من سياقها الديني – الأنبياء وحقيقة رؤياهم وأصالتها والشك الذي يراود الآخرين منها-، صار لابد من اخضاع معنى الأيديولوجيا لتحليل تاريخي أكثر دقة؛ من أجل تحديد الطبيعة المضبوطة الدقيقة لمعيار الحقيقة الجديد؛ وهو ضرورة التعامل مع الحياة اليومية، لأن تاريخ الفكر يستمد معناه من خبراتها وتغيرات الواقع اليومي، ولأن الشك الذي صار يراودنا اليوم مصدره الخوف من ألاّ ترقى أفكارنا إلى معيار دنيوي. كما أنّ هجوم نابليون على خصومه واتهامهم بلفظ "الأيديولوجيون" في إشارة لعدم صلاحية فكرهم؛ وبأنه فكر غير واقعي، هو ما يجبرنا أيضا ومرة أخرى على الاحتكام إلى معيار أنّ ماهو غير صالح وعقيم وغير واقعي؛ هو كذلك أيضا (عقيم وغير صالح وغير واقعي) بالنسبة للممارسة الفعلية، وأن النشاط العملي هو الطريق الموثوق الذي يجب أن نسعى إليه للوصول إلى الواقع وفهمه على حقيقته، ليصبح المعنى الأخير لمفهوم الأيديولوجيا يحمل طابع مركز لمن ابتكره وهم رجال العمل السياسيون، كون الكلمة الجديدة تدعم خبرة السياسي المحددة بالأمر الواقع، ليحتفظ المفهوم منذ نابليون وحتى الماركسية ورغم التغيرات في محتواه بنفس المعيار السياسي للحقيقة والواقع، ويصبح معيار الحقيقة والواقع والزيف موجود بشكل رئيسي في نظرية الوجود (الأنطولوجيا) المستمدة من الخبرة السياسية (مانهايم، 1980، ص142، 144).

فقد صارت كلمة الأيديولوجيا منذ القرن 19 واسعة الانتشار، ولم تختف المشكلة الكامنة في معناها "ما هو الحقيقي حقا"؛ المعنى الذي منحها إياه السياسي في ظل خبراته، بما يدل على تحول حاسم في صياغة المشكلة الخاصة بطبيعة الحقيقة والأمر الواقع، ليس هذا فحسب، بل يكمن التحول أيضا في انتقال ذلك السؤال إلى حلبة النقاش الجماهيري (ووسائله) وخروجه من دائرة النقاشات الأكاديمية المعزولة، بما يفرض علينا العمل على جعل التاريخ السوسيولوجي للأفكار يهتم بالفكر الفعلي للمجتمع للارتقاء إلى مستوى المطالب التي تفرضها علينا الحاجة لتحليل الفكر الحديث، وليس مجرد الاكتفاء

بمنظومات الأفكار التي تحافظ على استمرار وجودها والمكتفية بذاتها، تلك التي أوجدها تقليد أكاديمي جامد (مانهايم، 1980، ص143، 144).

يضاف إلى ذلك أن استخدام التحليل الأيديولوجي لإزالة الأقنعة وإضعاف الخصوم الذي كان حكرا على صاحب السلطة؛ كما استخدمه نابليون، أو حكرا على البروليتارية المناضلة، خاصة وأن الماركسية هي من أعطى للممارسة السياسية وللتفسير الاقتصادي للأحداث قدرا حاسما من الأهمية، بحيث أصبحا المعيارين النهائيين لفصل العناصر الأيديولوجية في الفكر عن العناصر ذات الصلة المباشرة بالأمر الواقع، ونتيجة لتطورات فكرية واجتماعية صار هذا التحليل في يد كل جماعة ذات وجهة نظر، وتستخدمه كسلاح ضد الجماعات الأخرى أو لتعرية واقع معين (مانهايم، 1980، ص 145).

5/ الواقع الاجتماعي:

فأما مفهوم الواقع الاجتماعي فيُستشف من خلال كل ما سبق بأنه مجموع العلاقات – الهيمنة- السائدة في كل المجالات وعلى كل المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمعرفية، التي يتم تكريسها من خلال التصورات التي يروج لها الخطاب الإعلامي بمختلف أشكاله ووسائله.

6/ السياق:

من أجل تفسير أشكال الحياة والتفاعلات البينية في المجتمعات البشرية وفي إطار نظريته "الممارسة" التي تركز على العلاقة الجدلية بين الفاعل و/ أو الفاعلين (الأعوان) الاجتماعيين والبنية الاجتماعية، والتي تنتهي بأن يقوم البناء بإعادة إنتاج نفسه أو بتحويل البناء أو تغييره من قبل الفاعلين، يعتمد "بيير بورديو" على مجموعة من المفاهيم والمقولات السوسيولوجية، من مفهوم الحقل الذي يشير من خلاله إلى البنية إلى مفهوم الهابيتوس "حلقة الاستعدادات" إلى الرأسمال الرمزي، موضحا أن هذه الاستعدادات لدى الفاعلين هي نتاج للبنية "البناء" الذي يعيد إنتاج نفسه من أجل الهيمنة على الرأسمال الرمزي الذي يكونه الفاعلون من أجل محاولة تغيير البناء أو تحويله، لكنه ومن أجل أن يسهم الفاعلون في إنتاج البناء أو في إعادة إنتاجه لنفسه يفترض توفر مجموعة من الشروط البنيوية والسياقات التي قد تمكنهم من تغييره جذريا، حيث يفترض أن السياقات الاجتماعية التي يوجد فيها الفاعلون تؤثر فيهم جميعا، لكنها ليست الوحيدة التي تسير سلوكاتهم وتتحكم به(سنينة و معيري، 2017، ص111، 112).

لذلك فإن السياق بحسب ما ذهب إليه "بيير بورديو" يقصد به: وضع اجتماعي قائم ينطوي على مجموعة من العلاقات السائدة في مرحلة تاريخية وفي إطار ظروف اجتماعية معينة، تقتضي أن يؤثر هذا السياق "الوضع و/ أو مجموعة العلاقات" أن يكون البناء يسعى للهيمنة على الفاعلين من خلال التأثير في سلوكاتهم ونشاطاتهم وممارساتهم الاجتماعية، وجعلهم يسهمون في تكريس هذا الوضع وتكريس هيمنة هذا البناء عليهم وخضوعهم له في آن واحد.

و السياق بهذا المعنى هو ما سوف نستخدمه في موضوع بحثنا، للإشارة من خلاله إلى مجموعة السياقات التاريخية أو الأيديولوجية أو السياسية أو الاقتصادية التي كانت سائدة، أي إلى الأوضاع القائمة وما تنطوي عليه من شبكة العلاقات السائدة في مجتمع البحث في مرحلة تاريخية معينة.

7/ الهيمنة:

في إطار نفس النظرية "الممارسة الاجتماعية" يذهب "بيير بورديو" إلى أن الهيمنة الاجتماعية ليست مختزلة في العنف، بل غالبا ما تكون خفية وغير مرئية ولها شروط وآليات ينبغي الكشف عنها وتحليل مشروعيتها وتعرية الأسس التي تقوم عليها، لذلك فهي: نظام من العلاقات المتشابكة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل نسيج كثيف "سميك"، يخترق كل الأجهزة والمؤسسات وحتى الأفعال والعلاقات دون أن يسكن واحدا منها، فهي متحركة مثل الزئبق. وقد حدد مجموعة من المفاهيم (الحقل، الهابيتوس ورأس المال) للتمكن من إظهار علاقات القوة في الواقع الاجتماعي والكشف عن آليات وطرق الهيمنة الطبقية الكامنة في المجتمعات، وعلى مستوى كل الحقول التربية والتعليم والفن وغيرها، ذلك لأن الطبقة المهيمنة لا تجبر المهيمن عليهم على الإذعان لإرادتها ولا تبسط عليهم هيمنتها بشكل مكشوف، أو تفرضها من خلال مؤامرة يحيكها المخططون بصورة واعية باستغلال الواقع بما يتفق ومصالحهم الذاتية، بل هي مرتبطة بما تحصل عليه الطبقة المهيمنة سلط "رأس مال" السلطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرمزية، فالسلطة متجسدة في رأس المال الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والرمزي تتداخل في سائر مؤسسات المجتمع وفي شتى أشكال ممارساته، والتي يتم إعادة إنتاجها من قبل هذه المؤسسات والممارسات نفسها. فالهمينة الاجتماعية هي ميل الأفراد إلى الاعتقاد بأن المجتمع مكون من طبقات، وأن ثمة مجموعة من الأفراد يقعون في أعلى الهرم الاجتماعي، إذ يستحقون مواقعهم ويفرضون هيمنتهم وسيطرتهم على الأفراد الذين يقعون في أدنى الهرم الاجتماعي بوصفهم خاضعين لهم (سنينة و معيري، 2017، ص113، 114).

ولتوضيح آليات الهيمنة انطلاقا من المفاهيم التي أسسها لتفسير العلاقات والتفاعلات التي تتم في الحياة الاجتماعية، يقسم بورديو الفضاء الاجتماعي (البناء الكلي) إلى حقول كلها ميادين للصراع، إلا أن لكل منها قانون خاص به حيث أن الصراع بين الفاعلين الاجتماعيين داخل الحقل السياسي مثلا، ورأس المال اللازم واحتلال المكانة والمناصب في هذا الحقل يختلف عنه في الحقل الديني. فكل حقل هو ميدان صراع للتحكم في الموارد وتحقيق المصالح، صراع بين وافد جديد يحاول اختراق حدود الحقل لحيازة منصب أو مركز داخله وتغيير علاقات القوة السائدة، والفاعل المتمركز يدافع عن احتكاره للمركز محاولا أن يبقي مركزه خارج دائرة المنافسة والصراع، وذلك من خلال مركزه ومكانته ورأس المال النوعي - الخاص بهذا الحقل- الذي يحوزه، وأيضا من خلال "الهابيتوس" أو نظام الاستعدادات والتفكير والإدراك والخطط الواعية وغير الواعية للتأقلم والتفاعل، فالهابيتوس يؤدي غرض التمييز بين الطبقة المهيمنة والمهيمن عليها بوصفه نوع من القواعد التي تحكم السلوك وتنتج الممارسة الاجتماعية للفاعلين داخل الحقل. وعليه فلا يمكن فهم بنية الحقل وآليات الهيمنة، إلا من خلال الكشف عن علاقات القوة بين الفاعلين في المؤسسات التي يضمها هذا الحقل في لحظة تاريخية محددة، ففي حقل التعليم مثلا، تعمل الطبقة المهيمنة على تحويل قيمها وثقافتها إلى معارف وقيم يتم تلقينها، من أجل أن يعاد إنتاج هذه القيم وبالتالي إعادة إنتاج هيمنة هذه الطبقة (سنينة و معيري، 2017، ص114، 116).

ولفهم طبيعة الخطاب الإعلامي في الجزائر ودراسة أهم السياقات "نظام العلاقات السائد في مرحلة تاريخية معينة" التي أنتجته وتعيد إنتاجه، يمكن استخدام مفهوم "الهيمنة" كعنصر تحليلي، وذلك من أجل كشف علاقات القوة الكامنة في أي من السياقات التاريخية التي سوف نتعرض لها في دراستنا.

8/ الشعبوية:

إنّ الشعبوية بوصفها أيديولوجية ليست أيديولوجية سميكة كما هو الحال مع الاشتراكية أو الليبرالية، لكونها لا تعطي تفسيرات أو حلولا للظواهر السوسيولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن للشعبوية منطقا خاصا ومحددا ينطوي على كون الشعبويين ليسوا معادين للنخب المثقفة فحسب، بل معادين للتعددية من ناحية المبدأ؛ إذ أنّ ادِّعاءهم الدائم بتمثيلهم المنفرد للشعب من خلال منطق نحن/ وهم، ومن خلال مواقفهم السياسية التي تعتمد على المعايير الأخلاقية للتمييز بين الخطأ والصواب هو الجوهر الذي يرتكز عليه الخطاب الشعبوي (حمد و خالد، 2019، ص1).

ويأتي أصل كلمة شعبوية "Populism" من كلمة شعب "People"، وهي تعني نظرية الروائيين الشعبيين الذين يصورون بواقعية حياة عامة الشعب. ويفترض الخطاب الشعبوي التوجه المباشر إلى الجماهير وفق تقويم أيديولوجي للنوايا ونتائج السلوكات. فهي تعبر عن أيديولوجيا أو فلسفة سياسية- اجتماعية تنحو نحو تقديس الشعب واعتباره مستودع الحكمة، معتبرة إجماعه حول رأي معين يعني استحالة خطئه (حمد و خالد، 2019، ص4).

في حين تشير كلمة الشعبوية في الاستعمال الدارج للخطاب السياسي والإعلامي إلى نوع من الخطاب الذي يسعى إلى مخاطبة وتحريك مشاعر وعواطف الناس البسطاء، وتوظيف منطق تبسيطي يقدم نوعا من الحلول التبسيطية السهلة والسريعة لحل المشكلات، وذلك من خلال الهجوم على المؤسسات، كما يطلق هذا المصطلح (الخطاب الشعبوي) على الخطابات السياسية غير المسئولة، وكذا على الخطابات التي تراهن على الجماعات الاجتماعية التي تعاني الإقصاء والتهميش والتي تكون في الأغلب هي من يشكل الأغلبية (حمد و خالد، 2019، ص4).

وفي حين يشير البعض أن الشعبوية هي قديمة قدم فكرة الديمقراطية، يشير البعض الآخر إلى أن جذورها تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث تزامن ظهورها مع ظهور الحركة النارودنيكية الروسية "Russian Nordniki" والحركة الفلاحين الأمريكية "U.S Agrarian Movment" التي أسست "حزب الشعب"، وهو ما أطلق عليه الموجة الشعبوية الأولى. أما الموجة الثانية فقد برزت تحديدا في أمريكا اللاتينية مع صعود الرئيس الأرجنتيني (خوان دومينغو بيرون) إلى الحكم، في حين تعود الموجة الثالثة للخطاب الشعبوي في ظهورها إلى العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، حيث ارتبطت بظهور الأحزاب اليمينية الراديكالية في أوروبا الغربية كحزب الجبهة القومية الفرنسي وحزب الحرية النمساوي. ورغم أن كل موجة من هذه الموجات الثلاث قد ارتبطت في ظهورها بمجال جغرافي وزمني معين إلا أنها لم تكن معزولة عن مناطق جغرافية وجماعات أخرى وسياقات مختلفة، بل رافقتها خصائص أيديولوجية معينة جعلتها تحمل تسميات محددة؛ فبينما رافق ظهور الموجة الأولى من الشعبوية تصاعد احتجاجات الفلاحين الأمريكيين والروس بما اصطلح عليها "الشعبوية الزراعية"، وجاءت الموجة الثانية بمشروع اجتماعي- اقتصادي، في حين ظهرت الموجة الثالثة مع تصاعد المد القومي وخطاب وتنامي خطاب الكراهية ضد المهاجرين عموما والمسلمين في أوروبا الغربية بشكل خاص (حمد و خالد، 2019، ص5، 6).

وبغض النظر عن الاختلاف الموجود بين سياقات ظهور هذه الموجات الثلاث وخصائص كل منها، فإنه لا يمكن أن تعرّف الشعبوية أو الخطاب الشعبوي على أساس مجموعة محددة ومعزولة عن غيرها من الخصائص، بدءا بخاصية ارتكاز هذه الأيديولوجية "الشعبوية" على شعارات مبسطة ومتطرفة مفادها تآمر الآخر، سواء كان نظاما سياسيا أجنبيا أو مؤسسات اقتصادية ومالية، إلى خاصية المعارضة لنظام الحكم ومحاولة تغييره وإعادة الحكم إلى الناس البسطاء أو الطبقة العاملة أو الفلاحين من خلال تعبئة الجماهير، وصولا إلى السياسات الحمائية التي تنتهجها الأحزاب الشعبوية التي وصلت للحكم وتبنيها للاقتصاد الموجه، وادعائها السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام المصادرة والتأميم وإعادة التويع على الفقراء، أو من خلال تمجيد وتوسيع دور الدولة في الاقتصاد، وصولا إلى خصائص القومية ومعاداة الأجانب ورفض الاختلاف وثقافة عدم التسامح (حمد و خالد، 2019، ص6، 10).

حتى وإن تم ربط هذا المفهوم في السنوات الأخيرة ببعض المميزات، كالتمرد على القوالب الرسمية وإطلاق التصريحات والشعارات الرنانة والخروج على البروتوكولات، والمراهنة على إحداث تغيير جوهري في طريقة إدارة شؤون المجال العام، إلا أن هذه الخصائص والمميزات ليس سوى المظهر الخارجي للخطاب الشعبوي في السياسة، أما جوهر الشعبوية فيمكن رده إلى أمرين أساسيين: الأمر الأول هو التركيز على مفهوم الشعب على صعيد الخطاب، والأمر الثاني يتعلق بالتركيز على أولوية الداخل على صعيد الممارسة. مثلما اتفق عليه معظم الباحثين الأمريكيين؛ على أن الفكرة المركزية التي ركز عليها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" هي "أمريكا أولا" وفق منطق العداء والخصومة مع الآخر الذي تتميز به الشعبوية، والإيمان بأن الولايات المتحدة لديها رسالة عالمية يجب أن تقوم بها. كما تتضخم الشعبوية من النزعة القومية إذ تعمل على إعطاء تفسيرات نمطية للأزمات الداخلية وتصديرها وإلقاء المسئولية على الآخر، سواء تعلق الأمر بأقليات دينية أو عرقية أو مهاجرين إلا أنّ الباحث الألماني "جان وارنر مولر" من خلال دراسته للقواسم المشتركة وكذا الفروقات بين أحزاب اليمين في أوروبا وبين نظيراتها في أمريكا اللاتينية، يرى أن السياسة بطبيعتها شعبوية أو تسعى لأن تكون شعبوية، انطلاقا من أن كل حزب سياسي يهدف إلى أن يكون أقرب إلى الشعب ويتوسل إليه بأساليب وخطابات بسيطة مفهومة لدى الآخرين لكسب تأييد الناخبين، وقد توصل إلى أن مفهوم الشعبوية لا يتخذ المضمون نفسه في كل مكان، إذ أن الخطاب الشعبوي في أمريكا يتم التعامل معه بوصفه خطابا تقدميا، لأن تياراته تقدم نفسها هناك كمدافع عن العامة في مواجهة المنظمات المالية مثل "وول ستريت"، بينما ينظر إليه في أوروبا باعتباره خطابا رجعيا لأن التيار الشعبوي يستخدم عادة من قبل أحزاب اليمين وليس اليسار كما هو الحال في أمريكا. إلا أن الخاصية المشتركة هي أنه خطاب يدعي الانتماء إلى الشعب وتمثيله، وهو ما يراه "مولر" مناقضا للديمقراطية، لأن هذه الأخيرة ليست تمثيل كافة أطياف الشعب بل تمثيل طبقة أو فئة اجتماعية منه فقط (الكنبوري، 2018، ص14، 16).

كما يمكن أن نستشف ملامح الشعبوية من خلال النظر في عدد من الأنساق الشعبوية، إذ أن الأيديولوجية الاشتراكية والمرتبطة أساسا بالماركسية كنظرية واتجاه تفسيري يمكن اعتبارها مبنية على رؤية شعبوية، إذ تعتبر البروليتاريا هي من يمثل الشعب ويتحدث باسمه وباسم كل الطبقات المستعبَدة والمهمَّشة، بما يجعلها تكن العداء وتعلن الخصومة في وجه البرجوازية المستغِلّة في إطار الصراع الطبقي في المجتمع. ويذهب "مولر" إلى التأكيد أن الجذور الفكرية والفلسفية للشعبوية قد بدأت مع كل من "فريديرك نيتشه" الذي تحدث عن الإنسان المتفوق- السوبرمان- الذي يعبر عن

الضمير الجمعي، و"ماكس فيبر" الذي ناقش قضية الزعامة والكاريزما الفردية، إذ يعتبر النزوع للقيادة الفردية خاصية مميّزة للنزعة الشعبوية. وهو ما ينطبق على النزعات القومية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر في عدة بلدان أوروبية، من خلال الزعامات السياسية التي تبنت ودافعت عن العقيدة القومية هذه العقيدة التي ترتكز فلسفتها على تضخيم الذات وتقوية الوحدة القومية وافتراض العداء والخصومة لدى الآخر. وإلى تنامي مؤشرات الخطاب الشعبوي في مختلف أنحاء العالم اطّرادا وتزامنا مع توسع وهيمنة المؤسسات الدولية الكبرى؛ إذ يعتبر تشديد الحماية الجمركية في الولايات المتحدة نوعا من الشعبوية لكونه ينطلق من مبدأ ضرورة حماية المصالح الوطنية. وكذلك موجات العصيان والعداء ضد الامبريالية والتكتلات الدولية في أمريكا اللاتينية في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة والتي سميت "الشعبوية الجديدة"؛ إذ عرفت هذه الفترة ظهور أحزاب يمينية تنادي بإعطاء أولوية لهموم القارة ومحاربة الهيمنة الأمريكية ونفوذ المؤسسات الدولية من خلال بناء علاقات مع حلفاء غير تقليديين كروسيا وإيران. كما أن جدلية العولمة والهوية الثقافية وإحياء الذاكرة الجمعية، سواء في العالم الإسلامي الرافض للثقافة الغربية وبعث الماضي الاستعماري ومطالب الاعتراف والاعتذار، أوفي المجتمعات الأوروبية التي عرفت نقاشا حادا بين دعاة الانفتاح والمستفيدين من العولمة ودعاة إغلاق الحدود والمتضررين منها، لم تكن بدافع حماية المصالح الاقتصادية الوطنية فحسب، بل تدل أيضا وتبعث على شحذ النزعات القومية والدفاع عن القيم؛ مهد الشعبوية (الكنبوري، 2018، ص17، 19).

لذا فإن النزوع المتطرف نحو الخصوصية الثقافية أو الهوية في مواجهة القيم الكونية أو العولمة الثقافية هي من أهم الخصائص التي تطبع الشعبوية كأيديولوجيا أو بوصفها خطابا، أين تتحول الهوية الثقافية للجماعة إلى مشروع سياسي يسعى للقضاء على خصومه ومعارضيه أو استبعادهم، سواء على المستوى العالمي إذ يتعلق الأمر بالحركات المضادة للامبريالية والعولمة حفاظا على القيم الثقافية للمجتمع وهويته من الانقراض أو التلاشي، أو على المستوى الوطني أين كانت بعض الحركات الدينية للإسلام السياسي أثناء موجات الربيع العربي، أو النزعات القومية في مختلف مناطق العالم تقدم نفسها ممثلا أو ناطقا وحيدا باسم الشعب والضامن الأوحد لحماية مصالحه وطموحاته، من خلال وبواسطة شتى أشكال الخطاب السياسي الدعائي الذي تروج له عبر منابر مختلفة، لاسيما عبر التمسك والتمرس بوسائط الميلتميديا بما يهدد بذور الديمقراطية وفكرة التعددية برمتها. وتعتبر هذه النزعات القومية والحركات الدينية ليست حديثة النشأة بقدر ما هي مرتبطة بجذور الحركات القومية وحركات التحرر في خمسينات وستينات القرن الماضي، إذ ألغيت آنذاك فكرة العمل النضالي بمنطق التعددية أو بجعلها تعددية صورية، وإذا كانت الحركات التحررية تبرر خطابها الشعبوي بوجود خطر حقيقي "الاستعمار" يهدد وجود المجتمع برمته، فإن فكرة القومية أو الوحدة العربية مثلا هي فكرة طوباوية لم تنتج في نهاية المطاف سوى كوارث ونزاعات سياسية وأمنية كغزو العراق للكويت (الكنبوري، 2018، ص21، 24).

كما تقوم الشعبوية على وهم أنثروبولوجي مفاده أنّ المجتمع هو عبارة عن كتلة واحدة، لا وجود فيه لاختلافات أو صراعات من أي طبيعة كانت، حيث أنه يتكون من مجموعة أفراد أساس العلاقة بينهم هو التآخي والأخوة (إخوة وأخوات)، يحملون نفس القيم والمعايير ولا مجال بينهم للاختلاف أو للمنافسة على الموارد والرساميل المادية والرمزية، هويتهم السياسية واحدة ومصالحهم واحدة ومتفقون

جميعا حول ممثل سياسي واحد. ووفق هذا المنظور لا يمكن أن تظهر في الأفق حاجة إلى استقلالية قضاء أو فصل للسلطات (دريس، 2015، ص93، 95).

كما لن تكون هناك حاجة في مثل هذه المجتمعات إلى فضاء عام تعددي للتعبير والنقاش الحر حول مختلف القضايا والمسائل التي تشغل الرأي العام، فكل المسائل والقضايا والمعضلات حول التاريخ والواقع والمصير متفق حولها استنادا إلى معايير الانسجام واللااختلاف التي يقوم عليها هذا الوهم.

فالشعبوية كنزعة أو كأيديولوجيا أو بوصفها خطابا ينبثق عن هذه الأيديولوجيا، هي رؤية سوسيو-أنثروبولوجية تقوم على تصور يوتيوبي مفاده أن المجتمع هو كتلة واحدة، وعلى عدم وجود أي شكل من أشكال الاختلاف بين أفراد هذا المجتمع وإنكارها هذه الاختلافات أساسا، ليس فقط ما يتعلق بالاختلاف حول القيم والانتماء الثقافي المرتبط بالهوية الثقافية الذي قد ينتج نزاعات عرقية ودينية إن لم تتم مأسسته، أو حول الانتماء السياسي المرتبط بالجنسية السياسية والمواطنة الذي ينتج نزاعات قومية وسياسية إن لم يتم تنظيمه وضبطه، بل تنكر أيضا الاختلاف حول المصالح وبالتالي لا تعترف بالمنافسة الطبيعية حول الموارد والرساميل المادية والرمزية بين الأفراد. لتكون بذلك عبارة عن وهم أيديولوجي قائم على تصور استمرارية التاريخ وعلى أن الحاضر والمستقبل هو نسخة عن الماضي؛ وإن كانت الشعبوية هي أيديولوجية معركة باتفاق الكثير من الباحثين لا تصلح إلا لرص الصفوف في مواجهة عدو خارجي يهدد وجود الجماعة، وبالتالي سوف يكون إيمان الجماعة بالماضي والحاضر والمصير المشترك أمرا حقيقيا وليس وهما، لكن بزوال هذا العدو سوف يزول مبرر وجود هذا الخطاب، لأنه سوف تكون هناك رؤى مختلفة حول كيفية بناء المستقبل بعد زوال العدو الخارجي مبرر الشعبوية وخطاب رص الصفوف ونبذ الاختلاف، وإن لم يكن هذا فسوف تنشأ في المجتمع اختلافات عديدة أو يتم إعادة بعث الاختلافات السابقة، بما يخلق تنوع ثقافي وتوجهات أيديولوجية وسياسية متجددة والتي قد تكون ناتجة عن منافسة الأفراد حول مختلف الموارد والمصالح المادية والرمزية.

9/ النظام الأبوي وبنيته اللغوية والخطابية:

أ/ النظام الأبوي:

ينبثق مفهوم النظام الأبوي أو البنية الأبوية عن نموذج الأبوية كما عهدته (وتعهده) المجتمعات القديمة أو التقليدية السابقة لعصر الحداثة في بناه الاجتماعية والسياسية والنفسية، وذلك انطلاقا من الازدواجية النظرية لهذا النظام أومن خلال تلاقي نظامين مترابطين، النظام الأبوي التقليدي أو القديم والنظام الأبوي المستحدث (كالقائم في مجتمعنا العربي اليوم) بوصفه ليس تقليديا بالمعنى التراثي ولا معاصرا بالمعنى الحداثوي، بل هو خليط غير متمازج من القديم والحديث، التراثي والمعاصر، حيث أنّ مفهوم التراث ومفهوم الحداثة يشكلان المقولتين التحليليتين الرئيستين لبنية النظام الأبوي المستحدث وخطاباته وممارساته. إنّ النظام الأبوي المستحدث كنظام اجتماعي يشير إلى نظام السلطة القائمة في المجتمع وفي بناه المختلفة (من العائلة إلى الدولة)، فإنه يشير أيضا إلى نظام ذهني (نفسي) من خلال العقلية والتصورات السائدة والمتمثلة في أنماط خطاباته وممارساته الفردية والجماعية (شرابي، 1993، ص 15، 16).

إنّ الخطاب الأبوي نصّ مناسبة أوطقس ما وليس ميدان حوار، حيث تتمثل الذهنية الأبوية في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل الحوار إلا أسلوبا لفرض منطقها، إنها ذهنية امتلاك الحقيقة الواحدة التي لا شك فيها، فالأبوية لا تستطيع تغيير موقفها لأنها لا تريد أن تعرف إلا حقيقتها التي تسعى إلى فرضها على الآخرين بالعنف والجبر إن لزم الأمر(شرابي، 1993، ص 16). أمّا تاريخيا فتستمد ظاهرة أو بنية الأبوية المستحدثة أو النظام الأبوي المستحدث من تعبيرين أو واقعين رئيسيين يؤلفان بنيتها المادية، هما الحداثة والنظام الأبوي، فبنى النظام الأبوي في المجتمع العربي وعلى مدى القرن الماضي لم يجر تبديلها أو تحديثها بقدر ما تم تعزيزها وتكريسها كأشكال "محدّثة" مزيفة؛ أي أن النهضة العربية – من الوجود العثماني إلى فترة الاستعمار وما بين الحربين وصولا إلى مرحلة الاستقلال وما بعده- لم تعجز عن تفتيت أشكال النظام الأبوي وعلاقاته الداخلية فحسب، بل إنها قد وفرت أرضية خصبة لإنتاج نوع هجين من المجتمع/ الثقافة – أي مجتمع/ ثقافة النظام الأبوي المستحدث- وذلك من خلال إشاعتها لمفهوم النهضة الحديثة كتسمية اصطلحت على التحديث المادي، التحديث الذي هو عبارة عن أولى الدلائل على التغير الاجتماعي، تغير لم يفرز سوى إعادة تشكيل بنى النظام الأبوي وعلاقاته ثم تنظيمها وتعزيزها بمنحها أشكالا وتمظهرات تبدو عصرية وحديثة. لذلك فإن تحديد تصور دقيق للنظام الأبوي المستحدث مرتبط بالتعرف على تعبيريه الضمنيين (الأبوية والتبعية)، وهو ما يمكننا من فهم الأبوية المستحدثة في نواحيها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ورؤيتها على أنها تشكّل تاريخي ملموس تمت قولبته من قبل قوى داخلية وخارجية متزامنة، هذا التشكّل قائم على التأليف بين هاتين القوتين (الموقف الداخلي والموقف الخارجي) لا من خلال التعارض بينهما. وبما أنّ نظرية التغير الاجتماعي التقليدية في نمطيها الماركسي والفيبري تقوم على تصوّر مفاده أنّ الرأسمالية هي مرحلة ضرورية لتحول المجتمع، وبينما تم ربط الرأسمالية بالتحديث في سياق الثورة من قبل "ماركس" وفي حين اعتمد فيبر على العقلنة، فقد رأى كل منهما أنّ الرأسمالية في الحالتين قابلة للتصدير للعالم غير الأوروبي، وأنه سوف يتم حتما استبدال البنى التقليدية ببنى جديدة مع تبني عملية تقايض السلع ونمط الإنتاج الرأسمالي، إلا أنّ أيّا منهما لم يتنبّأ بظهور رأسمالية تبعية والتي هي الشكل الوحيد للرأسمالية الممكن نشوؤها تاريخيا إثر تنامي وتوسع الرأسمالية الأوروبية، لاسيما في سياقات سوق عالمية يهيمن عليها الغرب الرأسمالي هيئت الظروف لبروز رأسمالية تبعية (هامشية) مزيفة، من خلال بروز طبقات اجتماعية هجينة تختلف عن الطبقة البرجوازية الناضجة وتتميز عن الطبقة البروليتارية (العمالية الأصيلة)؛ طبقة وعيها وبنيتها الاجتماعية لم يعكس أوضاع البرجوازية أو أوضاع العمال في المدن، بل جاء وعيا مركبا فريدا تنقصه حدّة البروليتارية، وأوضاعا وبنية هجينة لا تشبه بنية تشكل البرجوازية الأوروبية. أطلق على هذه الطبقة الهجينة اسم البرجوازية الصغيرة الأبوية المستحدثة، وهي الطبقة السائدة في المجتمع الأبوي المستحدث(شرابي، 1993، ص21، 24).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الطبقة البرجوازية الهجينة أو برجوازية الكومبرادور بتعبير "جيلالي اليابس" التي نشأت وترعرعت في حضن السلطة القائمة، قطاع خاص تطور ووسع نشاطه وحافظ على وجوده في مجالات مختلفة للاستثمار على رأسها الحقل الإعلامي، اعتمادا على علاقاته مع السلطة السياسية وجهازها البيروقراطي، هذا الأخير الذي تحول جزء كبير من موظفيه (مديرين، مصرفيين، مهندسين ومسيرين محليين وجهويين...) إلى رجال أعمال، نظرا لأن مهمة تسيير الاقتصاد قد أوكلت لهم في ظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة، فتحول العديد من رجالاته وصحفييه من الصحافة العمومية إلى رجال أعمال (ملاك) وإعلاميين ومحررين في صحف وقنوات

خاصة. لذا فإن الخطاب الإعلامي الذي تمتلكه هذه الطبقة الهجينة (الهشة) لا يعمل سوى في تبعية مطلقة أو مشروطة للسلطة السياسية، ومن أجل كسب ود أجهزتها المختلفة وكبار المسؤولين عن مراكز توزيع الريع من أجل توسيع مراكمة رأسمالهم المادي والرمزي (شبلي و دريس، 2022، 20).

كما تجدر الإشارة إلى أن المجتمع الأبوي المستحدث يعاني من الانفصام في الدرجة الأولى، ذلك أن حقيقته الخفية تقع مباشرة تحت مظهره الحديث فينشأ عنهما تنافر وتوتّر وتناقض، وتحليل هذه الظاهرة يوفّر فهما أساسيا لدينميات المسلك الخاص بالأبوية المستحدثة وأنماطها، ويمكننا من استيعاب حقيقة جوهرية مفادها أن المجتمعات الأبوية وبغضّ النظر عن اختلافها في المظهر فإنها تتقاسم البنى العميقة نفسها، وبذلك سنتمكن من استيعاب ناحية هامة تتميّز بها كافة أنواع الأبوية المستحدثة، ألا وهي غياب التقليدية الأصلية المتناسب مع غياب الحداثة الفعلية، أين يصعب إيجاد فرد أو مؤسسة حديثين حقّا أو تقليديين فعلا (شرابي، 1993، ص 41).

إن التشكُّل والتطور الاجتماعي لما يسمى المثقفون "المحدثون" يمكن أن نعثر فيه وبصورة جلية على ثنائية المجتمع البنيوية وتناقضاتها، مع العلم أنه ليس للأبوية المستحدثة من حليف أكثر قوة، ولا للحداثة من عدوّ أشدّ بأسا من هذا التشكّل الاجتماعي الهجين الذي يعاني انفصاما حضاريا، فالخاصية الأساسية التي يتميز بها هذا الوعي "المحدّث" أو نمط الثقافة واتجاهه العام الذي يميل إلى تحويل النماذج إلى أصنام، من خلال تعامله مع التربية والملبس أو الصنيع الفني وحتى مع الاشتراكية أو الحداثة نفسها على أنها ترجمات عن النماذج الغربية، في شكل وعي صنمي يقوم على اتجاهين يعزز أحدهما الآخر هما "المحاكاة والامتثال". إن الحداثة الصّنمية التي تطرح نفسها مباشرة دون وعي ذاتي نقدي لهي مقولة تحدد وجهة نظر وممارسة أبويتين، أين تتحكم بجميع الأنشطة بما في ذلك الإبداعية منها، سواء الأفكار والمؤسسات المستوردة أو التي تبدو محلية النشأة منها. فالحداثوية التي تجد في أوروبا مجالا للتعبير عن الحداثة في الفن والأدب والفلسفة وكافة أشكال الإبداع الأخرى، تصبح في ظل النظام الأبوي ممارسة صنميّة تابعة وغير نقدية، أين تبرز بشكل واضح الخاصية المشوهة والزائفة للحداثة الأبوية (شرابي، 1993، ص41، 42).

فالأبوية تتميز بخاصية أنها عبارة عن تشكّل اجتماعي ذو بنية فريدة، لأنها حصيلة ظروف حضارية وتاريخية خاصة ولها مراحل متعاقبة محددة وسلسلة من الأنواع المترابطة، ينتمي كل نوع إلى مرحلة بالتقابل، لذلك فإن كل أنواع المجتمع الأبوي لهي بالضرورة انتقالية وأن الأبوية المستحدثة هي في نهاية المطاف تماما كالرأسمالية، إذ تؤرخ لنهاية المجتمع الأبوي وبداية نوع آخر يختلف عن المجتمع الحديث؛ مجتمع هجين من التقليدي والحداثي. تبدأ من العصر الجاهلي، عصر النبي الكريم (ص) والخلفاء الراشدين، عصر الخلافتين الأموية والعباسية ثم عصر السلطات الصغيرة (المماليك) وعصر السلطنة العثمانية، وأخيرا عصر الأبوية المستحدثة. هذه المراحل تقابلها الأنواع التالية: البدوية ثم التقليدية السابقة على الحداثة ثم الحديثة. أما النماذج البنيوية الأولى التي تتشكل منها كافة أنواع التشكل الاجتماعي الأبوي فإنها تتحدد على النحو التالي:

- العائلة الأبوية البدوية في الشكل القبلي (الرعوي)
- التشكل الاجتماعي ذو الطابع القبلي

- بنية العشيرة في المدينة الإسلامية الكلاسيكية.
- العائلة العشيرة في سياق العلاقات الرأسمالية التجارية.

ومن هنا تبرز خاصيتين أساسيتين للتشكل الاجتماعي الأبوي التي ترسخت ورفعت باستمرار نماذجها الأولية البنيوية:* المقاومة العنيدة لنمط القبيلة العشيرة في وجه التغيير (منذ العصر الجاهلي وحتى نهاية ق19م)،* ونشوء نظام عقائدي/تشريعي قوي في مرحلة مبكرة نسبيا (ق7م) عزز صلة القرابة ودعم العلاقات الأبوية داخل أشكال اجتماعية واقتصادية متقدمة (شرابي، 1993، ص45، 46).

لقد بقيت البنية القبلية وهي النوع القديم للتشكل الأبوي مستمرة في كافة أنواع المجتمع الأبوي بما في ذلك "النظام الأبوي المستحدث"،فالقبلية خصوصية أساسية يستحيل بدونها فهم الطبيعة المميزة للأبوية العربية المستحدثة. وتكمن الدينامية البارزة للبنية القبلية في العصبية، أين يتقدم التجاذب القائم على رابطة الدم على أي علاقة أخرى (هذا المنحى السلبي)، إذ يقوم على الفصل بين الأنا والآخرين، ثم على مستوى أعلى، تقسم العالم إلى قسمين متعارضين: القرابة واللاقرابة، والعشيرة والعشيرة المعادية وبين الإسلام وانتفائه... وهكذا، ففي نوعها الحديث أيضا يبقى جوهر القبلية هو نفسه، أين تبدأ بتفكيك البنية الاقتصادية التقليدية إلى نمط شبه رأسمالي بدافع تعاظم الثروة النفطية واتساع المجتمع الاستهلاكي، ونشوء العائلة الصغيرة (الأسرة) وتنامي الوعي الذي يتخطى المفهوم القبلي، إلا أن التصدي لهذا التحول لا يزال مستمرا كما دلت عليه الأحداث في لبنان وعلى امتداد العالم العربي منذ سبعينات القرن الماضي. إن استمرار رابط العشيرة أو الولاء القبلي أو الطائفي في المجتمع الأبوي المستحدث يدل على مدى الارتباط الوثيق بين الأبوية الحديثة والأشكال البدائية، فلم تفلح المدينة أو المجتمع أو الدولة في تطوير أشكال اجتماعية قادرة على توليد بنى بديلة، لذا تبقى صلة القرابة والتجاذب الديني هي الخلفية الأساسية للولاء والتحالف أكثر من أية رابطة أو عقيدة أخرى، فشخصية الفرد تذوب في القبيلة فتقع أعماله ضمن نطاق المسؤولية الجماعية، ليتجسد جوهر الممارسة القبلية تجديدا وتعزيزا (شرابي، 1993، ص47، 48).

ويستمد المجتمع الأبوي في شكله التقليدي والحديث قوته من مقدرته على تلبية حاجاته الأساسية انطلاقا من البنى الأولية (العائلة، العشيرة، الطائفة)، ليجد نفسه ضائعا في المجتمع الأبوي المستحدث متى انقطع عن عائلته أو جماعته، ولا تعوضه الدولة عنها بل تدفعه إلى الاغتراب وتضطهده، فهذه الغابة الجديدة لا يحظى فيها بالاحترام إلا الأغنياء وذوو السلطة والنفوذ. ليتضح أنّ الصراع لا يبدأ خارج هذه البنى الجديدة (الدولة) بل هو صراع متواجد ضمن البنى الأولية للمجتمع الأبوي،وبالأخص عند توسعه بازدهار التجارة البرية وغيرها بعد توسع الدولة الإسلامية (شرابي، 1993، ص53).

ب/ بنية الخطاب الأبوي المستحدث:

إنّ أول مبدأ يقوم عليه المجتمع الأبوي هو السلطة والخضوع، أين تتخذ العائلة الأبوية حجر الزاوية أيضا للأبوية المستحدثة، وفي المقام الأول علاقات السلطة والهيمنة والتبعية، فقد تمحورت المقولة الأساسية لعالم النفس الاجتماعي اللبناني "علي زيعور" في تحليله العائلة الأبوية في المجتمع العربي، على ضياع الفرد في العائلة التي يهيمن عليها الأب الذي يعتبر أداة القمع الأساسية، فقوته ونفوذه يقومان على العقاب ليكون الولد مطيعا مؤدبا متفوقا على أقرانه، وإلا يتم الاستهزاء بشخصيته مما

يقتل الطاقات والتفتح، كما يرد "زيعور" القمع في العائلة إلى شيوع مواقف غير عقلانية وخرافية في صفوف غالبية الناس الأمر الذي يؤدي إلى إحكام سيطرة الوضع القائم على الناس ويجعلهم يرفضون أي تغير اجتماعي. فلقد أكد "زيعور" على أن القلق ناتج عن عوامل تاريخية واجتماعية عدةوليس ناتج عن طبيعة جوهرية، بما يؤكد أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تؤثر في تربية الفرد فقط، بل تشترط أيضا مقدرته الداخلية على الوعي لتصوغ فهمه لنفسه وللآخرين، فكلما كان الإحساس بالعجز الاجتماعي عميقا (نتيجة للتنشئة في ظل الأبوية) انكفأ نمو الأنا داخليا، والآخر يصبح وسيلة لتحقيق أهدافها ومعيقا لها في آن واحد (شرابي، 1993، ص59، 61).

إن العائلة الأبوية المستحدثة في إنتاجها أفرادا تابعين تلبي حاجة أساسية في المجتمع الأبوي المستحدث، فهي تعزز نظام الولاء المركزي وتضمن استمرار النموذج الأولي للسلطة الأبوية، فتبقى فكرة المجتمع أو الوطن مجردة ولا تتخذ معنى إلا في ارتباطها بالنماذج الأولية أين يتجه الولاء للقرابة والعائلة والدين...، حيث أن العقوبة التي يتعرض لها الابن نتيجة معصية ومخالفة إرادة الأب الوصي هي ما يميط اللثام عن بنية الخطاب الأبوي ونظام الولاء فيه. حيث يصبح الابن عاجزا ومسلوبا من حقوقه ومجردا من ملكيته واستقلاله الذاتي، وتتحول جهوده نحو البحث عن رضا الأب فيتعلم أنّ الوصول لأي هدف ينشده لن يكون إلا بالخضوع لإرادة أبيه، فيتحصل على بعض حقوقه مدركا في نفس الوقت أنها حقوق لا يمتلكها بالأصل بل أسبغت عليه من سلطة أعلى، فتستحيل رؤية أو تصور فكرة العقد الاجتماعي في سياق الولاء القائم على العجز والخضوع. فالمجتمع في الواقع خاضع لإرادة أصحاب النفوذ والجاه، وهذه إرادة لا يحدها سوى القدرة المادية والروادع الأخلاقية، لذا فالقانون ليس في خدمة المجتمع بل إنه في تصرف النظام الاجتماعي/السياسي القائم فلا تمييز بين الجريمة والثورة وليس الهدف من العقاب هو الإصلاح، بل هو استعادة حرمة العلاقات الاجتماعية القائمة وحمايتها ولأن المعارضة الشرعية غير ممكنة، فإن التآمر والعنف هما الشكل الوحيد المتبقي للإقناع (شرابي، 1993، ص64، 66).

فنظام الولاء السائد في بنية الخطاب والنظام الأبويين المستحدث يحدّ من فعالية أية بنية يهيمن عليها ويضمن ولاءها، فمن خلال تحديده لأولوية الامتثال والخضوع على الاستقلال الذاتي فهو يقضي على موهبة الإبداع والتفكير النقدي، ولا ينمي سوى تلك القوى التي تساعد على الإبقاء عليه وإدامة متطلباته ومصالحه الخاصة بوصفها المقاييس والمعايير النهائية للتقييم والعمل، ولا يقتصر هذا على المؤسسة أو المجتمع التي ينشأ فيها هذا ميكانيزم الولاء، بل إنه يسري على كل البنى والهياكل والمؤسسات وعلى كل المستويات والمجالات، من البنى الصغرى والعلاقات التي تسودها إلى أجهزة الدولة والحزب وتفاعلاتها، فحيثما تتوفر علاقات الأبوية من خضوع / هيمنة وشعور بالتفوق/ شعور بالنقص سوف يسود نظام الولاء كنتيجة حتمية.

جـ/ الخطاب الأبوي وبنيته اللغوية:

بينما تعتبر اللغة بأنها مؤسسة اجتماعية ونظام قيم في آن واحد، والخطاب في معناه الضيق هو شكل من اللغة؛ لأنه أطول من الجملة وأصغر من اللغة (شرابي، 1993، ص 105)، يعتبر معظم الأنثروبولوجيين اللغة بمثابة أهم نمط من بين الأنماط الثقافية التي يتكون من خلالها المجتمع وثقافة المجتمع، وتنبع تلك الأهمية للغة على اعتبار أنها الوعاء الذي يحتوي جميع الأنماط وسماتها من ناحية، ولأن كل ما يكتسبه الفرد ويتعلمه من هذه الأنماط يصل إلى عقله ووجدانه من خلال تلك اللغة

من ناحية ثانية. كما أنّ دور اللغة في المجتمع لا يقتصر على اعتبارها أداة للاتصال فحسب، بل لكونها تمثل جزءا أو عنصرا مهما من عناصر ثقافة المجتمع وأنّ فهمها يتوقف على فهم الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، بما يعني أن دراسة العلاقة بين اللغة والمحتوى الثقافي لا يعني شيئا أكثر من أنّ اللغة لها أساس ثقافي، وأنه لا يمكن تحديد مفردات اللغة ودلالاتها بدقة إلا بمعرفة البيئة الثقافية لهذه المفردات وللناطقين بها، لذا فإنّ اللغة شيء أكبر مما يوجد في المعاجم، ودراستها دراسة عميقة تحتاج إلى التعرف على الروابط اللغوية بين أنماط اللغة وأنماط الثقافة (أبوالحسن، 2006، ص 81).

لذا فإنّ الخطاب يتخطى هذا الوصف- بأنه شكل من اللغة- ليشتمل ويستوعب حقائق اللغة الموضوعية التي أكد عليها "Barthes"، تلك الحقائق التي حددها "فريديريك جيمسون" بصورة دقيقة ورأى أنها تشير إلى "حقائق" أو موضوعات في العالم الحقيقي، مثل المستويات المتعددة للتشكل الاجتماعي أو مراحل ذلك التشكل: بدءا بالسلطة السياسية والطبقة الاجتماعية والمؤسسات، إضافة إلى الوقائع الاجتماعية ذاتها (شرابي، 1993، ص 105).

وبناء على هذا يرى هشام شرابي أنّ لغة خطاب النظام الأبوي - هي اللغة العربية الفصحى- التي تعمل على صياغة سبل المعرفة -(المعتقدات والتصورات والمعلومات الموثقة) والوعي بالذات (أنماط إدراك الذات وعلاقاتها)- الخاصة بثقافة الأبوية المستحدثة والتعبير عنها في الخطاب، وأنّ من بين الخصائص التي تميزها هي الثنائية القائمة بينها وبين اللغة المحكية "الدارجة"، ورغم أنهما مترابطتان بنية إلّا أنهما مختلفتان في الجوهر؛ حيث لا يقوم الفصل بينهما فحسب على أساس أنّ الأولى لغة أدبية والأخرى عامية بل على أساس تمايز جوهري تستوعب فيه "العامية" بعفوية وفي طور النمو الأولي للفرد في بيئته، ويتوجب فيه تعلم الأخرى "الفصحى" كلغة ثانية (أجنبية)، فالفرق بينهما يشتمل على تمايز مشابه لذلك الفرق القائم بين الفرنسية المعاصرة واللاتينية الوسيطة. ونظرا لأن ليس هناك من المجتمعات من يستخدم لغته الكلاسيكية كما هي عليه ودون أي تبديل يذكر في وسائل الاتصال العادية وفي الخطاب الرسمي، فقد نتج عن تلك الثنائية ترسيخ لانقسامية اجتماعية تقليدية وطمسٌ للأسس المادية والطبقية للتباين الثقافي، لتصبح المعرفة تملكا متميزا وأداة للنفوذ وصارت المهارة اللغوية (المعرفة بالأدب الكلاسيكي والمقدرة على استخدام اللغة الكلاسيكية في المحافل العامة) مصدر جاه وسلطان، وينسحب ذلك أيضا على الأميين وأنصاف المتعلمين، إذ يُستثنى هؤلاء من المناصب التنفيذية ويتشكل وعيهم أساسا خارج نطاق ثقافة المؤسسات التربوية العامة ووسائل الإعلام (التي توجه خطابها للمتعلمين) ويتمحور إدراكهم على الفولكلور والموروث. في حين وخلال عملية التنشئة الاجتماعية تقوم اللغة الكلاسيكية بدور أكثر أهمية في تكوين الاتجاهات والمواقف، إذْ أنها تحدد الشكل والمحتوى لتربية الطفل وللأعراف التربوية المعمول بها على صعيد المجتمع، من خلال النص الديني الذي يحفظه الأطفال منذ بداياتهم الأولى، فيتم إجهاض محاولات الطفل الأولى الرامية إلى التساؤل والاستفهام بغرض الوقوع على المعنى والتوصل إلى الفهم، ويصبح التعلم القائم على الحفظ وتخزين المعلومات والرافض لكل تساؤل هو الطريقة العادية لاكتساب الأفكار وتمثُّل القيم، وهو النمط المعرفي الذي يتميز بمقدرة مميزة على مقاومة التحديات الخارجية إما برفضها تماما أو بامتصاصها وخزنها دون إحداث أي تغير أو تبدّل.وهكذا فإنّ النموذج التفكير العقلاني الأوروبي الذي تبناه (خطاب) دعاة النهضة العربية يصبح قاعدة جاهزة يمكن العودة إليها كلما دعت الحاجة لدعم عقلانيتها الخاصة بها. كما أنّ مقدرة اللغة العربية على تشكيل الفكر (والخطاب) العربي بشكل حاسم لا يعود إلى الطبيعة العقائدية لهذه اللغة ذات القالب الديني والأبوي الصارم فحسب، بل إلى قابليتها على التفكير بذاتها؛ أي

قدرتها على فرض أنماطها وبناها على كافة الصياغات اللغوية، لكونها بتعبير "حليم بركات" لغة تفضل الكتابة الأدبية على الكتابة العلمية وتُؤثر الخطابة على النص المكتوب (شرابي، 1993، ص 105، 107).

فاللغة العربية (الكلاسيكية) تقوم بإنتاج صنف من الخطاب يعبر عن الواقع بأيديولوجيا مزدوجة: أيديولوجيا كامنة في سحر اللغة مستمَدّة من مفرداتها وألفاظها الخطابية وأساليبها البيانية ونمط الإحالات الداخلية، وإيديولوجيا مستمدة من سلطوية اللغة الناتجة عن والمنتشرة في ظل حماية السلطة السياسية القائمة أو التيار الديني السائد، لذا فإنّ هذا النوع من الخطاب مهيأ للتعبير عن نوع خاص من الوجود ولتنظيم اللامعقول ولرد الحياة إلى الخيال الاجتماعي، لكونه -كما أوضح "جاك بيرك" – نصٌّ قادر على توفير مفردات الحداثة دون أن يشير بإيحاءاته ودلالاته بالضرورة إلى الحداثة على أنها تجربة حية معاشة، فمجال هذا النص –خطاب النظام الأبوي- هو الخطابة وليس العلم، الغيبي وليس المرئي. أمّا عن تفضيل القول على الكتابة فمردّه حسب بركات و"أدونيس" إلى الوظيفة الإنقلابية التحريرية التي تؤديها القراءة منذ انتشار المطبعة، الشيء الذي أحدث قفزة نوعية في مجال الفكر في قراءة النص "المقدس" وتأويله وفي إشاعة الثورة البروتستانتية في أوروبا، ولم يسهم في إحداث أي تغيير بدخول الخطاب العربي إلى عصر المطبعة، ذلك لأن الشغل الأساسي لأي سلطة قائمة في حماية نفسها من أية قراءة أو تفسيرات نقدية هو مجابهة الفهم والنقد، لذا فإنْ كانت القراءة هي جسر للإبداع والتغيير فإنّ الكلام بقي حكرا على السلطة القائمة وفكرها السائد في اللغة والخطاب بحد ذاته بوصفه (احتكار الكلام) الشرط اللازم للاستقرار والاستمرارية؛ ومن ثمة تنتج مركزية الحوار الأحادي في كافة أصناف الخطاب الأبوي المستحدَث في أنماط التعبير والتفاعل بين الأفراد في سلم القيم التي تضفي عليها مصداقية وتعزز مكانتها. حيث يتجسد نمط الخطاب الأحادي مثلا في اتجاه المتكلمين الثابت إلى استثناء المتكلمين الآخرين أو تجاهلهم، لكن هذا النمط يظهر في بنية الخطاب نفسها لأن الخطاب الأحادي لا يصدر عن السلطة فحسب، بل عن اللغة نفسها لأنها تحبذ الخطابة وتحبط من عزيمة الحديث الحواري (شرابي، 1993، ص 107، 108).

وإضافة إلى التبعيات الاجتماعية والنفسية المترتبة على خطاب الأبوية المستحدثة، فإنه ومن بين أهم النتائج التي ينتجها طريقة التوصل إلى المصداقية أو الصواب، ففي إلحاحه على الموافقة يعمد هذا الخطاب في كافة أصنافه على استثناء الخلاف في الرأي ونبذ التساؤل، لذلك فالخطاب (الكلام) الأحادي يتسم بعدم إبداء التردد والشك ويقوم على توكيد راسخ مستمد من الحقيقة المطلقة المتكئة على الوحي في كثير من الأحيان، وهو بحكم تركيبه على طرف نقيض للحوار والفرضيات التي يرتكز عليها: مثل الافتراض بأنّ ليس هناك خطاب نهائي ومنغلق على ذاته كهذا الذي يمكن التعبير عنه في عدة أشكال وعبر أصوات مختلفة تبعا لكل موقف أو سياق، فالخطاب السائد في المنزل هو خطاب الأب وفي قاعة الدرس خطاب المعلم وفي المجتمع الأوسع خطاب الحاكم (ولا ينفصل الخطاب الإعلامي عن هذا الإطار)، فالخطاب الأحادي يستمد مغزاه الضمني من بنية اللغة ذاتها وليس مما ينطق به الفرد فحسب. يضاف إلى ذلك أنّ هذه البنية تعزز السلطة والتسلسل الهرمي وعلاقات التبعية. وبينما التساؤل والنقد والنقاش الحر هو القادر وحده على التوصل إلى الصواب أو الحقيقة والمصداقية، فإنّ أشكال المعارضة التي تنتج عن الخطاب الأحادي وبنيته السلطوية هي القيل والقال والاغتياب والطعن وسرد الروايات أو الركون إلى الصمت. ذلك لأنه خطابٌ وبنية لا يهدفان إلى التنوير بل إلى تثبيت الهيمنة، وبناء عليه فإن الثقافة الدارجة أو المحكية لأشبه بثقافة الأطفال أو تلك المضادة

للمتمردين، وهاته الثقافة لطالما يكون التردد والصمت وعدم المواجهة المباشرة هي سمة مميزة لأصحابها. ولما كانت الكلمة المحكية هي قوام المصداقية والصواب في الخطاب الأبوي وجوهر بنيته اللغوية والإقناعية، فإنّ البرهان العقلي والواقع التجريبي يصير أمرا ثانويا أو قضية غير هامة في صلب السياق المستهدف، ويُقلَّص عالم الموضوعات والوقائع إلى تمثلات شفوية سلطوية تمتلك مقومات صدقها، وتصبح الحادثة المروية هي الوثيقة والحجة وتصبح الممارسة متكئة على السرد، حيث يكون الإفصاح عن الواقع هو الواقع نفسه، وتصبح الرؤية غير واضحة بين ما هو واقع وما هو صياغة تعبيرية عنه. وفي هذا النوع من الخطاب لا يوقع على العنصر الأيديولوجي في المحتوى الظاهر فحسب، بل أيضا في الفرضيات التي تحتويها ضمنا بنية اللغة (العربية الفصحى) نظرا للخاصية الأيديولوجية التي تتمتع بها هذه اللغة، وهكذا فإنّ الأيديولوجية تقدم نفسها على مستويين: الظاهري للنص بكلّيته والمستوى الباطني للمقولات اللغوية. حيث يسهل فهم المستوى الأول الذي يتضح من خلال وظيفة القوة الأيديولوجية للنص بما يمدنا من تعابير بلاغية وشكلانية، لكنه من الصعب الوقوع على مقولات اللاوعي والمقولات الضمنية. لذا فإنّ تحليل المضمون الثقافي هو أحد سبل التعامل مع الخطاب الأحادي، وذلك من خلال تفحّص التغييرات في المعنى الناجمة عن تغييرات في السياق اللغوي، بما يحتم الأخذ بالاعتبار أثناء هذه العملية التحول في سياق النص والطريقة التي تُرَدّ بها المقولات والتعابير إلى معانيها وتجاربها الخاصة بها- خاصة في حالة الترجمة من لغة أجنبية- حيث يجب توفر القدرة على الفهم العميق للسياق الحضاري للغة واستيعاب بنياتها الموحدة للتصورات والمقولات والرموز اللغوية (شرابي، 1993، ص 108، 110).

إنّ الخطاب الأبوية بخصائصه ومميزاته الجوهرية الفكرية واللغوية التي تقولب وتصوغ تصورات الأفراد وفق تصورات السلطة السياسية وأيديولوجية النظام القائم ومؤسساته الاجتماعية المختلفة، ولكونه خطاب نهائي ومغلق يزعم امتلاك الحقيقة المثلى ولا يقبل التفاوض حول أية حقيقة اجتماعية، ويقوم على نظام الولاء والخضوع والإملاء والتبعية من خلال هيمنته اللغوية والرمزية على كل البنى التي تتشكل في المجتمع، لكونه خطاب لا يحضن ولا ينتج سوى أفرادا وبنى تابعة وخاضعة بشكل مطلق، لا تسعى هذه البنى والمؤسسات التي تتشكل في سياق هذا النظام الأبوي المستحدث إلا لكسب رضا وود المهيمنين من أجل البقاء والاستمرار.

لذا فإن الخطاب الأبوي لا يختلف في خصائصه عن خصائص وقيم الخطاب الشعبوي، بل ويتلاءم أيضا مع مبادئ الخيار الاشتراكي ونظام الأحادية الحزبية ومع كل الخيارات والمبادئ التي كانت نتاجا للسياقات التاريخية التي مرّ بها المجتمع الجزائري. ورغم أنه "مستحدث" إلا أن أبوية الخطاب الأبوي المستحدث ووصايته لم تكن أبدا خاصية دخيلة على المجتمع الجزائري أو المجتمعات الشرقية العربية بصفة عامة، فهي خاصية متوارثة بالنظر إلى الجذور التاريخية والبنى الفكرية والثقافية (القبلية والإثنية والعقائدية) التي يقوم عليها هذا النظام وخطابه.

مراجع الفصل الثاني:

1/ جميل حمداوي. (7 مارس, 2015). *شبكة الألوكة الثقافية*. تاريخ الاسترداد 2 أكتوبر, 2019، من /alukah.net/culture/0/83422/: https://www.alukah.net/culture/0/83422

2/ عبد الكريم بزاز. (2007/2006). علم اجتماع بيار بورديو. قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا جامعة منتوري، الجزائر.

3/ بيير بورديو. (1995). أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي. *الطبعة العربية الأولى*. (ابراهيم فتحي، المترجمون) القاهرة: دار العالم الثالث.

4/ بيير بورديو. (2004). التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول. *الطبعة الأولى*. (درويش الحلوجي، المترجمون) دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية.

5/ Addi, Lahouari. (2002). Sociologie et anthropologie chez Pierre Bourdieu. Paris/France: el Maarifa.

6/ أرمان وميشال ماتلر. (2005). تاريخ نظريات الاتصال. *ط3*. (نصر الدين العياضي، الصادق رابح، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

7/ لوي ألتوسير. (23 11, 2014). الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية. *الجزء الاول* . (ترجمة: عمرو خيري. نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بريوستر. المصدر: "لينين والفلسفة ومقالات أخرى، 1971، من /http//qira2at.com/2018/11/23

8/ لوي ألتوسير. (19 11, 2018). *قراءات (قراءات نقدية معاصرة ج2)*. تاريخ الاسترداد 20 06, 2019، من https://qira2at.com/.

9/ موريس أنجرس. (2006). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. *طبعة ثانية منقحة*. (بوزيد صحراوي وآخرون، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.

10/ إدريس بولكعيبات. (5 01, 2021). *تحديد المفاهيم*. تاريخ الاسترداد 11 01, 2021

11/ سامي أحمد، و نهى مختار. (2018). الخطاب الإعلامي ودوره في تسويق المصطلحات السياسية. *مجلة العلوم الإنسانية ، 19* (4).

12/ رجاء يونس أبومزيد. (مارس, 2012). تحليل الخطاب الإعلامي. الجامعة الإسلامية/ كلية الآداب/ قسم الصحافة والإعلام، غزة.

13/ محمد شومان. (2007). تحليل الخطاب الإعلامي. أطر نظرية ونماذج تطبيقية. *الطبعة الأولى*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

14/ هشام شرابي. (أكتوبر, 1993). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. *الطبعة الثانية*. (محمود شريح، المترجمون) بيروت/ لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

15/ منال أبوالحسن. (2006). أساسيات علم الاجتماع الإعلامي. النظريات والوظائف والتأثيرات. *الطبعة الأولى*. القاهرة/ مصر: دار النشر للجامعات.

16/ نهلة عيسى. (2020). أساليب تحليل الصورة. الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية السورية.

17/ إيريك ميغري. (2018). سوسيولوجيا الاتصال والميديا. *الطبعة الأولى*. (نصر الدين العياضي، المترجمون) المنامة/ البحرين: هيئة البحرين للثقافة والآثار.

18/ جورج لوكاكش. (1982). تحطيم العقل. *الطبعة الأولى*. (الياس مرقص، المترجمون) بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر.

19/ كارل مانهايم. (أكتوبر, 1980). الأيديولوجيا واليوتوبيا. مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة. *الطبعة الأولى*. (محمد رجا الديريني، المترجمون) شركة المكتبات الكويتية.

20/ محمد سنينة، و هشام معيري. (2017). محاولة في فهم سوسيولوجيا الهيمنة (قراءة في فكر بيير بورديو). *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، 10* (17)، 110- 120.

21/ ياسين محمد حمد، و طارق عبد الرزاق خالد. (2019). الشعبوية: دراسة في الإطار النظري. *مجلة دراسات دولية ، 19* (77/ 78)، 1- 27.

22/ إدريس الكنبوري. (2018). الشعبوية ونزوعات التفكير السياسي الجديد. *مجلة نوات* (47).

23/ دريس ,ن .(2015) .الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة .جامعة سطيف .2

24/ عيسى شبلي، و نوري دريس. (2022). الرأسمال الخاص والخطاب الإعلامي في الجزائر: دراسة نقدية. *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات* (1)، 1- 21.

الفصل الثالث: الإعلام أشكال وأبعاد.

مدخل: الخطاب الإعلامي في قلب مسألة الاتصال والميديا

أولا: الخطاب الإعلامي وأشكال الميديا (وسائل الإعلام).

1/ المسرح:

2/ وكالات الأنباء والإعلان (الإشهار).

3/ الصحافة المطبوعة (المكتوبة).

4/ الصناعة السينمائية.

5/ البث الإذاعي للراديو والتلفزيون.

ثانيا: الخطاب الإعلامي والأيديولوجية.

1/ الأيديولوجية فلسفة حياة.

2/ فلسفة الإعلام والتغلغل الأيديولوجي.

3/ الأيديولوجية التقنية في الخطاب الإعلامي.

4/ نمط الخطاب الإعلامي تحدده الأيديولوجيا السائدة:

5/ الأنظمة الصحفية وأخلاقيات المهنة.

ثالثا: الاقتصاد السياسي والإعلام.

1/ الخطاب الإعلامي وسيلة هيمنة أم أداة للنضال السياسي؟:

2/ الإعلان البرجوازي والإعلام.

1/2 الإعلان: نشأته، تطوره وأدواته.

2/2 الرأسمالية والإعلان: ثنائية الهيمنة وإعادة الإنتاج.

3/2 الإعلان واقعة سوسيو- اقتصادية مهيمنة.

خلاصة:

مراجع الفصل الثالث:

مدخل: الخطاب الإعلامي في قلب مسألة الاتصال والميديا.

إنّ كلمة "اتصال" (communication) التي ظهرت في اللغتين الفرنسية والأنجليزية تواليا بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر ميلادي، قد شهدت تأرجحا بين التصورين: العقل والتقنية كما أشار "إيف وينكن" (Yves Winkin)، فبعد أن اشتُقّت من الكلمة اللاتينية (communicare) وارتبطت بمعنى المشاركة أو الاشتراك في شيء ما، حلّ محله معنى النّقل في ظل تعدد تقنيات المواصلات (عربات الأحصنة والبواخر والسيارات) وتعدد تقنيات العلاقات بين الأشخاص والجماعات، لتصبح اليوم تدل على مثَل أعلى أو يوتوبيا - الاشتراك في لغة العقل ذاتها أو الانتماء إلى جماعة بعينها-، كما تدل على كل الأبعاد الإجرائية للتبادل؛ أي غاية التبادل ومحتواه أو القيام بالاتصال، وكذا على وسائل وتقنيات الاتصال الشفهية والمكتوبة وغيرها، وتأخذ شكل وسائل اتصال وطنية ومحلية مثل شركة والت ديزني "Disney" التي تعتبر وسيلة اتصال. إنّ هذا الغموض يسمح لكل النشاطات بتملك الكلمة، فالسياحة اتصال وبنفس القدر فإنّ المسرح وكذا التلفزيون بوصفه تنشيط اجتماعي وثقافي وكذا التجارة وغيرها (ميغري، 2018، ص62، 63). وبنفس القدر أيضا يصبح الخطاب الإعلامي اتصالا. فالخطاب بوصفه النصوص والممارسات الاجتماعية التي تهدف إلى التأثير في المتلقي وتغيير تصوراته حول الواقع وممارساته، وبما أنّ التأثير يقتضي وجود عملية اتصال مسبقة أو آنية، فإنّ الخطاب الإعلامي في قلب عملية الاتصال ومتضمن فيها. فعملية الاتصال بكل

أبعادها المرسِل والرسالة (المحتوى) والأداة والتأثيرات (النتائج) المنتظرة أو المستهدفة من خلال العملية، تتضمن في الوقت نفسه النصوص والصور و.. بوصفها محتوى، وكذا أهداف الخطاب التي لا تنفصل عن نتائج عملية الاتصال وتأثيراتها المتبادلة، وكما أن لعملية الاتصال أطراف مرسِل ومرسل إليه (متلقي) ووسيلة تنقل عبرها الرسالة،ّفإنّ الخطاب له جمهور (متلقي) وله مرسِل للخطاب أو قائم به (القائم بالاتصال)، وله كذلك وسائل وأساليب يُنقل بواسطتها ومن خلالها. ورغم ما يبدو أنه تداخل أو تماثل بين الخطاب والرسالة الإعلامية؛ أي أنّ الخطاب هو الرسالة أو المحتوى الإعلامي، إلّا أنّنا نجد أنّ أغلب الدراسات ولدى الكثير من الباحثين تم تناول الخطاب لا بوصفه محتوى الرسالة فحسب، بقدر ما تم تناوله على أنه يشمل عناصر وأجزاء العملية الاتصالية برمتها.

وكما أظهرت مدرسة "بالو ألتو" لامركزية في البحث النسقي بتجاوزها مستوى التعميمات المجردة، واهتمامها بالواقع الاجتماعي الجزئي (المجهري) وبجوهر الحياة اليومية، أصبحت مقولتها السوسيولوجية هي أنه "لا يمكن ألّا نتصل"، وفق الصيغة التي وضعها "بول فتزلافك" (PaulWatzlawick) في كتابه منطق الاتصال، والتي تعني أنّ كل شيء منغمس في عملية إنتاج الإعلام، كذلك راي بيردوستل (Ray Birdwhistell) وفي خضم البحث في الإجراءات المقبولة في الاتصال ودلالاتها، أظهر أن الجسد لا معنى له أساسا، وأنّ الإيماءات وطريقة وقوف الأشخاص تسجل بقوة تخصصا جديدا هو الإيمائية (La kinésique) التي يجب أن تدرس الجسد، ويقترح "إيف وينكن" أنّ استعمال استعارة الأوركسترا التي يتدخل الفرد فيها باستمرار ويتحرك فيها كل بعد من الأبعاد الإنسانية، قد حلت محل التلغراف كأداة، حيث لا يوجد فصل بين المرسِل والمتلقي في قاعة التدريس أو في غيرها، بل هناك تفاعل بين المدرس والتلاميذ رغم ما يتخلل العملية من اهتمام أو شرود أو لامبالاة، وحتى لحظات الصمت لا تعني غياب التبادل بواسطة النظر والإيماءات (ميغري، 2018، ص189، 190)، حيث يتأكد لنا بأن الخطاب التعليمي هنا صار يشمل كل عناصر العملية التعليمية التعلُّمية، بما فيها وسيلة الاتصال وأسلوبه ومضمونه ونتائجه والأهداف المسطرة مسبقا، كما لا يمكن استبعاد التفاعل الموجود بين المرسِل (المدرّس) والمتلقي (المتعلم)، حتى في حالات الشرود واللامبالات والصمت الذي يسود بيئة الاتصال؛ كلها أجزاء من ذلك الخطاب القائمة أهدافه وغاياته. وإذا تحدثنا عن الخطاب الإعلامي فإنّ كل عناصر عملية الاتصال في أي وسيط إعلامي لا تنفصل أو تختلف عن أجزاء وخصائص الخطاب التعليمي وأبعاده، فإن لم نقل أنّ الخطاب الإعلامي هو أحد أشكال عمليات الاتصال أو أنه الرسالة التي تتضمنها عملية الاتصال، فإنه هو كل أشكال عمليات الاتصال، بل هو الاتصال ذاته.

ذلك أيضا لأن ماكلوهان يرى أن الوسيلة هي الرسالة؛ بما تضفيه من زخم على محتوى الرسالة ومن ثمة في تأثيرها على المتلقي. فهو ينظر لوسائل الإعلام كامتدادات للعقل وتجسيدا له في الوقت ذاته، وأنّها تمظهر للحواس، بل يرى أنها عضو اصطناعي يحل محل اليد والعين والصوت والدماغ أيضا، ليستنتج بأنها نصٌّ ونظام من التأويل لا يتقنه سوى السيميائيون ومحللوا الخطاب (ميغري، 2018، ص 213)، ومن جهة أخرى نجد أن الإيماءات وحركات الجسد والوجه و.. لا تنفصل عن مختلف السياقات التي تؤخذ بعين الاعتبار في قراءة أو دراسة أي خطاب. فالوسيلة، وزنها ورأسمالها، تكوينها واتجاهاتها، والقائم بالاتصال احترافيته وكفاءته وكذا توجهاته، تحتل الحيز الأكبر من الأبعاد والسياقات التي تعنى بالبحث والتحليل، كما أنها تؤثر على نجاح أو فشل الخطاب في تحقيق أهدافه مثلها في ذلك مثل الرسالة وما تحتويه من رموز وإشارات وصور، وكذا التضمينات التي لا تظهر

للمتلقي، بل لا يكشفها سوى السيميائيون أو غيرهم من محليلي الخطاب الإعلامي أو دارسي عملية الاتصال.

أمّا كلمة "ميديا" (média) والتي يعود أصلها إلى الكلمة اللاتينية (medius) فتعني من هو في الوسط، فتحيلنا إلى علاقة عن بعد بين المرسِل والمتلقي، لتشير بذلك إلى شكل الاتصال بالوسائط والذي يختلف عن ذلك الذي يتم وجها لوجه، وتستخدم الكلمة في اللغة الفرنسية بصيغة المفرد (médium) كمرادف لكلمة ميديا أو للإشارة إلى الجانب التقني المحض للأداة أو تجهيز إلكتروني مرئي ومسموع؛ كأن نقول أنّ التفزيون وسيط (médium). أما الكلمة الإنجليزية (mass media) والتي تستخدم كمفرد وجمع في آن واحد، فتعني في الفرنسية تقنيات الاتصال على أوسع نطاق كالصحافة، السينما والتلفزيون، كما تعني وسائل الاتصال الجماهيري، ويحتفظ بالكلمة اللاتينية في الإنجليزية مضافا لها (médias s) للدلالة على الصناعة التي تنتجها، وكذا "وسائط الاتصال" التي تتيح التواصل بأقل عدد من الأشخاص (ميغري، 2018، ص63، 64).

ومن أجل توضيح الفرق بين "الاتصال الجماهيري" و"وسائل الاتصال الجماهيري" كمصطلحين يتم الخلط بينهما في الحياة اليومية، توضح جوديت لازار (Judith Lazar) بأنّ وسائل الاتصال من مجلات وصحف، راديو وتلفزيون ليست سوى وسائل للاتصال، في حين أن الاتصال الجماهيري هو عملية اجتماعية تستخدم تلك الأدوات لنقل الرسالة، كما تزيد في توضيحها حين تميز بين: قول خبر ما عبر قناة تلفزيونية وطنية بوصفه عبارة عن لحظة في الاتصال الجماهيري، ومشاهدة فيلم على جهاز فيديو، حيث أنّ الأمر الحاسم هنا ليس الجهاز التقني، بل لأن الاتصال هو عملية اجتماعية خاصة تتحقق عن طريق استدعاء الجمهور ورجال الاتصال والسلوك الاتصالي للإسهام في هذه العملية (لازار، 1994، ص20).

وإذا كان الخطاب يعرف اصطلاحا بأنه كلام موجه إلى المتلقي بقصد الإقناع والتأثير أو المشاركة الكلامية بين طرفي أو أطراف الاتصال، سواء كان حوارا شفاهيا أو كتابيا لتحقيق المقاصد الاتصالية، فإنه يقابل الاصطلاح الغربي (Discours) و(Discourse) الذي يعني حديث وخطاب موجه، ومحاضرة ورسالة. كما يمكن الاستناد في هذا السياق إلى تعريف محمود عكاشة للخطاب: بأنه كلام موجه يتكون من مجموعة متشابكة من الجمل يتواصل به طرفان من أجل تحقيق مقصديهما من التواصل (بوجعبوط، 2019، ص492).

وإذا أردنا الحديث عن الخطاب الإعلامي؛ أي الخطاب الذي يستند إلى وسيط إعلامي، واستنادا إلى الفقرتين السابقتين اللتين تتحدثان عن الميديا ثم عن الخطاب، فإن الخطاب الإعلامي " Discour Médiatique" يعني الرسالة أو الكلام الموجه عبر وسيط إعلامي معين من مرسِل إلى متلقي قصد الإقناع والتأثير في تصوراته ومواقفه.

ليس الغرض من هذه العملية الحشو أو إعادة تعريف لمفهوم الخطاب الإعلامي والذي سبق وتم تحديده، بل الغرض هو توضيح أنّ الخطاب الإعلامي هو في قلب عملية الاتصال بكل عناصرها ومكوناتها ومراحلها، ولا يمكنه أن ينفصل عن الميديا "وسائل الإعلام" كونها الوسيط الناقل لهذا الخطاب، إذا لم نقل أنّ هذه الوسائط هي الرسالة في حد ذاتها أو هي الخطاب ذاته، إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض وجهات النظر المتطرفة التي لا تفصل بين الرسالة والوسيلة، وتعتبر أن الوسيلة هي

الرسالة الإعلامية وهي الخطاب أو النص ذاته نظرا لافتتانها بقوة تأثيرها في المتلقي، خاصة مع التطور التقني الذي عرفته تلك الوسائط؛ لاسيما التلفزيون الذي اعتبر ثورة في تلك الوسائط، حتى بظهور الأنترنت فهناك من لا يزال يعتبره الأكثر تأثيرا. كما أنّ الغرض من هذه العملية يكمن في تسهيل عملية البحث عن التراث السوسيولوجي للخطاب الإعلامي و/ أو وسائل الإعلام والاتصال، ونظرا لارتباط هذا المفهوم بالاتصال والميديا وبالدراسات السوسيولوجية التي تناولتهما في إطار ما يسمى بالدراسات الإعلامية، وكذا من أجل معرفة أهم الدارسين والمختصين في هذا الحقل المعرفي، تلك المفاهيم التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنفصل عن بعضها في مختلف الاتجاهات الفلسفية والسوسيولوجية،، بدءا بالآباء المؤسسين لسوسيولوجيا الإعلام والدارسين لمسألة الاتصال في ظل التطور التقني لتلك الوسائط الإعلامية، وصولا إلى المدارس والباحثين المختصين في دراسات الأثر والتلقي للرسائل والخطابات الإعلامية لاسيما في خضم هذه الحوامل والوسائط الحديثة.

أولا: الخطاب الإعلامي وأشكال الميديا (وسائل الإعلام).

نظرا لأهمية وسائل الاتصال في المجتمع، فإنّ سوسيولوجيا الاتصال تهتم بهذه الوسائل قبل أية صيغة اتصالية أخرى كالاتصال بين الفردي، فوسائل الاتصال تنشئ صناعات ومؤسسات (إعلامية) لها قوانينها الخاصة وقواعدها ومعاييرها التي تربطها بالمجتمع ومختلف مؤسساته الأخرى، فهي منظمة بدورها من قبل المجتمع، إنّها تهيئ المسرح الذي تدور فيه عروض الحياة العامة وتنتشر فيه الثقافة والطرائق والأساليب،وبما أنها وسائل للرقابة والتوجيه والتجديد في المجتمع، وبوصفها مؤسسات اجتماعية منظمة فهي تعكس طبيعة المجتمع الذي تندمج فيه (لازار، 1994، ص22، 23).

فمن خلال الخطابات والصناعات المختلفة التي تنتِجها أو بوصفها خطابات وكيانات منتَجة هي الأخرى من قبل المجتمع فإنها تشكل المجتمع برمته، فهي جزء منه من جهة، وتهيئ المسرح الذي تتفاعل فيه مختلف الكيانات والممارسات الاجتماعية التي تمثل الجزء الآخر منه من جهة أخرى. ونظرا لهذا الارتباط الوثيق بين الخطاب الإعلامي والوسائط الإعلامية لاسيما وسائل الاتصال الجماهيري بمختلف أشكالها، فإنّ نشأة وتطور الخطاب الإعلامي هو مرتبط تماما بظهور وتطور مؤسسات ووسائل الاتصال الجماهيري التقليدية والحديثة وبتاريخ الدراسات السوسيولوجية لهذه الظاهرة.

1/ المسرح:

بوصفها المؤسسة الاتصالية الثقافية والخدماتية الأقدم والأعرق من بين مؤسسات ووسائل الاتصال الجماهيري في تاريخ البشرية؛ لأن من خصائص مؤسسات الإعلام والاتصال أنها مؤسسات ثقافية وخدماتية بالدرجة الأولى ولأن العمل الثقافي هو منبع الاتصال ووسائله، ونظرا للارتفاع المستمر للثقافة والاهتمامات المتنوعة في المجتمعات البشرية، فإن هذه القوى تستدعي الطلب المتزايد على المعلومات وتبادلها، وعلى الاتصال أيضا بما يقتضي البحث عن إقامة مؤسسات لاستيعاب كل هذا الإقبال الجماهيري. زد على ذلك فإن التنظيم العملي لكل مؤسسات الاتصال كالمسرح والسينما

والإذاعة والتلفزيون وغيرها من الوسائل الثقافية يتخذ آليات صناعية ومن ثمة القيام بآليات تجارية كالتسويق والتوزيع، وذلك انطلاقا من منطق المصلحة التي تقتضي تحويل الأنشطة الثقافية ومستلزماتها مهما كان نوعها إلى منتجات سلعية وخدماتية وإيصالها للمتلقي وفق معادلة اقتصادية تجارية وفنية بحتة (العيفة، دس، ص8، 9).

لذلك فإن المسرح قبل أن يعتبر وسيلة اتصالية فإنه من الألوان الأدبية والفنية والثقافية التي عرفها اليونان ثم روما القديمة، ثم انتقل إلى مناطق وحضارات أخرى في العالم والتي لا تزال تحتفظ به إلى يومنا رغم ظهور وسائل اتصال حديثة نافسته في الرسالة التي يؤديها، حيث أن المسرح هو شكل من أشكال الفن والاتصال الذي يؤدي فيه الممثلون نصا مكتوبا – أُعدّ خصيصا للتواصل- ويترجمونه إلى عرض مشهدي على خشبة المسرح (العيفة، دس، ص17، 18).

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نتوقف عند كونه – المسرح- عبارة عن ترجمة نص إلى مشهد، فالنص شكل من أشكال الخطاب لاسيما إذا كان قد أُعِدّ خصيصا للاتصال بالآخرين وتبليغ رسالة ما إليهم، وأما إذا تحول إلى مشهد أو عرض مشهدي فإن ذلك لا يزيد من الرسالة إلا بلاغة وتأثيرا وفعالية كي تلقى القبول الاجتماعي أو التفاعل معها كأدنى حد من الأهداف المطلوب تحقيقها.

فللمسرح وظيفته الاجتماعية لا محالة، فهو مؤسسة اجتماعية تعالج قضايا اجتماعية مختلفة من خلال نصوصها وتتناولها بالنقد من خلال تحويلها إلى مشاهد وعروض مسرحية؛ (حيث يتعدد الوصف والنقد من خلال العرض ليتحول إلى وصف ونقد من قبل النص ذاته للظاهرة أو القضية التي تم تناولها، ووصف ونقد الممثلين ووصف ونقد المشاهدين والنقاد في عصرنا الحالي)، فالمسرح مرآة حية لواقعنا يرى الفرد من خلاله نفسه ويكوّن تصوراته وكذلك المجتمع، فهو يثير نقاشات حول قضايا اجتماعية ثقافية وفنية وحتى سياسية واقتصادية، لذلك كان ولازال يعتبر المسرح منبرا حرا للممارسة والنقد والنقاش الاجتماعي الحر ومجالا للتنفيس والتسلية. وفي ذات السياق يؤدي المسرح وظيفة اتصالية من خلال مجال الإبداع الفني، حيث يتنوع أثر المسرح بين الأثر المباشر وغير المباشر على الفرد والمجتمع، فيحدث الأثر لدى الفرد و/ أو المجتمع من خلال تراكم الأفكار – الأحداث والمشاهد والكلمات- التي يطرحها الإبداع الفني من وجهة نظر القائم بالاتصال بوصفه فنانا يحمل رؤيته الذاتية الخاصة؛ سواء كنا نقصد صاحب النص أو العارضين على خشبة المسرح، بما يفتح المجال للعديد من التأويلات وإعادة بناء الأفعال والأقوال والأحداث من قبل المشاهدين أيضا بطريقة تعتمد على الذات المدركة وكفاءاتها البسيطة في استقبال الدلالات، فالمسرح لا ينقل خبرا أو تحقيقا يحتاج إلى تحقق وتحليل للتأكد من صحته ودقته، كما أن الوظيفة الاتصالية للمسرح تقتضي المشاركة والتفاعل من قبل المشاهد على عكس الاتصال الإذاعي والتلفزيوني حيث يكاد ينعدم رجع الصدى. لكن ونظرا لأن المسرح خاصة الحديث له مكونات عديدة كقاعة العرض التي يجلس بها المشاهد، وخشبة المسرح والغرفة الخضراء الخاصة بأعضاء وهيئة المسرح ومساحة ما خلف الكواليس، فإن من عناصره ما يسمى بالشيفرة التي تنقسم إلى شفرة خاصة بالتقاليد الفنية والدرامية لصناعة وتقديم العرض، وأخرى ترتبط بالتقاليد الاجتماعية والأيديولوجية والثقافية السائدة في المجتمع. ومن خلال التزاوج الاتصالي بين وسيلة المسرح والتلفزيون مثلا، فإن هذه الأخيرة وغيرها من وسائل الإعلام تؤدي دورا هاما في تحديد أفق التوقع في المسرح، حينما تبث مسرحيات هزلية أو ذات مستوى فني متواضع أو رديء، فإنها تصنع لدى الجمهور تمثلات تختزل دور المسرح في التسلية بما يؤثر على تلقي المشاهد للأعمال

المسرحية. في حين أن المسرح يسمح للمتلقي بإعادة بناء الموضوعات التي تمت معالجتها من خلال تمكينه من التفاعل معها ونقدها (العيفة، دس، ص 18، 21).

وبذلك فالمسرح كمؤسسة اتصالية واجتماعية في صورتها التقليدية أو الحديثة فإنه يسمح للفرد بإعطاء تصورات وانطباعات حول ما يحدث على خشبة المسرح أو حول الحقيقة الاجتماعية التي تم عرضها أو تمثيلها، من خلال نقده لها ومناقشتها ورؤيته لها على أنها تمثله وتمثل واقعه الاجتماعي فعلا أو واقعه الاجتماعي كما يتوقعه أو ينبغي له أن يكون. خاصة إذا زاوجنا بين تلك التأويلات والتفسيرات والتمثلات التي يتخذها الجمهور -المشاهد - من جهة، وعناصر المسرح المسماة بالشيفرة بقسمتيها: تلك الخاصة بالتقاليد الفنية والدرامية لصناعة وتقديم العرض، أو تلك التي ترتبط بالتقاليد الاجتماعية والأيديولوجية والثقافية السائدة في المجتمع.

فبتطور المجتمعات وحاجاته ووسائله تم الاستيلاء على وظائف وأدوار هذه الرسالة الاتصالية أو الخطاب بشكل من الأشكال، فاستحوذت الرأسمالية من خلال الشركات والمؤسسات العالمية الإعلانية والإعلامية الإنتاجية التي تقوم بتحويل النص إلى عرض مسرحي أو فيلم سينمائي، أو المطابع أو وكالات الأنباء والمؤسسات الإعلامية والصحفية التي تتحكم في البث والنشر والتوزيع للنصوص ومختلف الأعمال الأدبية الفنية والإبداعية، سواء الموجهة للقراءة في الكتب والمجلات أو الموجهة للأعمال المسرحية والسينمائية، فصارت الثقافة تقدم على أنها سلعة في أشكال تجارية ذات غايات اقتصادية ربحية، ويتم تسويق الأعمال الفنية المتواضعة والرديئة فتصبح تمثلات الفرد حول تلك الأعمال برمتها بأنها موجهة للترفيه والتسلية ولا علاقة لها بقضايا المجتمع أو أن لها علاقة بواقعه الاجتماعي، وتزيد من تعلقه بمنتجات الرأسمالية وتشجعه على استهلاكها والعمل من أجل المزيد من الاستهلاك، بل ويتمثل نمط حياته بتلك الصور والتمثلات المروج لها عبر المادية الرأسمالية.

وإضافة إلى دواوين الكتابة والنشر والمكتبات والكتب الورقية والإلكترونية التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في جمع وتنظيم ونشر المعلومات والأخبار والمعارف، مستغلة بذلك ظهور الطباعة الذي زاد من حجم هذه الوسائل وتأثيرها، لكن سرعان ما تقلص دور هذه الوسائل كوسائل إعلام واتصال ونشر للمعلومات والحقائق والأخبار والتي اصطلح عليها وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية، وذلك في مقابل ولصالح الوسائل الحديثة التي ظهرت في هذا المجال وقامت بالاستحواذ على وظائفها ومهامها، ومن أهم ما يعرف بوسائل الاتصال الجماهيري وكالات الأنباء، وكالات الإعلان، الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون، ثم الوسائل والوسائط الرقمية التي كادت تقضي على كل ما سبقها من وسائل وأدوات حسب بعض الدارسين والمختصين.

2/ وكالات الأنباء والإعلان (الإشهار):

أ/ وكالات الأنباء:

فأما عن وكالات الأنباء بوصفها مؤسسات وظيفتها جمع الأخبار والصور والموضوعات الصحفية من مختلف أنحاء العالم، ثم صياغتها وبيعها لوسائل الإعلام الجماهيرية من صحف ومجلات، والسينما والراديو والتلفزيون وكل من يشترك في خدمات هذه الوكالات في مقابل الدفع المادي، فقد اتخذت هذه الوكالات اسمها من طبيعة عملها كوكيل أو ممثل للصحف ومختلف الوسائل من أجل جمع المعلومات

والأخبار وتوزيعها، لأن هذه الوسائل غير قادرة بمفردها على القيام بكل مهام الجمع والتنظيم والنشر والتوزيع أو على تحمل نفقاتها، ذلك لأن تكاليف الاستعانة بالأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات الحديثة لجمع الأخبار والمعلومات وبثها لا يمكن تحملها واستيعابها من قبل مختلف وسائل الإعلام والاتصال، بما اقتضى إنشاء هذه الاتحادات والوكالات من قبل تجمعات من الصحف والمؤسسات الإعلامية، وذلك من أجل التغلب على تكاليف خدمات الأقمار الصناعية وشبكات المراسلين والممثلين في مواقع الأحداث وكذا من أجل تنويع مصادر المعلومات والأنباء، وتحقيق متطلبات التخصص في العمل الاجتماعي والتقني (العيفة، دس، ص53، 54). ويعود ذلك في اعتقادنا إلى تزايد أهمية المعلومة والخبر بمختلف أشكاله وتزايد أنواعه ليشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفنية للمجتمعات، وكذا نظرا لأهمية تحقيق السبق في الوصول إلى تلك المعلومات والأخبار والحقائق بالنسبة إلى الممولين من أصحاب المؤسسات الإعلامية والصحفية، وكذا من قبل وكالات الأنباء المحلية والوطنية والمؤسسات الإعلامية والصحف الصغيرة المشتركة في خدمات تلك الوكالات العالمية، من أجل تحقيق ذلك السبق لتحقيق مداخيل كبرى جراء خدمات الإعلان التي سوف تحصل عليها نتيجة لنشرها الأخبار الجديدة واللحظية، وهو مرتبط أساسا بحصولها على نسبة أوديمات "مشاهدين ومتابعين" عالية، فقد صارت هناك وكالات أنباء عالمية ووكالات وطنية، وكذا وكالات أنباء متخصصة في شأن معين من شؤون الأنباء سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والترفيهية.

وقد كان أول من ابتكر اسم وكالة الأنباء "شارل لويس هافاس" (Charles Louis Havas)، الذي افتتح مكتب الاتصالات في باريس باسم "وكالة هافاس"، بغرض صناعة الأخبار في شكل تقارير واقعية صحيحة وسريعة عن الأحداث وليس كشائعات، ثم تطور المكتب إلى وكالة أنباء فعلية عام 1835 تحت شعار "الإعلام من أجل الإعلام"، رغم انحصار الاشتراك فيها على رجال السلك الدبلوماسي وكبار التجار ورجال المال والأعمال، فالصحف آنذاك كانت لاتزال تعتمد على المقال وتتحول على إثر ذلك إلى الاعتماد على هذه الوكالة أو غيرها، مثل وكالة "وولف" التي أنشأها "برنارد وولف" سنة 1849 من أجل تغطية ألمانيا والنمسا والمجر واسكندنافيا، ووكالة "رويترز" – نسبة إلى مؤسسها "جوليو رويترز" – عام 1851 بلندن والتي اعتبرت الممون الرئيسي للجزر البريطانية ومستعمراتها في الشرق الأقصى، وكذا هولندا وأمريكا الشمالية، لتشكل هذه الوكالات الثلاث قوة احتكارية إعلامية رائدة بدخول الوكالات الأمريكية هذا المجال بإنشاء وكالة (N.A.P) "نيويورك أسوشيايتد براس" و(U.P.I) "اليونايتد براس أنترناشينال" سنة 1857. حتى بداية القرن 20 وإنشاء الاتحاد السوفياتي لوكالة "تاس" (TASS) سنة 1925، وفرنسا لوكالة الأنباء الفرنسية (A.F.P) سنة 1944، وتعتبر هذه الوكالات الدولية العاملة حاليا أكبر الوكالات المحتكِرة لعمليات جمع ونقل وتوزيع الأخبار بمختلف أنواعها لمختلف الصحف والإذاعات والتلفزيونات العالمية. أما وكالات الأنباء العربية فقد كانت أولها هي "سونا" السودانية التي تأسست عام 1946، أنشئت بعدها وكالات عربية عديدة في الخمسنات أبرزها وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية (أ. ش. أ) سنة 1956م. أما وكالة الأنباء الجزائرية فقد تأسست بتونس سنة 1961 لتنتقل إلى الجزائر بعد الاستقلال مباشرة (العيفة، دس، ص54، 56).

تجدر الإشارة هنا واستنادا إلى تعبير جمال العيفة حول تلك الوكالات العالمية، بوصفها أكبر وكالات الأنباء التي تحتكر كل عمليات جمع وتوزيع ونشر المعلومات والأخبار لمختلف الصحف ومؤسسات

الراديو والتلفزيون الوطنية عبر العالم، إلى الحديث عن التمركز العالمي للمؤسسات الإعلامية والصحفية العالمية، التي هدفت بدرجة أولى إلى التغلب على تكاليف الارتباط بالأقمار الصناعية والتكنولوجيات الحديثة، وإلى مسايرة التطور التكنولوجي الحاصل في هذا المجال، ولكن ذلك كان بهدف الهيمنة على المعلومة والخبر بمختلف أنواعه واحتكاره، من أجل التحكم في بيعه وتوزيعه ونشره وفق منطق تجاري بدرجة أولى غايته الربح ثم المنطق الإعلامي بدرجة أقل، فمنطق الإعلام ونشر المعلومات والأخبار يحتل مرتبة أقل من تلك التي يحتلها منطق السوق وتحقيق احتكار الخبر والمعلومة والحقيقة الإعلامية بصورة عامة، وكذا منطق الهيمنة الأيديولوجية لهذه المؤسسات العالمية سواء بين الشرق والغرب في مرحلة الحرب الباردة، أو منطق الهيمنة على المجتمعات والأسواق العالمية للسلع والمنتجات والخدمات وحتى الأفكار والآراء فيما بعد، فهي كانت وسائل دعاية أكثر منها وسائل أنباء وأخبار لاسيما أثناء الحروب والصراعات المباشرة كالحرب العالمية الثانية، أو غير المباشرة كالحرب الباردة بين الشرق والغرب في مرحلة تاريخية معينة. وهو ما يؤثر لا محالة بشكل مباشر على طبيعة الخطاب الإعلامي الذي تبثه مختلف المؤسسات الصحفية والإعلامية، من صحف وأجهزة راديو أو قنوات تلفزيونية لمختلف الدول والمجتمعات وحتى المؤسسات الإعلامية الخاصة، لكونها تابعة لهذه الوكالات ومرتبطة بها أشد الارتباط، بوصفها مؤسسات تمتلك مصدر الخبر والمعلومة بمختلف أشكالها وتحتكر حق جمعه ونشره وتوزيعه، فلا يعقل أبدا أن تقوم وكالات الأنباء العالمية تلك بتسخير تلك الإمكانيات الضخمة ودفع فاتورة تطويرها، من أجل تجميع الحقائق والأخبار والمعلومات وتمنحه لمختلف الوكالات المحلية والمؤسسات الإعلامية والصحفية الصغرى دون شروط أو قيود، قيود تستهدف رأسمال تلك المؤسسات الإعلامية المجبرة على اقتناء تلك الأنباء والمعلومات لعدم قدرتها على تحمل تكاليف الحصول عليها من مصادرها، فتضطر للاشتراك في خدمات تلك الوكالات العالمية والقبول بشروطها وقيودها المختلفة المادية والرمزية والأيديولوجية وحتى المعلوماتية. إنها تضطر لتكييف خطابها الإعلامي والتنازل عن جزء من رأسمالها الرمزي والمادي أيضا؛ رأسمالها ووزنها الإعلامي كصحيفة أو مؤسسة راديو أو تلفزيون وطنية لها سمعة محليا ودوليا، وهو رأس المال الذي ربما يكون ملكا لتلك الوكالات الكبرى في الأصل ومصنوعا من قبلها في الأساس، وإن لم يكن كذلك فهي مضطرة للتنازل عنه أو عن جزء منه مقابل الحصول على ما تبثه من أخبار ووقائع حول ما يحدث في العالم. إنه الاحتكار والهيمنة على الخطاب الإعلامي من قبل وكالات الأنباء العالمية، ناهيك عن الأثر الذي تؤديه وكالات الإعلان والإشهار الدولية، والتي هي امتداد لهذه الوكالات الإعلامية الاحتكارية؛ فهي تحتكر جزءا من عملية التمويل سواء لوكالات الأنباء أو المؤسسات الصحفية والإعلامية المحلية والوطنية أو عبر الوطنية.

ب/ وكالات الإعلان والإشهار:

إن الإعلان بوصفه أسلوب من أساليب الاتصال بالجماهير ونظرا لكونه قديم قدم البشرية، فقد عرف هو كذلك على غرار الوسائل الأخرى تطورا كبيرا بتطور الطباعة ووسائل الاتصال الجماهيري، لذا فقد شهد القرن السابع عشر والثامن عشر تواليا ظهور الإعلان في الصحف الأوروبية والأمريكية على التوالي، وذلك من خلال المساحات التي تقتنيها وكالات الإعلان من ناشري الصحف والمجلات بسعر خاص وتعيد بيعه للمعلنين بسعر أعلى، وقد ظل هذا النظام معمولا به لدى وكالات الإعلان لسنوات عديدة، لتضيف إلى مهامها مع نهاية القرن التاسع عشر العديد من الخدمات الأخرى مثل كتابة وتصميم الإعلانات، وكذا اختيار الوسائل المناسبة للمعلِن من أجل ترويج منتجاته وخدماته وأفكاره،

كما صارت تقوم ببحوث ودراسات حول الأسواق وأساليب وآليات الإعلان والتسويق والترويج (العيفة، دس، ص61، 62).

فالوكالة الإعلانية أو الإشهارية هي الهيئة التي تتولى نيابة عن المعلن ولحسابه أمر الإعلان، وتحوله من فكرة إلى صناعة أو منتج يظهر على الوسيلة الإعلامية، سواء كانت على صفحات الجرائد أو عبر الراديو أو التلفزيون أو السينما أو على صفحات رقمية بواسطة الانترنت، وتتقاضى الوكالة في مقابل ما تقدمه عمولة يدفعها المعلن. وقد كانت أول وكالة إشهارية في إنجلترا عام 1812 تلك التي أنشأها "رينل وصن"، إلا أن التقدم الكبير في هذا المجال كان في الولايات المتحدة الأمريكية عندما افتتح الصحفي "فولين بالمر" أول وكالة إعلان في "فيلاديلفيا"، وتتوالى وكالات أخرى في دخول سوق الإعلان والإشهار مع أواخر القرن التاسع عشر، فبدأت تعنى بصياغة الإعلان والإنتاج الفني له من الإعداد والرسم والخطوط والتصميم، وصولا إلى الإخراج والإنتاج النهائي للإعلان، وانتهاء باختيار الوسيلة الإعلامية التي تنقل بواسطتها هذا العمل الفني إلى الجمهور.حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين أكبر وكالات الإعلان في العالم التي تشغل عشرات الآلاف من العمال عبر العالم، وعلى رأسها وكالة "Omnicom Group" برقم أعمال بلغ 7.5 مليار دولار سنة 2003، تليها "Inter Public Group" برقم أعمال يفوق 6.2 مليار دولار، وتتصدر الولايات المتحدة أسواق الإشهار الدولية برقم أعمال وصل إلى 143.5 مليار دولار سنة 2003، تليها اليابان ثم ألمانيا والصين بأرقام أعمال بلغت تواليا 35.8 و16 ثم 9.5 مليار دولار، وتليها فرنسا ثم إيطاليا والبرازيل تواليا بـ 8.7 و6.8 و5 مليار دولار في نفس السنة. وللإشارة فإن فرنسا تمتلك أزيد من 2629 وكالة إشهارية بين محلية وأجنبية، حيث تفتح بعض الدول المجال للوكالات الإشهارية الأجنبية، لأن الوكالات الإعلانية ترتبط بالوضعية الاقتصادية العامة للدولة المتواجدة بها أو التي تمارس نشاطها بها، حيث أن أهمية الإنفاق الإعلاني تزداد بتقدم الصناعة والتجارة مما يولد حركية اجتماعية، بما يزيد من نشاط تلك الوكالات ويرفع مداخيلها وأرباحها. خاصة إذا كانت وكالة مستقلة قائمة بذاتها بعيدا عن أي مؤسسة إعلامية أو وكالة أنباء أخرى، فعادة ما تكون الوكالات الإعلانية مقيدة في تنظيمها ونشاطها ومدى استقلاليتها نتيجة لتبعيتها لإحدى وكالات الأنباء أو وسيلة من وسائل الإعلام، حيث أن الوكالات الإعلانية بوصفها وسيلة اتصال غير مباشر، لكونها تقدم خدمات مختلفة للجمهور لكن عبر وسيط إعلامي آخر صحيفة أو قناة تلفزيونية، فهي إما أن تكون تابعة لمؤسسة إعلامية أو لوكالة أنباء (العيفة، دس، ص63، 65).

إلا أنها تبقى مؤسسة قائمة بذاتها من ناحية الهيكلة والنشاط، فلكل وكالة إعلانية إما إدارات مختلفة تختص كل منها بجزء من نشاطات الوكالة، كالنواحي الفنية والإدارية والمالية وكذا مجال أساليب التسويق ودراسة السوق، وإما أن تقسم وفق نظام المجموعات الذي تختص فيه كل مجموعة بنوع معين من أنواع الإعلانات من بدايته إلى إخراجه ونشره عبر الوسيط الإعلامي المحدد. حيث أن التقسيمين يضمان مجموعة من الإدارات الأساسية لإنجاح مهمتها، إدارة للشؤون المالية والإدارية وأخرى لإنتاج الرسائل الإعلانية وما يرتبط بها من فنيين ورسامين ومصورين وكتاب، وأقسام خاصة بشؤون التخطيط وأبحاث التسويق والعلاقات العامة، وإدارة خاصة بالتسويق تبيع للمعلنين مساحات خالية في الوسيلة الإعلامية المعنية بالنشر، سواء تعلق الأمر بالمساحة الورقية للصحيفة أو زمنية أو مرئية بالنسبة للراديو والتلفزيون (العيفة، دس، ص65، 66).

إن علاقة وكالات الإشهار والإعلان بالخطاب الإعلامي لا تندرج ضمن إطار الطبيعة الهيكلية للوكالة ودرجة استقلاليتها عن وكالة الأنباء أو الوسيلة الإعلامية، ففي الحالة الأولى فإنها تكون مقيدة مثلها في ذلك مثل الوسيلة الإعلامية بالشروط والقيود التي تفرضها وكالات الأنباء على الوسيلة الإعلامية، أما في حالة استقلاليتها عن وكالة الأنباء وتبعيتها لوسيلة إعلامية معينة فإننا لن نكون بصدد علاقة تبعية بحتة للوسيلة الإعلامية، حيث أن الشركات الإعلانية لها كذلك شروط وقيود معينة تتفاوض بشأنها مع الوسيلة الإعلامية قبل شراء المساحات الخالية وقبل بيعها للمعلنين، كما أن للمعلنين شروط أيضا تتعلق باختيار الوسيلة الإعلامية التي سوف تعنى بنشر الإعلان، لذا فإنّ الخطاب الإعلامي والمحتوى الإعلامي المرافق للإعلان يكون تحت ضغط حزمة القيود والشروط تلك، سواء من قبل وكالات الأنباء أو وكالات الإعلان والإشهار أو من قبل المعلنين على حد السواء، لتصبح بذلك الوسيلة الإعلامية هي الحلقة الأضعف في السلسلة الهرمية للوسائل والأعمال الخاصة بجمع المعلومات والأخبار وتوزيعها ونشرها.

3/ الصحافة المطبوعة (المكتوبة):

لقد عرفت الإنسانية أشكال مختلفة من الخطابات المكتوبة والمنشورة قصد الإعلام والإخبار وإحداث تأثير ما في الناس، وهذا على اختلاف العصور والجماعات البشرية والتجمعات السكانية، فقد كانت وسيلة الخطابة هي الرسوم والنحوت والنقوش على جدران الكهوف والمغارات وعلى الصخور والأشجار، إلى أن اكتشفت الكتابة كأداة للاتصال والتخاطب، وإن لم تختلف الوسائل والوسائط إلّا أنّ الورق والجلود كانت أسهل لنقل الرسالة والخطاب من الصخور والحجارة.

وقد استخدم الصينيون الورق في كتابة الأخبار وتعليقها للعامة من الناس، (وكذا الهنود والفراعنة واليونان) وصولا إلى الرومان قبل الميلاد، حيث عرفوا الصحف الجدارية المسماة (Acta Diuma)، والتي كانت تعلق في الساحات العامة. لكن اختراع المطبعة عام 1440م كان بمثابة انطلاقة لتاريخ وسائل الاتصال الحديثة، ورغم أنه لم يكن يعني آنذاك أكثر من عملية ميكانيكية وصناعية لإعادة الإنتاج، إلا أنه شكل ثورة شوشت العالم ودشنت عصرًا جديدا للعلاقات الاجتماعية، حيث وبعد قرن من الزمن صار يمكن شراء صحيفة في أي مكان من أوروبا، ليست صحيفة بالمعنى الحديث بقدر ما كانت رسائل تنشر أحداث الساعة والأخبار من خلال خدمة بريدية بدائية. لذا فقد ظهرت الصحافة بالمعنى الحديث للكلمة خلال باديات القرن السابع عشر، خاصة باختراع الخدمات البريدية التابعة للدولة التي تسهل انتقال الرسائل الضرورية. فقد كانت المطبعة والبريد هما الشرطين الأساسيين لاختراع الصحافة، ليتم استتباعهما بشرط ثالث وأهم هو الدوريات (La periodicite)، لتكون بذلك الصحف والدرويات هي الاختراعات الأكثر أهمية من غيرها لأنّها شكّلت منعطفا في تاريخ الاتصال الجماهيري، حيث لا تشير مسألة تقديم معلومات عامة ومفصلة للقراء إلى الصحيفة كمجرد ناطق دعائي، بل إلى ظهور اختراع اجتماعي وثقافي وأدبي في آن واحد (لازار، 1994، ص28، 29).

وتعد الصحيفة المطبوعة أقدم وسيلة اتصال جماهيرية تخاطب المتلقي بعد الكتاب الذي يعتبر مرافقا لمسيرته للصحافة، حيث تكاملت الأدوار الإعلامية بينهما، إلا أن الكتاب المطبوع - رغم أنه أكثر وأعمق تأثيرا على مستوى تغيير الأفكار وبناء القناعات لدى الرأي العام- يعد أبطأ إنتاجا وانتشارا لأنه محدود التداول وينحصر في تداوله داخل نطاق النخب المثقفة، ولكونه أيضا لا يستجيب لرغبات فئات متعددة من القراء، فعلى الرغم من استخدامه للنص والصورة واللون في تبليغ الأفكار واستمرار تداوله

لمدة أطول، فإنه يبقى في جوانبه الحسية خطاب للعين دون الحواس الأخرى، كما أنه أعلى كلفة مقارنة بنسخة من الصحيفة. إن الصحيفة رغم قصر دورة حياتها فإنها تتميز بأنها دورية الصدور يوميا أو أسبوعيا أو شهريا ومتاحة لجميع القراء، وإضافة إلى أنها متنوعة الموضوعات والأبواب والأشكال والتخصصات بما يحقق الاستجابة لجمهور متنوع الاهتمامات والرغبات، فإنها تعالج قضايا معاصرة وتتناول الوقائع والموضوعات الآنية واللحظية(العاني، 2015، ص 27، 28).

وقد كانت الصحافة المطبوعة إحدى إفرازات ظهور الطبقة البرجوازية في المجتمع الأوروبي؛ والتي كانت متعطشة لمتابعة الأخبار بما يساعدها على مزاحمة الطبقة الأرستقراطية والتأثير في الحياة العامة، وقد كانت "نيوز ايتنغ" أول صحيفة في ألمانيا عام 1502م، ثم مجلة شهرية إيطالية بالبندقية عام 1562م، ويتوالى بعدها انتشار الصحف في بلجيكا وهولندا وفرنسا وبريطانيا وكامل التراب الأوروبي ثم العالمي، وبذلك يكون ظهور الصحافة له الأثر الكبير في سرعة انتشار الأخبار وتداول الأفكار، وكذا في قدرة الخطاب الإعلامي على الوصول إلى جمهور أوسع وبأسلوب أسرع. لتهيمن الصحافة المكتوبة (المطبوعة) بذلك على الساحة الإعلامية لحوالي ثلاثة قرون، وتسيطر على ميادين وإنجازات عديدة فكرية وسياسية وتجارية، وعلى ابتكارات تقنية في صياغة الخبر وإخراج المادة الإعلامية إلى غاية ظهور أشكال متعددة من الصحافة (العاني، 2015، ص28، 30).

لتكون ولادة الصحافة الأدبية من نظام المراسلات الخاصة الذي هيمنت عليه دوائر المعلومات لفترة طويلة، وقد اتخذت المطبعة في البداية شكل المشاريع الحرفية الصغيرة في أوروبا، والتي اتخذت إداراتها في المراحل الأولى مبدأ الزيادة المتواضعة في الربح؛ فكان اهتمام الناشر بعمله اهتماما تجاريا بحتا ونشاطه يقتصر بشكل أساسي على تنظيم تداول المعلومات والتحقق من هذه المعلومات لا غير. لكن إضافة إلى الجانب الاقتصادي (الربحي) والثقافي الاجتماعي (نشر الأخبار والمعلومات)، ظهر جانب آخر لهذا النشاط يمكن القول بأنّه سياسي بامتياز، وذلك بمجرد أن أصبحت الصحافة الإخبارية صحافة رأي، لاسيما بتحول الصحافة الأدبية إلى المنافسة على نشر وإعلان الإخطارات (نشر الإعلانات). وقد حدّد كارل بوشر (Karl Bucher) الملامح الرئيسة لهذا التطور، فمن وسائل الإعلام البسيطة لنشر المعلومات صارت الصحف ممثلا وموجها للرأي العام، وأصبحت أيضا سلاحا يستخدم في النضال السياسي الذي تخوضه الأحزاب، وقد أدّى ذلك بالتنظيم الداخلي للشركات ومؤسسات الصحافة والإعلام إلى خلق قطاع جديد يقوم بدور جمع المعلومات، كتابتها ونشرها، لكن بالنسبة إلى محرر إحدى الصحف كان ذلك يعني أنه صار بائعا للمعلومات الجديدة، وأصبح تاجرا وله رأي ينشره على الملأ. وقد تحقق هذا التحول قبل أن يصبح طاقم التحرير قطاعا مستقلا .(Habermas, 2006, p 189, 190)

لقد كانت هذه الصحف والدوريات بمثابة خطابات للكتاب والمفكرين تستخدم لأغراض تعليمية، وكذا خطابات أيديولوجية وسياسية تستخدمها الأحزاب السياسة في نضالها السياسي لتوجيه الرأي العام وتمثيله، كما كانت بمثابة خطابات متنافسة ومتصارعة صار من خلالها الصراع بين الأرستقراطية والبرجوازية يبدو واضحا، نظرا لأنّ تلك الصحف في بدايتها كانت خاصية أرستقراطية أو"بدعة أرستقراطية" بتعبير هابرماس، كما كانت ترجع إلى مبادرات فردية من قبل العلماء والأدباء وكذا بعض رجال السياسة والمال (البرجوازية)، لذا يمكن أن يطلق عليها أيضا اسم خطابات سوق أو خطابات اقتصادية أو سوسيو- اقتصادية لأن غرضها التسويق والإعلان والدعاية في آن واحد.

أما "الصحافة الأدبية" ولكونها كانت تعمل في تحدٍّ للقواعد الربحية لمنطق السوق، فقد تراجع نشاط الصناعة الصحفية الربحية إلى المستوى الأخير حيث كان مستوى الربح في أدنى مستوياته، فتحمّل الأدباء والكتاب في البداية كل المخاطر المادية والاقتصادية بأنفسهم، كما صار المحررون يتنازلون تدريجيا عن وظائفهم في مجال تنظيم المشاريع لصالح مديري التحرير (البرجوازيين والأرستقراطيين)، لذلك لم تختزل العلاقة بين الناشر (المدير) والمحرر (الصحفي والكاتب) إلى علاقة موظف وصاحب العمل فحسب، لأن صاحب العمل ظلّ مهتما في الكثير من الأحيان والجوانب بتحقيق أكبر ربح لمشروعه أو لشركته أو مؤسسته الإعلامية (Habermas, 2006, p 190, 191)، في حين كان الكاتب أو المحرر وحتى رجل السياسة يهمه مضمون الرسالة الإعلامية أو الخطاب الذي يوجهه للرأي العام قصد تشكيله أو تمثيله أو توجيهه، في ظل التنافس والصراع بين الأيديولوجية الإقطاعية والأرستقراط والأيديولوجية البرجوازية.

وقد لاحظت لازار جوديت في دراسة أجرتها أنّ الصحافة الحرة كانت تتطور ببطء أكثر في المجتمعات التي بها سلطة مركزية قوية (مثل بريطانيا وفرنسا)، وكذلك في البلدان ذات الأنظمة الملكية القوية أو المجتمعات التي تهيمن فيها الحكومات المركزية والتي لا تتطلب حوارا عاما أو مشاركة فعالة من قبل المواطنين (في الشأن العام)، بينما تتطور بوتيرة أسرع في البلدان التي توجد بها سلطة مركزية ضعيفة نسبيا كالولايات المتحدة، أين يصبح توزيع الأنباء والآراء السياسية أمرا هاما بالنسبة للمواطنين (والفاعلين الاجتماعيين بشكل عام). ولكن وبعد نضال طويل للفوز بحرية التعبير خلال فترة انحطاط الملكيات الإقطاعية، وبعد ظهور مفاهيم حديثة كالديمقراطية والتغيير السياسي الذي تلخص في منح حق التصويت لغالبية المواطنين مثلما هو حال الثورة الفرنسية، زاد عدد الصحف بشكل ملحوظ مقارنة بغيرها. وبشكل مواز للتقدم التدريجي باتجاه المشاركة في الحياة السياسية حيث ترسخت تقاليد الصحافة في قلب تلك التحولات العميقة، صارت الصحيفة ومنذ بداياتها حلبة سياسية وفضاء للنقاشات العامة، لاسيما مع ولادة الطبقة المدينية الوسطى المرتبطة بالثورة الصناعية (البرجوازية) والتقدم التقني للوسائط وتحسين الطباعة (لازار، 1994، ص30، 31).

جدول لانتشار الصحف اليومية وعدد النسخ اليومي لكل ألف نسخة. انظر (لازار، 1994، ص30).

ليتمدد الخطاب الإعلامي بمختلف حوامله وتأثيراته وأبعاده من خلال اجتماع كل هذه العوامل وبناء المعاهد والمدارس وتطور الدراسات الإعلامية في كل من أوروبا والولايات المتحدة، ليتم خلق اتصال جماهيري حقيقي. وبما أنّ الصحافة الفرنسية هي من أقدم المؤسسات الصحفية في العالم والأكثر شهرة، فقد كانت "لاغازيت" هي الصحيفة الدورية الأولى في الظهور بانتظام منذ تأسيسها بوصفها مشروع تجاري في 30 ماي 1631 على يد "نيوفراست رونودو"، وقد صارت هي الصحيفة الرسمية الناطقة باسم الحكومة الفرنسية كونها لاقت نجاحا باهرا، فبعد أن كانت تصدر مرة كل شهرين بأربع ثم بثماني صفحات، صارت أسبوعية وتحقق عدة مئات من النسخ في كل عدد، ولكونها كانت تتمتع بحق النشر سواء من قبل الملك "ريشيليو" أو في عهد لويس الثالث عشر، واللذان كانا يزودان "رونودو" بالمعلومات الجاهزة وتحت رقابتهما الشخصية، نظرا لخضوعها (الصحيفة) لمبادئ: حق النشر والرقابة وتمثيل المصلحة العليا للدولة، لذلك فقد كانت الصحافة آنذاك صحافة محافظة تركز اهتمامها على الأخبار والوقائع العسكرية والقضائية تاركة هامشا ضئيلا للتحليلات والتعليقات. ورغم بحثها الدائم عن الدعم المالي إلا أنها كانت تعمل على تحصين مضامينها من توجهات المعلنين. وكانت

إلى جانبها كل من صحيفة "لو جورنال دي سافان" المختصة في نشر التقارير حول الكتب الحديثة الظهور، والصحيفة الأدبية الأولى في هذا المجال في فرنسا "لو مير كور غالان". لتبدأ بعدها الصحف اليومية في الظهور في نهاية عهد لويس الخامس عشر، وتبدأ عملية تحدي الرقابة الحكومية بشكل علني منذ ظهور يومية "لو جورنال دو باريس" في 1777م، ليزداد عدد الصحف الثورية أو "ذات الخطاب الثوري" منذ 1789 وهي لا تعد ولا تحصى، باستثناء بعض الصحف المعادية للثورة الفرنسية كصحيفة "لو جورنال بوليتيك ناسيونال" (لازار، 1994، ص32، 33).

ومن الضروري أيضا ملاحظة استمرار ذلك الشكل التقليدي من الصحافة، والذي كان يجسده رجل الأعمال الصحفي حتى القرن 19، وكذلك التنظيم اليومي وبأساليب قديمة لمؤسسته الصحفية وأعماله التحريرية. فقد كان يتم الجمع بين وظائف الصحفي والمحرر والناشر وكذا الطباعة أحيانا أخرى، لكن عندما أُنشِئت صحافة المجلات والدوريات الخاضعة للمنافسة، أدت إلى إنشاء هيئة تحرير مستقلة الوظائف وتم فصل المهام التجارية عن المسؤوليات الصحفية (الإعلامية)، وانعكست هذه الاستقلالية في ظهور افتتاحيات في الصحافة اليومية والتي جسدت وسيطا وحافزا وامتدادا للمناقشات العامة، فمن خلال هذا التطور للصحف نجد أنّ المجال العام قد ترسّخ بوصفه مجالا ذا توجه سياسي نظرا لأنّ تلك الصحف صارت ميدانا وحافزا وامتدادا للمناقشات العامة، ولم تعد وسائل الإعلام جهازا بسيطا لتداول المعلومات، لدرجة صار فيها لكل شخصية سياسية نادٍ خاص بها أو صحيفة تعبر عنها تقريبا. وقد تم احصاء 450 نادٍ وأكثر من 200 صحيفة في باريس وحدها ما بين ماي وفبراير 1848م، ولطالما كانت مهددة في وجودها -كما أسلفت الذكر "جوديت لازار" - وتعرضت للرقابة الشديدة ولمراسيم الحظر والمنع ولوائح الشرطة طيلة استمرارها في نقل المعلومات، ولطالما بقيت أعمدتها منبرا لمحاربة تلك الانتهاكات للحريات العامة، فقد اضطرت للنضال وادعاء اتجاه سياسي واكتساب حق للوجود القانوني. ليتحقق لها هذا المكسب بعد إقامة دولة القانون "البرجوازية "وبإضفاء الشرعية على المجال العام ذي التوجهات السياسية، أين شهدت الصحافة النقدية رفع الحظر الذي أعاق حرية الرأي، حتى التخوف من الرأسمال المستثمر من أجل استغلالها لم يعد عائقا كما كان تشير المخاوف، نظرا للانفتاح الذي عرفته الصحف في هذه المرحلة على الربح مثل أي مشروع تجاري (Habermas, 2006, p191, 192).

أما عن تجارة الإعلانات فقد أتاحت إنشاء حساب سعر التكلفة على أسس جديدة، من خلال خفض سعر البيع لمضاعفة عدد النسخ المباعة؛ أو كما يسميها "بورديو" زيادة عدد الأوديمات، فبفضل المساحة المخصصة للإعلانات أخذت الصحيفة طابع الشركة التي تنتج سلعها، وهو ما مكنها من الحفاظ على قاعدة أرباحها، بينما الجزء المخصص لهيئة التحرير (المستقلة) فيبقى المحررون هم المسؤولون عن بيعها، بما يجعل للصحيفة التجارية طابع المؤسسة الصناعية أيضا، ونتيجة لتطور المشروع الرأسمالي الكبير ودولة القانون والمجال العام البرجوازيين، ونتيجة لخضوع بعض الصحف لبعض الضغوطات والضرورات السياسية والاقتصادية بشكل أساسي، أدى بجميع المحررين إلى تطوير البنية التحتية التقنية والتنظيمية لمؤسساتهم وإلى توسيع وزيادة رأسمال شركاتها الصحفية والإعلامية، بما يجعلها سيدة قرارها مستقلة في توجهاتها وآرائها(Habermas, 2006, p192, 193).

أما عن وكالات الأنباء بوصفها مؤسسات إعلامية، فقد تركزت مهمتها على البحث عن الأخبار وتقصي تفاصيلها وتزويد وسائل الاتصال المختلفة بها بغية بثها وتداولها، وتتنوع وكالات الأنباء من

حيث ساحات عملها بين وكالات أنباء محلية أو وطنية وأخرى إقليمية ودولية، كما تتنوع المادة التي تبثها الوكالات بين النص الإخباري القصير والخبر المفصل المدعم بالصوت والصورة، فضلا عن التعليقات والتقارير والملفات التي تستخدم كقواعد بيانات متعدد الوسائط بحسب حاجة القراء وتوجهاتهم، وتستعين وكالات الأباء بشبكة واسعة من المندوبين والمراسلين والمصورين لرصد الأخبار وصياغتها في مواقع الأحداث وتزويد المركز بها بغية إدارة عملية نشرها وتداولها. ويعود تأسيس الوكالات العالمية المعروفة والتي ما يزال بعضها إلى غاية اليوم قائما إلى القرن التاسع عشر، مثل وكالة الأباء الفرنسية (A.F.P) ووكالة رويترز البيرطانية وغيرها، وهي مؤسسات عملاقة تنتشر مكاتبها في أغلب دول العالم وتغطي أخبارها أكثر من ثلثي الأخبار والأفكار المتداولة في العالم. وقد تنامى تأثير هذه الوكالات بالنظر إلى طبيعة عملها وتنوعت الخدمات التي تقدمها لوسائل الاتصال، كما زادت هيمنتها من خلال عملها المتخصص بحسب الموضوعات التي تتناولها ونوع الخدمة والصياغة النصية أو الصورية أو المتعددة الوسائط التي تؤديها، ونظرا لقدرتها على مخاطبة كافة الأفراد وبشكل مباشر لاسيما بعد ظهور الانترنت فيمكن اعتبارها جهازا وخطابا إعلاميا قائما بذاته، يتمتع بالقدرة على التأثير اللامحدودة النطاق والاتجاهات على الأفراد والمجتمعات والمؤسسات الإعلامية الأخرى، وتستمد هيمنتها من تحكمها في سوق الأخبار والمعلومات كونها تنتمي للدول الصناعية الكبرى وشركاتها التجارية (العاني، 2015، ص30، 32).

إنّ القراءة السليمة لهذه التطورات للصحافة المكتوبة (المطبوعة) في ظل تلك السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، - من وجهة نظر بعض الدارسين- تركت انطباعا حول أنّ الخطاب الصحفي آنذاك قد أخذ أبعادا تنافسية بين أيديولوجيتين متناقضتين (الملكية الإقطاعية والبرجوازية الرأسمالية)، هذه الأبعاد الأيديولوجية لا يمكن ألّا تكون قد ألقت بضلالها على الخطاب الإعلامي لتلك الصحف أدبية كانت أو علمية، نقدية كانت أو موالية، تجارية أو صناعية أو غيرها، فتعددت الخطابات الإعلامية على إثر ذلك وصار الفضاء العام مجالا لتصارعها أو تنافسها حول توجيه الرأي العام والمناقشات في المجال العام، أو حول تشكيل واقع اجتماعي جديد وفق السياقات والظروف السياسية والاقتصادية المستجدة في الساحة العامة الأوروبية بشكل خاص.

كما قد لا يسلم هذا الطرح من النقد نظرا لما شاب ولازال يشوب واقع تلك الصحف لاسيما ذات الطابع التجاري والصناعي، جراء خضوعها لتوجهات وآراء المعلنين دون أدنى اعتبار للطرح القائل باستقلالية هيئات التحرير الخاصة بتلك الصحف والمجلات نظرا لاستقلال المساحة المخصصة للإعلانات عن المساحة المخصصة للأخبار والمعلومات والتي تخضع لسلطة الكتاب والمحررين، وذلك اعتبارا لقاعدة اتجاه الدين لـ "بيير كلاستر"، بما يجعل الخطاب الإعلامي تابعا لأحد الأطراف المتنافسة وتوجهاتها الأيديولوجية المتناقضة، فيسوق أفكارها وآراءها والقيم التي تخدم مصالحها، وتدمر أو تشوه وتستبعد قيم ومصالح الآخر في آن واحد.

وهذا ما يكشفه تطور الحياة اليومية خلال النصف الثاني من القرن 19، حيث أن الصحافة نفسها تصبح قابلة للتلاعب بشكل أكبر كلما تم تسويقها، خاصة من قبل المصالح الاقتصادية الخاصة المرتبطة بالملكية الفردية؛ رغم أنها ليست الوحيدة في ذلك، فهناك مصالح خارجية تسعى لفرض نفوذها، وبعد أن كانت الصحيفة أو الجريدة (الشركة) خاصة وموجهة لعامة الناس في نفس الوقت،

أصبحت توجه خطابها لمجموعة أو لأفراد معينين من الجمهور، بل وصارت هي الوسيلة أو الآلية التي تُدخِل بها بعض المصالح الخاصة المميزة إلى المجال العام (Habermas, 2006, p193).

إلّا أنه ورغم ذلك يبقى أنّ هناك اختلاف وتعدد سياسي واقتصادي وأيديولوجي في ظل وجود خطابات إعلامية متنافسة أو متصارعة، مصير هذا التنافس أو الصراع بين الخطابات والمصالح في النهاية، أن يؤول إلى بناء كيانات وممارسات اجتماعية متنافسة حول مشروع اقتصادي اجتماعي لنفس المجتمع، وحول تقديم الأفضل لأفراد المجتمع الأوروبي على كل المستويات، وحتى وإن كان ذلك التنافس والتنازع يتمحور على أسس وقيم ومصالح كل طرف، إلّا أنه يبقى أيضا حول تمثيل المجتمع ذاته؛ أي أنّ الصراع والتنافس بين الأيديولوجيتين المتصارعتين أو الخطابين المتنافسين سيكون حول تمثيل نفس الحقل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام أو المجتمع ذاته وهذا ما يؤكده "هابرماس" عند حديثه عن العلاقة بين الناشر والمحرر وعن ظهور الصحافة الحزبية.

حيث أن العلاقة بين الناشر والمحرر خضعت أيضا لنفس التحول الهيكلي، فتحت ضغط التطور التقني – الذي سنتحدث عنه فيما بعد- الذي تم في مجال نقل المعلومات، تحول نشاط المحرر من الناحية الأدبية ليصبح عملا صحفيا بشكل أكثر تحديدا، فصار اختيار المادة الإعلامية له أسبقية على الكتابة التحريرية، كما أنّ العمل على فرز المعلومات ومراجعتها وتنسيقها والعديد من الأنشطة الأخرى ذات الصلة بهذا الشأن، صارت تأخذ الأولوية على الولاء للخط العام للصحيفة، ويتم الحفاظ عليها فقط بفضل كفاءة من الاتجاه الذي لم يعد فيه الصحفيون الموهوبون في المقام الأول، بل المحررون الماهرون هم من يصنع سمعة الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية بما يسمح لها أن تحتل مرتبة جيدة، لذلك كان يتم تعيين محررين ويُتوقّع منهم العمل لصالح ربح الشركة وسمعتها، حتى وإن تم تقليص مستوى الحرية المتاحة بشكل ملحوظ للصحفيين، حتى في الصحف التي لا تلتزم بقوانين السوق وتخدم الأغراض السياسية، ذلك لأنها أقرب إلى الصحف الأدبية منها إلى الصحافة النقدية. حتى بعد ظهور المجموعات البرلمانية والأحزاب السياسية في فرنسا وإنجلترا، احتفظت الصحافة السياسية بأسلوب قائمتها الفردية لبعض الوقت، حيث أنّ بعض الصحفيون لم يعتمدوا على فصيل أو حزب سياسي، بل على العكس كانوا هم أنفسهم سياسيين يجتمعون حول صحيفتهم كزمرة من البرلمانيين. أما مع بداية الصحافة الحزبية (وخطاب الأحزاب في وسائل الإعلام والصحف) التي تسيطر عليها المنظمات السياسية، والتي بدأت تتطور منذ 1860م على الأقل في فرنسا وإنجلترا بين المحافظين والديمقراطيين الاجتماعيين، فبدل أن يكون المحرر تحت أوامر محرر آخر مسؤول، صار المحرر مسؤولا أمام لجنة رقابة في كلتا الحالتين فهو موظف ينفذ توجيهات يتلقاها من أعلى، ورغم ذلك لا يمكن فصل كل ذلك عن الميول العامة أو المركزية، وهما أمران أساسيان مرتبطان بالتطور الذي شهدته الصحافة من وجهة نظر علم اجتماع التنظيم أو علم اجتماع المؤسسة، حيث أنّ تقدم تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال في القرن 20 وظهور التلغراف والهاتف اللاسلكي والراديو، أدى إلى تسريع ترشيد مؤسسات الصحافة من حيث التنظيم ومن حيث تكوينها الكارتلي على المستوى الاقتصادي، حيث يتم اللجوء أحيانا إلى إنشاء وكالات صحفية احتكارية أو يقترن توحيد العمل الصحفي (التحرير) في الصحف الصغيرة بالمراسلات، والدعوة لتقديم خدمات صغيرة (إعلانات) للصيدليات التي تبيع مكملات غذائية جاهزة (Habermas, 2006, p193, 194).

أما عن تطور تقنيات الصحافة المكتوبة فهو ما سمح بمضاعفة سرعة الطباعة إلى عشرات المرات بحلول 1884م، لاسيما بعد اختراع آلة تصفيف الحروف من قبل ج. تورن (J.Thorne)، واختراع نظام يسمح بتأمين الإعادة الآلية للحروف من قبل ماك ميلان (Mac Millan)، ثم بآلة التنضيد السطري التي استخدمت لأول مرة في صحيفة نيويورك تريبيون "Newyork Tribune" في 1886، ودخلت هذه التقنية لفرنسا عام 1890م (لازار، 1994، ص35، 36).

4/ الصناعة السينمائية:

كما هو حال الصحافة فقد تأثر تاريخ الصناعة السينمائية (ومن ثمة الخطاب الإعلامي السينمائي) باكتشافات تقنيات متعددة وصراعات اجتماعية بارزة لعبت دورا استثنائيا في تاريخ السينما، صراعات لم تكن بين مصالح المالكين ورقباء هذه الوسائل الجديدة؛ بل بين من يصونون أخلاق المجتمع باسم الأغلبية ومن لم يتوانوا في تحقيق المزيد من الربح أمام أي رادع أخلاقي.لذا فإنّ ظهور السينما في القرن 19 يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية: كونها عبارة عن تطور تقني (صناعي- تجاري)، وتعبير عن حاجة المجتمعات الحديثة لتنظيم المخيال (Limaginair)، والأهم من هذا وذاك أنها استجابة لرغبات الطبقات الكادحة على عدة مستويات: الاقتصادي (كونها في متناولهم) والاجتماعي (فبإمكان العائلة كلها أن تحضر العرض) والترفيهي(في ملء وقت فراغهم بعد تخفيض ساعات العمل)، فنجاح (ربح) السينما لم يكن بسبب المضمون الرفيع أو الأفلام ذات الموضوعات الجدية- الذي كان يجده المثقفون في "الكتاب" بوصفه الحامل للأفكار الأبلغ دلالة والأكثر أهمية في الفلسفة والأدب والسياسة – فالأفلام التجارية هي ما كان يلقى رواجا بين المنتجين والمستهلكين. لكن ومع بداية القرن العشرين وبتلاقي الذوق العام مع البيئة المالية لهذه الصناعة الجديدة، بدأ المضمون يخضع لتغيرات هامة وصار الفيلم أكثر مرونة وتعقيدا تماشيا مع الطلب على الأفلام (القصة) الجديّة ذات المضمون الأكثر أهمية، كما أنتجت هذه الصناعة الخيالية رغبة المستهلكين الدائمة في رؤية نجومهم المفضلين، بما أسهم في إنتاج جماهيري حقيقي مرتبط بإفرازات الحرب العالمية الأولى على واقع السينما في أوروبا والعالم، حيث أغلقت الاستديوهات الأوروبية أبوابها بما أتاح وضعا متميزا للسينما الأمريكية، جعلها تهيمن على الصناعة والثقافة السينمائيتين إلى يومنا في ظل استمرار الطلب الهائل على الأفلام. لكن ما يثير الاهتمام في هذا السياق هو ظاهرة استخدام وسائل الاتصال (السينما) لغايات دعائية وأهداف اجتماعية وقومية، وليس الجديد والأهم في المسألة التأليف بين رسالة ذات فائدة (معنى وتأثير) وبين المتعة والتسلية كونه قد استخدم من قبل الصحافة قبل عقود، بل يكمن في حجم الجمهور الذي ينبغي الوصول إليه من خلال الفيلم كوسيلة إقناعية ورسالة أكثر مصداقية كفيلة بالهيمنة على الناس، رغم أنّ جوديت تصر على أن السينما في تلك الفترة لم تكن صانعة لأذواق الناس بل منقادة من قبلها (لازار، 1994، ص37، 39).

إنّ التطور التقني للسينما الذي انطلق عام 1832 مع الفيزيائي البلجيكي "جوزيف بلاتو" واختراعه لتقنية النظارة الشخوصية التي تعطي انطباعا وهميا بالحركة للصور المتتابعة، تواصل عام 1839مع نيبس (Niepce) وداغر (Daguerre) لتحل الصور الفوتوغرافية محل الرسوم المتحركة، لتكون البندقية التصويرية السلف الأول للكاميرا مع الفيزيولوجي الفرنسي ماري (Marey) عام 1882. لكن في سنة 1895م استطاع الإخوة "لوميير" إقامة جلسة سينمائية في أحد الشوارع مقابل فرنك 1 (واحد)، وخلال أيام صار العرض جماهيريا بجذبه للآلاف من المشاهدين، ليكون القرن 20 بداية

لافتتاح المسارح السينمائية في الصالات، بدءا بـــ 480 مسرحا سينمائيا عام 1910م و2370 عام 1913م بألمانيا وحدها، ثم افتتح المسرح السينمائي الأمريكي بنصف قطعة نقدية للعرض، وقد تم احصاء عشرة آلاف صالة سينما في الولايات المتحدة عام 1908م، ورغم ارتباطها بالمهاجرين والفقراء العاملين في المدن والمنحدرين من مجموعات وإثنيات متباينة، إلّا أنّ هذا النجاح السريع للسينما قد فرض شروطا جديدة على المنتجين ووسائل وتكاليف الإنتاج والصناعة السينمائيتين، وقد بدأ تسويق الفيلم عن طريق مكاتب التوزيع التي فرضت نفسها بين المنتجين والتجار، بينما سعى الصناع والتجار تدريجيا لاكتساب وسائل ملائمة للإنتاج، وتحول الفيلم من إنتاج إبداعي للفرد إلى مشروع جماعي ومن فيلم قصير إلى أكثر طولا، وقد تزامن ذلك مع تطورات في فن عمارة الصالات التي تحولت إلى قصور فخمة تتسع لآلاف الأماكن المريحة بما يستجيب لمتطلبات الجمهور الميسور الحال أيضا، لتتمكن السينما في زمن وجيز مقارنة بالصحافة المطبوعة من غزو جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية، بما مكن منتجي وصناع وتجار السينما من مراكمة المزيد من رؤوس الأموال والأرباح (لازار، 1994، ص39، 41).

من بين ما تؤكد عليه هذه النبذة التاريخية عن تطور السينما، هو أنّ الخطاب الإعلامي قد عرف تطورات هائلة منذ عصر الصحافة المكتوبة أو المطبوعة إلى عصر الصورة الفوتوغرافية والسينما، وذلك من حيث وسائل وأدوات إنتاج الخطاب وكذا من حيث القدرة على جذب الجماهير بالنظر إلى حجم المشاهدين الذي تم اجتذابه من خلال تطوير أدوات نقل الرسالة من تقنيات العرض وصولا إلى فن عمارات صالات العرض السينمائي، دون إغفال الأسعار المغرية في بادئ الأمر، ليتم تقسيم الإنتاج السينمائي بما يتناسب وكل الفئات والطبقات الاجتماعية ومتطلباتها، ليصبح الخطاب الإعلامي السينمائي والذي اعتبر أكثر مصداقية من الخطاب الصحفي (المكتوب) صانعا ومحددا لأذواق الجماهير، نظرا لقوة الإقناع التي اكتسبها هذا النمط من أنماط الخطاب الإعلامي، وذلك من خلال تأليفه بين الرسالة ذات المعنى وعناصر الترفيه والتسلية، وتضمين عناصر الإقناع والهيمنة والدعاية والترويج السياسي والاقتصادي داخل العناصر الجادة أو ذات الفائدة في آن واحد.

فإن كانت مشاهدة الصور المتحركة بسرعة 8 صور متتابعة في الثانية، ثم 16 و24 فـ 36 صورة في الثانية قد ساعد على فهم أفضل لما نشاهده من وقائع، فإنّ الانتقال من مستوى اللونين إلى تعدد الألوان يقربنا إلى واقعية العرض وجماليته، كما أنّ ظهور الصورة على شاشة كبيرة مصحوبة بالصوت في صالات العرض التي تتسع للآلاف، جعلت عملية الاتصال (الخطاب الإعلامي) أكثر وأوسع وأعمق تأثيرا على مستوى بيئة التلقي، حيث صار الجمهور يجتمع في مكان واحد ويتلقى نفس الرسالة في نفس الوقت. وبعد أن تبلورت للسينما أساليب عمل قائمة بذاتها وأصبحت فنا قائما بذاته – الفن السابع- ويجمع في بنيته جملة من الفنون الأخرى، وبعد أن كانت مهمة السينما من حيث طبيعة تناولها للأحداث والوقائع والتأثير الفني والثقافي أقرب إلى الأدب منها إلى كونها خطابا إعلاميا ذا تأثير إعلامي، إلّا أن هذه الدور الأخير قد اتسع بعد أن استُخدمت في توثيق الوقائع، ووُظِّفت في نقل وترويج الأفكار خلال الحربين العالميتين وما أعقبها من صراع أيديولوجي بين الشرق والغرب (العاني، 2015، ص32، 33).

كما أنّ طبيعة التلقي السينمائي وبيئته الاتصالية – قاعة العرض المظلمة المزودة بشاشة ضخمة وحالة الهدوء السائدة- التي تضفي قدرا كبيرا من عناصر التشويق والإبهار وبالتالي الكثير من التركيز، قد

جعلت الاتصال يجري في اتجاه واحد وجعلت الخطاب أكثر وأوسع تأثيرا، نظرا للقدرة على توجيه الخطاب لجمهور أوسع في آن واحد دون اشتراط التعلم أو الثقافة؛ وهو ما يجعل الخطاب يقتصر على فئة أو طبقة معينة من المجتمع كالكتاب أو الصحيفة، هذا دون أن نتناول التأثير الذي اشتد مع انطلاق تقنيات العرض السينمائي الحديثة المجسمة وثلاثية الأبعاد وغيرها (العاني، 2015، ص33، 34).

لكن وما إنْ بسطت السينما هيمنتها على عقول الناس وصارت الخطاب الأكثر تأثيرا في تشكيل الرأي العام وبناء الواقع الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، حتى ظهر البث الإذاعي (الإذاعة والتلفزيون) خاطفا كلّ الأدوار والوظائف الخطابية منها.

5/ البث الإذاعي للراديو والتلفزيون:

أ/ البث الإذاعي للراديو:

بعيدا عن مختلف الاكتشافات المتوالية عبر عقود من الزمن والتي انتجت جهاز الراديو وأدخلت تقنية البث الإذاعي للمجتمعات، فقد دخل البث الإذاعي للتاريخ عام 1917 عندما تم نقل تعليمات اللجان الثورية إلى الجيوش الروسية في بتروغراد، وفي فرنسا عام 1922م حين تم بث برامج منظمة مع صحيفة ناطقة وبرامج موسيقية من برج إيفل، وقد كانت المجموعات المالية الخاصة هي المؤسس الأول للمحطات الإذاعية، ليتم بعدها تأسيس الاتحاد الدولي للبث الإذاعي "R.I.U" من أجل تخصيص أطوال الموجات إلى مختلف المرسلين، وذلك نتيجة الخلاف القائم حول الترددات المستخدمة من مختلف محطات الإرسال، والتي بلغ عددها في الولايات المتحدة 604 محطة عام 1932م و650 محطة عام 1938، في حين بلغ عدد أجهزة الإرسال 12 مليون عام 1930، و50 مليون جهاز عام 1940م، أما في فرنسا فلم يكن هناك سوى 138 ألف جهاز استقبال عام 1933، ليبلغ عام 1940م حولي 5 مليون جهاز، وقد اختلفت ملكيته من بلد إلى آخر حيث احتكرت بعض الحكومات لنفسها البث الإذاعي وتخلت أخرى عنه لصالح المبادرة الفردية. إلّا أنّ الأهم في مناقشة هذه التقنية ليس المسار التاريخي لتطورها وإنما قدرتها على البث المباشر، وهو الأمر الذي فهمه رجال السياسة بسرعة كبيرة؛ أي الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الوسيلة في حملاتهم الدعائية، فأصبح الراديو أداة دعائية عالمية بامتياز لكلّ السياسيين، الذين استخدموه لنشر عقائدهم وأيديولوجياتهم وعلى رأسهم زعماء الفاشية والنازية خلال الحرب العالمية الثانية، كما استخدم في البلدان النامية كأداة هامة للاتصال السياسي، نظرا لخصائص الراديو المتعددة من الاستماع الجماعي والمتزامن والمباشر ودورها في توسيع جماهير البرامج واستدخال أنماط جديدة من السلوك، وحتى بعد اختراع التلفزيون احتفظ الراديو بجمهور عريض نظرا لخاصيته التنقلية واللحظية (لازار، 1994، ص41، 43).

إنّ الخصائص المتعددة للراديو جعلت منه خطابا إعلاميا لحظيا ومباشرا يملك قدرة على التأثير والإقناع والتشكيل وإعادة التشكيل لتمثلات الأفراد حول الواقع الاجتماعي أكثر منه لدى الخطاب الصحفي والسينمائي، رغم أن لكل منهم خصائصه وقدراته على التأثير وتوجيه الرأي العام، إلاّ أن الراديو قد نال إعجاب أبرز وأعظم زعماء العالم وأكثر المؤثرين في تاريخ البشرية، لقد صنعت النازية والفاشية من خلاله خارطة سياسية وأيديولوجية جديدة لأوروبا والعالم بأسره، حيث كان صدى تلك الخطابات النازية يصل إلى مشارق الأرض ومغاربها مكتسبا استعطاف وتأييد الكثير من الجماعات والدول نحو كل ضحايا ذلك الفكر المتطرف وممارساته النازية. كما كان خطابا إعلاميا

جذابا لجمهور عريض من المتابعين لاسيما في المجتمعات الحديثة التي يحوز أغلب أفرادها على جهاز راديو. وحتى في المستعمرات فقد استخدم الراديو بوصفه خطابا سريع الوصول لإعلام الرأي العام العالمي بفضائح الاستعمار وجرائمه، ولتبليغ انشغالات الشعوب والجماعات المضطهدة في شتى الأمصار ورغبتها في تقرير مصيرها استنادا إلى خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان السائدين لدى المجتمعات صاحبة تلك التقنية الإعلامية.

كما أنّ البث الإذاعي للراديو وبحكم قدرة المتلقي على اختيار المحطة بخلاف السينما التي تعاني محدودية واضحة في هذا السياق، أتاح بتعدد قنواته فرصة واسعة للمقارنة بين الأخبار والنظر للوقائع والمعلومات والتحقق منها(العاني، 2015، ص36)، وقد اعتبر أكثر تأثيرا وإقناعا من أنماط الخطاب الإعلامي التي سبقته، نظرا للتفاعلية التي أضفاها في بثه لاسيما بعد أن صار المتلقي بواسطة الهاتف (الثابت) يمكنه الاتصال بأي محطة والاستفسار ونقد ما يتم بثه من مختلف المحطات الإذاعية، ليمارس حقه في النقد والاتصال والتفاعل مع مختلف الرسائل الإعلامية والخطابات المسموعة.

ب/ التلفزيون:

إن أصول البث الإذاعي والاتصال التلفزيوني تختلط بواسطة الأمواج المرتبطة بظواهر فيزيائية ورياضية معقدة، لذلك يصعب وضع قائمة تاريخية للكشف عن كل البحوث التي أجريت، فقد كانت موزعة بين عدة مراكز بحث وعبر مختلف أنحاء العالم (لازار، 1994، ص 41)، كما أن ولادة هذه الأداة كانت نتيجة لثلاث اكتشافات: الكهرباء الضوئية التي سمحت بتحويل الطاقة الكهربائية إلى طاقة ضوئية، وتحليل الصورة الخطي والنُّقطي، وأخيرا النقل الهارتزي الذي سمح بنقل الإشارة الكهربائية المقابلة لكل خطوط ونقط الصورة المحللة. وقد نُفذ أول برنامج تلفزيوني موجه للجمهور في إنجلترا عام 1936م، وفي فرنسا عام 1939م ببث 15 ساعة من البرامج كل أسبوع رغم العدد المحدود لأجهزة الاستقبال، ليتوقف البث نتيجة الحرب العالمية لثانية ويتواصل بعد التحرير عام 1945، لينطلق البث من برج إيفل مرة أخرى ولكن بدرجة وضوح بلغت 819 خطا، لكن في عام 1948لم تكن هذه التقنية موجودة سوى في فرنسا، إنجلترا وروسيا، والولايات المتحدة والتي كانت تمتلك أكثر من 250 ألف جهاز استقبال. لتتدارك البلدان الأخرى هذا التأخر مع مطلع الستينات (لازار، 1994، ص 44، 45).

لكن التلفزيون لم يعمل في بداياته سوى على اقتفاء أثر الراديو مكملا إياه بخاصية "المرئية"، أما من ناحية تنظيمه ونظام رقابته فقد اتبعت نفس تنظيمات الراديو في أغلب الدول، لذلك لم يعرف هذا الجهاز أية مقاومة ليصبح بعد مدة قصيرة وسيلة اتصال عائلية في أوروبا وأمريكا، وذلك رغم ثمنه الباهض لدى الجمهور ذي الإمكانات المتواضعة. لذا فقد صار التلفزيون يمثل وسيلة الاتصال التي تعمل على صياغة الأحلام أكثر من أية وسيلة أخرى ولدى الجميع من منتجين ورجال السياسة والجمهور، لدرجة أنه صار وسيلة ذات إمكانات وقدرات تخيلية لدى الكثير من الدارسين والنقاد، نظرا لارتباطه بالوظيفة التربوية واعتقاد الكثيرين بأنّ الاتصال السمعي البصري (التلفزيون) هو مشروع ديمقراطي للتحرر الثقافي. ليصبح بهذا المعنى مدرسة شعبية كبرى للجماهير ارتكزت مهامها على الأخبار، التربية والتسلية. ومع هيمنة هذه الوسيلة على ما سبقها من وسائل، فقد ارتبطت هي الأخرى بنماذج جديدة للاستخدام وبعومل متعددة مثل التصنيع، نشوء المدن وتنظيمها، الهجرة والحرب، التربية والتعليم ...، استعمالات وعوامل من شأنها أن تسهل أو تعيق تطوير وتبني وسيلة ما. لذا فإنّ

وسائل الاتصال كانت دوما مشروطة بعملية ديالكتيكية من الصراع بين القوى والأفكار المتناقضة الكامنة في نظام هذه الوسائل ذاتها، وبين هذه الوسائل والمؤسسات الاجتماعية الأخرى؛ حيث يمكن القول أن المجتمع يخلق أدوات اتصاله والتي تعمل بدورها على صياغته (المجتمع ذاته) مجددا (لازار، 1994، ص 45، 46).

يمكن أن تعمل كل أشكال الخطاب الإعلامي؛ أي الخطاب الإعلامي عبر كل الوسائط والحوامل الإعلامية على تشكيل المجتمع وخلق مختلف الممارسات والتصورات المشكلة له، لكن ليس بالقدر الذي يقوم به الخطاب التلفزيوني نتيجة إمكاناته وقدراته الهائلة، ومن خلال خصائصة المميزة عن غيره من الوسائط، فقد اشتملت هذه الوسيلة على عدة خصائص جعلت منه خطابا أكثر إقناعا للمتلقين وأكثر هيمنة على تصوراتهم وتمثلاتهم حول الواقع الاجتماعي برمته، بل حتى حول ذواتهم وواقع حياتهم اليومية. إنّه خطاب آنيٌّ لحظيٌّ، مسموع ومرئيٌّ، مسجّلٌ ومباشر، إنه يجعل كل بعد من الأبعاد الإنسانية تتحرك في الاتجاه المراد اتباعه نظرا لديناميكيته وتفاعليته. لقد نال هذا الجهاز بوصفه أعقد أشكال الخطاب الإعلامي من ناحية إفرازاته وتأثيراته المحققة على مستوى الإدراكات والتصورات والتخيلات والممارسات وحتى النتائج والقرارات، اهتمام كل الدارسين والباحثين على مر التاريخ رغم ظهور تقنيات اعتبرها البعض أكثر منه سرعة وتفاعلية وتأثيرا، فقد ذاع صيت بحوث آثار التلفزيون على مختلف جوانب الواقع الاجتماعي بقدر لم تنله مختلف الوسائط من الدراسات والاهتمام الأكاديمي والجماهيري، لدرجة صار تأثير الخطاب التلفزيوني يتعدى الواقع الاجتماعي للأفراد والمجتمعات، إلى ما يسمى بالواقع الافتراضي وتحوير معاني وأهداف تلك الرسائل والخطابات الرقمية عبر مختلف الوسائط الإلكترونية الشبكية والتأثير على الرأي العام الذي أفرزه، فيقوم بإعادة تشكيله مجددا.

ويؤكد كل من "Short Christie" و"Williams" من خلال مدخل الوجود الاجتماعي " Social Presence"، على أنّ الإحساس والشعور الذاتي للقائم بالاتصال حول مدى سريان التفاعل مع الشريك في عملية الاتصال، يرجع ظهوره إلى عدد الرموز التي تستطيع الوسيلة أن تنقلها، وأنه كلما زاد عدد الرموز زادت درجة الوجود الاجتماعي الذي يشعر به الفرد من خلال استخدامه للوسيلة، ورغم أن الباحثان قد استخدما ذلك للتدليل على تأثير الاتصال من خلال الحاسب بآداء المهام وبالاتصال غير الشخصي، إلا أن هذا المدخل ينطبق كثيرا على التلفزيون مقارنة بالوسائل الأخرى، والتي يقل فيها عدد الرموز المنقولة بما يجعل درجة الوجود الاجتماعي أقل، إذْ يقل دفء وحميمية شعور وخبرة المشتركين في عملية الاتصال الشخصي، حيث يعتبر الاتصال الشخصي أكثر أنواع الاتصال من حيث الوجود الاجتماعي، يليه في ذلك الاتصال الذي يكون بواسطة المواد المسموعة والمرئية ثم المواد السمعية فقط وأخيرا المواد المطبوعة، فإذا كانت المهمة المطلوب آداؤها تحتاج إلى الانخراط فيها بشكل شخصي، فسوف يفضل الأفراد الوسائل التي تتميز بقدر أعلى من الوجود الاجتماعي، كما يؤكد هذا المدخل على أنه كلما قلت القنوات أو الرموز المتاحة من خلال الوسيلة فإن المستخدِم سوف يعطيها انتباها أقل، نظرا لمدى وجود مشاركين في عملية التفاعل بما يجعل الرسائل (الخطابات) أقل من حيث كونها شخصية (أبو الحسن، 2006، ص 63). وهو ما يؤدي في اعتقادنا في نهاية المطاف إلى فشل ذلك الخطاب في تحقيق أهدافه المرجوة في الإقناع والتأثير على المتلقي، أو الحكم عليه بأنه أقل تأثيرا مقارنة بغيره من الخطابات التي تم فيها استخدام وسائل أخرى أقل تفاعلية وأقل شخصية وأقل وجود اجتماعي.

ثانيا: الخطاب الإعلامي والأيديولوجية.

1/ الأيديولوجية فلسفة حياة.

إنّ فلسفة الحياة برمتها هي الأيديولوجيا المهيمنة، وهي لا تقتصر على الطور الإمبريالي في ألمانيا أو على جعل مدرسة تنطبع بأفكارها فحسب، أو أنها كانت حركة ذات حدود واضحة كالكانطية مثلا، بل هي ظاهرة دولية كما يرى "جورج لوكاش" في الفصل الرابع من كتابه "تحطيم العقل"، بل إن عمق نفوذها يتسع ليشمل كل العلوم الاجتماعية من السيكولوجيا إلى السوسيولوجيا وحتى التاريخ وتاريخ الأدب والفن، بل إن كل الأدب الفلسفي البرجوازي منطبع بفلسفة الحياة "الأيديولوجيا المهيمنة"، وهي تحوز على هذه السلطة الكلية بوصفها تيار فلسفي؛ كونها نتاج نوعي لهذا العصر – عصر ظهور ونمو الإمبريالية- فهي: - من وجهة نظر مثقفي البرجوازية الإمبريالية (الطفيليين)- عبارة عن محاولة لإعطاء جواب فلسفي عن المعضلات التي يخلقها تطور المجتمعات وعن الأشكال الجديدة للصراع الطبقي (لوكاكش، 1982، ص 7)، خاصة بعد التطور التقني الذي اخترق كل تفاصيل حياة الأفراد والجماعات، لاسيما في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بما خلق تعددية لا تكاد تحاول الخروج عن سيطرة الأنظمة الحاكمة وعن فلسفة الحياة ككل بوصفها ظاهرة دولية بل وعالمية.

ويؤكد شيلر على ذلك في بحثه عن الأدوات التي تخدم وتعزز نظام الهيمنة الدولي، وبناء على أنّ ضرورات السوق التي تحكم ما ينتجه النظام الشامل من سلع وخدمات هي من يحدد بصفة شبه كلية الناتج الثقافي الإعلامي، فإنّ هذا الأخير – الناتج الثقافي الإعلامي- لا يمثل الوحدات المتعارف عليها من السلع الاستهلاكية الشخصية فحسب، وإنما يجسد أيضا الملامح الأيديولوجية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، من خلال تعزيز وتطوير الدعم الشعبي لقيم النظام أو لما يصنعه على أقل تقدير، لاسيما ما تقوم به وكالات وشركات الإعلانات في معركتها لكسب عقول البشر ضمن دينميات العمليات الثقافية الإعلامية ضمن سياق الاقتصاد الرأسمالي العالمي،وكذا الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعتبر في معظمها في حوزة أمريكية وهي التي تتحكم في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات؛ هذه الهيمنة التي تمتد إلى إعداد وتوزيع ناتج الاتصالات الثقافية حتى داخل الدول التي يفرض عليها وجودها أن تصطدم بالأعمال الخالصة لمصالح النظام العالمي، فللحفاظ على مصالح الطبقات المهيمنة في النظام الدولي أو حتى داخل الدولة – التي تعتبر جزء من النظام الدولي - فلابد من الإبقاء على طبقات وسيطة تتمثل في تعدد المنابر الإعلامية وشعاراتها اللازمة والعناصر الضرورية حفاظا على النظام، فمن الضروري مثلا أن يتطور قطاع الاتصالات الثقافية بما يتسق مع تدفق المعلومات في اتجاه واحد من المركز نحو المحيط وفق احتياجات القوى المهيمنة، بما قد يحتم الهيمنة على كل مجال ثقافي إعلامي يبعدها عن السيطرة الكاملة على بيئتها العالمية والوطنية (شيلر، 2007، ص 21، 22). لذلك يصبح من الضروري طرح العديد من التساؤلات في هذا السياق، والتي يمكن اعتبارها أسئلة مشروعة بطريقة أو بأخرى في خضم بحثنا هذا على سبيل:

لماذا يغلق النظام الحاكم كل قناة اتصال خارج نطاق سيطرته ما لم يكن جوهر الرقابة هو استمرار سلطته؟ لماذا لا تجيز وزارات التعليم بعض الكتب والموارد المعرفية حتى تتأكد من نزول آلهتها الموثوق بها إلى قاعات التدريس؟ ولماذا يتعين على الطلبة الكفاح من أجل حق حرية التعبير، وأن تكافح النقابات من أجل حق نشر آرائها وأن تناضل النساء من أجل إقامة متاجر خاصة بالنساء؟ ولماذا يتعين على الأمم والجماعات المقهورة أن تكافح من أجل الاتصال بلغاتها؟ ولماذا يتعين على المنشقين السوفييت النشر بطريقة سرية, وعلى الأمريكيين السود والشعوب المستعمرَة أن يكافحوا من أجل أن تُتاح لهم القراءة؟ (كاستلز، 2014، ص 27). هكذا استهل (Manuel Castells) "مانويل كاستلز" كلامه من أجل التعبير عن وجهة نظره حول عملية الاتصال ودور وسائل الإعلام، وعن أهمية السيطرة على الاتصال والإعلام بالنسبة لأي سلطة قائمة، سواء كانت سلطة عملاقة أو صغيرة؛ مرتبطة بالدولة وشركات وسائل الإعلام الكبرى أو بالمنظمات الصغيرة.

ورغم أن السلطة أكبر من كونها اتصال والاتصال أكبر من كونه سلطة، إلا أن كل سلطة تعتمد في بقائها على التحكم في الاتصال، لأن السلطة المضادة تعتمد على خرق تلك السيطرة، والاتصال الجماهيري الذي يمكن أن يصل إلى عموم أفراد المجتمع تصوغه وتحركه علاقات السلطة المتجذرة في عمل وسائل الإعلام والحياة السياسية في الدولة. فسلطة الاتصال تقع في قلب هيكل وحركية المجتمع، ذلك لأنّ الصيغة الأكثر أصولية للسلطة تكمن في القدرة على تشكيل العقل البشري، خاصة وأن الطريقة التي نشعر بها ونفكر هي ما يحدد أسلوب كل تصرف على المستوى الفردي والجماعي. وحتى وإن كان القسر – مشروعا كان أم لا- مصدرا أساسيا للسلطة، فإنه لا يكفي تماما ليجعل من الهيمنة شيئا مستقرا، لذا فإن نشر القبول وغرس الخوف والإذعان هي أسس حتمية لدعم قواعد الهيمنة والتحكم في مؤسسات ومنظمات المجتمع، وعلاقات السلطة الكامنة في المؤسسات تتجلى من خلال تلك القواعد كنتيجة لعمليات الصراع بين الفاعلين الاجتماعيين، صراع حول تحديد الأعراف والقواعد وجعلها ذات طابع مؤسسي من جهة، وتحدي هذه الأعراف من جانب الفاعلين (المستبعدين أو غير المعترَف بهم) الذين يشعرون بأنهم غير ممَثّلين بشكل ملائم في قواعد عمل النظام من جهة أخرى، في معركة شدّ وجذب مستمرة من إعادة إنتاج المجتمع وإنتاج التغير الاجتماعي، هذه المعركة أساسها هو القدرة على تشكيل العقل البشري الذي يتفاعل مع البيئة الطبيعية والاجتماعية من خلال الاتصال ووسائل الإعلام، بما يجعل الاتصال محوريا في خضم هذه العملية التي تسير وفق بناء وثقافة وتنظيم المجتمع وتكنولوجيا الاتصال القائمة فيه. فمن خلال عملية الاتصال تتحدد علاقات السلطة القائمة ويجري تحدّيها في كل مجالات الممارسة الاجتماعية (كاستلز، 2014، ص27، 28).

لذلك فالخطاب الإعلامي الذي من خلاله تتم عمليات الاتصال داخل كل مجتمع مرتبط بكافة جوانب الحياة الاجتماعية، وأولى هذه الجوانب هي الجوانب الثقافية والأيديولوجية وذلك نظرا لعدة اعتبارات أولاها: كون أنّ علاقات الصراع القائمة في المجتمع تتعلق بتحديد الأعراف والقواعد السائدة في المجتمع وجعلها ذات طابع مؤسسي حتى يتم قبولها أو تحديها؛ الشيء الذي يعتمد على عملية تشكيل العقول المتفاعلة فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين البيئة الاجتماعية من جهة أخرى، وثاني الاعتبارات هو ارتباط سير عملية الاتصال تلك بكل زخمها وعناصرها وفق بناء وثقافة وتنظيم المجتمع ومستويات تكنولوجيا الاتصال التي بلغها. وهذا الاعتبار الأخير هو نفسه ما يجعل الإعلام وثيق الصلة أيضا بالجوانب السياسية والاقتصادية للحياة الاجتماعية، كون التكنولوجيا والتنظيم القائم مرتبط أشد الارتباط بالتنظيم الاقتصادي والسياسي القائم في المجتمع، وثالث تلك الاعتبارات التي

تؤكد تلك الارتباطات بين الإعلام ومختلف جوانب الحياة، هو وقوع سلطة الاتصال في قلب هيكل وحراكية كل مجتمع من جهة، وحاجة كل سلطة قائمة فيه للسيطرة على العملية الاتصالية نظرا لأنّ القسر بوصفه مصدرا لكل سلطة غير كاف بمفرده من أجل استقرار هيمنتها على مؤسسات ومنظمات المجتمع، وما يجعل كذلك الشق السياسي أكثر ارتباطا بالإعلام هو أن عملية الاتصال هي ما يمهد وبشكل حاسم الطريق التي تبنى من خلالها علاقات الهيمنة ويجري تحديها في كل مجالات الممارسة الاجتماعية.

2/ فلسفة الإعلام والتغلغل الأيديولوجي:

تؤكد فلسفة الإعلام على علاقة وسائل الإعلام ونظمها وكذا نظم الاتصال الجماهيري الموجودة في المجتمع بالأيديولوجيا، نظرا لأن وسائل الاتصال والميديا تستمد أهدافها وخططها من هذه الأيديولوجيا أو تلك، ويتركز هدفها الأساسي في دعم وإبقاء أيديولوجيا السلطة القائمة (نجم، 2013، ص 154).

كما أنّ فشل الوسائل التقليدية في التحكم الأيديولوجي قد دفع للبحث عن وسائل أكثر فعالية وأكثر تأثيرا في عقول الجماهير، فزاد الاهتمام بتقييم الوسائل الإعلامية وبالسياسات الاتصالية على المستوى الاجتماعي، وظهرت حاجة إلى سياسات وخطط في مجال الاتصال كي تقوده من الواقعية إلى التحكم الأيديولوجي، وإلى اتجاهات أكثر عمومية نحو العلمليات المتعلقة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي. لذلك يرى جيمس كرون (James Curran) أنّ الأيديولوجية في معظم معانيها المتميزة تهتم بتوصيل الأنساق الهامة عبر اتجاهات طبقية، ويُفهم هذا على أنها ليست عمليات مبهمة، وإنما تقوم بدور مؤثر بما يوضح علاقة الأيديولوجية بالوسيلة من خلال ثلاث قضايا رئيسية: يهتم الافتراض الأول بطبيعة الضبط الاجتماعي الذي تؤديه الوسيلة الإعلامية، ليتمحور السؤال هنا حول بناء ملكية الوسيلة وتحكم الطبقة المسيطرة في نشاطها وممارساتها. ويتعلق الافتراض الثاني بظهور الأيديولوجية على مستوى التحليل الرسمي، ليتبادر هنا سؤال عن الكيفية والأساليب الفنية والنظم المرتبطة بعمل الوسيلة (عملية إنتاج الخطاب). أما الافتراض الثالث فيرتبط بمنظور الشمول، حيث نجد ملكية الوسيلة تعود للدولة كما هو حال BBC البريطانية أو الإذاعة والتلفزيون في مصر (والكثير من دول العالم الثالث)، وتلعب الوسيلة الإعلامية هنا دورا هاما في عمليات تشكيل الوعي الاجتماعي (نجم، 2013، ص158، 159).

وحتى وإن كان الأمر يبدو أنه يتعلق فقط بالقضايا التجريدية، فإنه وثيق الارتباط أيضا بقضايا واقعية تخص الممارسة السياسية، فاهتمام الماركسية بوسائل الاتصال يكمن في الحاجة إلى تقديم المعرفة للعمال، قصد تشكيل وعي ثوري مدرك للمؤثرات الأيديولوجية ومناهض للطبقة الحاكمة وقلب نظام الإنتاج، لذا يظهر تأثير وسائل الإعلام في التحليلات الماركسية واضحا، وذلك من خلال نشر أيديولوجيات تستطيع من خلالها الجماعات والطبقات العاملة مقاومة الوعي الزائف الذي تفرضه البرجوازية. كما ركزت الكثير من الدراسات على تأثير وسائل الاتصال المرتبط بالأيديولوجيا، لينصب تركيزها على الصحافة باعتبارها أول وأعظم مثال واضح على الدور الأيديولوجي الذي تقوم به لاسيما في الحياة الثقافية. وعلى جانب آخر هناك ارتباط وثيق بين الأيديولوجيا والثقافية الشعبية، فقد اهتم غرامشي بدراسة العلاقة بين الأيديولوجية الشعبية وأيديولوجية النظام ومؤسسات الدولة (بما

فيها وسائل الإعلام)، معتبرا أنّ الثقافة الشعبية هي نقطة انطلاق لتغيير الأوضاع القائمة ومركزا في ذلك على الفولكلور، ليس بدافع الحفاظ على التراث، وإنما باعتباره أحد العوامل الهامة في تشكيل التوجه الأيديولوجي للجماهير، ورؤيتهم للدولة وأجهزة الحكم وممارساتها الأيديولوجية وأساليب التعامل معها (نجم، 2013، ص159، 160).

كما يبدو أنّ للأيديولوجيا (ideology) دورا مهما في التحليل النقدي للخطاب إضافة إلى البنية اللغوية، وذلك من خلال تأكيد "كريس" (Kress) على أنّ أي شكل لغوي إذا دُرِس منعزلا فلن يكون له أي معنى محدد أو حاسم في حد ذاته، ولن يؤدي أية وظيفة، وبالتالي فإنّ مجموعة التصريحات المعينة والصياغات المحددة التي تشكل أي خطاب تعبر وفي الوقت نفسه تُنظَّم وفقا لأيديولوجية محددة، فاللغة لا يمكن أن تظهر بنفسها، فهي تظهر دوما بصفتها ممثِّلة لنظام معين من المصطلحات والتصريحات اللغوية التي تحقق بدورها نظما منطقية واستطرادية أيديولوجية معينة (شومان، 2007، ص 42).

لذا لا يمكن أن تنفصل الأيديولوجيا بأي شكل من الأشكال عن الخطاب بكل أشكاله؛ لاسيما الخطاب الإعلامي، فالخطاب الإعلامي بوصفه يشمل النصوص المكتوبة والشفهية والصور والموسيقى وغيرها التي تبثها وسائل الإعلام والاتصال، فإنه لا يبتعد عن وجود رموز وإشارات وعلامات لها معنى في مجموعة النصوص والتصريحات الملقاة، وأي شكل من هذه الأشكال لن يكون له معنى إذا ما كان منعزلا، فعادة ما تكون تلك الرموز والإشارات تحمل دلالات إيديولوجية معينة، ذلك لأنه قد تمّ استخدامها وفقا لنظام نحوي وتصريحي معين من المصطلحات يعبر عن مجموعة المواقف والتوجهات التي يحملها المستخدمون في تفاعلاتهم وتصريحاتهم، كما تعبر عن الوضع الاجتماعي لهم والمرتبط أشد الارتباط بمجموعة القيم والأنماط الفكرية والاجتماعية السائدة، وحتى أشكال العنف السائدة والتي عادة ما تكون مشروعة أو تمت شرعنتها لصالح السلطة القائمة.

ولمّا كان القسر والعنف - سواء المشروع أو غير المشروع - هو أساس غير كاف لقيام وقبول سلطة معينة واستقرار هيمنتها، فإن ذلك يستدعي من كل سلطة أن تنشر القيم والأفكار التي تجعل سيطرتها وهيمنتها أمرا متقبّلا اجتماعيا، هذا هو جوهر التغلغل الأيديولوجي في كل خطاب إعلامي، إن سير عملية الاتصال المرتبط أساسا بالصراع الاجتماعي حول تحديد الأعراف والقيم والقواعد السائدة في المجتمع؛ قبولها وتطبيقها أو رفضها وتحديها لهو أمر يؤسس لوجود صراع أيديولوجي داخل كل عملية اتصال وخلف كل خطاب إعلامي، وكذا في كل غايات وأهداف الخطاب الإعلامي المعتمد بالضرورة على أساليب واستراتيجيات مختلفة، تلك التي تكون مستوحاة بالضرورة من مرجعية أيديولوجية وثقافية للمؤسسة الإعلامية ومتعهديها من مالكين ومعلنين وإعلاميين وكل من يقف خلف وفي كنف هذه العملية.

فضمن صراع الحريات مثلا يوجد صراع بين حرية الامتلاك وحرية التعبير، فمن جهة يرى متعهدو وسائل الإعلام والمعلنون أن الإعلام والترفيه هما أداتين لاستثمار مورد طبيعي هو المستهلك، فيجتهدون للحفاظ على نظام قائم يوافق مصالحهم، ومن جهة أخرى يرى المواطنون أن الإعلام والترفيه سلاح يمكن استخدامه في نضالهم من أجل السعادة التي يتطلب بلوغها تغيير النظام القائم. ولحل هذا التناحر تم استخدام حلين متناقضين خلال عقود من الزمن، فالأنظمة الديكتاتورية ذات النمط الفاشي تلغي حرية التعبير دون المساس بملكية الوسيلة الإعلامية، أما الأنظمة الشيوعية فتحظر حرية

الامتلاك مع الإدعاء بحفظ حرية التعبير، والنتيجة واحدة وهي أن تصبح وسائل الإعلام وسيلة استغباء وعقائدية (برتراند، 2008، ص 7، 8).

لذا يبدو أنه لا مفر من تخليص الخطاب الإعلامي من مختلف الترسبات الأيديولوجية والعقائدية، فرغم اختلاف النظامين الديكتاتوري الفاشي والشيوعي في تسييرهما لوسائل الإعلام، حيث يتم التخيير بين حرية الامتلاك وحرية التعبير المزعومة، إلا أن نتيجتهما واحدة وهي صحافة مبتورة تتحول لأداة استغباء انتماؤهما الأيديولوجي واحد؛ هو الأبوية ورقابتها الوصية على شعوبها ومجتمعاتها.

حتى وإن مُنحت صناعة الوسائل الإعلامية والصحافة حرية سياسية كاملة؛ من خلال رفع احتكار الدولة والرقابة الحكومية على الإذاعة والتلفزيون في بعض المجتمعات ورغم الأثر الكبير للديمقراطية على تطور الوسائل الإعلامية، إلا أن استثمارها المتصاعد تجاريا في القرن العشرين وحصر ملكيتها في يد فئة معينة (البرجوازية أو الأرستقراط) لم ينسجم تماما مع مبدأ الحرية والتعددية، فالتكتل والاحتكار لا يتوافق مع الاستقلال اللازم والحرية المترتبة عنه لوسائل الإعلام، فلا يمكن أن يقتصر هدف الوسيلة الإعلامية على الربح فقط أو أن تكون حرة لمجرد الحرية، فالحرية شرط ضروري لكنه غير كاف ولا يضمن أن تقدم الوسيلة الإعلامية خدمات في مستوى تطلعات أفراد المجتمع (برتراند، 2008، ص 8، 9)، لتصبح بذلك ليبرالية السوق وأيديولوجية الربح أكثر خطورة على الخطاب الإعلامي وأهدافه وعلى الأدوار المنوطة به من الأيديولولجية الشمولية والأبوية ووصايتها المفرطة.

لذا فإن مسألة التوازن بين الحرية والرقابة مسألة قديمة ومرتبطة بظهور وسائل الإعلام ربما، حيث كتب جون أدامز رئيس الو م أ (1797-1801) لصديق له عام 1815: "إذا طرأ في يوم من الأيام تحسن على مصير الإنسانية سيكتشف الفلاسفة وعلماء الدين والساسة والمصلحون، أن تنظيم الصحافة هي المسألة الأكثر صعوبة وخطرا وأهمية، والتي يتعين عليهم حلّها". لذا يرى جان كلود برتراند أن الوسيلة المتممة والموفقة بين الأيديولوجيتين والتطرف في الاعتماد على حرية السوق أو على رقابة الدولة هي الإنضباط المهني (الأخلاقي) (برتراند، 2008، ص 9، 10).

3/ الأيديولوجية التقنية في الخطاب الإعلامي:

أ/ ما هو قوام الأيديولوجية التقنية في التواصل؟

إنّ قوام الأيديولوجية التقنية في التواصل هو أن نولي للمعدات التقنية مَهمَّة حل قضايا المجتمع، بما يقتضي التسليم بخضوع التقدم في التواصل الإنساني والاجتماعي لتقدم التقنيات، بمعنى الاعتراف بقدرة تلك التقنيات على تغيير نموذج المجتمع تغييرا بنيويا، وهو ما يسوق في نهاية المطاف إلى الخلط بين دلالات الألفاظ أثناء الحديث، كمفهوم الحضارة والمجتمع الرقمي، مجتمع الإعلام، الديمقراطية الرقمية ومجتمع المعلومات، وإلى كل ما يُحيل إلى فكرة سلطة التقنية على العملية الاتصالية وعلى الواقع الاجتماعي ككل، فمنح التقنية أسماءَها للمجتمعات المستخدمة لها يجعل التجهيزات التقنية في قلب نموذج المجتمع القائم، بما يؤدي إلى الخلط بين واقعين مختلفين في طبيعتهما؛ التقنية والمجتمع، لاسيما إذا كانت تلك التجهيزات التقنية تتعلق بجوهر النشاط الإنساني للمجتمعات وهو التواصل (وولتون، 2012، ص 43، 44).

فالأيديولوجيا تنتِج ظاهر نظام حقيقي أو فعلي للوجود، بما يقتضي فهمها – الأيديولوجيا- على أنها تشكّل مواقف مجموعات اجتماعية برمتها، لكن شرط أن يؤخذ مجمل الواقع الاجتماعي بعين الاعتبار، حيث تتعلق هذه الفكرة بتبعية الميادين الثقافية تبعية ضرورية لتطور البشرية (هوركهايمر، 2006، ص 6).

هذا التطور الإنساني الذي يتضمن بالضرورة التطور التقني الذي تشهده المجتمعات، لاسيما فيما يخص موضوع تقنيات الاتصال الذي يتحدث عنه "دومينيك وولتون" (Dominique Wolton) في معرض نقده للتقنية بوصفها أيديولوجيا. فقد أكد العديد من المفكرين والفلاسفة عبر تاريخ البشرية أنه لا وجود لمجتمع من دون أيديولوجيا، ولا من دون روابط توحد المجموعات الاجتماعية، كالدين والثقافة والسياسة ومختلف الأفكار والقيم والمعتقدات السائدة التي ورغم طبيعتها المتغيرة مع الزمن والتي تتطور ويعاد تركيبها، إلا أنه لا يستغنى عنها لقيام حياة اجتماعية. لذا يتناول "وولتون" الأيديولوجيا التقنية بالنقد بوصفها إحدى الأيديولوجيات من بين سواها من الأيديولوجيات.

لكن هذه الأيديولوجيا ترتكز على منح تقنيات الاتصال سلطة معيارية مبالغا فيها، لتصبح بذلك التقنية هي العامل الأول لتنظيم المجتمع وإعطائه معناه، حيث أنّ التقدم الحاصل بالفعل في تقنيات الاتصال لم ينتج عنه تقدم مماثل في عمليات الاتصال، أي أنّ تقدم تقنيات الاتصال في مجتمع ما غير كاف لخلق التواصل بين أفراد المجتمع؛ حيث لا ينتج تفاهم متبادل (تواصل) بين الإنسان المغمور بتقنيات الاتصال مع نظيره على نحو أفضل مما كان عليه قبل هذا التقدم التقني (وولتون، 2012، ص 45).

ذلك لأنّ المخيال الذي أسقط على وسائل الإعلام هو مخيال الحداثة التقنية والاجتماعية، مخيال تشكيلي يسمح بكل الإنقلابات الممكنة: حيث يمَكِّن المعلوماتية ذات السلطة التحررية المشهودة أن تتحول إلى مصدر قلق وتنديد شامل بمجتمع المراقبة والفساد، وذلك انطلاقا من المشاكل المختلفة التي تطرحها من الرقابة البوليسية إلى خطر الصور الخليعة والإباحية...، وبعيدا عن السياق التاريخي المحدِّد والمعدِّل لهذا المخيال باستمرار في اتجاهات متنوعة، فإنّ هذا الأخير يترسخ في تعارض متجذر في الفلسفة اليونانية، فالتوتر بين العقل الذي ينظر إليه بوصفه إدراكا آنيا لما هو حقيقي والتجرد من الأوهام، والتقنية التي يُنظر إليها كوساطة خارجية فاعلة ومنحرفة، إنما يفسر تعددية معنى كلمة اتصال (communication)، ويشرح الخلافات العميقة الناتجة جرّاء تحليلها.فمعسكر المثالية منذ سقراط (Socrate) وأفلاطون (Platon) يَجمع تحت مضلته،كل الذين يعتقدون أنّ البشر يجب أن يتحرروا من الظروف الملموسة للتعبير عن الفكر، ويؤمنون بأنّ الفكر يحاور ذاته ويتحاور مع بقية الأفكار وسط جماعة عقلانية، وأنّ الفكر ينحطُّ في كل ما يحوّله إلى مادة ويجعله في حال شبيه باستبدال قطعة غيار أصلية بأخرى مزيفة؛ مثلما يعبر سقراط عن رفضه للتعبير عن فكره بالكتابة، فالشمس في أسطورة الكهف لا تشكل سوى عقلا واحدا، ولأنّ الظلال ليست سوى تحريف يضلّلنا، وجب الخروج من الكهف إلى المدينة وطرد الشعراء وقصصهم الخادعة باعتبارها تجسيدا لتلك الواسطة (وسائل الإعلام). أمّا الأشكال المثالية المعاصرة فتعرف من خلال دعوتها إلى إقامة علاقة آنية واتصال أصيل، يسمح بالتفاهم وتقاسم المنطق ذاته، وبرفضها لوسائل الإعلام بوصفها أداة (تقنية) شيطانية، والخوف من تأثير وسائل الإعلام الضّار على الأطفال هو ذات الخوف الذي أدّى إلى طرد الشعراء (ميغري، 2018، ص 60، 61).

كما طوّر السفسطائيون نقّاد المركزية الكلامية (Logocentrisme) الّذين شكلوا اتجاها يعتقد أنّ للعقل وجودا سابقا للغة بصفتها مقرا للكائن؛ البلاغة وتحليل ممارسة التلاعب باللغة، وشقوا إلى جانب المتأثرين بالممارسات الملموسة للوساطات (وسائل الإعلام) وقدرتها على إنتاج ما يوحي بأنه الواقع، طريقا للفكر الذي يمنحهم كل السلطات؛ سلطة الإغراء والتأثير وتشكيل المدينة (المجتمع)، متخذين من الوسائل غايات، وتركوا تراثا متنوعا انتشر بين المختصين في اللسانيات والمهتمين بدراسة العلاقة بين البشر وبين البشر وحججهم، كما انتشر بين الممارسين (المعلنين) الذين يؤمنون بتأثير وسائل الإعلام ورسائلها (فالاتصال لا يعني فقط أن يتم إعلامك، بل أن تعرف كيفية تغيير السلوك وكذا التحفيز والبيع أيضا)، كما نعثر على هذا الاعتقاد لدى القائمين والمكلفين بالاتصال الداخلي المقتنعين بفاعلية تقنياتهم ونجاحها في تمرير الخطاب، ونجده أيضا لدى مروجي اليويتوبيا التقنوية؛ فيتمنون اتصالا إنسانيا أفضل بمؤازرة الآلة (التقنية) أو ربما بتفوقها عليه (ميغري، 2018، ص61، 62).

ولكن هل تسمح تقنيات أفضل بتواصل أفضل؟ إنّ آلة البلاك بيري "Black berry" تجسد هذا الرمز حاليا أكثر من الحاسوب والميديا، فأن يكون العالم في متناولنا بطرف أصبع يولد شعورا بالسلطان والأمان. لكن كيف يفشل التواصل بمثل هذه الأداة التي تتمتع بمثل هذا القدر من التفاعل؟ إنها تنتمي إلى أيديولوجيا النقل والتحويل التي تخلط بين سرعة الأدوات وكفاءتها وتقلب التواصل الإنساني وتعقده، لذا فإنّ إعادة التفكير في العلاقات بين الإعلام والتواصل هو بداية لتخليص مسألة التواصل من قبضة التقنية. فالتوسيط الإعلامي والنقل الإعلامي والتفاعل ليست بالضرورة مرادفة للتواصل، فبقدر ما حققت التقنيات تقدما هائلا سمح بتحسين بعض التواصلات الاجتماعية، وتمثلت لنا بوصفها انعتاقا مخلصا من كل تبعية خارجية دينية أو سياسية (أيديولوجية)، بقدر ما جعلته خاضعا إراديا لها كونه قد أدمن استخدامها. فكثيرة هي العبوديات الإرادية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إضافة إلى حالة الإدمان على وسائل الاتصال (والميديا)، مسألة تعقب الأثر التي تؤديها تلك التقنيات (وولتون، 2012، ص 45، 47).

كما يمكن ملاحظة الأيديولوجيا التقنية من جهة أخرى في الامتناع الدائم عن المقارنة؛ أو الظن بأن كل شيء بدأ للتو بحيث لا تاريخ ولا نزعة مقارنة، بل إنها وضعية لا تحتمل أي نقد وتتطلب الولاء الكلي، فليس ثمة خيار مع ظهور الأيديولوجيا التقنية وحتميتها كما بقية الأيديولوجيات، وكل نقد هو بمثابة رهاب تقني ونزعة محافظة (أو تلقيدوية)، وبعد أن كان ينتقد البقاء أمام التلفزيون لساعات، صار الجلوس بنفس القدر أمام الحاسوب واستخدامه من قبل الأطفال علامة ذكاء وانفتاح ذهني، إنه زمن الخلط بين التقدم التقني وتقدم الاتصالات لأن تقنيات الاتصال لا تزال ترافق حركات الانعتاق، فالكل يتحدث عن الانترنت كتقنية لا كإدمان، بل وبوصفها الأداة التي ستحرر العلاقات الإنسانية والاجتماعية، إنها حالة من الطوبيا- الأيديولوجية التي تحل محل الأيديولوجيات الأخرى (وولتون، 2012، ص 48، 50).

إنّ دومنيك وولتون حين يؤكّد أن التقنية بوصفها أيديولوجيا - من خلال الإدمان عليها والتعقب الذي يطال مستخدميها – قد حلّت محل الأيديولوجيات الأخرى، فإنه يغفل ما أقره سابقا بأن هذه التقنيات لم تحقق الانعتاق المرجو بل يعتقد فيها ذلك فحسب، لذا يمكن القول أنّها خطر أيديولوجي يضاف أو يدعم الأيديولوجيات السابقة التي لم ينعتق منها الإنسان فعلا.

ويضيف وولتون إلى أنّ المعلومات والأخبار ذات الصلة بممارسة السلطة والقرارات لا تبثّ عبر الأنترنت، وحتى وإن كان يتم بعضها عبر الهاتف أو شفاهة بين المعنيين، فإنّ فتح مساحة للإعلام التفاعلي بواسطة النت (الشبكة العنكبوتية) لا يغير شيئا في العلاقة البالغة التعقيد بين الأفراد، الإعلام والسلطة (الأسرار والإشاعات) والهيمنة عليها والتأثير فيها ومن خلالها، حيث تصبح الكفاءة التقنية لا تجدي نفعا في تغيير هذه العلاقات، فالناقل ليس هو المحتوى (حتى وإن كان له الأثر في ذلك)، فالتلاقي التقني بين 4.5 مليار جهاز راديو، و3.5 جهاز تلفاز، و2.5 مليار هاتف جوال، و1.8 مليار حاسوب، وبين المعلوماتية والاتصالات والتقنيات السمعية البصرية لا يغير أيضا في العلاقة بين الأفراد والإعلام والسلطة، بل إنّ مزيد من العقلانية في الجمع بين النص والصوت والصورة سوف يزيد العلاقة تعقيدا من خلال تنوع وتعدد المضامين (وولتون، 2012،ص 53، 54)، كما أنّ سرعة الإعلام لا تنفصل عن نوع من نشوة القوة الساحقة للأنترنت، حيث أصبحت أيضا وسيلة لتغيير الخطابات والتنقل من محطة إلى أخرى، والانتقاص من شأن الغيرية وتدفق المعلومات، فالمعارف لا تتقدم ولا يجري تبادلها ولا تندمج حسب السرعة الناتجة عن سرعة الأنترنت أو عن تغيير الخطابات من قناة إلى أخرى.لذلك يجب مقاومة هذا التنقل المعرفي لإعطاء معنى لهذا المحيط من الأخبار والمعلومات وسماكة الواقع، الذي أنتج حالة من التعذر في فهم الواقع، إذْ يجب احترام الحدود السياسية التي تشكلت عبر قرون من المعارك بين الفضاء العمومي والفضاء الخاص؛ بما يعني ضرورة الخروج من الشبكات والتقنيات مجددا من أجل اختبار الواقع الحقيقي الاجتماعي والإنساني، ولا بد للصداقات والتفاعلات أن تجد لها سبيلا في الواقع بدلا من عيشه على الشاشة أو في المواقع (وولتون، 2012، ص62، 64).

كما أنّ التبعية والرغبة في الظهور بمظهر الحداثة حتى من قبل رجال السياسة، وصولا إلى التخيل بسهولة التواصل مع المواطن عبر مخاطبته عبر تلك البلوغات "التقنية" بدلا من العلاقة المباشرة، واعتبار التقنية مكملا لأدوات الديمقراطية الإلكترونية وأنّ التفاعلية هي بديل للتواصل الإنساني والتي ستطلق مجددا مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، فإنها تغفل أنّ السياسة لا يمكنها أن تسير بسرعة الإعلام لأنّ مسألة السلطة ليست مسألة إعلام فقط بل مشكلة تواصل. ويرى ولتون من خلال تمظهر الأيديولوجيا التقنية في تطبيق نماذج السيبرنيطيقا (علم التحكم الآلي) على المجتمع أملا في جعله أكثر عقلانية، بأنّها ليست سوى الرأس المرئي من النزعة النسقية والأيديولوجيا العقلانية الشاملة، التي تُطبق على ما يفترض أنه العلاقة بالطبيعة وعلى أداء المجتمع لوظائفه وعلى العلاقات الإنسانية، ملتقية بذلك مع المذهب الوضعي للقرن 19 التاسع عشر (وولتون، 2012، ص 66، 68).

كما أنّ مجتمع الشبكات أو مجتمع المعلومات الذي يولي له كاستلز أهمية كبيرة، لا يغطي أي واقع جوهري بقدر ما يظهر الاهتمام المادي والاجتماعي الزائد الذي نوليه لبعض وسائل الإعلام، حين يخلط التكنولوجيا بالمجتمعات؛ بل ويشبه الشبكات بالمجتمعات، ومن خلال نظرة نقدية تاريخية لهذا التوجه "أيديولوجيا الشبكات"، فإنّ الشبكات ليست سوى أشكال وأنماط خاصة من تنظيم المجتمعات في طريق التطور، ويكفي أن نقارن الخطابات عبر الأنترنت بالخطابات التي واكبت انطلاق التلغراف والإذاعة والتلفزيون والفيديو الجماعي، للتأكد من غياب أي جديد في الحماس لهذه الوسائط سوى تنوعه وصرامته.كما أنّ تملك وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال ليس أمرا بسيطا بالنسبة لغالبية الناس وليس الإعلام مرادفا للمعرفة. لذا فإنّ ذلك التمثل ذو البعد الواحد للمجتمع وفق ما لاحظه "جان فان دايك" (Van Dijk) يسحق كل الاختلافات، ولا يسمح بالبروز إلّا لأيديولوجيا حداثية جدا أو شبه

حداثية تجمع أحلام التحرر الديمقراطي لـ عصر الأنوار بالعقلانية الخالية من القيم ومن كل اختيار سياسي (ميغري، 2018، ص 538، 539).

وكذلك فإن مجتمع المعومات ومقولة من يملك المعلومة هو من يسيطر ليست سوى انتقالا من حالة ملاك الأراضي (الإقطاع) ثم الورش والمصانع (البرجوازية) وصولا إلى من يمتلك المعلومة ووسائلها، لتبقى المواجهة الاجتماعية والسياسية من حيث الجوهر ثابتة دوما حيث يتمحور الصراع بين من يملك ومن لا يملك (بورديو، 2004، ص24، 26). فالأيديولوجيا المهيمنة أو القيم والمعايير السائدة في المجتمع هي قيم ومعايير من يملك تلك الوسائل والتقنيات والوسائط، وبالتالي من يصنع الخطاب في تلك الوسائل هو من يحدد القيم والمعايير التي يجب أن يتم اتباعها والأخلاقيات والقوانين التي يجب ألّا يتم تجاوزها.

ب/ ماكلوهان والحتمة التكنولوجية:

في ظل استبعاد معظم النظريات خلال دراستها للبعد التقني في الاتصال الاجتماعي، وفي ظل بقاء الوسيط (الوسلة الإعلامية) علبة غامضة تُركت مهمة شرحها وطريقة تشغيلها وبثها لمؤرخي التقنية والمهندسين، قدم مارشال ماكلوهان (Mcluhan) مقاربة (الحتمية التكنولوجية) يطرح فيها إشكالية علاقة أنماط الاتصال بالمجتمعات، وقد كانت هذه الأخيرة في شكل تنبؤات تم التعبير عنها بصيغة الآثار التكنولوجية، بما أدى إلى الافتتان بها بوصفها مقاربة أثارت اهتماما متزايدا بمسألة الميديا في عدة فروع وتخصصات قيل أنها تتعلق بالاتصال، تتلخص هذه المقاربة في مفهوم "الرسالة هي الوسيلة" الذي قدمه ماكلوهان في كتابه: "من أجل فهم وسائل الإعلام"، لكنه لم يقم ببحث ميداني منهجي، بل راح يجمع المقولات والاستشهادات من مختلف المشارب للدفاع عن طروحاته، ولم يكتف باقتباس فكرة المؤرخ الاقتصادي هارولد إنيس (HaroldInnis) بأنّ التغيير في التنظيم الاجتماعي هو نتيجة للتكيف مع التقنية الجديدة، بل ذهب إلى - أبعد من ملهمه كارل ماركس- الحد الذي ذكر فيه أنّ العلاقات الاجتماعية ترتبط بشكل معقد بقوى الإنتاج وبالتقنية بطريقة غير مباشرة، وتجزم نظرية ماكلوهان ذات السببية الأحادية بأنّ وسائل الاتصال - بمعناها الواسع الذي يشمل وسائل النقل والفنون – لا تهيكل المجتمعات لأسباب اقتصادية بل لعوامل حسيّة، فتُمدّد أنماط الإدراك والمعرفة الحواس الإنسانية وتؤثر على شخصية مستخدميها لأنهم في مستواها. حيث أنّ التكنولوجيا لا تؤثر على مستوى الأفكار والمفاهيم فحسب، بل تغيّر تدريجيا علاقات الحواس ونماذج الإدراك الحسي من دون مقاومة تُذكر. كما يختلف العيش في عالم تسيطر عليه العملة النقدية عن العيش في عالم يخلو منها بغض النظر عن كيفية استخدامها، فالنقود تعيد تنظيم الحياة الحسية للشعوب وتدفعهم للانفتاح والتبادل، كما أنّ الكتاب المطبوع يجعل الحاجة ملحة لفرض علاقة شخصية بالعلم بشكله لا بمحتواه. وفي هذا الشأن يميّز ماكلوهان الوسيلة الإعلامية الباردة كالتلفزيون التي تتحدد بتعريفها الضعيف، حيث أن صورة أو صوتا ما يضمّان عددا قليلا من المعلومات، بما يتطلب مشاركة واستثمارا أقوى من مستخدميها لما يُمنح لهم من فضاءات التعبير، ففقر التلفزيون الذي نشاهده بشكل جماعي يخطف الوعي مثله مثل الكلام الذي يتطلب نقاشا يشارك فيه كل واحد. وبين الوسيلة الساخنة كالسينما والإذاعة والكتاب التي تتحدد بثرائها، بما لا يترك إلا مجالا ضيقا لمشاركة مستخدمها الذي يعاني من إكراهات محتواها، حيث يتم التزام الصمت أثناء متابعتها (ميغري، 2018، ص 199، 202).

فالتمييز بين وسائل الإعلام الباردة والساخنة لم يكن سوى تمييزا أسطوريا، ليقال في ذلك مزاحا عن ماكلوهان أنه يملك تلفزيونا معطوبا، حين وصفه بالوسيلة الباردة لضعف مشاركة مشاهديه. فالعلاقة بوسائل الإعلام مسألة استثمار اجتماعي، فقاعات السينما الفرنسية صامتة ومغلقة بكثير من الجدّ، عكس الولايات المتحدة حيث تكون صاخبة وتشاركية. والتلفزيون يكون تفاعليا واندماجيا في الأوساط العمالية عكس الأوساط المتعلمة، والإذاعة يستخدمها الشباب كوسيلة تفاعلية (البرامج الحوارية). فالميديا لا تتحدد بكونها امتدادا لحواس الإنسان بشكل ما، بل واقعُها كامتداد اجتماعي للأشخاص والمجموعات التي تستخدمها من أجل أن تتحد أو تتعارض، بل إنّ الميديا تتضمن كل التناقضات الاجتماعية. إضافة إلى كل هذا فإنه وعلى غرار ماكلوهان الذي لم يقدم سوى أمثلة تاريخية، فإنه وفي المقابل يمكن تقديم مثالٍ معارضٍ لكل مثال قدمه لتأكيد الحتمية التكنولوجية، وفقا لما صاغه الفيلسوف والشاعر الفرنسي بول فاليري (Paul Valéry)، فبينما ساهم تطور المطبعة في تعزيز الفردانية (والتعدد) والنهضة في أوروبا، أدى إلى مركزية المعرفة والسلطات في الصين، كما رافق تطابق البنيات التقنية في الدول الرأسمالية والشيوعية تباينا قويًّا في الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إن التسويق التلفزيوني (الدعاية، الإشهار والإعلان) لرجال السياسة والظروف الاجتماعية وضغوط المواطنين، كلها عوامل تخضع لقوانين أكثر تعقيدا من طبيعة الوسيلة باردة أو ساخنة. لكن هذا لا يعني أن التقنية محايدة ولا تستخدم إلا لتسريع التغيرات الاجتماعية الموجودة سلفا وأنه لا جدوى من دراستها. لكنّ الأنثروبولوجي جاك غودي (Jack Goody) في مقارنته للمجتمعات القبلية الإفريقية المستخدِمة للكتابة وغير المستخدمة لها، يشير إلى أنّ الكتابة بوصفها حاملا ماديا يسمح بتخزين المعلومات، قد ساهمت في تطوير بعض أشكال التفكير النسقي مثل الترتيب في جداول، فهناك تناغم بين هذه التقنية في الاتصال وأنماط التنظيم الاجتماعي القائمة على التسيير الإداري بواسطة التسجيل والتصنيف والترتيب...، والذي يستند إلى نظام تراتبي للأفراد والمجموعات الاجتماعية، ويستخلص بعيدا عن ماكلوهان أنّ الكتابة شرط لإمكانية ظهور التفكير العقلاني، ولكنه ليس سببا كافيا لذلك كونه لا يقوم سوى بالمساهمة في التغيير، فلا يبتكر السلطة أو التراتبية بل يزحزحها عن مكانها في المجتمع فحسب، بتحرير أنماط جديدة من الهيمنة يتناقض بعضها مع بعض كسلطة المثقفين وسلطة الدولة.كما نفت المؤرخة إليزابيث آيزنشتاين (Elisabeth Eisenstcin) في بحث ميداني لها السببية الماكلوهانية بشكل قاطع، حيث أن النهضة الأوربية انطلقت قبل اختراع المطبعة، لكن أهميتها تزايدت بما وفرته المطبعة من إمكانات عديدة منها الوصول إلى النصوص الكلاسيكية.ويمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك حيث المبدأ القائل: " أنّ فعل التقنية يتلاشى في غبار التفاعلات"، حيث أهملت آيزنشتاين الآثار التي يمارسها المجتمع على المبتكرات، فتشغيل المخترعات كان دائما يخضع لطلب دقيق وملحّ، كما بيّن ذلك فرنانبروديل (Fernand Braudel) بخصوص آلة الغزل والنسيج أثناء الثورة الصناعية حيث أن تلك الآثار كانت تنتظرها حركة النهضة وأسهمت فقط في إيجادها أو قولبتها (ميغري، 2018، ص202، 209).

وبين هذا وذاك يرى إريك ميغري (Eric Maigret) أنه لا يوجد سوى ثلاث طرق لتصور العلاقة بين التقنية والمجتمع، إثنتان منهما تدفعان النقاش نحو: أي تأثير أسبق من الآخر؛ تأثير المجتمع على التقنية أم العكس؟ وهي مناقشة بلا حدود، حيث أنّ الطريقة الأولى يتداخل كليّا المستوى التقني بالاجتماعي، فتُبرز ما هو اجتماعي كانعكاس للتقنية وتُخلط بين الآليات الآداتية والإنسانية، فتجعل عالم البشر يحاكي عالم الماكينات. والطريقة الثانية مثالية تفصل الفكر عن المادة نهائيا مثلها مثل المادية، إذْ تقدم التقنية بوصفها كيانا مستقلا إما يكون مؤذيا أو في خدمة الإنسان. في حين أنّ القول بأنّ

كل شيء تقني أو إنّ شيئا ما يفلت من التقنية بشكل جوهري، لا يعد سوى قولا أيديولوجيا سواء كانت هذه الأيديولوجية علمية تقنية أو دينية أو بيروقراطية. والحقيقة أن قراءة ما هو تقني واجتماعي يمكن أن تكون بشكل متبادل؛ من المجتمع إلى التقنية أو العكس، دون إمكانية تجاوز تلك التناقضات القائمة في هذا الشأن، حيث أن الأفراد يختارون أدواتهم التقنية ويخضعون لإكراهاتها في آن واحد، والنتيجة أنه لا شيء يخبرنا عما هو اجتماعي، ولا عن إنتاج المعايير والقيم والتغيير في العالم البشري الذي لا يفلت من العالم المادي.وتكمن الطريقة الثالثة في الاعتراف بدرجة ما باستقلالية عالم البشر عن التقنية أو بلامبالاته بها، لتفترض أن العقل أداة وإنْ أكّدت على قدراته العالية أو انتمائه لعالم يختلف عن التقنية، وهو طرح يواجه الكثير من التحديات كونه يجعل هناك إمكانية إحداث تغييرات وديناميكية سياسية وثقافية، فسوسيولوجيا آلان تورين (Alain Touraine) التي أكدت على هذه الديناميكية بقولها أنّ المجتمعات لا تتحد بأدائها الوظيفي بل بقدراتها على التغيير، فإنْ كان الناس مغمورين بالتقنية ويديرون ذواتهم بأنفسهم كأدوات تقنية، فهم يملكون دوما القدرة على تعديل علاقاتهم وتجاوز الواقع القائم. كما يمكن تفسير لامبالاة الناس بالتقنية بعبارات"برونو لاتور" الأنطولوجية، بأنّ التقنية ليست الكينونة وليست عدم الكينونة، وليست كيانا يهدد الكينونة من خارجها أو أنها تسيطر عليه؛ إنّ التقنية شكل من الكينونة أو نمط من الوجود، ما يفسر أهميتها في كل لحظة وعدم ملاءمتها في الوقت نفسه، فمن ناحية أخلاقية أو سياسية للوجود فإنّ التقنية حبلى بالوعود بالنسبة للسياسي، لكنها ليست هي السياسي؛ فالميديا لا تغير في ماهية الديمقراطية لكن استخدامها يغير في ممارستها (ميغري، 2018، ص209، 211).

إنّ ماكلوهان الذي يعتبر من مؤسسي علوم الاتصال التي صارت علوم الميديا والأدوات المادية لتقنيات الفكر، قد أضاف لهذه العلوم القطعة الأخيرة من لعبة آثار وسائل الإعلام، نظرا لدفاعه عن سببية الوسيلة، لكن وبعد تقويم تراثه – والذي يعد في اتجاه الهرمونيطيقا (نظرية التأويل) - الموجود لدى جوشوا ميروويتز (Joshua Meyrowitz) الذي رسم لوحة للتغييرات الاجتماعية التي صنعتها الميديا، ولدى بينيدكت أندرسون (Benedict Anderson) الذي اعتبر المطبعة عاملا مؤسِّسا للأمة، نجد أنّ ماكلوهان وبعد أن كان ناقدا للتقنية، إلتحق بالسيبرنيطيقا وصار مولعا بالتقنية، ليقوده تفكيره حولها إلى الطريقة الثالثة التي تعترف بدرجة من استقلالية البشر أو لامبالاته بالتقنية، بحيث لم تصبح التقنية والميديا بشكل عام نظاما من الإكراه المتبادل بين الاجتماعي والمادي، بل صار ينظر لوسائل الإعلام كامتدادات للعقل وتجسيدٍ له في الوقت ذاته وأنّها تمظهر للحواس، إنها عضو اصطناعي يحل محل اليد والعين والصوت والدماغ أيضا، إذن هي نصٌّ ونظام من التأويل. لكن نظرته لوظائف السلطة التي تؤديها الميديا (وسائل الإعلام) وإعجابه وتفاؤله بها، أدّت به إلى رفض تقسيم الثقافة إلى شعبية جماهيرية ونخبوية، وجعلته يضفي شرعية على النظرة لوسائل الإعلام في الوقت الذي نالت من سمعتها النظرة النقدية التي كانت سائدة (ميغري، 2018، ص212، 214).

مثلما تتأسف سيمياء الاتصالات الجماهيرية على ما تقوم به وسائل الإعلام من وظائف إعادة إنتاج النظام القائم وتحميلها الجمهور مسؤولية ذلك، هذا الجمهور الذي تعتبره عاجزا عن إدراك الرسائل التضمينية فيعتبرها عادية وطبيعية، كونه قليلُ الإطلاعِ محدودُ الثقافةِ ولا وقت لديه لتطوير قدراته، ومثلما هو موجود لدى مدرسة فرانكفورت وتعريف الأيديولوجيا الذي صاغه كارل ماركس، حيث أكدا أنّ الأفكار المهيمنة التي تقوم وسائل الإعلام بإعادة إنتاجها هي أفكار الطبقة المسيطرة. بما جعل كل هؤلاء الدارسين يشكلون خطابا تنديديا بوسائل الإعلام، الذي يجاور الاتهامات المانوية وحتى

الفاشية، مع النزعة النخبوية والوجودية للأشكال الثقافية. إلاّ أنّ سيمياء رولان بارت وإمبرتو إيكو من خلال بحثها عن الخصائص الجوهرية للسرديات الشعبية (التكرار والاختزال المانوي)، تقدم لنا أداة قوية لتحديد الآليات المفترضة لتأثير الرسائل الإعلامية، والتي لا يملك الجمهور أي هامش للنّأي عنها، هذه الأداة التي يعتبرها أدورنو وهوركهايمر ليست سوى آليات لتعزيز الآراء، حيث تتمثل هذه الأداة "الأيديولوجيا" في تشفير وتوزيع الرسائل التضمينية التي تعمل على إثبات المعيش كتحصيل حاصل أو كأمر بديهي، بل إنها تغيير للتاريخ؛ بمعنى أنها تحول علاقات المعنى والقوة في لحظة ما إلى أمر طبيعي وعادي؛ أي جعل الفضاء/ الزمن نهائيا. ليتواجد بذلك بعض الانعطاف في العودة إلى نظرية الثقافة الجماهيرية، لأنّ الدفاع في الأيديولوجيا لا يتم من أجل فكرة الإقناع المباشر بل من أجل تأكيد الأفكار المسبقة (ميغري، 2018، ص228، 232).

جـ/ أيديولوجيا السبق الإعلامي:

إنّ المزيد من المعلومات لا يخلق مزيدا من التنوع بل المزيد من التنميط والامتثالية، ذلك لأن الغزارة في المعلومات والأخبار ليست مرادفا للحقيقة ولأنّ التنافس المحتدم يقود إلى أن تُعالج الأشياء كلها في الوقت نفسه، وهو نفس ما تؤدي إليه السرعة من تبعية وانعدام للمقارنة حول ما ينتجه الإعلام، فسرعة هذا الأخير تمنع غالبا التعمق والفهم، لاسيما ما يركز عليه منتجو الخطاب من إفراط في الاختزال لأن الخبر عالي التكلفة ومن ثمة وجوب الذهاب إلى الجوهري دون الاكتراث بالسياقات الثقافية – التي تعتبر أساسية في ظل غزارة وسرعة الفيض الإعلامي-. لذا فإنّ أيديولوجيا السبق (في الخبر) هي السبيل الوحيد للتميز في سباق المنافسة على حساب الأفكار والعمق التاريخي والسياقي للمعلومة؛ أي على حساب "الجمهورية" "Peopolisation" الاستجابة للجمهور، فإنّ السرعة من أجل فرض الذات في إطار المنافسة مشروط بأن يكون ذلك على حساب فهم أحداث عصية على الفهم. فعولمة الإعلام وتعدديته المزعومة "السبق والسرعة" تفاقم كل هذه المساوئ دافعة إياها إلى خطر انتفاء التعددية، كنتيجة حتمية للسرعة والغزارة، مؤدية بذلك إلى خلق تناقضات بين عدة تصورات ثقافية للإعلام أوضح بكثير(وولتون، 2012، ص81، 83).

وزيادة على ذلك فإن غزارة المعلومات والأخبار المتداولة يقتضي طرديا زيادة في الإشاعات وكذا الأسرار، فعرض المزيد من الأخبار والمعلومات يشير إلى أن هناك الكثير من المخفي منها والمزيف تزامنا مع تلك الوفرة والمكشوف. فالخطاب الإعلامي سواء من ينتجونه أو من يستضافون خلال عملية إنتاجه، فهو يميل إلى الدوران حول نفسه لأن دائرة الذين يسهمون في إنتاج الخبر أو في تفسيره هي دائرة ضيقة، فهم أنفسهم على الدوام؛ يشكلون نوعا من الأرستقراطية الزائفة في الوقت الذي يخلط فيه عالم الإعلام والاتصال بين الضوء الذي يسلطه على العالم وضوء العالم. وبما أنّ كل شيء سرعان ما يُستهلك في إطار الخلط بين التقدم التقني وبطء العمل في إنتاج النبأ، فإن هناك ضرورة وحتمية ملحة للمزيد من الجديد، بما يتزامن مع ميل إلى الاختزال باللجوء إلى برقيات الوكالات للحصول على الأخبار العالمية والتميز عبر إعلام جمهوروي مزدهر.إنّ كل هذا يعتبر نقيضا لما كان يتم اعتقاده، بأنه كلما كثرت وتعددت وسائل حمل ونقل الخبر والمعلومة (عولمة ولبرلة) سيكون هناك أنباء وحقيقة كاملة، بل في مقابل ذلك تعززت الأسرار والإشاعات بالتزامن مع أيديولوجية الشفافية

والسرعة، وكذا وضمن المنظور نفسه للإعلام – الخدمة الواسع الانتشار- فقد صار التقاط الإعلام المعرفي في اتجاه منطق اقتصادي محض وكذلك إلى السلعنة (وولتون، 2012، ص83، 85).

وفي نفس السياق الذي يحلل بنية وآليات أحد منتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال "التلفزيون"، وعلاقة الأيدويولوجيا أو الأيديولوجيا السائدة المساوية لمنطق النظام السائد بالتكنولوجيا، فإنه وحتى وإن كان العلم محايدا فإنّ استخداماته وتطبيقاته ليست محايدة تماما لاسيما في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمضمون الأيديولوجي لها الذي يمثله دور التلفزيون، ليس من ناحية التأثير المباشر على المشاهدين فحسب بل يمتد إلى مجالات الإنتاج الثقافي الأخرى. فنهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيا والوقائع التاريخية تجعل من ذلك تعبيرا عن أيديولوجيا تدّعي السيادة والانتصار على الأيديولوجيات الأخرى، في حين أنها تمثل تهديدا حقيقيا لإنجازات الفكر الإنساني، وذلك بتحول المواجهات الأيديولوجية المباشرة في صورة الحرب الباردة إلى انفراد ما يسمى بالأيديولوجيا الناعمة " Soft idiologie" بموقع الصدارة من خلال وسائل الإعلام، متجسدة في الجرعات اللحظية التي تبثها هذه الوسائل والتي تنساب إلى عقول المشاهدين (بورديو، 2004، ص22، 24)، وانطلاقا من الهيمنة التي يمارسها منطق الأوديمات (المشاهدين) هذا المبدأ الذي يُترجَم في الضغط المستمر لكل ما هو طارئ وعاجل والمنافسة بين الصحف وبين الصحف والتلفزيون وكذا بين مختلف القنوات التلفزيونية، يأخذ شكل منافسة لحظية آنية من أجل السبق والإثارة، يتم من خلالها أن يتم فرض شروط على المشاهدين وعلى التلفزيون وعلى منتجي البرامج في نفس الوقت، وهو ضغط مولّد لسلسلة كاملة من النتائج التي يتم ترجمتها في اختيارات واستبعادات وفي عرض هذا الشيء أو ذاك، ومن بين ما تتلخص فيه تلك النتائج هو أنّ التلفزيون لا يقبل كثيرا التعبير عن الفكر، حيث أنّ هناك علاقة سلبية وعكسية بين العجالة الطارئة والفكر؛ أي التناقض الأفلاطوني بين الفيلسوف الذي يمتلك وقته ويتحكم فيه وبين أولئك المتواجدون في ساحة الأغورا "Agora" الخاضعين لضغط الضرورات العاجلة (التفكير تحت الضغط)، لذلك تتم إدانة التلفزيون على بحثه وتفضيله وحصوله على مفكرين على السريع " fast-thinkers"؛ أجبروا على التفكير بسرعة في ظل شروط لا يمكن لأي كان أن يفكر تحت وطأتها وهو نوع من التغذية الثقافية التي تم إعدادها مسبقا، ونفس الشيء نجده بالنسبة لخطاب أو رسالة تلفزيونية، ذلك لأنّ الأمر الأهم بالنسبة لصناع الخطاب والرسالة الإعلامية هي معرفة إذا ما تمّ استيفاء ظروف التلقي وعلى رأسها الوقت والفكرة الشائعة، فالفكرة الشائعة هي الحل الأمثل في ظل شرط أو ظرف الوقت (السرعة والسبق)؛ فالمستضافون أو الصحفيون يفكرون ويتحدثون من خلال الأفكار الشائعة السائدة التي يتقبلها الجميع، فهي مشتركة عند تلقيها يتم قبولها بالفعل بحيث لا يكون هناك فرصة لطرح تساؤلات حولها، أو يتم طرح مشكلة التلقي والإدراك بعد ذلك (بورديو، 2004، ص64، 67).

إنّ إيديولوجيا السبق التي تتضمن المنافسة على بث المزيد من الأنباء والأخبار والمعلومات وتحقيق السبق في بثها، كفيل بإحداث تلك النتائج المرتبطة بالغزارة في وفرة الأنباء والمعلومات، والتي لا تؤدي إلى التعدد كما هو مزعوم بقدر ما تؤدي بالمشاهد إلى القبول دون نقاش أو تفكير أو تساؤل، فليس هناك وقت متاح للتفكير والتساؤل والاختيار أو المقارنة والانتقاء، فالمطلوب هو ما يحدث فعلا وهو القبول والاستهلاك على السريع أيضا، حتى أنّ الجمهور صار يبحث عن المعلومة والخبر الجاهزين، دون ضرورة ملحة للأخذ بعين الاعتبار سياقات التلقي؛ التي تم تلقى المعلومة في خضمها، أو تلك المتعلقة بلحظة الحصول على المعلومة والخبر وإنتاجها وتحليلها وبثها، فالمهم والأهم

والمطلوب هو التلقي وحصوله في ظروف جيدة هي السرعة والتلاقي مع ما هو مقبول وشائع لدى الجمهور وينساب ويندمج مع الأفكار الشائعة والسائدة لديه.

4/ نمط الخطاب الإعلامي تحدده الأيديولوجيا السائدة:

أ/ النمط السلطوي والخطاب الإعلامي:

لقد ارتبط ظهور النظام السلطوي للصحافة "Authoritarian Press" بالنشأة الأولى للصحف في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في أوروبا الغربية، وقد ظلت هذه الفلسفة بوصفها أقدم فلسفات الإعلام ظهورا تحكم أوروبا طوال قرنين من الزمن، أين كانت أوروبا مقسمة إلى امبراطوريات وإمارات تحكمها عائلات من النبلاء؛ مثل آل ثيودور في بريطانيا والبوربون في فرنسا وآل هابسبيرغ في إيطاليا وألمانيا واسبانيا. وقد ارتكزت هذه الفلسفة في جذورها الفكرية على أفكار أفلاطون وأرسطو وميكيافيلي وهيغل، ونظرا للارتباط الوثيق بين هذه الفلسفة وطبيعة النظام السياسي السائد – الحكم المطلق -، فقد كانت تهدف فلسفة الصحافة السلطوية إلى حماية وتوطيد سياسة الحكومة القابضة على زمام الحكم وخدمة الدولة، لذا فقد كان العمل الصحفي بمثابة امتياز خاص يمنح بواسطة الأمير أو الامبراطور بما يجعل العمل الصحفي برمته مدينا له، ولما ارتكز العمل الصحفي على تأييد كل ما يصدر عن الملك والنظام القائم فقد أصبح بمثابة جهاز دعاية له. كما أنه لا يسمح لأي كان بهذا العمل حتى وإن سُمح للخواص بحرية الملكية، بل كان امتيازا ممنوحا من قبل الملك ومشروطا بتأييد النظام وسياسته، ويتم سحب هذا الامتياز إذا ما تم الإخلال بمبدأ التأييد المطلق.لذلك فقد كانت هناك حرية في امتلاك الصحف ولكن بشرط التأييد المطلق للنظام القائم، وهو ما يسمى حاليا بهامش الحرية ولكنه كان متروكا للسلطة القائمة من خلال القيود التي تفرضها على الصحافة، كقيد تراخيص الإصدار والتأمين المالي قبل الإصدار والضرائب، وبالإضافة إلى الرقابة السلطوية المفروضة على حق الصحافة في نقد السلطة القائمة وسياساتها، تم فرض الرقابة الإدارية التي تمتلك حق منح التراخيص أو إلغائها، وفرض عقوبات جزائية على الصحف بتعطيل عملها من خلال المحاكم الخاصة. ليقتصر دور الصحافة في ظل هذه المنظومة على مجرد نقل المعلومات من السلطة إلى الأفراد (الطيب، 2014، ص 15، 18).

كما يستخدم مصطلح الإعلام الحكومي عادة على النقيض من الإعلام الخاص أو المستقل، وبالتالي الذي لا يملك سيطرة مباشرة من أي سلطة أو حزب سياسي، ويكون محتواه عادة أكثر توجيها فيملي على الجمهور ما يفكرون فيه، ذلك نظرا لكونه ليس مضطرا لتحقيق معدلات عالية أو إيرادات عالية من الإعلانات. وفي الحالات التي تكون الدولة مسيطرة عليها بشكل أكبر سيتم فرض رقابة على المحتوى الإعلامي الذي يعتبر حسبها غير قانوني أو غير أخلاقي أو في غير المصلحة العامة، وقد يصل الأمر إلى أن يكون الصحفيون أعضاءً في الحزب الحاكم ليتم استخدام الخطاب الإعلامي لأغراض دعائية مضادة للمعارضة أو لخدمة أيديولوجيا النظام، وتصبح مهمته الوحيدة هي نشر التشريعات التي صارت قوانين بالفعل لإخماد أي نقاش. ويمتاز هذا النوع من الإعلام عادة بتمويل ودعم متزايدين مقارنة بنظيره التابع للقطاع الخاص، بما يمكن أن يؤدي إلى عدم كفاءة الإعلام الحكومي وعدم قدرته على تناول مختلف القضايا بالموضوعية والحيادية اللازمتين. وفي هذا السياق فإنّ نظرية الخيار العام والتي تمثل نظرية سيطرة الدولة على الإعلام تؤكد على أن الإعلام المملوك للدولة يتلاعب بالمعلومات ويحرفها لصالح الحزب الحاكم، كما يرسخ حكمها وأيديولوجيتها في مقابل

منعه الجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة، بما يؤدي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية ومنع الأصوات البديلة للإعلام الخاص والمستقل، والتي تسمح للأفراد بالاختيار الحرّ للسياسيين وتضمن الحصول على معلومات دقيقة وغير منحازة وكذا اختيار السلع والخدمات بكل حرية (خير الله، 2015، ص31، 33). فتاريخ حرية الإعلام والصحافة هو تاريخ الصراع بين الصحف الحرة والسلطات التي سعت إلى قمع الحريات حماية لمصالحها وتكريسا لنفوذها،فرغم الانتصار الذي حققته الصحافة في حرية الرأي والتعبير على مدى قرون من النضال لاسيما في الدول الغربية؛ حيث وصل الأمر إلى تهديد نظم الحكم القائمة، إلّا أنّ التشوه الذي أصاب الحقل الإعلامي وحق الإنسان في التعبير قد حوّل اهتمام الفرد إلى مجرد الحق في استهلاك المعلومات المتاحة، بما يمكن اعتباره فترات انتكاس للصحافة ومعاناة من التعسف والقيود، وهو ما يجعل حرية التعبير والرأي في الحقل الإعلامي لا تستند فقط إلى الضمانات الدستورية والقانونية التي يكرسها النظام القائم، بل تستند أيضا إلى القيم الديمقراطية وآليات المجتمع الديمقراطي (خير الله، 2015، ص 78، 79).

ورغم ما يثار من اختلاف حول حرية الإعلام والصحافة ومعاييرها وفق اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنّ الحق في حرية الاتصال والتعبير يمثلان المعيار الأساسي لتحقيق ديمقراطية الاتصال وتحديد عناصرها وأبعادها، ولقد أسفرت جهود علماء الاتصال الفردية ومؤتمرات المنظمات الدولية ذات الصلة في تحديد أبرز مقومات الحق في الاتصال؛ متمثلة في الحق في مشاركة وتلقي المعلومات والحق في الإعلام وفي الانتفاع بموارد الاتصال، وقد تمثلت مستويات الحق في الاتصال في ثلاث مستويات هي: المستوى الأول الذي يتضمن حقوق الأفراد التي تشتمل على الحق في المعرفة والتعبير والحرمة الشخصية، والمستوى الثاني الذي يتضمن حقوق وسائل الاتصال التي تشتمل على حق الوصول إلى مصادر المعلومات وحرية الرأي والتعبير، والحق في النشر والمحافظة على سر المهنة وحرية الحركة والنقل. والمستوى الثالث الذي يتضمن حقوق الأمم والمجتمعات في الاتصال والتي تشمل الحق في الحصول على المعلومات والنشر والتدول الحر لها، والحماية الذاتية والتبادل الثقافي والحق في التصحيح والرد. ونظرا للتداخل بين هذه المستويات الثلاث فإنّ الأمر يحتم التوازن بين حقوق الأفراد والإعلاميين والمجتمعات على حد السواء، ليصبح انتهاك أي حق من هذه الحقوق هو بمثابة انتقاص من حرية الإعلام والاتصال (خير الله، 2015، ص80، 81).

لذلك يصبح من الملح أن نتساءل حول ما إذا كان التطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصال المتزامن مع توفر تلك المعايير لحرية الصحافة والإعلام قد ساهم فعلا في تشجيع ونشر وتبادل المعلومات والأفكار؟ كما يصبح في ذات السياق أمرا عبثيا أن نكتفيَ بالإجابات التقليدية بالإيجاب أو السلب على مثل هذه التساؤلات، لاسيما تلك التي تستند إلى أنّ تنامي المعرفة والقراءة والنشر المرتبط تاريخيا باختراع الطباعة، قد أدى إلى نشر الأفكار التي أسهمت في هدم النظام السلطوي وتقويض شرعيته، فضلا عن كونها أدت إلى توسيع مجال النقاش العام باعتباره أمرا جوهريا في نظرية الممارسة الديمقراطية والحكومات التمثيلية. ذلك لأن النظر إلى عمل وسائل الإعلام في عالم اليوم يبين أن الإعلام قد صار عرضة للتلاعب أكثر من أي وقت مضى، إمّا عن طريق السلطات السياسية التي تحركها الحماسة الإيديولوجية أو المصلحة الذتية، أو عن طريق القوى الاقتصادية التي تحد من الموارد الإعلامية تنوعها ومصداقيتها، فوسائل الإعلام وفق هذا المنطق لا تصبح حتما أداة لصالح الديمقراطية (خيرالله، 2015، ص82، 83).

واستنادا إلى ما سبق نستنتج أن ربط الديمقراطية وحرية الصحافة والإعلام بظهور وتطور وسائل الإعلام الذي يعود إلى نشأة الطباعة وغيرها من وسائل القراءة والكتابة والنشر والإعلام تباعا، تلك المرتبطة تاريخيا بعصر الأنوار وسياقاته الخاصة بتشكل المجال العام ودولة القانون ومختلف المفاهيم ذات الصلة بسيرورة تشكل الديمقراطية؛ كحرية التعبير والرأي وحق الحصول على المعلومات ونشرها والمشاركة في النقاش العام، إنّ كل هذا يعتبر جنوحا عن الصواب والحقيقة الاجتماعيين، فالواقع الاجتماعي الذي يؤكد من خلال الملاحظة على أنّ وسائل الإعلام قد صارت أكثر عرضة للتلاعب من قبل المالكين والممولين من السلطة السياسية ورجال المال والأعمال، فتحول الخطاب الإعلامي ووسائل الإعلام من أداة للديمقراطية والتحول الديمقراطي إلى أداة لتكريس أفكار الطبقة المهيمنة سواء تعلق الأمر بسلطة الدولة أو سلطة البرجوازية، بما يجعل الأمر سيّان بين صورة وسائل الإعلام وأهداف الخطاب الإعلامي في الأنظمة الديمقراطية والسلطوية، في ظل إمكانية إدعاء كل نظام سياسي بالديمقراطية دون امتلاك تصور لهذا المفهوم وما يرتبط به.

ب/ النمط الليبرالي والخطاب الإعلامي:

تعتبر حركة الإصلاح الديني "البروتستانتية" التي قادها "مارتن لوثر كينغ" بمثابة البداية الحقيقية لتيار الليبرالية عموما وفلسفة حرية الصحافة بوجه خاص، وذلك في مسيرة من أجل التحرر من سلطة الكنيسة والإقطاع واصلها العديد من المفكرين والفلاسفة، الذين أسسوا الركيزة الفكرية للحقوق والحريات التي بدأت شعوب أوروبا تتوق إليها وتبحث عن آليات تحقيقها، لتعم الثورات المعبرة عن تلك الركائز الفكرية للحرية في فرنسا وبريطانيا وأمريكا خلال 1776م و1848، كما عبرت عنها وثيقة الحقوق الإنجليزية التي صدرت عام 1688م وإعلان استقلال أمريكا 1776م، وكذا إعلاني حقوق الإنسان الفرنسي والأمريكي الصادران في أعقاب الثورة الفرنسية 1789م، وقد ارتبطت هذه الأفكار بمفهوم سياسي واقتصادي خاص بالطبقة البرجوازية التي ظهرت وسيطرت على المجتمع الأوروبي في القرن الثامن عشر وأنهت سيطرة الإقطاع والكنيسة والحكم المطلق. وقد استندت هذه الفلسفة في جوانبها الإعلامية على مبادئ الحرية الفردية في امتلاك أو الحصول على كافة المعلومات والحقائق، قصد تمكينهم من إبداء آرائهم وتصوراتهم وإسهامهم في صنع قراراتهم استنادا إلى الحقائق والمعلومات الصحيحة، وأهم من هذا هو المبدأ الذي لا تصبح فيه الصحافة ملكا للدولة حتى تكون قادرة على آداء دورها في توعية الجمهور، شرط تحمل الأفراد لمسؤولياتهم في نقل وبث وتلقي المعلومات والأخبار والتحقق منها. وقد ساعد على انتشار هذه الفلسفة في مختلف الحقول المعرفية والاجتماعية لاسيما الحقل الإعلامي مجموعة من العوامل، على رأسها ظهور الطبقة البرجوازية كقوة دافعة لدينامية السوق والمجتمع، وازدياد حركة النقل ووسائل الاتصال بما وفر كم هائل من المعلومات وازدهار سوق الصحافة وأهميتها، وكذا اتساع التبادل التجاري الذي تزامن مع الثورات السياسية والاقتصادية (الصناعية) وكذا الثورات الفكرية الإبداعية للعقلانية والعلم والتقنية (الطيب، 2014، ص27، 31).

ورغم محاولات العديد من المفكرين النضالية من أجل حرية التفكير والنشر، كتلك التي قدمها الفيلسوف الإنجليزي "جون ميلتون" عام 1664م قائلا: "إنّ حرية النشر بأي وسيلة ومن قبل أي شخص ومهما كان اتجاهه الفكري هي حق من الحقوق الطبيعية للبشر، ولا نستطيع أن نقلل من حرية النشر بأي شكل وتحت أي عذر"، أو كالبيان الذي قدمه "جون لوك" وهاجم فيه تقييد حرية الصحافة،

بما اضطر البرلمان الإنجليزي إلى إلغاء قانون كان قد أصدره لفرض الرقابة على الصحف. إلا أنّ الانتصار الأول للفلسفة الليبرالية على الفلسفة السلطوية لم يتحقق إلا خلال القرن الثامن عشر حين أصدر البرلمان البريطاني قرارا يمنع فيه أي رقابة مسبقة على ما تنشره الصحف، كما أباح هذا القانون للأفراد إصدار الصحف دون الحاجة إلى ترخيص من السلطة، لكنه أقر إمكانية تعرض الصحف للعقاب إذا ما تضمنت منشوراتها أي جريمة، كما يمكن اعتبار التعديل الأول للدستور الأمريكي بمثابة الدعامة الثانية لهذه الفلسفة التي حررت الصحافة والإعلام من القيود والرقابة، لاسيما بنصه الذي يحظر على الكونغرس إصدار أي قانون يقيد حرية التعبير والصحافة (العاني، 2015، ص 31، 33).

وعلى إثر ذلك فقد ساهمت هذه الفلسفة في تحرير الصحافة من سيطرة الدولة وإنهاء القيود المفروضة على الصحف، بما جعل أوروبا والولايات المتحدة تتمتعان بتعددية إعلامية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بما مكن أفراد هذه المجتمعات من المشاركة في المناقشات الحرة في كافة الاتجاهات السياسية والوصول إليها أو الحصول على تفاصيلها وحيثياتها. إلا أن هذه الأوضاع بدأت تسوء خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تناقصت التعددية والحرية الإعلاميتين وتضاءلت قدرتها على أداء وظائفها في إدارة المناقشة الحرة في المجتمع وحق الجماهير في الحصول على الحقائق والمعلومات، لاسيما بعد التوجه أكثر نحو الاحتكار أو ما يعرف بتركيز ملكية الصحف والمؤسسات الإعلامية لصالح الشركات الرأسمالية الكبرى. لتتعرض بذلك هذه الفلسفة والواقع الإعلامي المرافق لها للنقد من كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية، حتى من قبل أنصار هذه الفلسفة ذاتها قد انقلبوا في رؤيتهم حول حرية الصحافة والخطاب الإعلامي، على أنه لن يتم ضمان هذه الحرية والتعددية إلا في حالة إبعاد عملية إنتاج الأفكار وتوزيعها عن السيطرة الرأسمالية من جهة وعن الهيمنة البيروقراطية من جهة ثانية (العاني، 2015، ص34).

لذلك يختلف وضع السياسات الإعلامية في المجتمعات تبعا للأيديولوجيات والفلسفات السائدة، ففي المجتمعات الرأسمالية تتمتع وسائل الإعلام بدرجة كبيرة من الحرية في مضمون ما تقدمه من مواد ثقافية وسياسية وترفيهية، ذلك لأنها تقوم على مبدأين أساسيين هما: حرية امتلاك الأفراد لوسائل الاتصال الجماهيري، وعدم فرض رقابة أو أية قيود من قبل الدولة على ما تقدمه وسائل الإعلام، فيستطيع أي فرد في هذه المجتمعات امتلاك صحيفة أو محطة إذاعية أو تلفزيونية، ويقدم من خلالها مواد إعلامية (وإعلانية) تخدم أهدافه التجارية أو مشروعاته الاقتصادية، بما يجعل الرأي العام السائد – الوعي الاجتماعي- موافقا ومدعما لاتجاهات وآراء وقيم مالك الوسيلة الإعلامية (وصاحب الخطاب)، وهذه العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسات الإعلامية (الخطاب الإعلامي) وتشكيل الرأي العام والوعي الاجتماعي (الواقع الاجتماعي)، تتحدد من خلال عرض العلاقة بين الاتصال الجماهيري والتدرج الطبقي في المجتمعات الرأسمالية. ذلك لأن الجهاز الإعلامي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لديه من القدرة والحرية والاستقلالية ما يجعله قادرا على خلق حالة من القبول الشعبي بأهداف وقيم الاقتصاد السلعي (الاستهلاكي)، وهي مهمة تتم تأديتها من خلال تركيز انتباه المتلقي (المشاهد و/أو المستمع) بعناية شديدة، فما يشاهده أو يقرؤه أو يستمع إليه الناس، ما يفعلونه وما يختارونه من مأكل وملبس قد أصبح كله من وظائف الجهاز الإعلامي (يحدده الخطاب الإعلامي)، فهو يقرر الأذواق والقيم التي تتفق مع المعايير التي تفرضها وتعززها مقتضيات السوق. ذلك لأنّ المؤسسة الإعلامية التي هي أداة الاتصال الوحيدة بين الحكام والمحكومين يسيطر عليها

أصحاب الشركات الصناعية والتجارية، وتتركز مهمتهم في مراقبة عملية تدفق المعلومات والآراء والقيم، بما يخدم الأيديولوجية السائدة (أيديولوجية السوق) والنظام القائم في الكثير من الأحيان. ويستثنى من هذا السياق الجهاز الإعلامي في البلاد الاسكندنافية (السويد، النرويج والدنمارك)، فالاتجاهات العالمية تشير إلى أن البلاد الاسكندنافية تمثل موقفا فكريا خاليا من أي سيطرة لاتجاهات ثقافية فردية، ومن أي قوى سياسية وأيديولوجية (نجم، 2013، ص 160، 162). إلا أن هذه الحرية تبقى دوما نسبية كونها محددة بما ترسمه شركات صناعية ومؤسسات تجارية كبرى، قد تكون محلية أو أجنبية أو متعددة الجنسيات.

لكن هذه الحرية تبقى بعيدا عن احتكار ورقابة الحكومات أو الدول، وقد يكون من يقف وراء هذه المؤسسات الإعلامية ومن يعمل بها يمثل خطرا على أنظمة الحكم هناك، حتى في ظل وجود قوانين وتشريعات رسمية تحكم هذه المؤسسات وأساليب عملها ومضامينها، تبقى حرية هذا الخطاب قائمة لاسيما في الولايات المتحدة، ويتجلي ذلك من خلال ما تقدمه من خدمات للجمهور وأخبار حتى ما يتعلق بالمعلومات العسكرية، التي يمكن الوصول إليها من خلال حوارات ولقاءات تلفزيونية مباشرة مع القيادات العليا، ليبقى الهاجس الأكبر لهذه الأجهزة الإعلامية وصحفييها هو سيطرة فئة صغيرة من رجال الأعمال على رأسمال هذه المؤسسات، بما يجعل الصحفيين والمحررين والكتاب خاضعين في تقاريرهم والتعبير عن آرائهم السياسية ويشعرون بفقدان شبه كلي لحرياتهم (نجم، 2013، ص 162، 163).

بما يؤدي إلى القول بعدم وجود اختلاف جوهري من حيث المضمون في المجتمعات التي أخذت طرقا مختلفة للتنمية، وحدثت بها تغييرات في طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي بعد ثورات أو حركات اجتماعية عنيفة، أو تلك التي كانت تعرف بالمجتمعات الاشتراكية (أو التي تعيش مرحلة انتقالية نحو التحول الديمقراطي)، فإنّ انتقال ملكية وسائل الإنتاج (الصناعية أو المعلومة) وأدوات السيطرة والتحكم في هذه المجتمعات إلى الدولة التي حلت محل القدماء (شرائح اجتماعية بيروقراطية)، ليس سوى تحول من سيطرة طبقة تملك المال والمعلومة ووسائل الإنتاج إلى سيطرة تملك كل ذلك مضافا إليه السلطة السياسية والشأن الإداري للمجتمع، بما يدعو إلى إعادة النظر في تلك التحليلات الدوغمائية التي تدّعي وجود اختلاف عميق بين مضمون التحكم والسيطرة في كلا النظامين؛ الاشتراكي والرأسمالي (بورديو، 2004، ص 25، 26).

وعلى إثر تلك التناقضات والهزات التي واجهتها فلسفة الإعلام الليبرالية، ظهرت فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي اعتبرت بنت محاولات الإصلاحيين الأمريكيين لإصلاح النظام الديمقراطي؛ والذي اقتضى بالضرورة إصلاح النظام الإعلامي والصحف في نهايات القرن العشرين. تلك الإصلاحات والتعديلات التي عرفها الدستور الأمريكي والتي عرف بعضها باسم "ميثاق الحقوق"، والتي هدفت بشكل خاص إلى حماية الحرية الفردية ووضع قواعد إجرائية لها خاصة من قبل المحاكم الأمريكية. لكن وتزامنا مع ذلك فقد واجهت الصحافة والإعلام مشاكل متعددة من بينها، صعوبة عملية تجميع المعلومات التي تسبق نشر وإذاعة الأخبار، أو من جهة حق الصحفيين في عدم الإفصاح عن مصادر تلك المعلومات، فقد أجازت قوانين المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن يُطلب من المراسلين والصحفيين الكشف عن مصادرهم السرية أمام هيئات المحلفين، كما كان الإعلام يعاني من الخلط بين مفهومي حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام؛ التي تمت محاكمة بعض الصحفيين بموجبها بجرائم

التشهير والفتنة مثلما تعرض له الصحفي "جون بيتر" من قبل الحكومة الاستعمارية في نيويورك على إثر نشره مقالا ينتقد فيه الحاكم الملكي للمستعمرة بما يعرضه للكراهية والازدراء من قبل الشعب. ليتم سن قانون من قبل الكونغرس عام 1789م يجرم كل نشر أو كتابات كاذبة أو افترائية ضد الحكومة، وقد حوكم بموجبها عدد من الصحفيين والأجهزة الإعلامية، هذا وناهيك عن العراقيل التي واجهتها الصحف زمن الحربين العالميتين مثلما حدث مع الصحفي "جاكوب ابرامز" الذي كتب مقالا عن التدخل الأمريكي ضد ألمانيا لتتم إدانته بتهمة نشر ما يشكل خطرا على السلم المدني (العاني، 2015، ص35، 40).

لذا فقد تراجعت أوضاع الصحافة والحرية والتعددية الإعلاميتين خلال النصف الأول من القرن العشرين؛ أي قبل ظهور فلسفة المسؤولية الاجتماعية، وبدأت تبتعد عن الأفكار الليبرالية نظرا للانتقادات التي تعرضت لها هذه الفلسفة، خاصة أن الصحافة صارت تابعة لآراء ملاكها وأهدافهم ومصالحهم الخاصة، وتوجيه المعلنين لموادها الافتتاحية بما جعل الخطاب الإعلامي مقاوما للتغيير الاجتماعي ومدافعا عن الأوضاع والقيم السائدة، من خلال نشره لكل ما ينتهك الحرية الشخصية والأخلاق العامة ويركز على المواضيع السطحية على حساب الأحداث الجارية وقضايا الشأن العام، فقد تم احتكار الصحافة والعمل الصحفي من قبل طبقة رجال الأعمال واستبعاد بقية الطبقات الاجتماعية بما عرض سوق الأفكار الحرة والمناقشات المفتوحة لقضايا المجتمع للخطر. هذا ما جعل هذه الفلسفة "المسؤولية الاجتماعية" تتزامن مع إرساء قواعد المهنة الصحفية، خاصة بعد اشتغال الكثير من المفكرين بهذه المهنة وبالمراجعات النقدية للنظرية الليبرالية قبيل منتصف القرن العشرين، حيث تشكلت لجنة حرية الصحافة من اثنى عشر أكاديميا من أبرز نقاد الصحافة، وقد لاقت تقاريرها حول "الصحافة الحرة المسئولة" صدى داخل الولايات المتحدة وأوروبا لاسيما في بريطانيا. فقد تشكلت بها لجنة أخرى أوصت بضرورة إحساس العاملين في مجال الإعلام والصحافة بالمسؤولية الاجتماعية. لذا فإنّ البناء الفكري لهذه الفلسفة يقوم على التنظيم الذاتي الاختياري لمهنة الصحافة بما لا يدعو بالضرورة إلى تذكير الناشرين بمسئولياتهم العامة، من خلال تشكيل مجلس الصحافة وفقا لمبدأ أنّ الحرية حق وواجب ونظام ومسؤولية في آن واحد، ومن أجل تحري الموضوعية والمسئولية في هذا المجال على اعتبار أن الصحافة ملك للصالح العام وليست ملكا للأفراد المالكين أو المديرين لهذه المهنة. ذلك لأن فلسفة المسؤولية الاجتماعية لا تنكر عقلانية الإنسان التي تمجدها الفلسفة الليبرالية، بل هي أقل ثقة بها مع إنكار لغريزية وفطرية الفرد في البحث عن الحقيقة، لأن الإنسان رغم أنه قادر على استخدام عقله إلّا أنه لا يفعل ويسقط فريسة لمن يستخدمونه لأغراضهم الشخصية (العاني، 2015، ص40، 44).

أما عن الرأي العام Public Opinion- بوصفه يقوم بمهام النقد الواعي، والتحكم في آراء الأفراد بطريقة غير رسمية - وكيفية تشكيله في المجتمعات الرأسمالية، فإنّه يتجلى بشكل واضح في الانتخابات، كما أظهرت الدراسات الميدانية التي أجريت على عينة من الأمريكيين أنّ الصحف والمجلات والسينما تلعب دورا مهما في تشكيل الرأي العام، بحيث وجد ما يقارب 60% من الأشخاص في المدن يشاهدون على الأقل فيلما سينمائيا في الشهر، وأنّ 50% منهم يستمعون إلى الإذاعة بمعدل يوم واحد كل أسبوع لفترة تتراوح بين ساعة وثلاث ساعات، وأنّ 25% منهم يستمعون إليها أكثر من ثلاث ساعات. في حين أنّ 60% من الأمريكيين يقرؤون مجلة واحدة على الأقل وبصفة منتظمة، بما يؤكد الدور القوي الذي تلعبه وسائل الاتصال الجماهيري في تشكيل وتغيير الرأي. وعليه

يمكن القول أنّ هذه العملية تقوم بها هذه المؤسسات الإعلامية دون تدخل للدولة، باستثناء إذاعة صوت أمريكا التي تعود ملكيتها للحكومة الأمريكية. لذا تبقى عملية تشكيل الوعي عملية فردية يشوبها وعي زائف تشترك في صناعته وسائل متعددة ذات قدرات هائلة للتأثير على الملتقي، وذلك باستخدام مختلف الاستراتيجيات والتقنيات التكنولوجية التي تمنع عن الفرد إمكانية التفكير والتعمق الذي تنادي به في وسائل الإعلام في نفس الوقت (نجم، 2013، ص 163، 164).

5/ الأنظمة الصحفية وأخلاقيات المهنة.

يعتقد "جان كلود برتراند" بأن هناك أربعة أنظمة كادت أن تكون هي السائدة في الساحة الإعلامية في مختلف المجتمعات عبر العصور إلى يومنا، إثنتان منها غير ديمقراطية والأخرى ديمقراطية، ويقوم كل منها على مفهوم معين عن الكون وعن الكائن الإنساني، إذ يرى المتشائمون أن الإنسان مادة خام ولا يعزون له أي رأي حر، فهو بحاجة لأن يراقب ويلجم وأن يُحزّب ضمن عقيدة معينة. أما المتفائلون فيعتبرون البشر كائنات عاقلة يمكن أن يُفتح لهم مجال الإعلام ويكونوا أحرارا في تبادل أفكارهم، وأن هذا سيمكنهم من إدارة وتسيير المجتمع الذي يحيون فيه (برتراند، 2008، ص16).

أ/ النظام الاستبدادي:

لقد كان هذا النمط من الأنظمة الصحفية سائدا في كامل أوروبا حتى منتصف القرن التاسع عشر، لتتبع الدول الفاشية في القرن الموالي سلوكيات النظم الملكية المستبدة، حيث وسائل الإعلام في هذا النظام تبقى عادة مشاريع خاصة ذات هدف ربحي، لكنها تحت رقابة السلطات القائمة بما فيها مضامين الخطاب حول الأحداث المتفرقة التي من شأنها أن تشوه أو تزعزع استقرار نظام الحكم القائم؛ بما يقتضي أن تكون الأفكار المنقولة مطابقة لمصالح السلطة، فليس هناك ما يسمى بصحافة معارضة أو نزاع سياسي (حزبي) (برتراند، 2008، ص16).

ب/ النظام الشيوعي.

أما وسائل الإعلام في النظام الشيوعي فلا وجود لها خارج نطاق الدولة الشمولية التي تنصهر فيها جميع المؤسسات والصناعات، فهي تدور كعقارب الساعة ضمن آليات واسعة، وقد امتد هذا النظام (الصحفي) الذي افتتح في روسيا في بداية العشرينات من القرن الماضي إلى أوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ليمتد إلى الصين بعد عام 1949 وإلى غاية الستينات في معظم دول العالم الثالث. ويرى "برتراند" أن الدولة وفق هذا النظام الصحفي الشمولي تستخدم وسائلها الإعلامية لنشر أفكارها وتعاليمها، وحث مختلف الشرائح على اتباع وتبني هذه التصورات إلى غاية تشرّب الأيديولوجية الرسمية، ورغم أن المهمة الأولى للإعلام في هذه النظم (الدول) هي الكذب وإخفاء كل ما ينافي مصالح الفئة أو الطبقة الحاكمة، إلا أن الكثير من هذه الدول المعتمد على هذا النظام كانت – ولازالت- تدعي أن لوسائل الإعلام دورا خاصا، حيث تسهم في تسيير عملية التنمية وتنشئة الشعب وتوحيد مجموعات مختلفة من الأجناس في أمة واحدة، وكذا الحفاظ على الثقافة المحلية، في حين أنها تستخدم وسائل إعلام متطورة نوعا ما من أجل تبرير دكتاتوريتها زاعمة صفة الاشتراكية على نظمها، بما يسمح لها بخدمة مصالح فئة معينة دون باقي فئات المجتمع (برتراند، 2008، ص17).

ففي إطار صراع الحريات نجد أن وسائل الإعلام تقع أمام صراع جوهري بين حرية الامتلاك وحرية التعبير، إذ يرى متعهدوا وسائل الإعلام والمعلنون أن الإعلام والترفيه هي أدوات يستثمرون من خلالها موردا طبيعيا (بشريا) هو المستهلك، فيجتهدون للحفاظ على نظام قائم يوافق مصالحهم، ومن جهة أخرى يرى المواطنون (المستهلكون) أن الإعلام والترفيه هو سلاحهم الذي يستخدمونه في نضالهم من أجل السعادة، والتي لا يمكنهم بلوغها دون إجراء تغيير في طبيعة هذا النظام، إذ لا يوجد لهذا التناحر بين الطرفين من حل وسيط سوى منح المزيد من الحرية لوسائل الإعلام شرط انضباطها المهني الأخلاقي، إذا أنه وبين الأنظمة الديكتاتورية ذات النمط الفاشي التي تلغي حرية التعبير دون مساسها بحق الملكية، والأنظمة الشيوعية التي تحضر حرية الامتلاك مدعية أنها تحافظ على حرية التعبير وخدمة الجمهور، فإن النتيجة واحدة في كلتا الحالتين وهي أن تصبح الصحافة المبتورة أداة استغباءٍ وعقائديةً (برتراند، 2008، ص7، 8).

جـ/ النظام الليبرالي- الحر-.

لذلك تم منح صناعة وسائل الإعلام حرية سياسية كاملة، فكان لرفع احتكار الدولة وللرقابة الحكومية على الإذاعة والتلفزيون أثر كبير على تطور الديمقراطية ووسائل الإعلام، وقد صار النظام الإعلامي الحر عبارة عن قانون دولي بفضل البند 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام 1948، وصارت معظم دول العالم تسعى لجعل أنظمتها الإعلامية تتماشى وفق هذا النظام، فحسب هذه العقيدة التي نشأت في القرن الثامن عشر "عصر الأنوار"، فإن جميع الوقائع يجب أن تُنشر، وكل الآراء يجب أن توضع على الساحة الفكرية، حتى يكون الإنسان قادرا على تمييز الحقيقة واستلهامها من خلال سلوكه. لكن في حقيقة الأمر لم تكن لتسير الأمور على النحو المطلوب بعد أن تم تبني الكثير من الدول لهذه العقيدة، بالنظر إلى أن هذا الوهم التجاري المتصاعد للصحافة لم تتم مقاومته بتاتا عند عدة منعطفات في القرن العشرين، فقد صارت كل الشركات والمؤسسات تسعى إلى التملك والمزيد من التملك وتركيز الملكية واحتكارها، لتكون بذلك السلطة الإعلامية ليس مهددة بالوقوع في أيدي بعض أرباب العمل غير المنتخبين فحسب، بل وقعت في أيدي أرباب عمل لا علاقة لهم بالمجال الصحفي أو بخدمة الجمهور (برتراند، 2008، ص18) حيث أن استثمارها المتصاعد تجاريا في القرن العشرين وحصر وتركيز ملكيتها لم ينسجم تماما مع مبدأ التعددية؛ إذ أن التكتل لا يتوافق مطلقا مع الاستقلال الذي يجب أن تتمتع به وسائل الإعلام، ولا يمكن أن يقتصر هدف الوسائل الإعلامية على الربح فقط، ولا أن تكون حرة لمجرد أن الحرية شرط ضروري، فرغم ذلك فالحرية غير كافية لتقديم خدمة جيدة للجمهور، وحتى وإن كان الكثير من الناس في البلدان الأنجلوسكسونية يعتمدون على السوق لضمان أن تقدم لهم وسائل الإعلام خدمة جيدة، إلا أن نظراءهم في البلدان اللاتينية يعولون جدا على مبدأ الحق في الإعلام، والحقيقة أن المبدأين ضروريان، ولا بد من إيجاد وسيلة متممة وحل وسط بين النقيضين دون استبعاد أحدهما؛ وقد توجد هذه الوسيلة في نظام المساءلة أو المسؤولية الاجتماعية (برتراند، 2008، ص8، 10).

د/ نظام المسؤولية الاجتماعية:

لقد نشأ هذا المصطلح انطلاقا من نظرة وإدراك أكثر واقعية لطبيعة البشر من جهة، ولطبيعة الحتميات الاقتصادية الربحية من جهة ثانية، فقد طرحت هذه العبارة في الأمم المتحدة من قبل "لجنة التقصي حول حرية الصحافة"، والتي ضمت الكثير من الشخصيات من خارج الوسط الصحفي وكان يترأسها

"R.M.Hutchins" عميد جامعة شيكاقو، وقد تم تلقي تقريرها الصادر في وسائل الإعلام عام 1947 بكثير من الامتعاض والغضب، نظرا لما تحمله من ضرورات وحتميات ومسؤوليات ملقاة على عاتق الصحفيين ووسائل الإعلام عموما. وزيادة على أن المسؤولية تقتضي حرية الأفراد "الصحفيين" في الأفعال التي يقومون بها، فوفقا لهذه العقيدة يجب أن لا تكون وسائل الإعلام ملكا للدولة ولا خاضعة لرقابتها، كما أن الوسائل الإعلامية يجب أن لا تكون مشاريع تجارية على غرار الشركات التجارية العادية الأخرى التي يقاس نجاحها حسب أرباحها، فبحثها عن الربح يعتبر أمرا طبيعيا في ظل تحملها لمسؤولية خدمة الجمهور وتلبية حاجات مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، كأن ترد على انتقادات وامتعاض الجمهور لها ولخدماتها وأن تصحح أخطاءها بنفسها، وأن تخضع للمساءلة البرلمانية إن تجاوزت الأمور ذلك النطاق المحدد من المسؤوليات والمهام، وهو ما جعل الكثير من وسائل الإعلام تهتم بالانضباط المهني والأخلاقي لتجنب مثل هذه المساءلات القانونية أو السياسية (البرلمانية) أثناء تأدية مهامها وخدمتها للجمهور (برتراند، 2008، ص15، 19).

ه/ الانظباط المهني (الأخلاقي) في مجال الإعلام:

إن الانضباط المهني (الأخلاقي) لا علاقة له بالحق أو بالأخلاق أو بالاستقامة أو المجاملة، بقدر ما يتعلق بتقديم خدمة اجتماعية ترضي الجميع أو الغالبية العظمى، فهي مجموعة من المبادئ والقواعد والضوابط التي أنشأتها المهنة، أي أن أفضل ما تم سنّه من ضوابط هو ما كان بالاشتراك مع مستخدمي المهنة، وذلك بغية تلبية حاجات ورغبات مختلف فئات وشرائح المجتمع وبشكل أفضل، فخلافا عن مختلف المؤسسات الديمقراطية فإن الصحافة تتميز عنها بأن سلطتها لا ترتكز على عقد اجتماعي أو تفويض من الشعب، عبر انتخاب أو ترشيح لنيل شهادة أو عن طريق تصويت لقانون يفرض قواعد معينة، فلكي تحتفظ وسائل الإعلام بامتيازها واستقلالها تحتاج للغوص داخل مسؤوليتها الأولى ومهمتها الأساسية: وهي خدمة المجتمع. إلا أن الانضباط المهني له شروط وضوابط أيضا حيث لا يمكن أن يمارس إلا في جوّ ديمقراطي، فمن لا يؤمن بقدرة البشر على التفكير باستقلالية وعلى قدرتهم على إدارة شؤون حياتهم، فإن مثل هذا الاعتقاد سوف يستبعد نهائيا الرقابة الذاتية التي هي من صلب الانضباط المهني والتي لا يمكن أن يتصورها المرء إلا في ظل شرطين أساسيين: حرية التعبير وبعض الرخاء للوسائل الإعلامية وللصحفيين الأكفاء الفخورين بممارستهم لهذه المهنة، فبدون الرخاء والحرية لا وجود لدعاية ولا لمستهلكين ولا لربح ولا لخدمة مقدمة، وبالتالي تكون الوسائل الإعلامية فقيرة وفاسدة ومحمية ومراقبة من قبل الدولة، بما يعني أن الانضباط المهني في العديد ن البلدان حتى الديمقراطية منها غير متطابق مع واقع الحال بشكل كافٍ (برتراند، 2008، ص10، 11).

إلا أن عدد المهتمين بهذه المسألة قد زاد مؤخرا لاسيما من قبل الصحفيين، مجسدين ذلك بنشر افتتاحيات وكتب ومقالات في الصحف اليومية والمجلات المهنية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، وكذا من خلال منتديات وورشات العمل وضمن لجان دراسية استطلاعية.وقد كانت ردود ممتهني الصحافة حول مسألة الانضباط المهني عادة ما تكون ردودا مستهجِنة أو غاضبة رغم تباينها واختلافها، بين من يرى أنّ ذلك ناجم عن تأثير التقدم التقني، ومنهم من قال إنّ السبب يعود لحصر الملكية أو لزيادة الهدف التجاري للوسائل الإعلامية، أو بسبب خلط الإعلام بالدعاية أو لفداحة عدم دقة الخبر أو لتزوير الحقائق، أو نظرا للأضرار الفادحة التي مست الأخلاق المهنية على يد الصحفيين (كانتهاكات الحياة الخاصة) بما أدى إلى تدهور مصداقية المهنة، أو بسبب ما تلعبه بعض وسائل الإعلام من دور مبالغ

فيه في الأزمات السياسية، أو للروابط المرفوضة بين الوسائل الإعلامية والحكومات، أو قد يكون الانضباط المهني هو رد فعل على الحريات الصحفية المطلقة في ثمانينات القرن الماضي أو على العنف والمشاهد الواقعية في التلفاز. ومهما اختلفت الردود والأسباب إلّا أن التكنولوجيا بآثارها الإيجابية والسلبية تبقى دافعا أساسيا للانضباط المهني، خاصة وأنها قد جعلت من التلاعب بالخبر والمعلومة وتزويرها أو تشويهها عملا أكثر سهولة، ورغم ذلك فالتكنولوجيا وانتشار الأنترنت قد وضع حدا لأسطورة أن حل مشاكل محتوى الوسائل الإعلامية سيكون بيد الدولة، لكونها الاستراتيجية الوحيدة المقبولة لمنع استغلال القوى الاقتصادية لوسائل الإعلام، علاوة على أن الانضباط المهني قد عانى في الكثير من الأحيان من إلحاقه بالدعاية الشيوعية المفعمة بالتنديد بالعنصرية والامبريالية، ومحملة بخطابات دول عدم الإنحياز حول السلام والتنمية أو تُردد في أمم ديمقراطية على لسان ماركسيين جامعيين (برتراند، 2008، ص11، 14).

إن خطاب التنديد في وسائل الإعلام سواء الاشتراكي أو الشيوعي أو العالم ثالثي ضد الامبريالية والعنصرية أو أية صفة يحملها هذا الخطاب أو التنديد، والذي صار الانضباط المهني الإعلامي محملا به طوال عقود من الزمن، له أكثر من دلالة على هيمنة الأيديولوجيا ليس على الخطاب الإعلامي في الوسائط التقليدية فحسب، بل حتى على محتوى الوسائط التكنولجية الحديثة التي صار متحكما فيما تنشره وتبثه على نطاق فوق دولي وعالمي، حيث أن المعلومات والتعليقات والمنشورات والشعارات، سواء في المقالات أو الصور والفيديوهات، صار كل شيء فيها مؤدلجا محملا بتوجهات وتصورات المهيمنين على هذه الوسائل والمحتويات الإعلامية، تسعى للترويج لهذه الأيديولوجيا أو تلك، من خلال السلع والمنتجات الثقافية التي يتم تسويقها والترويج لها والإعلان عنها بشكل يومي ولحظي، وعلى مستوى عالي من الدقة التي تؤكد دراسة حالة مستهلكي التكنولوجيا من كل الفئات والشرائح الذين يزيد عددهم يوما بعد يوم.

ثالثا: الاقتصاد السياسي والإعلام.

1/ الخطاب الإعلامي وسيلة هيمنة أم أداة للنضال السياسي؟:

أ/ الخطاب الإعلامي وسيلة للتحكم والهيمنة:

إنّ وسائل الإعلام والميديا هي أدوات ووسائل مرتبطة بالسياسة بل وتابعة لها أكثر منها ارتباطا وتبعية لمجال اجتماعي آخر، فإذا كان محور اهتمام هذه الوسائل رسائلها وخطاباتها هو "النّشر" نشر المعلومات والأنباء وتبادلها، فهو بغاية وهدف محددين وكذا وفق استراتيجية محددة تحددها السلطة السياسية أو السلطة المالكة لوسائل الإنتاج أو لهذه الوسائل "رأس المال"، وذلك من أجل تحديد طبيعة علاقات القوى السائدة والقيم والمعايير الواجب احترامها في المجتمع، كما يذهب إلى ذلك "بيير بورديو" والعديد من السوسيولوجيين الذين يعترفون بأن هذا ما كان حاصلا في كل حقب التاريخ ولازال كذلك.

فعندما ندّعي أننا نغوص بالبحث في سوسيولوجيا الإعلام فهذا يعني أننا في قلب السوسيولوجيا وعلم الاجتماع. ففي الوقت الذي يرى فيه "بيير بورديو" أنّ علم الاجتماع ليس مجرد مجال أو تخصص أكاديمي بحاجة إلى مجرد ساعات من الاهتمام، فإنه لا بدّ من عودة السوسيولوجيا بشكل واسع إلى المجتمع لكي تكشف عن آليات الهيمنة السائدة فيه، لذلك يشرح "بورديو" في مقدمة كتاب "إعادة الإنتاج" "1970) "La Reproduction) أن علم الاجتماع كان سياسيا أكثر منه علميا، لأنه يمكّن من رؤية ما يخفيه العالَم والواقع الاجتماعي، فهو علم كان مرتبطا جزئيا بالقوى التاريخية التي كانت تحدد طبيعة علاقات القوى التي يجب الكشف عنها في كل حقبة من حقب التاريخ، ويرى في هذا الشأن أنّ المشكلة السياسية الخاصة كانت دوما تتعلق بنشر الأعمال العلمية المتقدمة، وإعلان نتائجها (بواسطة وسائل الإعلام) بما يسمح بفهم وتقدير أكثر ديمقراطية ووضوحا للنتائج التي يتم التوصل إليها، لكن وفي المقابل عادة ما يتم نشر البحوث حسب الطلب لصالح الهيئات والمؤسسات الحاكمة لأجل تحكم أكبر وهيمنة أفضل (بورديو، 2004، ص14).

ونعثر على مثل هذا الإدعاء لدى "هابرماس" عندما يشير في كتابه "أركيولوجيا الإعلان" بأن الصحافة الأدبية قد وُلدت من نظام المراسلات الخاصة، وأنّ هذه الأخيرة قد هيمنت عليها دوائر المعلومات لفترة طويلة (Habermas, 2006, P189)، أين مارست الحكومات في البداية سيطرة

تامة على وكالات الأنباء ومنحتها صفة شبه رسمية، من خلال استغلالها لحقيقة أن هذه الوكالات ونظم المعلومات هي مؤسسات تجارية. حيث كانت وكالة رويترز ملكية غير مقسمة على الصحافة الإنجليزية بأكملها؛ وبناءً على حقيقة عدم قدرتها على تعديل قوانينها دون موافقة المحكمة العليا تم جعلها مؤسسة حكومية ذات طابع رسمي، وكذلك وكالة "فرونس برس" - التي حلت محل وكالة "هافاس" بعد الحرب العالمية الثانية – هي مؤسسة مملوكة للدولة يتم تعيين رئيسها التنفيذي من قبل الحكومة الفرنسية، وكذا وكالة الأنباء الألمانية التي لطالما اعتُبِرت شركة ذات مسؤولية محدودة رأسمالها مقسم بين الصحف؛ لكن دون أن تتجاوز أسهم كل منها (الواحد بالمئة) 1% كأقصى حد، وهو ما يشكل ذريعة كافية للدولة لإيقافها أو منعها، لذا فإن هذه الاحتكارات الطبيعية للإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء في كل من الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وفرنسا وإنجلترا (Habermas, 2006, P195, 196)، هي ما يجعلنا نعتقد بأن هذا التحكم في مختلف مصادر المعلومة وأدوات نشرها وفي الخطاب الإعلامي بمختلف أشكاله وفي كل مستوياته، من شأنه التحكم في كل ما يُنشر ويذاع أو ما يتم منعه من النشر أو أن يذاع في مختلف وسائل الخطاب والنشر والإعلان بشكل عام، وذلك من أجل رقابة وهيمنة أكثر على الأفراد والجماعات وتوجيه الرأي العام من قبل هذه الوكالات وأدوات النشر والإعلان، وهو ما سيكون في صالح الحكومات والجماعات الحاكمة أو صاحبة السلطة على تلك المؤسسات الإعلامية أو المالكة لها على حد السواء، ويكون بذلك الخطاب الإعلامي هو وسيلة للهيمنة والتحكم في الجماهير، بل وفي المجتمعات برمتها أكثر منه وسيلة لتحرر الفرد وتخليصه من العبودية، أو أداة لتحقيق المشاركة في مناقشة وتسيير الشأن العام كما يبدو ذلك في سياق ظهور الطباعة وانتشار الصحافة والإعلام المرتبطين بظهور الفضاء العام البرجوازي في سياقات التنوير في أوروبا.

أما إذا تعلق الأمر بالعنف في وسائل الإعلام وعلاقته بتكريس الهيمنة على الشعوب وإعادة إنتاجها، فإنه لامحالة سوف يؤدي إلى غرس ثقافة الخوف والخضوع في مقابل المزيد من الهيمنة والسيطرة على أفراد المجتمع.

حيث يرى "سينوريلي" و"غيربنير" أن معظم الدراسات البحثية حول عنف وسائل الإعلام قد عرفته بأنه تصوير الحدث المادي العلني الذي يؤذي أو يقتل أو يهدد بفعل ذلك، كما يعرف الفعل الإرهابي عادة باعتباره فعلا ينطوي على العنف بواسطة الدول أو بينها أو ضدها أو ضد سلطات أخرى، وأنّ ذلك يكون من أجل نشر الخوف والتعبير عن موقف ما يكون في العادة سياسيا. فالعنف في وسائل الإعلامي يصور العلاقات الاجتماعية واستخدام القوة للسيطرة والهيمنة، أو الإثارة أو الإبادة، وذلك بإظهار أنّ المذنبين لم يتعرضوا للعقاب، بما يجعل الخطاب الإعلامي الحامل للعنف يزرع في الناس الرعب والخوف، ويخلق المقاومة والعدوان وشعورا بالقوة والضعف النسبيين بتصويرهما في تسلسل هرمي اجتماعي (بيرغر، 2012، ص 169، 171).

ب/ الخطاب الإعلامي أداة للنضال السياسي:

غير أنّه ومنذ ظهور الطباعة وانتشارها فقد ارتبط مفهوم الصحافة (المكتوبة) والإعلام بشكل عام بظهور الفضاء العام البرجوازي، حيث أشار "يورغن هابرماس" إلى أن الصحافة الأدبية قد ولدت من نظام المراسلات الذي كانت تهيمن عليه دوائر المعلومات لفترة طويلة، أين اتخذت المطبعة أولا شكل مشاريع حرفية صغيرة اتخذت إداراتها في المرحلة الأولى مبدأ الزيادة المتواضعة في الربح، أين كان

اهتمام الناشر بعمله تجاريا بحتا، ونشاطه يقتصر بشكل أساسي على تنظيم تداول المعلومات والتحقق من هذه المعلومات نفسها، لكن وإضافة إلى هذا الجانب الاقتصادي يظهر جانب آخر لهذا النشاط يمكن القول بأنه سياسي بالمعنى الواسع، وذلك بمجرد أن تحولت الصحافة الإخبارية إلى صحافة رأي بتحولها إلى المنافسة على نشر وإشهار الإعلانات والإخطارات بشتى أشكالها (Habermas, 2006, P189, 190).

وفي تحديده للملامح الرئيسية لتطور الصحافة ووسائل الإعلام يشير "كارل بوشر" (karl Bucher) إلى انتقالها من مرحلة إلى أخرى، فبعد أن كانت وسائل إعلام بسيطة لنشر المعلومات أصبحت الصحف أيضا ممثلا للرأي العام وموجها له، كما أصبحت سلاحا للنضال السياسي الذي تخوضه الأحزاب انطلاقا من خطاباتها داخل تلك الصحف، وقد أدى ذلك بالتنظيم الداخلي لشركات ومؤسسات الصحافة والإعلام إلى خلق قطاع جديد يقوم بدور جمع المعلومات ونشرها؛ أي الكتابة، لكن بالنسبة إلى محرّر (القائم بالعملية الإعلامية أو الاتصال) إحدى الصحف كان يعني هذا أنه بائع للمعلومات الجديدة، وأصبح تاجرا وله رأي أيضا ينشره على الملأ. لقد تم هذا التحول قبل أن يصبح طاقم التحرير قطاعا مستقلا، فقد كانت بداية الصحافة الدورية والمجلات العلمية في إنجلترا بالنسبة لبعض الكتاب تستخدم كوسيلة للاستفادة منها لأغراض تعليمية على المستوى العام، فبعد أن كان هذا النشاط عادة أو بدعة ارستقراطية يرجع إلى مبادرة فردية من قبل الأرستقراط أو الكتاب والعلماء، تراجع هذا النوع من الصحافة لصالح صحافة الرأي والصحافة الحزبية وكذا لصالح المؤسسات الإعلامية التجارية، نظرا لحالة العجز والإفلاس الناتجة عن تراجع مستوياتها الربحية لأدنى حد، كونها كانت تعمل في تحدٍّ واضح لجميع قواعد السوق الربحية، فصار المحررون يتنازلون تباعا وتدريجيا عن وظائفهم في مجال تنظيم المشاريع والكتابة لصالح مديري التحرير (المالكون)، وإلا سوف يتحملون المخاطر الاقتصادية بأنفسهم (Habermas, 2006, p190).

ورغم استمرار هذا الشكل التقليدي الذي يجسده رجل الأعمال الصحفي حتى القرن التاسع عشر، وكذا التنظيم اليومي والدائم بأساليب تقليدية للمؤسسة الصحفية وأعمالها التحريرية، حيث كان يتم الجمع بين وظائف الصحفي والمحرر والناشر والطباعة. إلا أن صحافة المجلات الخاضعة للمنافسة عندما أنشئت أدت إلى تشكيل هيئة تحرير مستقلة الوظائف، وتم فصل المهام التجارية (الإعلانية) والربحية (البيع) عن المسؤوليات الصحفية (الإعلامية)، لتؤدي هذه الاستقلالية والفصل بين المهام والوظائف إلى ظهور الافتتاحيات في الصحف اليومية، والتي كانت بمثابة امتدادا للنقاشات العامة ووسيطا لها، ولم تبق الصحف مجرد وسيط لنقل وتداول المعلومات، بل تطور هذا الشكل من الصحافة خلال الفترات الثورية كما في باريس من 1789 حتى 1848م، حيث صار لكل شخصية سياسية بالكاد نادٍ خاص بها أو جريدتها الخاصة التي تمثل خطابها الرسمي، والذي أنشأته من أجل اكتساب حق قانوني وتحديد توجهها السياسي من أجل النضال السياسي والمشاركة في النقاش العام (Habermas, 2006,p191). وقد كان الغرض الأساسي لصحافة الرأي تلك كمؤسسة تعكس مناقشات الجمهور، هو التأكيد عبر أعمدتها وافتتاحياتها لوظيفتها الحاسمة في النضال ومحاربة الانتهاكات التي كانت تطال الحريات العامة، وكذا مواجهة ما كانت تتعرض له تلك الصحف والنوادي من رقابة واضطهاد من قبل مراسيم ومحضورات ولوائح الشرطة، لتستمر في نشر المعلومات وتنوير الرأي العام من خلال نشر وإعلان المناقشات العامة (Habermas, 2006, P192).

وفي إطار مناقشته للأصول الكلاسيكية والحديثة للفضاء العام يشير "جون مارك فيري" (jean-marc ferry) إلى أنه ورغم الاختلافات بين النموذجين اليوناني والبرجوازي للفضاء العام، فإنّ النموذجين الكلاسيكي والحديث (البرجوازي) للفضاء السياسي يعترفان بالمبدأ الجدلي الذي يشير إلى سياق التنوير بالمعنى الواسع؛ مبدأ مواتٍ لتطور الديمقراطية وتأثير الفلسفة، الذي تحول من خلاله الفضاء العام بشكل عميق وبنيوي من النموذج اليوناني الذي كان فيه المجال العام شأنا خاصا للسيد "الملك" (وسيلة للهيمنة)، إلى نموذج الفضاء العام البرجوازي الذي تأسس على الجدل العام والمناقشة العقلانية التي تتم على أساس الحرية والمساواة في الحقوق (وسيلة للنضال)، وأنّ هذه التغييرات التي أثرت على هيكل الفضاء العام في هذا الصدد تعود أساسا إلى ظهور وسائل الإعلام وتطورها المتزامن مع تطور الحقوق الأساسية وانتشار الديمقراطيات (Ferry, 1989, p17, 18).

وعليه يمكن القول أنّ ظهور وسائل الإعلام وتطور أساليب واستراتيجيات الخطاب الإعلامي وتطور تكنولوجياته، المتزامن مع تطور الحقوق الأساسية في الحصول على المعلومات والأخبار وحق المناقشة والمشاركة السياسية المرتبط بانتشار الديمقراطيات، هو أحد أهم عوامل نشأة وتطور الفضاء العام البرجوازي وكذا التناقضات التي عرفها الخطاب الإعلامي بين كونه أداة أيديولوجية للتحكم والهيمنة وكونه وسيلة للنضال والمشاركة في النقاش العام، وذلك انطلاقا من ظهور الطباعة والصحافة المكتوبة ثم وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني وصولا إلى أحدث تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بما أدى إلى تمكين الفرد بشكل عام من الإطلاع على المناقشات من خلال النشر والإعلان الذي تقوم به تلك الوسائل، كما سمحت هذه الوسائل من وصول آراء الفرد وأفكاره إلى هذه المناقشات وتأثيره على إفرازاتها في الشأن العام ومختلف قضاياه، لتتحول هذه الوسائل من خلال خطاباتها المختلفة إلى وسيلة لنضال الأفراد والجماعات من أجل الحقوق والحريات - حتى وإن كان ذلك بشكل نسبي كونه متاح لبعض الشرائح الاجتماعية فقط- ولم تبق حكرا على رجال السلطة من السياسيين أو من المالكين الرأسماليين من أجل التحكم والهيمنة على الخطاب والمجتمع في آن واحد.

لكن ومن جهة أخرى نجد أنّ هذا التطور قد أدى إلى جعل الصحافة أكثر قابلية للتلاعب كلما تم تسويقها، لاسيما من قبل المصالح الاقتصادية الخاصة المرتبطة بالملكية الفردية _رأس المال الخاص_ بل وإلى محاولات فرض النفوذ والهيمنة من قبل مصالح من خارج مجال الصحافة، فبعد أن كانت الصحيفة موجهة لعامة الناس أصبحت مؤسسة مملوكة وموجهة لأفراد معينين فقط من الجمهور؛ أي صارت وسيلة دخول بعض المصالح الخاصة المميزة إلى المجال العام من جهة؛ حيث احتفظت الصحافة السياسية بأسلوب قائمتها الفردية، أين لا يعتمد الصحفيون على حزب أو فصيل سياسي فحسب، بل كانوا هم أنفسهم سياسيونويلتفون حول صحيفتهم كزمرة من البرلمانيين، كما أنها تخضع من جهة أخرى لأولوية الربح أكثر منه لدرجة الولاء للخط السياسي للصحيفة أو الوسيلة الإعلامية، فصار يتم تعيين محررين يُطلب منهم العمل لصالح الشركة وتحقيق أكبر ربح لها والامتثال الصارم لهذه الضرورة. ليس هذا فحسب بل إن تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال أواخر القرن العشرين نظرا لحاجة الرأسمالية المتزايدة لهذه الوسائل وتطور عقلانية التنظيم أو الترشيد بتعبير ماكس فيبر، قد وصلت إلى درجة صار فيها الإعلان الحر بفضل قوته مهدِّدا إلى درجة ما وجود الدولة بحد ذاتها، بما دفع بعض الدول إلى محاولة فرض سيطرتها على هذه الوسائل الإعلامية سواء التقليدية أو الجديدة . (Habermas, 2006, pp 193, 195)

لينتفي بذلك كل قول بأن تطور وسائل الإعلام وسبل الاتصال وتبليغ الخطاب قد جعل من الخطاب الإعلامي وسيلة للنضال السياسي، أو وسيلة لولوج الفئات المستبعَدة والمهمَّشة وانضمامها إلى فضاء النقاش الحر حول الشأن العام أو إلى الفضاء العام البرجوازي بمعناه الواسع، هذا الولوج الذي يكفله الخطاب الإعلامي وأدواته المختلفة من صحافة مكتوبة أو مرئية انطلاقا من حريتها واستقلاليتها، فهي لم تفتأ تتخلص من هيمنة السلطة السياسية حتى تقع في قبضة رجال المال والمالكين أو الممولين من أصحاب الشركات الإعلامية والإعلانية أو وكالات الأنباء وإنتاج الخطاب.

ليس فحسب؛ فعلى الرغم من أنّ الموضوعات التي يمكن أن تدخل في المفهوم البرجوازي لمحادثات الفضاء العام ومناقشات الشأن والصالح العام هي فقط تلك المرتبطة بحق المواطنة داخل الإعلان، بل إنّ الامتداد الرأسي للفضاء العام الجديد الذي يرجع إلى تنظيم حلقات ومناقشات متعددة الموضوعات والقضايا، صارت إلى وقت قريب "خاصة" نسبيا؛ تتعلق بالحياة الخاصة والعائلية والزوجية من خلال التبادل العام للتجارب الخاصة الذي يعتبر أحد السمات الأساسية للثقافة البرجوازية ومبادئها الإعلانية، وذلك علاوة على المجالات العامة الجمالية والأدبية والسياسية التي فرضتها البرجوازية في القرنين السابع عشر والثامن العشر كفضاء عام ومتعدد أدبي وثقافي وسياسي بدرجة أكبر (Ferry, 1989, p21, 22). وذلك في إطار تطور وسائل الطباعة والنشر والإعلان التي لا تنفصل عن كونها امتدادا أو بوصفها تطورا لوسائل بث الخطاب الإعلامي ونقله ونشر المناقشات العامة أمام محكمة الرأي العام، تلك النقاشات التي كانت كما أسلفنا الذكر – حسب هابرماس - حكرا على الأرستقراط أو الفئات المثقفة أو البرجوازية فحسب، وذلك نظرا لكون التحرير والكتابة الصحفية كانت بدعة ارستقراطية في البداية وتطورت لتكون متاحة للعلماء والمثقفين من المحررين والكتاب، لتتحول إلى مؤسسات تجارية وصناعية ربحية بظهور البرجوازية وتطور وسائل الطباعة والنشر والإعلان.

ج/ الخطاب الإعلامي من هيمنة الإقطاع إلى هيمنة رأس المال (البرجوازية):

إنّ تاريخ حرية الإعلام والصحافة هو تاريخ الصراع بين الصحف الحرة والسلطات التي سعت إلى قمع الحريات حماية لمصالحها وتكريسا لنفوذها،فرغم الانتصار الذي حققته الصحافة في حرية الرأي والتعبير على مدى قرون من النضال لاسيما في الدول الغربية؛ حيث وصل الأمر إلى الحد الذي يتمكن فيه خطاب الصحف ومختلف وسائل الإعلام من تهديد نظم الحكم القائمة، إلّا أنّ التشوه الذي أصاب الخطاب الإعلامي وحق الإنسان في التعبير قد حوّل اهتمام الفرد إلى مجرد الحق في استهلاك المعلومات المتاحة، بما يمكن اعتباره فترات انتكاس للصحافة ومعاناة من التعسف والقيود، وهو ما يجعل حرية التعبير والرأي في الحقل الإعلامي لا تستند فقط إلى الضمانات الدستورية والقانونية التي يكرسها النظام القائم، بل تستند أيضا إلى القيم الديمقراطية وآليات المجتمع الديمقراطي (خيرالله، 2015، ص 78، 79).

فرغم الاختلاف الذي يتم إثارته حول حرية الإعلام والصحافة ومعاييرها وفق اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنّ الحق في حرية الاتصال والتعبير يمثلان المعيار الأساسي لتحقيق ديمقراطية الاتصال وتحديد عناصرها وأبعادها، حيث أسفرت جهود علماء الاتصال الفردية ومؤتمرات المنظمات الدولية ذات الصلة في تحديد أبرز مقومات الحق في الاتصال؛ متمثلة في الحق في مشاركة وتلقي المعلومات والحق في الإعلام وفي الانتفاع بموارد الاتصال، وقد تمثلت مستويات الحق في الاتصال في ثلاث مستويات هي: المستوى الأول الذي يتضمن حقوق الأفراد التي تشتمل

على الحق في المعرفة والتعبير والحرمة الشخصية، والمستوى الثاني الذي يتضمن حقوق وسائل الاتصال التي تشتمل على حق الوصول إلى مصادر المعلومات وحرية الرأي والتعبير، والحق في النشر والمحافظة على سر المهنة وحرية الحركة والنقل. والمستوى الثالث الذي يتضمن حقوق الأمم والمجتمعات في الاتصال والتي تشمل الحق في الحصول على المعلومات والنشر والتدول الحر لها، وحماية الذاتية والتبادل الثقافي والحق في التصحيح والرد. ونظرا للتداخل بين هذه المستويات الثلاث فإنّ الأمر يحتم التوازن بين حقوق الأفراد والإعلاميين والمجتمعات على حد السواء، ليصبح انتهاك أي حق من هذه الحقوق هو بمثابة انتقاص من حرية الإعلام والاتصال (خيرالله، 2015، ص80، 81).

ليصبح من الملح التساؤل حول ما إذا كان فعلا؛ أنّ التطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصال المتزامن مع توفر تلك المعايير لحرية الصحافة والإعلام قد ساهم في تشجيع ونشر وتبادل المعلومات والأفكار؟ كما يصبح وفي ذات السياق من العبث أيضا أن نكتفيَ بالإجابات التقليدية بالإيجاب أو السلب على مثل هذه التساؤلات، لاسيما تلك الإجابات التي تستند إلى أنّ تنامي المعرفة والقراءة والنشر المرتبط تاريخيا باختراع الطباعة، قد أدى إلى نشر الأفكار التي أسهمت في هدم النظام السلطوي وتقويض شرعيته، فضلا عن كونها أدت إلى توسيع مجال النقاش العام باعتباره أمرا جوهريا في نظرية الممارسة الديمقراطية والحكومات التمثيلية. ذلك لأن النظر إلى عمل وسائل الإعلام في عالم اليوم يبين أن الإعلام قد صار عرضة للتلاعب أكثر من أي وقت مضى، إمّا عن طريق السلطات السياسية التي تحركها الحماسة الإيديولوجية أو المصلحة الذاتية، أو عن طريق القوى الاقتصادية التي تحد من الموارد الإعلامية تنوعها ومصداقيتها، فوسائل الإعلام وفق هذا المنطق لا تصبح حتما أداة لصالح الديمقراطية (خيرالله، 2015، ص82، 83).

واستنادا إلى ماسبق ومن وجهة نظرنا الخاصة يبدو أن ربط الديمقراطية وحرية الصحافة والإعلام بظهور وتطور وسائل الإعلام الذي يعود إلى نشأة الطباعة وغيرها من وسائل القراءة والكتابة والنشر والإعلام تباعا، تلك المرتبطة تاريخيا بعصر الأنوار وسياقاته الخاصة بتشكل المجال العام ودولة القانون ومختلف المفاهيم ذات الصلة بسيرورة تشكل الديمقراطية؛ كحرية التعبير والرأي وحق الحصول على المعلومات ونشرها والمشاركة في النقاش العام، إنّ كل هذا يعتبر جنوحا عن الصواب والحقيقة والواقع الاجتماعيين، هذا الواقع الذي أكد من خلال الملاحظة والعديد من الدراسات على أنّ وسائل الإعلام قد صارت أكثر عرضة للتلاعب من قبل المالكين والممولين من السلطة السياسية ورجال المال والأعمال، فتحول الخطاب الإعلامي ووسائل الإعلام من أداة لبناء الديمقراطية والتحول الديمقراطي، إلى أداة لتكريس أفكار الطبقة المهيمنة سواء تعلق الأمر بسلطة الدولة أو سلطة البرجوازية، بما يجعل الأمر سيّان بين صورة وسائل الإعلام وأهداف الخطاب الإعلامي في الأنظمة الديمقراطية والسلطوية، في ظل إمكانية إدعاء كل نظام سياسي للديمقراطية دون امتلاكه لتصور شامل وملمّ حول هذا المفهوم وما يرتبط به.

كما أنه ومن خلال هذا التقصي والتحليل تم التوصل إلى أن الخطاب الإعلامي قد انتقل من حالة هيمنة سلطة الإقطاع وسيطرة الدولة والحاكم، وذلك من خلال أنّ وسائل الإعلام والنشر هي وسائل لبث الخطاب ومن ثمة استغلالها من أجل تبرير النخب الحاكمة لوجودها وهيمنتها وتسويغ الوضع القائم، واستزلام المجتمع والفرد من خلال التحكم في إنتاج وإعادة إنتاج الخطاب واحتكار سلطة الكلام،

انطلاقا من امتلاك وسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج واستخدام أيديولوجيات مختلفة لتبرير الوضع القائم وجعله يبدو طبيعيا وغيره هو الاستثناء، إلى حالة هيمنة رأس المال من خلال التحولات والتطورات التاريخية التكنولوجية والسوسيو- اقتصادية التي مر بها الخطاب الإعلامي، لاسيما بظهور البرجوازية والحرية والتعددية والاستقلالية التي عرفتها وسائل الإعلام والاتصال ومن ثمة الخطاب الإعلامي، بما جعله يعرف انفصالا ملحوظا عن سلطة الإقطاع والدولة لصالح المبادرة الفردية، لكن التمركز والاحتكار الذي عرفته الصحف والمؤسسات الإعلامية، وتغلغل الإعلان وسيطرة عامل الربح ومتغير الأوديمات جعل الخطاب الإعلامي يكون أداة للتحكم والهيمنة من نواحي أخرى، بحيث تحول المجتمع على إثره إلى مجتمع استهلاكي بحت، وصار الخطاب الإعلامي لا يعمل سوى على جعل الفرد والمجتمع يرى ذاته فيه وفيما يتم نشره وبثه، ولا يمكنه أن يكون في أسمى طموحاته أو يمتهن مستقبلا سوى مهنة واحدة هي الاستهلاك والاستهلاك ببراعة.

حيث يؤكد "هابرماس" في هذا السياق على أنّ وسائل الإعلام سواء من خلال المجالات الترفيهية أو البرامج الإعلامية بمختلف أشكالها حتى في الجزء غير التجاري (الإعلاني) منها، لا تعمل سوى على التحفيز على الاستهلاك وتحديد نماذج مختلفة له وتوسيع أنماطه، ليكون بذلك جوهرها ومن ثمة جوهر الخطاب الإعلامي يكمن في تعليم الفرد المستهلك - منذ طفولته حتى يكبر- مهنته المستقبلية، وهي أن يكون مستهلكا بارعا (Habermas, 2006, p200).

2/ الإعلان البرجوازي والإعلام:

أ/ الإعلان: نشأته، تطوره وأدواته:

. نشأة وتطور الإعلان:

إنّ الإعلان قديم حديث في ظهوره وتطوره، تاريخه يعود للعصور القديمة، فهو الصورة الحضارية لكل مرحلة من مراحل تطور البشرية على اختلاف ثقافتها وبيئتها ومدنيتها، وتطوره يعود بالدرجة الأولى إلى الوسائل المتجددة لتنفيذه؛ فالمناداة عبر الأبواق لإبلاغ الرسائل الإعلانية المختلفة كانت هي الوسيلة الأساسية في ذلك في عصر ما قبل الطباعة، أما المحلات التجارية فكانت تضع رموزا وإشارات للدلالة على نوع السلع والخدمات المقدمة ولتسهيل كيفية التعامل معها على الأفراد. فيدلّ الكأس الذي يلفه ثعبان على الصيدلية، ورأس البقر على على الجزارة والحذاء الخشبي على الإسكافي... وهكذا (أبو طعيمة، 2008، ص17).

فمتى بدأ الإعلان بالضبط؟

لا يمكن أن نشك في أن قدماء المصريين والإغريق كانوا غير مدركين لفوائد ترويج المنتج، كما تؤكد الأبحاث أنّ الرومان قد عرفوا أيضا كيفية تقديم عرض مبيعات مقنع، وقد تم العثور على أمثلة مبكرة للإعلان في أنقاض بومبي. ويشير إلى ذلك بقوله: "أخبرني رجل دين أن واحدة من هذه العلامات الإعلانية كانت علامة تروج لبيت دعارة، وهي فكرة جذابة للترويج لأقدم مهنتين تاريخيا بشكل يستفيد من خلاله كل منهمامن الآخر". كما يرى البعض الآخر أن لوحات الكهوف التي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ كانت شكلاً من أشكال الإعلانات، والتي تبدو أكثر خيالًا، لكن من الأفضل أن نقول بأن

الإعلان قد كان موجودًا طالما كانت هناك سلع وحرف للبيع وكانت هناك وسيلة أو وسائل للتحدث عنها وترويجها (TUNGATE, 2007, p10).

وقد ارتبط الإعلان عند الفراعنة بالدعاية الممجدة للحكام والأنظمة السائدة والترويج بغرض السيطرة على الشعوب، والرسومات والنقوش الموجودة على الأهرامات ليست سوى رسالة تعلن وتعبر للشعب عن عظمة الفرعون وخلوده، وقد اعتبر أقدم إعلان في التاريخ ذلك المكتوب على ورقة بردى والذي يعبر عن فقدان أحد ملاك الأراضي الفرعونية لأحد عبيده من أجل استرجاعه. واستخدم كبار تجار حضارات بلاد ما بين النهرين شعارات دعائية خاصة بهم لتميزهم عن غيرهم من التجار كعلامات تجارية في الأسواق، وقام الإغريق بوضع الألواح الخشبية والأعمدة أمام محلاتهم للإعلان عن سلعهم، أما قدماء الرومان فقد وضعوا لوحات حجرية مربعة الشكل كتبوا عليها إعلاناتهم التجارية بمختلف الألوان المغرية وعلقت في الساحات العامة، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ أول صحيفة مكتوبة بخط اليد صدرت في روما تحت اسم (الأحداث اليومية)، وكانت إعلامية إعلانية تنشر الأحداث اليومية والإعلانات التجارية، بما جعل الإعلان يدخل لمرحلة لجوء التجار لطبع المنشورات والملصقات في فترات زمنية غير منتظمة، لذا فقد كان لظهور الطباعة وانتشارها الأثر الواسع في تطور الإعلام بشكل عام والإعلان بشكل خاص، نظرا لما لها من إمكانيات عالية في الوصول لأكبر عدد ممكن من الجمهور بتخطي الحدود الجغرافية وانتشار التعليم والصحف والمجلات، وهي من أهم وسائل الإعلان المطبوع المعاصر الذي تأسس على يد الطبيب الفرنسي "يوفراسترينو ستنو" سنة 1630م عبر صحيفة "لاغزيت دو فرونس" (أبو طعيمة، 2008، ص17، 18).

وقد أسس الكاتب والمفكر والطبيب "رينو" (Renaudot) هذه الصحيفة انطلاقا من مكتب العناوين والتحصيل؛ وهو مكتب أسسه للتوظيف وهو بمثابة لوحة إعلانات للعاطلين عن العمل، وهذا بعد التقائه بالكاردينال "ريشيليو" عند عودته إلى فرنسا من سفرياته الدراسية والبحثية إلى ألمانيا، سويسرا، إيطاليا وانجلترا، ليتحول المكتب إلى مؤسسة معلومات للباحثين عن فرصة عمل وعرضه، ولشراء وعرض البضائع وإصدار الإعلانات العامة بمختلف أنواعها، ليكون بذلك هو أول صحفي فرنسي وأول مخترع للإعلان الشخصي. أما في بريطانيا فقد كان وكيل الإعلانات الأول هو"ويليام تيلر" الذي افتتح مكتبًا في ميدان "وارويك" بلندن عام 1786، وأصبحت الشركة فيما بعد تُعرف باسمTayler & Newtonوعملت كممثل مبيعات إعلاني للترويج للطابعات والعديد من الصحف. إلا أن الإعلان كصناعة فقد تأخر إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، حيث نشرت مجموعة Publicis الإعلانية كتابًا عن الإعلانات الرائدة عبر التاريخ، أطلق عليها اسم Born في عام 1842 وتكشف البحوث عن مصدر الإعلان الأول في كتاب لأحد المخرجين الإبداعيين "نيك سوتر" والذي جمعه بـ ستيوارت نيومان" عام 1988، وذلك عن إعلان في إحدى الصحف في عام 1849 والذي يتحدث عن طريقة جديدة لقياس الرأس وبالتالي تحديد مقاس قبعتك بدقة (TUNGATE, 2007, p10, 11).

فقد كان تطور الإعلان في أوروبا بطيئا ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، لأن دوره اقتصر على نُصح القارئ المستهلك بشراء السلعة عبر أسلوب التهويل وإضافة مواصفات لا يتوفر عليها المنتَج أصلا، ليكون الإعلان بذلك موردا ماليا مهما للصحف حيث وصلت نسبة الإعلان كمادة تحريرية في الصحيفة من 25% إلى 75% أحيانا، لكن وبتقدم وسائل الإعلام والاتصال والفنون والمخترعات الجديدة، اتخذ الإعلان صورا مختلفة صار يقدم على إثرها الخدمات للمستهلكين بشكل

أفضل وأكثر تأثيرا لاسيما بالنسبة للسلع التي تسوّق بعيدا عن منشئها الأصلي (التجارة الخارجية). فكانت الولايات المتحدة الأمريكية أوّل من بدأ باستغلال قوة الإعلان كوسيلة في التجارة، نتيجة لاطراد الإنتاج نتيجة استخدام الآلات الحديثة وتقسيم العمل وظروف أخرى مساعدة على الانفجار الإنتاجي (أبو طعيمة، 2008، ص17، 19). وتبعتها في ذلك الكثير من الدول وعلى رأسها دول غرب أوروبا التي كانت هي منشأ ظهور الإعلان كواقعة سوسيو- اقتصادية حديثة مقترنة بعصر الطباعة والصحف والدوريات من جهة، وبالحداثة والمجال العام والمجتمع المدني والديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والمنافسة وإعلان المناقشات العامة أمام محكمة الرأي العام من جهة أخرى.

لذا يتفق الجميع على أن الإعلان قد خطى أكبر خطواته تزامنا مع الثورة الصناعية؛ أي بمساعدة وتحفيز ظهور الطباعة بداية ثم الصحيفة بشكل أساسي، فالتقدم التكنولوجي لا يعني سوى أن السلع الاستهلاكية يمكن إنتاجها وتعبئتها على نطاق لم يسبق له مثيل من قبل، وذلك بفضل الصحيفة كوسيلة إعلام واتصال جماهيري (TUNGATE, 2007, p11).

وقد شهد الإعلان بوصفه أسلوبا من أساليب الاتصال بالجماهير بصفة خاصة تطورا كبيرا بتطور الطباعة وسائل الاتصال الجماهيري، فقد شهد القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر ظهور الإعلان في صورته الحديثة في الصحف البريطانية أولا من خلال صدور قانون في انجلترا سنة 1614 لتنظيم الإعلان، ثم تلتها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وبظهور وكالات الإعلان والإشهار في العقود التالية، صار عملها ينصب على شراء المساحات من ناشري الصحف والمجلات بسعر خاص وبيعها للمعلنين بسعر أعلى على مدى سنوات طويلة، لتستحوذ وكالات الإعلان في القرن التاسع عشر على خدمات أخرى إضافة إلى عملها السابق، فقد صارت تهتم بكتابة وتصميم الإعلانات واختيار الوسائل المناسبة للمعلن وكذا القيام ببحوث ودراسات حول التسويق والترويج التجاري (العيفة، دس، ص61، 62).

وكما أشارت بعض الدراسات على أن أول دليل على الإعلان قد عُثر عليه في الإمبراطورية البابلية القديمة يعود إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وإلى أن أول إعلان مطبوع باللغة الأنجليزية كان الإعلان عن بيع كتاب صلاة عام 1472م، إلا أنّ مهنة الإعلان بوصفه صناعة قد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1841م على الرغم من التعديلات التي طرأت على هذه الصناعة هناك. إلا أنه لا جدال في أن وسائل الإعلام وعلى رأسها الصحف قد صارت قوة الإعلان حاضرة فيها للغاية، بما أثر في نمط حياة كل المجتمعات الإنسانية (Hayko, 2010, p79).

. أدوات الإعلان: (وكالات الإعلان والإشهار)

كما أسلفنا الذكر في المبحث الأول من هذا الفصل، فإنّ وكالات الإعلان هي الهيئة التي تتولى أمر الإعلان نيابة عن المعلن ولحسابه، فتحوله من فكرة إلى صناعة تعرض سلعة أو فكرة أو خدمة إلى أن تظهر على الوسيلة الإعلامية، سواء كانت على صفحات الجرائد أو عبر الراديو أو التلفزيون أو السينما أو على صفحات رقمية بواسطة الأنترنت، وتتقاضى الوكالة في مقابل ما تقدمه عمولة يدفعها المعلن.

إلا أن النقطة الأولى التي نود التأكيد عليها في هذه الجزئية من البحث، ليس إعادة سرد تاريخ نشأة وتطور هذه الوكالات، وإنما التذكير بالهيمنة والاحتكار الذي يقع تحت طائل مجموعة معينة من وكالات الإعلان العالمية وهيمنتها على السوق العالمية لهذا المجال، ومن ثمة التأكيد على هيمنتها على الخطاب الإعلامي للوسيلة الإعلامية التي تختارها لنشر إعلانات المعلنين، لأن من مهامها إضافة إلى صناعة الإعلان ومختلف الوصلات الإشهارية، فهي تختار للمعلن الوسيلة الإعلامية التي ستتكفل بنشر إعلان سلعه وخدماته، واختيارها لذلك لا يكون عبثيا بل يكون وفق معايير وشروط معينة، وأيضا يكون في مقابل ما يدفعه المعلن مقابل تلك المساحة المخصصة لإعلانه من جهة، وما تدفعه الوسيلة الإعلامية كمقابل لاختيارها كوسيلة للنشر، وذلك قبل أن يتم اقتناء تلك المساحة المخصصة كفضاء للإعلان، فحتى وإن كان للوسيلة الإعلامية رأسمالها الرمزي والاقتصادي وسمعتها ووزنها في السوق من حيث الربح المادي أو عدد أوديماتها، إلا أن هناك شروط أخرى خفية تتحكم في عملية النشر والإعلان تلك؛ إنها "البيئة الخفية للإعلام" بتعبير "بيير بورديو".

ففي الحالة التي تكون فيها وكالة الإعلان لها استقلالية تامة عن الوسيلة الإعلامية، فإنها تكون تابعة في الجهة المقابلة لإحدى وكالات الأنباء الوطنية أو الدولية، وبالتالي فإنها تخضع لشروطها وقيودها المختلفة ثم تفرضها هي الأخرى على الوسيلة الإعلامية التي ستختارها لنشر إعلاناتها، ورغم المقابل المادي الذي تناله الوسيلة الإعلامية نتيجة لتخصيصها مساحات خالية من فضائها الفيزيقي أو الزمني لصالح الوكالة الإشهارية، إلا أنها وفي ظل المنافسة بين وسائل الإعلام الأخرى على الإعلانات والمداخيل والأرباح التي تحققها جراء ذلك، فإنها تضطر إلى التنازل عن جزء من رأسمالها الرمزي والخضوع لقيود وشروط وكالات الإعلان ومن ثمة شروط وقيود وكالات الأنباء مرة ثانية، فتعدل من محتوى خطابها الإعلامي وتوجهاته الفكرية والأيديولوجية وحتى الثقافية واللغوية، بتأثير من الخطاب الإعلاني والإخباري "وكالات الإعلان والأنباء" الممول لها بشكل من الأشكال.

أما النقطة الثانية التي نود الإشارة إليها فهي أنه ورغم تبعية وكالة الإعلان إما لوكالة أنباء معينة أو وسيلة إعلامية ما، إلا أنها تبقى مؤسسة قائمة بذاتها من ناحية الهيكلة والنشاط والوظائف والمهام التي تقوم بها، فكل وكالة إعلانية عادة ما تكون مقسمة وفق نظام إدارات أو مجموعات، تختص فيه كل مجموعة أو إدارة بنوع معين من أنواع الإعلانات من بدايته إلى إخراجه ونشره عبر الوسيط الإعلامي المحدد لإنجاح مهمتها، فنجد إدارة تخص الشؤون المالية والإدارية وأخرى لإنتاج الرسائل الإعلانية وما يرتبط بها من فنيين ورسامين ومصورين وكتاب، وأقسام خاصة بشؤون التخطيط وأبحاث التسويق والعلاقات العامة، وإدارة خاصة بالتسويق تبيع للمعلنين مساحات خالية في الوسيلة الإعلامية المعنية بالنشر، سواء تعلق الأمر بالمساحة الورقية للصحيفة أو زمنية أو مرئية بالنسبة للراديو والتلفزيون (العيفة، دس، ص65، 66).

وبناء عليه نستنتج أن هناك استقلالية مالية وإدارية في هياكل الوكالة الإعلانية، لتكون بذلك وسيلة اتصال غير مباشر بالجماهير تقدم خدمات للمعلنين والجمهور، لكن بغاية تطوير المؤسسة وزيادة مداخيلها وأرباحها من أجل الاستمرار والهيمنة على السوق، فالغرض من تخصيصها لأقسام تهتم بشؤون التخطيط وأبحاث التسويق والترويج والعلاقات العامة، لا يمكن أن يكون سوى من أجل استشراف أهدافها وزيادة مداخيلها انطلاقا من الدراسات والأبحاث التي تنجزها في هذا المجال.

ب/ تغلغل الإعلان في الخطاب الإعلامي:

لقد اتخذت الصحيفة في أوروبا طابعا خاصا يختلف عن غيرها من المجتمعات، لتتخذ طابع الشركة التجارية التي تنتج سلعها من خلال المساحات المخصصة للإعلانات، في حين بقي المحرر هو المسئول عن بيعها مما أعاد للصحيفة التجارية الحديثة طابع المؤسسة الصناعية، لكن على المستوى الذي بلغه حديثا تطور المشروع الرأسمالي الكبير والمشروع الحرفي للمحررين حوالي عام 1850م، فقد أخذ عدد كبير من الشركات الصحفية مكانة الشركات العامة المحدودة. وإذا كان إعادة تنظيم بعض الشركات على أساس تجاري ضمن الصحافة اليومية، والتي تخضع للضرورات السياسية بشكل أساسي لا تزال تمثل في بدايتها مجرد إمكانية بسيطة للاستثمار المربح، فإنها سرعان ما أصبحت "إعادة التنظيم" ضرورة لجميع المحررين وأدّت بهم إلى تطوير البنية التحتية التقنية والتنظيمية وإلى زيادة رأسمال الشركة، وفي هذا السياق يؤكد "هابرماس" أنّه ونتيجة لتطور الحياة اليومية خاصة في أوروبا في النصف الثاني من القرن 19، صارت الصحافة نفسها قابلة للتلاعب أكثر كلما تم تسويقها؛ أي كلما ارتبطت بالإشهار والإعلان، خاصة من قبل المصالح الاقتصادية المرتبطة بالملكية الفردية رغم أنها ليست الوحيدة في ذلك، فهناك مصالح خارجية أخرى أيضا تسعى لفرض نفوذها، نظرا لأن الحجم المخصص للتحرير أو المقالات الصحفية يتناسب مع حجم الإعلانات، وبعد أن كانت الصحيفة أو الجريدة (الشركة) حتى وإن كانت خاصة موجهة لعامة الأفراد، صارت موجهة لأفراد معينين فقط من الجمهور، ومن ثمة تحولت إلى وسيلة يتم من خلالها إدخال بعض المصالح الخاصة والمميزة إلى المجال العام. كما تأثرت بذلك وفي ذات السياق علاقة الناشر بالمحرر نتيجة لهذا التحول الهيكلي وتحت ضغط التقدم التقني في مجال المعلومات، فصار اختيار المادة الإعلامية له أسبقية على الكتابة التحريرية، وكذا العمل على جمع المعلومات فرزها ومراجعتها وتنسيقها والعديد من النشاطات التي تأخذ الأولوية على الولاء للخط، ويتم الحفاظ عليها فقط بفضل كفاءة من الاتجاه الذي لم يعد فيه الصحفيون الموهوبون في المقام الأول، فصار يتم تعيين المحررين الذين يُتوقّع منهم العمل لصالح تلك الشركة الخاصة التي تسعى للربح وأن يمتثلوا امتثالا صارما لمثل هذه الضرورة، ليتم على إثر ذلك تقليص مستوى الحرية المتاحة بشكل ملحوظ للصحفيين حتى في الصحف التي لا تلتزم بقوانين السوق وتخدم الأغراض السياسية وتعتمد أساليب الدعاية السياسية (Habermas, 2006, p192, 194).

لذا فإنّ علاقة الإعلان بالخطاب الإعلامي تتعدى علاقة بائع مساحة إعلانية لشركة إعلانية أو معلن صاحب شركة، لتصل بالوسيلة الإعلامية صحيفة كانت أو وسيلة أخرى إلى حد التنازل عن الولاء للخط والاتجاه الفكري أو الأيديولوجي أو السياسي الذي كانت تنتهجه الوسيلة الإعلامية في خطابها، سواء من قبل رؤساء التحرير أو في محتوى مقالاتها من قبل الصحفيين والكفاءات التي تتولى تلك المهام الصحفية، مهام جمع المعلومات وترتيبها وإخراجها أو مهمة التحرير والكتابة، حيث لم يعد الصحفيون الموهوبون في المقام الأول لمديري المؤسسات الصحفية والشركات الإعلامية، بل صار يتم تعيين المحررين الذين يُتوقّع منهم العمل لصالح تلك الشركة أو المؤسسة الخاصة التي تسعى للربح، وأن يمتثلوا امتثالا صارما لمثل هذه الضرورة ولو كان ذلك على حساب الخط الفكري أو السياسي، أو يمس مبدأ خدمة الجمهور والتوجه بالخطاب الإعلامي إلى مختلف فئات الجمهور أو كل ما يرتبط برأسمال الشركة الرمزي، فالرأسمال المادي والربح له أولوية وأسبقية معلنة على وزن وسمعة المؤسسة في الحدود التي لن تمس بأهدافها الربحية التجارية.

ويضيف هابرماس أن تطور وسائل الإعلام الجديدة في القرن 20 والإذاعة والسينما والتلفزيون، ونظرا لاحتياجات الرأسمالية المتزايدة لهذه الوسائل قد وصلت لدرجة صارت فيها قوة الإعلان تهدد

إلى حد ما وجود الدولة ذاتها، مما دفع بعض البلدان إلى وضع هذه المؤسسات الجديدة (وسائل الإعلام) تحت سيطرتها، لتستولي بذلك الدولة على إرث المجال العام من خلال سيطرتها على وكالات الأنباء ومكاتب التلغراف، حيث قامت بمنحها صفة شبه رسمية دون اللجوء إلى إقصائها أو غلقها أو إنهاء نشاطها تماما، لكن ذلك كان من خلال استغلال حقيقة أنها بالفعل مؤسسات تجارية وليست مؤسسات إعلامية فحسب. إن وكالة "رويترز" قد صارت ملكية غير مقسمة للصحافة الإنجليزية بأكملها، ومع ذلك فإن حقيقة عدم قدرتها على تعديل قوانينها دون موافقة المحكمة العليا جعلت منها مؤسسات ذات طابع رسمي، كذلك وكالة "فرونس برس" التي حلت محل وكالة "هافاس" بعد الحرب العالمية الثانية هي مؤسسة مملوكة للدولة ويتم تعيين رئيسها التنفيذي من قبل الحكومة، وكذا وكالة الأنباء الألمانية هي شركة ذات مسئولية محدودة رأسمالها مقسم بين الصحف ولكل منها 1% كحد أقصى من الأسهم، في حين أن المحطات الإذاعية الخاضعة للسيطرة العامة تمتلك أكثر من 10% من الأسهم. إنّ هذه الاحتكارات للإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء وغيرها من قبل حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا وألمانيا الفيدرالية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الوسائط الجديدة تحولت إلى هيئات عامة وشبه عامة، لكونها لا يمكن لها أن تكون محمية بشكل كاف ضد المصالح الرأسمالية، والتي لم تكن لتفشل في تأكيد وجودها لوبقيت عبارة عن شركات تحت سيطرة الرأسمال الخاص، ذلك لأنّ حقيقة التهديد هو بأن تظل هذه الشركات الإعلامية والمؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء تحت السيطرة الخاصة أيضا، لأنه هو ما يهدد الطابع النقدي لوظائف معينة للصحافة بالمعنى الأوسع للإعلان (وللخطاب الإعلامي بمعنى أكثر شمولا) والإعلام (Habermas, 2006, P195, 196).

إنّ تبعية الخطاب الإعلامي للحكومات سينتقص حتما من الوظيفة النقدية للصحافة تجاه الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة فيه، ولا تحميها طبيعتها العامة أو الشبه عامة من التغلغل الرأسمالي بواسطة الإعلان والإشهار أيضا، خاصة في ظل التهديد الذي يطال الدول والحكومات من قبل هيمنة وكالات الأنباء والإعلان على الصحف ووسائل الإعلام وما تنتجه من محتوى أو خطاب بمختلف أشكاله، والذي قامت على إثره الكثير من حكومات الدول بوضع يدها على إرث المجال العام بتعبير هابرماس، أي على المؤسسات الإعلامية والإعلانية من وكالات الأنباء والإعلان ومكاتب التلغراف، وحتى على المؤسسات الإعلامية والصحفية الصغيرة من صحف ومجلات وقنوات تلفزيونية أو وسائل البث الإذاعي أو السينما. وفي نفس الوقت يمكننا القول بأنّ طبيعتها –المؤسسات الإعلامية والإعلانية الخاصة لا يمكن أن تحميها من سطوة الحكومات والدول أو أرباب العمل والمال على حد السواء، من ممونين بالأنباء والأخبار والحقائق حول العالم أو ممولين بالإعلان وغيره من وسائل التمويل المباشر وغير المباشر، فهذه التبعية سوف تنتقص أيضا وتقوض من خطابها النقدي تجاه التغلغل الرأسمالي (الإعلان) الربحي التجاري المتصاعد، والمهيمن على الوظائف الصحفية الأدبية والثقافية والاجتماعية، وعلى وظيفتها النقدية تجاه الاتجاهات الفكرية والأيديولوجية للبرجوازية المتصاعدة.

3/ الرأسمالية والإعلان: ثنائية الهيمنة وإعادة الإنتاج.

أ/ الرأسمالية والإعلان: ارتباط أيديولوجي

في البداية تجدر الإشارة إلى ضرورة الإدراك والإحاطة بعلاقة الارتباط غير المجزأ بين الاقتصاد والرأسمالية باعتبارها شكلًا اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وحتى بوصفها أيديولوجيا من جهة، والإعلان

من جهة أخرى، هذه العلاقة التي لا تعود إلى ارتبط وجود الإعلان بوجود الرأسمالية، بل إلى الإعلان باعتباره أحد أهم المواقع الرئيسية التي نتفاعل فيها كأفراد وكمجتمع مع الرأسمالية. لذا تجدر الإشارة في هذا السياق إلى مفاهيم مثل الملكية الخاصة والسوق والمنافسة الحرة والسعي وراء الربح، أو إلى جوهر الرأسمالية كنظام اقتصادي؛ أي كمجموعة معينة من المبادئ والترتيبات لتنظيم الترتيب الاقتصادي للمجتمع، لكن الرأسمالية هي أكثر من كونها مجرد ترتيب اقتصادي لمجتمع بالنظر إلى الممارسة العملية، فهي تشكل حياتنا اليومية؛ أساليب الطعام والنوم والعمل والاسترخاء والتعبير عن أنفسنا، وكذا فهم أنفسنا وعالمنا والتفاعل مع أصدقائنا وعائلاتنا ومجتمعنا. في كثير من النواحي الرئيسية، الرأسمالية هي السبب الذي يجعل الكل يستيقظ صباحا، ومن شبه المؤكد أنه سبب الشقاء وحالة التعب في نهاية اليوم. إنه عصر الرأسمالية، ورغم ذلك يبدو أن هذا المفهوم "كفكرة تكوينية" قد اختفى اجتماعيا من معظم المناقشات لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واحتضان الصين لاقتصاد السوق، لتتحول من كونها إحدى الخيارين المطروحين إلى الخيار الأوحد دون تسمية صريحة لذلك، حتى في أعقاب الأزمة المالية لعام 2007 فقد كان الخيار المشترك الذي تم التوصل إليه هو أن الرأسمالية هي الجواب الوحيد. لذا فإنّ الوضوح الظاهري للرأسمالية ودافع الربح هو مثال مركزي للأيديولوجيا، لأنه يوضح كيف يمكن أن يبدو هذا الموقف (الذي هو عرضي تاريخيًا وثقافيًا) بأنه لا يرقى إليه الشك ولا مفر منه (Holm, 2017, p71, 73).

ورغم تعدد التعريفات حول الرأسمالية، من "ماكس فيبر" الذي عرّفها على أنها نظام حيث الملكية هي موضوع للتجارة ويستخدمها الأفراد لمشاريع هادفة للربح في اقتصاد السوق، والذي عاود وحدد لها خصائص ستة (الملكية الخاصة للممتلكات، التجارة الحرة في الأسواق، ممارسات المحاسبة العقلانية، أنظمة قانونية متسقة ويمكن التنبؤ بها، العمل الحر (غير العبيد) ونظام رسمي للملكية الجزئية للأعمال والممتلكات). إلى "ميلتون فريدمان" الذي يصفها بأنها تنظيم الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسة خاصة تعمل في سوق حرة. وكما هو الحال مع ويبر، يشير فريدمان بكلمة الخاص بهذا المعنى إلى أنشطة وسلع لا تنتمي إلى الحكومة؛ أي خاصة بمعنى "الملكية الخاصة" أو نشاط مملوك لأفراد لا من قبل المجتمع. أما "المؤسسة" فهي تشير إلى أي مشروع هادف إلى الربح يركز من خلاله "فريدمان" على "السوق" الحرة، بوصفها مكان مادي أو - مثلما هي الآن- فضاء مجازي يتم فيه تبادل السلع والخدمات دون اختلالات أو معوقات داخلية أو تأثيرات خارجية. وصولا إلى تعريف "جيمس فولشر" للرأسمالية على "أنها استثمار للمال في توقع لجني الأرباح"، دون أن يأتي بالذكر على الأسواق أو الملكية الخاصة أو الأنظمة القانونية والمحاسبية، إلا أنّ "فولشر" يلخص الكثير من النظام الأوسع للأسواق والملكية الخاصة أو الفردية أو السوق، بل يقوم بذلك من منظور يعيدنا إلى أكثر المفاهيم جوهرية للرأسمالية: "رأس المال"، فعلى الرغم من أن التعريف الدقيق للمصطلح لا يزال محل نقاش في علم الاقتصاد المعاصر، فإنه يكفي ومن أجل مناقشة فكرة ثنائية (الرأسمالية – الإعلان) أن نفكر في رأس المال على أنه أي كائن أو أصل من صنع الإنسان له سعر ويمكن استخدامه لإنتاج أشياء أو أصول أخرى؛ فرأس المال هو أي مدخلات تدخل في إنتاج السلع والخدمات التي ليست مورداً طبيعياً (كالمعادن، المياه والفضاء الجغرافي) أو عمل العمال الذين ينتجون السلع والخدمات. وبالتالي فإن رأس المال هو طريقة للنظر إلى الأشياء أكثر من كونه مجموعة فعلية من الأشياء: عندما يعتقد شخص ما أنه يستطيع جني الأموال من شيء ما، فإنه يصبح رأس مال، كما يمكن أن يتخذ رأس المال شكل مصانع أو شبكات اجتماعية أو ملكية فكرية أو أموال نقدية؛ الأهم أن العامل المحدد هو ما إذا كان يتم استخدام هذا الشيء أو الفكرة لجني الأرباح أم لا. واستنادا إلى تعريف

فولشر، يمكن النظر إلى الرأسمالية على أنها نظام فكري يهتم بشكل أساسي برؤية العالم من منظور توليد الربح. فمن خلال إعادة تركيز مفهوم الربح يسهم هذا التعريف في سد ثغرات التعريفات الأخرى الأوسع نطاقا، لكونه يقدم ويوضح الدافع الذي يجعل الشركات الخاصة تنخرط في السوق الحرة في المقام الأول، وهو أنهم يقدمون على ذلك من أجل تحقيق الربح، بما يعني أن ما يجعل العالم الرأسمالي يدور هو الربح (Holm, 2017, p73, 74).

وللتأكيد على ارتباط الإعلان بالرأسمالية وعلى تناسبه مع الارتباط الموجود داخل النموذج الماركسي بين القاعدة والبنية الفوقية، يصف الكثيرون الإعلان بأنه "خادم الرأسمالية"، حيث يصفه "ريموند ويليامز" بالفن الرسمي للرأسمالية أو للمجتمع الرأسمالي الحديث، وذلك انطلاقا من الرأسمالية كنظام اقتصادي قائم على بيع المنتجات والخدمات لتحقيق الربح، والذي يتطلب استخدام عدد من التقنيات والاستراتيجيات من أجل تعظيم الربح ومراكمة رأس المال، بما في ذلك الإنتاج الضخم والتوزيع العالمي والإعلان، وضمن سياقات التسويق هذه يُنظر إلى الإعلان على نطاق واسع على أنه ضروري للتأسيس والمحافظة على معرفة المستهلك بالمنتجات، والترويج لها من خلال مواءمتها مع مجموعة متنوعة من الأفكار والمعتقدات، فحاجة الرأسمالي إلى تعظيم الأرباح هي ما يخلق الحاجة للإعلان بهذه الطريقة، حيث يصبح الدافع لزيادة قاعدة المستهلك لا معنى له كغاية في حد ذاته خارج النظام الرأسمالي. وهذا ما يوضح لنا كيف يمكن فهم الإعلان كواحد من أهم التعبيرات البنيوية الفوقية المباشرة وغير الوسيطة للقاعدة الاقتصادية للرأسمالية، ليس فحسب، بل إنه يوجهنا نحو السؤال الأكبر حول كيفية عمل الإعلان كقوة أيديولوجية تضفي الشرعية على الرأسمالية أكثر على نطاق واسع. علاوة على ذلك، فإن الإعلان ليس فقط نتاجًا مباشرًا للرأسمالية؛ إنه أيضًا أحد المواقع المركزية في ثقافتنا الإعلامية حيث نواجه رسائل مختلفة حول الرأسمالية. بالنسبة للجزء الأكبر، توجد الرأسمالية كنوع من ضجيج الخلفية في معظم أشكال الوسائط، مثل البرامج التلفزيونية والأفلام وألعاب الفيديو والروايات (الاستثناء الوحيد هو الموسيقى الشعبية، حيث تعد هذه تقليدًا قويًا للموسيقى حول الرأسمالية والموسيقى الصناعة على وجه الخصوص) ؛ ومع ذلك وفي حالة الإعلان، فإن الاعتراف المباشر والمشاركة في مناقشات الرأسمالية لا يبتعدان أبدًا عن السطح. ربما يرجع هذا إلى أن الإعلان بعد كل شيء، يتعلق بإقناعنا بالتخلي عن الأموال التي حصلنا عليها بشق الأنفس في مقابل تلك السلع والخدمات. بغض النظر عن المدى الذي تكون فيه رسائل الإعلان المعاصر غير مباشرة ومبهمة، فالكلّ يعلم أن هناك دافعًا بسيطًا إلى حد ما ودائمًا للإعلان يدفعنا إلى إنفاق الأموال، وهي الملاحظة التي توجهنا نحو أحد الأدوار الأيديولوجية المركزية للإعلان: متمثلة في الطريقة التي تعلمنا بها كيف ومتى نستهلك. ففي المجتمع الرأسمالي من المهم أن نستهلك جميعًا أكبر قدر ممكن بما يجعل النظام يعمل بسلاسة. فطلب الرئيس جورج دبليو بوش للشعب الأمريكي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، بضرورة استمرار مشاركة الأمريكيين وثقتهم في الاقتصاد الأمريكي" أخذ وفُسّر على نطاق واسع على أنه دعوة للتسوق والاستهلاك حتى في أصعب الظروف، بما يؤكد على أهمية التسوق كسلوك مركزي في المجتمع الرأسمالي، ليس من أجل أن نتعلم كيف نستهلك فحسب، بل من أجل إدراكه وتمثله بوصفه نشاطًا طبيعيًا وهامًا ومرغوبًا فيه (Holm, 2017, p82, 83).

بل إننا نعتقد أن هذا لا يكون في المجتمع الرأسمالي فحسب، حيث يتم تحفيزنا على التسوق والاستهلاك ودفع الأموال بطريقة أو بأخرى وفي مختلف الظروف، بل حتى في المجتمعات المصنفة على أنها غير رأسمالية أو ما قبل رأسمالية، أو أنظمة الحماية والدعم التي ترفع من خلالها الدول أو الحكومات

مهما كانت أنظمتها الاقتصادية مستوى الإنفاق العام حتى في حالات عجز الموازنة، وأحيانا تلجأ إلى العجز المقصود من أجل الدفع بعجلة الاقتصاد من خلال الدفع إلى زيادة الاستهلاك. إننا نعتبر أن الإنفاق العام ونظام الموازنة العامة وغيره من الأدوات وأجزاء النظام الاقتصادي والاجتماعي، يمكن اعتبارها بمثابة محتواه في مفهوم "لوي ألتوسير" حول "أجهزة الدولة الأيديولوجية".

فقد كان اهتمام "ألتوسير" منصبا في هذا الإطار على الكيفية والآليات التي تمكن المجتمع من الاحتفاظ بمجموعة مماثلة من المؤسسات والقواعد والأعراف الاجتماعية بمرور الوقت وبين الأجيال باعتبارها "إعادة إنتاج لعلاقات الإنتاج"، وشمل ذلك كلاً من التكاثر البيولوجي والحرفي للأشخاص الذين يشكلون أو سوف يشكلون مجتمعًا، وتدريبهم على أداء أدوارهم داخل المجتمع. ولتتحقق هذه الغاية يفترض "ألتوسير" وجود مؤسسات مختلفة داخل المجتمع تقوم بتعليم الأفراد كيفية التصرف في جوانب مختلفة من الحياة؛ وهي أجهزة الدولة الأيديولوجية التي تتمايز في أدوارها عن جهاز الدولة القمعي، الذي يتضمن بدوره أجزاء من مجتمعنا تجعلنا نتصرف بطرق معينة من خلال القوة والقمع أو التهديد باستخدامهما، وهي تؤثر على سلوكنا ليس من خلال تشجيعنا على رؤية العالم بطرق معينة، ولكن من خلال امتلاك السلطة للإبعاد أو الإيقاف الجسدي كجهاز الشرطة والجيش وغيرها، في المقابل لا تملك أجهزة الدولة الأيديولوجية القدرة على استخدام القوة بما يقتضي منها إقناع رعاياها عوض إجبارهم. فالمدارس من خلال التعليم هي التي تعلمنا المهارات الأساسية اللازمة للعمل كعاملين ومواطنين، ووحدة الأسرة التي تعلمنا الأخلاق والعلاقات الشخصية، والمعاهد والمعابد ووسائل الإعلام تقوم بأدوار أخرى تنسجم مع سابقاتها نحو إعادة إنتاج العلاقات السائدة. ويعتبر الإعلان مهمًا بشكل خاص في هذا الإطار لأنه يمكن اعتباره مجموعة فرعية خاصة من تلك الأدوات والوسائط، حيث نتعلم بواسطته أحد أهم دروس الرأسمالية الحديثة؛ أي كيفية الاستهلاك،ففي الوقت الذي تعلمنا فيه معظم الأجهزة الأيديولوجية الأخرى المهارات والمعتقدات والسلوكيات اللازمة لمساعدتنا على المشاركة في مكان العمل أو لتأدية أدوار أخرى، فإن الإعلان هو أحد الفضاءات القليلة التي نتعلم فيها ومن خلالها كيفية المشاركة في الجزء الآخر من الرأسمالية؛ أي الاستهلاك. لكن استهلاك السلع والخدمات المستهدف هنا لا يعني تعلم الممارسات المادية والاجتماعية الفعلية التي يتكون منها الاستهلاك فحسب، ولكن أيضًا استيعاب مجموعة من الافتراضات والمعتقدات حول الاستهلاك، لذا فإن معظم الإعلانات لا تزودنا بمجموعة من التعليمات حول كيفية ومكان شراء المنتج فهو يفترض إدراكنا لذلك، وبدلاً عن ذلك فالإعلان المعاصر يهتم أكثر بتقديم الشراء والاستهلاك كنشاط طبيعي وممتع (Holm, 2017, p83, 85).

إن هذا التأبيد الأيديولوجي للنزعة الاستهلاكية موجود في كل الإعلانات، بحيث يبدو واضحا أنها تعمل جميعها تقريبًا لغرس الرغبة في امتلاك السلع واقتنائها والاحتفاء بحياة مبنية على أساس الاستهلاك، لأنها توضح بامتياز المنظور الأيديولوجي الذي يعطي الأولوية لدور الموضوع كمستهلك داخل الرأسمالية، ويقدم الشراء كنشاط سهل وممتع وضروري، لاسيما حينما يقدمه بشكل روتيني على أنه تجربة مبهجة وتمكينية وكثيراً ما تكون مساوية للبراعة والنجاح الرياضي، بينما تتغير تفاصيل هذا الإعلان اعتمادًا على السياق المحلي والوكالة الإعلانية المسئولة عن الإنتاج فقط (Holm, 2017, p85, 86).

من جهة أخرى فإنّ الدور الذي تؤديه هذه الإعلانات من خلال إعطاء الأولوية لدورنا الاقتصادي كمستهلكين وليس كمنتجين، يبلغنا لمستوى من التحليل نصل فيه إلى واحدة من العمليات الأيديولوجية الرئيسية لهذا الإعلان، وهي أنه وبدلاً من محاولة تمثيل الرأسمالية في شكلها الكلي، يتم قطع عبء الجهد والعمل والإنتاج والتركيز بدلاً من ذلك على الجانب الممتع من الاستهلاك، وهو ما يعيدنا مجددا إلى ألتوسير وتعريفه الخاص للأيديولوجيا على أنها "العلاقة الخيالية للأفراد بظروف إنتاجهم الحقيقية". حيث أنه في ظل الأيديولوجيا لا يمكننا استيعاب دورنا بشكل كامل ضمن ظروف الإنتاج الرأسمالية الحقيقية، فما هو خيالي هنا هو فكرة أن نقطة تفاعلنا الأساسية مع الرأسمالية هي الاستهلاك، وبدلاً من ذلك وعلى عكس ما تعد به هذه الإعلانات، فإن تفاعلنا الرئيسي مع الرأسمالية لا ينحصر في إنفاق الأموال، ولكن في كيفية كسبها عندما نبيع جهدنا وعملنا مقابل أجر. فالحقيقة هي أن معظمنا يقضي الكثير من حياته في كسب المال أكثر مما يقضيه في إنفاقه، ونادرًا ما يتم اختبار نصفي تلك المعادلة على أنهما أنشطة منفصلة تمامًا، لأنه يتم فقط التأكيد على بعض الجوانب الممتعة في حياتنا على حساب الجوانب المؤلمة أو حتى الأقل متعة منها، وذلك من خلال الإعلانات والصور المعروضة التي تشجعنا على فهم دورنا في الرأسمالية بمقاييس لا يمكن الحكم بأنها خاطئة بقدر ما هي غير مكتملة، وإن كانت أيديولوجيا الإعلان غير خادعة في هذه الحالة فإنها عمل اختيار وتركيز على جوانب وتعمد إغفال أخرى، فالتركيز على الاستهلاك وإغفال الإنتاج منطقي تمامًا إذا اعتبرنا الإعلان بمثابة أحد الأدوات الأيديولوجية، أو بوصفه موقع نتعلم فيه المهارات والمعتقدات والسلوكيات المركزية للأيديولوجية الرأسمالية المهيمنة وأهم مرتكز في النظام الاقتصادي الرأسمالي؛ فعل الشراء والاستهلاك هو في حد ذاته كمتعة. ومع ذلك لا ينبغي أن نبالغ في قدرة نموذج أجهزة الدولة الأيديولوجية على شرح كل شيء عن الإعلان، وسيكون من غير المنطقي أن نقترح أن جميع الإعلانات تعلمنا عن ملذات وممارسات الاستهلاك حتى وإن كان الإعلان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بشراء البضائع، نظرا لصعوبة محاولة التفسير المباشر لجميع الإعلانات من خلال الأيديولوجيا، لكن في مقابل ذلك يمكن النظر في كيفية تفسير دور الإعلان باعتباره معيار الجهاز الأيديولوجي للاستهلاك، من حيث الهيكل الأوسع للمجتمع الاستهلاكي (Holm, 2017, p87,88).

ب/ المجتمع الاستهلاكي والإعلان بوصفه دعاية:

المجتمع الاستهلاكي هو المجتمع الذي يتم فيه إعلام كل فرد تقريبًا من وقت استيقاظنا حتى وقت النوم بأفعال الشراء والاستهلاك، حيث نكون في كل جوانب حياتنا تقريبًا - من الطعام الذي تتناوله إلى الملابس التي نرتديها والأشياء التي تسلينا وتعلمنا، ناهيك عن الصحة والتعليم والنقل وحتى الأمن الشخصي - مرتبطين بتبادل الأموال مقابل السلع والخدمات. في المجتمع الاستهلاكي لا يكون الشراء من أجل العيش بل هناك عيش من أجل الشراء، فغالبًا ما يتم وصف نمط الحياة المتأصل في المجتمع الاستهلاكي من حيث مفهوم "الاستهلاك"، نظام من الإيمان والسلوك يتميز بافتراض أن جميع الاحتياجات والرغبات يمكن تلبيتها من خلال شراء السلع في السوق، ومع ذلك فإن النزعة الاستهلاكية بعيدة كل البعد عن كونها مصطلحًا محايدًا، وقد تم استخدامها تاريخيًا لإدانة بقدر ما وصف هذه الحالة من الاستهلاك المفرط في طرق العيش والتفاعل المفترض، فقد كان النقاد الأوائل للنزعة الاستهلاكية في منتصف القرن العشرين قلقين من أن هذه الطريقة الجديدة في الحياة، ستؤدي إلى شغف مدمر لتراكم الثروة المادية والتركيز على المظاهر السطحية. وقد ارتبط جزء من هذا الخوف بالرؤية المتزايدة باستمرار للإعلان الذي يهدف من خلال الكثير من التملق والخداع وأحيانًا الكذب الصريح

إلى إقناع المستهلكين بالتخلي عن أموالهم؛ ومن ثمة عن قيم وأنماط الحياة التقليدية، لأنّ هذه القوة (الإعلان/ الاستهلاك) قد اكتسحت الأشكال القديمة من المجتمع لصالح عالم جديد من السحر (الإعلان) والتسليع الزائد والمادية المفرطة (Holm, 2017, p88,89).

وقد يكون من المفاجئ حين نقرأ مقولة "ريموند ويليامز" باعتباره أحد أوائل الناقدين للإعلان كشكل ثقافي وهو يجادل بأن إحدى المشكلات الرئيسية في مجتمعنا الاستهلاكي هي أننا لسنا ماديين بما فيه الكفاية، والتي تبدو مناقضة لوجهة نظره حول الإعلان وموقفه الناقد له حين يتطرق إلى العلاقة بين الإعلان والمجتمع الاستهلاكي والرأسمالية بشكل عام. وحين يتناول الإعلان كهدف للدراسة ويطرح أسئلة حول كيفية عمل الإعلانات كمجال اجتماعي وثقافي ولماذا؟ وذلك منذ أول اندلاع حقيقي للنزعة الاستهلاكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث يفترض قائلا: أن الإعلان قد تجاوز منذ ذلك الحين حدود بيع السلع والخدمات وأصبح منخرطًا في تعليم القيم الاجتماعية والشخصية، ليتناسب طرح ويليامز جيدًا مع التقييم الأيديولوجي للإعلان، حيث يُفهم غرضه الاجتماعي من هذا المنظور أكثر من مجرد شراء وبيع سلع وخدمات معينة، ولكنه يتحدث بدلاً من ذلك عن اعتبارات أوسع حول ما يشير إليه ويليامز باسم "النظام السحري" أو نظام الدعاية، وبينما لا يتبنى ويليامز لغة الأيديولوجيا في معالجته للإعلان، فإن مفهوم "النظام السحري" يقوم بعمل نظري مماثل في الوقت الذي يشير فيه إلى بعض الطرق التي يمكن أن تقودنا من خلالها الأيديولوجيا إلى النظر إلى العالم بطريقة لاعقلانية أو بأنماط تفكير خرافية. ليكون "السحر" في الإعلان هو الطريقة التي يمكن أن يقودنا بها إلى إسناد الصفات إلى الأشياء لتجاوز خصائصها المادية، حيث يكون من النادر جدًا أن يقترح علينا الإعلان شراء الأشياء لمجرد فائدتها في إنجاز مهام معينة، فعادةً ما يشير الإعلان إلى أن الاستهلاك لن يمنحنا سلعًا وخدمات مفيدة فحسب، بل يمنحنا أيضًا صلاحيات وسمات مختلفة كالاحترام الاجتماعي، التميّز،الصحة والجمال، النجاح والقدرة على التحكم والتأثير في بيئتنا، والحقيقة أنه لو كان البشر ماديين بما يكفي حسب وليامز وكان تركيزهم منصبا على الصفات المادية للأشياء فقط، لما كان هناك أي اهتمام منهم للإعلان الذي يعدهم بأشياء لا تستطيع المنتجات تقديمها فعلا؛ أي لكانت الغسالة مفيدة لغسل الملابس حقا دون أن تجعلنا نتطلع للمستقبل أو أننا موضع حسد لجيراننا، والسيارة كافية كوسيلة نقل دون وعد بالحرية المطلقة والهروب. والنقطة المركزية لـ "ويليامز" ليست مجرد أن الإعلانات تعدنا بما لا تستطيع المنتجات تقديمه، ولا تكمن في أننا لا ننخرط في النزعة الاستهلاكية لمجرد رغبتنا في الحصول على المزيد من السلع المادية، بل عكس ذلك فإننا نتجاهل بسرعة كبيرة الطبيعة المادية لمشترياتنا لصالح الأفكار المرتبطة بهذه المنتجات من خلال الإعلان. ليكون بذلك مفهوم المادية الذي نتداوله في أحاديثنا اليومية بأنه يستخدم للإشارة إلى رغبة عارمة في استهلاك السلع المادية وتجميعها، يختلف عنه لدى "ويليامز" الذي يشير من خلاله إلى التركيز على الوجود غير المادي للأشياء، وهو ما يعيدنا إلى التفسير الماركسي للاقتصاد والمجتمع. وكماركسي فإن وجهة نظر ويليامز عندما يجادل بأن المجتمع الاستهلاكي ليس ماديًا بما يكفي، فهو لا يقترح أننا يجب أن نرغب في المزيد من الأشياء، بل أننا يجب أن نولي المزيد من المادية للأشياء في حياتنا، فإذا صرنا ماديين بشكل صحيح فسنهتم فقط بالأشياء المادية لا بما تقدمه من وعود وما يرتبط بها من قيم وأفكار من خلال الإعلانات، وبالعودة إلى استعارة نموذج البنى فإن المنتجات في صورتها المادية البحتة تمثل الأساس، والمعاني المرتبطة بها من خلال الإعلان هي البنية الفوقية. لذلك علينا أن نفهم كيف يحدث تفاعلنا مع المنتجات على مستوى سحري شبه خارق؛ فالإعلان هو ما يقود سحر هذا النظام لأنه القوة الثقافية الرئيسية التي تربط المعنى بالسلع والخدمات، بما يتجاوز الوجود المادي في وصف دقيق لهذا

النظام الأيديولوجي بأنه سحر شبيه بالخرافات. وفي نفس الوقت لا يعتقد ويليامز أن المعلنين يعتبرون سحرهم خدعة، مفترضا في ذلك أن المعلنين منغمسين في النظام الذي يعملون على إدامته، من خلال استثمارهم بنفس القدر في القوى الواضحة لهذا السحر للإعلان لإسناد الصفات إلى المنتجات. وهذا ما يمكن اعتباره علامة أخرى على كيف يمكن أن يكون "نظام ويليامز السحري" هو بمثابة شكل من أشكال الأيديولوجيا (Holm, 2017, p89,91).

إن النتيجة الإجمالية لهذا النظام السحري للإعلان هي إدامة الشعور بالارتباك حول إمكانيات ومشاكل المجتمع الاستهلاكي، وعلى وجه الخصوص يعمل سحر الإعلان على الإشارة إلى أن الاستهلاك هو الحل لأي مشكلة قد نواجهها في حياتنا، ففي الوقت الذي تؤكد فيه الإعلانات أن هناك لحظات لا يمكن شراؤها بثمن، فإنها تؤكد في الوقت نفسه على ضرورة الاستهلاك لتحقيق تلك اللحظات، رغم أن النزعة الاستهلاكية لا يمكنها أن تفي بوعود الإعلانات، ومع ذلك فإن هذا الفشل لا يمثل مشكلة فهو جزء من وصفة نجاح ثنائية (الرأسمالية/ الإعلان)، لأن النزعة الاستهلاكية تعتمد علينا في شراء السلع والخدمات المادية بحثا عن نتائج غير مادية مثل السعادة والأمن والاحترام والوفاء، وعندما تفشل مشترياتنا في تحقيق ما نرغب فيه وما قدمته الإعلانات من قيم، فإن شعورنا بالإحباط ناتج عن عدم شراء ما يكفي وليس نتيجة هياكل اجتماعية أو اقتصادية للمنتج، وعليه يجب شراء المزيد في دورة لا متناهية من الاستهلاك مزعجة ومثيرة بالنسبة للمجتمع، وفي نفس الوقت هي مفيدة جدا لتحقيق الأرباح. وبالتالي فالإعلان يدعو إلى الرأسمالية الاستهلاكية كحل نهائي لجميع مشاكل الحياة ويشير إلى أنه لا حاجة لإصلاح أو تغيير العالم لأن كل شيء على ما يرام (Holm, 2017, p92,93).

لكن في سياق سياسي مختلف جذريًا يشير الفيلسوف الفرنسي "جاي ديبورد" إلى هذا الوضع ليس على أنه نظام سحري، لكن على أنه "مجتمع المشهد". حيث تعني فكرة المشهد شيئًا مختلفًا عن المعنى المعتاد لحدث مذهل بصريًا، وبدلاً من ذلك تشير إلى حالة اجتماعية حيث لا توجد مجموعة كبيرة من الصور والقصص في وسائل الإعلام بما في ذلك الإعلانات، فتأخذ الأشياء والصور تلك القدرة على تشكيل الواقع وتوجيهه. وقد كان صعود المشهد هو النتيجة النهائية لتوسع وتدخل الرأسمالية في جميع جوانب الحياة اليومية، كانت إحدى النتائج الرئيسية لهذا التحول كما رآه جاي ديبورد أن وسائل الإعلام أصبحت الآن تؤدي وظيفة رئيسية محددة تتمثل في أنّ كل شيء تم إنجازه في السابق في العالم المادي أصبح الآن جزءًا من المشهد. ومع ذلك كان الاختلاف هو أن المشهد لم يخضع إلا لقواعده الرأسمالية المتأصلة فيه، وبالتالي كان يفتقر إلى القدرة على المساهمة والمشاركة الديمقراطية كما كان الحال في السابق، وهكذا وبينما في سياق النظام السحري لـ ويليامز قد نقول أنّ للإعلان في الواقع قوة محدودة لمنح الصفات والميزات عند الشراء فيما يتعلق بالمشهد، فهذا ليس لأن قوة الإعلان صحيحة بطريقة ما، بل لأن العالم كله الآن زائف، ونتيجة لذلك لا يمكن فصل حقيقة أن الاستهلاك والإعلان يمارسان الآن تأثيرًا فعليًا عن التدخل المطلق للمجتمع الاستهلاكي في كل جانب من جوانب حياتنا؛ هذا الإعلان هو الآن المنطق الإرشادي المركزي الذي يحدد كيف نعيش حياتنا ونشارك مع الآخرين ونفهم العالم من حولنا (Holm, 2017, p94).

إنّ ما يوحي به "ويليامز" في نموذجه للنظام السحري و"ديبورد" في فكرته عن مجتمع المشهد، هو أنّ الإعلان لا يقتصر على بيع منتجات معينة؛ بل على بيع أسلوب حياة استهلاكي كامل. فعند التفكير

في الرسالة العامة للإعلان؛ ما أنواع المواقف والإعدادات والتخيلات والشخصيات التي تحدث بشكل متكرر؟ وأي منها غائب إلى حد كبير؟ هل يبدو العالم كما يتم تقديمه من خلال الإعلانات مثل حياتنا أو الحياة التي تروق لنا؟ أيّ مصلحة تلك التي قد يعكسها هذا العالم ومصالح من تلك التي يتم تجاهلها؟ يجب تذكر أنّ السؤال هنا ليس ذا مغزى بشكل خاص في سياق أي نص إعلاني واحد، لأنه لا يوجد إعلان واحد أو برنامج تلفزيوني أو رواية أو فيلم واحد يمكنه التحدث عن تجربة حياة كل شخص منا، وبالتالي يجب أن يكون هناك دائمًا اختيار ما يتم تمثيله وما لا يتم تمثيله. والأهم هنا ليس أنه تم اتخاذ خيار لتمثيل منظور ما دون غيره، لأنه في سياق الإعلان يتم اتخاذ نفس الخيارات مرارًا وتكرارًا لإظهار نفس الأنواع من الناس الذين يعيشون نفس أنماط الحياة بمشاكلها وحلولها ضمن ما يبدو أنه السياق الطبيعي والمرغوب فيه للرأسمالية، وفي ضوء ذلك فإن الرسالة الرئيسية لأي إعلان ليست فقط أنه يجب علينا شراء المنتج المعروض، بل يقترح أن تُوسع القائمة لشراء شيء ما وأي شيء وربما كل شيء، فالإعلان ليس فقط أحد المواقع الرئيسية التي يعيد المجتمع الرأسمالي من خلالها إنتاج السلوك الضروري لاستمرار الرأسمالية؛ كما أنه يخدم الدور الذي لا يقل أهمية عن إضفاء الشرعية على سلوك المستهلك باعتباره واضحا وسليما، لأن الإعلان هو أكثر من مجرد سلسلة ثابتة من الرسائل المختلفة حول المنتجات التي يمكننا شراؤها، لكنه عندما يؤخذ ككل فإنّه يشكل رسالة واحدة ضخمة، هي أن الاستهلاكية هي طريقة طبيعية وواضحة لترتيب المجتمع وأنها توفر لنا كل ما نحتاجه، والإعلانات الفردية بهذه الطريقة ليست سوى اختلافات في موضوع شامل، هو الاعتقاد الأيديولوجي بأن العالم الرأسمالي واضح ومرغوب لأن له معنى، وحتى عندما نتساءل أو نرفض رسالة أي إعلان بعدم الوقوع في شِراكه، فإننا نظل محاصرين في المنطق الأكثر عمقاوالأكثر أهمية، بأنه يجب علينا دوما أن نشتري شيئًا ما على الرغم من كل ذلك (Holm, 2017, p94,95).

جـ/ الإعلان وأيديولوجيا إعادة الإنتاج:

وبالتالي يمكننا أن نفهم الدور الأيديولوجي للإعلان بوصفه يضفي الشرعية ليس فقط على النزعة الاستهلاكية ولكن أيضًا على الهياكل الاقتصادية الأكبر للرأسمالية، فإحدى الطرق لفهم الدور الأيديولوجي للإعلان على هذا المستوى هي عبر مفهوم "مايكل شودسون" عن "الواقعية الرأسمالية"، والذي يساعد أيضًا في جعل مناقشة الرأسمالية والأيديولوجية والإعلان مناقشة كاملة من خلال معالجة كيفية ظهور الإعلان وإضفاء الشرعية على الاقتصاد الرأسمالي، ففي قلب فكرة الواقعية الرأسمالية نجد مقدار المتعة التي تبدو عليها الحياة اليومية في ظل الرأسمالية عند النظر إليها من خلال عدسة الإعلان؛ العائلات السعيدة، والأصدقاء الطيبون، والأوقات السعيدة والأمل والمشاكل التي تم حلها. أين يُظهر لنا الإعلان ما يرقى إلى مستوى عالٍ من الضوء في مجتمعنا حيث حتى لو لم يكن الجميع يبتسمون ويقتنعون في بداية الإعلان، فمن المحتمل أن يكونوا كذلك في النهاية. لذا يؤكد شودسون على أوجه الشبه الموضوعية بين الإعلان (كواقعية رأسمالية) والواقعية الاشتراكية، وهي التي يمكن استيعابها من خلال أن كلاهما يعمل على التبسيط والتمييز، حيث أن كلا منهما ليس واقعيا بأي شكل من الأشكال، ولكنه يقدم بدلا من ذلك رؤية عامة ومسطحة للعالم تفتقر إلى الكثير من التفصيل فيما يتعلق بالتفاصيل؛ أي التعامل مع الأشياء والشخصيات بشكل عام، فالشخصيات المصورة في اللوحات والأدب والتطبيق اليوتوبي للفن الذي تفرضه الحكومات الاشتراكية، كلها تمثل أنواع معينة من الناس وأكثرها شيوعا كالعامل الفخور والبطولي، وبدلا من التحدث عن بلدة أو مكان معين فإن خلفية الواقعية الاجتماعية عادة ما تكون بيئة حضرية أو ريفية غير محددة، وعلى عكس الوسائط الأخرى

في حياتنا فإن الإعلان كذلك يتبع التركيز على الأنواع العامة كربة البيت أو رجل الأعمال لتكون نماذجا لفئات أوسع من الناس دون تفاصيل. ليشير بذلك كل من الواقعية الاشتراكية والإعلان إلى عالم مألوف مسطح وتجريدي، في رؤية مبسطة للعالم كما ينبغي أن يكون وليست تمثيلا للعالم كما هو موجود بالفعل، فتكون النتيجة في الحالتين هي عالم يقع في مكان ما بين عالم خيالي بالكامل وعالم موجود بالفعل (Holm, 2017, p96,97).

يكمن هذا الاتجاه المشترك نحو التبسيط والاحتفاء بالمجتمع الحالي في قلب الدور الأيديولوجي المشترك للواقعية الاشتراكية والرأسمالية، فبينما كان يُنظر إلى الواقعية الاشتراكية على نطاق واسع في العالم الرأسمالي على أنها شكل من أشكال الدعاية التي تم تصميمها لإقناع شعب الاتحاد السوفيتي بأن الحياة في أشد حالاتها وحشية واستبداد أفضل بكثير مما هي عليه في الواقع، فإنّ "شودسون"يوضحبأن الإعلان حتى وإن لم يتم توجيهه وفرضه بنفس طريقة الواقعية الاشتراكية، إلا أنه يعتقد بأنه يؤدي وظيفة مماثلة تجعل أنظمتنا السياسية والاقتصادية تبدو رائعة ومرغوبة قدر الإمكان. فرغم عدم وجود إكراه واضح على أنّ الإعلان يحتفي بالعالم الرأسمالي، إلا أنه يفعل ذلك بالضبط من نواحٍ عديدة، ولا يمكن للإعلان أن يكون شكلًا أفضل من الدعاية لنمط الحياة الرأسمالية، ومثال Schudson Holm على هذا الاتجاه هو تمثيل الإعلانات للأزواج الذين يتم تصويرهم دائمًا على أنهم سعداء وحميميون دائمًا. لا يكاد أحد ينزعج، دائمًا ما يدعم الأزواج بعضهم البعض ويهتمون ببعضهم البعض ويكرسون وقتهم للهدايا، ويمكن توسيع هذا المثال الخاص على نطاق أوسع للنظر في كيفية ظهور الإعلان على أنه احتفاء لا ينتهي بمجتمعنا كما هو موجود حاليًا؛ مجتمع توجد فيه سيارات بلا اختناقات مرورية، وعلاقات وتفاعلات اجتماعية شتى ولكن لا يوجد سوء تفاهم. وفي حين أن الواقعية الاشتراكية كان لها هدف واضح وهو تكريم العمل البشري في خدمة الدولة، فإن الواقعية الرأسمالية للإعلان تؤدي دورًا مكافئًا للاحتفاء بملذات وحريات اختيار المستهلك في سياق الاقتصاد الاستهلاكي الرأسمالي (Holm, 2017, p98).

ومن خلال تحليله لإعلانات بطاقات الائتمان يصل شودسون إلى أنه لا يتم بيع بطاقة ائتمان فحسب، بل يبيع أيضًا الجزء الأخير من اللغز الذي سيحل نهائيًا جميع مشاكل الحياة وللجميع، فيوضح من خلاله كيف أن الواقعية الرأسمالية ليست مسألة عرض رسمي بقدر ما هي مسألة عمل أيديولوجي للإعلانات. فالنظر في الإعلانات من منظور الواقعية الرأسمالية يقود إلى التفكير في الطريقة التي يعمل بها إعلان معين، أو أي إعلان بشكل عام كشكل من أشكال الدعاية للمجتمع الرأسمالي الذي نعيش فيه. ويؤكد في الأخير بأنّ أقوى جوانب الرأسمالية الواقعية هي الحقيقة التي تكمن في الجدل القائم حول أننا ندرك أن وعود الإعلان هي خيالات ممتعة إن لم تكن أكاذيب صريحة، ثم نتصرف بطرق توحي بأننا نؤمن بالفعل بهذه الوعود (Holm, 2017, p99).

وهو موقف يتماشى مع النموذج الأيديولوجي للفيلسوف السلوفيني "سلافوي جيجيك"، حيث لم يعد يُنظر إلى قوة الأيديولوجيا من حيث القدرة على خداع الناس للعمل ضد مصالحهم، بل أصبح قبولًا ساخرًا للطريقة التي تسير بها الأمور، لأننا رغم إدراك ذلك السحر نشارك في عملية الاستهلاك ونسمح لآمالنا وأحلامنا بعالم أفضل ومجتمع أفضل أن تتشكل من خلال وعود الإعلان، فعند تقديمها بهذه الطريقة تصبح الأيديولوجية أكثر قوة، فليست انطباعاتنا عن العالم الذي نعيش فيه فحسب هي ما

يتم تشكيله، بل تطلعاتنا إلى ما يجعلنا سعداء حقًا وكيف سيبدو المجتمع الأفضل...، كل ذلك سيتم تشكيله من خلال أيديولوجية الإعلان (Holm, 2017, p100).

إن فهم الروابط بين الإعلان كشكل من أشكال الإعلام الثقافي والبنى الاقتصادية العميقة للرأسمالية يقتضي الاعتماد نهج الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام، لاسيما النهج الماركسي الذي يساعدنا على فهم المجتمع ككل من خلال رسم الروابط بين فضاءات وحقول مختلفة من العالم غالبًا ما ينظر إليها بشكل منفصل، فالنموذج الماركسي للقاعدة والبنية الفوقية ونموذج لوي ألتوسير للأجهزة الأيديولوجية للدولة هما إحدى وسائل وطرائق فهم الارتباط الموجود بين جوانب المجتمع المختلفة وتداخلها، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النماذج في إطار مختلف الدراسات بما فيها الدراسات الإعلامية، بوصفه نموذجا يمنح الكثير من القوة للاقتصاد أو أنه مبسط للغاية في توصيف تأثير الاقتصاد على أجزاء أخرى من حياتنا، إلا أنّه يوضح تماما كيفية ارتباطنا بالرأسمالية وبفكرة النزعة الاستهلاكية بشكل خاص (Holm, 2017, p101).

لقد تبين لنا من خلال كل ما سبق أنّ النزعة الاستهلاكية هي واجهة بين الرأسمالية والحياة اليومية وعندما يتم تنفيذ الأنشطة والأنظمة والعلاقات اليومية وفقًا لمنطق الرأسمالية؛ أي وفق منطق الربح فستكون النزعة الاستهلاكية هي النتيجة. وفي نفس السياق (الاستهلاكي) يأتي الإعلان كشكل إعلامي يقوم بعمل أيديولوجي مهم، وهو تعليمنا وإقناعنا وإثارة اهتمامنا بإمكانيات النزعة الاستهلاكية. حيث تعمل أيديولوجيا الإعلان – في تماثل مع عمل الأيديولوجيا من وجهة النظر الماركسية التقليدية- على إخفاء ظروف وجودنا الحقيقية، وعلى الرغم من أنها ليست بالضرورة كذبة صريحة فإنها بالتأكيد تشوه تفاعلنا مع المجتمع.

ومن أجل معرفة وفهم العمل الأيديولوجي للإعلان فقد عرجنا مع الباحث "Nicholas Holm" على ثلاثة نماذج مختلفة لوصف الدور الاجتماعي والثقافي للإعلان، بدءا بعمل لوي ألتوسير حول الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية،والذي حتى وإن لم يتعامل بشكل مباشر مع الإعلان، إلا أنه قد وفرّ إطارا واضحا لفهم كيف أن الإعلان لا يعلمنا الاستهلاك فقط بل أيضًا حب القيام به، لذا يمكن اعتبار الإعلان جهازا أيديولوجيا متخصصا يؤدي دورا اجتماعيا مهما، فيعلمنا الاستهلاك وحب الاستهلاك ومتعته من أجل الحفاظ على استمرار عجلة الرأسمالية وإعادة إنتاجها، أما الإعلان كنظام سحري بتعبير "ريموند ويليامز" فإنه يتجاوز عمل الأيديولوجيا ولا يحجب العالم فحسب، بل يعمل على تقليل الأسئلة في حياتنا كمستهلكين وعلى قبوله وقبول الواقع على أنه أمر مفروغ منه وعلى أنه ممتع وطبيعي، لأن الإعلان حسب نموذج الواقعية الرأسمالية لـ "مايكل شودسون" يعمل بطريقة تشبه بشكل مدهش الدعاية السوفياتية من خلال إخفاء سلبيات وإبراز إيجابيات الرأسمالية. ليكون بذلك الإعلان ليس مجرد دفع منتجات وخدمات معينة للبيع والاستهلاك، بل يؤدي دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا من خلال التدخل في مناقشات أكبر حول فهمنا للعالم وكيفية التفاعل داخله ومعه، وحول إضفاء شرعية على الواقع الاجتماعي وإعادة إنتاج الهياكل الأساسية لعالمنا.

4/ الإعلان واقعة سوسيو- اقتصادية مهيمنة:

أ/ الهيمنة الاقتصادية على الصحف:

يؤكد "هابرماس" أنّه ونتيجة لتطور الحياة اليومية في أوروبا خاصة في النصف الثاني من القرن 19 فقد صارت الصحافة نفسها قابلة للتلاعب أكثر كلما تم تسويقها؛ أي كلما ارتبطت بالإشهار والإعلان خاصة من قبل المصالح الاقتصادية المرتبطة بالملكية الفردية رغم أنها ليست الوحيدة في ذلك، فهناك مصالح خارجية أيضا تسعى لفرض نفوذها، نظرا لأن الحجم المخصص للتحرير أو المقالات الصحفية يتناسب مع حجم الإعلانات، وبعد أن كانت الصحيفة أو الجريدة (الشركة) حتى وإن كانت خاصة موجهة لعامة الأفراد، صارت موجهة لأفراد معينين فقط من الجمهور ومن ثمة تحولت إلى وسيلة يتم من خلالها إدخال بعض المصالح الخاصة والمميزة إلى المجال العام. كما تأثرت بذلك وفي ذات السياق علاقة الناشر بالمحرر نتيجة لهذا التحول الهيكلي وتحت ضغط التقدم التقني في مجال المعلومات، فصار اختيار المادة الإعلامية له أسبقية على الكتابة التحريرية، وكذا العمل على المعلومات فرزها ومراجعتها وتنسيقها والعديد من النشاطات التي تأخذ الأولوية على الولاء للخط، ويتم الحفاظ عليها فقط بفضل كفاءة من الاتجاه الذي لم يعد فيه الصحفيون الموهوبون في المقام الأول، فصار يتم تعيين المحررين الذين يُتوقّع منهم العمل لصالح تلك الشركة الخاصة التي تسعى للربح وأن يمتثلوا امتثالا صارما لمثل هذه الضرورة، ليتم على إثر ذلك تقليص مستوى الحرية المتاحة بشكل ملحوظ للصحفيين، حتى في الصحف التي لا تلتزم بقوانين وضوابط السوق أو تخدم الأغراض السياسية وتعتمد أساليب الدعاية السياسية (Habermas, 2006, p192, 194).

ويضيف هابرماس أن تطور وسائل الإعلام الجديدة في القرن 20 والإذاعة والسينما والتلفزيون، ونظرا لاحتياجات الرأسمالية المتزايدة لهذه الوسائل قد وصلت لدرجة صارت فيها قوة الإعلان تهدد إلى حد ما وجود الدولة ذاتها، مما دفع بعض البلدان إلى وضع هذه المؤسسات الجديدة (وسائل الإعلام) تحت سيطرتها، لتستولي بذلك الدولة على إرث المجال العام من خلال سيطرتها على وكالات الأنباء ومكاتب التلغراف، حيث قامت بمنحها صفة شبه رسمية دون اللجوء إلى إقصائها أو غلقها أو إنهاء نشاطها تماما، لكن ذلك كان من خلال استغلال حقيقة أنها بالفعل مؤسسات تجارية وليست مؤسسات إعلامية فحسب. إن وكالة "رويترز" قد صارت ملكية غير مقسمة للصحافة الإنجليزية بأكملها، ومع ذلك فإن حقيقة عدم قدرتها على تعديل قوانينها دون موافقة المحكمة العليا جعلت منها مؤسسات ذات طابع رسمي، كذلك وكالة "فرونس برس" التي حلت محل وكالة "هافاس" بعد الحرب العالمية الثانية هي مؤسسة مملوكة للدولة ويتم تعيين رئيسها التنفيذي من قبل الحكومة، وكذا وكالة الأنباء الألمانية هي شركة ذات مسئولية محدودة رأسمالها مقسم بين الصحف ولكل منها 1% كحد أقصى من الأسهم، في حين أن المحطات الإذاعية الخاضعة للسيطرة العامة تمتلك أكثر من 10% من الأسهم. إنّ هذه الاحتكارات للإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء وغيرها من قبل حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا وألمانيا الفيدرالية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الوسائط الجديدة تحولت إلى هيئات عامة وشبه عامة، لكونها لا يمكن لها أن تكون محمية بشكل كاف ضد المصالح الرأسمالية، والتي لم تكن لتفشل في تأكيد وجودها لو بقيت عبارة عن شركات تحت سيطرة الرأسمال الخاص، ذلك لأنّ حقيقة التهديد هو بأن تظل هذه الشركات الإعلامية والمؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء تحت السيطرة الخاصة أيضا، لأنه هو ما يهدد الطابع النقدي لوظائف معينة للصحافة بالمعنى الأوسع للإعلان والإعلام وللخطاب الإعلامي بمعنى أكثر اتساعا (Habermas, 2006, P195, 196).

لكننا نعتقد أنّ الأهم من هذا وذاك هو الربح وزيادة الربح بالنسبة للمنتِج والمنتَج، وتشجيع الاستهلاك والشراء لدى الأفراد، أما أداة الاتصال التي تحمل هذا الإشهار أو الإعلان فلن تكون غايتها تختلف عن سابقيها؛ وهي الربح بطبيعة الحال والمزيد من الربح والاستمرار في تحقيق الربح وتحقيق المزيد من الأوديمات بتعبير "بيير بورديو"، ذلك لأن الغاية من نشر الإعلانات والإشهار للمنتجات والخدمات هي دفع المستهلك للشراء وخلق رغبة حقيقية لديه تقوده ليصبح مستهلكا بارعا، وذلك في مقابل ما يدفعه صاحب المنتج أو الخدمة المعلَن عنها لصالح تلك الوسيلة الحاملة للإعلان صحيفة أو دورية أو قناة. وكذلك الشأن بالنسبة لشركات صناعة وإنتاج الإعلانات والوصلات الإشهارية، فهي لا تعدو أن تكون أداة فنية إبداعية وظيفتها الأساسية هي الإقناع، من أجل الاستهلاك والمزيد من الاستهلاك.

ب/ الإعلان وسيلة هيمنة سوسيو- ثقافية:

يعتبر الإعلان واقعة سوسيو- اقتصادية وثقافية وسياسية قديمة قدم وجود الإنسان والحضارة البشرية عموما، بغض النظر عن الاختلاف القائم حول هذه الظاهرة بوصفها واقعة اجتماعية إيجابية أم سلبية؛ بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين ولكل الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع أو في كل جماعة بشرية قائمة، لكنه يبقى تساؤلا مشروعا من أجل الخروج من هذا الجدل القائم والنقاشات الدائرة حول سلبية أو إيجابية أثر الإعلان، سواء على الواقع الإجتماعي برمته أو على الخطاب الإعلامي بصفة خاصة، من أجل التوصل إلى افتراضات سليمة حول علاقة الإعلان بالخطاب الإعلامي والمجتمع.

فقد كان علماء النفس والاقتصاد وغيرهم من التخصصات المعرفية على حد سواء ومنذ أواخر القرن التاسع عشر يدرسون الطرق التي يمكن أن تؤثر بها الإعلانات على الشخص عقليًا وعاطفيًا. لتشكل بذلك نقاشًا طويلًا وساخنًا مع مجموعة واسعة من الآراء حول هذه القضية، والتي تراوحت من المدير التنفيذي للإعلان الذي يعتقد أن شركته تقدم خدمة للمجتمع من خلال تزويدهم بمعلومات قيمة، إلى باحث السوق الذي يعترف بممارساتهم الخادعة لأفراد المجتمع بمختلف فئاته وطبقاته، وسواء العلماء أو البسطاء من الناس فإنّ جميعهم لديهم أسباب دعمهم لاعتقادهم أن الإعلان يؤثر بطريقة ما على مختلف الفاعلين في المجتمع بطريقة ما سلبًا أو إيجابا. وسواء كان الإعلان جيدًا أو سيئًا للمجتمع، ما لم يكن شخص ما لا يشاهد التلفزيون أو الأفلام أو يقرأ الصحف أو المجلات أو يستمع إلى الراديو أو يتصفح الويب فسوف يتأثر بالإعلانات. وعليه يعتقد بعض علماء النفس أننا "محفزون بشكل لا شعوري" بما يجعلنا نفكر بطريقة تكاد تكون تحت سيطرة وسائل الإعلام. حيث تقرّ بعض الوكالات التنظيمية مثل لجنة التجارة الفيدرالية بأنّ شركات الإعلان تفترس ضعف الأطفال من أجل تحقيق ربح سهل، ومع ذلك فإن بعض الخبراء الذين يحللون الأعمال التسويقية يعارضون هذا الرأي، معتقدين بأن باحثي السوق يقومون فقط بخطوة في الظلام أو بما يجب القيام به لمحاولة اكتشاف أفضل السبل لبيع منتجاتهم. ليتأكد أنّ هناك طرفان للاستقطاب حول هذه القضية؛ يعتقد أحدهما أن الإعلان ضار بالمجتمع، بينما يعتقد الطرف الآخر أن الإعلان لا يؤثر على المجتمع بشكل سلبي.وبغض النظر عما إذا كان التأثير سلبيًا أو إيجابيًا، فهل يؤثر الإعلان علينا حقًا على مستوى ما وهو المستوى الذي يؤثر على أنماط تفكيرنا وحتى أفعالنا؟ أم أنه يبقى مجرد قناة اتصال بين البائع والمستهلك؟ (Hayko, 2010, P 79).

فهناك من يعتبر الإعلان هو أخطر واقعة اجتماعية وإعلامية وثقافية واستهلاكية في عصرنا الحديث، حيث أصبح الإعلان أحد معالم المجتمع الذي لا يمكنه الاستغناء عنه بتاتا، بوصفه صناعة ومؤسسة

قائمة بذاتها يزداد ثقلها يوما بعد يوم ليتم اعتبارها أحد مؤشرات التقدم الاقتصادي لأي دولة (أبو طعيمة، 2008، ص13).

واستنادا إلى هذه المعايير ولاعتبارات أخرى، هناك من يرى أنه لا يجب أن ينظر إلى الإعلان والإشهار بتلك النظرة السلبية، لأن قضية قبول أو رفض الإشهار أو الإعلان لم يصبح لها معنى، فلا يمكننا أن نرفض لغة وصوت ثقافة ما دون أن نرفض الثقافة ذاتها، فالإشهار أو الإعلان مهما اختلفت التعبيرات هو بمثابة انبعاث لنظام اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي، يمكن أن يكون هذا النظام باعثا على الاطمئنان نظرا لأنه بمثابة صدى لسيكولوجيا الجميع؛ فكل شخص يتعرف على نفسه فيه، وعلى كل شخص دخل لعبة الإشهار و(الإعلان) والاستهلاك أن يعترف بمسؤوليته عن ذلك، لأنه سيصبح كل زبون موضوعا مكرها على الشراء لكي يتم تحديده وذات تحفز على الاستهلاك في آن واحد؛ أي مستهلكا ومحركا للاستهلاك، ودون ذلك سيتم حرمانه من أي نموذج وسيُقذف به خارج المجموعة (كاتولا، 2012، ص297).

إن الموقف الأكثر شيوعا في الأوساط الأكاديمية هو أن الإعلان ضار بالمجتمع، حتى أن المطلعين في مجال الإعلانات يعترفون بالمخاطر التي قد تأتي من الإعلانات، فالخبير الذي أحدث ثورة في صناعة الإعلانات في الستينيات "جاي شيت" (JayChait)، يعطي وجهة نظره من الداخل في مقالته: "Illusions Are Forever" "الأوهام إلى الأبد" وانطلاقا من الرقابة الشديدة التي تخضع لها صناعة الإعلان من قبل لجان التجارة الفيدرالية أو وكالات الأخرى بما يجعلهم غير قادرين على الكذب في إعلاناتهم، إلا أنه يعتقد بأنّ هناك كذبة أكبر في "فن الإعلان" ذاته؛ الأساليب التي يتم من خلالها عرض المواقف على الجمهور حيث أنّ الإعلانات ليست واقعية، فالشركات الإعلانية تسعى لجعل الأفراد يصدقون بأنه يجب عليهم العيش بمنتجاتهم وتمثل الحياة التي يتم تقديمها على الشاشات. ذلك لأننا نتعامل مع الإعلانات على أساس يومي وأصبحنا معتادين جدًا على رسائلها، فإننا غالبًا ما نواجه مشكلة في رؤية الأشياء بطريقتنا الخاصة ويحل الإعلان محل أفكارنا الأكثر حميمية وخصوصية، ويعوضها بأفكارهم الخاصة عما ينبغي أن يكون. وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية المتمثلة في أن وسائل الإعلام يمكن أن تمنحنا معلومات قد لا نحصل عليها من دونها، فإننا ندفع ثمن هذه المعلومات. في أي مجتمع صناعي "هناك القليل من المعرفة الشخصية حول أي شيء في العالم لم يتم التطرق له بواسطة وسائل الإعلام (Hayko, 2010, p 79) بل يمكن أن نقول هنا؛ هناك القليل من القضايا أو الأشياء في هذا العالم التي لم تطرقها وسائل الإعلام بشكل من الأشكال، سواء تعلق الأمر بإعطائها تصورات ما أو تنقية أو تشويه ما يحوم حوله من انطباعات أو تصورات أو تمثلات أو معرفة شخصية لدى الأفراد.

وعند الحديث عن تأثير الإعلان على المجتمع في مؤلفه " The Dutorted Mirror: Reflection on the Unintended of Advertising " (الإنعكاسات غير المقصودة للإعلان)، يشير"ريتشارد بولاي" إلى أنّ الإعلانات في كل مكان:في الشارع، في اتصالاتنا وحتى في أكثر الأماكن حميمية كالمنزل، لدرجة يكاد ينتفي فيها كل شك في أن الإعلانات تؤثر على ثقافتنا والتي بدورها تؤثر علينا، فالإعلانات يتم تصميمها لجذب الانتباه وتغيير المواقف والسيطرة على سلوكنا، إنها تقدم لنا مجموعة من الصور التي تضفي طابعًا مثاليًا على ظروف حياة معينة، وتقدّم هذه المعلومات بطريقة يسهل استيعابها بحيث لا نضطر إلى بذل الكثير من الجهد لاستيعاب المفهوم وتطبيقه في وقت لاحق دون

وعي منا. حتى وإن لم تصل كل الإعلانات لتحقيق هذا النجاح، فإنّ الغالبية منها تحقق مبتغاها، ذلك أنّ المعلنين الكبار في العصر الحديث يمتلكون مجموعة معلومات حول "التقنيات السلوكية التطبيقية لسلوك المستهلك وأبحاث الإعلانات، تسمح لشركاتهم الخاصة بتصميم الإعلان بشكل مثالي؛ بطريقة تحصّل (أكثر من) الاستجابة المطلوبة من المستهلك. بل وأكثر من ذلك عندما يتعلق الأمر بالخطاب العلمي والإنتاج الأدبي (كشكل من أشكال الخطاب الإعلامي والاتصالي التي يُزعم تراجع أدوارها الإعلامية تأثرا بالوسائل الحديثة)، فإن نشاط الإعلان هو أحد المجالات التي حفزت العديد من العقول العظيمة في مجالات علم النفس والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا وغيرها، وجعلتها تعمل بدوام كامل للدخول إلى العقل العام الجماعي للتلاعب والاستغلال والهيمنة (Hayko, 2010, 79, 80).

ورغم الانتقادات التي تعرضت لها صناعة الإعلان من قبل النقاد الاجتماعيين لأنها جلبت المادية إلى ذروتها، لاستبدال السعادة الداخلية والدافع الجوهري بالدافع الذي يجعلك وكأنك قد وُجدت في المجتمع فقط من أجل استهلاك تلك السعادة وشرائها، من خلال اللعب بالعواطف والقولبة النمطية والتلاعب بأفكار مواقف الحياة الواقعية، وإن تم التقليل من دور الإعلان وإلقاء اللوم على المستهلك بتعبير "المستهلك غير العقلاني"، كما حدث مع "Allen Kanner " و"Renee Soule" في فصل من كتاب "علم النفس وثقافة المستهلك": النضال من أجل حياة جيدة في عالم مادي، فقد تم التأكيد على أن الإعلانات التجارية وإضافة إلى كونها تتلاعب برغبات الناس القوية ومخاوفهم الكبرى لإقناعهم بشراء المنتجات المفضلة، وبصرف النظر عن حقيقة أنه يتم التلاعب بنا لنكون مستهلكين، فإنّ هناك آثار جانبية إضافية لهذا التلاعب. إذ تروّج الإعلانات لمنتجات ضارة مثل الوجبات السريعة والكحول والتي يمكن أن تؤدي إلى السمنة ومشاكل صحية أخرى، فإن الأخطر من ذلك أن الإعلان يدعم أيضًا الصور النمطية المتعلقة بالطبقة والجنس والعرق، بما يمكن أن تؤثر هذه الصور النمطية على صورة ذاتية صحية وغالبًا ما تؤدي إلى الشعور بعدم الكفاءة في كل شيء، فيتم "تشويش" الناس ليصبحوا مختَزلين في أن يكونوا مستهلكين لكل ما يتم تسويقه من أجل أن يكونوا بشرا (Hayko, 2010, P 80)، ليس لاستهلاك أو الرغبة في استهلاك ما يتم الترويج له من منتجات وخدمات فحسب، بل استهلاك - دون بذل أدنى تفكير في تنقيح أو تمحيص - كل خطاب إعلاني وما يرافقه من منتجات عبر الوسيط الإعلامي الذي تم اختياره للمشاهدة والذي تم من خلاله عرض تلك الإعلانات.

كما أنّ الإعلان بوصفه "فن البيع المطبوع" يبدو مفهوما بسيطا، لكن الأمرأكثر تعقيدا من كونه ينحصر في الإعلان عن منتج أو ثمنه رغم أنه أمر يتم استهدافه بلا هوادة، بل إن فهم الإعلان يستلزم فهم الفرق بين الاتصالات الشخصية والمطبوعة أو المرئية؛ والاختلافات التي تنطوي عليها، مثل إزالة سياق الفكر والشعور بأن أنظمة الاتصال الجماهيري، ومع اختراع الكتابة في تاريخ البشرية كما لاحظ عالم الأنثروبولوجيا "جاك قودي"،قد جعلت من الممكن أن يصبح الكلام غير مرتبط بمناسبة أو بشخص أو على الورق، بل إنه أصبح خالدًا وأكثر تجريدًا وأكثر إضفاء للطابع الشخصي. فيفتح "قودي" الطريق لنمو النقد ونمو موقف أكثر تسامحًا تجاه الإطار المرجعي للفرد؛ موقف الانفتاح والقابلية للتأثر، حيث نجد أن نفس القوى التي تمكن الناس من رؤية أنفسهم كأفراد مستقلين عن السياقات الاجتماعية والتقليدية، تجعل الناس عرضة لنداءات وسائل الإعلام بما في ذلك الإعلان الذي يربط المستهلك ليس فقط بسلعة معروضة للبيع أو شخص يبيعها، ولكن أيضًا بجمهور غير مرئي وفي نفس الوقت هو موجود فعلا، جمهور من الآخرين المتناغمين مع نفس العنصر المروَّج له ونفس الرموز المستخدمة للترويج له، فالإعلان لا يربط البائع بالمشتري فحسب، بل إنه يربطه كذلك

بمجموعة من المستهلكين من خلال الكلمات والصور المتاحة لهم جميعًا ومصممة لأي شخص منهم (Schudson, 2000, p1).

وزيادة على ذلك فإنّ المنطقة التي يوجد فيها تأثيرات أكثر سلبية وأكثر وضوحا للإعلانات على البشر، هي تلك المرتبطة بالأطفال والمراهقين. إن استهداف هذه الفئات من قبل الشركات الإعلانية في مختلف الوسائط الإعلامية؛ من قبل شركات الهاتف والسيارات والملابس والمطاعم والألعاب وغيرها، فعندما يتم قصف هذه الفئات بكل هذا التحفيز من أجل طمس تصوراتهم للواقع - لأنهم لا يستطيعون التمييز بين البرمجة التلفزيونية والإعلان في كثير من الأحيان -، فإن ذلك من أجل فكرة ربط الأطفال والمراهقين وإشراكهم بهذه المنتجات منذ الصغر وإلى الأبد، بحيث يتم تهيئتهم ليكونوا مستهلكين بارعين مستقبلا على أمل أنّ ذكريات الطفولة المفعمة بالحنين للعلامة التجارية ستضمن ذلك مستقبلا (Hayko, 2010, P 80, 81).

إن ما نلاحظه أن هذا العمل الذي تقوم به الإعلانات لتذكير تلك الفئات بمنتجاتها وخدماتها، سواء كان على شاشات التلفزيون برفقة عائلاتهم، أو بمفردهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي في حواسيبهم وهواتفهم، فإنّ أثر تلك الإعلانات سيتم تذكره بروابط أخرى لا محالة بعيدا عن هذه الخطابات الإعلانية والإعلامية المختلفة، فإن ربط المستهلك ببيئة كاملة أو مجتمع كامل من المستهلكين من خلال الصور والكلمات المتاحة والمناسبة للجميع، سيجعل المجتمع برمته ملك للإعلان وما يبثه على مدار المكان والزمان والمجتمع الذي نعيش فيه.

لكن من وجهة نظر أخرى وعلى طرف نقيض، يشير الكثير من النقاد والمختصين في علم الاجتماع والاتصالات إلى أنّ الإعلان ليست له أي سلطة تذكر على المستهلك، نظرا لأن هناك شركات إعلانية تدعم وسائل الترفيه مثل حالات الرعاية أو أوقات الأولمبياد، وهي بذلك تدفع فاتورة باهظة من أجل توفير الترفيه والتسلية فقط، حتى وإن قيل أن الشركات تقوم بذلك من أجل بناء مصداقية الشركة وسمعتها، فإنه المستهلكين سيستفيدون فعلا من شراء المنتجات من مصدر موثوق، لذا يرى "شودسون" (Schudson) أن القول بتغيير الإعلان لطريقة وأسلوب تفكير المستهلك هو أمر مشكوك فيه،لأنه وحسب تصريحات بعض المختصين في مجال التسويق، فإنّ الأموال التي يتم إنفاقها على الإعلانات لا تقنع المستهلك بأي شيء، بل إنّ قيمة وفائدة الإعلان للشركة تتحقق وتلعب دورها عندما يتم تقديم عرضا مهما للمستثمرين؛ هناك فقط تحتاج الشركة إلى القيام بحملة إعلانية للحفاظ على ثقة المساهمين والمستثمرين في الشركة من جهة، وللحفاظ على رأس المال المتداول لمواصلة تدفق الإنتاج من جهة أخرى، فمندوبوا المبيعات يعتقدون أن القيام بالإعلان هو من أجل جذب اهتمام تجار التجزئة بهذا المنتج وامتلاكه وبيعه، وطالما يؤثر الإعلان على المستثمرين ومندوبي المبيعات وتجار التجزئة فإن ذلك سيضمن ازدهار الشركة، من خلال توفير المنتج بما سيشكل اختيار المستهلك. لذا فإن للإعلان تأثير إيجابي للغاية على المجتمع من وجهة نظر اقتصادية وتجارية (وإعلامية أيضا)، فمن خلال زيادة الطلب على المنتجات والخدمات يتم تحفيز الاقتصاد، وكذا الحفاظ على وسائط الاتصال الجماهيري من خلال جعلها أقل تكلفة بالنسبة للجمهور، فقد لا توجد أشكال كثيرة من وسائل الإعلام مثل الصحف والراديو والتلفزيون دون إعلان وشركات إعلانية. وفي نفس السياق ورغم أنه ناقد للإعلان يضيف "ريتشارد بولاي"، أن الإعلان يمكن أن يكون مفيدا من خلال تطويره لمهارات المستهلك، أما الخبير في الصحافة والاتصال "بريت روبس" فيستند في الدفاع عن الإعلان على

الجاذبية العالمية التي حققتها الحملات الإعلانية في تجاوز الاختلافات الثقافية بين المجتمعات، وكذا بين مختلف الفئات حيث وضعت الإعلانات الجميع على نفس المستوى، ورغم كل ما قيل وما يمكن أن يقال حول الإعلان وآثاره السلبية على عناصر الواقع الاجتماعي برمته، إلا أنه سيبقى حدثا بارزا ومهما في حياتنا كأفراد ومجتمعات (Hayko, 2010, P 81, 82).

فالإعلان هو جزء من إنشاءٍ وانعكاسٍ لثقافة رمزية مشتركة، وسواء كان لبيع سيارة أو أي منتَج فإنه يحيط بنا ويدخل إلينا، لذلك عندما نتحدث قد نتحدث بلغة الإعلان أو بالإشارة إليها وعندما نرى قد نرى من خلال المخطط أن الإعلان هو ما جعلها بارزة لنا. وسواء كان الإعلان هو المؤسسة المميزة لمجتمع ثري كما يرى "ديفيد بوتر"، أو كما وصفه "ماسون جريف" بالمؤسسة المركزية للمجتمع الجماهيري" فيمكن أن يكون موضع شك مشروعا في هذه الحالة، رغم أنّ قوة الإعلانات قد تكون كبيرة جدا فهي في نفس الوقت بنية رمزية مميزة ومركزية ورمزًا صارمًا، لكونها تشكل إحساسنا بالقيم حتى في ظل الظروف التي لا تفسد فيها عاداتنا الشرائية بشكل كبير. ورغم أنّ لجنة "MacBride" التابعة لليونسكو قد أشارت بأن الإعلان يميل إلى تعزيز المواقف وأنماط الحياة التي تمجد الاستحواذ والاستهلاك على حساب القيم الأخرى، ورغم أنّ المهمة الرئيسية للإعلان هي تحديد المنتج بوضوح والإعلان عن سعره بلا هوادة، إلا أنّ الإعلان لا يكون دوما بدافع جذب العملاء وبيع السلع وبأي سعر؛ حيث أنّ ما يقوله الإعلان أو الصور ليس دوما هو نداء عاجل للخروج والشراء، فمهارات التسويق لا تفترض دوما استجابة سريعة من قبل العملاء كما هو حال إعلانات تخفيضات نهاية السنة الذي يتم إيقافه بعد بيع البضائع المروّج لها، فقد يكون الإعلان غير مباشر مثل إعلان "كوكا كولا"، حيث لا يتم الإعلان عن رقم هاتف البائع أو مكان التسوق أو عن كيفية شراء المنتج، فهو إعلان لا يفترض أن المستهلكين يرغبون في الوصول للمنتج عند رؤية عرض معين، بل هو تذكير عام ومعزِّز فيكون بلا مكان نسبيا؛ أي خالدا إلى حدٍّ ما، حيث لا يتم ربط المنتج أو السلعة بمكان معين، بل يتم ربطه بصورة مألوفة فحسب لتبدو وكأنها بطاقة بريدية للتذكير والتعزيز والجذب أكثر من كونها مساحة فعلية للتسوق والشراء (Schudson, 2000, p1, 2).

فالإعلان يمكن اعتباره بمثابة مسار تثقيفي استهلاكي يسير بأذواق الأفراد وتصوراتهم ورغباتهم - دون دراية منهم – في اتجاهات يقررها مصممون محترفون للإعلان، وبإشراف وتوجيه من أصحابه الحقيقيين (التاجر المستفيد المباشر والشركات المنتجة المستفيد الأكبر وما يتصل به من نظام سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي...)، فهو غسيل حقيقي للمخ بالصوت والصورة وربما بالموسيقى المشوقة وبأساليب خفية ومضمرة أو مكشوفة أحيانا، لإقناع المستهلكين بمختلف فئاتهم العمرية بأهمية وتميز سلعهم وخدماتهم المعلن عنها. هذا وللإعلان دوره الرائد في النشاط الاقتصادي والذي جعل منه علما له قواعده وأصوله، التي تستند على حقائق مختلفة من تخصصات معرفية عديدة كعلم النفس والاجتماع والإدارة والاقتصاد وغيرها، وإضافة لكونه فنّا تطبيقيا فقد تعدّى مرحلة كونه مجرد إخراج وإبداع فنّي في إطار تصميم وإخراج الرسالة الإعلانية، ليصبح وسيلة اتصال فعالة تخطت جميع الحدود بين المعلنين وسلعهم وخدماتهم المعروضة أو أفكارهم المطروحة، وعبر استعمال كافة الوسائل المتاحة للإقناع المباشر وغير المباشر من جهة، وجمهور المستهلكين من جهة أخرى. ومما أعطى للإعلان دفعا ليكون الأداة التسويقية والترويجية الأكثر فاعلية وانتشارا من الأدوات الأخرى، هو قدرته على تمكين مختلف الإدارات الحديثة من تحقيق وتوسيع أهدافها على نطاق واسع، وكذا التطور الهائل في وسائل الاتصال والإعلام وتقنيات التّصميم الفني والإخراج الخاص بالإعلان،

والعامل الأهم في ذلك هو اتساع نطاق الأسواق وتعدد وتنوع المنتجات من سلع وخدمات، وكذا ازدياد حدة المنافسة بين المشروعات والحاجة الفعلية لتحقيق الربح وزيادته وتحقيق رغبات المستهلكين المختلفة (أبو طعيمة، 2008، ص13، 14).

لقد صار الإعلان "البرجوازي" هو الأداة التسويقية الأكثر فاعلية وانتشارا لاسيما بعد عصر النهضة والثورات البرجوازية في أوروبا، خاصة بعد اتساع نطاق الأسواق وتعدد المنتجات وتنوع العلامات التجارية للسلع والخدمات، وزيادة حدة المنافسة بين المنتجين والمعلنين وكذا بين شركات الاتصال والمؤسسات الإعلامية ومختلف الوسائط الحاملة للإعلان، وكذا بين شركات صناعة وتصميم وإخراج الإعلان والوصلات الإشهارية لتحقيق الأهداف الربحية التجارية، انطلاقا من توجيه أكبر عدد من الأفراد نحو الاستهلاك من خلال تلبية رغباتهم وأذواقهم المتنوعة.

خلاصة:

لقد عرفت المجتمعات البشرية أشكالا وأنماطا عدة من أشكال الاتصال والتواصل، وذلك عبر وسائط وأدوات متعددة ومتنوعة تطورت بتطور التفكير البشري، وتعددت بتعدد حاجاته إلى الاتصال انطلاقا من وسائل الاتصال والإعلام التقليدية من سينما ومسرح وصحف ودوريات، إلى وسائل البث الإذاعي والإرسال التلفزيوني وصولا إلى عصر الأنترنت والوسائط التكنولوجية الرقمية في عصرنا الحالي، إلا أن المثير للاهتمام حول ما تنتجه هذه الوسائل والوسائط من خطابات هو أن كل خطاب من هذه الخطابات كان يعكس السياق الذي ظهرت فيه تلك الوسائل والوسائط المنتِجة له، ورغم أن وسائل بث الخطاب وأدواته لم تظهر في كل المجتمعات دفعة واحدة أو بشكل متزامن، أين تقدمت مجتمعات على أخرى في ظهور بعض الوسائل ومن ثمة أشكال من الخطاب الإعلامي، إلا أن الخطاب الإعلامي- بوصفه مجموعة التصورات والتمثلات التي تبثها تلك الوسائل حول الواقع الاجتماعي للأفراد والأشياء حولهم- قد عرف نفس الخصائص الأيديولوجية ونفس الأهداف والغايات تقريبا على الرغم من اختلاف السياقات الثقافية الخاصة بكل مجتمع، وذلك انطلاقا من أن الأيديولوجيات هي أطر تفسيرية تقوم بتنظيم مجموعات من المواقف بشأن عناصر أخرى من عناصر المجتمع، أو أنها تمثل الأساس الإدراكي لمواقف المجموعات المختلفة داخل المجتمعات، وكذا تمثل وسيلة لتعزيز أهدافها ومصالحها، فإنها ترتبط ارتباطا شديدا بمختلف الكيانات الخطابية المنتَجة في كل مجتمع، ومن ثمة ترتبط بالخطاب الإعلامي في كل جماعة أو طبقة مهيمنة في المجتمع، لأنّ الغاية من كل خطاب هي إعادة إنتاج العلاقات والأفكار والتصورات القائمة التي هي قيم الطبقة المهيمنة داخل المجتمع. إنّ الخطاب الإعلامي عبر مختلف مراحل تطور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري والأنظمة الإعلامية على اختلافها في المجتمعات البشرية، قد انتقل من هيمنة طبقة أو فئة أو فصيل اجتماعي على المجتمع إلى هيمنة آخر؛ من هيمنة النبلاء والإقطاع إلى هيمنة رأس المال (البرجوازية)، وذلك رغم اختلاف وسائل تكريس الهيمنة من أيديولوجيا إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، وذلك من خلال احتكار وسائل بث الخطاب وإنتاجه أو وسائل تمويله أو صناعته، من وسائل الاتصال والإعلام إلى وكالات الأنباء والإعلان والإشهار إلى وسائل الطباعة والنشر والتوزيع، أو باختصار شديد من خلال امتلاك واحتكار وسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج من قبل الدولة أو الطبقة المهيمنة في المجتمع. إلا أننا لم نتوصل إلى هذه الحقيقة إلا من خلال العودة إلى مختلف السياقات التاريخية لنشأة وتطور تلك الوسائل

والأدوات التي بواسطتها يتم إنتاج وإعادة إنتاج الخطاب، هذا الأخير الذي من شأنه الحفاظ على الأيديولوجيا السائدة التي تعبر عن قيم وأفكار الطبقة المهيمنة.

مراجع الفصل الثالث:

1/ إيريك ميغري. (2018). سوسيولوجيا الاتصال والميديا. *الطبعة الأولى*. (نصر الدين العياضي، المترجمون) المنامة/ البحرين: هيئة البحرين للثقافة والآثار.

2/ جوديت لازار. (1994). سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري. (علي وطفة وهيثم سطايحي، المترجمون) دمشق/سوريا: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع.

3/ المصطفى بوجعبوط. (2019). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. دراسة في متغيرات الاستقرا واللااستقرار للأنظمة السياسية. *الطبعة الأولى*. برلين/ ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

4/ جمال العيفة. (دس). مؤسسات الإعلام والاتصال الوظائف، الهياكل والأدوار. ديوان المطبوعات الجامعية.

5/ حارث عبود ومزهر العاني. (2015). الإعلام والهجرة إلى العصر الرقمي. *الطبعة الأولى*. عمّان/ الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

6/ Habermas, Jurgen. (2006, Décembre). L'espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise. (M. Launay, Trad.) paris/ France: Payot & Rivages.

7/ منال أبوالحسن. (2006). أساسيات علم الاجتماع الإعلامي. النظريات والوظائف والتأثيرات. *الطبعة الأولى*. القاهرة/ مصر: دار النشر للجامعات.

8/ جورج لوكاكش. (1982). تحطيم العقل. *الطبعة الأولى*. (الياس مرقص، المترجمون) بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر.

9/ هربرت شيلر. (2007). الاتصال والهيمنة الثقافية. (وجيه سمعان عبد المسيح، المترجمون) مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

10/ مانويل كاستلز. (2014). سلطة الاتصال. *الطبعة الأولى*. (محمد حرفوش، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

11/ طه عبد العاطي نجم. (2013). الإعلام والمجتمع. الإسكندرية/ مصر: دار المعرفة الجامعية.

12/ محمد شومان. (2007). تحليل الخطاب الإعلامي. أطر نظرية ونماذج تطبيقية. *الطبعة الأولى*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

13/ جان كلود برتراند. (2008). أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام). *الطبعة الأولى*. (رباب العابد، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

14/ دومينيك وولتون. (2012). الإعلام ليس تواصلا. *الطبعة الأولى*. بيروت/ لبنان: دار الفارابي.

15/ ماكس هوركهايمر. (2006). بدايات فلسفة التاريخ البرجوازية. (محمد علي اليوسفي، المترجمون) بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.

16/ بيير بورديو. (2004). التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول. *الطبعة الأولى*. (درويش الحلوجي، المترجمون) دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية.

17/ عبد النبي عبد الله الطيب. (2014). فلسفة ونظريات الإعلام. *الطبعة الأولى*. الدار العالمية للنشر والتوزيع.

18/ حسيب حمد خيرالله. (2015). الإعلام والسلطة الرابعة. *الأولى*. عمان/ الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

19/ آرثر آسا بيرغر. (مارس, 2012). وسائل الإعلام والمجتمع: وجهة نظر نقدية. (صالح خليل أبو إصبع، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

20/ Ferry, Jean. Marc. (1989). Les Transformations de la Publicité Politique. *Hermés- Le nouvel espace public , 4,* 15-26.

21/ حسام فتحي أبوطعيمة. (2008). الإعلان وسلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق. *1*. عمّان/ الأردن: دار الفاروق للنشر والتوزيع.

22/ TUNGATE, MARK. (2007). A GLOBAL HISTORY OF ADVERTISING. *1*. London, United Kingdom: Britsh Library Cataloguing.

23/ Hayko, Goldie. (2010). Effects of advertising on society: A literary review. *Hohonu , 8*, 78-82.

24/ Holm, Nicholas. (2017). Advertising and Consumer Society: A Critical Introduction. Palgrave.

25/ بيرنار كاتولا. (2012). الإشهار والمجتمع. *الطبعة الأولى*. (سعيد بنكراد، المترجمون) اللاذقية/ سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع.

26/ Schudson, Michael. (2000). Advertising as Capitalist Realism. *1 (1)* . Advertising & Society Review.

القسم الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة.

الفصل الرابع: السياق الكولونيالي والإعلام في الجزائر.

تمهيد:

أولا: الصحافة في الجزائر: نشأة وتطور في السياق الاستعماري.

1/ نشأة الصحافة الجزائرية.

2/ مراحل تطور الصحافة في الجزائر.

ثانيا: خطاب الصحافة الجزائرية واتجاهات الحركة الوطنية.

1/ الصحافة وخطاب المساواتية.

2/ الصحافة الجزائرية والحركة الإصلاحية: (جمعية العلماء المسلمين).

3/ الصحافة الجزائرية والنزعة الاستقلالية.

ثالثا: الصحافة الجزائرية أثناء الثورة وتطور النزعة الاستقلالية.

1/ أهم الصحف الوطنية أثناء الثورة.

2/ الإذاعة والسينما الجزائرية أثناء الثورة.

3/ وكالة الأنباء الجزائرية.

4/ الإطار القانوني لصحافة الثورة.

رابعا: خصائص الخطاب الإعلامي في ظل السياق الكولونيالي.

1/ الانقسامية وصراع التموقع.

2/ الشعبوية وراديكالية خطاب الثورة.

خلاصة:

مراجع الفصل الرابع:

تمهيد:

إنّ لكل شيء تاريخ، وعليه فإنّ للإعلام والاتصال تاريخ ضارب في عمق البشرية، لأن ذلك يتعلق بطبيعة البشر في الرغبة بالتواصل مع الآخرين من جهة وضرورته من جهة أخرى، فالعلاقات بين البشر ومن أجل تحقيق التواصل وغاياته لطالما كانت مبنية على الإعلام بالرغبات والحاجات، وقد استخدم فيها الإنسان عدة وسائل حسب ظروف عصره وقدراته، إلّا أن الصحافة بوصفها عملا تقنيا ومنظما يرتبط بالنشر والإبلاغ والإخبار بأشكال مختلفة وعلى أوسع نطاق ممكن للأفراد والجماعات، فالأمر يختلف عن الإعلام والاتصال كمفهوم يستهدف البشر من خلاله تلبية رغباتهم وحاجاتهم في

تحقيق التواصل. فالصحافة يتعلق تاريخها بتاريخ الكتابة في العصور القديمة وبتاريخ الطباعة في العصور الحديثة والعصر المعاصر، هذا عندما نتحدث عن العالم الغربي والأوروبي بصفة خاصة لأنه مكان ظهور هذه التكنولوجيا، أما في الجزائر فإن تاريخ الصحافة المكتوبة "المطبوعة" أو الإعلام المكتوب ثم السمعي البصري فإن الأمر يعتبر حديث جدا في نشأته، نظرا لارتباطه بالتاريخ الاستعماري الذي عرفته المنطقة العربية وعالم الجنوب عموما. لذا فإنّ دراسة الخطاب الإعلامي في الجزائر تقتضي العودة إلى كل الظروف والسياقات التاريخية السوسيولوجية، الأيديولوجية، الثقافية والاقتصادية والسياسية، والتي أسهمت بشكل أو بآخر في تشكل هذا الخطاب وبلورته في اتجاهات معينة وسطرت له أهدافا خاصة، جعلته يمتلك خصوصية تاريخية أيديولوجية وسوسيو- ثقافية تميزه عن غيره في باقي دول العالم، لذا فإن الخطاب الإعلامي في الجزائر قد كان وليد ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة عاشها المجتمع الجزائري منذ وطأة المستعمر الفرنسي أرض الجزائر، فقد كان السياق الاستعماري هو السياق الأول الذي فرض توجهات معينة على الخطاب الإعلامي في الجزائر ومؤسساته المختلفة. وحتى في ظل الدولة المستقلة في مراحلها الأولى أو في عهد التعددية، فإن لإفرازات السياق الكولونيالي امتدادات وآثار ظلت قائمة في مختلف الأفكار والقيم ومختلف التصورات التي كانت ولازالت تمثل محتوى الخطاب الإعلامي بمختلف أشكاله، الأدبية والنقدية والسينمائية والإخبارية والإعلانية، بل ومحددة لكل السياسات الإعلامية في عهد الجزائر المستقلة الحديثة وربما إلى غاية يومنا هذا.

أولا: الصحافة في الجزائر: نشأة وتطور في السياق الاستعماري:

1/ نشأة الصحافة الجزائرية:

رغم الاختلاف السائد بين الآراء حول تحديد أول انطلاقة للصحافة الجزائرية متى وأين وكيف كانت؟ إلا أن المتفق عليه بين جميع تلك الآراء هو أن السياق الاستعماري الكولونيالي كان بمثابة منطلقها الأول، حيث أن نشأة وتطور الصحافة والإعلام في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بما كان يعيشه المجتمع الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي، وبما فرضه هذا السياق الاستعماري من عزلة عن العالم الخارجي، فقد حاول الاستعمار الفرنسي عزل المجتمع الجزائري في وجوده وعلاقاته ليس عن التاريخ الإنساني الإقليمي والعالمي فحسب، بل وعن وجوده الأنطولوجي وجذوره التاريخية ككل (بالي، 2017، ص298، 299).

فالاستعمار الفرنسي لم يدخر جهدا في القضاء على قيم المجتمع الجزائري مجتمعة، من الدين إلى اللغة إلى الثقافة والعادات والتقاليد وكل ما يربط الشعب الجزائري بتاريخه وجغرافيته، حيث عكف على القضاء على أساليب التعليم السائدة والتي كانت تعتمد اللغة العربية وقيم الدين الإسلامي وآياته القرآنية وأحاديثه النبوية الشريفة، في الكتاتيب والمساجد التي لم تكن منتشرة في المدن فحسب بل وحتى في القرى والمداشر المعزولة جغرافيا عن المناطق الحضرية والعمرانية، فسياسة الأرض المحروقة لم تكن تقتصر على الأراضي الزراعية والحقول فقط بل كذلك على المدارس والكتاتيب والمساجد، واستعملت الإدارة الاستعمارية اللغة الفرنسية بديلا للغة العربية في المدارس المتواجدة في المدن.

كما أنّ استعمال اللغة الفرنسية كلغة رسمية وحيدة في كل التعاملات الرسمية وغير الرسمية في الجزائر المستعمَرة، جعل المظهر البارز آنذاك هو سعي الإدارة الاستعمارية لطمس اللغة العربية كأداة للتواصل والاتصال على كل المستويات، حيث كانت السلطات الفرنسية تسارع لمطاردة أي صحيفة عربية اللسان أو جزائرية المنشأ والأصل، لاسيما وأن الصحافة "المكتوبة" آنذاك كانت تؤدي الدور الفعال في ربط المجتمعات ببعضها والتأثير على الرأي العالمي والمحلي، في حين كانت تمنح لنظيرتها الناطقة بالفرنسية سواء التي تمثل الفرنسيين أو المستوطنين سلطات وحريات أوسع، ذلك لأن للصحافة دورا ينطوي تحت تصور فكري يتجاوز الظاهر بأهداف ضمنية مسطرة (بالي، 2017، ص299، 300).

لذا فإن مطاردة الصحف الجزائرية حتى وإن كانت قليلة ومتواضعة وبإمكانيات بسيطة، لا يعني إنكار وجود صحافة جزائرية بالكامل في ذلك الوقت، فقد أسست السلطات الفرنسية عام 1932 جريدة باسم "المرشد الجزائري" (moniteur Algerian) ووعدت بأن تكون ناطقة بالفرنسية والعربية معا، إلا أنها كانت لا تعدو أن تكون صحيفة حكومية، وفي المقابل نجد أن هناك روايات تقول بأن صدور أول منشور مطبوع كان في اليوم الموالي للإنزال الفرنسي والذي رافقه إنزال لمطبعة للجيش الفرنسي أطلق عليها اسم "مطبعة المرابط"، وقد كان المنشور عبارة عن عرض لعبور الحملة الفرنسية للبحر المتوسط وإنزال قواتها على البر الجزائري، وقد صدر العدد الأول من أول صحيفة (جريدة تاريخية سياسية وعسكرية) في الجزائر باسم "بريد الجزائر" في الأول من يونيو (جوان) 1930، وتعتبر هذه الصحيفة أول تجربة صحفية في شمال أفريقيا تعتمد لأول مرة على آلة طباعة وصناعة صحفية فعلية. ونظرا لأن السلطات الاستعمارية كانت تدرك حتما أهمية ومكانة الصحافة في التأثير على الرأي العام وتوجيهه، نجد أن الصحف الفرنسية كانت تتدفق وتنتشر بسرعة هائلة وعلى نطاق واسع، حيث فاقت في تعدادها ما بين 1847 و1939 المائة وخمسين جريدة بين يومية ودورية، بينما لم يزد عدد الصحف العربية في تلك الفترة عن 66 ست وستين جريدة بما فيها تلك المزدوجة اللغة (العربية والفرنسية). كما أنّ ما زاد من عزلة الجزائريين عن بعضهم البعض وعن العالم الخارجي ليس نقص الصحف الناطقة بالعربية أو كثرة الصحف الناطقة بالفرنسية، وليس حملة التجهيل المعتمدة ومنع التعليم على الجزائريين وهدم مساجدهم ومدارسهم فقط، بل سياسة المقاطعة التي اعتمدها الجزائريون تجاه كل ما هو فرنسي اللغة والمنطق والتنظيم. فقد قاطع الجزائريون في مرحلة أولى كل ما هو فرنسي من ثقافة وأدب وصولا إلى حد الانطواء، صانعين بذلك اكتفاءً ذاتيا بتعاليم الدين الإسلامي والقيم التي كانت تنشرها الزوايا والبيوت الخيرية. أما وبعد انطلاق الحركة الإصلاحية بزعامة الشيخ عبد الحميد ابن باديس، والتي حاول من خلالها مجابهة المخطط الاستعماري وحملة التشويه التي طالت كل مقومات الكيان الجزائري، مستعملا كل الوسائل المتاحة ومن أبرزها الوعظ والإرشاد والتوجيه عبر المساجد والكتاتيب وكذا عبر الصحافة المكتوبة، فقد صدر باسم جمعية العلماء المسلمين جرائد البصائر، المنتقد، ثم الشهاب والإصلاح، والتي خاضت صراعا طويلا ومزدوجا ضد الاستبداد والاضطهاد المسلط عليها من جهة، ومعركة الوعي ضد الاضطهاد والتجهيل الممارس على الشعب الجزائري من جهة أخرى. فقد كان حال الصحافة والصحفي في الجزائر هو حال المواطن البسيط المضطهَد وحال الكلمة المأسورة والمضطهدة، التي تعاني التهميش والرقابة والحاجة لمن يطبعها وينشرها أو يوزعها وحتى لمن يقرؤها، فحتى وإن تم طبعها بمجهود خاص من أعضاء الجمعية فلن تجد من يقرؤها، فحال الصحافة والمثقف في الجزائر هو حال يسود المجتمع الجزائري من سوء

متفاوت في الحالة الثقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية التي تعتبر أكثر سوءا (بالي، 2017، ص301، 304).

كما تعززت الساحة الإعلامية الجزائرية بعد إصلاحات 4 فبراير (فيفري) 1919 بظهور عناوين صحفية جديدة، ونظرا للسياقات والظروف الدولية المحيطة فقد حملت معها أفكارا وأيديولوجيات جديدة، كانت في الغالب لسان حال الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية والنواب المسلمين المنضوين تحت فدراليات عمالية، وقد كانت هذه الصحافة منبرا دعائيا لدعاة الإدماج والصحفيين الموالين لحركة النواب الجزائريين المسلمين، ومن خلال ما كتبه أولئك المنضوين تحت لواء الفدراليات المنظمة على مستوى العمالات، ومن خلال ما كتبه الدكتور بن جلول والمناضل فرحات عباس والدكتور سعدان والصحفي عبد العزيز كسوس وغيرهم، فقد ترسمت السياسة العامة لصحافة الحركة الوطنية الاندماجية والتي أقرت ببقاء فرنسا مع احتفاظ الجزائريين بأحوالهم الشخصية، نظرا لأن هذه الأقلام كانت تسعى دوما لإبعاد جمعية العلماء المسلمين خاصة عن ممارسة السياسة. وعلى رأس هذه الصحف صحيفتي الإقدام والوفاق، ورغم أنها كانت تُحجب حسب أهواء وإرادة الإدارة الاستعمارية والمعمرين، إلا أنها كانت تتميز بالجرأة في الطرح سواء بالنسبة للمستعمِر ومواجهته بالحقائق من أجل تحقيق المساواة بين المستوطنين والأهالي المسلمين، أو بالنسبة للجزائريين حيث أنها كانت موجهة تحديدا لفئة المثقفين القليلة في المجتمع الجزائري من جهة، وكانت تنتهج وتتبنى قيما مناقضة لقيم المجتمع الجزائري ومقوماته ومعتقداته من جهة أخرى، لذلك فقد كانت علاقتها بالصحف والأقلام المنتمية للتيارات الأخرى للحركة الوطنية فاترة ومتوترة في الكثير من الأحيان (بكار، 2018، ص146، 147).

2/ مراحل تطور الصحافة في الجزائر:

وقد قسم الباحث زهير إحدادن تطور الصحافة الجزائرية في الفترة الاستعمارية إلى أربع مراحل، وذلك وفقا لمنطق تعامل الإدارة الاستعمارية مع اللغة العربية، فهي اللغة الوحيدة التي كانت تستعمل في الاتصال المكتوب (أو غير المكتوب) في الجزائر العثمانية قبل الاحتلال الفرنسي، ونظرا لأن الصحافة بمعناها المعاصر لم تكن موجودة في الجزائر إلى غاية الوجود الفرنسي، حيث بدأت باللغة الفرنسية ولم تستعمل اللغة العربية إلا بعد فترة طويلة من الاحتلال ولغاية وأهداف استراتيجية أهمها القضاء على استعمال اللغة العربية وطمس هوية الشعب الجزائري ومقوماته من جهة، وإعادة ربط وتوطيد علاقاتها بالأهالي المسلمين.

أ/ المرحلة الأولى:

وقد بدأت المرحلة الأولى بصدور أول صحيفة باللغة العربية وهي صحيفة "المبشر" التي أنشأتها السلطات الفرنسية باللغة الفرنسية سنة 1848 وعينت على إدارتها الجنرال "دوما"، وقد كانت تترجم مقالاتها للغة العربية ترجمة ركيكة وتحسنت تدريجيا خاصة بعد تولي "البدوي" رئاسة تحريرها، وقد ظهرت على إثر انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر التي كان من نتائجها أنها عزلت السلطات الفرنسية عن الشعب الجزائري، ولم تكسب على إثر ذلك سوى عداءه واستنكاره للسياسة والقوانين الاستثنائية الفرنسية ضد الأهالي المسلمين، وقد تم التصريح بهذا الهدف في عددها الأول قائلة في افتتاحيتها: "أن المسلمين في حاجة إلى من يخبرهم بما تقوم به السلطات في الجزائر..."، كما أن ترجمة مقالاتها كانت

من أجل أن يفهم الأهالي لغة وسياسة المستعمر وللتقرب منه، وما يؤكد ذلك هو أن السلطات الاستعمارية لم تسمح بصدور أي صحيفة أخرى باللغة العربية، وإن سمحت بذلك فقد كان في باريس بين سنتي 1876 و1882 أين سُمح بصدور جريدتين باللغة العربية، وفي سنة 1898 سمحت السلطات الاستعمارية بإصدار جريدة أخرى في الجزائر لكنها كانت باللغة العربية العامية وليس الفصحى (احدادن، 1999، ص168، 170).

إنّ هذه السياسة العدائية ضد اللغة العربية من قبل المستعمر كوسيلة للتواصل بين الشعب ومع أطياف الشعب الجزائري،هي ما ولّد الكثير من العداء للمستعمر ولغته وثقافته وأدبه وصحافته، فحتى وإن لم تكن هناك صحافة عربية بالمعنى الحديث؛ أي الصحافة المطبوعة قبل الوجود الفرنسي في الجزائر، إلا أن اللغة العربية كانت هي اللغة الرسمية الوحيدة للتعامل والتعليم والتعلم والتواصل بين الجزائريين في المدارس والكتاتيب والمساجد، فقد كانت تكتب كل النصوص والخطابات الدينية أو الإعلانية أو غيرها باللغة العربية فقط، دون أن ننكر أن اللغة العامية كانت وسيلة للتواصل بين عامة أفراد الشعب خارج تلك الأطر المدرسية أو المسجدية، لذا فإن كل محاولة لطمس وإقصاء هذه الثوابت سوف تكون لها ردود أفعال إقصائية كذلك، لذا فقد قاطع الشعب الجزائري كل ما هو فرنسي وتوترت العلاقات بين الإدارة الاستعمارية والجماهير، التي يفترض أن الإدارة الاستعمارية كانت تحاول توطيد العلاقات معها من أجل لملمة ورأب التصدع في العلاقات الناتج عن فشل المقاومات الشعبية من جهة، وعن سياسة الاضطهاد والإقصاء والكيل بمكيالين تجاه الأهالي المسلمين في مقابل المستوطنين الأوروبيين من جهة أخرى.

إنّ هذه السياسة الاقصائية التي سعت من خلالها الإدارة الاستعمارية لفرض الثقافة واللغة الفرنسية كبديل للغة العربية ومقوماتها على الشعب الجزائري، تعتبر من بين أهم المسببات التي كرست العداء لكل ما هو فرنسي من لغة وثقافة وقيم وغيرها، وبالتالي يمكن اعتبار أن الخطابات التي توالت لاحقا لدى الصحافة العربية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها، سواء تعلق الأمر بالخطاب الشعبوي الذي ينكر الآخر ويحاول إقصاءه وعدم الاعتراف به، أو الخطاب القومي العربي أو الوطني الشوفيني، وحتى الخطاب الداعي للمساواة في الحقوق والواجبات في المواطنة والجنسية بين الأهالي المسلمين الجزائريين والمستوطنين، أو ذلك الذي ينادي بضرورة الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية للمسلمين والذي كانت تحمله خطابات مختلف اتجاهات الحركة الوطنية وأيديولوجياتها المختلفة، يمكن اعتبارها بمثابة افرازات لذلك السياق الكولونيالي بمختلف عناصره في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ب/ المرحلة الثانية:

وتمتد هذه المرحلة من نهاية القرن التاسع عشر إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقد تميزت بتغير نوعي في موقف السلطات الاستعمارية نحو اللغة العربية عموما والصحافة الصادرة باللغة العربية بوجه خاص، حيث سُمح بصدور عدة صحف باللغة العربية بل وتم التشجيع على ذلك رغم وجود نوع من العناية الخاصة والرقابة الخفية أحيانا والواضحة أحيانا أخرى على هذه الصحف، ومن هذه الصحف ما هو موالي للسلطات الاستعمارية مثل "المغرب" وصحيفة "كوكب إفريقي" والتي كان يصدرها محمود كحول، ومنها التي كانت مستقلة دون معارضتها للإدارة الاستعمارية مثل جريدة "الفاروق" لـ: عمر بن قدور الجزئري، وجريدة "ذو الفقار" لـ: عمر راسم. بالإضافة إلى صحف

أخرى مزدوجة اللغة كجريدة "الأخبار" و"الحق" التابعتين لخواص من الفرنسيين والمستوطنين. فأما تلك التي كانت تصدر باللغة العربية فقد كانت لغتها سليمة وتنشر زيادة على الأخبار مقالات مطولة، في الأدب والتاريخ والفلسفة والدين وكذلك قصائد شعرية وقصص وروايات قصيرة، بما جعل اللغة العربية تسترجع القليل من مكانتها المفقودة في المرحلة السابقة، إلا أنه لا غرابة في الأمر بالنظر إلى التغير الذي حدث في اتجاهات السياسة الفرنسية إزاء هذه القضية وغيرها، فقد تغلغل اليسار الليبرالي إلى مؤسسات الحكم في فرنسا من البرلمان إلى الحكومة إلى المجالس المنتخبة في المستعمرات أو في المتروبول، وانتهجوا سياسة التقارب مع الأهالي من خلال الإقرار بخصوصياتهم اللغوية والدينية بالأخص، فانتماء الحاكم العام "جونار" إلى هذا التيار "اليسار الليبرالي" هو ما جعله يدعم جريدة "الأخبار"، لكن الأهداف والغايات الكبرى من هذا التقارب ليس التقارب فقط، بل كانت بلا شك ترتبط بمحاولة ترغيب الجزائريين في التجند الطوعي في صفوف القتال ضد الألمان (إحدادن، 1999، ص170، 172).

لذا يمكن القول أنّ النشاط الصحفي المتزايد لاسيما باللغة العربية وتشجيعه ودعمه من قبل بعض الأطراف في السلطة الاستعمارية، قد كان بدافع تحقيق المصالح الاستعمارية لا غير وليس من أجل الحفاظ على اللغة العربية أو الاعتراف بها كمقوم أو خصوصية للشعب الجزائري، أو كما كانت تناضل الأقلام الجزائرية في الصحف الفرنسية أو العربية بضرورة الاعتراف بقانون الأحوال الشخصية وعدم إلحاق الأهالي بالمستوطنين في هذا الشأن، رغم مطالبتها بالحق في التجنيس والمساواة في الحقوق والواجبات بين الفرنسيين والمستوطنين من جهة والأهالي المسلمين الجزائريين من جهة أخرى.

جـ/ المرحلة الثالثة:

واستمرت هذه المرحلة طوال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتميزت باضطهاد السلطات الفرنسية للصحافة التي تمثل الجزائريين سواء كانت التي تصدر باللغة العربية أو الفرنسية، فقد بلغت نضجا كبيرا من خلال دفاعها عن مصالح الجزائريين وحقوقهم، فصارت الصحافة الجزائرية في مرحلة مابين الحربين أداة فعالة وسلاحا سياسيا للدفاع عن حقوق الجزائريين وحرياتهم، وقد كان اضطهاد الصحف العربية أمرا سهلا من خلال تهديد أصحابها أو سجنهم، أو قد يصل الأمر إلى إيقاف إصدار الجريدة بأمر من الحاكم، أو عرقلة توزيع هذه الصحف أو الاعتداء على مقراتها وممتلكتها بما يجبرها على التوقف عن النشر، وهو الأمر الذي حدث مع جريدة "الصديق" للشيخ المولود الأزهري سنة 1921. لكن الضغط الاستعماري لم يمنع الصحافة الجزائرية من مواصلة نضالها على كافة المستويات والأصعدة، بل زاد من تحديها للصعوبات والعقوبات الصادرة في حقها وفي حق أصحابها، بما اضطر السلطات الفرنسية إلى الإعلان عن موقفها المناهض للصحافة الصادرة باللغة العربية واعتبارها صحافة أجنبية، ويتم اخضاعها لقانون حرية الصحافة الصادر في 1881 والذي ينص على أن الصحافة الأجنبية لا تتمتع بالحرية الكاملة، بل تخضع في نشاطها وتنظيمها للسلطات الإدارية ومنه يمكن لوزير الداخلية أو أية سلطة إدارية أن تمنع أية صحيفة من الظهور دون مبرر، وهذا ما حصل بالفعل كأول حضر من قبل وزير داخلية لجريدة من الصدور، وكانت جريدة "المنقذ" لابن باديس التي منعها وزير الداخلية الفرنسي من الصدور وتم حجز عددها

الثامن عشر داخل المطبعة سنة 1925، فعوضها الشيخ ابن باديس في نفس السنة بجريدة أخرى تحمل اسم "الشهاب" (إحدادن، 1999، ص172، 173).

لقد كانت الصحافة الجزائرية وبالأخص التي تصدر باللغة العربية منها، تعاني من ضغط وتضييق شديدين من قبل السلطات الفرنسية، لكونها صارت أكثر وعيا وسلاحا فعالا في يد الأهالي المسلمين ونخبه من كل اتجاهات الحركة الوطنية، تحاول الدفاع عن حرياته المدنية والسياسية وحقه في التعبير والكلام والحفاظ على أحواله الشخصية، فقد كان من بين مطالب الأمير خالد وفرحات عباس وابن جلول وغيرهم من النواب المسلمين في المجالس المنتخبة، أن الأهالي المسلمين من حقهم الحفاظ على أحوالهم الشخصية ولغتهم وثقافتهم وقيمهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم، خاصة بعد ظهور صحافة جمعية العلماء المسلمين التي كرست أقلامها من أجل الحفاظ على ثوابت الأمة ومقوماتها؛ اللغة العربية وقيم الدين الإسلامي.

د/ المرحلة الرابعة:

وتبدأ هذه المرحلة مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي تغيرت معها الخريطة السياسية للعالم وتغيرت معها حال كل الدول والمجتمعات، ومن خلال انقسام العالم إلى معسكرين يقودهما قطبين كبيرين تعرف الشعب الجزائري على الحجم الحقيقي للكيان الفرنسي وقوته الأسطورية، هذه العوامل مجتمعة مع ظروف أخرى كانت كافية لتوحيد كافة اتجاهات الحركة الوطنية وأقلامها الصحفية، فقد توحدت جميع القوى السياسية والحزبية في الجزائر على رأي واحد تمت ترجمته في "البيان الجزائري" وتأسست على إثره حركة "أحباب البيان والحرية" بقيادة فرحات عباس، وتحولت مبادئ هذا التيار من مطلب المساواة في المواطنة والجنسية والإلحاق بفرنسا إلى الحق في الحرية والسيادة والاعتراف بالخصوصية الإسلامية والعربية للشعب الجزائري، وهذا ما زاد من نشاط الصحف العربية وحريتها، فقد صارت السلطات الفرنسية أكثر تساهلا مع الصحف وخففت من القيود والضغوط والرقابة عليها من جهة، وأبدت اهتماما واضحا بمطالب اللغة والدين وقانون الأحوال الشخصية ومطالب اجتماعية واقتصادية من جهة ثانية، لكن هذا كان في مقابل التنكر لمطالب سيادية مثل الحرية والسيادة الوطنية للشعب الجزائري على أرضه وممتلكاته، مما زاد من إصرار الجزائريين بكل أطيافهم على تلك المطالب وعلى رأسها الحفاظ على مقومات الأمة، وفي مقدمتها اللغة العربية التي بدأت تسترجع مكانتها لاسيما في الميدان السياسي، فالأحزاب السياسية مثل حزب أحباب البيان وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي بدأت تصدر صحفا وجرائد باللغة العربية، تتناول من خلالها وتعلق على الأحداث السياسية منتقدة مختلف المواقف الحزبية لتيارات الحركة الوطنية أو للإدارة الاستعمارية. ورغم زيادة عدد الصحف الصادرة باللغة العربية نظرا لدخول جمعية العلماء المسلمين معركة التوعية الاجتماعية من خلال الصحافة والإعلام والأدب والثقافة وحتى دهاليز السياسة منتقدة السياسات الفرنسية وقوانينها ضد الأهلي المسلمين، إلا أن النشاط الصحفي والإعلامي باللغة الفرنسية بقي متفوقا وتمكن من التغلغل إلى جميع الميادين وإلى أغلب أوساط الجزائريين لاسيما النخب المثقفة منها (إحدادن، 1999، ص174، 175).

ثانيا:خطاب الصحافة الجزائرية واتجاهات الحركة الوطنية:

1/ الصحافة وخطاب المساواتية:

أ/ الأمير خالد والشباب الجزائري:

لقد عرفت الصحافة الجزائرية قفزة نوعية وانتشارا واسعا في فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث ظهرت للوجود صحف باللغتين العربية والفرنسية بلغت حوالي ستين (60) صحيفة جزائرية، لكن القليل منها فقط كانت لها أهمية وصدى كبيرين وتأثير على الحياة الفكرية والسياسية للجزائريين، وكما أسلفنا الذكر فإنّ هذه الصحوة والنهضة الفكرية الإعلامية التي عرفتها الجزائر يعود الفضل فيها إلى النخب الجزائرية التي فضلت الصحافة كوسيلة للتعبير عن أفكارها وتوجهاتها، وقد لعب الخطاب الصحفي الإدماجي (نسبة للتيار الإدماجي) دورا كبيرا في هذا الزخم الإعلامي، فالقراءة المتأنية لجريدة "الإقدام" (Al Ikdam) التي كانت تنشر برنامج الأمير خالد من خلال نشر مقالاته ومطالبه، ستكشف ذلك الإعتدال في موقفه من الإدارة الاستعمارية ومناهضته لسياساتها، فهو لم يكتب ليثير الفوضى أو المظاهرات أو العصيان المدني أو ليحرض الشعب على اتخاذ أي موقف عدائي اتجاه السلطات الاستعمارية، إلا بعض الاستثناءات مثل حركة الاستقالة الجماعية من المجالس النيابية المحلية، والتي وصفت بأنها مجرد حركات استعراضية لم تثر اهتمام الإدارة ولم تأتي بالجديد لصالح الحركة أو لصالح الجزائريين، أو كما يصف البعض موقف حركة الأمير خالد من خلال مواقفه ومقالاته على أنه ليس حزبا اشتراكيا وليس حزبا انفصاليا (بكار، 2018، ص148، 149).

كما أنّ جريدة الإقدام كانت بمثابة منبر دعائي للأمير خالد تعمل على ترويج أفكاره وتوجهاته السياسية للتيارات الأخرى أو للإدارة الاستعمارية أو للشعب الجزائري، وقد كانت تصدر بالجزائر العاصمة من 1919 إلى 1923 تحت شعار (الإقدام- الإسلام- الرشيدي)، وقد اتخذت هذه الجريدة منبرا للدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا، وبعد إيقافها سنة 1923 عاودت الظهور تحت اسم "الإقدام" سنة 1925 كصحيفة أسبوعية سياسية وأدبية وفنية ونقدية، تدافع عن مصالح المسلمين الجزائريين وكذا الفرنسيين المقيمين في الجزائر، وكان شعارها "صحيفة حرة يقرؤها الأحرار" (عبد الرحمان، 1985، ص34).

وقد استفاد منها النواب بعد رحيل الأمير خالد عنها بعد نفيه، ومنهم الدكتور "محمد الصالح بن جلول" الذي أعاد نشرها تحت إدارته ما بين 1930 و1933 بعد الإيقاف الذي طالها، وذلك من أجل مواصلة مسيرة الأمير النضالية التي كانت مراقبة عن كثب وبشكل مباشر وصارم من قبل الأجهزة الأمنية الاستعمارية، ولهذا تعرضت للمتابعة والإيقاف نتيجة لموقفها النقدي الصريح والعلني رغم اعتداله، فيما استثني من المتابعة ما كان يكتب في جريدة "التقدم" (Progrés) المنتمية للجناح الإدماجي للدكتور "بن تامي" الحامل للجنسية الفرنسية الموالي للإدارة الاستعمارية بشكل أو بآخر، لاسيما بعد

انشقاقه عن حركة الأمير خالد إلى حد معارضتها والوقوف ضدها في موقف أشد عداء من موقف اللوبي الكولونيالي في مختلف المجالس المنتخبة، فقد عارض الدكتور بن تامي وأنصاره نتائج الانتخابات التي كانت لصالح حركة الأمير خالد التي خصت الجزائريين غير المتجنسين، وبلغ الوضع بهم إلى إيداع شكاوي ضد الحركة ورافقوا مسئولي الشرطة إلى السلطات في المتروبول بباريس من أجل إلغاء نتائج الانتخابات، والتي تم إلغاؤها فعلا بداعي استخدام التعصب الإسلامي في مجرياتها (بكار، 2018، ص149، 150).

ومن أمثلة تلك الخطابات في جريدة الإقدام نذكر مقالا للأمير خالد في 2 جوان 1922، والذي وجه فيه انتقادات شديدة للمفوضين الماليين الجزائريين الذين رفضوا توجيهاته بتعيين مكتب للمجلس، وكذا خطابه في عدد 9 جوان من نفس السنة في مقال موجه لرئيس مجلس المفوضيات المالية، والذي أشار فيه إلى الوضع المزري للجزائريين الناتج عن رغبة السلطات الفرنسية في تكريس تلك الأوضاع لتصنع من الأهالي أناس متشددين (بكار، 2018، ص150). وهذا ما يمكن أن يجعلنا نؤكد على أن السياق الكولونيالي قد أنتج خطابا إعلاميا جزائريا متطرفا أو متشددا في مواقفه وتوجهاته الفكرية والأيديولوجية، فالخطاب الذي يعادي اللغة والفكر والثقافة الفرنسية ويمجد عاداته وتقاليده وقيمه ولغته، هو في الحقيقة خطاب له مبررات منطقية أنتجها السياق الكولونيالي وسياساته وقوانينه الاستثنائية واللاعادلة، فهو خطاب صنعته وساهمت في تأجيجه الخطابات والسياسات الاستعمارية الإقصائية والتهميشية في حق لغته وقيمه ومبادئه وثوابته ومقوماته التاريخية والحضارية.

ورغم أن الأمير خالد وجريدة الإقدام لم يتم تصنيفهما في تيار الإدماج وفق هذا الطرح، نظرا لأن الإقدام كانت في العادة ترد على النخب الجزائرية الداعية إلى الإدماج، ولكونها كانت مقاومة للتجنيس والإدماج (الإلحاق) وللهجمة الاستعمارية التي تستهدف الهوية القومية والحضارية للأمة العربية والإسلامية في المنطقة العربية عموما، وأيضا لأن جريدة الإقدام لم يكن لها توجه سياسي واضح، حيث أنها كانت تضمِّن مقالاتها مطالب ذات طابع اجتماعي وليست سياسية وأيديولوجية واقتصادية فقط، نظرا لظروف الجزائريين المعيشية خلال فترة ما بين الحربين وانتشار المجاعة، كما كانت الجريدة تحمل في خطابها اهتمامات أخرى ذات صلة بالوضع العربي والإسلامي وما كان يخطط له الاستعمار الغربي للمنطقة برمتها. لذلك يمكن تصنيفها ضمن التيار الإصلاحي نظرا لتوجهات الأمير خالد في مقالاته التي كان يبدي فيها الكثير من التأثر بواجب التمسك بالخلافة الإسلامية "العثمانية"، والتي كان يرى فيها النموذج السياسي الأفضل لكل المسلمين، بما يوحي إلى تأثره بشكل كبير بأفكار جمال الدين الأفغاني الإصلاحية التي سعى من خلالها إلى ربط البلدان العربية والإسلامية المقسمة بالخلافة الإسلامية باسطنبول مجددا، ليتبين أن جريدة الإقدام قد حملت انشغالات قومية عربية وإسلامية إلى جانب الاهتمامات السياسية والاجتماعية للجزائريين، وذلك من أجل فك عزلة الجزائريين وإعادة ربطهم بفضاء الأمة العربية والإسلامية ومواجهة السياسة الكولونيالية "فرق تسد" (بكار، 2018، ص150، 151).

لقد اعتبرت جريدة الإقدام لسان حال حركة الشباب الجزائري بزعامة الأمير خالد جريدة معادية للمعمرين وللإدارة الاستعمارية، حيث كانت مقالاتها تتعرض لرقابة أمنية مشددة ويتعرض أصحابها لمتابعات ومضايقات أمنية مستمرة، حيث تم اتهام الأمير خالد وكذلك الفرانكو- جزائري "خروبي محمد" بإثارة الفتنة لدى البسطاء، في محاولة منهما لاستمالة وجلب مناصرين جدد لحركة الأمير خالد

من خلال الحملات الانتخابية للحزب، فقد كان لمقالات جريدة الإقدام صدى كبيرا لدى الشباب الجزائري وخاصة الطلبة الجامعيين في المدارس والمعاهد الفرنسية، الذين زادوا إصرارا على النضال في صفوف الحركة وصاروا أكثر تمسكا بمطالب الحركة من أجل انتزاع الحقوق، ومن بين هؤلاء الدكتور محمد الصالح بن جلول والدكتور سعدان، الدكتور أحمد زرقين والدكتور لخضاري والصيدلي فرحات عباس وغيرهم الكثير ممن تبنوا هذه الأفكار والمطالب في عقد الثلاثينات من القرن العشرين، مدافعين على حق الجزائريين في التجنيس والمساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين والمستوطنين وعن سياسة الإندماج، وحاربوا في نفس الوقت أفكار ودعاوى المنتخبين في المجالس الاستعمارية من دعاة الإلحاق والإدماج المتواطئين مع الإدارة الاستعمارية. لقد خاضت صحافة الأمير خالد سواء بوصفها حقوقية مساواتية أو إصلاحية معركة طاحنة من أجل زيادة الوعي والحماس لدى الشباب الجزائريين الذين تأثروا بأفكارها، فصارت هذه الأفكار بمثابة مرجعية سياسية وأيديولوجية للحركة الوطنية من بعدها، بل ومشروعا واضح المعالم والأبعاد الاجتماعية السياسية والثقافية والاقتصادية، وذلك من خلال ما ارتكزت عليه حركة الشباب الجزائري من مبادئ تمحورت أساسا حول المساواة في الحقوق والواجبات بين المستوطنين والأهالي الجزائريين على حد السواء، في إطار حركة سياسية تنشط تحت غطاء ثقافي عنوانه جمعية "الإخاء الجزائري" الثقافية كما كان مسجلا لدى السلطات الفرنسية، هذا الفضاء الذي فتحه الأمير خالد لجميع الأقلام الوطنية الساعية إلى النضال من أجل حقوق وحريات الجزائريين والدفاع عن مصالحهم وانشغالاتهم وهمومهم اليومية، وفي نفس الوقت عمل الأمير خالد من خلال خطاب جريدة الإقدام على إرضاء جميع الأطراف بأسلوب أدبي واجتماعي نقدي معتدل، حيث أرضى أغلبية النخب باعتماده على مطالب المساواة في الحقوق والواجبات بين المستوطينين والجزائريين، وجلب الفلاحين بتركيزه على وقف القوى العقابية لحكام البلديات المختلطة، كما حاول إرضاء الخصوم من المستوطنين ودعاة الإدماج أيضا بأسلوبه المعتدل في الكتابة والنقد، وتركيزه في هذا الشأن على تسييرهم للأمور الإدارية والاقتصادية والمالية في ظل وجود عسكري مكثف يوحي ببقاء القوة والهيمنة الكولونيالية. ورغم كل هذه الجهود إلا أن الصراع الأيديولوجي بين الأمير خالد وحركة الإدماج التي استفحلت أقلامها وخطاباتها قد صار على أشده بمساعدة المستوطنين والإدارة الاستعمارية، لكونها كانت ترى فيهم رمزا من رموز السلطة الحضارية والإرث الإيجابي الذي لا يجب التفريط به، لينتهي الصراع بأفول صحافة حركة الشباب ونفي الأمير خالد (بكار، 2018، ص151، 152).

لينشأ بذلك خطاب إعلامي جزائري جديد انبثق عن الصحافة السابقة وامتزج بها، وتدخلت فيه الكثير من السياقات والظروف المحلية والدولية فامتزج بالصحافة الفرنسية والاستيطانية منتجا صحافة اندماجية جديدة، دخلت مجددا في صدام مع الحركة الإصلاحية وصحافتها ممثلة في صحف وخطابات جمعية العلماء المسلمين وأقلام أعضائها ومناضليها. ومن بين هذه الصحف:

. صحيفة التقدم: وهي جريدة نصف شهرية تعبر عن اتجاه الجمهوريين المسلمين الفرنسيين، كانت تصدر باللغة الفرنسية بمدينة الجزائر ما بين 1923 و1931 (عبدالرحمان، 1985، ص34).

. صحيفة الدفاع: وهي جريدة أسبوعية ناطقة بالفرنسية تصدر في "سان أوجين" منذ 1934 إلى غاية 1939، وكان يرأسها الشيخ العامودي سكرتير جمعية العلماء المسلمين، وكان من بين أبرز محرريها فرحات عباس (عبد الرحمان، 1985، ص34، 35).

ب/ صحافة دعاة الإدماج بعد الأمير خالد: (خطاب متصارع من أجل التموقع)

لقد تمكن معارضو الأمير خالد بعد نفيه من تشكيل تكتل داخل هيكل تنظيمي جديد يجمع النخب الليبرالية الإدماجية المتجنسة وبعض أنصار الأمير خالد السابقين، وأسسوا فدرالية المنتخبين المسلمين في الجزائر عام 1927 بزعامة الدكتور "ابن تامي"، لكن سرعان ما شهدت هذه الفدرالية انقساما بين النواب بسبب الخلافات الشخصية والأيديولوجية، وتصارعت العمالات فيما بينها لتشكل كل عمالة منها فدرالية خاصة بها عام 1930 في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، وتركز اهتمامها هذه المرة على النخب المثقفة من المتجنسين ذوي التوجه الإدماجي الذي يعملون على إلحاق الجزائر بفرنسا، وذلك باتباع سياسة مسالمة ومسايرة الاستعمار وتشريعاته دون جر الجماهير إلى اللعبة السياسية، وقد تدعم طرحهم بجريدتهم "صوت المستضعفين" بمقولة أو مبدأ "أن الأمر لا يتطلب تأسيس أمة جديدة بل بدعم الشعور بالوطنية الفرنسية"، وهو المبدأ الذي ساهم في زيادة الانشقاقات والاختلافات الأيديولوجية وشجع على الانقلاب على دعاة الإدماج، كما فشلت على إثر ذلك أية محاولة للتقارب بين النخب والمنتخبين الجزائريين. وفي ظل هذا التموقع للنواب الجزائريين من الشباب ذوي التوجه الاندماجي داخل فدراليات النواب للعمالات المعروفة خاصة عمالة الشرق لكونها الأكبر تمثيلا مقارنة بالعمالات الأخرى لكونها الأكبر من حيث عدد السكان، فقد تمكن هؤلاء الشباب من الإطاحة برئيس عمالة قسنطينة "الشريف سيسبان" وأتباعه من دعاة الإدماج "الإلحاق"، معتمدين في ذلك على جريدة "صوت الأهالي" (La Voix des Indigénes) التي كان يديرها "ربيع زناتي". ونتيجة لانقلاب هذا الأخير على هؤلاء الشباب وتوجهاتهم الفكرية والسياسية، فقد توجهوا إلى إعادة بعث وإحياء جريدة "الإقدام" مابين 1931 و1933 مرة أخرى، ليتمكنوا بعدها من إصدار جريدتين: "الوفاق" (L Entente) باللغة الفرنسية بقسنطينة والتي تحولت فيما بعد إلى سطيف بسبب تعرضها لضائقة مالية حادة، ثم جريدة "الميدان" باللغة العربية والتي تحولت أيضا من مدينة قسنطينة إلى ولاية تبسة (بكار، 2018، ص152، 154).

. صوت الأهالي: كانت جريدة صوت الأهالي تصدر في قسنطينة ما بين 1929 و1939 للدفاع عن مصالح الأهالي الجزائريين، وكان يصدرها المعلمون الجزائريون المتشبعون بالثقافة الفرنسية متزعمين من خلالها حملة عنيفة دفاعا عن الإدماج وتجنيس الجزائريين وإلحاق الجزائر بفرنسا (عبد الرحمان، 1985، ص35). وقد رافقت جريدة "صوت الأهالي" آراء وأفكار النواب الجزائريين في الشرق الجزائري وكانت منبرا لأصواتهم من خلال مقالاتهم العديدة بها، كما كانت منبرا خاصا للدعاية لحملاتهم الانتخابية، فبعد أن كانت في البداية تمجد تدخلات النواب المسلمين داخل المجالس المنتخبة التابعة للعمالة، وكذا الدعاية لحركات استقالاتهم الجماعية الاستعراضية على طريقة الأمير خالد، كما قد تسببت الجريدة وانتقاداتها لتصرفات الإدارة الاستعمارية وسياساتها في غلق العديد من المقاهي واعتقال عدة نواب وإجبار البعض منهم على إمضاء محاضر العودة لمناصبهم، كما كانت هذه الصحيفة تنشر سياسة فدرالية النواب المعادين للمعمرين والإدارة الاستعمارية. أما صحيفة الوفاق فقد نشرت العديد من المقالات الاجتماعية والاقتصادية للدفاع عن حقوق الجزائريين، مثل ساعات العمل وضرورة توحيد الأجور بين المستوطنين والأهالي، والحق في السكن للجزائريين على قدم المساواة وخفض تكاليف الحصول عليها، كما هاجمت الجريدة رؤساء وشيوخ البلديات العنصريين لاسيما المنتمين إلى اليمين المتطرف، كما استخدمت الجريدة لدعم الحملات الانتخابية لدعاة الاندماج وفضح التزوير وعدم الحياد الذي انتهجته الإدارة الاستعمارية أثناء المواعيد الانتخابية. دون إنكار أن

الصحيفة كان لها دور كبير في الكثير من الأحيان وفي الكثير من المقالات في الدعوة للتمسك بالمشروع الإصلاحي، دون التخلي عن توجهاتها الأيديولوجية وأفكارها الإندامجية ومطالبها المساواتية (بكار، 2018، ص154، 155).

إضافة إلى جريدة "صدى الأهالي" الصادرة في قسنطينة أيضا ما بين 1933- 1934 عن مجموعة المعلمين من ذوي الثقافة الفرنسية، فإن أسبوعية "الوفاق الفرنسي الجزائري" ما بين 1934- 1939 التي أسسها "بن جلول" للدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين قد سارت على نفس الاتجاه السياسي والأيديولوجي، فقد صارت "الوفاق" ابتداء من سنة 1936 هي لسان حال اتحاد النخبة المسلمة بفرع قسنطينة، وكان من بين محرريها أيضا فرحات عباس وعزيز كيسوس (عبد الرحمان، 1985، ص35، 36).

. أما صحيفة "صوت الشعب" فهي مجلة أسبوعية كانت تصدر بالجزائر العاصمة من 1933 إلى 1936 للدفاع أدبيا وماديا عن حقوق الجزائريين المسلمين، وقد كان شعارها "صحيفة صوت الشعب صحيفة وطنية سياسية جزائرية من أجل الشعب وبالشعب، وكان رئيس تحريرها "محمد الشريف جوغلار" والذي سيطر بحكم ثقافته الغزيرة وموهبته الأدبية وحنكته السياسية وحماسه الديني على معظم الصحفيين الجزائريين المعاصرين له، وهي كذلك كانت تصدر باللغة الفرنسية (عبد الرحمان، 1985، ص35).

كما كانت تصدر عن مركز التأثير الثقافي في الجزائر العاصمة العديد من الصحف باللغتين العربية والفرنسية،وفي هذا السياق ولدعم تصريحاته يذكر منها الباحث الجزائري "زهير إحدادن" أربعة عناوين كانت تنشط في الغرب الجزائري: جريدة "الحق" (El Hack) التي بدأت في الظهور عام 1901 وجريدة "المصباح" في عام 1904 وصوت المتواضع في عام 1922 وكذا جريدة الاتحاد التي بدأت عام 1927 (Karim & Souiah, 2014, p26).

كما كانت "المصباح" أول صحيفة ثنائية اللغة قام بإنشائها مجموعة من المعلمين الشباب من وهران وتلمسان في 12 أغسطس 1904، وهي مكونة من أربع صفحات صفحتان باللغة الفرنسية وواحدة باللغة العربية والأخيرة محجوزة للإعلانات، حتى وإن لم تكن مدافعة عن الجزائريين لكنها أرادت أن تكون "رابطة" بين الفرنسيين والعرب تحت شعار يلخص بدقة موقف المحررين، وهو مكتوب تحت العنوان على اليسار: "لفرنسا العرب" وعلى اليمين: "للعرب من فرنسا"، ويشير عبد القادر جغلول إلى أن خطاب المصباح أخذ الفكر الاستعماري الرسمي في ظاهره بقوله "... على عكس ما تعنيه بينما يبدو أنه يلتزم بها في قوله: "تحررنا فرنسا، أو عبارة تحيا فرنسا". ومن هذا المنظور كان لفكرة الاستيعاب معنى مختلف تمامًا فلم تكن مسألة "فرنسة" الذات تتعلق بالإلحاق، بل تتعلق بالتحرر وتطوير الذات مع الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، وهو ما تؤكده الأسماء المستعارة التي استعارها المحررون مثل علاء الدين وابن خلدون، وقد توقفت المصباح عن الصدور في فيفري 1905 في طبعتها 34 الرابعة والثلاثون والأخيرة بعد أن طبع منها ألف نسخة بما في ذلك 500 عن طريق الاكتتاب، وقد وصفها الأستاذ عبد القادر جغلول بأنها كانت من روائع الصحافة الجزائرية في تلك الفترة، وذلك بالنظر للمواضيع التي تناولتها (Karim & Souiah, 2014, p26, 27).

وبمبادرة من مجموعة أخرى من المعلمين تم إطلاق سلسلة ثانية في عام 1911 بعنوان "الحق"، وقد صدر عددها الأول في 15 أكتوبر 1911 ليبلغ التوزيع الرسمي لهذه الأسبوعية 3000 نسخة وذلك عن طريق الاشتراك، وكانت الصحيفة مكونة من أربع صفحات مكتوبة بالفرنسية في الأول من مايو عام 1912، وعهد بإحدى صفحات اللغة العربية إلى "عمر راسم" ليستمر هذا التعاون أربعة أشهر فقط. وقد كان يدير الصحيفة وكيل تجاري فرنسي يدعى (تشارلز تابيه)، وبعد أن اعتنق الإسلام أصبح يتم تنزيل اسمه على الصحيفة بلقب "عبد الرحمن بن تابيه"، ونظرًا لأن مديرها مواطن فرنسي حيث يتم تجنب استجواب فريقه التحريري من قبل الإدارة الفرنسية، ومن خلال الافتتاحية التي كتبها تابيه في عددها من 13 إلى 20 أبريل 1912: "أنّ من مصلحة فرنسا أن تعامل المسلمين الجزائريين" الأهالي" بالعدالة، ليس من أجل أن يحتفظ هذا البلد "فرنسا" بسمعته كداعي للحضارة والأفكار السخية فحسب، لأنه لا يمكن لأي شعب أن يتفاخر بامتلاك هذا الاحتكار الحضارة ولا الذكاء ولا الكرم، بل أيضًا وقبل كل شيء لأن مصلحتها المادية تتطلب ذلك التعاون، وقد طبع تحت عنوان الصحيفة كشعار: "أريدك أن تشارك أكثر فأكثر في إدارة بلدك". ورغم هذا الخط المعتدل فإن لهجة النصوص المنشورة في جريدة "الحق (El-Hack) كانت من بين الخطابات الأكثر ضراوة مع رفض قاطع للاستيعاب والإدماج، كما يجب أن نتذكر أن الصحيفة ولدت في وقت نزوح سكان تلمسان الذين رفضوا حمل السلاح باسم فرنسا ضد إخوانهم في الدين ومع جيرانهم المغاربة، حيث كتب عمر رسم في 6 جويلية 1912 في هذا السياق أن كل من يقبل التجنيد فهو خائن تارك للصراط الصحيح. وقد كانت الجريدة تطرح في أعمدتها مسألة المطالبة بإلغاء المحاكم القمعية والقوانين الاستثنائية، ولا تكف عن التنديد بتعسف أرباب العمل والإداريين من أجل فتح الوظائف العامة للجزائريين (Karim & Souiah, 2014, p26, 27).

وكأسلافهم في جريدة المصباح فإنه قد بات جليّا أن فريق جريدة الحق صار من بين المدافعين عن قيم الهوية العربية الإسلامية، لاسيما في الأسبوع الناطق بالعربية والذي انطلق كقسم من أقسام "الحق" منذ فيفري 1912، ليتوقف إصدار الجريدة بتوقف الدعم المادي عنها في أوت 1912 بوصول الحاكم الجديد الجنرال (تشارلز لوتود)، لكن وقبل ذلك وفي الثامن من أفريل وبمقر الصحيفة ولدت "جمعية المعلمين الجزائريين" والتي تضم 38 مدرسا كأعضاء دائمين، لتطلق هذه الجمعية عام 1922 المجلة الشهرية "صوت المتواضع" بوصفها مجلة شهرية للتعليم الوطني بحجم 22 صفحة برئاسة "سعيد فاسي"، وتتحول بعدها إلى "الدورية الشهرية للتربية الاجتماعية والنقابية" في الفترة ما بين أبريل (أفريل) ويونيو (جوان) 1923، وقد كانت الدورية تصدر باللغة الفرنسية وطبعت منها عند انطلاقها 1200 نسخة بيعت حصريا بالاشتراك. لكن ونظرا للرقابة الشديدة المسلطة على الصحيفة وكعقوبة – على تجاوزات عادة ما يتم تحديدها وفق منطق الإدارة الاستعمارية لا وفق قانون معين-تم استبدال "سعيد فاسي" بمسئول الدعاية (إيميل بربيت) في أبريل 1923 ليتولى الإدارة عوضا عنه، ثم أجبر فاسي على التنحي عن الإدارة تماما وترك المجال للمدرس "زناتي" المنتمي لجمعية المعلمين المحليين في قسنطينة، وبعد تسع سنوات من النشاط توقفت الصحيفة في سبتمبر 1931 عند العدد 158 كآخر تسجيل لها في الأرشيف. وتجدر الإشارة إلى أن "صوت المتواضع" قد وصفت بأنها ذات خط علماني ثقافي؛ غير سياسي، حيث جمعت بين مجموعة من المعلمين المتشبعين بالثقافة الفرنسية والمؤيدين للتجنيس، بل والمعادين لأي دين كان وفي المقام الأول ديانة آبائهم وأجدادهم (الإسلام) (Karim & Souiah, 2014, p28, 29).

أما أسبوعية المعيار التي اتخذت عبارة "آلة الدفاع عن مصالح المواطنين الجزائريين المسلمين" كعنوان فرعي لها، فكان شعارها: "لسنا محرضين ولا قوميين غاضبين، نحن ببساطة نريد جزائر فرنسية بدون أنانية وبدون هيمنة ولا تفوق على البعض أو دونية للآخرين"، وقد بدأت المجلة في الظهور بأربع صفحات في 16 يونيو (جوان) 1928، ومن بين 2500 نسخة مأخوذة من هذه الصحيفة تم بيع 1300 عن طريق الاشتراك. وقد استمرت الصحيفة لمدة سنة وحيدة نظرا للصراعات الأيديولوجية والسياسية التي عرفتها، ذلك لأن إدارتها قد عُهِدت إلى ثلاث شخصيات جزائرية مختلفة التوجهات الفكرية والأيديولوجية وهم "بن عودة حاج حسين باشترزي" منذ إنشائها إلى غاية 17 جويلية، ثم خلفه "مصطفي الصباغ" وأخيرا ومنذ شهر أكتوبر 1928 إلى توقفها أدارها "بوزيان"، فقد كانت الصحيفة ذات لهجة شديدة النقد لسياسة الفصل العنصري التي تستخدمها الإدارة الاستعمارية في بعض الأحيان، ثم تتنكر لحقوق ومصالح الأهالي الجزائريين أحيانا أخرى، ولم تتوقف المعركة عند هذا الحد بل صار يذهب البعض إلى إثارة الفتنة والكراهية والخلاف بين الأهالي والمستوطنين في الكثير من الأحيان، إلى أن اختفت الصحيفة بعد حكم الاستئناف الصادر عن محكمة الجزائر في ماي 1929 تزامنا مع الانتخابات البلدية 5 و12 ماي 1929، وقد كان العدد 18 ليوم السبت 16 جوان 1928 لهذه الدورية هو النسخة الوحيدة المودعة بأرشيف ولاية وهران (Karim & Souiah, 2014, p29).

كما نذكر إلى جانب هذه الصحف جريدة "صرخة الأم" ذات الصفحتين فقط، والتي أنشأها "بن عودة الحاج حسين بشترزي" وعهدت إدارتها إلى "مصطفي الصباغ"، وقد تأسست من أجل الاستعداد للانتخابات البلدية ماي 1934 ولكن لم يصدر منها سوى عدد واحد - السبت 8 أبريل 1934-. ونذكر كذلك الدورية النصف شهرية الناطقة بالفرنسية "الفجر" التي تأسست من أجل الدفاع عن مصالح شمال إفريقيا، وقد بلغ عدد النسخ المطبوعة منها 1000 نسخة سعر الواحدة منها 30 سنتا، لكن لم يصدر منها سوى ثلاثة أعداد فقط وتوقفت عن النشر عند العدد الثالث والأخير في 11 يونيو (جوان) 1932. أما من الصحف التي يمكن تصنيفها ضمن التيار الإصلاحي من تيارات الحركة الوطنية، فنذكر صحيفة "الوفاق" التي أسسها الشيخ الظاهري الذي كان له ميول إصلاحية، والذي صرح في أحد الندوات قائلا: "الإسلام ديننا والجزائر وطننا وفرنسا دولتنا"، ليقتل الشيخ سعيد الظاهري عام 1956 بالعاصمة للاشتباه في كونه عميلا للمخابرات الفرنسية (Karim & Souiah, 2014, p29, 30).

إن التخبط والصراع بين دعاة المساواتية من دعاة الاندماج أو دعاة الإدماج والإلحاق في مختلف خطاباتهم الأيديولوجية في مختلف الصحف التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، قد أدى إلى فشل وتلاشي المساعي والأهداف الرئيسية التي تشكلت لأجلها الصحافة الجزائرية، وهي توعية الشعب الجزائري وإخراجه من عزلته وتخلفه الفكري والثقافي والمعرفي، والدفاع عن مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحقوقه المدنية والسياسية لتحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين الأهالي المسلمين والمستوطنين. فرغم كثرة الصحف والدوريات الصادرة وتنوع التمويل والدعم الذي لقيته، ورغم تعدد مشارب النخب والمحررين الذين كانوا ينشطون في هذه الصحف والدوريات، وكذا الأهداف التي سطرت عند إنشاء هذه الصحيفة أو تلك، إلا أنه وبدل السعي لتحقيق مصالح الشعب الجزائري والدفاع عن حقوقه المشروعة، ومحاولة تحقيق التقارب بين هذه المشارب المختلفة والاتجاهات الفكرية التي تنشط وتكتب وتنشر، وعوضا عن استغلال الانفتاح على العالم الخارجي والاحتكاك بالصحافة العربية

والعالمية، واستغلال ما يحدث في العالم من تغيرات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال هذه الجرائد والدوريات، لاسيما وأنها كانت تطبع وتنشر باللغتين العربية أو الفرنسية أو باللغتين معا، راحت أقلامها تكرس الاختلافات والانشقاقات وتزيد من حدة الصراع بين مختلف التوجهات والأفكار باتخاذ موقف العداء من بعضها البعض تارة أو بنشر ما يدعو للكراهية والخلاف تارة أخرى، عن طريق تفضيل الخوض في الصراعات الفكرية والأيديولوجية والشخصية بين المحررين أو رؤساء التحرير أو مديري الصحف، وبإيعاز من المستوطنين والإدارة الاستعمارية وتحت رقابتها وقوانينها الاستثنائية، وذلك على حساب المصلحة العامة للأهالي المسلمين وحقوقهم المشروعة ومختلف الأهداف الرئيسة التي أسست من أجلها هذه الصحف خاصة والصحافة الجزائرية عموما.

جـ/ فشل خطاب المساواتية (الإدماج والاندماج) في الصحافة الجزائرية:

لقد تمسك دعاة الاندماج بالمشروع الإصلاحي الذي تبناه النائب الفرنسي في قسنطينة "فيوليت" (Maurice Viollette) منذ تقديمه سنة 1931، رغم سعي المستوطنين إلى إفشاله بكل الطرق كونه يحسن بعض الشيء ظروف بعض الجزائريين، إلا أن المشروع انبعث من جديد بوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا وأطلق عليه مشروع "بلوم- فيوليت" (Viollette- Blum) نسبة للتحالف الذي حصل بين رؤساء اليسار الفائزين بالانتخابات، لكن وبعد عام من وصولهم إلى الحكم لم تفي حكومة الجبهة الشعبية بإصلاحاتها، وتغير بذلك خطاب جريدة الميدان الاندماجية من المسايرة والمطالبة نحو النقد والتنديد مدعوما في ذلك بموقف المنتخبين واستقالتهم الجماعية من مناصبهم، ردا على فشل التصويت على المشروع الإصلاحي القديم الجديد في البرلمان الفرنسي في المتروبول، وبعد خيبة الأمل الناتجة لدى كل الذين شاركوا في المؤتمر الإسلامي بسبب مواقف اليمين المتطرف الفرنسي التي كان يمثلها شيوخ البلديات في الجزائر، لتزداد بذلك الإنشقاقات والتوتر بين حركة الإندماج والتيارات الأخرى في الحركة الوطنية ويزداد الشرخ والتصدع في مواقفهم بمساهمة من الكولون والإدارة الاستعمارية، وهو ما زاد من إلحاح النخب الوطنية على تأسيس أحزاب سياسية جديدة وإعادة التفكير في التوجهات والفكرية والأيديولوجية - وإعادة تحديد الأولويات في المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق رغبات وأوضاع الأهالي، وكذا وفق الشروط التي يفرضها السياق والمنطق الاستعماري وسياسة الإدارة الاستعمارية والكولون- لاسيما ما حدث بين جناح الدكتور بن جلول وجناح فرحات عباس من انقسام، ليقتنع هذا الأخير بعدم جدوى مطالب الإندماج والإصرار على المساوة بين الأهالي والمستوطنين، هذه الطالب التي تبين أنها لم تعد مقبولة من قبل الشعب الجزائري ولا من قبل الكولون والإدارة الاستعمارية، بما جعله يعمل على تأسيس حزبه الجديد "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" (U.D.M.A) سنة 1946، مستغلا بذلك جريدة الوفاق التي صارت صوتا لمقالاته ومنبرا للدعاية والترويج لأفكاره وأيديولوجيته، وهي التي كانت صوتا لنشر بيانه الأول "البيان الجزائري" بتاريخ 25 أوت 1938. ومن جهته أسس ابن جلول حزب "التجمع الفرنسي – الإسلامي الجزائري" (RFMA)، وقد أراد لحزبه أن يكون جامعا لجميع الحركات والجمعيات إلا أنه مشروعه فشل. ولكسر شوكة حركة النواب الاندماجيين قامت الإدارة الاستعمارية بتعيين زعيم الإدماجيين "ابن تامي" مديرا لأسبوعية "العدالة" (La Justice) كصحيفة معارضة لابن جلول وأنصاره وقد وفرت الإدارة الاستعمارية لهذه الصحيفة كل أشكال الدعم، على عكس موقفها منها في فترة مابين 1934 و1936 عندما كانت تنشر مقالات تدافع عن الجزائريين وتحمل خطابا ناقدا للإدارة الفرنسية وسياستها ضد الأهالي، ففي تلك الفترة كانت الجريدة تعاني من رقابة

وتضييق شديدين، وقد تزامن ذلك مع ظهور جريدة "صوت الشعب" والتي كانت تصدر في الجزائر العاصمة منذ 1933 إلى 1936، وهي أسبوعية تدافع عن حقوق المسلمين ومصالحهم المادية والثقافية والأدبية، وكان رئيس تحريرها "محمد الشريف جوكلاري" وشعارها: "صحيفة صوت الشعب، صحيفة وطنية سياسية جزائرية من أجل الشعب"، وفي سنة 1935 بحي "سان أوجين" حي بولوغين حاليا بالجزائر العاصمة، أسس الشيخ "محمد الأمين العامودي" سكرتير جمعية العلماء المسلمين جريدة أسبوعية تحت اسم "الدفاع" (La défense)، وكانت الجريدة - تحت رئاسة تحرير العامودي وفرحات عباس من أبرز المحررين فيها – تدافع عن الحركة الإصلاحية والتعريف بها وبمشروعها الفكري في الأوساط الجزائرية ولدى النخب الفرنسية كذلك،، واستمرت تنشر خطابات تدافع عن تاريخ الشعب الجزائري وعروبته وقيمه الإسلامية وانتمائه الحضاري حتى شهر أوت 1939. وذلك في ظل عدد كبير من الصحف التي بقيت تدعو للتجنيس والإدماج والتي كانت تلقى دعما كبيرا من الإدارة الاستعمارية، أو من طرف المستوطنين أو الحكام العامين وولاة العمالات أو شيوخ البلديات، فقد كان هؤلاء هم من يوجه عناوين الصحف وافتتاحياتها وتوجهاتها الأيديولوجية والفكرية، كما كانوا يشرفون على تعيين المشرفين على التحرير والمحررين وإبعاد الشرفاء لإضعاف صوت المعارضة وإبقاء التخلف السياسي والثقافي والاقتصادي سيدا للموقف من جهة، ومنع تشكل رأي عام جزائري واع بظروفه وأحواله وبالمشاكل التي تتخبط فيها الأمة من جهة أخرى(بكار، 2018، ص155، 157).

إنّ الصحافة الجزائرية بكل تياراتها لاسيما "الإدماجية والاندماجية" أو ما أطلقنا عليه سلفا اسم الصحافة المساواتية في السياق الكولونيالي لاسيما في فترة ما بين الحربين، وسواء تعلق الأمر بتلك الصادرة باللغة العربية أو الفرنسية في تلك الفترة، كانت تحمل خطابا أقل ما يقال عنه أنه خطاب شعبوي وقومي شوفيني مؤدلج، لكونه يشرح هموم وأوضاع الجزائريين لكسب تعاطفهم من جهة والدفاع عن مصالحهم من جهة أخرى، ولكونه خطاب يحاول نقل معاناتهم للرأي العام الفرنسي والسلطة الفرنسية في المتروبول، وللرأي العام العالمي خاصة في ظل ظروف الحربين العالميتين وظهور المنظمات الدولية ومبادئها الحقوقية، وهو ما قام به فرحات عباس في بيانه المقدم في فيفري 1943 لقوات الحلفاء أثناء الإنزال في الشمال الإفريقي من أجل حق تقرير المصير، وذلك رغم المعاناة وضعف الإمكانيات المادية والمضايقات والمتابعات القضائية والتضييق من قبل المستوطنين والإدارة الاستعمارية، خاصة ضد الصحف التي لبست ثوب الأحزاب السياسية وانتهجت خطاب النضال من أجل حقوق الجزائريين، وتحقيق مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن هويتهم وقيمهم اللغوية والدينية والثقافية، فهي صحافة مقيدة ومضطهدة من كل الجوانب الإدارية واللغوية والقانونية، حيث كانت تخضع سواء في هيكلتها أو تسييرها للقوانين الإدارية الاستثنائية الصادرة عن السلطات المركزية في المتروبول، أو تخضع لرقابة السلطات المحلية والمعاملات المزدوجة المعايير من قبل الحكام العامين وزعماء العمالات والنواب الموالين للإدارة الاستعمارية وشيوخ البلديات المتسلطين. إلّا أنّه ورغم التضييق والمتابعات القضائية والرقابة المشددة على الصحف والأقلام الإعلامية الجزائرية، والتشديد على حرية التعبير والرأي مقارنة بتلك المكرسة في المتروبول، فقد تمكنت الصحافة الجزائرية من السير ضد التيار الكولونيالي الساعي لإعادة إنتاج نفس الظروف ونفس الحقائق لتكريس واقع التخلف في شتى الميادين وعلى كل المستويات في أوساط الجزائريين، وجعل خطابهم الإعلامي وخطاب نخبهم معزولا عن كل المتغيرات والظروف الدولية والإقليمية، لاسيما في العالم العربي والإسلامي والمناطق المستعمَرة فيه التي انطلق فيها النضال السياسي أو التي حققت

انتصارات سياسية ملموسة على الظروف أو على المستعمِر، وإبعاده عن خطاب الصحافة العالمية الذي أنتج أو يحاول إنتاج واقع مغاير للأوضاع السائد في البلاد المستعمَرة، من خلال نشره للحقائق وسرده لواقع الاستبداد والاضطهاد السائد في حق الشعوب والأمم المستعمَرة، وفي حق الصحف والأقلام المهمشة والمستبعدة من الفضاء العمومي عموما والفضاء العمومي الإعلامي بوجه خاص.

أما فرحات عباس فقد قام في مارس سنة 1944 بإصدار جريدة "المساواة"، وهي الجريدة التي يعبر عنوانها عن جوهر خطابها ومطلبها الأساسي المتمثل في الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين والمستوطنين، لكن الجريدة تمت مصادرتها بعد اعتقال زعيم حزب أحباب البيان والحرية فرحات عباس. وبعد إطلاق صراحه من السجن عاود فرحات عباس بناء خطابه السياسي من خلال جريدة "الجمهورية الجزائرية" في مارس 1946، لكن هذه المرة بخطاب جديد وأسلوب أكثر حدة تجاه الإدارة الاستعمارية؛ حيث تطورت مطالبه من الرغبة في إدماج الجزائريين وتجنيسهم، ثم إلى مساواتهم مع المستوطنين في المواطنة الفرنسية مع الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية، نهاية بالمطالبة باستقلال الجمهورية الجزائرية حتى وإن كانت في إطار فدرالية فرنسية (عبد الرحمان 1985).

لذلك نعود مرة أخرى للتأكيد على فشل سياسة الاندماج والإصلاحات السياسية وفشل دعاة المساواتية (الإدماج والاندماج) في مجاراتهم للإدارة الاستعمارية، وفشل استراتيجياتهم السياسية القائمة على البحث عن تمثيل سياسي عادل في المجالس المنتخبة من أجل حقوق الجزائريين ومصالحهم، وهو الأمر الذي نستشفه من التحول الذي طرأ على خطاب هذه النخب عبر صحفها ومنابرها الإعلامية المختلفة، حيث تحولت من خطاب البحث عن المساواة عن طريق التمثيل العادل داخل مجالس التمثيل النيابي؛ بعد أن اقتنعت بعدم جدواه، إلى خطاب أكثر صرامة وأكثر راديكالية تجاه الإدارة الاستعمارية في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصاديةوالسياسية للجزائريين، إلى خطاب أكثر تقاربا مع الاتجاه الثوري الاستقلالي، وصارت هذه النخب تطالب بالاستقلال بدل المساواة في الحقوق والواجبات بين الأهالي المسلمين والمستوطنين الفرنسيين.

2/ الصحافة الجزائرية والحركة الإصلاحية: (جمعية العلماء المسلمين)

تعتبر الحركة الإصلاحية الجزائرية رافدا وطنيا ساهم في توضيح وبلورة ملامح الأمة/ الدولة الجزائرية وعناصرها، تلك العناصر التي استندت إليها التشكيلات (تيارات الحركة الوطنية) الجزائرية الأخرى في دعم فكرة الدولة ومؤسساتها الحديثة، وقد عبرت جمعية العلماء المسلمين عن ضرورة إحداث إصلاح ديني على غرار ما حصل في جميع أقطار العالم العربي والإسلامي في سياق الصراع السياسي والعسكري بين الشرق والغرب أو بين أوربا الاستعمارية والدولة العثمانية، لهذا انخرطت الحركة الإصلاحية الدينية في الجزائر في مصارعة الوجود الفرنسي ومقاومته عبر أساليب التربية والتعليم القائمين على تعاليم الدين الإسلامي، بما أضفى على النشاط الاجتماعي لجمعية العلماء المسلمين وخطابها طابعا سياسيا يشير إلى رغبتها في التموقع في المجال العام، وصارت طرفا لا يمكن إغفاله أو تجاوزه لكونه صار يعامل بوصفه حزبا سياسيا وليس بوصفه جمعية ثقافية أو دينية (ثنيو، 2015، ص297).

وحسب الدكتور "عبد الملك مرتاض" فإنّ أهم الصحف وأكبرها شأنا في تاريخ الجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي، هي "المنتقد" و"الشهاب" و"البصائر" وهي المرتبطة أساسا بالتيار الإصلاحي، حيث يؤكد أن "المنتقد" 1925 كانت أول صحيفة أسست لنهضة أدبية جزائرية، وتعد نموذجا للصحافة الأدبية في الجزائر، ثم "الشهاب" 1925 التي حملت خطابا وفكرا إصلاحيا يحمل في فحواه تاريخ الفكر الجزائري، كما عملت على نشر تعاليم الدين الإسلامي – كما أسلفنا الذكر حول أساليب جمعية العلماء المسلمين كحركة إصلاحية دينية لمواجهة الاستعمار الفرنسي- حيث تعد "الشهاب" من اللبنات الأساسية في بناء أسلوب النقد في خطاب جمعية العلماء المسلمين، كما اعتبرت صحيفة "البصائر" (1925-1939) أيضا من الصحف الأكبر شهرة وأهمية في تلك الفترة، وقد شكلت ثلاثتها امتدادا وتراكما فكريا لثقافة إصلاحية دينية وليدة جمعية العلماء المسلمين بوصفها حركة إصلاحية دينية جزائرية (بالي، 2017، ص306).

. صحيفة "المنتقد" 1925 هي صحيفة أسبوعية أصدرها وترأس تحريرها زعيم الحركة الإصلاحية الجزائرية الشيخ العلامة "عبد الحميد ابن باديس" وأسند إدارتها للسيد "بوشمال أحمد"، وقد عاشت الصحيفة ثمانية عشر أسبوعا فقط لأن سلطات الاحتلال قررت تعطيلها خشية أن يذيع صيتها أكثر فأكثر، فقد كانت جريدة المنتقد تحمل خطابا أصيلا تحاول من خلاله بعث الأمة الجزائرية وتخليد ماضيها الحضاري العربي والإسلامي والعودة إلى قيم دينها الحنيف. وتعدّ "المنتقد" هي الجريدة العربية الجزائرية الأولى التي تجمع الأقلام الإصلاحية، تلك الأقلام مترجمة لسان حال الشباب الجزائري المثقف من خريجي جوامع الزيتونة والأزهر ومعاهد الشام والحجاز؛ الشباب العائد إلى الوطن بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كانت هذه الأقلام تهدف إلى هدف واحد يحمله شعار "الوطن قبل كل شيء" تحت خطة مشتركة، وهي الإصلاح الداخلي أولا في سبيل الإصلاح الشامل. ويعود هذا الدور البارز الذي لعبته جريدة المنتقد إلى كونها أحدثت تحولا مهما في الصحافة الجزائرية العربية وفي الحركة الفكرية والأدبية في الجزائر، نظرا لاختلاف أسلوبها ولغتها وأفكارها قيمة وعمقا مقارنة بالصحف التي سبقتها، لكونها ضمت خيرة الأقلام الجزائرية والعربية مثل "مبارك الميلي" والطيب العقبي" و"أبي اليقضان"، ومن الشعراء "محمد العيد" و"محمد السنوسي" الملقب بـ "شاعر المنتقد"، في محاولة للمزاوجة بين الهم السياسي والجوانب الأدبية، لكونها كانت تحمل خطابا يتناول أهم القضايا السياسية والثقافية للشعب الجزائري وبأسلوب أدبي لذوي الأقلام والعقول الفذة والقامات العالية من أدباء وشعراء وكتاب من شباب عرب وجزائريين، لتكون بذلك إضافة حقيقية لسجل الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال الذي تدعم بمجلة الشهاب (بالي، 2017، ص306، 307).

. مجلة "الشهاب" (1925-1939): تعد مجلة الشهاب من أشهر المجلات في المغرب العربي خلال النصف الأول من القرن المنصرم، وقد اعتبرت كذلك لأنها كانت أطول عمرا مقارنة بنظيراتها في الفترة الاستعمارية والأخطر على مصالح الاستعمار الفرنسي والأكثر فائدة ونفعا على الشعب الجزائري، لكونها لم تتناول الفكر الإسلامي في عمقه وأصالته فحسب بل كانت كثيرا ما تنصب على الفكر الإنساني، بما في ذلك من سعة وشمول لتحقيق مصالح الشعب الجزائري وإحقاق حقوقه وبناء وعيه وتوسيع إدراكاته ومعارفه واسترجاع قيمه ولغته ودينه وثقافته، لكونها جاءت وليدة لظروف تعطيل صحيفة المنتقد، فحملت مشعلها واقتفت أثرها من حيث الأهداف والمبادئ والأفكار شكلا ومضمونا، فقد كانت تحمل لقارئها خطابا غنيا بكل ما يتصل بالقضايا السياسية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وتنقل كل ما له صلة بظروف الشعب الجزائري في تلك الفترة التي ظهرت فيها،

والتي تزامنت مع نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية قيام الحرب العالمية الثانية وما رافق ذلك من تغيرات - وتحولات سوسيو- اقتصادية وفكرية وأيديولوجية على الساحة الدولية والإقليمية والعربية الإسلامية وكذلك في المتروبول-، فقد كانت تصدر منذ نوفمبر 1925 مرة كل أسبوع ثم مرتين أسبوعيا، ثم تحولت إلى مجلة شهرية في سنتها الرابعة نتيجة الأزمة المالية والصعوبات والعراقيل التي واجهتها وكادت أن تتوقف على إثرها، لتستمر في الصدور بانتظام إلى أن صدر أمر الحاكم العام بإيقافها عند عدد شهر أوت 1939 تزامنا مع الحرب العالمية الثانية، لتكون بذلك الصحيفة الجزائرية العربية الأكثر استمرار والأكثر شهرة في تلك الفترة، إضافة إلى أنها كانت المظلة المحافظة على الذكر والتذكير بمقومات الشعب الجزائري والقائدة لنهضته ووعيه مواصلة المسار الفكري الذي حددته جمعية العلماء المسلمين (بالي، 2017، ص308، 309).

. صحيفة "البصائر" (1939-1935)- (1956-1947): تعتبر البصائر بنت الحركة الإصلاحية الجزائرية وامتدادا لفكر جمعية العلماء، فقد اقتفت في خطابها الإعلامي مسار الخطاب الذي كانت تحمله صحيفة المنتقد ومجلة الشهاب، وقد صدرت البصائر الأولى سنة 1935 في ظل وجود "الشهاب"، وقد أدارها لمدة عامين "الطيب العقبي" ثم خلفه بعدها مديرا ومحررا "مبارك الميلي" لثلاث سنوات بقرار من المجلس الإداري لجمعية العلماء، لتتوقف بعدها تزمنا مع توقيف "الشهاب" مع بداية الحرب العالمية الثانية. أما البصائر الثانية فقد انطلقت في يوليو (جويلية) سنة 1947 وكانت أكثر إلتزاما بنهج الحركة الإصلاحية وأكثر ضراوة في الدفاع عن أهدافها وتحقيق مصالح الشعب الجزائري ونهضته الشاملة التي كانت تطمح لها، فقد دفعت "البصائر" عجلة النهضة الثقافية والأدبية والإعلامية الجزائرية، لكونها الجريدة التي عرّفت بأكبر الكتاب ونتاجهم الفكري والأدبي وبالمذهب الفلسفي والاتجاه الإصلاحي وبأيديولوجية جمعية العلماء المسلمين، فالخطاب الإعلامي للبصائر الأولى والثانية ومن قبله الشهاب والمنتقد جعل الجزائر تعرف زخما ووعيا إعلاميا كبيرا، سمح للصحافة الجزائرية وللجزائريين من الاستفادة من كسب معركة الإعلام من خلال تمكنه من التعريف بالقضية الجزائرية وعدالتها وشرعية مطالبها (بالي، 2017، ص309، 310).

بما جعل الباحثين والدارسين يستندون على ما نشر في هذه المجلات وغيرها من الجرائد الوطنية كالإقدام والحق والجزائر والفاروق وذو الفقار وغيرها الكثير التي طالها التوقيف، والتي كانت تلتفت لتنشر نصيبا لهذا الكاتب، الشاعر، الأديب أو ذاك، من أجل تقصي حقيقة الخطاب الإعلامي في الجزائر ومعرفة خلفياته الفكرية واتجاهاته الأيديولوجية، حيث كانت هذه الصحف تنقل في خطابها مختلف الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيشها الجزائريون، كما كانت تحمل في طيات هذا الخطاب مراحل وسياقات مختلف التحولات الحاصلة على المستوى المحلي وفي المتروبول وعلى المستوى الدولي والإقليمي أيضا، تلك التحولات التي أثرت لا محالة على الوضع السياسي والاجتماعي والثقافي وحتى الوضع الإعلامي القائم في الجزئر، فجعلت منه خطابا لا ينحصر في نقل الأخبار والمعلومات والأحداث، بل كان خطابا ثريا ومتنوعا بتناوله للقضايا السياسية والاجتماعية والثقافية في منحى تطوري في مجال الإبداع الأدبي واللغوي والفكري النقدي، خاصة بعد انتهاء الحربين العالميتين وإفرازاتهما على الساحتين الإقليمية والدولية، بما يخدم مصالح الشعوب والأمم الواقعة تحت الاستعمار بمختلف أشكاله الحمائية والاستيطانية لاسيما في العالم العربي والإسلامي، زد على ذلك الخبرة التي تراكمت لدى النخب الجزائرية نتيجة الاحتكاك بالصحف والنقابات والأحزاب والجيوش العالمية خلال الحربين، فأحدثت تحولات عميقة في أسلوب واتجاهات

الخطاب الإعلامي للصحف والنخب الجزائرية، واتجاهات الحركة الوطنية التي أخذت تغير اتجاهاتها وأهدافها وسياساتها واستراتيجياتها، وذلك وفقا لظروف ومتغيرات ومتطلبات كل مرحلة من مراحل النضال السياسي والفكري والإعلامي الذي كانت تخوضه ضد الاحتلال الفرنسي، وضد سياسات الإقصاء والتهميش والاضطهاد والاستبداد بمختلف أشكاله، هذه السياسات التي لم تنتج سوى المزيد من المواقف العدائية ضد الوجود الفرنسي وسياساته الاستيطانية، سواء المواقف السياسية أو من قبل شخصيات الحركة الوطنية أو النخبوية من قبل الشباب الجزائري المثقف من مختلف مشاربه الفكرية والثقافية، والتي ترجمت هذه المواقف والتعدد الثقافي المستلهم من الاحتكاك بمختلف التجارب النضالية إلى أحزاب وجمعيات وأفكار، والتي ترجمتها إلى خطابات إعلامية في الصحف المتنامية سواء في أعدادها أو تنوع لغاتها أو عمق أفكارها وأسلوب خطابها أو انتمائها الأيديولوجي والفكري والسياسي المتنوع. والتي تنوعت بين صحافة دعاة الإدماج وصحافة دعاة الاندماج "الصحافة المساواتية"، وصحافة دعاة الإصلاح "صحافة جمعية العلماء المسلمين" وصحافة دعاة الاستقلال.

لقد حدد الخطاب "الصحفي" الإصلاحي الجزائري مضمون الحركة الإصلاحية الجزائرية بشكل خاص، وهو التصدي للخطاب الطرقي – البدع والخرافات- القائم على التقليد وإعادة إنتاج وتيرة الحياة الاجتماعية والدينية الموروثة من عصور التخلف العربي والإسلامي، تلك الوتيرة الملائمة أو التي يناصرها الاستعمار الفرنسي، بل ويسعى من خلالها إلى إعادة إنتاج الوضع القائم وتكريسه بما يخدم مصالحه ويمدد فترة بقائه في الجزائر، كما حدد هذا الخطاب المواد والمبادئ الأساسية لأصول الحركة الإصلاحية في مسألة المنهج والرؤية اللّذيْن تتم بهما معالجة قضايا المجتمع الجزائري، حيث كان السياق الذي وضعت ونشرت فيه تلك المبادئ هو إبداء عدد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين ومن التنظيمات والتشكيلات الأهلية وغيرها آراءها حول الكثير من المسائل المتعلقة بالتجنيس والأمة الجزائرية والمسألة الوطنية ومسألة المواطنة، وكذا الحفاظ على اللغة العربية وعلى النظام الإسلامي في قضايا الأحوال الشخصية. لذا فإن للفلسفة الإصلاحية خطاب دائم التطور والتحقق يخاطب أجيالا متلاحقة بإضافة مفاهيم وتجارب تاريخية جديدة، لكونه استطاع التواصل مع الشخصيات التي تبنته جيلا بعد جيل، انطلاقا من تصور خاص للإصلاح والدين الذي يوحي بالتطور نحو مظاهر ومجالات الحياة الإنسانية المختلفة (ثنيو، 2015، ص318، 322).

3/ الصحافة الجزائرية والنزعة الاستقلالية:

أ/ فكرة الاستقلال:

انبثقت فكرة الاستقلال من تنظيم سياسي واجتماعي "مغاربي" جزائري هو "نجم شمال إفريقيا"، والذي سعى منذ بداياته الأولى في فرنسا إلى الانخراط في العمل النقابي ثم السياسي، فقد كان "نجم شمال إفريقيا" أول تنظيم ذو نزعة استقلالية وطنية في مدلولها الشعبوي، لاسيما عندما استطاع التخلص من طوق وسيطرة الخطاب الشيوعي الفرنسي والأممي، فاستطاع أن يستقل من الناحية التنظيمية الهيكلية والأيديولوجية والثقافية رغم أن نضاله بدأ في المهجر، وتمكن من نقل المسألة العمالية بزخمها الفرنسي إلى المسألة الوطنية بأبعادها وتعبيراتها الجزائرية، وصارت المطالب تصاغ من وحي مصالح وحقوق الفرد الجزائري المسلم سواء في الجزائر أو في المتروبول، وقد عبّرت

النزعة الوطنية عند النجم أو حزب الشعب أو حركة الانتصار في خطاباتها عن تاريخ متواصل من النضال نحو قيام الدولة الجزائرية المستقلة، بين خطاب تراوح بين النبرة اللينة والمتشددة أو المتطرفة سواء تجاه الإدارة الاستعمارية أو حيال مختلف تيارات الحركة الوطنية خاصة في فترة الثلاثينات، خاصة فيما تعلق بالبرنامج الجديد لنجم شمال إفريقيا عام 1933 أو بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي عام 1936، أو في السياق الذي تزامن مع حل النجم وتأسيس حزب الشعب عام 1937 أو بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1946م (ثنيو، 2015، ص 175). فخطاب النزعة الاستقلالية "المصالية" لم يكن خطابا واحدا أو خطابا ذا نبرة واحدة أو ثابتة في ظل كل هذه التغيرات والتحولات السوسيو- تاريخية سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية، بل كان خطابا دائم التغير والتحول من اللين نحو المزيد من التشدد والتطرف والعداء إزاء الإدارة الاستعمارية والمستوطنين، ومن الخلاف والعداء والتشدد نحو اللين والتقارب تجاه تيارات الحركة الوطنية الأخرى.

فقد توسع الخطاب الاستقلالي والنزعة الوطنية الاستقلالية لمصالي الحاج خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وسعى إلى كسب مزايا مرحلة تصفية الاستعمار وخصائصها، والتمست صداقة العناصر الإنسانية من الفرنسيين أنفسهم وتعاونهم، مع الإصغاء إلى متطلبات المرحلة الجديدة على مستوى الداخل الفرنسي وفي العالم، لذا انطلق التيار الاستقلالي في خطابه من تعزيز مطالبه الوطنية بتوكيد حق الشعب الجزائري المشروع في دولة مستقلة عبر تقديم وثائق مثلت مرجعيته الأيديولوجية وسنده في ذلك هو مبادئ الشرعية الدولية (ثنيو، 2015، ص176). وعلى رأسها مبدأ "ولسن" الذي أعلن عنه عقب الحرب العالمية الأولى حول حرية الشعوب في تقرير مصيرها، والذي صار شعارا يردده كل أولئك الناطقين باسم الشعوب المستعمَرة، ومن بين هؤلاء "شكيب أرسلان" في لبنان و"عبد الرحمان شهبندر" في سوريا و"سعد زغلول" في مصر و"هوشي منه" في الهند الصينية و"نهرو" في الهند (قداش، 2010، ص52).

ومن بين عوامل تنامي النزعة الاستقلالية في خطاب هذا التيار من تيارات الحركة الوطنية، نذكر أيضا انتصار أحزاب اليسار وتشكيل حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا سنة 1936، الذي جعل الكثير من الجزائريين يتطلعون إلى تحقيق بعض مطالبهم كالحق في التعليم والعمل والتمثيل النيابي وحرية الصحافة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وكذلك إلغاء القوانين الاستثنائية تجاه الأهالي في العمل والتعليم واللغة والدين والتعبير عن الرأي وغيرها (بن خدة، 2010، ص68، 69). إضافة إلى خيبة الأمل التي أصابت النخب الجزائرية نتيجة عدم تحقق أدنى توقعاتهم من التمثيل النيابي لكل من دعاة الإدماج والاندماج "أنصار المساواتية"، أو جرّاء مشاركة الجزائريين بقوة في الحربين العالميتين والدفاع عن فرنسا، حيث كان يُتوقَّع جرّاء ذلك أن ينال الأهالي المسلمون الجنسية الفرنسية ويرتقوا إلى مرتبة المواطنة الفرنسية على غرار المستوطنين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية، وقد كانت النخب من تيار الشباب الجزائري أو الجزائر الفتاة ثم من تيار فرحات عباس وابن جلول الذين أخذوا على عاتقهم مهمة النضال السياسي هم من بين النخب والتيارات الأكثر تفاؤلا (قنان، 1994، ص181).

لذا يمكن اعتبار هذه العوامل وغيرها من الظروف هي ما دفع إلى تنامي النزعة الاستقلالية لدى النخب الوطنية وتأسيس صحافة خاصة بها، خاصة وأنها قد تزامنت مع تأسيس صحافة الحركة

الوطنية عموما وصحافة تيار الاستقلال بوجه خاص، فصحافة الاستقلال تعود في الواقع إلى بداية تأسيس نجم شمال إفريقيا لأن تاريخ النجم وحزب الشعب الجزائري هو تاريخ ومسار نضالي واحد، حيث لم تكن هذه النخب تعتمد على الصحف فقط في معركتها الإعلامية الدعائية، بل كانت تعقد التجمعات الشعبية وتشارك في الانتخابات بوصفها أهم مظاهر النشاط الإعلامي والدعائي بالأوساط العالمية، وفي هذا السياق يمكن أن نذكر العديد الصحف التي نشرها النجم وحزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أو التجمعات الشعبية التي عقدها أو الانتخابات التي شارك فيها هذا التيار، محاولا إيصال خطابه "الوطني/ الشوفيني" والاستقلالي/ الشعبوي عبر مختلف مراحله النضالية إلى مختلف الشرائح والفئات من الأهالي أو المسؤولين الفرنسيين في الجزائر أو في المتروبول.

ب/ الخطاب الدعائي لتيار الاستقلال:

. صحيفة الإقدام الباريسي: وكما أسلفنا الذكر بأن صحافة التيار الاستقلالي تعود في نشأتها إلى تأسيس نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، حيث أصدر نجم شمال إفريقيا جريدة "الإقدام الباريسي" رغبة منه في إحياء مبادئ جريدة "الإقدام" الأولى، والتي أسسها "الأمير خالد" و"الصادق دندان" صاحب جريدة "الإسلام" و"الحاج عمار" كأسبوعية باللغة الفرنسية في فيفري 1919، وتتحول إلى مزدوجة اللغة (عربية- فرنسية) في سبتمبر 1920 ثم توقفت في 1923 بعد نفي الأمير خالد. وقد صدرت لـ "الإقدام الباريسي" ثلاثة أعداد: (أكتوبر 1926 ونوفمبر- ديسمبر 1926 ثم جانفي- فيفري 1927) عن دار النقابات في باريس، بإشراف من عضو اللجنة المركزية الأولى لنجم شمال إفريقيا وعضو الحزب الشيوعي "محمد معروف". فكانت الإقدام الباريسية استمرارا للخطاب الوطني الساعي إلى توحيد رؤى القوى الوطنية للدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي شمال إفريقيا، حيث كانت تُنشر باللغتين العربية والفرنسية وتؤكد بلهجة شديدة على المبادئ التي تم إقرارها خلال الاجتماعات الأولى للنجم، من استقلال شمال إفريقيا وجلاء القوات الفرنسية منها إلى تشكيل حكومة ثورية، ونظرا لكونها تشكل تهديدا على مصالح الإدارة الاستعمارية والمستوطنين فقد تم منعها في فيفري 1927، لتعاود الظهور تحت اسم جديد هو: "الإقدام الشمال إفريقي" وذلك في ديسمبر من نفس السنة (قداش، 2010، ص247).

. الإقدام الشمال إفريقي: لقد واصلت الإقدام الشمال إفريقي على المنوال الراديكالي والخطاب العنيف اللهجة الذي كانت تنتهجه الإقدام الباريسي، وقد نشرت في عددها الأول الصادر في ماي 1927 لائحة بمساوئ الاستعمار الفرنسي وأخرى بمطالب الشعب والأهالي الجزائريين التي تقدم بها "الشاذلي خير الله" إلى مؤتمر بروكسل باسم "تونس"، أما عدد جوان- جويلية 1927 فقد تضمن بيانا تحت اسم النجم إلى الأفارقة الشماليين في تونس والجزائر والمغرب عامة وإلى المجندين منهم في صفوف الجيش الفرنسي خاصة، يدعوهم فيه إلى الوقوف ضد الحرب الفرنسية الاسبانية على المغرب آنذاك، وفي عدد ديسمبر 1927 وجهت الجريدة دعوة واضحة إلى الثورة ضد فرنسا، ولكن أعداد الجريدة التي كانت تطبع في مطبعة لجنة المستعمرات للحزب الشيوعي الفرنسي باسم الحزب الدستوري التونسي تحت رئاسة تحرير "الشاذلي خير الله" ومساعده "عبد القادر الحاج علي"، ورغم أنها لم تكن تنشر أو تباع في الأسواق أو بالاشتراك، بل كانت توزع في الاجتماعات والتجمعات الحزبية وفي المهرجانات

التي كان ينظمها "نجم شمال إفريقيا"، إلا أن صيتها وصل إلى الإدارة الاستعمارية التي سارعت إلى إيقافها ومنعها من الصدور (الخطيب، 1986، ص246، 247).

. جريدة الأمة: لقد كانت جريدة الأمة هي لسان حال نجم شمال إفريقيا الذي يعتبر النواة الأولى للتنشئة السياسية للأهالي الجزائريين، فقد رافقت النجم منذ أكتوبر 1930 واستمرت بوصفها الخطاب الإعلامي الصريح لحزب الشعب. كان عنوانها الفرعي باللغة العربية "جريدة وطنية وسياسية للدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا"، مديرها ومحررها "عمار إيماش" عضو الهيئة الإدارية ومديرها السياسي هو مترجمه والمتحدث باسمه "مصالي الحاج"، أما على يمين عنوان الأمة توجد صورة نجمة وهلال والآية الكريمة "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" (سعد الله، 1992، ص120، 121).

لذا وانطلاقا من هذا العنوان أو الشعار فقد كانت الجريدة رمزا للوحدة الوطنية، وخطابا يعبر بصدق عن أصالة الأمة الجزائرية وإسلامها ووحدتها، كما كانت تدافع عن عمال شمال إفريقيا وعن حقوقهم ومقوماتهم وعن مختلف القضايا العربية وعلى رأسها اللغة العربية، وذلك من أجل ترسيمها وإعادتها لمكانتها الطبيعية بحيث كانت هي اللغة التي تكتب وتنشر بها مواثيق الحزب ومقرراته، كما كانت الجريدة تنشر وقائع وأخبار الحياة السياسية وأوضاع الشعب الجزائري ونشاطات الحزب في الجزائر وفرنسا، إلى جانب النصوص الأساسية التي تتضمن برنامج الحزب ومطالبه ومواقفه في مختلف القضايا الأساسية والثانوية، ولم تتوقف الجريدة عن الصدور رغم حملات التفتيش المتكررة التي كانت تطالها بمقرها في باريس (بلحاج، 2015، ص513، 514).

أما عن أسلوب جريدة الأمة فقد اقتفت أثر الصحف والجرائد السابقة لهذا التيار، فاتخذت خطابا عنيفا وشديد اللهجة واتجاها راديكاليا لاسيما فيما يتعلق بمقومات الأمة، وقد كان مناضلو الحزب ومثقفوه لهم الكثير من الحماس الذي يتلاءم مع هذا التوجه السياسي والأيديولوجي الشعبوي، ولهم الاستعداد الدائم للوقوف وراء قضايا الحزب والدفاع عن مطالبه. زد على ذلك فقد كانت جريدة الأمة عادة ما تقتبس من المقالات التي تنشرها الجرائد والصحف من التيارات الأخرى، وذلك بهدف توحيد المواقف أو تعزيز مواقفها موازاة مع التطورات الحاصلة في الساحة الوطنية في الداخل أو في المتروبول، بهدف إطلاع الجزائريين على حقيقة الأوضاع واستقطابهم وكشف عنصرية المستوطنين والإدارة الاستعمارية لكسب تعاطف وتأييد الشعب الجزائري بكل أطيافه وشرائحه وتأييد الفرنسيين أنفسهم (زوزو، 2010، ص49). كما اعتمد النجم وحزب الشعب في التعبير عن مواقفهما على وسائل عديدة، أهمها الاحتجاج والتظاهر والتجمعات الشعبية علاوة على الصحف والجرائد المؤسسة سواء الناطقة باللغة العربية أو الفرنسية، فلا تكاد تمر مناسبة وطنية أو عربية تستدعي اتخاذ موقف ما، إلا وسارع النجم أو حزب الشعب لإثبات وجوده ورفع صوته احتجاجا على تصرفات الإدارة الاستعمارية محليا، كما كانت الاجتماعات التي يتم عقدها على مستوى الهيئات الرسمية للتيار السرية أو العلانية بمثابة إحدى وسائل النجم وحزب الشعب لتبادل الآراء ومناقشة الخطط المستقبلية، وكذا لإعطاء دروس التوعية والتوجيه السياسي واستنكار المواقف المضادة للوطنية حسب البرنامج المسطر، وتحديد العلاقات مع المنظمات والأحزاب والتيارات الأخرى الوطنية أو الفرنسية أو الدولية. أما عن الصحف التي اعتمدها هذا التيار كجريدة الأمة أو الإقدام أو غيرهما فقد كانت وسيلة للدعاية والتعريف والتوجيه والتنوير وجمع المساعدات المالية والتعاطف الشعبي (سعد الله، 1992، ص122).

وقد تأسست حول هذه الجريدة جمعية تسمى "أصداء الأمة" كانت تعقد تجمعات لشرح وتوضيح برنامج ومبادئ النجم وعلى رأسها مبدأ الاستقلال، وتجمع التبرعات والاشتراكات لدعم الحزب وصحفه للاستمرار في النضال، لذا فقد ظلت الجريدة تصدر ولو لم تكن بانتظام إلى غاية 1939 حين حجزت السلطات الفرنسية أعدادها ومكتبها، فقد كانت الجريدة تطبع أربعة وأربعين نسخة سنة 1934 وهي السنة التي بدأ نشاط "الأمة" والنجم وحزب الشعب يتسرب إلى الجزائر، وكانت تزداد انتشارا دوما رغم قرارات المنع التي كانت تصدر في حقها قبل الإيقاف النهائي، هذا الإيقاف الذي استدعى من مناضلي حزب الشعب (السجناء) إصدار جريدة أخرى باسم (البرلمان الجزائري) والتي سرعان ما تم منعها من الصدور نظرا لتزامنه مع الحرب العالمية الثانية (سعد الله، 1992، ص120، 125).

. جريدة الشعب: بعد أن قررت السلطات الفرنسية حل نجم شمال إفريقيا في جانفي 1937 ومهما اختلفت سياقات وظروف حله، إلا أنّ الشيء الأكيد هو تصاعد موجة الاحتجاجات ضد حله من قبل المناضلين، سواء من قبل المنضمات والجمعيات المحلية، أو الأجنبية كالحزب الدستوري التونسي الذي استنكر هذا القرار في مؤتمره المنعقد في جانفي 1937، وهو نفس موقف المؤتمر الإسلامي الجزائري والسيد "بومنجل" ومصالي الحاج، هذا الأخير الذي عاد للجزائر في يونيو (جوان) 1937 وبدأ حملة إعلامية يهدف من خلالها إلى تقوية حزب الشعب، وذلك من خلال الحرص على تحقيق التفاف كبير حول جريدة "الأمة" وتدعيم جمعية "أصدقاء الأمة" التي بدأت توزع المناشير المعادية للجبهة الشعبية التي ساهمت بشكل كبير في حل النجم، كما عمد الشيخ مصالي إلى دعم هذه الجهود بإصدار جريدة الشعب في أوت 1937 بعد تأسيس حزب الشعب في مارس من نفس السنة، وذلك بالاتفاق مع أعضاء فرع النجم في الجزائر وأعضاء اللجنة المركزية، والذين من بينهم مصالي الحاج، وقد كانت جريدة الشعب تصدر في الجزائر وباللغة العربية، لتواصل مسيرة النضال الذي بدأته جريدة الأمة الناطقة بالفرنسية وغيرها من الصحف التي سبقتها لتمثيل التيار الاستقلالي ومطالبه الوطنية، نظرا لأن أهداف هذا الحزب الجديد ومن خلفه هذه الجريدة الناطقة باسمه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم، وقد كان "مصالي الحاج" مديرا سياسيا لها و"محمد مسطول" أمينا للمالية، وأسندت رئاسة تحرير هذه الجريدة النصف شهرية للشاعر "مفدي زكرياء" ثم السيد "محمد قناش" خلفا له بعد اعتقاله، لكنها لم تعمر طويلا إذ لم يصدر لها سوى عددين فقط، إلا أن الحزب نجح في المشاركة بالانتخابات المحلية اعتمادا على الدعاية التي كانت تنشرها "الأمة" و"الشعب" وكذا المناشير الأخرى التي كان الحزب يستخدمها سرا وعلنا (سعد الله، 1992، ص142، 144).

. جريدة البرلمان الجزائري: رغم حملة الاعتقالات والسجن التي طالت زعماء ومناضلي حزب الشعب، إلا أن بعض أعضائه قد حققوا نجاحا في انتخابات أكتوبر 1938، ورغم الهدوء الذي رافق الحملة الانتخابية نظرا لإلحاح المستوطنين على الإدارة الاستعمارية بملاحقة الحزب وتقييد نشاطه السياسي والإعلامي، إلا أن السنة الموالية كانت أكثر إيجابية بنجاح مرشح حزب الشعب "محمد دوار" في انتخابات أفريل 1939، نجاح تزامن مع زخم إعلامي آخر يتمثل في إصدار الحزب لجريدة أخرى باسم "البرلمان الجزائري"، والتي كانت تعبر من خلال عنوانها على الفكرة الأساسية التي تبناها مصالي الحاج ورفقاؤه في حزب الشعب وهي فكرة البرلمان الجزائري بدل مجلس الوفود المالية الذي كان معمولا به سابقا، وهي نجاحات مثيرة أدت إلى إشادة جريدة الشهاب الإصلاحية بهذا النجاح وبهذه الأفكار الوطنية وممثليها، لأن الشعب قد ملّ ونفض يديه من دعاة الإصلاح السياسي لاسيما نواب (المساواتية) والنواب الشيوعيين، لكن السلطات الاستعمارية سارعت إلى اتخاذ إجراءات

قمعية في حق الصحافة الجزائرية وبالأخص في باريس ضد جريدة الأمة، حيث قامت السلطات بمصادرة مقرها وحجز وثائق هامة هناك، ثم اتبعت ذلك بقرار منعها من الصدور في سبتمبر 1939 وهو نفس تاريخ صدور قرار حل حزب الشعب، وقد كان ذلك على خلفية صدور مقال هاجمت فيه "الأمة" ما يمسى (وحدة التراب الوطني الفرنسي) وسلطة فرنسا التي تمارس فيه، لتنطلق الحرب العالمية الثانية والنشاط السياسي النضالي لحزب الشعب متوقف والصحف الوطنية مصادرة وممنوعة في الجزائر، في الوقت الذي كان فيه القانون الفرنسي يعتبرها جزءا لا يتجزء من فرنسا الديمقراطية (سعد الله، 1992، ص145، 147).

لكن ويحق لنا التساؤل هنا كما يتساءل المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله، أليس هذا هو القانون الذي تتابع بواسطته هذه الأحزاب والصحف ويتم حجزها ومنع نشاطها باسمه وباسم قراراته سواء في المتروبول أو في المستعمرات؟ هو نفسه الذي يدعي الديمقراطية وحرية التعبير والرأي؟

. صحيفة المغرب العربي: وكانت هذه الجريدة الأسبوعية هي لسان حال "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" وريثة حزب الشعب المنحل، وكانت تصدر أعدادا باللغة العربية وأخرى بالفرنسية في حين صدر عددها الأول في 15 جوان 1947 بالجزائر، وقد كانت تهتم بالشأن والواقع السياسي والاجتماعي للشعب الجزائري بصفة خاصة والمغرب العربي عموما، وكان لها حوالي 1600 مشترك من مناضلي الحركة، وتسحب حوالي 2000 نسخة، وقد استمرت الجريدة في الصدور إلى نهاية سنة 1947، ثم عاودت الظهور في مارس 1956 كلسان حال للمصاليين المنشقين عن جبهة التحرير الوطني (قداش، 2010، ص172).

. كما صدر عن هذا التيار وتعبيرا عن أفكاره ومبادئ حركة الانتصار جريدة "المنار"، وهي جريدة سياسية ثقافية دينية حرة نصف شهرية، صدر منها بالجزائر العاصمة واحد وخمسون عددا خلال ثلاثة وثلاثين شهرا مابين 29 مارس 1951 و1 جانفي 1954، وكان يرأس تحريها "محمود بوزوزو" صاحب القلم الوطني والنهضوي (القومي) العربي الإسلامي القريب من تيار جمعية العلماء المسلمين، وقد كانت الجريدة تختص بنشر أخبار الأقطار المغاربية الثلاثة وكذا المشرق العربي، وتكتب عما يحدث في الساحة الثقافية والفنية والاجتماعية وتتابع باهتمام أخبار المناضل زعيم حركة الانتصار "مصالي الحاج"، ورغم انتماء قلمها الأول القريب من التيار الإصلاحي وجمعية العلماء إلا أنها تعتبر ممثلة لمبادئ حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لكونها وزيادة عن دفاعها عن ثوابت الأمة وفي مقدمتها اللغة العربية، فقد كانت تحمل اتجاها وطنيا ثوريا وخطابا راديكاليا مناهضا للاستعمار في حربه على اللغة العربية (سعد الله أ.، 2007، ص199).

وهكذا فقد كان نجم شمال إفريقيا ومن بعده حزب الشعب يمثلان التيار و/ أو الخطاب الأكثر راديكالية والأكثر تطرفا والأكثر شعبوية في نفس الوقت، لكونهما كانا يمثلان الطبقة العاملة في الميدان الاجتماعي والسياسي ثم الشعب الجزائري برمته فيما بعد. فعلى الرغم من أن النجم قد ولد في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي، إلا أنه ونظرا لتكوينه العضوي الذي شمل الأقطار الثلاث لشمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب) فإنه كان يسعى لتحقيق هدفين أساسيين: هدف بعيد وهو تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية، وهدف قريب يتمثل في الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا، لكون نشاطه كان يتركز في فرنسا وبعض المدن الأوروبية نظرا لمنعه من النشاط في أقطار المغرب العربي، وهو عامل جعله يستمر لكونه محمي من الاضطهادات، إلا أن هذه الحماية لم تكن

تعني أبدا أنه كان بعيد كليا عن الرقابة المفروضة على نشاطاته، فتقارير الشرطة الفرنسية أشارت حتى إلى عدد أعضائه الذين بلغوا 3000 عضوا سنة 1927 وظل عدد مناضليه والمتعاطفين معه في تزايد مستمر، كما أشارت تلك التقارير إلى أنّ النجم كان يتعاون مع لجنة سوريا- فلسطين التي كان على رأسها "شكيب أرسلان"، وأنه كان يتلقى الكثير من المساعدات المادية والمعنوية من المنظمة الشيوعية الدولية (الكومنترن)، وكذا من الدعاة الألمان في البلاد الإسلامية كـ (لجنة الدفاع عن المغرب العربي) و(الجمعية الألمانية الإسلامية) واتحاد التحرر الإسلامي (سعد الله، 1992، ص118، 119).

وقد تطورت جبهة الاستقلال والنزعة الثورية الاستقلالية وخطابها الشعبوي سواء على المستوى الإعلامي أو على المستوى الميداني قبيل انطلاق ثورة التحرير، لاسيما بعد الأزمة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية والانشقاقات بين مختلف التيارات والاتجاهات الأيديولوجية داخلها، فقد تحولت الفرق والتيارات الصغيرة داخل كل تيار سياسي إلى جبهة حقيقية تضم مختلف الأتباع، سواء من حركة الانتصار أو حزب البيان أو جمعية العلماء وكذا الطلبة والعمال والتجار الجزائريين، فقد تجند الجميع لكسب معركة الاستقلال التي تم الاتفاق والالتفاف حولها كهدف أساسي، وهو الهدف الذي انضمت له العديد من النخب من مختلف التيارات السياسية والمذاهب الفكرية والجماهير برمتها لاحقا خاصة بعد نشر بيان أول نوفمبر (سعد الله أ.، 2007، ص126)، وظهرت بعدها العديد من الصحف والمجلات الداعمة لهذا الاتجاه والحاملة لخطاب أكثر شعبوية، رغم أن الشعبوية كخطاب كانت مبررة في هذه المرحلة الحاسمة من النضال لكونها أيديولوجية معركة.

ثالثا: الصحافة الجزائرية أثناء الثورة وتطور النزعة الاستقلالية:

1/ أهم الصحف الوطنية أثناء الثورة:

نظرا للهجوم الإعلامي المكثف الذي شنته الإدارة الاستعمارية منذ اندلاع الثورة التحريرية وسخرت له كل الوسائل والإمكانيات المادية والفكرية، حيث وضعت مخططا لتنفيذ حملات دعائية منظمة للترويج لما يحدث في الجزائر بوصفه أعمالا إرهابية وشأن داخلي فرنسي يمكن القضاء عليه في أوانه واجتثاثه من مصادره، كما كانت هذه الحملات الإعلامية الدعائية تحمل طابع التهديد وروح القمع من جهة، وتعمل على استمالة بعض الأهالي لهذا التوجه لتهدئة الأوضاع وتسيير الوضع لصالح السلطة الاستعمارية والمستوطنين من جهة أخرى. فقد ظهرت نتيجة لذلك العديد من الأقلام والصحف كرد فعل على هذه الحملات الإعلامية الدعائية الفرنسية والاستيطانية، وقد باتت الثورة الجزائرية والنزعة الاستقلالية في حاجة ماسة لإعلام جديد وثري يتماشي مع ما تتجه له تلك التحولات، وقادر على مواجهة تلك الحملات الدعائية الفرنسية ضدها، لتستخدم جبهة التحرير الوطني على إثر ذلك إضافة إلى الصحف والمجلات، المناشير والإعلانات التي كانت توزع سرا وعلانية في الشوارع، خاصة بعد الرقابة المشددة التي فرضت على الصحف التقليدية والمعروفة بتأييدها للجزائريين عموما ولهذا التيار بوجه خاص، ومن بين الصحف التي ظهرت في هذه الفترة:

. صحيفة الوطن الصادرة في 1955 بعد نشر بيان أول نوفمبر 1954 الذي يعتبر أول عمل إعلامي تأسيسي ودعائي للثورة التحريرية الجزائرية، لذا فإن صحيفة الوطن تعتبر من أول النشريات الإعلامية التي صدرت عن قيادة الثورة في العديد من ولايات الوطن، فقد كانت قيادة منطقة الأوراس هي من تولى رئاسة تحرير الصحيفة، حيث كانت السباقة في إصدار نشرية إعلامية بعنوان "الوطن" وتوزيعها محليا، ثم وصلت أعداد منها إلى الجزائر العاصمة وبعدها إلى كل ولايات الوطن الست، وغالبا ما كانت تصدر نشرياتها في شكل كراسة من 21 إلى 27 صفحة باللغتين العربية والفرنسية، تتطرق من خلالها لأخبار وأحداث الثورة وكل التطورات الحاصلة على المستوى الميداني، وتشيد بالأعمال التي يقوم بها المجاهدون في سبيل التحرر والاستقلال وتتبع كل المستجدات على الساحة السياسية والعسكرية، كما كانت تنشر المخططات غير الرسمية "التمويهية- الدعائية" عن عمليات الثورة المسلحة ترد من خلالها على بعض دعايات الصحف الفرنسية. كما تدعمت هذه النشريةبنشرية الولاية الثالثة تحت عنوان "الجيل" وأخرى بالولاية الرابعة باسم "حرب العصابات"، ليبلغ عدد النشرات حوالي خمس نشرات صحفية نصف شهرية متوسط عدد النسخ بالنسبة لكل منها لا يزيد عن 300 نسخة، لكن مع تطور ملحوظ من ناحية إخراجها وأساليب تحريرها نظرا للخبرة الصحفية والإعلامية (والدعائية) التي اكتسبها المحررون والصحفيون العاملون بها، وكان يتم تبادل الأخبار بين

الولايات عن طريق جهاز اللاسلكي، ويتم إرسالها إلى تونس والمغرب عن طريق المناضلين في إطار ما يعرف بقوافل السلام (عبد الرحمان، 1985، ص53، 54).

. جريدة المجاهد: ظهرت صحيفة المجاهد لأول مرة وكمرحلة أولى كنشرة للثورة منذ يونيو (جوان) 1956 في مدينة الجزائر العاصمة اسمها "المقاومة الجزائرية"، تصدر باللغة الفرنسية في ثلاث طبعات مختلفة في كل من فرنسا وتونس والمغرب وتتسرب سرا إلى الجزائر عن طريق المناضلين، ثم ترجمت بعدها إلى اللغة العربية، وقد كانت تصدر دون تنسيق بين الطبعات في حجم لا يزيد عن الست صفحات، لكن بطريقة غير منتظمة بالنظر إلى حجم الإمكانات والظروف المادية الصعبة إلى غاية بداية 1957، أين تم تدمير أرشيفها ووسائل وماكينات العمل البسيطة التي تملكها ليتوقف بذلك صدور عددها السابع، فتشتت فريق التحرير الخاص بها وتوجه إلى جبهات النضال السياسي والعسكري مرة أخرى. وبعد انعقاد مؤتمر الصومام (أوت 1956) تقرر إلغاء الطبعات الثلاث في بداية 1957 بعد حادثة تدمير الأرشيف والمقر والوسائل وتوحيدها في جريدة واحدة هي "المجاهد"، لتستأنف الجريدة نشاطها باعتبارها اللسان الناطق باسم جبهة التحرير الوطني على شكل جريدة مطبوعة، وابتداء من عددها الثامن (يوليو- جويلية 1957) إلى عددها العاشر (سبتمبر 1957) صارت تطبع في مدينة تطوان بالمغرب، لتنقل بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة في دورته السنوية في شهر أوت بالقاهرة إلى تونس، وذلك لجعلها قريبة من مراكز الاتصال في الجزائر والعالم، كما تقرر اسناد تحريرها إلى "عبان رمضان" الذي قرر فصل طبعتها العربية عن الفرنسية، على اعتبار أن التوجيه الإعلامي الداخلي عربيا وللرأي العام العربي يختلف عنه بالنسبة لأوروبا والرأي العام العالمي، وبعد عددها 23 واستشهاد "عبان رمضان" تولى إدارتها نائبه "أحمد بومنجل" إلى غاية إعلان قيام الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 المتزامن مع صدور عددها 29، لتصبح بذلك "المجاهد" تابعة لوزارة الأخبار التي يشرف عليها "أحمد يزيد" إلى غاية إعلان الاستقلال (وقف إطلاق النار) في مارس 1962 (عبد الرحمان، 1985، ص54، 55).

لقد تمكنت الثورة الجزائرية من فرض منطقها من خلال خطابها الإعلامي الجديد والواسع النطاق، وذلك اعتمادا على مختلف الصحف والجرائد وعلى رأسها "الوطن" و" المجاهد"، هذه الأخيرة التي استطاعت أن ترافق كل تفاصيل ثورة التحرير وأن تكون مرآة عاكسة لتطوراتها الحاصلة على المستوى الميداني، كاشفة بذلك المخططات الدعائية الفرنسية لإخماد الثورة والتقليل من أصدائها على المستويين المحلي والإقليمي والعالمي، ومبينة الدور الذي قامت به جبهة التحرير في قيادة النضال المسلح للشعب الجزائري وكسب معركة الإعلام والدعاية، متصدرة بذلك المشهد الإعلامي ومحتلة الفضاء العام الإعلامي إلى غاية إعلان النصر في 19 مارس 1962. ولم تكن "الوطن" و"المجاهد" هما المنبر الإعلامي الوحيد والخطاب الإعلامي والدعائي الذي يروج للثورة الجزائرية ويواجه الحملات الدعائية الفرنسية ضدها، بل كانت هناك صحف وجرائد أخرى تساندها في ذلك وعلى رأسها:

. جريدة "العامل الجزائري" والتي كانت لسان حال الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وجريدة "الشباب الجزائري" الناطقة باسم شباب جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى النشرات المختلفة التي أصدرتها الولايات داخل الجزائر ونشرات اتحاد الطلبة الجزائريين وغيرها من المنظمات والجمعيات المساندة للعمل المسلح، كما كانت تصدر وزارة الأخبار نشرة سياسية نصف شهرية باللغتين العربية والفرنسية

في 12 صفحة، في صورة مصغرة عن جريدة المجاهد حيث كانت تشتمل على افتتاحية وتعليقات توزع على نطاق الصحفيين الأجانب والسفارات وبعض المشتغلين بالإعلام والسياسة، ونشرة شهرية تنقل كل ما تم إذاعته في "صوت الجزائر" من إذاعة تونس، وقد كانت توزع على نطاق الحدود وتوقفت هذه النشرة بحلول عام 1960، إضافة إلى بعض النشرات والمطبوعات السياسية المتعلقة ببعض المناسبات والتي ترد من خلالها على الدعاية الفرنسية وتوضح بعض جوانب الثورة التحريرية مثل: إفريقيا تتحرر، الثورة الجزائرية؛ تحرير الجزائر وإفريقيا في طريقها إلى الوحدة، وقد طبعت هذه النشرات الثلاث في يناير (جانفي) 1960 بمناسبة المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية، وكذلك نشرات "النابالم في الجزائر"، "معسكرات التعذيب"، "عبر ولاية الجزائر" و"الجميع جزائريون" و"صحراء الجزائر"، والتي طبعت تواليا في أغسطس، أكتوبر ومارس من سنة 1960 ثم مارس وأغسطس من سنة 1961، وقد كانت تتراوح النشرة الواحدة من 30 إلى 50 صفحة (عبد الرحمان، 1985، ص56، 57).

كما اعتمد الإعلام الخارجي للثورة في بداياتها بغرض الدعاية والنشاط الدبلوماسي، على النشرات والتصريحات التي كانت تصدرها جبهة التحرير الوطني عن طريق مكاتبها في الخارج، ويعتبر مكتب القاهرة هو أول مكتب إعلامي للثورة الجزائرية والذي أنشئ سنة 1955، لتليها بعد ذلك مكاتب إعلامية أخرى في كل من بيروت، دمشق، جدّة وعمّان وطرابلس، أما تونس والمغرب فلم يفتح فيها مكاتب إلا بعد استقلالهما، أما المكتب الإعلامي للثورة بـ "نيويورك" فقد كان بمثابة صدى الخطاب الإعلامي والدعائي للثورة الجزائرية، وهو ما أعطى للإعلام ومن ثمة الثورة الجزائرية زخما وصدى دوليا وأمميا واسع النطاق نظرا لقرب المكتب من مركز الأمم المتحدة، وفي أفريل وماي سنة 1956 تم فتح مكاتب إعلامية أخرى في كل من "جاكرتا" و"نيودلهي" و"كراتشي"، لتتجه الثورة نحو فتح مكاتب في الدول الاشتراكية (براغ، موسكو، بكين وبلغراد) وبعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين سنة 1957، وبعد أن فتحت جبهة التحرير مكاتب إعلامية في كل من "لندن" و"استوكهولم" و"روما" و"بون" و"جنيف" بحلول سنة 1958 وفي إفريقيا بعد مؤتمر أكرا عام 1958، أصبح للثورة الجزائرية أجهزة اتصال وخطاب إعلامي مكتمل للتحرك في كل الاتجاهات الإقليمية والدولية (عبد الرحمان، 1985، ص57، 58).

ليصبح للثورة الجزائرية جهازا إعلاميا مكتملا من صحافة وإذاعة وإطارات صحفية مدربة ومتمرسة، وخطابا إعلاميا ناضجا له مراكزه وفروعه في مختلف الدول والقارات، وله خطه السياسي والإيديولوجي الواضح تجاه السياسة الاستعمارية الاستيطانية، وصارت الصحافة الجزائرية تمتلك خطابا إعلاميا قادرا على التصدي لمختلف أساليب الدعاية الفرنسية، وعلى نشر الحقائق والمعلومات حول الوضع السائد في الجزائر وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام الفرنسي والأوروبي والعالمي، باستثناء الدول التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة ولم يتم فتح مكاتب إعلام رسمية بها، فقد كانت مكاتب الإعلام تقوم بنشاطها الإعلامي والدعائي من خلال وتحت مضلة السفارات والبعثات الدبلوماسية العربية هناك.

2/ الإذاعة والسينما الجزائرية أثناء الثورة:

أ/ الإذاعة الجزائرية أثناء الثورة:

لقد اعتمدت الثورة الجزائرية على إذاعات الدول العربية لإيصال صوتها إلى العالم الخارجي، وكانت إذعتا القاهرة وتونس أولى الإذاعات العربية التي خصصت برامج وفترات محددة لإذاعة أخبار الثورة الجزائرية، إذ خصصت إذاعة القاهرة ثلاثة برامج أسبوعية للجزائر لكل برنامج عشر دقائق وهذه البرامج هي: أولا: برنامج "وفد جبهة التحرير يخاطبكم من القاهرة": الذي أصبح فيما بعد (صوت الجمهورية الجزائرية يخاطبكم) بعد إعلان قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية، وقد كان يذاع باللغة العربية بتعليق سياسي "إذاعة صوت العرب". ثانيا: برنامج "هنا صوت الجمهورية الجزائرية": الذي كان يذاع باللغة الفرنسية من البرنامج الثاني في الفترة الثانية. وثالثا: برنامج "جزائري يخاطب الفرنسيين": وكان يذاع باللغة الفرنسية في البرامج الموجهة (عبد الرحمان، 1985، ص58، 59).

أما الإذاعة الجزائرية في تونس فقد بدأت عام 1956، وكانت عبارة عن برنامج تونسي بعنوان "هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة"، وقد كان يذاع ثلاث مرات في الأسبوع بمدة ربع ساعة، ويشمل البرنامج أخبارا عسكرية وتعليقات سياسية قصيرة تبدأ وتنتهي بالنشيد القومي الجزائري (قسم الثوار)، وقد ظلت هذه البرامج تذاع إلى غاية إنشاء الإذاعة السرية في قلب الجزائر عام 1957 دون أن يصل صوت هذه الإذاعات للشعب الجزائري في الداخل، وهو ما استدعى إنشاء هذه الإذاعة بمقتضى قرار اتخذ في مؤتمر الصومام في أوغسطس 1956، وقد بدأت نشاطها الفعلي في أوائل عام 1957 بعشرة مناضلين يتنقلون بين الولايات في سيارة كبيرة حاملة المعدات الإذاعية، يستمر الإرسال منها لمدة ساعتين في مساء كل يوم، ويعاد بث نفس البرنامج في اليوم الموالي باللغات العربية والقبائلية والدارجة والفرنسية، كما كانت تخصص يومين في الأسبوع لتوجيه إذاعات خاصة باللغة الفرنسية للعمال الجزائريين في فرنسا، تنقل من خلالها الأخبار العسكرية والتعليقات السياسية التي تتلقاها الإذاعة عبر اللاسلكي، وتطورت بعدها لتصبح تذيع نشرة الأخبار نقلا عن عدة إذاعات أخرى تتعلق بالقضية الجزائرية، وبرامج أسبوعية أخرى مثل برنامج "تاريخ الجزائر" و"صدى الجزائر" ونشيد قسما للشاعر مفدي زكرياء مستعملة مختلف اللغات واللهجات لإيصال خطابها لكل فئات الشعب الجزائري والرأي العام المحلي والعالمي (عبد الرحمان، 1985، ص59، 60).

إلا أنه لا يمكن القول بأن الخطاب الإعلامي القائم على الصحف والبث الإذاعي سواء في الجزائر أو من خارج الجزائر كان يقوم بكل وظائفه أو قادر على أن يحقق جميع أهدافه المسطرة، لأنه كان يلاقي الكثير من الصعوبات التي كانت تؤدي إلى إيقاف صدور الجرائد والمجلات أو توقف البث الإذاعي لفترات طويلة، ومن بين هذه الصعوبات أن الإطارات الجزائرية العاملة في هذا الميدان كانت قليلة الكفاءة والخبرة، إضافة إلى قلة بعض الموارد وانعدام الكثير منها مثل أجهزة الطبع والتوزيع والنشر وانعدام مراكز وتجهيزات البث الإذاعي، بما أدى إلى تشكل خطاب إعلامي منعزل في الكثير من الأحيان سواء عن الداخل أو الخارج، ففي الكثير من الأحيان ما كان يتم اللجوء إلى الإذاعات الأجنبية لالتقاط الأخبار والمعلومات حول ما يحدث في جبهات القتال، أو يتم إعادة بث أخبار ومعلومات تمت

إذاعاتها سابقا لملأ الفراغ أحيانا أخرى، كما كانت أجهزة الإرسال البسيطة المتوفرة لدى الثوار تتعرض في الكثير من المرات للتشويش والقصف بغاية تدمير مراكز الإرسال.

ومن أمثلة ذلك ما حصل ما بين 1958 و1959 من محاولات القوات الاستعمارية للكشف عن موقع البث من أجل تدميرها وإيقاف البث وعزل الثورة عن خطابها وجمهورها، وإن لم تتمكن من قصفه كون الثوار قد غيروا مواقع أجهزة البث والإرسال بعد كشف مواقعهم، إلا أنه ونتيجة لذلك فقد تم توقف الجهاز الإذاعي عن الإرسال لمدة أربعة أشهر سنة 1959، إلى غاية إقامة محطة إذاعية ثابتة على الحدود المغربية، بما ضمن استقرار النشاط الإعلامي القائم على الإذاعة على أكمل وجه بعد تلك الفترة. فبدءا من 12 يوليو (جويلية) 1959 استقر البث ومدة الإرسال بإذاعة ثلاث موجات ثلاث مرات يوميا، وذلك في الفترات من الساعة الرابعة إلى السادسة صباحا ومن الساعة الحادي عشر إلى الواحدة ظهرا ثم من الساعة الثامنة إلى العاشرة مساء، ما عدا في شهر نوفمبر من كل عام حيث يتستمر البث من الرابعة صباحا إلى غاية الثانية من صباح اليوم الموالي، كما طرأت العديد من التغيرات على المادة الإعلامية والمحتوى والنشاط الإعلامي الإذاعي، وذلك من ناحية الكثافة والثراء والتنوع مقارنة بالبرامج والمحتويات التي كنت تبث سابقا، حيث تنوعت المادة الإعلامية من القضايا التاريخية كبرنامج تاريخ الثورات وتاريخ الجزائر، إلى الحصص الثقافية المرتبطة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية كحصة المرأة أو برنامج إفريقيا تسير، أو البرامج الأدبية التحفيزية والشعرية كبرنامج صدى الجزائر في العالم أو برنامج من أدب الثورة وبرنامج طريق النصر، وهذا ما جعل الخطاب الإعلامي الإذاعي في الجزائر يتمكن من بث الثقة والأمل في نفوس الشعب الجزائري وبخاصة في نفوس الثوار، حتى بمجرد سماع كلمة الجزائر أو النشيد الوطني أو وصول ذبذبات صوتية متقطعة، لاسيما بعد إنشاء الإذاعة السرية في قلب الجزائر التي اقتصر دورها مع إذاعتي المغرب وتونس على التوجيه والدعاية الداخلية، خاصة في الأرياف والجبال والمناطق المعزولة عن الحياة وسماع أخبار العالم والثورة بصفة خاصة، فكان لها الدور الحاسم في التحاق الكثير من أفراد الشعب الجزائري بساحات النضال. أما بالنسبة للمعركة الإعلامية على المستوى الخارجي، فقد تمكن الخطاب الإعلامي للثورة الجزائرية من إسماع صوته للعالم من خلال الفترات الممنوحة له في الإذاعات العربية في القاهرة ودمشق والكويت، إضافة إلى مكاتب الإعلام الثورية الرسمية والسرية في الكثير من الدول والتي سبق ذكرها (عبد الرحمان، 1985، ص60، 62).

ب/ السينما الجزائرية أثناء الثورة:

لقد قامت وزارة الأخبار الجزائرية آنذاك بإنشاء قسما للسينما عام 1959، والذي كان يقوم بإعداد الأفلام التسجيلية عن المعارك الدائرة بين جيش التحرير والقوات الاستعمارية، وكذا عن عمليات الحرق والتدمير التي كانت تطال القرى والمداشر في كل التراب الجزائري، بل وحتى الأفلام والمشاهد حول نضال الأطفال والنساء في معركتهم وحياتهم اليومية منذ بداية الاستعمار الفرنسي. وقد عرض أول فيلم جزائري بعنوان "جزائرنا" في نوفمبر 1960 في مهرجان (لايبزيغ) بألمانيا الشرقية، حيث حاز الفلم على جائزة المهرجان، كما قام قسم السينما بإعداد ستة (6) أفلام تسجيلية عن الثورة الجزائرية، وكذا بالاتفاق مع بعض الشركات العالمية للتوزيع من أجل توزيعها على محطات التلفزيون باسمها. إضافة إلى قيام وزارة الأخبار بإنشاء قسم خاص بالتصوير والطبع، حيث يقوم بطبع صور ورسومات دعائية ترويجية للثورة الجزائرية وتوزيعها على الصحافة العالمية مباشرة أو عن طريق

شركات التصوير العالمية، وقسم آخر خاص بالأسطوانات يقوم بتسجيل الأناشيد والموسيقى الوطنية وكذا الخطب والمحاضرات الهامة المرتبطة بتاريخ وسيرورة الثورة الجزائرية ونضال الشعب الجزائري، ثم يتم إرسالها إلى مكاتب الإعلام الخارجية من أجل توزيعها وترويجها أمام الرأي العام العالمي، ويذكر أنه قد تم على إثر ذلك تسجيل 21 أسطوانة (عبد الرحمان، 1985، ص62).

3/ وكالة الأنباء الجزائرية:

لقد واصلت الثورة الجزائرية من خلال وزارة الأخبار استكمال بناء وتقوية جهازها وخطابها الإعلاميين، فبعد بناء مختلف الأجهزة الإعلامية من صحف وإذاعة وسينما ومكاتب إعلام داخلية وخارجية، وبعد اكتساب كل من هذه الأجهزة والإطارات القائمة على تسييرها وإدارة نشاطها الإعلامي لخبرة واسعة في مجال الدعاية، وتعودت على أساليب الدعاية المضادة للرد على حملات التشويه والتحريف التي كانت تطال وقائع الثورة الجزائرية وحيثيات الصراع، التي كان يقودها الخطاب الإعلامي الفرنسي المدجج بالصحف والإذاعات ووكالات الأنباء الفرنسية والعالمية من أجل إعادة إنتاج الوضع القائم وتكريس الظروف السائدة.

ومن أجل مواجهة تلك الحملات الدعائية الفرنسية والغربية وتنشيط الخطاب الإعلامي الجزائري (للثورة)، وبعد أن كانت جبهة التحرير تعتمد في ذلك على وكالة أنباء الشرق الأوسط وعلى وكالة أنباء "شتيكا" التشيكية (الاشتراكية)، قررت وزارة الأخبار عام 1961 إنشاء وكالة الأنباء الجزائرية واتخذت تونس مقرا لها، وقد تم حصر دورها في الإشراف على كل ما يتعلق بالثورة من أنباء وتعليقات ومراجعتها بدقة من أجل تجنب حملات التحريف التي كانت تطالها من قبل الأجهزة الإعلامية والوكالات الفرنسية، كما أنيطت بها مهمة إعداد نشرة أخبار يومية باللغتين العربية والفرنسية وتوزيعها على وكالات الأنباء الأجنبية والعربية، وأن تتولى إضافة إلى ذلك الاتفاق مع وكالات الأنباء العالمية على تبادل الخدمات الإعلامية (عبد الرحمان، 1985، ص63).

لقد تمكن الخطاب الإعلامي الجزائري من ايصال صوت الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي في أوروربا والعالم ومن ثمة إلى الأمم المتحدة، وذلك من خلال الكلمة المقروءة والمكتوبة والمسموعة اعتمادا على صحافة الحركة الوطنية بمختلف تياراتها السياسية وتوجهاتها الأيديولوجية ثم صحافة جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى صوت الإذاعات العربية والأجنبية ثم المحلية، وبعد ذلك على وكالة الأنباء الجزائرية التي ساهمت بشكل كبير في الرد على حملات التشويه والتزييف من قبل الجهاز الإعلامي الاستعماري الفرنسي والغربي، التي كانت تحاك ضد الثورة الجزائرية وتشويها وتحريفا للأخبار والمعلومات المتداولة في الداخل والخارج حول الثورة الجزائرية وواقع الشعب الجزائري، وكذا حول عدالة القضية الجزائرية وأحقية الشعب الجزائري في الحصول على كامل حقوقه وحرياته واسترجاع سيادته على أراضيه، وقد تمكنت الثورة الجزائرية ومن خلفها جبهة التحرير الوطني وأجهزتها الإعلامية التي أنشأتها حديثا بوسائل بسيطة، من استغلال الظروف الدولية التي كانت مهيأة لاستقبال الخطاب الإعلامي الجزائري والاقتناع بمحتواه وبموضوعية وعدالة قضيته.

فقد انطلق الجهاز الإعلامي في ممارسة مختلف الأساليب الدعائية ونشاطه الإعلامي من خلال مختلف وسائله وعلى مستويات واتجاهات إقليمية ودولية متعددة، في مرحلة حرجة بالنسبة للسلطات والجيوش الاستعمارية عموما والفرنسية بشكل خاص، هذه الأخيرة التي كانت قد خرجت لتوها من هزيمة الهند الصينية وغيرها من هزائم القوى الاستعمارية في آسيا (الهند وباكستان والصين وفيتنام)، وكذا في ظل تصاعد المد التحرري في آسيا وشمال إفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، بما أدى إلى ظهور نظام عالمي جديد وانقلاب اتجاه موازين القوى في صالح الشعوب المضطهدة، نظرا لانتشار المبادئ الحديثة المناصرة للديمقراطية والحرية وسيادة الشعوب والمجتمعات وحقوق الإنسان، والمفاهيم المضادة للنازية والفاشية والعنصرية والاستبداد واضطهاد الشعوب والمجتمعات الإنسانية، وهو ما جعل الرأي العالمي لاسيما الإعلام العالمي على استعداد لقبول مثل هذا الخطاب الإعلامي الثوري الحقوقي والنضالي رغم راديكاليته في الطرح، وغيره من الخطابات المنادية بالحرية والعدالة والمناهضة للسياسات والأنظمة الاستعمارية التي تمارس أبشع صور الاضطهاد ضد الشعوب والمجتمعات وشتى أنواع الاستعباد ضد الإنسانية عموما والإنسان الشرقي وسكان الجنوب بصفة خاصة. لقد كان الخطاب الإعلامي من خلال الصحف ومختلف أجهزته الدعائية يمثل البعد الثالث (الإعلامي) للثورة الجزائرية بعد بعديه السياسي والعسكري، فالبعد الإعلامي هو ما فتح نافذة على العالم برمته للترويج لعدالة القضية الجزائرية ونشاط الثورة الجزائرية السياسي والعسكري ثم الأدبي والثقافي، كما تمكن الخطاب الإعلامي من أن يكون امتدادا للعمل المسلح للثورة الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي، وكذا من كشف صور الدمار والاضطهاد وغيره من أشكال الإبادة البشعة التي تفضح الوجه الآخر للاستعمار الفرنسي الذي كان الإعلام الفرنسي يخفيه عن الإعلام والرأي العام العالمي. لذا فالخطاب الإعلامي الجزائري في هذه المرحلة رغم بساطة وسائله وقلة إمكانياته ونقص خبرته وانخفاض مستوى كفاءته في هذا الميدان، فقد تمكن من المساهمة بشكل أو بآخر في جلب الدعم لقضيته وتحقيق النصر على مختلف أشكال الدعاية الفرنسية ووسائلها العديدة وتقنياتها المتطورة، ومن ثمة المشاركة في تحقيق سيادة الشعب الجزائري على أراضيه وهو ما تكرّس في 5 جويلية عام 1962.

4/ الإطار القانوني لصحافة الثورة:

إن التتبع التاريخي للأطر واللوائح القانونية الناظمة للصحافة الجزائرية أو الصحافة في الجزائر في الفترة الاستعمارية، لا يكشف سوى عن القوانين واللوائح الاستعمارية التي تنطبق على الصحف الفرنسية والتي تنص على الحرية المطلقة للصحافة والرأي، أما القوانين التي تنطبق على الصحافة الجزائرية بمختلف اتجاهاتها الأيديولوجية والفكرية فهي تختلف تماما عنها في الصحف الفرنسية أو الجزائرية المؤيدة للوجود الفرنسي في الجزائر، سواء تحدثنا عن قوانين استثنائية أو عن معاملات خاصة تتعلق بالرقابة وتضييق الخناق على الصحف المعارضة للإدارة الاستعمارية والمؤيدة للمقاومة والنضال السياسي أو العسكري، بما يؤكد ارتباط الخطاب الإعلامي والمجال الصحفي بالسياسة بشكل واضح، بل وبالخطاب السياسي الاستعماري والاستيطاني وتبريره والدفاع عن كل مخرجاته، وعليه لا يمكن الحديث عن أي إطار قانوني ينظم الصحافة الوطنية قبل الاستقلال، عدا إذا تحدثنا عن ميثاق الصومام وما خصصه حول وظائف ومهام وسائل الإعلام في هذه الفترة، حيث لم يختلف عن النظام الاستعماري في تأكيد الارتباط الموجود بين الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي.

حيث يتضح جليا أنه لا تكاد تخلو أية أيديولوجية سياسية من أيديولوجية اتصالية إعلامية داعمة لها، حيث تم إقحام الصحافة في الصراع السياسي والأيديولوجي بين النخب المتصارعة على السلطة منذ ما قبل الاستقلال، وذلك بدل تركيز الاهتمام على معالجة مخلفات الاستعمار الفرنسي من دمار شبه كلي لكل البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالعودة إلى تاريخ الصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري أثناء الثورة، نجد أن قيادات الثورة وجبهة التحرير الوطني كانت تنظر لها على أنها أداة دعائية هدفها تعبئة الجماهير ورفع معنويات الثوار، وهو ما يتضح من خلال مؤتمر الصومام الذي خصص فصلا كاملا للحديث عن "وسائل التفعيل والدعاية"، من أجل توجيه أفراد الشعب الجزائري لخوض معركة عظيمة محددا دور الصحافة في الدور الدعائي والتعبوي، ولم يقتصر الأمر على وضع الأطر العامة لوظائف وعمل الصحافة الوطنية، بل تعدّى إلى الحرص على عدم خوضها في التناقضات السياسية والأيديولوجية وألّا تعبر سوى عن الثورة ووحدة توجهها، تجنبا للوقوع في الاستغلال السياسي من طرف مختلف اتجاهات وتيارات الحركة الوطنية المشكلة للثورة أو من قبل الصحافة الاستعمارية، وهو ما تبرزه السياسة التحريرية للخطاب الإعلامي الذي تصدره إذاعة صوت الجزائر بدءا من سنة 1956، وكذا خطاب جريدة المجاهد حتى بعدما تم تعيين "محمد يزيد" وزيرا للإعلام في حكومة "فرحات عباس" المؤقتة سنة 1958، حيث تم الحرص على عدم تدخل أي من القادة السياسيين أو العسكريين في توجيه هذه الخطابات، وترك الأمر في الإشراف والتحرير لمجموعة من الصحفيين والكتاب والمثقفين من أمثال "رضا مالك" و"مصطفى الأشرف" و"فرانز فانون" وغيرهم.ورغم أنّ مؤتمر الصومام قد أشار صراحة إلى ضرورة احترام جميع الحريات بعد الاستقلال، إلا أن هذه الحريات لم تجد لها مكانا سواء قبل أو بعد الدساتير التي تم وضعها في تلك الفترة، بدءا من ميثاق (مؤتمر) طرابلس سنة 1962، أو في دستور الجزائر 1963 ولا ميثاق الجزائر 1964، فلم تتم الإشارة في كل هذه المواثيق إلى دور وسائل الاتصال الجماهيري في بناء الديمقراطية أو إلى تعزيز وحماية الحريات الفردية والجماعية في التعبير والرأي، بل وعلى العكس تماما فقد تم توظيف هذه الوسائل في إدارة الصراع على السلطة ومن أجل الاستبعاد والقضاء على الخصوم السياسيين، بهدف بناء نظام أحادي يخلو من كل تعدد فكري أو سياسي (فرحي، 2013، ص233، 234).

رابعا: (استنتاجات) خصائص الخطاب الإعلامي في ظل السياق الكولونيالي:

1/ الانقسامية وصراع التموقع:

لقد تميزت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر؛ مرحلة الاستعمار الفرنسي أو ما اصطلحنا عليه السياق الكولونيالي بضبابية المشهد الإعلامي في الجزائر، وذلك نظرا لغياب صحافة جزائرية أو إعلام جزائري بمفهومه الواسع؛ أو بوصفه مؤسسة اجتماعية لها أدوار ووظائف اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية في المجتمع، وأن تكون هذه المؤسسات مضبوطة بتشريعات قانونية معينة وبتشكيلات وهياكل إدارية ومالية محددة، إضافة إلى الجوانب اللغوية والثقافية التاريخية الوطنية التي تحكم مسار هذه المؤسسات وطبيعتها، لذا فقد كانت هناك صحف فرنسية المنشأ والتوجه الأيديولوجي والثقافي، وكذا من ناحية الهيكلة التشريعية والإدارة والتمويل وطرق التسيير واللغة، وحتى بالنسبة للفئات والشرائح التي كانت معنية بقراءة ومتابعة الخطاب الذي تبثه هذه المؤسسات الصحفية، فقد كانت لغة الخطاب الأكثر انتشارا في ظل هذا السياق لدى الخطاب الإعلامي بكل أشكاله وأنماطه هي اللغة الفرنسية، وهي مؤسسات صحفية تمثل السلطات الفرنسية والمستوطنين في الغالب أو مملوكة للإدارة الاستعمارية أو لأحد الكولون أو الحكام العامين الذين يتم تعيينهم في مختلف مناطق الوطن،كما كانت هناك صحف مزدوجة اللغة بين اللغة الفرنسية واللغة العربية، سواء كانت تمول وتدار من قبل الفرنسيين أنفسهم أو المستوطنين أو الجزائريين بأموالهم الخاصة، إضافة إلى بعض الجرائد والصحف الناطقة بالعربية والتي كانت في الغالب تمثل الأهالي المسلمين "الجزائريين" وتعبر عن مصالحهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها تلك التي أسسها مناضلوا جمعية العلماء المسلمين أو حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ومن قبلهم مناضلوا نجم شمال إفريقيا وحركة الشباب الجزائري أو بعض الجمعيات والتنظيمات النقابية أو الطلابية.

كما أن الانقسامية التي سادت الخطاب الإعلامي في ظل السياق الكولونيالي والتي تعتبر إحدى إفرازاته، لم تكن على المستوى اللغوي فحسب ليترجم ذلك في لسان الصحف ومختلف الدوريات والنشريات الإعلامية، بل كان على المستوى الثقافي والأيديولوجي والسياسي بدرجة أكبر، وقد ترجم ذلك أيضا في خطاب هذه الصحف من خلال خطها السياسي وتوجهها الأيديولوجي، والمصالح التي كانت تمثلها وتدافع عنها والمبادئ التي كانت تتبناها في طروحاتها ومقالاتها حول الأوضاع السائدة والعلاقات السائدة، فهناك خطاب كان يدافع عن اللغة العربية والقيم والمبادئ الإسلامية التي نشأ عليها الشعب الجزائري ويسعى للحفاظ عليها، من خلال النواب الذين يسهرون على المطالبة بالحفاظ على قانون الأحوال الشخصية، حتى وإن كانت هذه المطالب قد رافقتها مطالب بإدماج الجزائريين وتجنيسهم واعتبارهم فرنسيين، شرط المساواة بينهم وبين المستوطنين في الحقوق والواجبات "المواطنة"، وهناك من كان لا يمانع في إلحاق الأهالي بفرنسا دون حصولهم على امتياز الجنسية أو المواطنة والمساواة مع المستوطنين، بل كانت هناك مطالب بجعلهم فرنسيين يدافعون عن العلم

الفرنسي والمصالح الفرنسية من خلال التجنيد وخدمة مصالح المستوطنين فقط، كما لا يمكن إغفال الخطاب الإصلاحي الذي كان لا يرغب في التجنيس تماما أو يقبله على مضض في مقابل نيل بعض الامتيازات، كالحصول على الحق في التعليم باللغة العربية للأهالي الجزائريين أو الحق في التعليم على قدم المساواة مع الفرنسيين وأبناء المستوطنين، دون أن يكون خطاب الجمعية معارضا لتبعية الجزائر والجزائريين لفرنسا شرط الحفاظ على الجنسية الثقافية مقابل الحصول على امتيازات الجنسية السياسية "المواطنة". أما الخطاب الأكثر راديكالية والذي كان يجعل الانقسام اللغوي والأيديولوجي والسياسي يبدو أكثر وضوحا في خطاب مختلف تيارات الحركة الوطنية، هو ذلك الخطاب الذي كان يحمل نزعة ثورية ضد الوجود الفرنسي برمته، بل ويدعو من خلال مبادئه إلى استقلال الشعب الجزائري وتحقيق سيادته الكاملة على ترابه وثرواته، هذا الخطاب الذي كان يعتبر أكثر راديكالية وأكثر شعبوية من غيره في تلك المرحلة يمتد في جذوره إلى مبادئ نجم شمال إفريقيا ونزعته الاستقلالية، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالمبادئ الثورية الاشتراكية ومطالبها العمالية ضد الاستغلال الإمبريالي الرأسمالي بشكل عام، وتحقيق استقلال وكرامة كل الشعوب المضطهدة لاسيما شعوب شمال إفريقيا والدول المستعمرَة في إفريقيا وآسيا.

لم تكن هذه الانقسامية أمرا فطرت عليه نخب شمال إفريقيا أو الصحافة الجزائرية، بل كان نتيجة التعليم المزدوج الذي ناله الجزائريون في فترة ما قبل تشكل الحركة الوطنية بمختلف تياراتها السياسية والأيديولوجية، فهناك من نال المبادئ الأولى في تعليمه وثقافته في المدارس العربية والمساجد أو الكتاب والزوايا، ولم يواصل إلا في نهج جمعية العلماء المسلمين الإصلاحي والمرتبط بتعاليم الدين الإسلامي والدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية ضد الغرب ومعركته الصليبية ضد الإسلام والمسلمين والعرب، في حين كانت هناك نخب رغم بداياتها في الزوايا حيث تلقت تعليمها الأول باللغة العربية وتشبعت بتعاليم القرآن الكريم، إلا أنها لم تنجو من التعليم والتشبع بالثقافة الغربية في المعاهد والمدارس الفرنسية سواء في الجزائر أو في المتروبول.

إنّ العودة إلى السياق الكولونيالي والبحث في طبيعة الاستعمار الذي خضعت له الجزائر لعقود طويلة من الزمن، وإضافة إلى نتائجه المباشرة من تحطيم للبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي إلى بناء مجتمع كولونيالي عصري بخصائص محددة، من المؤكد أنه سوف يمنحنا الإطار العام الذي تمت وتتم فيه عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج؛ الإنتاج وإعادة الإنتاج لمجموعة من الخصائص التي طبعت المجتمع الجزائري بكل مكوناته من الفرد إلى الجماعة إلى المؤسسات، ومن أهم هذه الخصائص التي طبعت المجتمع الجزائري عامة والخطاب الإعلامي خاصة هي المسألة اللغوية وانقسامية النخبة. إن تلك الازدواجية هي بلا شك أحد إفرازات هذا السياق الكولونيالي، لكنها ليست الخاصية الوحيدة التي فرضها هذا السياق، لتشمل بذلك تلك الانقسامية كل الميادين من التعليم إلى الثقافة إلى السياسة والاقتصاد وبكل تأكيد مجال الإعلام.

ففي مقابل المجتمع الأوروبي ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ،كان هناك المجتمع الأهلي "الجزائري" لكن بهياكل ومؤسسات مغايرة تماما لتلك الأوروبية، وداخل هذا الإطار وخصوصياته التاريخية التي تميزت بالفقر الثقافي والازدواجية تكونت الأرضية التي أنتجت تلك الانقسامية، وأطرت فيما بعد عملية إعادة إنتاج النخب "وانقسامها" ومنحتها الكثير من الخصائص والصفات، فالانقسامية بوصفها إحدى هذه الخصائص التي ميزت المثقف والمتعلم الجزائري في كل

الميادين ولازالت تميزه عن غيره من نخب المجتمعات المشابهة، حتى عن تلك التي خضعت لنفس الاستعمار أو عرفت أوضاعا استعمارية مشابهة أو قريبة من الحالة الجزائرية – كبلدان المغرب العربي- كالمغرب وتونس. حيث تكفلت المدرسة الفرنسية بإنتاج مثقف لا يحسن في الغالب إلا اللغة الفرنسية لأداء وظائف محددة – وظائف الوساطة على العموم لاسيما داخل الحالة الاستعمارية الكولونيالية، ولهذا الغرض فقد أنتج السياق الكولونيالي بل وفرض نظام تعليمي خاص بشهاداته ومراحله التعليمية ناهيك عن أيديولوجيته الخاصة، نظام يتميز بانتقائيته الكبيرة وطابعه الكولونيالي الصارم، والذي لم يتم التخلص منه جزئيا أو من بعض عناصره إلا مع الفترة الأخيرة من المرحلة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي المقابل نجد عملية تكوين موازية تقوم بها مؤسسات الأهالي المسلمين المتواضعة في جوانبها المادية أو التنظيمية أو التكوينية، من أجل تكوين وإنتاج مثقف متعلم باللغة العربية قريب من الأهالي يقوم بوظائف تلبي اهتمامات هذا المجتمع التقليدي الذي يمثله ويتمثله، هذه العملية التي أخذت مع الوقت بعض التحولات جعلت تلك الخصائص تأخذ طابعا أيديولوجيا ودينيا في الكثير من الأحيان. وعليه فقد انطلقت عملية إنتاج وإعادة إنتاج المثقف والمتعلم الجزائري - بمختلف الأدوار الاجتماعية التي يؤديها أو المناصب التي يشغلها- الانقسامي أو المنقسم بلغتين مختلفتين في مؤسستين مختلفتين؛ (أيديولوجيتين متضادتين)، وذلك قصد أن تؤدي هذه النخب وظائف وأدوارا اجتماعية مختلفة ومتعددة باختلاف وتعدد فضاءاتها الاجتماعية، فقد انعكست هذه الانقسامية على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بشكل عام وعلاقات هذه النخب وأدوارها ووظائفها مع المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه بشكل خاص، وهو الأمر ذاته الذي نجده قد انعكس على العلاقات مع الدولة ومؤسساتها قبل وبعد الاستقلال (جابي، 2008، ص13، 15).

كما أن الانقسامية بمختلف أشكالها - سواء ما تعلق منها باللغة أو بالأيديولوجيا السائدة أو نمط العلاقات السائدة أو ما تعلق منها بالمهام والوظائف - وبوصفها أحد إفرازات الحالة الاستعمارية، قد بدأت بوادرها السياسية في الظهور الفعلي مع تشكل الحركة الوطنية بمختلف تياراتها، فقد تكونت أحزاب وجمعيات تكرست لديها جوانب كبيرة من هذه الانقسامية التي ميزت الكثير من نخبها، فكان هناك المثقف جمعية العلماء المعرب والديني أو شبه الديني في مقابل المثقف الليبرالي وكذا الشيوعي، أو حتى ما يسمى بالمثقف (الوطني) – نسبة إلى التيار الوطني الاستقلالي- مع بعض الخصوصيات المعروفة التي ميزت هذا التيار بكل نخبه وهياكله - نشاطاته وخطاباته- انطلاقا من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وصولا إلى جبهة التحرير فيما بعد جراء الضعف (والإزدواجية) الثقافيين. فقد كانت الحركة الوطنية بكل تياراتها لاسيما هذا الأخير مرتعا (أرضية خصبة) لتشكل وتنامي هذه الانقسامية، والتي تخلصت منها بنجاح متفاوت رغم الهزات التي ضربت أواصر هذه الهياكل والصراعات الداخلية التي عاشتها، والتي أخذت عدة مستويات وعبرت عن نفسها بعدة أشكال – صراعات أيديولوجية، سياسية وحتى نفسية وشخصية (وثقافية ولغوية) في التعامل بين أفراد المجتمع وفي التواصل بين مختلف التيارات أو بين الفاعلين داخل التيار الواحد، حتى وإن كانت تقوم بمهام متشابهة وتسعى لتحقيق نفس الأهداف (جابي، 2008، ص15، 16).

وعلى الرغم مما سمي بالإحساس بالمعضلة القائمة (الانقسامية) التي أفرزها السياق الكولونيالي (النظام الاستعماري الاستيطاني) من قبل نخب المجتمع الجزائري، في محاولة منها لتجاوز تبعات هذه الانقسامية بمختلف مستوياتها، وذلك من خلال الانتماء المزدوج لدى بعض الفئات المثقفة لتيارات سياسية وأيديولوجية مختلفة (بل والمتناقضة التوجه والخطاب في بعض المراحل التاريخية من

النضال)، أو من خلال علاقات المصاهرة بين عائلات، أبناء وبنات وأسر هذه النخب. كما أنه وفي ظل حرص بعض الأسر على توفير الشروط اللازمة لاستفادة أبنائها من التعليم والتكوين في المدارس والمعاهد الفرنسية، وحرص أخرى على تلقينهم اللغة العربية ومبادئ وقيم الدين الإسلامي والتعليم القرآني في المدراس التقليدية الأهلية (الكُتّاب)، فهناك أسر كانت تحرص على ضمان الإثنين معا لأبنائها للحد من آثار تلك الانقسامية، إلا أن اختلال موازين القوى لصالح الطرف الأقوى وهو النظام الاستعماري بمختلف مؤسساته الرمزية، كاللغة الفرنسية التي كانت لها الغلبة في نهاية المطاف، قد أدى إلى فشل هذه الحلول والاستراتيجيات التي انتهجتها النخب المنقسمة على ذاتها (جابي، 2008، ص16). وذلك من خلال إعادة إنتاج ذاتها بنفس الخصائص والصفات التي أفرزها السياق الكولونيالي، في حين كانت تحاول من خلال تلك الحلول والاستراتيجيات أن تتجاوز تلك الانقسامية وتجنب انعكاساتها وامتداداتها إلى مجالات ومستويات أخرى في المجتمع.

لتتوسع بذلك هذه الانقسامية وتمتد لتصل وتتغلغل ضمن مؤسسات الثورة من جبهة التحرير وجيش التحرير بمختلف هياكلها وتنظيماتها السياسية والثقافية والإعلامية والأمنية، وصولا إلى مؤسسات وهياكل الحكومة المؤقتة وحتى إلى هياكل ومؤسسات الدولة الوطنية بنت الاستقلال، لتظهر بوادر القطاعية والانقسامية والجهوية في التسيير وإدارة الشأن العام، هذه الخاصية الناتجة عن الطبيعة والخصائص الانقسامية تعد هي الأخرى أحد إفرازات السياق الكولونيالي، ولكنها بدت بشكل أوضح على مؤسسات الدولة الوطنية بنت الاستقلال وهياكلها في كل المجالات والمستويات(جابي، 2008، ص16، 17).

إن ما يمكن قوله حول الانقسامية التي سادت وميزت كلا من المنظومة التعليمية والسياسية والصناعية والإدارية، ونتيجة للفقر (والازدواجية) الثقافيين اللذين سادا وميزا التاريخ الثقافي للجزائر، ولضعف النخبة الكمي والنوعي ولانقساميتها الواضحة على أسس لغوية وثقافية وأيديولوجية وقيمية، والتي أفرزت ما سمي بقطاعية التسيير الإداري والسياسي والثقافي للدولة الجزائرية بعد الاستقلال(جابي، 2006، ص139، 140)، يمكن قوله كذلك على الشأن الإعلامي والصحفي والشق الثقافي والفكري عموما في جزائر السياق الكولونيالي أو الجزائر في سياق الدولة الوطنية وليدة الاستقلال.

ورغم أنّ حال الصحافة والصحفي في الجزائر الذي لم يكن يختلف عن حال المواطن البسيط المضطهَد وحال الكلمة المأسورة والمضطهدة، وحالة التهميش والرقابة والحاجة لمن يطبعها وينشرها أو يوزعها، فحال الصحافة والمثقف في الجزائر كان أكثر سوءا من حالة الثقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الجزائري برمته، ورغم أن الساحة الإعلامية في الجزائر قد تعززت بظهور عناوين صحفية جديدة. إلا أنّ للسياقات والظروف الدولية المحيطة قد حملت معها أفكارا وأيديولوجيات جديدة، كانت في الغالب لسان حال الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية والنواب المسلمين والنشطاء المنظوين تحت فدراليات عمالية، لتكون بذلك هذه الصحافة منبرا دعائيا منقسما بين دعاة الإدماج والإصلاحيين ودعاة الاستقلال، فالصحفيون الموالون لحركة النواب الجزائريين المسلمين ومن خلال ما كان يكتبه كل من كان ينضوي تحت لواء الفدراليات المنظمة على مستوى العمالات، ومن خلال ما كتبه الكثيرون أمثال الدكتور بن جلول والمناضل فرحات عباس والدكتور سعدان والصحفي عبد العزيز كسوس وغيرهم من النخب؛ إذ ترسمت بذلك السياسة العامة لخطاب وصحافة هذا التيار، حيث أقرت ببقاء فرنسا مع احتفاظ الجزائريين بأحوالهم الشخصية، نظرا لأن هذه

الأقلام كانت تسعى دوما لإبعاد جمعية العلماء المسلمين خاصة عن ممارسة السياسة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد خطاب الإصلاحيين الذي انطلق في البداية بصحيفتي الإقدام والوفاق ثم تلته دوريات ونشريات أخرى عديدة. ورغم أنّ هذه الصحف وغيرها كانت تُحجب حسب أهواء وإرادة الإدارة الاستعمارية والمعمرين، إلا أنها كانت تتميز بالجرأة في الطرح سواء بالنسبة للمستعمِر ومواجهته بالحقائق من أجل تحقيق المساواة بين المستوطنين والأهالي المسلمين، والحفاظ على القيم الثقافية واللغوية ومقومات الهوية العربية الإسلامية، وكذا بالنسبة للمنتخبين الجزائريين إذ أنها كانت توجه خطابها تحديدا لفئة المثقفين القليلة في المجتمع الجزائري من جهة، وكانت تنتهج وتتبنى قيما مناقضة لقيم المجتمع الجزائري ومقوماته ومعتقداته من جهة أخرى، لذلك فقد كانت علاقتها بالصحف والأقلام المنتمية لتيارات الحركة الوطنية الأخرى علاقة تنافس وصراع يشوبها الفتور والتوتر في الكثير من الأحيان، ذلك لأنها كانت تتنافس على استقطاب الناخبين والمؤيدين من الشباب الجزائري في المواعيد الانتخابية، كما كانت تتنافس على تلك المناصب للتموقع قرب مصادر السلطات الاستعمارية في مركز المجالس المنتخبة أو في البرلمان الفرنسي في المتروبول، بما يمكنهم من الحصول على امتيازات تمكنهم من إيصال صوتهم وهموم الأهالي ومطالب الحركة المنتمين إليها، بغض النظر عن وحدة الأهداف التي يسعى كل من تيارات الحركة الوطنية لتحقيقها كل من وجهة نظره نحو مصلحة الأهالي ووفق مبادئه وأساليبه النضالية.

2/ الشعبوية وراديكالية خطاب الثورة:

لما كانت الشعبوية تقوم على ذلك الوهم الأنثروبولوجي الذي يقوم على تصور المجتمع بوصفه عبارة عن كتلة واحدة، لا وجود فيه لاختلافات أو صراعات من أي طبيعة كانت، حيث أنه يتكون من مجموعة أفراد أساس العلاقة بينهم هو التآخي والأخوة (إخوة وأخوات)، يحملون نفس القيم والمعايير ولا مجال بينهم للاختلاف أو للمنافسة على الموارد والرساميل المادية والرمزية، هويتهم السياسية واحدة ومصالحهم واحدة ومتفقون جميعا حول ممثل سياسي واحد. فإنه ووفق هذا المنظور لا يمكن أن تظهر في الأفق حاجة إلى استقلالية قضاء أو إلى فصل بين السلطات، كما لن تكون هناك حاجة في مثل هذه المجتمعات واستنادا إلى هذه الأيديولوجية أو هذا الخطاب إلى فضاء عام تعددي، يكفل التعبير عن الرأي أو النقاش الحر حول مختلف القضايا والمسائل التي تشغل الرأي العام، فكل المسائل والقضايا والمعضلات حول التاريخ والواقع والمصير متفق حولها استنادا إلى معايير الانسجام واللااختلاف التي يقوم عليها هذا الوهم.

وإذا كانت الشعبوية كنزعة أو كأيديولوجيا أو بوصفها خطابا ينبثق عن هذه الأيديولوجيا، هي رؤية سوسيو- أنثروبولوجية تقوم على تصور يوتيوبي مفاده أن المجتمع هو كتلة واحدة، وعلى عدم وجود أي شكل من أشكال الاختلاف بين أفراد هذا المجتمع وإنكارها هذه الاختلافات أساسا، ليس فقط ما يتعلق بالاختلاف حول القيم والانتماء الثقافي المرتبط بالهوية الثقافية الذي قد ينتج نزاعات عرقية ودينية إن لم تتم مأسسته، أو حول الانتماء السياسي المرتبط بالجنسية السياسية والمواطنة الذي ينتج نزاعات قومية وسياسية إن لم يتم تنظيمه وضبطه، بل تنكر أيضا الاختلاف حول المصالح وبالتالي لا تعترف بالمنافسة الطبيعية حول الموارد والرساميل المادية والرمزية بين الأفراد. لتكون بذلك عبارة عن وهم أيديولوجي قائم على تصور استمرارية التاريخ وعلى أن الحاضر والمستقبل هو نسخة عن الماضي؛ وإن كانت الشعبوية هي أيديولوجية معركة باتفاق الكثير من الباحثين لا تصلح إلا لرص

الصفوف في مواجهة عدو خارجي يهدد وجود الجماعة، وبالتالي سوف يكون إيمان الجماعة بالماضي والحاضر والمصير المشترك أمرا حقيقيا وليس وهما، لكن بزوال هذا العدو سوف يزول مبرر وجود هذا الخطاب، لأنه سوف تكون هناك رؤى مختلفة حول كيفية بناء المستقبل بعد زوال العدو الخارجي مبرر الشعبوية وخطاب رص الصفوف ونبذ الاختلاف، وإن لم يكن هذا فسوف تنشأ في المجتمع اختلافات عديدة وعلى عدة مستويات ناتجة عن منافسة الأفراد حول مختلف الموارد والمصالح المادية والرمزية.

وعليه فإن إفرازات السياق الكولونيالي لم تنحصر في إنتاج تلك الانقسامية بين النخب الجزائرية التي شكلت مختلف تيارات الحركة الوطنية من خلال اختلاف وتناقض توجهاتها السياسية والأيديولوجية، بل أنتج أيضا هذا الخطاب الشعبوي نظرا لاستنفاذ هذه التيارات والنخب لكافة الحلول والاستراتيجيات في نضالها السياسي وهي منقسمة على نفسها طوال فترة ما قبل وما بين الحربين العالميتين، لاسيما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أين أعادت هذه التيارات تشكيل نفسها وفق توجهات أيديولوجية وسياسية وفكرية جديدة، تخلت على إثرها أو تكاد أن تتخلى آنذاك على عدة تصورات ومبادئ كانت تعتبر مبادئ جوهرية في نضالها السياسي وقد تمسكت بها طوال سنوات نضالها السياسي ضد الاستعمار، كالعمل السياسي والسعي للتمثيل النيابي في المجالس المحلية وفي المتروبول، أو العمل التوعوي والتعبئة الشعبية بضرورة المشاركة في الانتخابات من أجل تحقيق المساواة بين الأهالي والمستوطنين في الحقوق والواجبات، أو من أجل التجنيس أو الحصول على بعض الامتيازات في العمل في إطار العمل النقابي والنضال العمالي والجمعوي، أو من أجل تحسين المستوى المعيشي للأهالي وتغيير أوضاعهم المزرية، أو العمل التربوي وتنشئة الأجيال من أجل الحفاظ على مبادئ وقيم الشعب الجزائري؛ عروبته وإسلامه وعاداته وتقاليده. لتصبح كلها تطالب باستقلال الجزائر وتحقيق سيادة الشعب على أراضيه والدفاع عن وحدته الترابية وقيمه الثقافية الدينية واللغوية، حتى وإن كان ذلك بمنطق العنف واستعمال السلاح على غرار ما كان يتبناه التيار الراديكالي في حزب الشعب/ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (P.P.A/ M.T.LD)، هذا التيار الذي كان طرفا رئيسا في تشكيل هياكل الثورة والتخطيط للعمل الثوري المسلح من أجل نيل الاستقلال (الثوريين)، كما كان له الدور الأكبر في تصاعد وامتداد الخطاب الشعبوي واشتداد راديكالية طرحه ومطالبه الوطنية من نيل الاستقلال الذاتي إلى الاستقلال التام عن طريق العمل المسلح. هذا ما جعل معظم النخب الجزائرية في مختلف تيارات الحركة الوطنية تلتحق بهذه التنظيمات والهياكل الثورية، متجاوزة بذلك الانقسامات والخلافات السياسية والأيديولوجية التي كانت قائمة قبل وأثناء بداية العمل الثوري، سواء بين هذه التيارات أو بين الأعضاء داخل التيار السياسي الواحد، مثلما حدث داخل حركة الانتصار بين المركزيين والمصاليين، أو الأزمة البربرية عام 1949 حول تفاصيل هوياتية ثقافية ولغوية للشعب الجزائري، وغيرها الكثير من الأزمات والصراعات التي كانت ناتجة عن اختلافات وانقسامات أيديولوجية وفكرية بين الإخوة الفرقاء. ليتشكل لدى النخب الجزائرية في هذه المرحلة والسياق الكولونياليين خطابا شعبويا راديكاليا، ساعده في ذلك التحام معظم أعضاء الحركة الوطنية بمختلف تياراتها، والتفاف الشعب بمختلف أطيافه وفئاته حول خيار العمل المسلح ضد المستعمر من أجل نيل الاستقلال.

كما أنّ الشعبوية من خلال امتلاكها لمنطق خاص بها ومحدد، ينطوي على كون الشعبويين ليسوا معادين للنخب المثقفة فحسب بل معادين للتعددية من ناحية المبدأ؛ إذ أنّ ادِّعاءهم الدائم بتمثيلهم المنفرد

للشعب من خلال منطق "نحن"، ومن خلال مواقفهم السياسية التي تعتمد على المعايير الأخلاقية للتمييز بين الخطأ والصواب هو الجوهر الذي يرتكز عليه الخطاب الشعبوي، فإننا نجد هذه الخصائص التي تميز بها الخطاب الشعبوي قد تجسدت في بيان أول نوفمبر ومبادئ جبهة التحرير الوطني التي أعلنت عنها أجهزة الثورة الدعائية، والتي جعلت خطابها يقوم على أساس معايير أخلاقية للتمييز بين من هم مع الثورة ومن هم ضدها. كما امتدت هذه المعايير الأخلاقية لتصل إلى حد إلصاق التهم بالآخرين من أناس بسطاء، أو من شباب وأعضاء مختلف تيارات الحركة الوطنية الذين لم يلتحقوا بالثورة وأجهزتها ولم ينصهروا في هياكل "الحزب الواحد".

وهو الأمر الذي يتضح من خلال مختلف مواثيق الثورة من ميثاق أول نوفمبر إلى مؤتمر الصومام، هذا الأخير الذي خصص فصلا كاملا للحديث عن "وسائل التفعيل والدعاية"، من أجل توجيه أفراد الشعب الجزائري لخوض معركة عظيمة محددا دور الصحافة في الدور الدعائي والتعبوي، إذ لم يقتصر الأمر على وضع الأطر العامة لوظائف وعمل الصحافة الوطنية فقط، بل تعدّى إلى الحرص على عدم خوضها في التناقضات السياسية والأيديولوجية وألّا تعبر سوى عن الثورة ووحدة توجهها، تجنبا للوقوع في الاستغلال السياسي من طرف مختلف اتجاهات وتيارات الحركة الوطنية المشكلة للثورة أو من قبل الصحافة الاستعمارية، وهو ما تبرزه السياسة التحريرية للخطاب الإعلامي الذي تصدره إذاعة صوت الجزائر بدءا من سنة 1956، وكذا خطاب جريدة المجاهد حتى بعدما تم تعيين "محمد يزيد" وزيرا للإعلام في حكومة "فرحات عباس" المؤقتة سنة 1958، حيث تم الحرص على عدم تدخل أي من القادة السياسيين أو العسكريين في توجيه هذه الخطابات، وترك الأمر في الإشراف والتحرير لمجموعة من الصحفيين والكتاب والمثقفين من أمثال "رضا مالك" و"مصطفى الأشرف" و"فرانز فانون" وغيرهم (فرحي، 2013، ص233، 234).

ولم تكن "الوطن" و"المجاهد" هما المنبر الإعلامي الوحيد والخطاب الإعلامي والدعائي الذي يروج للثورة الجزائرية ويواجه الحملات الدعائية الفرنسية ضدها، بل كانت هناك صحف وجرائد أخرى تساندها مثل جريدة "العامل الجزائري" والتي كانت لسان حال الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وجريدة "الشباب الجزائري" الناطقة باسم شباب جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى النشرات المختلفة التي أصدرتها الولايات داخل الجزائر ونشرات اتحاد الطلبة الجزائريين وغيرها من المنظمات والجمعيات المساندة للعمل المسلح. كما كانت تصدر وزارة الأخبار نشرة سياسية نصف شهرية باللغتين العربية والفرنسية في 12 صفحة، في صورة مصغرة عن جريدة المجاهد حيث كانت تشتمل على افتتاحية وتعليقات توزع على نطاق الصحفيين الأجانب والسفارات وبعض المشتغلين بالإعلام والسياسة، ونشرة شهرية تنقل كل ما تم إذاعته في "صوت الجزائر" من إذاعة تونس، وقد كانت توزع على نطاق الحدود إضافة إلى بعض النشرات والمطبوعات السياسية المتعلقة ببعض المناسبات والتي ترد من خلالها على الدعاية الفرنسية وتوضح بعض جوانب الثورة التحريرية مثل: إفريقيا تتحرر، الثورة الجزائرية؛ تحرير الجزائر وإفريقيا في طريقها إلى الوحدة، وقد طبعت هذه النشرات الثلاث في يناير (جانفي) 1960 بمناسبة المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية، وكذلك نشرات "النابالم في الجزائر"، "معسكرات التعذيب"، "عبر ولاية الجزائر" و"الجميع جزائريون" و"صحراء الجزائر"، والتي طبعت تواليا في أغسطس، أكتوبر ومارس من سنة 1960 ثم مارس وأغسطس من سنة 1961، وقد كانت تتراوح النشرة الواحدة من 30 إلى 50 صفحة (عبد الرحمان، 1985، ص56، 57).

كما اعتمد الإعلام الخارجي للثورة في بداياتها بغرض الدعاية والنشاط الدبلوماسي، على النشرات والتصريحات التي كانت تصدرها جبهة التحرير الوطني عن طريق مكاتبها في الخارج، كمكتب القاهرة والمكاتب الإعلامية الأخرى في كل من بيروت، دمشق، جدّة وعمّان وطرابلس، كما كان المكتب الإعلامي للثورة بـ "نيويورك" بمثابة صدى الخطاب الإعلامي والدعائي للثورة الجزائرية، وهو ما أعطى للإعلام ومن ثمة الثورة الجزائرية زخما وصدى دوليا وأمميا واسع النطاق نظرا لقرب المكتب من مركز الأمم المتحدة، إضافة إلى المكاتب الإعلامية في كل من "جاكرتا" و"نيودلهي" و"كراتشي" ومكاتبها في الدول الاشتراكية (براغ، موسكو، بكين وبلغراد) وبعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين، وكذا في أوروبا من خلال مكاتب "لندن" و"استوكهولم" و"روما" و"بون" و"جنيف" وفي إفريقيا أيضا أصبح للثورة الجزائرية أجهزة اتصال وخطاب إعلامي مكتمل للتحرك في كل الاتجاهات الإقليمية والدولية (عبد الرحمان، 1985، ص57، 58).

ورغم ما يوحي به كل هذا الزخم الإعلامي للثورة الجزائرية، حيث صار لها جهازا إعلاميا مكتملا من صحافة وإذاعة وإطارات صحفية مدربة ومتمرسة، وخطابا إعلاميا ناضجا له مراكزه وفروعه في مختلف الدول والقارات، وله خطه السياسي والإيديولوجي الواضح تجاه السياسة الاستعمارية الاستيطانية، حيث تمكنت الصحافة الجزائرية من امتلاك خطاب إعلامي قادرا على التصدي لمختلف أساليب الدعاية الفرنسية، وعلى نشر الحقائق والمعلومات حول الوضع السائد في الجزائر وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام الفرنسي والأوروبي والعالمي. إلّا أنّ هذا المناخ (السياق الكولونيالي وإفرازاته) الذي نشأت وترعرعت في كنفه النخب الجزائرية، وشكلت من خلاله خطّا أيديولوجيا لخطابها السياسي والإعلامي في هذه المرحلة، ورغم كل الإيجابيات التي أنتجها من اكتمال الجهاز الإعلامي والدعائي للثورة الجزائرية وتمكينها من مواجهة الجهاز الدعائي الاستعماري، قد خلق نظرة سوداوية وسلبية لديهم وتوجسا تجاه التعددية بكل أشكالها وصورها بوصفها كانت سببا في تشتت الجزائريين وتحزبهم وعلة استمرار الوجود الفرنسي وبقائه لمدة أطول، كما خلق انطباعات إيجابية لدى أغلب الجزائريين بما فيهم الكثير من نخبه السياسية والإعلامية تجاه الأيديولوجية الأحادية وخطاب رص الصفوف، وكرس لديهم قناعة بضرورة توحيد الخطاب والتخلي عن التحزب داخل تياراتها السياسية ذات الخطابات والتوجهات الأيديولوجية المتناقضة، وحتمية الانصهار داخل توجه واحد في إطار هياكل جبهة التحرير الوطني السياسية والعسكرية، التي توج نضالها في نهاية المطاف بتحقيق الاستقلال.

فقد تشكل لدى النخب الجزائرية لاسيما زعماء وقادة الثورة ثم زعماء الجزائر المستقلة بعدها، وعي بأن التعددية التي عرفتها الجزائر كانت سببا في تشتت الجزائريين وجهودهم النضالية، وأنه لولا القضاء على هذه التحزبات – والتعددية في الخطاب- والانصهار داخل جبهة التحرير الوطني لما تمكنت الجزائر من استعادة سيادتها، بما شكل لديهم - ولدى أغلب الجزائريين فيما بعد- صورة سلبية عن التعددية وصورة إيجابية عن الأحادية (دريس، 2016، ص95).

خلاصة:

إنّ السياق الكولونيالي والظروف التي كان يعيشها الأهالي الجزائريين والنخب الجزائرية على اختلاف تياراتها السياسية، قد أفرزت في البداية انقسامية وصراعا بين هذه النخب، برزت بوادرها في ازدواجية المعايير التي استخدمتها السلطات الاستعمارية تجاه كل تيار من تيارات الحركة الوطنية

الجزائرية، وذلك استنادا إلى انتماءاتها الأيديولوجية وتوجهاتها السياسية وخلفياتها الفكرية واللغوية. كما استخدمت ذات المعايير والازدواجية في التعامل تجاه مختلف الصحف والدوريات، إذ أن الصحف الناطقة بالفرنسية أو التابعة للإدارة الفرنسية والمستوطنين، أو تلك التي يسيرها ويشرف على تحريرها نخب جزائرية موالية لها أو داعمة لخطاب يمجد السلطات الاستعمارية ويبرر بقاءها، كان يتم التعامل معها بشكل مغاير تماما للأساليب والسياسات التي يتم تطبيقها على الصحف الناطقة بالعربية أو التابعة لنخب تدافع عن مصالح الأهالي، أو حتى تلك التي تذكر في إحدى مقالاتها أو أحد أعدادها هموم ومعاناة الشعب الجزائري؛ حيث لم تسلم أي من هذه الصحف والدوريات من ضغوط ورقابة الإدارة الاستعمارية والعقوبات المسلطة عليها وعلى كل من يعمل بها، من حملات الغلق أو تعليق النشاط أو الهجوم على المقرات والهياكل والاستيلاء على معداتها البسيطة، أو حملات الاعتقالات والسجن والتعذيب والنفي التي كانت طالت معظم الأقلام الوطنية التي تتجرأ على ذكر السياسات الاستعمارية ضد الاهالي، في حين أن غيرها من الصحف والدوريات كانت تلقى كل أشكال الدعم من الإدارة الاستعمارية.

في حين أن الانقسامية التي أفرزها السياق الكولونيالي ومختلف الظروف المرافقة له، كانت تتجلى بشكل أوضح في تصارع خطابات نخب وتيارات الحركة الوطنية، ومن خلال التناقض القائم بين مبادئ كل منها والاختلاف حول الاستراتيجيات والأساليب النضالية التي يتبناها كل خطاب من خطابات هذه التيارات، بما انعكس على كل ما يكتب وينشر في الصحف والدوريات الجزائرية بأقلام جزائرية وبعض الفرنسيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية وهموم الأهالي، وقد أنتجت هذه الانقسامية والتنافس حول التموقع والاستقطاب، الكثير من الأزمات والصراعات بين النخب الجزائرية وعلى عدة مستويات وفي عدة مناسبات. إلا أنه ولنفس الظروف وفي إطار نفس السياق تم تجاوز هذه الانقسامية ولو بشكل مؤقت، وتم التخلي في المقابل على تجربة تعددية سياسية وإعلامية لا مثيل لها في تلك المرحلة التاريخية ورغم كل إيجابياتها على الخطاب الإعلامي وتعدديته وتنوعه في ظل تلك الظروف؛ إذا أنه وبمجرد انتصار التيار الراديكالي في الحركة الوطنية والذي كان يطالب بالاستقلال، وما إن تبلورت فكرة العمل الثوري بوصفه حتمية تاريخية وجودية من أجل نيل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، حتى انصهرت كل النخب والتيارات السياسية الوطنية تحت لواء التيار الراديكالي وتبنت فكرته، من خلال الانضمام إلى مختلف هياكل جبهة التحرير الوطني ومكاتبها السرية وتنظيماتها السياسية والعسكرية. حتى الصحف والجرائد بمختلف انتماءاتها السياسية فقد صارت في معظمها تبث خطابا يكاد يكون متقاربا من خطاب التيار الاستقلالي أو يسعى ليكون كذلك، ليتبلور بذلك خطاب إعلامي أحادي يدعو إلى رص الصفوف وتجنب الاختلافات الأيديولوجية والسياسية التي كانت قائمة، وتجسد ذلك من خلال الخطاب القومي الشعبوي الذي صارت تتبناه مختلف النخب الجزائرية وترسله أو تبثه عبر منابرها الإعلامية المختلفة، حيث صار الخطاب الصحفي بمختلف انتماءاته السياسية وتوجهاته الأيديولوجية يشدد لهجة خطابه تجاه المستوطنين والإدارة الاستعمارية، ويلين به تجاه باقي التيارات والمناضلين والمثقفين من التيارات الأخرى، ويستعطف الشعب والشباب الجزائري للالتفاف حول هذا المشروع الثوري وإقناعه بضرورة العمل المسلح.

مراجع الفصل الرابع:

1/ وردة بالي. (2017). تطور الصحافة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال. *المفكر ، 1* (2)، 298-326.

2/ محمد بكار. (2018). الصحافة الجزائرية ما بين الحربين 1919-1939 صحافة النواب المسلمين نموذجا. *مجلة البحوث التاريخية ، 2* (1)، 158-146.

3/ زهير إحدادن. (1999). الصحافة واللغة قبل الاستقلال. *اللغة العربية ، 1* (1)، 167-175.

4/ عواطف عبدالرحمان. (1985). الصحافة العربية في الجزائر. دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

5/ Karim, Rouina., et Souiah, Mehdi. (2014). Journaux Algériens D'oran 1830-1962 Portrait D'une Presse Indigène « Tolérée ». *Revue des sciences humaines , 3* (2), 35-25.

6/ نورالدين ثنيو. (2015). إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. *1*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

7/ محفوظ قداش. (2010). تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939. *1* . (احمد ابن البار، المترجمون) دار الأمة.

8/ بن يوسف بن خدة. (2010). جذور أول نوفمبر 1954. (مسعود حاج مسعود، المترجمون) الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

9/ جمال قنان. (1994). قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

10/ أحمد الخطيب. (1986). حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي. *1* . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

11/ أبوالقاسم سعدالله. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية. *3 ، 4*. بيروت/لبنان: دار الغرب الإسلامي.

12/ صالح بلحاج. (2015). الحركة الوطنية بين الحربين 1910-1939. الجزائر: وزارة الثقافة.

13/ عبد الحميد زوزو. (2010). الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1919-1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14/ فيصل فرحي. (2013). الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام. قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

15/ ناصر جابي. (2008). الجزائر: الدولة والنخب. دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية. منشورات الشهاب.

16/ ناصر جابي. (2006). مواطنة من دون استئذان. الجزائر: منشورات الشهاب.

17/ نوري دريس. (2016). الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة. جامعة سطيف 2.

الفصل الخامس: التحولات البنيوية للإعلام في الجزائر 1962- 1988.

تمهيد:

أولا: التطور التاريخي للأجهزة الإعلامية في الجزائر:

1/ المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1965: (الحزب والحكومة والصحافة).

2/ المرحلة الثانية: 1965- 1979.

3/ المرحلة الثالثة: 1979- 1988.

ثانيا: تحولات سوسيولوجية وتشريعات إعلامية: (رقابة أم ضوابط للإعلام)

1/ المرحلة الأولى 1962- 1965.

2/ المرحلة الثانية 1965- 1978.

3/ المرحلة الثالثة 1979- 1988.

ثالثا: (استنتاجات): إفرازات الأحادية على الخطاب الإعلامي:

1/ الأحادية الحزبية والخطاب الشعبوي.

2/ الخيار الاشتراكي ومبادئه الشعبوية.

3/ الشرعية الثورية وأبوية الخطاب.

خلاصة:

مراجع الفصل الخامس:

تمهيد:

إنّ الانقسامية التي أفرزها السياق الكولونيالي وجعلها خاصية أساسية من خصائص الخطاب الإعلامي في الجزائر، لم تنته بمجرد تجاوزها من قبل نخب الحركة الوطنية جراء انصهارها داخل هياكل جبهة التحرير من أجل مطلب الاستقلال والاستجابة لنداء الثورة وحتمية العمل المسلح، أو أنها خاصية قد تختفي باختفاء التعددية الإعلامية وتنوع واختلاف الخطاب الإعلامي نظرا لأنها خاصية مرتبطة بالتجربة التعددية التي عرفتها الجزائر في تلك المرحلة وفي ظل السياق الكولنيالي؛ إذ تعددت وتنوعت الخطابات الإعلامية بتعدد التيارات السياسية واختلاف توجهاتها الأيديولوجية ومرجعياتها الفكرية

وخطها السياسي، وذلك من خلال توحد مختلف الخطابات وانصهارها في خطاب واحد؛ وهو خطاب رص الصفوف وضرورة الالتفاف حول العمل الثوري بشعبويته وأحاديته المفروضة كحتمية فرضها الواقع الكولونيالي كذلك، بل إن الانقسامية – المرتبطة بالتجربة التعددية في مرحلة ما وفي سياق معين - لاسيما في مجال خطاب الصحف والدوريات والتي تعبر بدورها عن التنوع والاختلاف السياسي والأيديولوجي الذي كان قائما في الساحة السياسية والإعلامية في الجزائر، قد عاودت الظهور إلى الساحة مرة أخرى بمجرد إعلان الاستقلال من خلال عودة الكثير من الأقلام للكتابة والتعبير بأشكال مختلفة عن رؤيتها لجزائر المستقبل، جزائر الحرية والاستقلال والعدالة والديمقراطية مثل ما نص عليه ميثاق أول نوفمبر. فهل تحققت فعلا تلك التعددية أو تم السماح لها بالظهور والاستمرار والنشاط من جديد؟ أم أنه قد تم خنقها وتجاوزها بدواعي أخرى مشابهة لدواعي الثورة وضرورة وحتمية العمل الثوري مجددا؟

أولا: التطور التاريخي للأجهزة الإعلامية في الجزائر:

لقد حصلت الجزائر على استقلالها سنة 1962 وظهر في الفترة الممتدة ما بين جويلية ونوفمبر 1962 فقط عدد كثير من الصحف، وقد كانت تعكس مختلف الاتجاهات السياسية والمصالح العديدة والمتناقضة،حيث استقدمت جبهة التحرير الوطني صحيفة "المجاهد" إلى الجزائر التي كانت تصدر كأسبوعية في فرنسا، وعادت صحيفة "Republican Alger" ذات النزعة الشيوعية إلى الظهور بعدما كانت موقوفة منذ سنة 1955، وشرع حزب الشعب الجزائري في إصدار صحيفته ولكنها لم تستمر هذه الفترة طويلا، ففي 1962 تم منع كل من حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي في إطار تأسيس نظام الحزب الواحد وتوقفت صحف الحزبين نتيجة لذلك. كما دعمت جبهة التحرير الوطني في الفترة ما بين نوفمبر 1962 وأوت 1963 مكانتها في الساحة الإعلامية في الجزائر بإنشائهالثلاث (3) صحف وعشر (10) مجلات، وذلك قصد نشر توجهاتها السياسية وتوفير الظروف التي تمهد لنظام الحزب الواحد وتروج له. وفي أوت 1963 أعلن البرلمان الذي ممثلا في نواب جبهة التحرير الوطني الجزائري الجزائر دولة ذات نظام الحزب الواحد (قندوز، 2015، ص134). فقد كان من أولويات نظام الحكم في تلك الفترة استكمال مظاهر السيادة الوطنية، والإسراع برسم معالم سياسة إعلامية تضبط مهام الإعلام الجزائري، نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي التي كانت سائدة مما انعكس على طبيعة العمل الصحفي والنشاط الإعلامي برمته، وذلك نتيجة لغياب الإطار القانوني المنظم لمهنة الصحافة من جهة، واحتكار الدولة للصحافة بصورة كاملة من جهة أخرى، حيث كان المسئولون عن وسائل الإعلام في الدولة هم منتجو الخطاب الإعلامي والخطاب الإيديولوجي للنظام السياسي في آن واحد (مواس، 2018، ص65، 66). وإذا ما أردنا التفصيل أكثر في قراءة كرونولجيا

الخطاب الإعلامي في الجزائر وسياقاته في هذه المرحلة، فيمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين كانت كل مرحلة منهما مرتبطة بطبيعة النظام السياسي السائد، وكذا النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي لا ينفصل عن نظام الحكم وقيمه السائدة، وذلك من خلال الخطابات السياسية والأيديولوجية المهيمنة والمعبرة كذلك عن تلك التوجهات والمبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولة الوطنية في هذه المرحلة من مراحل الاستقلال السياسي، تلك المبادئ والأسس التي تتضح من خلال السياسات والاستراتيجيات التي تم انتهاجها وكذا المواثيق والأسس التي تم الإعلان عنها غداة الاستقلال أو ربما قبل الاستقلال، إذا ما قررنا العودة إلى ميثاق طرابلس بوصفه الوثيقة المرجعية الأساسية لقيام الدولة الجزائرية المستقلة، فهو الميثاق الذي تم من خلاله تحديد التوجهات السياسية والأيديولوجية الكبرى التي ستنتهجها السلطة السياسية في إدارة شؤون الدولة والحكم في مختلف المجالات وعلى مستويات عدة.

وعليه سيتم تناول الصحافة الجزائرية خلال هاتين المرحلتين كظاهرة اجتماعية وسياسية في المجتمع الجزائري، والقيام بتحليل عام لتطور هذه الظاهرة في علاقتها مع السلطة السياسية وفي علاقتها مع جمهورها، وذلك دون إهمال للرسالة الإعلامية والسياسية التي تحملها الصحف ومختلف وسائل الإعلام مهما كان مستوى وحجم تأثير هذه الرسالة كبيرا أو ضعيفا، ذلك لأنه ليس هناك معايير محددة يمكن من خلالها الحكم على مضمون هذه الرسالة في فترات مختلفة، وكذا نظرا لأن تأثير الرسالة الإعلامية أو الخطاب الإعلامي الذي قد يكون أكثر تأثيرا على الجمهور مقارنة بتأثيره على السلطة السياسية أو على الحقول الأخرى للفضاء الاجتماعي، كما يمكن أن يكون التأثير كبيرا في مراحل وأقل تأثيرا في مراحل وفترات أخرى، وذلك وفقا للظروف السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري، وكذا السياقات والتحولات السوسيو- اقتصادية والقانونية التي تطرأ على قطاع الصحافة والإعلام نتيجة للتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية على كل المستويات والمجالات.

1/ المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1965: (الحزب والحكومة والصحافة).

يمكن القول أنّ هذه المرحلة لم تنطلق فعليا مع الاستقلال، لأنّ لها رصيد ثري من التجربة الصحفية الجزائرية الممتدة جذورها إلى السياق الكولونيالي، لاسيما إذا ما عرفنا أن النظام الجزائري قد أبقى على المنظومة البيروقراطية في تسيير الشأن العام الجزائري، سواء في النواحي الإدارية لمختلف أجهزة وهياكل الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الجهاز الإعلامي والصحف، هذه الأجهزة والصحف والجرائد التي بقيت تسير وفقا للقوانين الإدارية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية بوصفها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري على غرار المؤسسة الوطنية للتلفزيون العمومي، بما جعل القطاع الإعلامي برمته غير قادر على التكيف مع سوق تنافسية فرضتها التحولات السوسيو- اقتصادية الدولية، وغير قادرة كذلك على منافسة الصحافة الأجنبية على كافة المستويات والأصعدة (سعيداني وفقيري، 2016، ص2، 3).

إلّا أنه تجدر الإشارة إلى ضرورة الإشادة بالرصيد الذي تركته التجربة الصحفية الثرية التي عرفتها الصحافة الجزائرية أيام نضال الحركة الوطنية بمختلف تياراتها، حيث استعملت الصحافة آنذاك كسلاح سياسي وإعلامي موازي لمختلف أدوات النضال المسلح أو السياسي. أما غداة الاستقلال فقد غاب هذا النوع من الصحافة التي تركت أثرا كبيرا وكان لها صدى عالميا وإقليميا، فالشعب الجزائري سنة 1962 لم تكن له أية صحف يومية يقرؤها عدا بعض الصحف اليومية الاستعمارية القوية التي

بقيت تصدر في الجزائر بموجب اتفاقيات إيفيان، وإن كانت هذه الأخيرة قد غيرت من توجهاتها موجهة خطابها الإعلامي للاعتراف بوجود أمة جزائرية مستقلة عن الأمة الفرنسية، ورغم تغطيتها لنشاط الحكومة الجزائرية المستقلة والشأن العام للشعب الجزائري بكل موضوعية، إلا أنها ظلت تشكل عقبة كبيرة في طريق الصحافة الجزائرية الناشئة لاسيما اليومية منها، وبقيت ممثلا دائما للوجود (والنفوذ الرمزي) الفرنسي في الجزائر لكونها لم تتخلى عن تغطية النشاط السياسي الذي يحدث في فرنسا، وقد بلغ عدد هذه اليوميات الفرنسية خمس يوميات تصدر واحدة بقسنطينة والبعض في الجزائر العاصمة والبعض الآخر في وهران، حيث كانت "الماغزين" وهي الأكثر رواجاتصدر عددا في كل يوم أحد (العطلة)، إضافة إلى سبع دوريات استعمارية بين الأسبوعية والشهرية والتي استمر صدورها منذ ما قبل الاستقلال في مدن سطيف وتيارت، وقد كانت هذه الصحف والدوريات تصدر باللغة الفرنسية وملاكها وصحفيوها ومسيروها فرنسيون أو حاملون للجنسية الفرنسية، ورغم ذلك فإن 250 ألف نسخة التي كانت تطبع من هذه اليوميات الخمس كانت تلقى رواجا هائلا بين المسلمين الجزائريين، ونظرا لأنها كانت قادرة على حمل رسالة وخطاب إعلامي قوي فإنها استطاعت أن تملأ الفراغ الإعلامي الذي كان حاصلا في الساحة الإعلامية الجزائرية بعد الاستقلال، نظرا لقلة الخبرة في ميدان اليوميات من جهة ونظرا للوضع السائد والفراغ القانوني الحاصل من جهة أخرى، حيث لم يصدر في تلك المرحلة أي تشريع إلا ما نص عليه قانون 31 ديسمبر 1962، على أنه يبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين بما ليس فيه تعارض مع السيادة الوطنية. ففي البداية لم يتم اعتبار النشاط الصحفي أو العمل في المجال الإعلامي برمته هو بمثابة مساس بمبدأ السيادة الوطنية، لذا فإن قانون 1881 والقوانين التابعة له أو ما سمي بقانون "حرية الصحافة" الذي ينص على الحرية المطلقة للنشاط الصحفي وعلى الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة لا يزال ساريا، وما استمرار النشاطات الإعلامية للصحف والدوريات الفرنسية إلا تطبيقا لهذا القانون، وهو أيضا ما جعل عددا من الجزائريين يبادرون في السنوات الأولى من الاستقلال وإلى غاية 1966 إلى إصدار صحف تتمع بالملكية الخاصة، بحيث كانوا هم ملاكها أو شركاء في ملكيتها وتخضع في تسييرها وخطابها إلى اتجاهاتهم السياسية والأيديولوجية، إلا أنها كانت في الغالب صحفا دورية لقلة تجربتهم في الصحافة اليومية، إذا ما تم استثناء يومية "ألجي ريبو بليكان" التي تنتمي إلى تيار أيديولوجي يساري ماركسي ويسيرها جزائريون مسلمون من أصل فرنسي. وقد تم احصاء خمسين صحيفة صدرت أو استمرت في الصدور في تلك الفترة منها 12 صحيفة استعمارية واثنتان جزائريتان صدرتا قبل الاستقلال وهي "المجاهد" بالعربية والفرنسية، ومنها 36 صحيفة جزائرية صدرت كلها ما بين 5 جويلية 1962 و19 جوان 1965، ستة منها فقط تعود لملكية خاصة (إحدادن، 1999، ص119، 122).

وهو ما يؤكد هيمنة الحكومة والحزب أو استهدافهما للهيمنة على الحقل الإعلامي برمته، وحتى وإن لم تدم هذه الفترة طويلا وعلى الرغم من استمرار النظام القانوني الاستعماري الذي ينص على حرية الصحافة، فإن ما يحدث كان عكس ذلك تماما، حيث أنه وزيادة على محدودية النشاط الصحفي، فإن مضمون الصحافة قد تغير جذريا بعد الاستقلال وأصبح هناك اتجاه سياسي واحد يسيطر على الخطاب الإعلامي وعلى جميع الصحف في الجزائر؛ وهو المضي في تشييد الجزائر المستقلة، ورغم ذلك بقيت الحكومة الجزائرية تنظر إلى الصحافة بشيء من التخوف والريبة ممزوجة بنية صارمة على إحداث تغيير كبير وهو الهيمنة أكثر، بتسطيرها لثلاثة أهداف أساسية تتلخص في: إنشاء يوميات جزائرية والقضاء على الصحافة الاستعمارية والبحث عن حل لقضية "ألجيريبوبليكان"، وذلك من أجل فكرة واحدة وهي تكريس هيمنة الحزب والحكومة على الصحافة المكتوبة. هذه الهيمنة التي تم

تحقيقها بسهولة على الإذاعة والتلفزيون حيث كانت الإذاعة والتلفزيون قبل الاستقلال تحت نظام الاحتكار الذي فرضته الإدارة الاستعمارية، ليتم نقل هذا الاحتكار والرقابة الإعلامية والثقافية إلى الحكومة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال، فبعد 5 جويلية 1962 ولفترة دامت أكثر من شهرين لم يكن بالجزائر أية صحيفة يومية جزائرية محضة، على اعتبار أن "ألجي ريبوبليكان" ليست لها صبغة جزائرية كاملة، ولم تصدر اليومية الجزائرية الأولى إلا في 19 سبتمبر 1962 وهي جريدة "الشعب"(إحدادن، 1999، ص122، 123). وبعد صحيفة الشعب اليومية تأسست صحيفة "الجمهورية" "EL-Djoumhouria" ثم النصر "An-Nasre" في سنة 1963، ثم صحيفة الجزائر هذا المساء سنة 1964. وقد تعرضت هذه الصحف الوطنية وغيرها إلى رقابة شديدة من قبل الحكومة الجزائرية (بن ديدة، 2019، ص101). حيث عين المناضل "صالح لونيشي" كمسئول عن جريدة الشعب بمساعدة بعض الصحفيين من المناضلين، وذلك بعد أن أسندت لهم مهمة إصلاح مطبعة "ليكود ألجي" التي تحطمت بواسطة قنبلة من قبل جماعة منظمة "لواس"، واستمرت الجريدة بالصدور بهذا الاسم مكتوبا باللغة العربية حتى شهر مارس 1963 أين تقرر ترجمته إلى الفرنسية، واستمر كذلك حتى جوان 1965 ليتغير اسمها إلى اسم "المجاهد"، كما يضاف إلى الصعوبات التي واجهت السلطات الجزائرية من أجل إنشاء صحف يومية جزائرية لاسيما باللغة العربية، هو الوسائل التقليدية الموروثة عن الاستعمار وكذا قلة عدد الصحفيين الجزائريين ونقص الخبرة والاحتراف لديهم في مجال اليوميات واتقان اللغة العربية، كما أن الكثير منهم قد فضل التوجه إلى الوظائف السياسية والإدارية، بما اضطر السلطات الجزائرية إلى الاعتماد على الاعانة المصرية واللبنانية في هذا المجال، ليتأخر صدور أول يومية باللغة العربية عن نظيرتها الفرنسية إلى غاية 11 ديسمبر 1962، وقد أشرف على نسخة "الشعب" العربية المناضل "علي مفتاحي" (إحدادن، 1999، ص123، 124). إلا أن مضمون هذه اليوميات وعناوينها كانت متشابهة جدا، إضافة إلى أنها كانت ناطقة باسم الحزب الوحيد ومشجعة للسياسات الاشتراكية، مع وجود بعض التمييز في التعامل الرسمي ازاء كل من الصحف العربية وتلك الصادرة بالفرنسية (قجالي، 2015، ص119). أما جريدة "لاريبوبليك" (الجمهورية) والتي صدرت بوهران في مارس 1963 فقد كان لظهورها سياق خاص بها، لأنها بمثابة استمرار لجريدة "أورون ريبوبليكان" ذات الاتجاه الاستعماري الاشتراكي والتي كانت تصدر منذ ما قبل الاستقلال، والتي توقفت عن الصدور نتيجة مغادرة صحفييها وفنييها للتراب الجزائري وبقيت ملكا شاغرا، ليتم تأميمها من قبل السلطات الجزائرية وإصدارها باسم "الجمهورية" دون استثمار جديد. وفي سبتمبر 1963 صدرت جريدة "النصر" اليومية باللغة الفرنسية بقسنطينة، ثم تأسست يومية "الجزائر هذا المساء" (ألجي سو سوار) باللغة الفرنسية بعد تحضير طويل الأمد لتكوين صحفيين باللغة الفرنسية على يد مختصين فرنسيين وبعض الجزائريين الذين لهم تجربة صغيرة في هذا المجال، ليسند إصدارها إلى النخب المتخرجة بعد ذلك بمطابع جريدة "لوبابل" في أفريل 1964، والتي كانت في الحقيقة تابعة لمؤسسة مستقلة تدعى "المطابع الوطنية الجزائرية"، وهي المؤسسة المكلفة بتسيير المطابع الموجودة في الجزائر، ليصبح عدد اليوميات التي أصدرتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال خمس يوميات فقط مقارنة بالجهد المبذول أو بالنسبة للدوريات والصحف الأسبوعية التي أصدرتها السلطات الجزائرية، كأسبوعية "الثورة الإفريقية" (ريفوليسيون أفريكان) باللغة الفرنسية في 2 فيفري 1963 بإشراف المحامي الفرنسي (فيرغيس أنغليس)، والمجلة الشهرية "الجيش" الصادرة بالفرنسية أولا في جويلية 1963 ثم بالعربية في مارس 1964، إضافة إلى المجلات المتخصصة مثل "الشباب" و"المعرفة" و"نوفمبر" و"الثورة والعمل" وغيرها، هذا زيادة على صدور الصحف التابعة للملكية الخاصة مثل

جريدة "الجماهير" التي أصدرها الكاتب "الطاهر وطار". أما عن جهود التأميم والإيقاف فنذكر إيقاف صدور أسبوعية "المجاهد" في 27 جوان 1964 والتي كانت تصدر باللغة الفرنسية (إحدادن، 1999، ص124، 126).

. أما البث بإذاعة الجزائر الذي انطلق في أواخر عشرينات فترة الاستعمار، والتلفزيون الذي ظهر بالجزائر سنة 1956 برأس تامنفوست على بعد 20 كيلومتر شرق مدينة الجزائر، فقد تم استرجاع السيادة على الإذاعة والتلفزة الجزائرية في 28 أكتوبر 1962، حيث خلفت الإذاعة والتلفزة الجزائرية (ENTV) ديوان الإذاعة والتلفزة الفرنسية (ORTF)، حيث كانت توجد محطة جهوية واحدة تابعة لديوان الإذاعة والتلفزة الفرنسية، لتتأسس المؤسسة الوطنية للتلفزيون بموجب مرسوم رقم 147- 86 المؤرخ في 1 جويلية 1986 ومقرها في الجزائر العاصمة، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، لها مهمة اجتماعية وثقافية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية مع تبعيتها لوزارة الثقافة، وقد كانت منذ الاستقلال تحتكر مهمة التبليغ وبث التحقيقات والحصص والبرامج المتعلقة بحياة المواطن عبر كامل التراب الوطني(العيفة، دس، ص131، 132).

. أما وكالة الأنباء الجزائرية التي أنشئت في أول ديسمبر 1961 في خضم حرب التحرير لتكون سفيرا لها على الساحة الإقليمية والدولية، والتي كانت الوكالات الأجنبية تستغل أخبارها رغم أنها كانت تسحب عبر آلة السحب التقليدية "الرونيو" (العيفة، دس، ص56)، ففي سبيل تطويرها وما بين أوت وسبتمبر 1963 اتخذت الرئاسة الجزائرية قرارات تهدف إلى تنظيم هذه الوكالة بكيفية منطقية، بحيث خُوِّل لها حق احتكار توزيع المعلومات الإخبارية على مستوى كل التراب الوطني، وفي 24 أفريل 1964 صارت الوكالة تعمل باستمرار على مدى 24 ساعة، إلا أن هذا لم يكن ليغطي على ضعف نوعية الخبر، بحيث أصبحت تقتصر على تحرير الأخبار وبثها نقلا عن الوكالات العالمية وترجمتها دون تنقيح أو تصحيح، وعلى نشر البلاغات التي تستقبلها من الوزارات المختلفة، وهو ما انعكس على أغلب اليوميات والصحف الجزائرية التي صارت تفتقد للأهمية والجودة التي ينتظرها القارئ بالنظر إلى ضعف الرسالة الإعلامية التي تقوم ببثها، لذلك فإن اليوميات الجزائرية لم يكن لها رواج كبير في تلك الفترة، فقد كان سحب جميع اليوميات لا يتجاوز 50 ألف نسخة بنسبة مرتجعات قد تصل بالنسبة لبعض الصحف إلى 70%، وإضافة إلى رداءة الخطاب الإعلامي فإن من أسباب هذا الضعف وعدم الإقبال، هو انعدام شبكة توزيع قوية وملائمة في مقابل المنافسة التي كانت تجدها من قبل الصحافة الاستعمارية الناشطة والرائجة آنذاك، والتي انطلقت السلطات الجزائرية في القضاء عليها بعد سنة واحدة من إنشاء أول يومية جزائرية لمواصلة جهود التأميم، حيث انعقد اجتماع للمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يوم 17 سبتمبر 1963 وقرر تأميم اليوميات الثلاث: (لا ديباش دالجيري) و(لا ديباش دي كونسطونتين) و(ليكو دورون)، وصدرت في اليوم الموالي كيوميات وطنية بعناوين ضخمة في الصفحة الأولى تخبر بهذا القرار، معتبرة أن قرار التأميم أمر مبرر قانونا ولا يتنافى مع اتفاقيات إيفيان،لأن وجود هذه الصحف يذكرنا بالعهد الاستعماري ولا يتلاءم مع السيادة الوطنية حتى وإن غيرت من خطابها الذي صار معتدلا، ولاسيما في ظل وجود صحافة وطنية ناشئة غير قادرة على المنافسة. وقد ظهر التأميم في صيغة قانونية ملائمة تعتبر من خلالها هذه اليوميات كمؤسسات لها طابع صناعي تجاري ومن حق الدولة تأميمها وتعويض أصحابها، للتغطية على السبب الحقيقي الذي كان سياسيا بحتا لأن من ورائه المكتب السياسي للحزب وليس الحكومة، وحرصا على إلغاء الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة وفرض هيمنة الدولة والحزب على الصحافة بكل أشكالها، وقد كانت تلك

الصحافة (الصحف الاستعمارية) بمثابة عقبة في وجه هذه الهيمنة من خلال منافستها القوية لليوميات الوطنية، فقد أشار القرار إلى هذه المنافسة التي راحت تأخذ أبعادا خطيرة، حيث كانت الصحف الاستعمارية تسحب ما يقارب 250.000 نسخة نظرا لمقروئيتها لدى الجزائريين وموضوعيتها في تغطية الأحداث دون المساس بالسيادة الوطنية، في مقابل اليوميات الوطنية التي لم يتجاوز سحبها 50.000 نسخة نظرا لقلة تجربتها وعدم القدرة على المنافسة، ليتم بذلك القضاء على الملكية الخاصة ومبدأ المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص في هذا المجال من أجل الدفع بالصحافة اليومية الوطنية أو بزعم فسح المجال لتطويرها. وقد تحققت هذه الأهداف بإزالة العقبة الأولى لتطوير الصحافة الوطنية اليومية وهيمنة الحكومة والحزب على المجال الصحفي، من خلال القضاء على الصحافة الاستعمارية تماما وتحويل مقراتها ومطابعها ومختلف وسائلها المادية إلى الصحف الوطنية الناشئة (إحدادن، 1999، ص126، 128).

أما قضية "ألجي ريبو بليكان" التي انتهت بها هذه المرحلة وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة للصحافة والإعلام في الجزائر، فهي تتعلق بالجريدة الفرنسية - الجزائرية (التي يوجد جزائريون كثر من ضمن مؤسسيها) ذات الولاء للحزب الاشتراكي الفرنسي ثم للحزب الشيوعي الفرنسي، والذي تولى إدارة الجريدة فصارت مهتمة بمشاكل المسلمين الجزائريين والدفاع عن مشروع "بلوم فيوليت" بعد الحرب العالمية الثانية ثم اتخذت مبدأ التحفظ والحياد من الثورة الجزائرية، وهو ما أكسبها عداء السلطات الاستعمارية وأدى إلى إيقافها وسجن بعض مسؤوليها، وعاودت النشاط بعد الاستقلال مباشرة بوضع قانوني خاص بوصفها جريدة تعود ملكيتها لجزائريين مستقلين عن الحكومة، ولكن بثوب سياسي جديد وخطاب إعلامي مؤيد للحكومة الجزائرية في استكمال مسيرة الاستقلال والبناء والحرية، ولكن ما كان يقلق الحكومة هو استقلالية الجريدة وقوة وموضوعية طرحها وكفاءتها وتجبرتها التي أكسبتها رواجا كبيرا في أوساط الجزائريين، حيث بلغ عدد سحبها 80.000 نسخة بما جعلها أكبر يومية جزائرية، وهو ما زاد رغبة الحكومة والحزب في دمجها مع يومية "الشعب" (لوبابل) في جريدة واحدة باسم "المجاهد" قصد تشديد الرقابة عليها، وقد تقرر ذلك في المؤتمر الثالث لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964. حتى وإن كان ذلك في مصلحة "ريبو بليكان" نظرا لكثرة وكفاءة صحفييها وخبرتها كوسيلة إعلامية، إلا أن العدد الأول الذي تقرر سحبه يوم 21 جوان 1965 لم يصدر تأجيلا لعدة مشاكل طارئة من بينها وضعية الصحفيين، ليتم إيقافها قبل أن تبدأ نشاطها لكونها دخلت صف المعارضة بعد أحداث التصحيح (الإنقلاب) الثوري في 19 جوان 1965، لتكون بذلك "قضية ريبو بليكان" بمثابة إعلان بزوال الملكية الخاصة في مجال الصحافة وتكريس هيمنة الدولة والحزب على المجال الإعلامي برمته وإقامة نظام اشتراكي (أحادي) للإعلام (إحدادن، 1999، ص128، 129).

وتجدر الإشارة إلى أنّ ميثاق طرابلس 1962 ودستور 1963 ثم ميثاق الجزائر 1964، كانت بمثابة الأدوات القانونية لتبرير وتعزيز هذه الهيمنة والنظام الأحادي في هذه المرحلة، سواء في مجال الصحافة والإعلام أو في جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الجزائر المستقلة، فقد خالفت هذه المواثيق في بنودها وتوجهاتها ومضامينها كل ما نص عليه ميثاق الصومام من ضرورة احترام الحريات الأساسية بعد الاستقلال، بحيث لم تتم الإشارة تصريحا ولا تلميحا إلى دور وسائل الاتصال الجماهيري في تدعيم بناء الديمقراطية أو في تكريس الحريات الفردية والجماعية، بل وعلى العكس ولأن السلطة السياسية كانت في حاجة إلى تعبئة الجماهير لإرساء تصوراتها حول ضرورة استكمال مسيرة الاستقلال والبناء، فقد تم توظيف وسائل الاتصال الجماهيري في إدارة الصراع على

الحكم واستبعاد الخصوم والقضاء على الرأي المخالف وبناء نظام أحادي يخلو من كل تعدد، حيث بدأت وسائل الاتصال والإعلام وتماشيا مع مساعي النظام السياسي توكب رغبته في تعزيز قيم الأحادية، وراحت الصحف ومختلف وسائل الإعلام تتحدث عن المسئوليات الجماعية بدل الحديث عن الحريات الفردية والجماعية، محاولة إعطاء تصور لمعنى الحريات يقارب تحرير الفرد من الاستغلال الرأسمالي ومن البطالة ومن التهميش، واستبدلت بذلك مفهوم الديمقراطية التداولية بمفهوم الديمقراطية العمالية التي تسمح وفق تصوراتها بخلق الظروف الجيدة للعمل والنضال والممارسة للحصول على الحريات الحقيقية، أو بمفهوم الديمقراطية الذي يتناسب مع مفهوم المسئولية التي يتحملها الأفراد والجماعات تجاه الدولة، وربط الحقوق والحريات العامة (وحتى الحقوق والحريات الطبيعية) بشرط الممارسة في إطار ما يسمح به القانون (فرحي، 2013، ص234).

2/ المرحلة الثانية: 1965- 1979.

انتهت قضية "ريبوبليكان" و"لوبابل" وتم إيقاف الجريدتين وانتهت آخر جريدة تعود لملكية خاصة، وانطلقت يومية المجاهد باللغة الفرنسية بوصفها حدثا إعلاميا بارزا، لكونه يزيد من قوة الحكومة وهيمنتها على المجال الإعلامي من جهة ونظرا لهيمنة لغة الجريدة (الفرنسية) على المجال الإعلامي والثقافي الجزائري برمته من جهة ثانية، بما أدى إلى هيمنة الجريدة على المجال العام الإعلامي في الجزائر برمته لتفوق مقروئيتها على باقي الصحف الجزائرية، حيث انتقل عدد سحبها من 100.900 إلى 203.000 نسخة ما بين 1970 و1978، في مقابل انتقال سحب باقي الصحف اليومية الوطنية من 68.000 إلى ما يقارب 71.000 نسخة فقط في نفس الفترة من هذه المرحلة. كما أن عدم ظهور أية يومية في هذه المرحلة بل واختفاء يوميات أخرى قد جعل من هيمنة "المجاهد" تزداد على الساحة الإعلامية في الجزائر(إحدادن، 1999، ص129، 130) في علاقة عكسية بالنسبة للصحف الأخرى، وفي علاقة طردية مع الزمن واستمرار صدورها، ومع زيادة محاولات الحكومة والحزب للهيمنة عليها وعلى الفضاء الصحفي والإعلامي في الجزائر عموما.

فإيقاف "ألجي سو سوار" في 31 أوت 1965 لسبب غير مصرح به زيادة على عدم ظهور أية اصدرات يومية أو أسبوعية ملحوظة، ماعدا اصدار "ألجي أكتيالتي" باللغة الفرنسية في 24 أكتوبر 1965، يسمح بالقول أن التحول الإعلامي في هذه المرحلة كان أكثر جمودا من المرحلة الأولى التي تميزت بمحاربة الملكية الخاصة، حيث اتضحت النية بمحاولة إقامة نظام إعلامي أحادي اشتراكي ليس من خلال إلغاء الملكية الخاصة فحسب، بل بمواصلة جهود ذلك ومحاولة توجيه الصحافة الحكومية لتصير أداة تعزز من خلالها الدولة سياستها وتشديد رقابتها عليها وعلى المجالات الأخرى، لا كما هو حال الصحافة الرأسمالية في البلدان الغربية التي تكون هي من يراقب الحكومة ونشاطاتها وإلتزاماتها بل ومعارضتها أحيانا وليس الخضوع لها (إحدادن، 1999، ص130، 131).

لذا يمكن اعتبار هذا الجمود هو ترجمة فعلية وممارساتية لربط الحريات العامة الفردية والجماعية، لاسيما في وسائل الاتصال الجماهيري بشرط الممارسة في إطار ما يسمح به القانون، وهو أيضا استمرار للانقلاب على مقررات ميثاق الصومام والمواثيق الجزائرية اللاحقة بعد الاستقلال، حيث لم يتغير مفهوم الديمقراطية ولا النظرة إلى الحريات العامة ودور الصحافة في ميثاق 1976 عنه في المواثيق السابقة (ميثاق طرابلس وميثاق الجزائر)، حيث أنه أكد على ضرورة ضمان الحريات العامة بما فيها حرية التعبير والرأي والتفكير التي ظلت مرتبطة بنظرة السلطة إلى هيكلية الدولة المبنية

أساسا على الأحادية المناهضة لأي معارضة، بل ومشروطة بأن لا تستغل هذه الحرية لضرب المبادئ الاشتراكية التي تبنى عليها الجمهورية. فقد عزز دستور نوفمبر 1976 تحكم النظام السياسي في وسائل الاتصال الجماهيري وخاصة الصحافة، حيث تم إقرار مركزة المؤسسات الإعلامية والصحفية التي كانت تسير من قبل شخصيات سياسية حزبية أو معروفة بمشاركتها في حرب التحرير، وهي التي كانت تتولى بنفسها وضع وتحديد التوجهات السياسية والخط السياسي للخطاب الإعلامي للصحف والمؤسسات الإعلامية التي تشرف على إدارتها وتسييرها في يد وزير الإعلام، وهو الذي أنهى فترة انفراد هاته الشخصيات بصلاحية التوجيه ليعزز بذلك من رقابة وتوجيه الحزب أكثر من ذي قبل، وذلك بتعيين شخصيات حزبية على رأس هذه المؤسسات لتطبيق هذه السياسة الإعلامية، ورغم أن حالة وطبيعة الفضاء العام في الجزائر الذي سبق الإعلان والمصادقة على ميثاق 1976 يعتبر استثنائيا، بسبب إعلان السلطة السياسية رغبتها في فتح نقاش عام حول الميثاق، والاستماع لأول مرة إلى آراء المواطنين عبر صفحات بريد قراء الجرائد والصحف ومعرفة اهتماماتهم وانشغالاتهم واسهاماتهم في الشأن العام، إلا أن هذا لم يكن كافيا للقول بأن وسائل الاتصال الجماهيري قد عملت في فضاء من الحريات الإعلامية، أو أنه فضاء عام معزول نهائيا عن التدخلات والإملاءات السياسية من طرف السلطة أو الحزب. حيث تم تحديد سقف لكل ما يمكن أن تتناوله الصحف المكلفة بنشر اسهامات القراء والمواطنين وآرائهم حول مشروع الميثاق، بحث لا يسمح من خلاله بتناول القضايا الرئيسية والجوهرية التي تحقق التغيير السياسي الفعلي، كمسألة الحريات السياسية والاتصال السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ليقتصر دورها على إدارة النقاش باحتشام حول مواضيع ثانوية وهامشية كآليات دمقرطة الحياة السياسية داخل الإطار النضالي وضرورة الحفاظ على حيويته، أو بما تعلق بالمواطن وحقه في معرفة مرشحيه أو إعطائه حرية الاختيار بين أكثر من مرشح يتم اختيارهم أو انتقاؤهم له من الحزب. فلم يسمح للصحف بنشر أي من الكتابات أو الإسهامات التي تنتقد رموز النظام (فرحي، 2013، 234، 236).

ولم تكتف السلطة السياسية بممارسة هذه الأشكال من التضييق والرقابة القانونية، بل إنها وظفت آلتها السياسية والإدارية الرسمية وخاصة المسئولين على قطاع الصحافة من أجل التدخل في توجيه النقاش عبر الصحف الوطنية باستخدام آليتين: ترتكز الأولى على اختيار الرسائل المرشحة للنشر بغرض استبعاد الرسائل التي لا تتوافق مع توجهات السلطة السياسية وسقفها الذي وضعته لحرية التعبير، وترتكز الثانية على كيفية التحكم في شكل التغطية الصحفية للنقاشات ذاتها، والحقيقة أن ردورد الفعل الاستباقية التي كان ينتهجها المسئولون على قطاع الصحافة والإعلام ومن خلفهم السلطة السياسية، قد هدفت أساسا إلى تحييد النقاش وإفراغه من محتواه الحقيقي، فعلى الرغم من أن القارئ الجزائري في هذه الفترة كان يعبر في بعض الرسائل عن نقده الصريح للنموذج الاشتراكي مقارنا إياها بالنموذج الليبرالي أحيانا والنموذج الإسلامي أحيانا أخرى، كما كان يتطرق إلى مسألة التنوع الثقافي وفي مقدمتها المسألة الأمازيغية أو القضية البربرية، إلا أن الصحافة كانت لا تعطي لهذه المواضيع المكانة المستحقة أو المرجوة من قبل المواطنين لاسيما المساهمين منهم في تلك النقاشات، كما تعدت الردود الاستباقية للسلطة على تلك النقاشات إلى مسألة السياسة الإعلامية، بحيث لم يُفسح المجال بشكل فعلي أمام كل الشرائح الواسعة والمختلفة من الجماهير لإبداء رأيها بوضوح في مسألة التوجهات السياسية والأيديولوجية للمؤسسات الصحفية والإعلامية بصفة عامة، والتي لم تكن السلطة تنظر إليها سوى بوصفها أداة (أو جهازا من أجهزة الدولة ومؤسساتها الإدارية والسياسية) في يد السلطة مهمتها الأساسية هي تعليم وتنشئة المجتمع في المقام الأول، وغير معنية تماما بإثارة النقاش حول جدوى

وفعالية البرامج الاقتصادية والمسائل الإجتماعية والقضايا السياسية والتناقضات الثقافية أو الخيارات السياسية الاستراتيجية التي عكفت الدولة على اعتمادها في تلك الفترة (فرحي، 2013، ص236، 237).

بما يحتم علينا القول بأن التحولات القانونية في هذه المرحلة أو في المرحلة التي سبقتها لم تحمل أية تغيير أو رغبة حقيقية لدى النظام السياسي في إعطاء حريات إعلامية، أو في وضع الأطر الحقيقية التي تسمح بالوصول إلى الحقيقة أو إلى مصادر المعلومة أو تسمح بالنقاش الحر في الخطاب الإعلامي والصحفي من خلال ما سمي بفتح النقاش حول ميثاق 1976، كما أخفق هذا القانون أيضا في إعطاء أو وضع ضمانات حقيقية لحماية الصحفيين من تعسف السلطة ورقابة الحزب، ولا لتوضيح الدور الرقابي لوسائل الاتصال الجماهيري على السلطة السياسية والحزب الحاكم، بل جعلت من الصحافة والأجهزة الإعلامية وسيلة رقابة على الجماهير والمعارضين واستبعادهم من نقاش المسائل والقضايا الجوهرية التي تهم الشأن العام، وصارت المؤسسات الصحفية والإعلامية بمثابة أداة أيديولوجية للدولة مهمتها هي الرقابة على المجتمع وتوجيهه وتعبئته لإرساء سياستها وتكريس توجهاتها الأيديولوجية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التنموية، ولا تقوم في أحسن الأحول إلا بالأدوار التربوية والتعليمية والتثقيفية والترفيهية التي لا تنسجم مع حجم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري على المستويين المحلي والدولي.

كما أن هذه السياقات قد جعلت النظام الجزائري يضع الجزائر بصفة تدريجية لاسيما وضع الإعلام فيها في خانة أو صفة اللاشرعية، من خلال عدم وجود قانون عام يضبط وضع الإعلام والصحافة ويميز حدودها، حيث أنه كان مسموح لكل مواطن بإصدار جريدة دون أن يتعارض ذلك مع القانون، لكن هذا الحق غير ذي معنى لأنه لم يكن مصحوبا بالحق في التوزيع، فقد سارعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات رقابية أكثر صرامة على النشر والتوزيع، ففي سنة 1966 قامت بتأميم شركة "هاشيت" التي كانت تتولى توزيع الصحف في الجزائر خاصة الأجنبية، لتؤسس مكانها الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المعروفة باسم "سنيد" وخولت لها حق احتكار ميدان التوزيع، حيث لا يمكن توزيع أي منشور أو مطبوع في الجزائر إلا بواسطتها في كامل التراب الوطني، ليتعزز بذلك النظام الاشتراكي وتتشدد الرقابة والهيمنة على المجال الصحفي والإعلامي في الجزائر قانونيا وعمليا، بما أدى إلى تجمد الصحافة سواء من ناحية تعدد الصحف أو نوعية واختلاف الرسالة الإعلامية، وقد تم تبرير هذه الأحداث والوقائع بأن نسبة الأمية مرتفعة وربثما تنتج المدرسة نخبا يمكنها القراءة والتحرير يمكن السماح بالتعدد في هذا المجال لتكون بذلك الصحافة في هذه الفترة وسيلة نخبوية وليست جماهيرية، نظرا لأن الحكومة الجزائرية أولت الاهتمام بالوسيلة السمعية البصرية (الإذاعة والتلفزيون) بوصفها وسيلة أكثر جماهيرية لا تقتضي حتما معرفة القراءة والكتابة لفهم رسالتها، فقد بلغت إعانة الحكومة للصحافة المكتوبة نسبة 9.76% أي 2 مليون دينار من الميزانية المخصصة لوسائل الإعلام، في مقابل 68.29% بقيمة 14 مليون دينار للإذاعة والتلفزيون في نفس السنة، ويتواصل هذا الفرق إلى آخر سنة من هذه المرحلة 1978 ليبلغ 4.16% بقيمة تقدر حوالي 7 ملايين دينار للصحافة المكتوبة مقابل 89.91% بقيمة 159 مليون دينار للإذاعة والتلفزيون، ورغم توفر الصحافة المكتوبة على مداخيل خاصة إلا أنها لم تكن كافية لإدخال التغييرات المادية الضرورية وظلت جامدة تعمل بإمكانياتها البسيطة والتقليدية، أما الوسائل السمعية البصرية فاستطاعت أن توسع

شبكتها وتعزز خطابها بالوسائل المستحدثة وصارت تسمع وتشاهد في كل التراب الوطني (إحدادن، 1999، ص131، 132).

أما الصحافة المكتوبة فلم تشهد أي تغير ملموس إلا مع نهاية هذه المرحلة، إلا إذا استثنينا تحسن بسيط في مسألة التوزيع وتغير كبير في مسألة التعريب، حيث كانت جريدة الشعب هي اليومية الوحيدة الناطقة باللغة العربية وهي الأقل رواجا مقارنة بباقي الجرائد الصادرة باللغة الفرنسية دون أن يثير هذا الوضع قلق المسئولين ولا احتجاج القراء، فقد كانت أغلبية الشعب الجزائري تقرأ باللغة الفرنسية التي كانت لغة التعامل الإداري بل ولغة كل النشاطات في البلاد، حتى دفعت المدرسة الجزائرية بعض خريجيها الذين يحسنون اللغة العربية في بداية السبعينات، لطرح مسألة التعريب كمعضلة سياسية تفرض تغيير هيمنة اللغة الفرنسية لاسيما على الميدان الثقافي والإعلامي، فكان تعريب الجريدة المصورة في التلفزيون سنة 1970 هو أول خطوة للتجاوب مع هذه الضرورة الملحة، ثم عرّبت جريدة النصر الجهوية "قسنطينة" التي استغرقت 6 أشهر من جويلية 1961 بتعريب صفحة واحدة إلى غاية صدور العدد الأول المعرب تماما في 3 جانفي 1972، ويليها تعريب جريدة الجمهورية الجهوية "وهران" من جانفي 1976 إلى جانفي من سنة 1977، هذا بعد أن تم صدور قرار بتعريب الإشهار سنة 1974. ونظرا لقلة مستوى كفاءة وخبرة المترجمين فإن سحب وتوزيع الجريدتين قد تراجع إلى النصف في السنتين الأولتين من عملية التعريب، ليعاود مستوى السحب والتوزيع بعدها دون أن يبلغ المستوى الأول لكل جريدة (إحدادن، 1999، ص133، 134).

أما عن مشكلة توزيع الصحف فقد كانت أكبر المشاكل التي يعاني منها الخطاب الإعلامي في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية هذه المرحلة، فشبكة التوزيع التي وضعتها السلطات الاستعمارية كانت حسب احتياجاتها واحتياجات المستوطنين في المدن الذين يتواجدون بكثرة في المدن الكبرى وبعض القرى الصغرى التي أنشأتها الإدارة الكولونيالية، فكان التوزيع يسعى إلى ايصال الصحف لهذه الشريحة دون اعتبار للأهالي المسلمين وتواجدهم في المناطق الأخرى كالأرياف والمناطق الجبلية والصحراوية، لتبقى الخطوط نحو الشرق والغرب وخط صغير نحو الجنوب مستمرة حتى بعد الاستقلال، خاصة مع تجمد الصحافة في المرحلة الثانية حيث لم يظهر اهتمام لا بالصحافة ولا بتحسين توزيعها إلى غاية بداية 1977، حيث تم فتح 1182 من محلات ببع الجرائد موزعة على 578 بلدية، مقارنة بتغطية 280 فقط من 704 بلدية عبر الوطن قبل ذلك، وتواصلت الجهود سنتي 1978 و1979 لتتزايد مع تحسين في شبكات التوزيع أعداد السحب وكذا المبيعات للصحف الوطنية في مختلف أنحاء الوطن، وهو ما يدل على تزايد عدد القراء وبالتالي انخفاض الأمية في أوساط الجزائريين لتصل إلى 50 % مقارنة بـ 70 % في السنوات الأولى من الاستقلال، ورغم ذلك بقي الخطاب الإعلامي الصحفي ضعيفا وأقل تأثيرا مقارنة بالرسالة الإعلامية للإذاعة والتلفزيون في هذه المرحلة(إحدادن، 1999، ص134، 136). وكل هذا يمكن إرجاعه إلى الوضع القانوني للصحافة والإعلام في الجزائر كما أسلفنا الذكر وكما سنأتي على التفصيل فيه في المبحث الموالي "التطور القانوني".

حيث أن السلطات الجزائرية ونظام الحكم كان من أولوياته استكمال مظاهر السيادة الوطنية والإسراع في رسم معالم سياسة إعلامية تضبط مهام الإعلام وتحددها بشكل دقيق، وتتحكم في الخطاب الإعلامي الناشئ بتوجيهه حسب الاختيارات الكبرى للنظام السياسي السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تقرر إنشاء يوميات وطنية وتأميم الصحافة الاستعمارية وإلغاء العمل بالتشريعات

الإعلامية الموروثة عن عهد الاستعمار، فلم تترك السلطة أي مجال للحريات من خلال ماجاء في مؤتمر طرابلس 1962 لحزب جبهة التحرير الوطني؛ إذ نص على إقرار الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في مختلف المجالات لاسيما الثقافي والإعلامي، كما حدد مسئولوا الإعلام والتوجيه في جبهة التحرير الوطني في 13 جويلية 1963 أهداف تخص تنظيم المجال الإعلامي، والتنظيم الخاص بالصحفيين والتوعية السياسية والتنشئة الاجتماعية لأعضاء الحزب بتذكيرهم بأنهم ليسوا مجرد موظفين في قطاع الإعلام، وإنما هم مناضلون أيضا في المواقع التي يتواجدون فيها. كما أن الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية صدور ميثاق 1976 قد تميزت في بدايتها بعدم الاستقرار السياسي، مما انعكس على طبيعة العمل الصحفي نتيجة غياب الإطار القانوني المنظم لمهنة الصحافة واحتكار الدولة للمجال الإعلامي بصورة كاملة، حيث كان المسئولون على وسائل الإعلام هم أنفسهم منتجوا الخطاب الأيديولوجي للنظام السياسي، وذلك من خلال تأكيد السلطات التزامها المطلق بفكرة ضبط وسائل الإعلام وتوجيهها للنشاط الصحفي بإصدارها للأمر 535- 68 المؤرخ في 9 سبتمبر 1968، الذي أكدت مادته الخامسة أن على الصحفي القيام بوظيفته في نطاق عمل نضالي (مواس، 2018، ص65، 66).

أما ميثاق 1976 فقد أقر الحق في الإعلام والحصول على المعلومات، إذ تم من خلال هذا الدستور الجديد تحديد دور الإعلام والصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما الطلائعية ومسئولياتها حاصرا إياها في تربية الجماهير، وكذا المساهمة في العملية التنموية بما يفرض تقييد حريتها بما يجعل المواطن المتلقي مجرد هدف للاتصال وليس شريكا في العملية الاتصالية، وأنتج جمودا شاملا لاسيما في مجال الصحافة المكتوبة حيث ألغى تماما وجود علاقة بين الحاكم والمحكوم، هذه العلاقة التي اقتصرت على الوسائل السمعية البصرية التي تتلاءم وتشجع في نفس الوقت على ارتفاع معدلات الأمية ونقص مستوى التعليم وضعف شبكة التوزيع والمواصلات، وهي الأداة (الأيديولوجية) المواتية لتحقيق التعبئة السياسية المرجوة بشكل مكثف، فلم يكن هناك قانون خاص بالإعلام في الجزائر المستقلة يضبط فعلا الخطاب الإعلامي برمته إلا سنة 1982 (مواس، 2018، ص65، 66).

3/ المرحلة الثالثة: 1979- 1988.

بعد أن انطلق مشروع التعريب الذي شمل بعض الصحف وظهور قانون الصحفي 1968 في المرحلة الممتدة من 1965 إلى 1978، والتي عرفت بالتضييق وتشديد الرقابة بل والهيمنة على المجال الصحفي وتوجيه الخطاب الإعلاميي الجزائر، انطلقت هذه المرحلة بصدور أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة في 6 فيفري 1982، والذي يعتبر وجها من أوجه التحول (الشكلي) الذي عبرت عنه القيادة السياسية الجديدة في البلاد خاصة في الميدان الاقتصادي، حيث تم اعتبار الإعلام هو أحد القطاعات السيادية للدولة في المادة الأولى من هذا القانون، كما حاول هذا القانون تنظيم مهنة الصحافة ومنحها الحرية المطلوبة ولكنه حددها وقيدها في المادة الثانية بحدود المبادئ والأسس الأيديولوجية للدولة. وقد كانت هذه المرحلة هي بداية الاهتمام الفعلي بقضايا الإعلام ووسائله واستكمال بناء مختلف المؤسسات والهياكل الاقتصادية، وكان المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني هو الحدث السياسي الأبرز ونقطة انطلاق التحولات التي عرفتها هذه المرحلة، هذا الحدث الذي أفرز أول قانون للإعلام في الجزائر 1982، والذي تحددت بموجبه المهام التي يجب أن تقوم بها وسائل الإعلام عموما والصحافة بوجه خاص، وهي إبراز الجهود المبذولة من قبل الدولة في مجال التنمية

وكذا توعية المواطن بأهميتها وما يترتب عنها من فوائد تعود بالإيجاب على المستوى المعيشي للمواطن، وتقوم بإقناعه بضرورة المشاركة الفعالة في كل الخدمات الوطنية. فقد عرفت الصحافة الجزائرية في هذه الفترة توجيهات جديدة أدت إلى تطوير قطاع الإعلام برمته، لاسيما وأن ذلك قد تزامن مع انخفاض محسوس في معدلات الأمية وارتفاع عدد القراء، وكذا تجهيز مختلف مؤسسات الصحافة المكتوبة بوسائل طباعة حديثة (قندوز، 2015، 135، 136).

لكن تجدر الإشارة إلى أن تلك المناقشات التي تمت خلال المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني والتي أفرزت هذا القانون، قد تحدد على إثرها تصور أو مفهوم الدولة الجزائرية كبلد اشتراكي ينتمي للعالم الثالث حول الإعلام والسياسة الإعلامية، حيث تم اعتباره إعلاما يقوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج (الإعلام)، وأن الإعلام هو جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية للبلاد والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني، وهو أداة من أدواتها (الأيديولوجية) في تطبيق مهمات التوجيه والرقابة والتنشيط، وعلى هذا الأساس تم تحديد مهام الإعلام والصحافة في الجزائر في هذه المرحلة(مواس، 2018، ص66). كما أن هذا القانون وهذه المناقشات التي أفرزته "المؤتمر الرابع لجبهة التحرير" ووافقت لأول مرة على لائحة "قانون" خاصة بالإعلام، قد جاء بعد 15 سنة من انعقاد المؤتمر الثالث للجبهة (إحدادن، 1999، ص136). وهو ما يوحي بأن القضايا والمواضيع الإعلامية (المجال الإعلامي) قد صارت من المشكلات الأساسية والكبرى التي تؤرق الساسة وتجلب اهتمام القيادة العليا في البلاد، وأن الإعلام قد صار من اختصاصات الحكومة والحزب؛ أي يندرج ضمن المواضيع السياسية والأجندة السياسية للسلطة السياسية، لتكتمل بذلك المشاهد الدراماتيكية التي تؤسس لهيمنة كلية للحكومة والحزب (الدولة) على الحقل الإعلامي برمته، وتجعل من الخطاب الإعلامي كما يرى "ألتوسير" هو أداة من الأدوات الأيديولوجية للدولة التي تسعى من خلاله إلى إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج والهيمنة السائدة.

وبعيدا عن الوضع القانوني للصحافة والإعلام في الجزائر والذي سنتطرق له في العنصر الموالي، ومن أجل تطوير وتنويع الصحافة المكتوبة في الجزائر من أجل أن تقوم وسائل الإعلام بمهامها على أكمل وجه.

فقد وضعت اللائحة الإعلامية التي وافق عليها المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني برنامج عمل لتحسين وضعية الإعلام من الناحية المادية والنوعية، انطلقت بمد الصحف باعتمادات وسندات مالية وإمكانيات وتجهيزات مادية متطورة، فتحصلت جريدة المجاهد على سندات مالية لشراء طابعة تمكنها من نسخ أكثر من 100.000 نسخة في الساعة، وكانت جريدة الخبر قد تحصلت على إعانة مكنتها من تغيير مقرها إلى بناية جديدة تتوفر على جميع التجهيزات التي تمكنها من مسايرة التطوير، كما حصلت عدة يوميات أخرى على إعانات مالية وتجهيزات وهياكل مادية تسمح لها بمواكبة التطور الحاصل في مجال الصحافة المكتوبة، كما تنوعت الصحافة الجزائرية من خلال إصدار صحف جهوية وأخرى متخصصة لخلق حركية جديدة على الممارسات الصحفية الوطنية وعلى الوضع الإعلامي في الجزائر عموما، فتدعمت الساحة الإعلامية بيوميتين "المساء" باللغة العربية و"أوريزون" باللغة الفرنسية سنة 1985، وبإصدار بعض الصحف المتخصصة مثل "المسار المغربي" بالفرنسية وبالعربية في الثقافة العامة، وبعض المجلات الأخرى المختصة في الاقتصاد والزراعة والرياضة، بما أعطى ديناميكية للمجال الإعلامي مقارنة بالركود الذي كان سائدا في

المرحلتين السابقتين، خاصة بعدما نالت هاتين اليوميتين وبعض المجلات المتخصصة رواجا كبيرا عند القراء باللغتين العربية والفرنسية وملأت الفراغ الذي كان حاصلا، كما أحدث ذلك تنافسا شديدا بين اليوميات القديمة والجديدة ودفع إلى تطور نوعي وكمي في الصحافة المكتوبة لفائدة الإعلام والقراء، وقد تزامن ذلك مع انخفاض مستوى الأمية إلى أقل من نصف السكان وتوسيع في شبكات المواصلات وشبكات التوزيع، لتنشأ بذلك سوقا واسعة وحقيقية للصحافة المكتوبة في الجزائر، وقربت المواطن من المشاكل اليومية للفرد والمجتمع الجزائري، وجعلته يهتم بمشكلات التنمية كما كان مخطط له من قبل السلطات الجزائرية وفق الأهداف الأولى المسطرة في هذا السياق، خاصة ما تفعله في هذا السياق تلك الصحف الجهوية التي تعلم المواطن بكل ما يحدث في محيط بلديته وولايته. ورغم هذا النشاط والديناميكية في النشاط الصحفي اليومي والجهوي المتزايد إلا أنه أدى في المقابل إلى انعزال أكثر للفرد الجزائري، حيث أن المواطن في تبسة أو جيجل أو غرداية سيكون معزولا تماما عما يحدث في ولايات ومدن أخرى، وكذلك من ناحية النوعية فإن الصحافة الجزائرية لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم الكثرة والمنافسة التي نشأت بين الصحف اليومية والمسائية وكذا بين الصحف الجهوية والمختصة والمجلات والدوريات، خاصة وأن اللائحة أو قانون الإعلام 1982 قد أقر استهداف السلطات الوصية إلى إقامة إعلام موضوعي، إعلام يخبر المواطن بالحقيقة وبالأحداث والوقائع بكل نزاهة ودون إخفاء للحقائق أو تحريف أو تشويه لها، ورغم المحاولات التي كانت في هذا السياق ونجاح بعض الصحف في ذلك إلا أن مستوى وكفاءة الصحفيين وقلة خبرتهم وتجربتهم في هذا الميدان، لاسيما الصحافة اليومية أدى إلى حدوث الكثير من النقائص والعديد من التناقضات في هذا المجال(إحدادن، 1999، ص137، 140)

ثانيا: تحولات سوسيولوجية وتشريعات إعلامية 1962- 1988: (رقابة أم ضوابط إعلامية).

1/ المرحلة الأولى 1962- 1965.

لقد مرت التجربة الإعلامية في الجزائر بمراحل مختلفة تزامنت مع اختلاف الأنظمة الإعلامية القائمة في كل مرحلة، انطلاقا بمرحلة الأحادية بعد استقلال الجزائر والتي كانت تفتقر لقانون إعلام يرقى للتحولات السوسيو- اقتصادية التي كانت حاصلة، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي.

إلا أن مؤتمر الصومام 1956 يعتبر أرضية خصبة للوائح والتشريعات الإعلامية للجزائر رغم أنه جاء في فترة لم يتحقق فيها الاستقلال بعد، ويعتبر أهم التشريعات في الجزائر التي اهتمت بالإعلام لكونه خصص فصلا كاملا لوسائل الإعلام (النشاط والدعاية)، بالإضافة إلى كونه جاء لتنظيم وإداة شؤون الملايين من الجزائريين في ثورة عظمى قد انطلقت منذ عامين، وكان قد اقترح تسييس الجبال بتعبئة المجاهدين سياسيا، والرد الواضح والسريع على كل الإدعاءات الصحافة والإعلام الاستعماريين في حق الثورة الجزائرية وقادتها. ورغم كل هذا إلا أن مصطلح الإعلام لم يذكر في هذا التشريع بشكل صريح إلا مرة واحدة، في حين لم يتطرق لدور الصحافة بعد الاستقلال كفاعل كبير للنهوض والتنمية بمختلف أشكالها، أو بوصفه ركيزة أساسية لإحداث نقلة نوعية لقطاع الإعلام بمختلف أجهزته داخل الجزائر، إلا أن هذا التشريع يبقى أمرا مساهما في إنشاء وتأسيس الصحافة الوطنية وعلى رأسها جريدة "المجاهد" الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الوطني، والتي ظهر عددها الأول في 15 جوان 1956 بالرغم من انعدام الإمكانات ومحدودية الوسائل التي كانت تملكها جبهة التحرير الوطني، وقد تم استغلال هذه الجريدة للرّد على الهجمات والإدعاءت الاستعمارية بواسطة أجهزتها الإعلامية والدعائية بإمكاناتها الضخمة، وذلك من خلال الترويج والدعاية المضادة بالأعمال الوحشية للمستعمر والردود البطولية للثوار والانتصارات التي تحققها الثورة في مناطق مختلفة، لتمكين وإيصال صوت الثورة للرأي العام الوطني والعربي والإقليمي وحتى العالمي، مركزة على مقالات جريدة المجاهد وتغطياتها الصحفية حول الأعمال الثورية وكذا حول الحرية وفلسفة التحرر وحق تقرير المصير للشعوب المستعمَرة. إلا أن السلطات الاستعمارية تمكنت من إيجاد حلول مستعجلة للدعاية الجزائرية نضرا لقلة إمكاناتها، وذلك من خلال تزييف أربعة أعداد من جريدة المجاهد سعيا منها لإحداث قطيعة بين الجريدة والشعب الجزائري (بلقدوري، 2017، ص278).

ورغم توفر هذه الأرضية القانونية للإعلام إلا أن السلطات الجزائرية قد أبقت الجزائر على القوانين الفرنسية من المرحلة الاستعمارية سارية المفعول في تسيير قطاع الإعلام، إلى أن تم إلغاء العمل بها سنة 1967م، إذْ أنه وإلى غاية 1976 لم يكن هناك أي تشريع قانوني ينظم الممارسة الإعلامية في الجزائر بما في ذلك نشاط السمعي البصري. هذا الفراغ القانوني الذي كانت له انعكاسات سلبية على نشاط وسائل الإعلام وعلى محتوى الخطاب الإعلامي بشكل عام، فقد كان التلفزيون العمومي الجزائري يخضع إلى قواعد التسيير الإداري كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، بما يجعل القطاع الإعلامي غير قادر على التكيف مع سوق تنافسية فرضتها السوق الدولية، وغير مؤسساته غير قادرة على منافسة القنوات الفضائية الأجنبية على كافة المستويات والأصعدة، فقد كانت ميزانية المؤسسة الوطنية للتلفزيون العمومي للتسيير مثلا تعادل 5.7% من ميزانية قناة الجزيرة و3% من ميزانية قناة فرونس2 (france2) (سعيداني و فقيري، 2016، ص2، 3).

فقد كان من أولويات نظام الحكم في هذه المرحلة استكمال مظاهر السيادة الوطنية والإسراع في رسم معالم سياسة إعلامية تضبط مهام الإعلام الجزائري وذلك من خلال: إنشاء يوميات وطنية وتأميم الصحف الاستعمارية، إلغاء العمل بالتشريعات الإعلامية الموروثة عن العهد الاستعماري (والتي تقر بالحرية المطلقة للنشاط الصحفي والإعلامي)، إلا أن السلطات الجزائرية في هذه المرحلة سواء الحكومة أو الحزب لم تترك أي مجال للحريات من خلال ما جاء في مؤتمر طرابلس 1962، حيث نص على إقرار الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بما فيها وسائل الإنتاج في المجال الثقافي والإعلامي. كما حدد مسئولوا الإعلام والتوجيه في حزب جبهة التحرير الوطني في 13 جويلية 1963 الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال إقامة تنظيم خاص بالصحفيين، والذي تم من خلاله تحميل الصحفيين مسئولية التعبئة والتوعية السياسية لأعضائه بتذكيرهم بأنهم ليسوا مجرد موظفين في قطاع الإعلام، وإنما هم مناضلون أيضا انطلاقا من المواقع التي يتواجدون فيها (مواس، 2018، ص65).

فميثاق طرابلس 1962 لم يعط أي اهتمام للإعلام والحريات الفردية بالرغم من أنه جاء لإيجاد الأساليب المثلى لإدارة وتسيير البلاد بعد الاستقلال، وهو الأمر الذي جعل الصحافة الجزائرية تعرف مرحلة ركود وجمود شبه كلّي (بلقدوري، 2017، ص278) فميثاق طرابلس يعتبر من أهم مواثيق الثورة الجزائرية نظرا لطبيعة المرحلة التي جاء فيها والتصورات والأفكار الجديدة التي أقرها، فقد تم وضعه في الفترة الانتقالية التي تلت وقف إطلاق النار وفي نفس الوقت كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، أين كانت هناك ضرورة ملحة لإعادة بناء الدولة المستقلة حديثا على أسس جديدة تختلف جذريا على ما كانت عليه في عهد الاستعمار، كما أن هذه الدولة المنتظر قيامها كانت تواجه خطر نهايتها قبل ولادتها نظرا لمأساوية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتأزم الأوضاع السياسية بين الإخوة الأعداء داخل مختلف أجهزة الثورة حزب وجبهة التحرير وما كانت تحمله اتفاقيات إيفيان من تناقضات سياسية سيتم الاصطدام بها مستقبلا، زد على ذلك منظمة الجيش السري المعارضة للاستقلال التي كثفت من نشاطاتها الإرهابية لخلط أوراق مسألة الاستقلال (بشرير، 2015، ص135). وعليه ونظرا لكل هذه الاهتمامات ذات الأهمية القصوى أو بالأحرى ذات الأولوية فقد اقتصر الميثاق على اتخاذ قرارات تخص المحاور والاستراتيجيات الكبرى للدولة ومن أهمها: الأخذ بمبدأ الحزب الواحد وتحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وحيد، وتبني الاشتراكية كنظام اقتصادي وسياسي للجزائر المستقلة ومواصلة النضال لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني قوي ومستقل كضرورة (بلقدوري، 2017، ص278).

لذا فإن هذه المرحلة في بدايتها كانت تفتقد لأي تشريع أو قانون خاص بالنشاط الصحفي والإعلامي وتنظيمه، إلا بعض القرارات السياسية والحزبية الصادرة أو المتخذة من أجل تطوير الصحافة الوطنية لاسيما في ظل المنافسة التي تواجهها من قبل الصحافة الاستعمارية التي بقيت تنشط بموجب تشريع "اتفاقيات إفيان" بوصفه قانونا ملزما، فقامت السلطات الجزائرية بتأميم العديد من تلك المؤسسات الصحفية باعتبارها مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تتعارض مع مبادئ السيادة الوطنية، وتحويل مقدراتها وممتلكاتها وتجهيزاتها إلى الصحف الوطنية التي تم إصدارها خلال تلك الفترة كما أسلفنا الذكر، لكن الهدف غير المعلن خلال هذه الفترة هو الهيمنة على الخطاب الإعلامي برمته.

حيث أنّ كل من ميثاق طرابلس 1962 ودستور 1963 ثم ميثاق الجزائر 1964، قد كانت بمثابة الأداة القانونية لتبرير وتعزيز هذه الهيمنة والنظام الأحادي، سواء في مجال الصحافة والإعلام أو في جوانب

الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الجزائر المستقلة، فقد خالفت هذه المواثيق في بنودها وتوجهاتها ومضامينها كل ما نص عليه ميثاق الصومام من ضرورة احترام الحريات الأساسية بعد الاستقلال، بحيث لم تتم الإشارة تصريحا ولا تلميحا إلى دور وسائل الاتصال الجماهيري في تدعيم بناء الديمقراطية أو في تكريس الحريات الفردية والجماعية، بل وعلى العكس ولأن السلطة السياسية كانت في حاجة إلى تعبئة الجماهير لإرساء تصوراتها حول ضرورة استكمال مسيرة الاستقلال والبناء، فقد تم توظيف وسائل الاتصال الجماهيري في إدارة الصراع على الحكم واستبعاد الخصوم والقضاء على الرأي المخالف وبناء نظام أحادي يخلو من كل تعدد، حيث بدأت وسائل الاتصال والإعلام وتماشيا مع مساعي النظام السياسي توكب رغبته في تعزيز قيم الأحادية، وراحت الصحف ومختلف وسائل الإعلام تتحدث عن المسئوليات الجماعية بدل الحديث عن الحريات الفردية والجماعية، محاولة إعطاء تصور لمعنى الحريات يقارب تحرير الفرد من الاستغلال الرأسمالي ومن البطالة ومن التهميش، واستبدلت بذلك مفهوم الديمقراطية التداولية بمفهوم الديمقراطية العمالية التي تسمح وفق تصوراتها بخلق الظروف الجيدة للعمل والنضال والممارسة للحصول على الحريات الحقيقية، أو بمفهوم الديمقراطية الذي يتناسب مع مفهوم المسئولية التي يتحملها الأفراد والجماعات تجاه الدولة، وربط الحقوق والحريات العامة (وحتى الحقوق والحريات الطبيعية) بشرط الممارسة في إطار ما يسمح به القانون (فرحي، 2013، ص234).

. فأما دستور 1963 والذي صدر في ظروف سياسية وأمنية صعبة فقد جاء ليؤكد الإبقاء على التشريع القديم لحرية الصحافة المستمد من القانون الفنرسي 1881، وهو الذي كان قد أقر الحريات الفردية وحرية الصحافة. وقد نصت المادة 4 من الدستور على أن حرية الرأي والمعتقد والعبادة مضمونة ويجب احترامها، وأكدت المادة 10 على ضمان حق العمل والدفاع عن الحرية واحترام كرامة الشخص ونبذ العنصرية، وخاصة تلك القائمة على العرق والدين وهي الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أما فيما تعلق بالأعلام والصحافة بشكل مباشر فقد نصت المادة 19 على ضمان حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الرأي والتعبير، لاسيما الصحافة المكتوبة التي وجدت لخدمة أهداف النظام الحزبي القائم (بلقدوري، 2017، ص278، 279). أما ميثاق 1964 فقد تضمن أولى القوانين المنظمة لمهام وزارة الإعلام، حيث حدد الهيكل التنظيمي لوزارة الاتصال بأربع مديريات وهي: مديرية الإدارة العامة، مديرية التوثيق والدراسات والنشر، مديرية الصحافة والعلاقات العامة ومديرية التنظيم والعلاقات العامة. لكن سرعان ما قام الرئيس " أحمد بن بيلا" بإلغاء هذه الوزارة وتعويضها بمديرية الإعلام لدى رئاسة الجمهورية، وفي نفس السنة أيضا؛ أي في سنة 1964 تم تأسيس أول منظمة للصحفيين في الجزائر تحت اسم: "اتحاد الصحافيين الجزائريين (بلقدوري، 2017، ص279).

إضافة إلى ما قامت به السلطات الجزائرية في مجال الصحافة المكتوبة وفي نفس السياق، فقد اتخذت عدة قرارات رئاسية لتنظيم وكالة الأنباء الجزائرية والإذاعة والتلفزيون، ففي أوت إلى سبتمبر 1963 اتخذت قرارات تنظم وكالة الأنباء بكيفية منطقية تنسجم مع أهداف الهيمنة على المجال الإعلامي والصحفي، والتي خولت من خلالها لوكالة الأنباء حق احتكار توزيع المعلومات الإخبارية في جميع تراب الجمهورية الجزائرية، وفي 15 أفريل 1964 أصبحت الوكالة تعمل باستمرار طول 24 ساعة في اليوم، لكن تلك الكثافة كانت على حساب النوعية والجودة في الخبر وعلى حساب الموضوعية والشفافية، وأيضا على حساب مبدأ المنافسة الحرة وحرية الحصول على المعلومات والحقائق وحق

الوصول إليها، حيث صارت الوكالة تقتصر على تحرير الأخبار التي تبثها الوكالات العالمية وترجمتها، وعلى نشر البلاغات التي تأتيها من الوزارات الوطنية المختلفة. وبما أنها تتمتع بحق احتكار توزيع الأخبار والمعلومات فإن الصحف واليوميات الجزائرية بدورها صارت تكتفي باجترار الأخبار التي تنقلها الوكالة وباقي الصحف، وتقوم بنشر ما يذاع في الإذاعة والتلفزيون الوطنيين، فصارت الصحافة الوطنية لا تحمل أي رسالة إعلامية ولا تحمل الخطاب الذي كان ينتظره القراء بما أدى إلى نقص مقروئيتها وتراجع تأثيرها، لاسيما في ظل المنافسة التي كانت تجدها سابقا من الصحافة الاستعمارية وتجدها بعد ذلك من قرائها (إحدادن، 1999، ص 126)، فمن كان يقرأ الصحف الاستعمارية فإنه لن يكون راضيا بتاتا بلغة ومستوى ما تكتبه الصحف الوطنية الناشئة.

كما صدر في هذه الفترة ما يسمى بقرارات التأميم في حق العديد من الصحف الفرنسية بعد أن تم إيجاد المبررات والصيغ القانونية لذلك ولا تتعارض مع اتفاقيات إيفيان، حيث اجتمع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يوم 17 سبتمبر 1963 وقرر تأميم ثلاث يوميات "لادييباش دالجيري" و"لادييباش دي كونسطونتين" وليكو دورون"، بزعم أن وجودها يتعارض مع السيادة الوطنية ويذكر بالعهد الاستعماري، ولتبرير التأميم وجعل صيغته قانونية فإنها اعتبرت تلك اليوميات مؤسسات ذات طابع تجاري وصناعي، وهو ما يخوّل للدولة حق الاستيلاء عليها مع دفع التعويضات المناسبة لأصحابها. لكن السبب الحقيقي لمثل هذه القرارات ليست قانونية في الحقيقة وليست تلك هي مبرراتها الفعلية، بل هي فقط كانت مجرد غطاء للأسباب الحقيقية وهي الأسباب السياسية، لكون أن الحزب ومكتبه السياسي هو من كان يقف وراء قرار التأميم وليست الحكومة بشكل مباشر حتى وإن كانا وجهان لعملة واحدة، أما عن السبب الاقتصادي والثقافي والتنموي الذي جاء قرار التأميم من أجله، فهو بتعلق بالمنافسة القوية التي كانت تلقاها الصحافة الوطنية الناشئة، لاسيما اليوميات الوطنية الجديدة وما تواجهه من منافسة من قبل الصحف الاستعمارية ذات السمعة والرواج الواسع في أوساط الجزائريين أنفسهم (إحدادن، 1999، ص126، 127). لتنتهي هذه المرحلة ليس بتشريع أو أي قانون تم إصداره يخص الصحافة أو الإعلام، بل بالقضاء على آخر صحيفة كانت تمثل القطاع الخاص أو الرأسمال الخاص في قطاع الصحافة، وهي جريدة "ألجي ربو بليكان" التي توقفت نهائيا عن الصدور تزامنا مع التصحيح الثوري (الإنقلاب) في 19 جوان 1965، وبإعلان إقامة نظام اشتراكي للإعلام في الجزائر على غرار الاشتراكية والأحادية القائمة أو المعلن عن قيامها في المجالات والميادين الأخرى (إحدادن، 1999، ص129).

2/ المرحلة الثانية 1965- 1978.

قبل الحديث عن التحولات االسوسيو- قانونية التي عرفتها هذه المرحلة، ومعرفة آثار وتبعات تلك التحولات على الخطاب الإعلامي في الجزائر ومختلف الأجهزة والوسائل الإعلامية والصحفية وكذا على الصحفيين الجزائريين، تجدر الإشار إلى ذكر أن:

هذه المرحلة قد تميزت في بدايتها بعدم الاستقرار السياسي نتيجة ما عرف آنذاك بالتصحيح الثوري أو انقلاب 19 جوان 1965، بما انعكس على طبيعة النشاط الصحفي بمختلف أشكاله وبمختلف اللغات التي يصدر بها والوسائل التي يصدر من خلالها، وذلك نتيجة لغياب الإطار القانوني المنظم لمهنة الصحافة من جهة واحتكار الدولة للصحافة والخطاب الإعلامي بصورة شاملة، فقد كان المسئولون عن الصحف وعن وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون هم منتجوا الخطاب الأيديولوجي للنظام السياسي

في آن واحد (مواس، 2018، ص65، 66)، فبعد أن كانت النشاطات الصحفية والإعلامية في الجزائر تسير بالنصوص القانونية الاستعمارية التي تم تمديد سريانها بموجب الأمر 62- 157 بعد الاستقلال مباشرة، هذا التمديد الذي تم إلغاؤه عام 1967 بأمر من رئيس مجلس الثورة "هواري بومدين"(اسعيداني و فقيري، 2016، ص103)، صدر الأمر 535- 68 المؤرخ في 9 سبتمبر 1968 كأول لائحة قانونية في هذه المرحلة تتحدث صراحة عن الشأن الإعلامي والصحفيلكن دون جديد يذكر، حيث أكدت من خلاله السلطات الجزائرية مجددا إلتزامها المطلق بفكرة ضبط وسائل الإعلام وتوجيها للنشاط الصحفي، ويتضح ذلك من خلال ما جاء في المادة الخامسة من هذا الأمر؛ على أنه يجب على الصحفي القيام بمهامه ووظائفه في نطاق عمل نضالي (مواس، 2018، ص66). ووفق هذا التوجه الأيديولوجي للسياسة الإعلامية في الجزائر صار الصحفي مجرد موظف في جهاز الدولة ومناضل يدافع عن التوجهات السياسية للحز، وصار الخطاب الإعلامي خطابا تعبويا يؤكد على عزم ومضي السلطات نحو السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام وتوجيه النشاط الصحفي، لدرجة تعرض فيها العديد من مديري المؤسسات الإعلامية إلى ضغوط قانونية وسياسية كبيرة، ليس من وزارتهم الوصية فحسب نظرا لإلحاق الصحف بوزارة الإعلام والثقافة، بل ليشمل العديد من رجال السياسة كبعض الولاة الذين صاروا يتعاملون مع الصحفيين باعتبارهم ملحقين أو موظفين إداريين يعملون في إداراتهم (قندوز، 2015، ص135).

فبصدور ما يعرف بالقانون الأساسي للصحفيين في 9 سبتمبر من سنة 1968 بمقتضى الأمر رقم 68-526، والذي تم من خلاله تحديد حقوق وواجبات الصحفي إلى جانب بعض مبادئ أخلاقيات المهنة وإن كان ذلك بشكل موجز وملتبس، بذكر ما يجب على الصحفي أن يلتزم به في مواد قليلة تحدثت عن أخلاقيات المهنة الصحفية وعن ضوابط ذات طابع نضالي، فقد جاء هذا القانون بعد أن كان موضوع أخلاقيات المهنة بعيدا كل البعد عن اهتمام السلطات، وقد اعتبرت المادة الثانية من هذا القانون أن الصحفي هو كل مستخدم في نشرية صحفية يومية أو دورية تابعة للحزب أو الحكومة أو في وكالة وطنية أو هيئة وطنية للأنباء المكتوبة أو الناطقة أو المصورة، فالصحفي بهذا المعنى هو من يتخذ من كل هذه النشاطات المهنة الوحيدة والنظامية له. كما رخص هذا القانون للصحفي نشر مؤلفاته العلمية والأدبية والفنية ويخول له الحق في ممارسة العمل النقابي والعطلة والترقية، حيث حدد الفصل السادس من هذا القانون الجهة التي تمنح البطاقة المهنية للصحفي تحت مسمى "لجنة بطاقة الهوية" والتي ذكرت في المادة 31، وفي الفصل الخامس تم وصف العقوبات بالتأديب المهني وتصنيفها إلى درجتين: الأولى الإنذار والتوبيخ والثانية هي التنزيل من الدرجة أو التوقيف عن العمل مع سحب البطاقة المهنية، وهي التي تكون صلاحيتها محددة مسبقا بعامين (بلقدوري، 2017، ص279).

وقد تدعم قانون الصحفي الصادر في عام 1968 بقرار مؤرخ في 20 جانفي 1969، وقد تضمن هذا القرار إحداث لجنة ترتيب الصحفيين المهنيين، كما تم إصدار قرار آخر مؤرخ في 01 جوان 1971 يتضمن أيضا تعيين لجنة التحكيم والتأديب، هذا وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه على واجبات والتزامات الصحفي، مركزة في ذلك على أن يمارس الصحفي وظيفته ضمن نشاط نضالي، وأن يمتنع عن تقديم الأخبار الكاذبة أو إشاعتها، وأن يلتزم أيضا بالسر المهني ماعدا القضايا والأسرار العسكرية أو القضايا التي تمس أمن الدولة، كما ركزت هذه المادة في إطار أخلاقيات المهنة على إجبارية امتناع الصحفي عن استعمال الامتيازات المرتبطة بالوظيفة لأغراض شخصية (بلقدوري، 2017، ص279).

وقد لاحظ العديد من الخبراء والمختصين في هذا المجال أن هذا القانون قد تناول أخلاقيات المهنة بنوع من الغموض والالتباس وعدم الدقة، وأنه تضمن واجبات والتزامات الصحفي بأسلوب يجعل منه لا يخضع للقانون فحسب، بل خاضعا للسلطة القائمة والمسئولة عن الشأن الإعلامي، وهو ما اعتبر لدى الفاعلين في الحقل الإعلامي والأكاديمي قانونا موجزا وناقصا في الكثير من النقاط، حيث أنه وبعد أن أعطى للواجبات والالتزامات طابعا عقابيا راح يعطي لهذه المواد الكثير من الاهتمام، وفي المقابل وعلى النقيض من ذلك تم غض الطرف على الكثير من الحقوق التي يجب أن تمنح للصحفي وكذا عن حرية ممارسة النشاط الصحفي والإعلامي. لذا فإن هذا القانون ظل حبيس نظرة ثلاثية الأبعاد يتقاسمها كل من الحزب والحكومة والنقابة حتى وإن كان قد جاء بعد مرحلة فراغ كبيرة كان قد عرفها الحقل الإعلامي والمجال الصحفي في الجزائر منذ ما حدث في 1965، هذا الحدث التاريخي والمفصلي الذي أسندت بموجبه مهمة ملء الفراغ إلى مجلس الثورة، الذي أثقل كاهل الصحفيين ورجال الإعلام بالأوامر والتعليمات والالتزامات دون الحديث ولو في مادة أو بند عن الحقوق أو الامتيازات التي يجب أن يتمتع بها الصحفي، فقد جاءت فصوله على النحو الآتي: تعريف الصحافي/ واجبات الصحفي/ إجراءات التوظيف/ الراتب والمكافأة/ الترقية والترخيص/ أخلاقيات المهنة/ وأخيرا البطاقة المهنية (بلقدوري، 2017، ص279، 280).

كما شهدت هذه المرحلة تأسيس الشركة الوطنية للطباعة والتوزيع (سنيد) عام 1967، وقد كانت تمويلات الدولة تغطي فارق الأسعار في بيع الكتاب وكذا النفقات الأخرى غير المتعلقة بالطباعة والتوزيع، وفي عام 1976 تم تأسيس هيئة النشر الجامعي تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث، وقد كان ذلك بهدف دعم واستكمال نشاط "السنيد" فحاولت الهيئة تزويد الجامعة وتطويرها بالكتب الوجيزة والمحاضرات والكتب الأساسية، وفي نفس الوقت تأمين نشر بعض أعمال البحث. هذه الأهداف تدعمت في عام 1975بتشييد مجمع صناعي ضخم للنشر و"الزنكوغراف" (الطبع باستعمال الزنك) في مدينة رغاية، والذي دخل حيز الخدمة سنة 1978 بإنتاج قارب 12 مليون مجلّد سنويا، إلا أنه ورغم كل هذه الجهود إلا أن معظم الكتاب الجزائريين ولاسيما الناطقين باللغة الفرنسية كانوا ينشرون أعمالهم في دور نشر أجنبية وخاصة في فرنسا، فمن أصل 1800 كتاب نشر ما بين 1962 – 1963 تتعلق موضوعاتها بالجزائر، بلغت حصة الشركة الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع الجزائرية 555 كتاب موزعة بين اللغة العربية والفرنسية، وقد كان ذلك نتيجة للرقابة والمحظورات مضافا إليها آثار ثقل البيروقراطية التي تنتظر المخطوطات جرّاءها عدة سنوات أحيانا دون معرفة مصيرها، إذ كانت هناك حياة أدبية شبه منعدمة نتيجة اعتبار اتحاد الكتاب الجزائريين الذي أسس عام 1963 منظمةً مهنية خاضعة لوصاية ورعاية الحزب الوحيد (ستورا، 2012، ص83، 84).

ورغم كل تلك الإنجازات والمجهودات إلا أنه لم يكن سوى في إطار يخدم تدخل الدولة في الحقل الثقافي بناء وتأثيرا وتوجيها، فقد كانت الدولة تعمل في هذا السياق باتجاه هدفين أساسيين: أولا من أجل تكثيف تغلغلها الأيديولوجي عموديا وأفقيا في النسيج الاجتماعي والثقافي، وثانيا من أجل أن تدعم فرص نجاح مشروعها السياسي والاقتصادي التنموي الاشتراكي، فرغم جهود تطوير الصحافة الوطنية لاسيما من ناحية زيادة عدد الصحف والدوريات، وتنظيمها بقوانين ولوائح خاصة بالشأن الصحفي والإعلامي وتعريبها تماشيا مع السياسة الإعلامية والثقافية بعد الاستقلال، إلا أن ذلك لا يعني خلق فرص أوفر للرأي أو توسيع نطاق حرية التعبير من ذي قبل، لأن الهيمنة الأيديولوجية للدولة

والحزب كانت لا تزال تعتبر أن المعارضة أو النقد الأدبي أو الإعلامي أو أي شكل من أشكال النقد هو شكل من أشكال مناهضة الخيار الاشتراكي والأحادية الحزبية والسيادة الوطنية.

ويمكن اعتبار هذا الجمود هو ترجمة فعلية وممارساتية لربط الحريات العامة الفردية والجماعية، لاسيما في وسائل الاتصال الجماهيري بشرط الممارسة في إطار ما يسمح به القانون، وهو أيضا استمرار للانقلاب على مقررات ميثاق الصومام والمواثيق الجزائرية اللاحقة بعد الاستقلال، حيث لم يتغير مفهوم الديمقراطية ولا النظرة إلى الحريات العامة ودور الصحافة في ميثاق 1976 عنه في المواثيق السابقة (ميثاق طرابلس وميثاق الجزائر)، حيث أن ميثاق 1976 قد أكد على ضرورة ضمان الحريات العامة بما فيها حرية التعبير والرأي والتفكير التي ظلت مرتبطة بنظرة السلطة إلى هيكلية الدولة المبنية أساسا على الأحادية المناهضة لأي معارضة، بل ومشروطة بأن لا تستغل هذه الحرية لضرب المبادئ الاشتراكية التي تبنى عليها الجمهورية. فقد عزز دستور نوفمبر 1976 تحكم النظام السياسي في وسائل الاتصال الجماهيري وخاصة الصحافة، حيث تم إقرار مركزة المؤسسات الإعلامية والصحفية التي كانت تسير من قبل شخصيات سياسية حزبية أو معروفة بمشاركتها في حرب التحرير، وهي التي كانت تتولى بنفسها وضع وتحديد التوجهات السياسية والخط السياسي للخطاب الإعلامي للصحف والمؤسسات الإعلامية التي تشرف على إدارتها وتسييرها في يد وزير الإعلام، وهو الذي أنهى فترة انفراد هاته الشخصيات بصلاحية التوجيه ليعزز في المقابل من رقابة وتوجيه الحزب أكثر من ذي قبل، وذلك بتعيين شخصيات حزبية على رأس هذه المؤسسات لتطبيق السياسة الإعلامية المقررة من طرف السلطة، ورغم أن حالة وطبيعة الفضاء العام في الجزائر الذي سبق الإعلان والمصادقة على ميثاق 1976 يعتبر استثنائيا، بسبب إعلان السلطة السياسية رغبتها في فتح نقاش عام حول الميثاق، والاستماع لأول مرة إلى آراء المواطنين عبر صفحات بريد قراء الجرائد والصحف ومعرفة اهتماماتهم وانشغالاتهم واسهاماتهم في الشأن العام، إلا أن هذا لم يكن كافيا للقول بأن وسائل الاتصال الجماهيري قد عملت في فضاء من الحريات الإعلامية، أو أنه فضاء عام معزول نهائيا عن التدخلات والإملاءات السياسية من طرف السلطة أو الحزب، حيث تم تحديد سقف لكل ما يمكن أن تتناوله الصحف المكلفة بنشر اسهامات القراء والمواطنين وآرائهم حول مشروع الميثاق، بحث لا يسمح من خلاله بتناول القضايا الرئيسية والجوهرية التي تحقق التغيير السياسي الفعلي، كمسألة الحريات السياسية والاتصال السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ليقتصر دورها على إدارة النقاش باحتشام حول مواضيع ثانوية وهامشية كآليات دمقرطة الحياة السياسية داخل الإطار النضالي وضرورة الحفاظ على حيويته، أو بما تعلق بالمواطن وحقه في معرفة مرشحيه أو إعطائه حرية الاختيار بين أكثر من مرشح يتم اختيارهم أو انتقاؤهم له من الحزب. فلم يسمح للصحف بنشر أي من الكتابات أو الإسهامات التي تنتقد رموز النظام (فرحي، 2013، ص234، 235).

بما يحتم علينا القول بأن الأطر القانونية في هذه المرحلة أو في المرحلة التي سبقتها لم تحمل أية رغبة حقيقية لدى النظام السياسي في إعطاء حريات إعلامية، أو في وضع أطر حقيقية تسمح بالوصول إلى مصادر المعلومة أو بالنقاش الحر في الخطاب الإعلامي والصحفي من خلال ما سمي بفتح النقاش حول ميثاق 1976.

فرغم أن ميثاق 1976 يعتبر منعرجا هاما في تاريخ الجزائر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي عموما وفي مجال الإعلام بشكل خاص ، إلا أنه بقي وفيا لما جاء في ميثاق طرابلس 1962 وميثاق

الجزائر 1964، حيث اقتصرت جوانبه ونصوصه المتلعقة بالصحافة والشأن الإعلامي على تعريف حرية التعبير على حساب دور الصحافة، حيث نصت المادة الخامسة منه على حرية الفكر والرأي والتعبير شريطة عدم المساس بالاشتراكية وإنجازاتها، وعلى قدر تركيز هذا القانون على الحريات الأساسية للفرد بصفة عامة، وذلك من خلال مانصت عليه بعض المواد كالمادة 39 التي تضمن بمقتضى الدستور الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، وكذا المادة 59 التي تشير إلى أنه لا يمكن المساس بحرية المعتقد ولا بحرية الرأي، فإنه وفي المقابل حدد هذه الحرية وقيدها في المادة 55 بعدم إمكانية المساس أو ضرب الأسس الاشتراكية تحت غطاء حرية التعبير والاجتماع المضمونة. لكن الجديد الذي أتى به دستور 1976 فهو حق المواطن في الإعلام، لكنه وعلى النقيض من ذلك تماما فقد أبقى على الملكية العامة (الدولاتية) لوسائل الإعلام؛ أي أن تبقى ممارسة هذا الحق في الإعلام يخضع لسلطة الدولة وما تحدده من خلال ملكيتها لوسائل الإعلام وصناعتها وتوجيهها للخطاب الإعلامي، حيث أن الإعلام ظل يعتبر وظيفة مثل بقية الوظائف الأخرى في يد السلطة أو الحزب الذي استجمع كل الصلاحيات بموجب التوجه الاشتراكي الأحادي، ليستخدم الخطاب الإعلامي كوسيلة لتحقيق الأيديولوجية الاشتراكية وترويجها وتعبئة الجماهير حول معايير وتوجهات النظام القائم وقيم الطبقة الحاكمة (بلقدوري، 2017، ص280).

كما أخفق هذا القانون في إعطاء أو وضع ضمانات حقيقية لحماية الصحفيين من تعسف السلطة ورقابة الحزب، وكذا في توضيح الدور الرقابي لوسائل الاتصال الجماهيري على السلطة السياسية والحزب الحاكم، بل جعلت من الصحافة والأجهزة الإعلامية وسيلة رقابة على الجماهير والمعارضين واستبعادهم من نقاش المسائل والقضايا الجوهرية التي تهم الشأن العام، وبذلك صارت المؤسسات الصحفية والإعلامية بمثابة أداة أيديولوجية للدولة مهمتها هي الرقابة على المجتمع وتوجيهه وتعبئته لإرساء وغرس مختلف التصورات الخاصة بها حول قواعد ومبادئ سياساتها، وتكريس توجهاتها الأيديولوجية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التنموية وتعزيز قيم ومعايير النظام القائم، ولا تقوم في أحسن الأحول إلا بالأدوار التربوية والتعليمية والتثقيفية والترفيهية التي لا تنسجم مع حجم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري على المستويين المحلي والدولي. فبإصرار السلطة على التوجه الأحادي والقيم الاشتراكية من ملكية عامة وإنكار التعدد وتكافؤ الفرص وفرض الرأي الواحد، من خلال هيمنة الدولة والحزب على ملكية وتوجه الوسيلة الإعلامية مهما كان نوعها، في حين يتوجه العالم إلى الديمقراطية والتعددية بمختلف أشكالها ومستوياتها ومجالاتها لاسيما السياسية والإعلامية والاقتصادية، فإنها بذلك تقضي على كل محاولات الإبداع الفكري والثقافي من خلال القضاء على مختلف أشكال حرية التعبير والرأي واستبعاد الرأي الآخر وتهميشه بدعوى المساس بالقيم والأسس الاشتراكية المدعومة والمحمية بالنصوص القانونية، فالملاحظ على كل القوانين واللوائح والدساتير وما تعلق منها بحرية الصحافة والرأي والتعبير الحق في الإعلام، أنه لم يتم فتح المجال أمام التعدد أو الاختلاف مهما كان شكله، ففي كل مرة يتم فيها الإعلان عن قانون أو لائحة تنظيمية للصحافة أو الإعلام، ويتم الإشارة في إحدى المواد أو البنود إلى حرية التفكير أو التعبير أو الإعلام، فإن ذلك يكون بشكل غامض وغير واضح يحتوي على الكثير من اللبس، وفي نفس الوقت يتم في المقابل ربط هذه الحريات بشروط هي أقرب إلى القيود منها إلى غاية التنظيم والتقنين،، فعادة ما تم ربط هذه الحريات بشروط عدم المساس بالقيم الاشتراكية والمعايير التي تحددها السلطة في هذه القوانين واللوائح والمواد التنظيمية، وهي التي تخدم المسار الأحادي وفرض منطق وقيم الطبقة الحاكمة والحزب الواحد والتوجهات الأيديولوجية السائدة منذ الاستقلال، تلك التوجهات التي تم الإعلان عنها في ميثاق

طرابلس ويتم التأكيد عليها في كل القوانين والدساتير وحتى اللوائح والمراسيم والقرارات المتعلقة بتنظيم مجال الصحافة والإعلام. وذلك على الرغم من التطور الذي عرفه قطاع الإعلام في الجزائر عبر مختلف المراحل منذ الاستقلال، لاسيما الصحافة المكتوبة بمختلف أشكالها اليومية والدورية وبمختلف اللغات التي تصدر بها سواء اللغة العربية أو الفرنسية، وهو الأمر الذي يؤخذ عليه ما يسمى بمشروع التعريب والتخطيط الثقافي الذي انتهجته الدولة والذي شمل كل المجالات ولم يسلم منه قطاع الصحافة والإعلام، وهو مشروع لا يخدم سوى مشروع الأحادية الذي تسعى الدولة والحزب إلى فرضه وتكريسه، متخذة الحفاظ على القيم والهوية الوطنية ومواجهة الغزو الثقافي غطاء أيديولوجيا لسياساتها، هذا على الرغم من واقع التبعية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للغرب وتزايد المديوينية نحوه.

فكيف يمكن أن يتم التوفيق بين شروط حرية الإبداع وتلقائيته وبين تدخل هياكل الدولة والحزب في توجيه المسألة الثقافية؟ إن هذا يعطي انطباعا بأن الثقافة في الجزائر (والإعلام بشكل حتمي) هو إعادة إنتاج لأيديولوجية الطبقة – الدولة وفضاء تحكمه في المراسيم والنصوص القانونية، ولعل أولى خصائص تدخل الدولة في المجال الثقافي (والإعلامي بالأخص) هو حرصها على ربط المسألة الثقافية (والصحافة والإعلام) بأيديولوجية التقدم والتنمية، ليبدو هذا التخطيط بمثابة إعادة إنتاج لهياكل الدولة وقيم الحزب وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، تحت غطاء عدة مبررات كالبحث عن التقدم ومواكبة العصر وتحقيق التحرر السياسي والثقافي والتخاص من الهيمنة السياسية والثقافية الاستعمارية، واستعادة الكرامة الجزائرية وتأكيد شخصيتها وبناء مجتمع متجانس ومتلاحم وخلق القاعدة الفكرية المصاحبة للتحول الاشتراكي. إن هذه المبررات أو ما سمي بمحاور التخطيط إنما تعبر عن نمط بناء المجتمع وتوجيهه مثلما تعبر عن مواقف من العالم الخارجي والوجود ككل، وإذا كان التخطيط الثقافي في الجزائر كثير التركيز على الوفاء للثقافة التقليدية وشديد الإصرار على تأكيد هويته وقيمه، في مقابل إنكار التفتح الذي نص عليه ميثاق طرابلس وضرورة التحرر من الخرافات والأساطير التي تبرر العجز ومختلف أشكال الرجعية، فإن قوانين الجزائر لا تحدد لهذا التفتح توجها أو نمطا، ولا تميز بين ما يسمى قيم أصيلة يجب الحفاظ عليها وأساطير وخرافات يجب التخلص منها، ومن الصعب اعتبار الثقافة التقليدية حركة دائمة من التناقل الفكري والذهني بين الأجيال، ليبقى التفتح رهين قدرة مسألة التخطيط الثقافي على الملاءمة بين المعاصرة التكنولوجية والعلمية من جهة، وبين الدور التحرري للثقافة والمتمثل في الإمساك بالعبقرية الثقافية (واللغوية) والذهنية والأخلاقية للشعب. ومثل هذه الحركة بطيئة وبعيدة المدى من حيث النتائج المرجوة ومؤثرة في نفس الوقت على مستقبل الثقافة (والإعلام بوصفه جزء منها) في الجزائر، بما تخلقه من تباعد واضح بين نمطين من الثقافة واحدة مستأنسة وأخرى متمردة. وهذا التباعد ليس بالحركة الاعتباطية وإنما ينصب في جوهر الصراعات الثقافية (والسياسية) في الجزائر، بل هو استمرار لتلك الاختلافات الفكرية والأيديولوجية والثقافية الموجودة منذ ما قبل الاستقلال، وتحولت إلى صراعات ثقافية وأيديولوجية وحتى سياسية بعد الاستقلال وطيلة عدة سنوات من الأحادية، وهي ليست الشكل الوحيد لهذه الصراعات، وإنما الوجه البارز لها وتأكيد لمخاطر دولنة (الإعلام) المسألة الثقافية. كما سوف تتضرر فرص ثقافة الأقليات والتعدد وتتضاءل فرصها في التعبير بحكم سيطرة الثقافة الواحدة واللغة الواحدة بالنظر إلى مشروع التعريب، والذي يمكن اعتباره من زاوية معينة مصدر اقصاء للاختلاف اللغوي والثقافي القائم (ونّاس، دس، ص148، 157).

3/ المرحلة الثالثة 1979- 1988.

لقد تميزت هذه المرحلة بصدور أول قانون خاص ومباشر موجه لتنظيم المجال الإعلامي في تاريخ الجزائر المستقلة، وهو القانون المؤرخ في 6 فيفري 1982، والذي يعتبر أحد أوجه التحول "الشكلي" الذي عبرت عنه القيادة السياسية الجديدة في البلاد خاصة في المجال الاقتصادي والسياسي وعلاقته بمجال الإعلام، حيث تناول هذا القانون لأول مرة مختلف القضايا والجوانب المتعلقة بالممارسة الإعلامية، وحدد الإطار العام لموضوع الإعلام في الجزائر ومختلف المهام والوظائف التي يجب أن تقوم بها وسائل الإعلام عموما والصحافة خصوصا، حيث تم ربط الإعلام بالتنمية الاقتصادية واعتباره قطاعا من قطاعات السيادة الوطنية وهو ما تم الإعلان عنه في المادة الأولى من القانون، كما تم اعتبار الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني وفي إطار الخيار الاشتراكي المحدد مسبقا في الميثاق الوطني، معبرا عن إرادة الثورة وترجمة لمطامح الجماهير الشعبية ويعمل على تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق الأهداف الوطنية، حيث تتكفل وسائل الإعلام والصحف بإبراز الجهود التي تبذلها الدولة في مجال التنمية وتوعية المواطن بأهميتها وما يترتب عنها من فوائد كتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وذلك بإقناعه بضرورة المشاركة الفعلية في كل الخدمات الوطنية، لتعرف بذلك الصحافة الوطنية في هذه الفترة توجيهات جديدة أدت إلى تطوير قطاع الإعلام، لاسيما بالتزامن مع انخفاض معدلات الأمية وارتفاع عدد القراء وكذا بتجهيز مختلف مؤسسات الصحافة المكتوبة بوسائل طباعة حديثة (قندوز، 2015، ص135، 136).

وعلى الرغم من أن طموحات الجزائريين كانت قائمة منذ ميثاق 1976 في أن تكون هذه المرحلة أكثر انفتاحا من ذي قبل، بما يمكن وسائل الإعلام والصحف من العبير عن أفكارهم وطموحاتهم بكل حرية وشفافية، فإن السلطات الجزائرية وبعد فترة من انتهاء النقاش حول الميثاق 1976 والإعلان عن صدوره، لم تكلف نفسها عناء نشر ولو رسالة واحدة للقراء في أي صحيفة يومية، بل عرف القطاع شبه جمود تام، حيث أن إعادة الهيكلة لعدد من المؤسسات الإعلامية وإصدار مجموعة من النصوص التنظيمية "الأطر المرجعية النظرية"، لم تكن كافية أو قادرة على إحداث تغيير ملموس في الممارسة المهنية والتقاليد المتوارثة في مجال الصحافة والإعلام الجزائريين (فرحي، 2013، ص238).

ومن بين هذه النصوص واللوائح التنظيمية ما جاء به المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني الذي عقد في سنة 1979، وعوض أن تكون هذه اللائحة فرصة للانفتاح كان فرصة أخرى للنظام السياسي الجزائري لتعزيز وتمكين الصحافة من أن تكون أداة للتكوين الأيديولوجي والسياسي، بحيث تضمنت هذه اللائحة الخاصة بالإعلام مايشير ويؤكد على أهمية الدور الرقابي للسلطة عن طريق وبواسطةمن خلال الصحافة والإعلام، وذلك من أجل ضمان استمرارية الثورة كهدف أول والكشف عن الأخطاء والعادات السلبية واللامبالاة ومظاهر التبذير والإسراف في هذه المؤسسات وغيرها، دون الإشارة إلى الدور الرقابي الذي كان يجب أن تلعبه وسائل الإعلام على السلطة السياسية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف حرصت السلطة السياسية على تطوير وسائل الإعلام والصحف وتجهيزها بالمعدات وتحسين ظروف العمل، بل ووضعها في متناول كل الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية وتعميمها على كل مناطق الوطن، بإنشاء صحف جهوية تضمن نقل الأخبار المتلعقة بكل جهة وصحف متخصصة وأخرى صباحية وأخرى مسائية، بزعم ضمان حق المواطن في الإعلام. هذا الحق الذي لا يعني حسب تصورها سوى وضع الوسائل في متناول المواطن، دون أن يعني حقه في معرفة ما يجري في

محيطه السياسي أو حقه في الوصول إلى حقائق وأفكار مختلفة تمكنه من بناء تصورات ذاتية للأحداث والوقائع السياسية بعيدا عن التوجيه والدعاية (فرحي، 2013، ص238، 239).

لذا فقد كان قانون 1982 بمثابة تطبيق لما ورد في الميثاق الوطني 1976، والذي أكد على ضرورة تحديد دور الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون بواسطة القانون الذي يكرس حق المواطن في الإعلام، وبذلك كان هو المخلص لقطاع الصحافة والإعلام من الضغوطات التي كانت تخضع لها طيلة 20 سنة من الفراغ القانوني منذ الاستقلال، تلك الفترة التي لجأ خلالها الحزب الواحد إلى مصادرة حرية الصحافة والصحفيين، من خلال الملكية العامة (الدولاتية) لوسائل الإعلام وتسيير المؤسسات الصحفية والأجهزة الإعلامية بقوانين جزئية وبنود غير واضحة، كما هو الحال بالنسبة لقانون المؤسسات الصحفية الصادر في نوفمبر 1967وقانون النشر الصادر في 1973، أين كانت الصحافة والمؤسسات الإعلامية في الجزائر تسير وفق قوانين إدارية وكان الصحفيون مجرد موظفين خاضعين لسلطة الإدارة والدولة والحزب، وظلت المؤسسات الإعلامية والصحف تفتقر لميثاق يتعلق بأخلاقيات المهنة ويضبط النشاط الإعلامي والممارسات الصحفية، حيث كانت مختلف الصحف والدوريات تعمل وفق القوانين الصادرة عن السلطة على عكس ما هو سائد في الدول الديمقراطية، وذلك إلى غاية صدور قانون 1982 (بلقدوري، 2017، ص280).

وهو القانون الذي أشارت المادة الثانية منه إلى أن الحق في الإعلام هو حق أساسي لجميع المواطنين، شريطة أن يتم إسناد مهمة مديري أجهزة الإعلام إلى مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني، كما نصت المادتين 6 و33 على أن الصحفي المحترف هو كل مستخدم في صحيفة يومية أو دورية تابعة للحزب أو الدولة أو هيئة وطنية للأنباء، على أن يكون متفرغا دوما للبحث عن الأنباء وجمعها وانتقائها وتنسيقها وعرضها، ويتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنتظمة التي يتلقى مقابلها أجرا، أما المادة 34 فتعتبر أن المراسل هو الذي يمارس أيضا النشاط الصحفي ويتسلم هو الآخر بطاقته المهنية من وزارة الإعلام، وقد أشارت المادة 35 إلى أن الصحفي المحترف يعمل بكل مسئولية ويلتزم بتحقيق أهداف الثورة كما تحددها النصوص الأساسية للحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني"، بما يعني أن الصحفي لا بد عليه أن يلتزم بمبادئ الحزب وبالتالي ربطه أيديولوجيا بمبادئ وقيم الحزب، ليتم بذلك تكريس مطالب الأمر 68- 526 وما جاء في لائحة المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني 1979، وفي ذات السياق نصت المادة 42 على أنه يجب على الصحفي المحترف أن يحترس من إدخال أخبار خاطئة أو غير ثابتة وينشرها أو يسمح بنشرها، أو أن يستعمل الصحفي الامتيازات المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية مع الاحتراس من تقديم الأعمال الممجدة لمزايا مؤسسة أو مادة يعود بيعها أو نجاحها لفائدة الصحفي، وهو ما يعني أن الصحفي الذي لا يمجد السلطة أو يقوم بانتقادها سوف يعاقب. أما المادة 43 فتنص على أنه وزيادة على احترام مبادئ الأخلاق المهنية والمسئولية الاجتماعية فعلى الصحفي أن يجعل عمله يندرج في إطار السمو بالمثل العليا لتحرير الإنسان والسلام والتعاون ضمن روح العدالة والمساواة بين الشعوب، أما فيما يخص جانب الحقوق فتنص المادة 45 على أن للصحفي الحق والحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبر في إطار الصلاحيات المخولة له قانونا، بما يعني أنه لا يزال هناك استمرار للغموض والالتباس في القوانين والضوابط الإعلامية في الجزائر، حيث أن المادة قد حددت للصحفي حق الوصول لمصادر المعلومات في حدود الصلاحيات الممنوحة له لكنها لم تضع إطارا واضحا ومحددا لهذه الصلاحيات، في حين أن المادة 48 فقد تطرقت إلى سر المهنة بوصفه حق وواجب معترف به للصحفيين، وهو ما اعتبر شيئا إيجابيا من شأنه الرقي

بالممارسة الإعلامية، إلا أن هذا الحق ظل مقيدا بمجالات محددة دون غيرها حيث تم اشتثناء المعلومات والأخبار والسر المهني المتعلق بالمجال العسكري والاقتصادي الاستراتيجي، أو عندما يتعلق الأمر بما يمس بالأطفال والمراهقين أو كل ما يرتبط بأسرار التحقيق القضائي. ورغم ذلك فإن هناك مواد أخرى تحدثت عن حق الصحفيين في النقد البناء مثلما جاء في المادتين 121 و125، حيث نصتا تواليا على أن النقد البناء الرامي إلى تحسين تنظيم المصالح العمومية وسيرها لا يشكل جريمة من جرائم القذف، وأن النقد الهادف والموضوعي الصادر عن حرص على تحسين وترقية الفن الذي لا يقدح في شرف وفي اعتبار الشخص صاحب العمل الفني لا يعد من قبيل جرائم القذف أيضا (بلقدوري، 2017، ص280، 281).

ورغم ما قدمه قانون 1982 من حقوق وحريات للصحفيين بوجه خاص وللمواطنين بوجه عام في الوصول لمصادر المعلومات والأخبار وحرية التفكير والتعبير وغيرها، كما أنه كان منعرجا حاسما بالنسبة للإعلام الجزائري حيث شهدت مناقشات حادة وصريحة بخصوص قطاع الإعلام والصحافة من قبل الحزب الواحد، إلا أنه يبقى نقاشا مغلقا بين أعضاء من ذوي اتجاه أيديولوجي وفكري وسياسي واحد رغم الاختلافات الثقافية بينهم، كما أن ما يؤخذ على هذا القانون أنه أعطى للصحفيين حقوقا وحريات لا بأس بها من جهة، في الوقت الذي قام فيه بتقييد هذه الحريات بشروط تجعل منها التزامات وواجبات ومسئوليات أخرى ملقاة على عاتق الصحفي، وهو الذي وجد نفسه عاجزا على التخلص من تلك القيود والمسئوليات وغير قادر على ممارسة تلك الحقوق والحريات التي تحصل عليها من خلال بعض مواد هذا القانون، حيث ظل الغموض واللبس مهيمنا على حدود الصلاحيات التي يتمتع بها الصحفي أو المراسل أو رجل الإعلام بصفة عامة، بما لم يسمح له بإمكانية تحديد ما يمكنه تناوله أو قوله أونشره من قضايا ومواضيع بما لا يعرضه للعقاب أو المتابعة، أو ما لا يمكنه الخوض فيه أو التعرض له كي لا يجعله محل متابعة أو شيء من هذا القبيل، هذا ناهيك عن الرقابة التي كان يخضع لها الصحفيون والمحررون من قبل رجال الحزب ومديري المؤسسات الصحفية التي يعملون بها ويخضعون للقوانين التي تسير وفقا لها، فقد كان مديروا هذه الأجهزة من رجال الحزب الواحد في الجزائر ويتم تعيينهم من قبل رجال السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهم من يسطرون خط الجريدة يومية كانت أو دورية، وهم من يتحكمون في الخطاب الصادر عن كل مؤسسة إعلامية من إذاعة أو تلفزيون أو صحيفة.

كما لاحظ بعض الخبراء أن هذا القانون قد تطرق بطريقة سريعة لأخلاقيات المهنة الصحفية ولم يحدد المقاييس والمعايير التي تبنى عليها مبادئ أخلاقيات المهنة، كما أن معظم مواد القانون قد غلب عليها طابع الوجوب والمنع والعقاب، حيث بلغ عدد المواد التي نصت على الواجبات والممنوعات والعقوبات في حق الصحفي والمؤسسة الإعلامية عموما 68 مادة، في مقابل 17 مادة فقط نصت على حقوق الصحفي والمواطن في الإعلام، وهو ما يعكس الوضع السياسي الذي كان سائدا في البلاد والتوجه الاشتراكي الذي فرضت قيمه ومعاييره الأيديولوجية على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية لاسيما المجال الإعلامي، فقد ركز هذا القانون على هيمنة وسيطرة الدولة والحزب ممثلة في رجال الحزب ووزارة الإعلام على وسائل الإعلام بصفة قانونية، تجعل من الإعلاميين مجرد موظفين خاضعين لسلطة الإدارة وقوانينها وإجراءاتها العقابية، حيث خصص القانون 43 مادة للإجراءات العقابية ضد الصحفيين الذين أطلقوا عليه آنذاك اسم "قانون العقوبات"، غير أن الأدهى من ذلك هو أن جرائم النشر كان يطبق عليها قانون العقوبات وليس قانون الإعلام، بالرغم من خصوصية هذه القضايا

وتفاصيلها واختلافها الكلي عن باقي الجرائم الأخرى التي يعيشها المجتمع عموما وتعرفها المحاكمات بصفة خاصة (بلقدوري، 2017، ص281، 282).

وبعيدا عن المهام والوظائف التي أنيطت بجهاز الإعلام سنحاول التعليق على المفهوم الذي منحته السلطات الجزائرية للجهاز الإعلامي من خلال الدساتير واللوائح القانونية السابقة، حيث تم اعتباره أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية التابعة للسلطة السياسيةوالمتمثلة في الحكومة (وزارة الإعلام) والحزب الحاكم "جبهة التحرير الوطني"، وكذا فيما يتعلق بوظيفة الرقابة الشعبية والتوعية والتجنيد. وهذا ما يوحي بالنظام الإعلامي القائم على الأحادية الفكرية التي من شأنها توجيه المعلومة في اتجاه عمودي أحادي من أعلى إلى أسفل، بحيث لا يبث الإعلام إلا ما يتم مراقبته بصرامة كاملة من قبل السلطات، ولكونه أحد هيئات الدولة والحزب فهو لا يعدو أن يكون بوقا من أبواق السلطة السياسية، ولا يمكنه أن يخرج عن إطار الدعاية للحزب ورجالاته ومصالحه السياسية والاقتصادية، لذلك لا يمكن الحديث عن حرية التعبير أو الحق في الإعلام أو التعدد والاختلاف أو الحديث عن قانون إعلام أو صحافة وأخلاقيات المهنة في الجزائر، لكون الوظائف والمهام التي تؤديها الأجهزة الإعلامية في الجزائر محددة مسبقا والجهاز الإعلامي لا يعدو أن يكون هيكل من هياكل وإدارات الدولة والحزب الحاكم، ويتم تسييره وفق قوانين تسيير الجهاز البيروقراطي للدولة.حتى بعد صدور قانون الإعلام 1982 الذي يزعم أنه قد أبان عن نية السلطات الجزائرية في الاهتمام بمجال الصحافة والإعلام وفتح مجال حرية التعبير والرأي والحق في الإعلام للمواطنين بصفة عامة والصحفيين بصفة خاصة، إلا أنه ظلّ في إطار الحزب الواحد والأحادية الفكرية والأيديولوجية، وبقيت النشاطات والممارسات الإعلامية ضمن الخطوط العامة للميثاق الوطني لعام 1976، وذلك إلى غاية دخول الجزائر مرحلة التعددية من خلال دستور 1989 ثم صدور قانون الإعلام 1990.

فرغم أن العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة بدأت تأخذ شكلا وطابعا مختلفا بعض الشيء منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، نتيجة الصراع الذي ظهر جليا بين قيادات من الحزب الحاكم وبعض الشخصيات النافذة في الحكم وعلى رأسهم رئيس الجمهورية "بن جديد"، والذي امتد ليصل إلى صفحات الجرائد ليكون مادة دسمة تتغذى عليها الصحف الحكومية وصحف الحزب الواحد، وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث تغير ولو بشكل طفيف على وظائف وأدوار الصحافة وعلى تجانسها وانسجام خطابها في تأييده لقرارات الحزب والسلطة، حيث لم يعد يُنظر للخطاب الإعلامي في هذه الفترة على أنه يعبر عن اتجاه أو خط سياسي وأيديولوجي واحد، أو أنه كتلة متجانسة تؤدي تلك الوظيفة الدعائية التعبوية لجهة محددة كما اعتدات على ذلك، كما لم يعد النظام السياسي هو ذلك النظام الموحد ذو الملامح الواحدة، بل بدأ الحديث عن أجنحة متصارعة يحاول كل منها استخدام وسائل الإعلام لاسيما الصحافة المكتوبة منها في صراعه مع الآخر على امتلاك السلطة وفرض توجهاته الأيديولوجية الفكرية والسياسية والاقتصادية. إلّا أن الإقرار بحدوث هذا التحول الطفيف في الخطاب الإعلامي في الصحافة المكتوبة تجاه السلطة من جهة، والنظام السياسي وصراع الأجنحة داخله من جهة أخرى، لا يعني بالضرورة بتغير ملامح النظام أو السياسة الإعلامية بشكل جوهري، فهو لا يعدو أن يكون عملية تغيير مواقع أو مجرد انقسام طبيعي لمكون كبر حجمه وتعددت أطرافه، فالصراع الذي دار بين صحافة الحزب الواحد أو صحافة الحكومة حول توجهات الأجنحة المتصارعة بقدر ما أفرز نوعا من الحراك داخل النظام السياسي الواحد، وأثار نقاشات ساخنة حول الكثير من المسائل والقضايا لاسيما منها مسألة الحريات بين صحفيين وكتاب معروفين، فهو لم يكن سوى تجسيدا لرؤية

أحادية لا يمكن أن تتجاوز سقف محدد، على اعتبار أن الصحافة الحكومية والحزبية الأحادية (القطاع العام) لم يكن بإمكانها أن تفلت من رقابة العشرات من البيروقراطيين أو المسئولين المشرفين على تسييرها، كما لم يكن باستطاعة الصحفيين ورجال الإعلام والكتاب بوجه عام الحق في إبداء الرأي أو النقد أو الاعتراض على ما تقرره السلطة، وهو ما يفسر ما جاءت به مجمل القرارات واللوائح التي تمخضت سواء عن مناقشات الدورة السابعة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1982، أو عن قانون الإعلام الصادر في نفس السنة، والتي بينت بوضح رغبة النظام السياسي في الاعتماد على نفس الطرائق والأساليب في التعامل مع الصحافة، واستخدام وسائل الإعلام لإنتاج نفس الخطاب المؤدلج الخالي من أي إرادة صريحة في الانتقال إلى مرحلة جيددة تتلاءم مع المتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، سوى من خلال بعض الإضافات الطفيفة التي لم تغير في جوهر الأشياء شيئا، بل كانت بمثابة إعادة الصياغة والتطعيم لبعض التصورات ببعض المفاهيم الجديدة. وما عدا ذلك ظلت السياسة الإعلامية التي اعتمدت في تلك الفترة من طرف النظام السياسي ترفض إجمالا مبدأ الحوار والنقاش مع النخب المثقفة ومع أهل الاختصاص من إعلاميين وكتاب وصحفيين، ولا تقبل بأي أفكار أو طرحات جديدة تطرح بدائل فعلية لحل المشاكل التي يتخبط فيها القطاع، بل وكانت لا ترى في الخطاب الإعلامي سوى مطية سياسية لتأكيد الشرعية على حساب حق المواطن في الإعلام الحر، بما جعل الفرد و/ أو المجتمع الجزائري بمرور الوقت ينصرف إلى وسائل الإعلام والصحف الأجنبية نتيجة لفقدانه الثقة في الصحافة والإعلام الجزائريين (فرحي، 2013، ص238، 240).

وقد علق الاستاذ الدكتور "بلقاسم روان" حول السياسة الإعلامية المنتهجة في هذه المرحلة من قبل النظام السياسي في الجزائر بأن السلطة السياسية قد بسطت هيمنتها على جملة مكونات العملية الإعلامية (الخطاب الإعلامي)، وتجاهلت في نفس الوقت أهمية المشاركة الإعلامية ورجع الصدى (نقل المدخلات) وكل ظروف الممارسة الإعلامية، بما يعني أن الصحفي الذي يعتبر أحد أبرز مكونات العملية الإعلامية لم يكن قادرا أو لم يسمح له بأن يشارك سياسيا في بناء التوجهات السياسية، كما لم يسمح له بنقل آراء المواطنين في الاتجاه المقابل بحيث اقتصر دوره فقط على نقل مخرجات النظام السياسي ولعب الدور الدعائي التعبوي والوقوف موقف الناطق الرسمي للبنى السياسية والإدارية والنقابية الرسمية للسلطة والحزب والجيش (فرحي، 2013، ص240، 240).

ثالثا: (استنتاجات): إفرازات الأحادية على الخطاب الإعلامي:

1/ الأحادية الحزبية والخطاب الشعبوي:

على عكس ما كان ينص عليه كل من ميثاق أول نوفمبر وبعده ميثاق الصومام من مبادئ الديمقراطية واحترام الحريات الفردية والحفاظ على التعددية الفكرية التي كانت تميز التشكيل الاجتماعي الجزائري، وكذا نظام الفصل بين السلطات وتنظيم العلاقات بين السياسي والعسكري وبين الداخل والخارج، فإن ميثاق طرابلس قد خالف كل التوقعات وكل الآمال في بناء دولة الحريات والتعددية، لاسيما وأن ميثاق طرابلس 1962 والذي جاء مباشرة بعد انتهاء مفاوضات إيفيان وإعلان استقلال

الجزائر، كان هدفه المعلن رسميا هو إعداد برنامج بناء الدولة المستقلة ووضع مؤسساتها، وانطلاقا من كونه أول وثيقة قانونية وتشريعية تحدد ماهية الدولة الوطنية وليدة الاستقلال وطبيعة مؤسساتها وخياراتها الاستراتيجية الكبرى، سواء تعلق الأمر بطبيعة النظام السياسي أو التوجه الفكري الأيديولوجي والعقائدي أو المنهج الاقتصادي وكيفية تنظيم حياة الأفراد، فهو يمثل المرجعية الفكرية والأيديولوجية للدولة ويحدد ماهية وطبيعة نظام الحكم فيها، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف الداخلية التي انعقد خلالها مؤتمر طرابلس.

حيث كان من بين أهم المسائل التي انطلقت نقاشات المؤتمر حولها - في الحمامات بتونس من 29/ 05 إلى 01/ 06- هي الأزمة التي هزت جبهة التحرير الوطني والصراع القائم بين هياكلها؛ بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، وكذا ركود المؤسسات الموجودة بما يقتضي ضرورة إعادة هيكلة جبهة التحرير الوطني ثم التحضير للاستفتاء الخاص بتقرير المصير، إضافة إلى الوضع المأساوي الذي كانت تعيشه الجزائر، سواء ما تعلق بمنظمة الجيش السري وهجماته الإرهابية المتصاعدة بغرض تأجيج الصراع وتأجيل حل المسألة وخلط الأوراق من جديد بما يفيد مصالح المستوطنين ويطيل عمر الأزمة والاستعمار معا، أو ما تعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي كان يعانيها الأهالي المسلمون (الشعب الجزائري)، وانهيار كل البنى الاقتصادية التحتية للبلاد من طرق أو أراضي أو هياكل ومؤسسات، أو ما تعلق بالشأن السياسي الذي كان مؤججا بالانقسامات والصراعات السياسية، والتي تحولت فيما بعد إلى صراع ومواجهة عسكرية بين أبناء الوطن الواحد (بشرير، 2015، ص134، 135).

وفي إطار ما سمي بالمحور الأول لميثاق طرابلس وما تعلق بتقييم الأوضاع منذ 1830 وإلى غاية الاستقلال بما فيها إفرازات اتفاقيات إيفيان، فقد تم التخطيط للقضاء على الكثير من المشكلات أو الحد منها كالبطالة والجوع والتعليم، إضافة إلى مسألة السيادة والتخوف مما سمي بالقوة الثالثة التي كانت تحاول السلطات الاستعمارية خلقها بما يشكل نكسة "للثورة الديمقراطية الشعبية" أو مشروع الدولة الوطنية. كما كانت آثار الإقطاعية الاستعمارية والبرجوازية الصغيرة المتصاعدة والمطبوعة بعقلية غربية تشكل هاجسا كبيرا للنخب المجتمعة؛ إذ اعتبرت أنّ هذه الأشكال الاقتصادية هي عدو لما يسميه الميثاق بالثورة الديمقراطية الشعبية، حيث اتخذ الميثاق طابعا شعبيا بتأكيده على أن الفلاحين والعمال هم الذين شكلوا قاعدة الثورة ومنحوها طابعا شعبيا من خلال دخولهم الجماعي للثورة، واستنادا إلى هذا التقييم تم وضع الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة الجزائرية في مختلف المجالات، مركزا على بعث العامل الأيديولجي الذي كان غائبا في ممارسات جبهة التحرير الوطني؛ إذ نوه ميثاق طرابلس "المرجعية الفكرية والأيديولوجية للدولة الوطنية" في برنامجه على التباعد الذي كان سائدا بين ممارسات الجبهة ونخبها والوعي الجماعي الذي ينبع من واقع ومعاناة الجماهير. فالشعور بأصالة المد الثوري كان منفصلا عن الواقع لدى نخب جبهة التحرير، الأمر الذي كان نتاجا لمجموعة من العوامل من بينها أيضا الانفصال والقطيعة القائمة بين القيادة والواقع، وابتعادها عن قواعدها الجماهيرية والشعبية في الداخل لاسيما في الأرياف نظرا لتركيبتها المكونة أساسا من سكان المدن (بشرير، 2015، 135، 139). وإضافة إلى كل ما سبق يمكن أن نستشف أيضا تبعات هذا التوجه الأحادي، الذي جعل خطاب النخب السياسية والإعلامية في الجزائر المستقلة أكثر شعبوية وأكثر أبوية، من خلال ما تعرض له الميثاق في برنامجه حول "الثورة الديمقراطية الشعبية".

إذ يرى أن المعركة لم تنته بمجرد نيل الاستقلال، بل ساد الاعتقاد بأنها يجب أن تستمر لدعم الانتصار المحقق (الاستقلال) بمعركة البناء والتشييد الثوري للدولة والمجتمع، ومحاربة الممارسات الإقطاعية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من المنظومة الاستعمارية، هذه الممارسات التي ترتكز على النهب والسلب وسياسة الاستغلال الرأسمالي الامبريالي. لذا كان من الواجب أن يتم تتويج الانتصار بتتويج ومكافأة الشعب الجزائري بكل فئاته وأطيافه لكونه كان وظل لسنوات عديدة وقودا للثورةوالكفاح المسلح، من خلال التشييد واعي للبلاد القائم على مبادئ الاشتراكية ومبدأ السلطة في يد الشعب (بشرير، 2015، ص139، 140).

وهو ما ينطبق تماما مع الخطاب الشعبوي والذي من بين أهم خصائصه، ذلك الخطاب الذي يدعي تمثيله لكل فئات الشعب ويعتبر نفسه معبرا عن مصالحه وهمومه، ويزعم القدرة على تحقيق كل المطالب الشعبية ويوهم جماهيره بأن السلطة في يد الشعب.

فالسمة الأساسية للشعبوية في الجزائر تكمن في أن السلطة القائمة تعتبر الشعب هو القوة الثورية الحقيقية، إذ يتم النظر إلى أفراد المجتمع على أنهم كتلة متجانسة ليست بينها اختلافات كبيرة، وهو التصور الأيديولوجي الذي نص عليه ميثاق طرابلس وتبنته القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني أثناء الاستقلال (Addi, 1997, p218).

وإذا ما سلطنا الضوء على الساحة الإعلامية في الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال، فإنه ورغم العدد الهائل من الصحف الذي ظهر في الجزائر في فترة قصيرة منذ استقلالها –مابين جويلية ونوفمبر-، الأمر الذي كان يعتبر انعكاسا لاختلاف الاتجاهات السياسية والأيديولوجية وتعبيرا عن تناقض وتنافس المصالح العديدة،إلا أن الواقع الذي تبع هذا التعدد والتنوع لم يكن يوحي تماما بخطاب إعلامي متحرر ومستقل ومتعدد أو تطور للصحافة الوطنية وقدراتها. فبعد أن استقدمت جبهة التحرير الوطني صحيفة "المجاهد" إلى الجزائر التي كانت تصدر كأسبوعية في فرنسا، وعادت صحيفة"Republican Alger" ذات النزعة الشيوعية إلى الظهور بعدما كانت موقوفة منذ سنة 1955، وكما شرع في هذا السياق حزب الشعب الجزائري في إصدار صحيفته التي لم تستمر طويلا، ليتم إيقافها مع مجموعة كبيرة من الصحف والدوريات الوطنية، لاسيما تلك التابعة لتيارات سياسية غير جبهة التحرير وتدعم أيديولوجية منافية لأيديولوجية النظام آنذاك،وذلك في إطار تأسيس نظام الحزب الواحد المعلن عنه في ميثاق طرابلس. إذ دعمت جبهة التحرير الوطني فيالسنوات الأولى للاستقلال مكانتها في الساحة الإعلامية في الجزائر بإنشائهالعدة صحف ومجلات، قصد نشر توجهاتها السياسية وتوفير الظروف التي تمهد لنظام الحزب الواحد وتعمل على الترويج له، ومواجهة الصحافة الاستعمارية التي بقيت تنشط بقوة بمقتضى اتفاقيات إيفيان، إذ كانت تتمتع بكل الحريات نظرا لسريان القانون الفرنسي الذي أقرت السلطات الجزائرية استمرار العمل به.

ورغم ولوج بعض الجزائريين لهذا المجال من خلال تأسيسهم لصحف ودوريات بإمكانياتهم الخاصة للتعبير عن آرائهم وتوجهاتهم السياسية والأيديولوجية، ورغم مساعدة السلطات الجزائرية للكثير منها في البداية وتشجيعها من أجل تطوير الصحافة الوطنية كما ونوعا، لاسيما اليومية منها أجل الوقوف في وجه الصحافة الاستعمارية، وإدراكا منها أيضا للدور الذي يمكن أن يلعبه الخطاب الإعلامي في معركة التنشئة الاجتماعية والبناء والتشييد للدولة الوطنية وليدة الاستقلال أو ما سمي بـ"الثورة الديمقراطية الشعبية"، إلا أن السلطات الجزائرية في تلك الفترة عكفت على تحقيق أهدافها وأولوياتها

المسطرة في برنامجها، حيث كان من بين أولوياتها استكمال مسيرة البناء والتشييد لمؤسسات الدولة الوطنية ومختلف مظاهرها السيادية، والتي من بينها الإسراع في رسم معالم سياسة إعلامية واضحة تضبط الممارسات الإعلامية في الجزائر، لاسيما في ظل حالة الانهيار الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة للأهالي وانعدام الهياكل والإطارات والكفاءات من جهة، ومن جهة أخرى وأهم، حالة عدم الاستقرار السياسي التي كانت سائدة والتي انعكست على طبيعة العمل الصحفي والنشاط الإعلامي برمته الذي كان يفتقد إلى إطار قانوني يضبطه.لذا فقد بقيت الحكومة الجزائرية تنظر إلى الصحافة بشيء من الخوف والريبة ممزوجة بنية صارمة على إحداث تغيير كبير في الساحة الإعلامية والصحفية في الجزائر لاسيما في مجال الصحافة اليومية، ويتلخص هذا التغيير في محاولة تحقيق هيمنة أكبر على كل ما يصدر من صحف ودوريات سواء كانت خاصة أو عمومية.

لذلك سطرت الحكومة الجزائرية ثلاثة أهداف أساسية تلخصت في: إنشاء يوميات جزائرية والقضاء على الصحافة الاستعمارية والبحث عن حل لقضية "ألجيريبوبليكان"، لكن ذلك كان من أجل فكرة واحدة وهي تكريس هيمنة الحزب والحكومة على الصحافة المكتوبة. هذه الهيمنة التي تم تحقيقها بسهولة على الإذاعة والتلفزيون حيث كانت الإذاعة والتلفزيون قبل الاستقلال تحت نظام الاحتكار الذي فرضته الإدارة الاستعمارية، ليتم نقل هذا الاحتكار والرقابة الإعلامية والثقافية إلى الحكومة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال، فبعد 5 جويلية 1962 ولفترة دامت أكثر من شهرين لم يكن بالجزائر أية صحيفة يومية جزائرية محضة، على اعتبار أن "ألجي ريبوبليكان" ليست لها صبغة جزائرية كاملة، ولم تصدر اليومية الجزائرية الأولى إلا في 19 سبتمبر 1962 وهي جريدة "الشعب" (إحدادن، 1999، ص122، 123). وبعد صحيفة الشعب اليومية تأسست صحيفة "الجمهورية" "EL-Djoumhouria" ثم النصر "An-Nasre" في سنة 1963، ثم صحيفة الجزائر هذا المساء سنة 1964. إلا أنّ هذه الصحف الوطنية تعرضت كغيرها إلى رقابة شديدة من قبل الحكومة الجزائرية (بن ديدة، 2019، ص101)؛ حيث عين المناضل "صالح لونيشي" كمسئول عن جريدة الشعب – التي تمت ترجمة عنوانها إلى اللغة الفرنسية سنة 1963، ثم تغير اسمها إلى "المجاهد بعد جوان 1965- وساعده في هذه المهمة بعض الصحفيين من المناضلين من الحزب الواحد. ورغم الصعوبات التي واجهت السلطات الجزائرية من أجل إنشاء صحف يومية جزائرية لاسيما باللغة العربية، فالوسائل التقليدية المورثة عن الاستعمار وكذا قلة عدد الصحفيين الجزائريين ونقص الخبرة والاحتراف لديهم في مجال اليوميات واتقان اللغة العربية، ومغادرة الكثير منهم إلى الوظائف السياسية والإدارية، قد دفعت السلطات الجزائرية إلى الاعتماد على الإعانات المصرية واللبنانية في هذا المجال، ورغم تأخر هذه اليوميات عن نظيراتها باللغة الفرنسية إذ كان صدور أول يومية باللغة العربية 11 ديسمبر 1962، وقد أشرف على نسخة "الشعب" العربية المناضل "علي مفتاحي" (إحدادن، 1999، ص123، 124). إلا أن مضمون هذه اليوميات وعناوينها كانت متشابهة جدا، إضافة إلى أنها كانت ناطقة باسم الحزب الوحيد ومشجعة للسياسات الاشتراكية، مع وجود بعض التمييز في التعامل الرسمي ازاء كل من الصحف العربية وتلك الصادرة بالفرنسية (قجالي، 2015، ص119).

بما يوحي باستمرار الانقسامية بكل أشكالها لاسيما الثقافية، اللغوية والفكرية لاسيما في مجال الصحافة، وكذا بتصاعد الخطاب الشعبوي في الصحافة الجزائرية جراء الهيمنة والرقابة المفروضة على الساحة الإعلامية برمتها، من قبل السلطات و/ أو رجال الحزب الواحد المهيمن على الحكومة،

سواء تعلق الأمر بالصحف العمومية أو الخاصة، الصادرة باللغة العربية أو الفرنسية، وكذا على مؤسسة الإذاعة التلفزيون الوطني.

أما قضية "ألجي ريبو بليكان" فلم تكن إلا إحدى الحوادث التي أكدت على رغبة السلطات الجزائرية ورجال الحزب في القضاء على الصحافة المستقلة، والهيمنة على المجال الصحفي والساحة الإعلامية برمتها، بل أكد أيضا على عداء النخب الحاكمة ورجال الحزب آنذاك ليس للنخب الثقافية والسياسية المعارضة لطروحاتها فحسب، بل كان عداء لكل الكفاءات الفكرية والثقافية وتعبيرا عن رفضها لكل اختلاف فكري أو أيديولوجي، واختزال مفهوم بناء الدولة وتشييد مؤسساتها وتنميتها في مشروعها الاشتراكي وأبويتها التقليدية المتوارثة الممزوجة بمفاهيم الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية والتعددية وغيرها.

لتكون بذلك "قضية ريبو بليكان" بمثابة إعلان عن زوال الملكية الخاصة في مجال الصحافة في الجزائر، وتكريس هيمنة الدولة والحزب على المجال الإعلامي برمته وإقامة نظام اشتراكي (أحادي) للإعلام، تضاف إليه الكثير من التأميمات لعديد من الصحف الفرنسية، وذلك ليس لأنها كانت صحفا تحمل خطابا معارضا بالشكل المباشر والواضح الذي يقلق السلطات، بل لكونها كان ينظر لها على أنها تشكل خطرا في حد ذاتها وتهديدا لسيادة الدولة ومصالحها، نظرا لقوتها وانتشارها الواسع، فالصحف الفرنسية (الناطقة بالفرنسية كانت هي الأكثر سحبا ومقروئية من قبل الشعب الجزائري(إحدادن، 1999، ص128، 129).

كما أن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري (E.N.T.V) التي كانت تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري في نظر القانون والسلطات الجزائرية، قد كان لها مهمة اجتماعية وثقافية محددة، فمن خلال تبعيتها لوزارة الثقافة فقد كانت منذ الاستقلال تحتكر مهمة التبليغ وبث التحقيقات والحصص والبرامج المتعلقة بحياة المواطن عبر كامل التراب الوطني، لاسيما بعد مشروع التعريب.

وكما أشرنا إلى ميثاق طرابلس 1962 تجدر الإشارة أيضا إلى دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964 باعتبارها ليست قوانين أو دساتير ناظمة للحياة الاجتماعية في شتى المجالات فحسب، بل كانت بمثابة الأدوات القانونية لتبرير وتعزيز هذه الهيمنة ومبادئ الأحادية في هذه المرحلة، سواء في مجال الصحافة والإعلام أو في جوانب الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الجزائر المستقلة، فقد خالفت هذه المواثيق في بنودها وتوجهاتها ومضامينها كل ما نص عليه ميثاق الصومام من ضرورة احترام الحريات الأساسية بعد الاستقلال، بحيث لم تتم الإشارة تصريحا ولا تلميحا إلى دور وسائل الاتصال الجماهيري في تدعيم بناء الديمقراطية أو في تكريس الحريات الفردية والجماعية، بل وعلى العكس ولأن السلطة السياسية كانت في حاجة إلى تعبئة الجماهير لإرساء تصوراتها حول ضرورة استكمال مسيرة الاستقلال والبناء، فقد تم توظيف وسائل الاتصال الجماهيري في إدارة الصراع على الحكم واستبعاد الخصوم والقضاء على الرأي المخالف وبناء نظام أحادي يخلو من كل تعدد، حيث بدأت وسائل الاتصال والإعلام وتماشيا مع مساعي النظام السياسي تواكب رغبته في تعزيز قيم الأحادية، وراحت الصحف ومختلف وسائل الإعلام تتحدث عن المسئوليات الجماعية بدل الحديث عن الحريات الفردية والجماعية، محاولة إعطاء تصور لمعنى الحريات يقارب تحرير الفرد من الاستغلال الرأسمالي ومن البطالة ومن التهميش، واستبدلت بذلك مفهوم الديمقراطية التداولية بمفهوم الديمقراطية العمالية – أو ما يسمى الثورة الديمقراطية الشعبية- التي تسمح وفق تصوراتها

بخلق الظروف الجيدة للعمل والنضال والممارسة للحصول على الحريات الحقيقية، أو بمفهوم الديمقراطية الذي يتناسب مع مفهوم المسئولية التي يتحملها الأفراد والجماعات تجاه الدولة، وربط الحقوق والحريات العامة (وحتى الحقوق والحريات الطبيعية) بشرط الممارسة في إطار ما يسمح به القانون(فرحي، 2013، ص234).

لتكون بذلك هذه الصحف واستنادا إلى النصوص التشريعية التي تحدد أدوارها ووظائفها ليست سوى أحد الأداوت الأيديولوجية للدولة، تعمل على الترويج لتصوراتها ورؤيتها للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، ليتصاعد الخطاب الشعبوي والنزعة الأبوية في هذه الصحف جراء استعمالها منبرا لاستبعاد الخصوم والمعارضين والمنافسين على السلطة، واختزال العمل الصحفي في العمل النضالي في ظل مبادئ الاشتراكية وتجريم كل نقد أو رأي يخالف هذه المبادئ والخيارات.

ورغم ما أقره ميثاق 1976 من الحق في الإعلام والحصول على المعلومات وحرية التعبير، فقد تم تقييد هذه الحريات بضرورة احترام مبادئ الخيار الاشتراكي المحاطة بقداسة خاصة، وتم تحجيم وتحديد دور الإعلام والصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما الطلائعية ومسئولياتها، وحصرها في تربية الجماهير والمساهمة في العملية التنموية بما يفرض تقييد حريتها ويجعل المواطن المتلقي مجرد هدف للاتصال وموضع للتعبئة وليس شريكا في العملية الاتصالية، بما أنتج جمودا شاملا لاسيما في مجال الصحافة المكتوبة حيث ألغى تماما وجود الصحافة الخاصة أو الملكية الخاصة، واقتصرت الساحة الإعلامية على الوسائل السمعية البصرية (الإذاعة والتلفزيون الوطنيتين) التي تتلاءم مع ارتفاع معدلات الأمية ونقص مستوى التعليم وضعف شبكة التوزيع والمواصلات وتشجع عليها في نفس الوقت. كما أخفق هذا القانون أيضا في إعطاء أو وضع ضمانات حقيقية لحماية الصحفيين من تعسف السلطة ورقابة الحزب، ولا لتوضيح الدور الرقابي لوسائل الاتصال الجماهيري على السلطة السياسية والحزب الحاكم، بل جعلت من الصحافة والأجهزة الإعلامية وسيلة رقابة على الجماهير والمعارضين واستبعادهم من نقاش المسائل والقضايا الجوهرية التي تهم الشأن العام، وصارت المؤسسات الصحفية والإعلامية بمثابة أداة أيديولوجية للدولة مهمتها هي الرقابة على المجتمع وتوجيهه وتعبئته لإرساء سياستها وتكريس توجهاتها الأيديولوجية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التنموية، ولا تقوم في أحسن الأحول إلا بالأدوار التربوية والتعليمية والتثقيفية والترفيهية التي لا تنسجم مع حجم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري على المستويين المحلي والدولي، ليصبح بذلك المسئولون- الجهاز البيروقراطي للدولة والجهاز السياسي للحزب - على وسائل الإعلام هم أنفسهم منتجوا الخطاب الأيديولوجي للسلطة السياسية القائمة بواسطة أو عن طريق أو على لسان الصحفيين ورجال الإعلام بوصفهم موظفون لديها.

فما كانت تتناوله وتتداوله الصحف الوطنية نتيجة الرقابة المفروضة قانونيا سياسيا وأمنيا آنذاك، ليس سوى المواضيع التي تطرحها أو تسمح بها السلطة القائمة، والمسائل والقضايا التي تتوافق مع أجندتها السياسية وتتلاءم مع القيم الأيديولوجية والتوجهات الفكرية التي يتم الترويج لها، من أجل إعادة إنتاج نفس نمط العلاقات الاجتماعية السائدة أو كما يسميه "بيير بورديو" إنه منطق النظام أو الأيديولوجية السائدة، الذي يعمل من خلال آليات خفية وأخرى جلية والذي شُيِّد على أساس تفضيل وهيمنة مصالح فئات وشرائح اجتماعية معينةضد مصالح فئات أخرى هي الأغلبية الساحقة غالبا، والتي تم تحديدها انطلاقا من المعطيات المحددة للتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في

الجزائر في هذه المراحل التاريخية، وعلى رأس هذه المعطيات والخيارات هي الأحادية الحزبية والاشتراكية ومبادئها وقيمها الأيديولوجية التي شملت كل الميادين، حيث لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب بل تغلغلت في الجوانب السياسية وشؤون الحكم والحزب وميادين الثقافة والتعليم أيضا، وحولت وسائل الإعلام إلى أجهزة للضبط والتحكم السياسي والاجتماعيوأداوت"للعنف الرمزي"، العنف الرمزي الذي تمارسه الطبقات الاجتماعية المهيمنة على ملكية وتسيير هذه الأدوات الاتصالية من صحف أو إذاعة وتلفزيون، وذلك من أجل تشكيل الأفكار وتوجيه الوعي والرأي من خلال الجرعات اليومية واللحظية التي تنساب إلى عقول المشاهدين والمستمعين سعيا لإدامة الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة.

إن الرقابة والعراقيل المادية والرمزية التي فُرضت على النشاط الصحفي والممارسات الإعلامية في الجزائر في ظل هذه السياقات من قبل السلطة القائمة والتي كانت مختزلة في رجال الحزب الواحد ومكتبه السياسي، ممزوجة بواقع الانقسامية والاختلاف الذي ساد الساحة الصحفية والنخب الجزائرية لاسيما اللغوية منها والأيديولوجية، قد جعل السلطة السياسية آنذاك تقوم بشحذ مفاهيم الحقوق وحريات التعبير واختلاف الرأي وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالتعددية وثقافة التعدد، بالمفاهيم النضالية وتعميمها على كل المجالات بتقديس الشعب والجماهير بمختلف الفئات من فلاحين وعمال وموظفين وحتى الصحفيين ورجال الإعلام، بما يتماشى والعقيدة الشعبوية ونزعتها نحو الأبوية والادعاء بتمثيل الكل ونفي الاختلاف والتعدد؛ إذْ كانت السلطات تحرص على أن يقوم الصحفي بمهامه ووظائفه في نطاق عمل نضالي من أجل نجاح الثورة الشعبية والمبادئ الاشتراكية، ومواصلة مسيرة البناء والتشييد ومواجهة المد الثقافي الغربي والعالمي والحفاظ على القيم والأصالة والهوية الوطنية. ووفقا لهذا التصور الأيديولوجي للسياسة الإعلامية في الجزائر التي صار من خلالها الصحفي مجرد موظف في جهاز الدولة ومناضل يدافع عن التوجهات السياسية للحزب، فقد تحول الخطاب الإعلامي إلى دعاية لمفاهيم السلطة القائمة وتصورات الحزب المهيمن، وعملية تعبئة تأكد على إثرها أن السلطات ماضية نحو هيمنة كلية على وسائل الإعلام وتوجيه النشاط الصحفي. لدرجة تعرض فيها العديد من مديري المؤسسات الإعلامية إلى ضغوط قانونية وسياسية كبيرة ليس من وزارتهم الوصية – وزارة الإعلام والثقافة- فقط، بل من قبل العديد من رجال الحزب والسياسة وذوي النفوذ.

ورغم التطور الذي شهدته الساحة الإعلامية والنشاط الصحفي في الجزائر بعد الاستقلال، لاسيما الصحافة المكتوبة بمختلف أشكالها وبمختلف اللغات التي تصدر بها سواء اللغة العربية أو الفرنسية، إلا أن من بين المآخذ عليه أيضا هو ما سمي بمشروع التعريب والتخطيط الثقافي، والذي انتهجته الدولة وشمل كل المجالات بما فيها قطاع الصحافة والإعلام، وهو مشروع لم يخدم سوى مشروع الأحادية الذي كانت تسعى الدولة والحزب إلى فرضه وتكريسه، متخذة الحفاظ على القيم والهوية الوطنية ومواجهة الغزو الثقافي غطاء أيديولوجيا لسياساتها، هذا على الرغم من واقع التبعية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للغرب وتزايد المديونية نحوه.

ولم تقتصر الرقابة والضبط القانونيين على الصحافة الوطنية على ميثاق طرابلس 1962 أو دستور الجزائر 1963 و1964، بل حتى على الميثاق الوطني 1976 وما يسمى بأول قانون للإعلام في الجزائر المستقلة فيفري 1982، حيث ورغم إقرارهما لحرية التعبير والرأي والنقد في الصحافة بمختلف أشكالها، إلا أنه تم نسخ المواد التي تنص على الحريات بمواد تنص على الضوابط والقيود

والشروط الواجب احترامها عند ممارسة هذه الحقوق والحريات، حيث تم تقييد هذه الحريات بحدود ومبادئ الأسس الأيديولوجية للدولة وخياراتها الاستراتيجية، بدءا باعتبار قطاع الإعلام والصحافة أحد القطاعات السيادية للدولة،انطلاقا من تصورات الدولة والحزب القائمة على مفهوم الدولة الجزائرية بوصفه بلد اشتراكي وما يستلزمه هذا التصور على مجالات الاقتصاد والسياسة والإعلام وغيرها، حيث تم اعتباره إعلاما يقوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج (الإعلام)، وأن الإعلام هو جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية للبلاد والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني؛ وقد تم وصفه بأنه أداة من أدواتها (الأيديولوجية) في تطبيق مهمات التوجيه والرقابة والتنشيط، وعلى هذا الأساس تم تحديد مهام ووظائف الإعلام والصحافة في كل مرحلة من مراحل الجزائر المستقلة. كما أن القضايا والمواضيع الإعلامية (المجال الإعلامي) التي صارت تعتبر من بين المشكلات الأساسية والكبرى التي تؤرق الساسة وتجلب اهتمام القيادة العليا في البلاد، قد أكد في تلك المرحلة بأن الإعلام قد صار من اختصاصات الحكومة والحزب؛ ويندرج ضمن المواضيع السياسية والأجندة السياسية للسلطة السياسية، لتكتمل بذلك المشاهد الدراماتيكية التي تؤسس لهيمنة كلية للحكومة والحزب (الدولة) على الحقل الإعلامي برمته، وتجعل من الخطاب الإعلامي ووسائله كما يرى "ألتوسير" هو أداة من الأدوات الأيديولوجية للدولة، التي تسعى من خلالها إلى إدامة الوضع القائم وإنتاج وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج والهيمنة السائدة.

2/ الخيار الاشتراكي ومبادئه الشعبوية:

لقد حاول كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية إيجاد حلول لمشكلة الفقر أوعلى الأقل التخفيف من حدتها وفق استراتيجيات محددة، وقد فعلت السلطات الجزائرية الشيء نفسه حيث كان الحد من الفقر الشغل الشاغل لها بعد الاستقلال مباشرة، إذ كان من الضروري اختيار أفضل نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي يجعل من الممكن القضاء على الفقر أو الحد منه وبأسرع وقت ممكن، لكن ولسوء الحظ لم تكن الجزائر محظوظة بخياراتها وتوجهاتها الاقتصادية والأيديولوجية (الفوضوية)، حيث كانت النتائج أقل بكثير من إمكانات البلاد ومما كانت تطمح لتحقيقه كل سلطة قائمة وما توقعته مختلف شرائح المجتمع، وهو أحد العوامل التي يمكن أن تفسر تقلبات الحكومات المتعاقبة من نظام اقتصادي إلى آخر (Akacem & Benmoussa, 2016, p4).

في الواقع لقد تم تحديد الاختيار الاشتراكي كنظام اقتصادي للجزائر قبل الاستقلال بفترة طويلة، وذلك في ميثاق 1956 بمقتضى مؤتمر الصومام 1956، وتم التأكيد عليه من قبل المجتمعين بالإجماع بموجب ميثاق طرابلس في يونيو (جوان) 1962، والذي نص على أن "تنمية الجزائر بحيث تكون سريعة ومتناسقة وموجهة نحو تلبية احتياجات الجميع في إطار العمل الجماعي، يجب بالضرورة تصورها من منظور اشتراكي ... فقد اختارت الثورة الديمقراطية الشعبية البناء الواعي للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال، وتصفية الأمية، وتحسين الوضع الصحي...". ويبدو من خلال ما تم اقتباسه من نصوص ميثاق طرابلس، أن التوجه الاشتراكي لم يكن بالنسبة للسلطات الجزائرية اختيارا قائما على أسس نظرية واعتبارات علمية، بقدر ما كان عبارة عن إملاء فرضته ظروف لحظة الاستقلال واعتبارات عملية مرتبطة بالنظام الاقتصادي الهجين القائم، وكذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية في الجزائر- فمن ناحية هو نوع من اقتصاد السوق نحو الخارج ونحو المتروبول على وجه الخصوص

من خلال وبالنسبة للمستوطنين، ومن ناحية أخرى هو نوع من الاقتصاد الزراعي المتخلف والبدائي بالنسبة لأغلب السكان الجزائريين. إضافة إلى ما كان يعانيه الأهالي والبنى التحتية من دمار وانهيار شبه كلي، لذا فهو اختيار نابع عن اعتقاد رسمي بضرورة الانتقال من الرأسمالية الاستعمارية (الاستغلالية) إلى الاشتراكية المحررة، وذلك في ظل غياب نقاش فعلي بين مختلف النخب أو الأخذ بالرأي العام لكل الجزائريين. كما تشير النصوص الرسمية للثورة الجزائرية إلى أن الإصرار على هذا النموذج كان قائما على "متطلبات التقدم واكتساب العلم وتجربة الحركات الثورية الأخرى في العالم". ونابعا من إعجاب السلطات الجزائرية على غرار بعض الحكومات بنجاح النموذج الاشتراكي المطبق في كثير من البلدان، التي كان أداؤها متفوقًا على أداء بعض البلدان الرأسمالية في ذلك الوقت، من خلال التخطيط للأنشطة الاقتصادية من قبل حكومات هذه الدول لاسيما فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والصناعات الأساسية مثل الكهرباء والسكك الحديدية والصلب...، لاسيما في الاتحاد السوفياتي والصين وأماكن أخرى. فحاولت الجزائر (وغيرهامن البلدان المتخلفة) تقليد هذا النموذج الاشتراكي للتخطيط الذي رأت فيه الطريق لتطوير البلاد واللحاق بسرعة بركب البلدان المتقدمة، ساعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على رفع مستوى معيشة الشعب والحد من الفقر(Akacem & Benmoussa, 2016,p5, 9).

إن الخيار الاشتراكي ومبادئه الأيديولوجية التي تجاوزت نطاق التنظيم الاقتصادي إلى مجالات أخرى، لم تكن نابعة من خيارات علمية ونظرية بناء على توافق الرؤى وكفاية الإمكانيات مع هذا النموذج، بل كانت نابعة عن ظروف واقعية يعيشها المجتمع الجزائري، وعن إعجاب السلطات الجزائرية بالنماذج التطبيقية لبعض التجارب في العالم، كما أنها كان اختيارها قائما على معاداة الرأسمالية الاستغلالية انطلاقا من نظرتها للمستعمر والمستوطن الذي كان يستغل الفلاح والعامل الجزائري، وليس على معايير علمية ومنهجية ناتجة عن دراسة وتقييم فعليين لمدى نجاعة التنظيمين الاقتصاديين السائدين في العالم.

كما يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى التوافق والانسجام القائم بين مبادئ الخيار الاقتصادي (الاشتراكي)، وخياراته الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية، كالأحادية الحزبية بوصفها الخيار الأنجع الذي يضمن توحيد القوى الشعبية لاستمرار المعركة وتحويل الجهود الشعبية من معركة السلاح إلى معركة البناء والتشييد. هذه المبادئ والرؤى التي تنسجم بقوة مع الأيديولوجية الشعبوية وخصائصها ومختلف مرتكزاتها وشعاراتها الخطابية، على غرار خطاب إنكار الاختلاف والادعاء بالوحدة الثقافية والاتفاق السياسي والأيديولوجي لكل أفراد وشارئح المجتمع، وعلىالمراهنة على إحداث تغيير جوهري في طريقة إدارة الشأن العام، أو الارتقاء بمستوى المعيشة والقضاء على مختلف المشاكل الاقتصادية والآفات الاجتماعية من خلال التخطيط الممنهج للدولة وتمجيد وتوسيع دور الدولة في الاقتصاد، وصولا إلى السياسات الحمائية التي تنتهجها الأحزاب الشعبوية التي وصلت للحكم وتبنيها للاقتصاد الموجه، وادعائها السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام المصادرة والتأميم وإعادة التوزيع على الفقراء، وصولا إلى خصائص القومية ومعاداة الأجانب ورفض الاختلاف.

كما أن مفهوم الجسد السياسي الذي أقرته المواثيق الوطنية بدءا من ميثاق طرابلس كان نابعا من ضرورات النضال ضد الاستعمار الذي يهدف إلى تعبئة كل طاقات وجميع فئات الشعب، كما أن المسئولية داخل أجهزة جبهة التحرير كان مرتبطا بالقضية الوطنية وبالانتماء للفئات الشعبية والفلاحين

والفقراء دون الفئات الأخرى، فالخطاب الأيديولوجي- نص ميثاق طرابلس وغيره من المواثيق- يسعى لنشر مفاهيم لتطوير مشروع سياسي تكون فيه الشرعية ثورية؛ شرعية تستمد مسوغاتها وتبريرات الاستحواذ على السلطة والهيمنة على المجتمع من التقاليد الأصلية للفلاحين والانتماء لهذه الطبقة، على الرغم من أنه يصعب على الفلاحين والفقراء أن يشكلوا تعبيرا سياسيا أيديولوجيا- أو وعيا طبقيا- للوصول إلى السلطة أو أخذها، كما لا يمكن لميثاق طرابلس أو غيره أن يؤكد على أن البرجوازية الصغيرة أو فئة الحركى لم تأتي ولا تنتمي لفئة الفلاحين (Addi, 1997, p218).

ومن خلال النظر في عدد من الأنساق الشعبوية أيضا نجد أن الأيديولوجية الاشتراكية والمرتبطة أساسا بالماركسية كنظرية واتجاه تفسيري يمكن اعتبارها مبنية على رؤية شعبوية، إذ تعتبر البروليتاريا هي من يمثل الشعب ويتحدث باسمه وباسم كل الطبقات المستعبَدة والمهمَّشة، بما يجعلها تكن العداء وتعلن الخصومة مع البرجوازية المستغِلّة والعداء للنظام الرأسمالي في إطار الصراع الطبقي في المجتمع (الكنبوري، 2018، ص17، 18).

أما إذا حاولنا العودة إلى حال الصحافة في الجزائر بعد الاستقلال والذي لم يكن أفضل حالا من حال المجتمع وأوضاع الشعب المزرية اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، فقد كان الجمود يخيم على الساحة الإعلامية إذا ما تم استثناء بعض التطورات والتحولات فيما يخص مسألة التوزيع والدعم والتعريب، وإنشاء بعض الجرائد والصحف اليومية والدوريات والنشريات.

لذا يمكن اعتبار أنّ هذا الجمود هو ترجمة فعلية وممارساتية لربط الحريات العامة الفردية والجماعية، لاسيما في وسائل الاتصال الجماهيري بشرط الممارسة في إطار ما يسمح به القانون، وهو ما يعتبر استمرارا للانقلاب على مقررات ميثاق الصومام والمواثيق الجزائرية اللاحقة بعد الاستقلال، حيث لم يتغير مفهوم الديمقراطية ولا النظرة إلى الحريات العامة ودور الصحافة في ميثاق 1976 عنه في المواثيق السابقة (ميثاق طرابلس وميثاق الجزائر)، إذ أنه أكد على ضرورة ضمان الحريات العامة بما فيها حرية التعبير والرأي والتفكير التي ظلت مرتبطة بنظرة السلطة إلى هيكلية الدولة المبنية أساسا على الأحادية المناهضة لأي معارضة، بل ومشروطة بأن لا تستغل هذه الحرية لضرب المبادئ الاشتراكية التي تبنى عليها الجمهورية. فقد عزز ميثاق نوفمبر 1976 تحكم النظام السياسي في وسائل الاتصال الجماهيري وخاصة الصحافة، حيث تم إقرار مركزية المؤسسات الإعلامية والصحفية التي كانت تسير من قبل شخصيات سياسية حزبية أو معروفة بمشاركتها في حرب التحرير، وهي التي كانت تتولى بنفسها وضع وتحديد التوجهات السياسية والخط السياسي للخطاب الإعلامي للصحف والمؤسسات الإعلامية التي تشرف على إدارتها وتسييرها، فقد وضع الميثاق هذه المؤسسات الصحفية في يد وزير الإعلام بغرض إنهاء انفراد هاته الشخصيات بصلاحية التوجيه، لكنه وبدلا عن ذلك قد عزز من رقابة وتوجيه الحزب أكثر من ذي قبل، من خلال تعيين شخصيات حزبية على رأس هذه المؤسسات لتطبيق هذه السياسة الإعلامية. ورغم أن حالة وطبيعة الفضاء العام في الجزائر الذي سبق الإعلان والمصادقة على ميثاق 1976 يعتبر استثنائيا، إذ أعلنت السلطة السياسية رغبتها في فتح نقاش عام حول الميثاق، والاستماع لأول مرة إلى آراء المواطنين عبر صفحات بريد قراء الجرائد والصحف ومعرفة اهتماماتهم وانشغالاتهم واسهاماتهم في الشأن العام، إلا أن هذا لم يكن كافيا للقول بأن وسائل الاتصال الجماهيري قد عملت في فضاء من الحريات الإعلامية، أو أنه فضاء عام حر معزول نهائيا عن التدخلات والإملاءات السياسية من طرف السلطة أو الحزب. حيث تم تحديد سقف

لكل ما يمكن أن تتناوله الصحف المكلفة بنشر اسهامات القراء والمواطنين وآرائهم حول مشروع الميثاق، بحث لا يسمح من خلاله بتناول القضايا الرئيسية والجوهرية التي تحقق التغيير السياسي الفعلي، كمسألة الحريات السياسية والاتصال السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ليقتصر دورها على إدارة النقاش باحتشام حول مواضيع ثانوية وهامشية كآليات دمقرطة الحياة السياسية داخل الإطار النضالي وضرورة الحفاظ على حيويته، أو بما تعلق بالمواطن وحقه في معرفة مرشحيه، أو إعطائه حرية الاختيار بين أكثر من مرشح يتم اختيارهم أو انتقاؤهم له من الحزب. فلم يسمح للصحف بنشر أي من الكتابات أو الإسهامات التي تنتقد رموز السلطة (فرحي، 2013، 234، 236).

ورغم عدم وجود قانون يمنع المواطن الجزائري آنذاك من إصدار جريدة خاصة، إلا أنّ هذا الحق الذي يدل على إحدى معايير الحرية لم يكن مصحوبا بالحق في النشر التوزيع، حيث سارعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات رقابية أكثر صرامة على النشر والتوزيع، من خلال تأميم شركة "هاشيت" التي كانت تتولى توزيع الصحف في الجزائر خاصة الأجنبية سنة 1966، لتؤسس مكانها الشركة الوطنية للنشر والتوزيع "سنيد" التي تحتكر ميدان التوزيع لأي منشور أومطبوع عبر كامل التراب الوطني. ليتعزز بذلك النظام الاشتراكي والملكية الدولاتية (الجماعية) لوسائل الاتصال الجماهيري، وتتشدد الرقابة والهيمنة على المجال الصحفي والإعلامي في الجزائر قانونيا وعمليا، بما أدى إلى تجمد الصحافة سواء من ناحية تعدد الصحف أو نوعية واختلاف الرسالة الإعلامية، وقد تم تبرير هذه الأحداث والوقائع بأن نسبة الأمية مرتفعة وريثما تنتج المدرسة نخبا يمكنها القراءة والتحرير يمكن السماح حينئذ بالتعدد في هذا المجال، لتكون بذلك الصحافة في هذه الفترة وسيلة نخبوية وليست جماهيرية، نظرا لأن الحكومة الجزائرية أولت الاهتمام بالوسيلة السمعية البصرية (الإذاعة والتلفزيون) بوصفها وسيلة أكثر جماهيرية لا تقتضي حتما معرفة القراءة والكتابة لفهم رسالتها (إحدادن، 1999، ص131). ليتم استغلال هذا المسوغ من قبل السلطات في صالح أيديولوجيتها والترويج والدعاية لخطابها الشعبوي عبر خطاب الإعلامي لوسائل الاتصال الجماهيرية، والتي لا تحتاج حسبها إلى مستوى معين من التعليم والقراءة لفهم رسالتها، وبالتالي تجنب أي معارضة أو نقد لهذا الخطاب من قبل النخب المثقفة، فعكفت السلطات الجزائرية على توجيه الدعم الموجه لقطاع الإعلام بانتقائية شديدة.

حيث أن إعانة الحكومة للصحافة المكتوبة آنذاك لم تبلغ نسبة 10% بما يعادل 2 مليون دينار فقط من الميزانية المخصصة لوسائل الإعلام، في مقابل ما يقاريب 70% بقيمة 14 مليون دينار للإذاعة والتلفزيون في سنة 1966، واستمرت هذه الانتقائية وتعززت أكثر حتى سنة 1978، لتنخفض نسبة دعم الصحافة المكتوبة إلى 4.16% بحوالي 7 ملايين دينار المكتوبة فقط، مقابل 89.91 % بقيمة 159 مليون دينار للإذاعة والتلفزيون (إحدادن، 1999، ص131، 132).

كما أنّ مسألة التعريب ليست سوى محاولة لمسايرة الاختلاف وتعديل كفة اللغة العربية في مقابل اللغة الفرنسية، ومضلة لسياسة الهروب للأمام وأحد الأساليب والنزعات الشعبوية نحو إنكار وجود اختلافات أو انقسامات، وذلك من خلال سياسة الإنكار وعدم الاعتراف أو الإقرار بوجود انقسامية ثقافية ولغوية، أو اختلافات أيديولوجية أو سياسية بين النخب في الكثير من المجالات والقطاعات بما فيها قطاع الإعلام والصحافة. حيث أنّ النزوع المتطرف نحو الخصوصية الثقافية أو الهوية أو اللغوية في مواجهة قيم مغايرة أو مختلفة كالقيم الكونية أو العولمة الثقافية، تعتبر من أهم الخصائص التي تطبع

الشعبوية كأيديولوجيا أو بوصفها خطابا أو نزوعا نحو ثقافة معينة، أين تتحول الهوية الثقافية للجماعة إلى مشروع سياسي يسعى للقضاء على خصومه ومعارضيه أو استبعادهم.

إنّ هذا النزوع القومي والثقافي القومية ليس حديث النشأة بقدر ما هو مرتبط بجذور الحركات القومية وحركات التحرر في خمسينات وستينات القرن الماضي والذي يتزامن مع الثورة الجزائرية ومعركة التحرير، أين ألغيت آنذاك فكرة العمل النضالي بمنطق التعددية وتم فرض منطق الأحادية من خلال حتمية الالتفاف حول معركة التحرير، وبعدها الالتفاف حول مشروع البناء والتشييد وفكرة (دولة) الديمقراطية الشعبية، وتغذية الفكر الجزائري بمفاهيم الانتماء العربي والقومية العربية متجسدة في مسألة التعريب وتبعاتها على مختلف القطاعات والتسيير القطاعي للدولة الوطنية، والتي يمكن اعتبارها أحد أهم إفرازات السياق الكولونيالي وسياق الأحادية ومخرجاتهما الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية، من خلال الانقسامية اللغوية والثقافية التي فرضها الاستعمار والقيم المغايرة لقيم للشعب الجزائري وعاداته وتقاليده، ثم من خلال منطق الالتفاف وخطاب رص الصفوف وضرورة تجاوز الانقسام وتأجيل الحسم في مسألة الاختلاف بأشكالها المتعددة، سواء على مستوى الهوية والانتماء واللغة أو على مستوى العرق والثقافة. حيث لم تعترف الدولة الجزائرية بوجود اختلافات جوهرية وانقسامات تاريخية حول العديد من المسائل والقضايا الوطنية بين نخب الحركة الوطنية، ثم بين نخب معركة التحرير وبعدها بين النخب المتصارعة على الحكم، متجسدة في الأزمة البربرية 1949 وصراع الأجنحة داخل أجهزة الثورة وهياكلها، وصولا إلى الصراع حول السلطة ومستقبل الدولة الوطنية وليدة الاستقلال فيما سمي بأزمة صائفة 1962، وما تبعه من أزمات وصراعات داخل مؤسسة الجيش والدفاع والرئاسة والحزب وغيرها من الصراعات الداخلية.

حيث كانت فكرة الشعبوية التي تقوم على ذلك الوهم الأنثروبولوجي الذي مفاده أنّ المجتمع هو عبارة عن كتلة واحدة ولا وجود فيه لاختلافات أو صراعات من أي طبيعة كانت، هي مصدر كل الصرعات والأزمات منذ الأزمة البربرية 1949 مرورا بمعركة التحرير وصولا إلى معركة البناء والتشييد ومشروع (الدولة) الثورة الديمقراطية الشعبية.

حيث أصرت السلطات الجزائرية على تصور أن أفراد المجتمع يحملون نفس القيم والمعايير ولا مجال بينهم للاختلاف أو للمنافسة على الموارد والرساميل المادية والرمزية، هويتهم السياسية واحدة ومصالحهم واحدة ومتفقون جميعا حول ممثل سياسي واحد. ووفق هذا المنظور لا يمكن أن تظهر في الأفق حاجة إلى استقلالية قضاء أو فصل للسلطات (دريس، 2015، ص93، 95). حيث أن المجتمع الاشتراكي الذي تعود فيه ملكية كل وسائل الإنتاج للدولة، لن تطرح فيه مثل هذه المسائل كالحاجة إلى إعلام حر أو فضاء عمومي إعلامي مستقل يضمن للأفراد نقاش عام حر وعقلاني حول مختلف القضايا التي تهم الشأن العام الجزائري ومستقبل المجتمع، وإن تم طرح هذه المشكلات فلن يكون الإعلام صوتا أو منبرا لها ويتم إسكاتها واستبعادها عن طريق آليات عمل الأيديولوجيا السائدة أو منطق النظام بتعبير "بيير بورديو"، بواسطة ومن خلال أداوت الدولة الأيديولوجية – الإعلام- بتعبير "لوي ألتوسير" التي تسعى من خلالها لإدامة الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة.

3/ الشرعية الثورية وأبوية الخطاب:

إنّ زعم وادّعاء السلطات الجزائرية بالمهام النضالية للصحفي وبوظائف التنشئة والتعبئة والتوجيه وربطها بمسألة التقدم، لايمكنه أن يتلاءم تماما مع تدخل هياكل الحزب وإطارات الدولة والحكومة في إنتاج الخطاب الإعلامي وتوجيهه، لكون أن الرقابة والتدخل من شأنه الحد من توفر شروط الإبداع وحريته وتلقائيته، بما يعطي انطباعا بأن الثقافة والإعلام في الجزائر هما إعادة إنتاج لأيديولوجية الطبقة والحزب الحاكمين، ويتجلى ذلك من خلال حرص السلطات على ربط المسألة الثقافية بأيديولوجية التقدم والتنمية، ليبدو هذا التخطيط بمثابة إعادة إنتاج لهياكل الدولة وقيم الحزب وهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، بمبررات عديدة كالبحث عن التقدم ومواكبة العصر وتحقيق التحرر السياسي والثقافي والتخلص من الهيمنة السياسية والثقافية الاستعمارية والغربية، واستعادة الهوية الجزائرية وتأكيد شخصيتها وبناء مجتمع متجانس ومتلاحم بما يتلاءم مع قيم ومبادئ الاشتراكية، وفي نفس الوقت لم يتم التمييز بين ما يسمى الخرافات والأساطير والتقاليد التي تبرر العجز التي يجب تجاوزها بتعبير ميثاق طرابلس من جهة، وبين القيم والعادات الأصيلة التي يجب الحفاظ عليها من جهة ثانية، وبين القيم الثقافية الغربية التي يجب محاربتها ومواجهتها والأخرى التي تتعلق بالتقدم والحضارة التي يجب تقبلها.

كما أن الانقسامية التي أفرزها السياق الكولونيالي لم تقتصر على الفترة التي سبقت التحضير للعمل المسلح أو على فترة النضال السياسي للحركة الوطنية، بل تعدت إلى مرحلة الإعداد للثورة المسلحة وما تخللها من صراعات سياسية وعسكرية وصلت حد المواجهة العسكرية في الجبال والمدن الفرنسية. وقد تمظهرت هذه الانقسامية في عدة صور بعد تحقيق الاستقلال السياسي الذي لم يتبعه استقلال اقتصادي وثقافي كما يرى الكثير من الباحثين والدّارسين.

ففي حين تم تحقيق الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية طيلة سنوات من العمل المسلح، فإنه لم يصاحب ذلك الاستقلال تحرر على الصعيد الثقافي، حيث تزامن الاستقلال المحقق مع شكل مغاير وغير مباشر من الاستعمار الثقافي، وقد كان هذا الاستعمار الثقافي أوسع انتشارا نظرا لأنه لم يكن قائما على السيطرة السياسية والعسكرية المباشرة فحسب، بل كان يستمد هيمنته أيضا من اختراق الثقافة الغربية للنخب الأبوية الجديدة، مضافا إليها سيطرة وسائل الإعلام الغربية وانتشار قيم المجتمع الغربي "الاستهلاكي" وحاجاته، فقد انتشرت بعد الاستقلال عدة مراكز للتعليم بكل أشكاله بشكل سريع في كل أنحاء العالم العربي، حتى وإن كان خريجوا هذه المراكز والمؤسسات في معظمهم قوميون ووطنيون في اتجاهاتهم السياسية والأيديولوجية، إلا أنهم كانوا ثقافيا ونفسيا تحت تأثير الثقافة الغربية، مشكلين بذلك قطاعا منفصلا هو أكثر قطاعات المجتمع تبعية (وإعجابا) بالغرب وإنجازاته (شرابي، 1993، ص100).

كما أنه من الصعب اعتبار الثقافة التقليدية حركة دائمة من التناقل الفكري والذهني بين الأجيال، ليبقى التفتح رهين قدرة مسألة التخطيط الثقافي على الملاءمة بين المعاصرة التكنولوجية والعلمية من جهة، وبين الدور التحرري للثقافة والمتمثل في الإمساك بالعبقرية الثقافية (واللغوية) والذهنية والأخلاقية للشعب. ومثل هذه الحركة بطيئة وبعيدة المدى من حيث النتائج المرجوة ومؤثرة في نفس الوقت على مستقبل الثقافة (والإعلام بوصفه جزء منها) في الجزائر، بما تخلقه من تباعد واضح بين نمطين من الثقافة واحدة مستأنسة وأخرى متمردة. وهذا التباعد ليس بالحركة الاعتباطية وإنما ينصب في جوهر

الصراعات الثقافية والسياسية في الجزائر، بل هو استمرار لتلك الاختلافات الفكرية والأيديولوجية والثقافية الموجودة منذ ما قبل الاستقلال، وتحولت إلى صراعات ثقافية وأيديولوجية وحتى سياسية بعد الاستقلال طيلة عدة سنوات من الأحادية، وهي ليست الشكل الوحيد لهذه الصراعات وإنما تمثل الوجه البارز لها وتأكيد لمخاطر دولنة (الإعلام) المسألة الثقافية. كما سوف تتضرر فرص ثقافة الأقليات والتعدد وتتضاءل فرصها في التعبير بحكم سيطرة الثقافة الواحدة واللغة الواحدة بالنظر إلى مشروع التعريب، والذي يمكن اعتباره من وجهة نظر معينة مصدر اقصاء للاختلاف اللغوي والثقافي القائم (ونّاس، دس، ص148، 157).

حيث أن الخطاب الأبوي ونسيجه الاجتماعي واللغوي بعاداته وتقاليده الأبوية لا ينحصر في النزوع للثقافة أو اللغة الأم، أو نحو مجموعة الاعتقادات والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الأبوي التقليدي، بل قد يتجسد في عدة صور وتكون له العديد من التمظهرات ذات الخصائص المتشابهة أحيانا حد التماثل والمختلفة حد التنافر في حالات أخرى. تمظهرات وخصائص هجينة نتيجة التزاوج بين النظام الأبوي وخصائصه الموروثة عن العادات والقيم والقوالب الثقافية واللغوية، وبين التمظهرات والخصائص الحديثة أو المستحدثة (الدخيلة) التي أفرزتها مختلف السياقات الدولية والعولمة ومفاهيمها المختلفة من جهة (الحداثة، الديمقراطية، الحريات، التعددية، حقوق الإنسان والأقليات...)، والسياق الكولونيالي خلال مرحلتي النضال السياسي العسكري من خلال رموز الحركة الوطنية أو قادة ثورة التحرير وشخصية الزعيم وأبويته ووصايته على التنظيم السياسي أو العسكري وهياكله، وسياق الأحادية وشعبوية خطابه التي زادت من قداسة الزعيم أو الرجل الثوري وقيادته الحكيمة ووصايته الأبوية المطلقة وفق ما سمي بالشرعية الثورية.

فبناء الدولة الوطنية والتغيير الاجتماعي حسب هذه النخب الأبوية - سواء تعلق الأمر بتبني الاشتراكية واقتصاد التخطيط أو الرأسمالية واقتصاد السوق- لا يحصل إلا بالسيطرة من فوق؛ أي ليس بالاعتماد على الثورة الجماهيرية معزولة عن النخب، بل من خلال القيادة الحكيمة بوصفها القادرة على إجراء التحديث (شرابي، 1993، ص100).

لقد أُسندت للكثير من شخصيات الثورة والمناضلين العديد من المهام الإدارية وتسيير الشأن العام في الجزائر بعد الاستقلال لاسيما في مجال الاقتصاد والإعلام والثقافة، حيث أن الكثير من المناضلين وشخصيات الحزب قد أسندت لهم مهام التسيير والإشراف على قطاع الصحافة والإعلام، سواء تعلق الأمر بالصحف الاستعمارية التي تم تأميمها والتي كانت تشكل هاجسا بالنسبة للسلطات الرسميةنظرا لانتشارها وارتفاع نسبة مقروئيتها لدى الكثير من شرائح المجتمع الجزائري، أو الصحف التي تم تأسيسها لمواجهة الصحافة الاستعمارية من أجل الترويج لأيديولوجية السلطة القائمة والدعاية لمبادئ الحزب الواحد والاقتصاد الاشتراكي.

وإضافة إلى جهود التأميم والقضاء على الصحف ذات الرأي المخالف والمبادئ المعارضة لمبادئ وقيم الحزب الواحد، وتشديد الرقابة على الصحف الوطنية وإيقاف الكثير من الصحف الخاصة خوفا من معارضتها ونقدها لخياراتها، فقد قامت بدولنة قطاع الإعلام برمته وجعله تابعا لوزارة الإعلام وخاضعا لوصايتها، بما جعل الخطاب الإعلامي تابعا لخطاب السلطة وأجندتها السياسية وأيديولوجية رجال وشخصيات الحزب. لقد كان يتم تحديد المواضيع والأخبار التي يتم عرضها أو مناقشتها في الصحف والتلفزيون والإذاعة في كل المراحل التي مرت بها الصحافة والإعلام في الجزائر خلال

فترة الأحادية الحزبية، وحتى تلك القضايا والمسائل التي كان يسمح للصحفيين والإعلاميين بمناقشتها، مثل النقاش الذي تم فتحه حول ميثاق 1976 والذي جعل الفضاء الإعلامي في الجزائر في هذه المرحلة استثنائيا ولو بصفة مؤقتة.

ذلك لأنه ولأول مرة منذ الاستقلال وتمهيدا لميثاق 1976 تقرر الاصغاء لآراء المواطنين والقراء عبر صفحات بريد الجرائد، قصد معرفة اهتماماتهم وانشغالاتهم واسهاماتهم في الشأن العام، إلا أن هذا لم يكن كافيا للقول بأن وسائل الاتصال الجماهيري قد عملت في فضاء من الحريات الإعلامية، أو أنه فضاء عام معزول نهائيا عن التدخلات والإملاءات السياسية من طرف السلطة أو رجال الحزب، فقد تم تحديد سقف لكل ما يمكن أن تتناوله الصحف المكلفة بنشر اسهامات القراء والمواطنين وآرائهم حول مشروع الميثاق، بحيث لم يسمح بتناول القضايا الرئيسية والجوهرية التي تحقق التغيير السياسي الفعلي، كمسألة الحريات السياسية والاتصال السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ليقتصر دورها على إدارة النقاش العام باحتشام حول مسائل ثانوية كآليات تحرير الحياة السياسية داخل المبادئ النضالية للحزب وضرورة الحفاظ على نشاطه، أو بما تعلق بحق المواطن في معرفة مرشحيه وحرية الاختيار بين أكثر من مرشح ولو أنّ اختيارهم يكون من شخصيات الحزب. كما لم يسمح للصحف بنشر أي من الكتابات أو الإسهامات التي تنتقد رموز النظام أو شخصيات الحزب.

وحتى بعدما أكد ميثاق 1976 على ضمان الحريات العامة بما فيها حرية التعبير والرأي والتفكير، إلا أن ذلك بقي مرتبطا بنظرة السلطة إلى هيكلية الدولة المبنية أساسا على الأحادية المناهضة لأي معارضة، بل ومشروطة بأن لا تستغل هذه الحرية لضرب المبادئ الاشتراكية التي تبنى عليها الجمهورية. فقد عزز ميثاق نوفمبر 1976 تحكم النظام السياسي في وسائل الاتصال الجماهيري وخاصة الصحافة، حيث تم إقرار مركزة المؤسسات الإعلامية والصحفية التي كانت تسير من قبل شخصيات سياسية حزبية أو معروفة بمشاركتها في حرب التحرير، وهي التي كانت تتولى بنفسها وضع وتحديد التوجهات السياسية والخط السياسي للخطاب الإعلامي للصحف والمؤسسات الإعلامية التي تشرف على إدارتها وتسييرها قبل صدور الميثاق، بلكن وبمقتضى هذا الدستور وبإيعاز من وزير الإعلام نفسه وبدل أن ينهى فترة انفراد هاته الشخصيات بصلاحية التوجيه، فقد عزز في المقابل من رقابة وتوجيه الحزب أكثر من ذي قبل بتعيين شخصيات حزبية على رأس هذه المؤسسات لتطبيق السياسة الإعلامية المقررة من طرف السلطة السياسية (فرحي، 2013، ص234، 235).

إن التدخلات والإملاءات السياسية للسلطة ورجال الحزب التي كانت تتعرض لها مختلف وسائل الإعلام والصحف الوطنية، وكذا الرقابة والقيود التي كانت مفروضة على كل ما تتناوله من أخبار أو نقاشات حول مسائل وقضايا الشأن العام، حيث كان الصحفيون ورجال الإعلام لا يمكنهم تناول القضايا الرئيسية والجوهرية التي تحقق التغيير السياسي الفعلي؛ كمسألة الحريات السياسية والاتصال السياسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، إذ انحصر دورها على إدارة النقاش العام حول مسائل ثانوية كآليات تحرير الحياة السياسية في إطار المبادئ النضالية للحزب، كما مُنعت الصحف بنشر أي من الكتابات أو المقالات التي تتعرض لرموز النظام أو شخصيات الحزب بالنقد. قد أدت إلى تدهور التجربة التعددية الإعلامية التي عرفتها الجزائر قبل الثورة المسلحة والاستقلال، فعلى الرغم من تطور الساحة الإعلامية في الجزائر من ناحية الكم بزيادة عدد الصحف والدوريات باللغتين العربية والفرنسية، إلا أن هذه القيود والضغوط والرقابة والتدخلات السياسية والاملاءات الأيديولوجية الحزبية

على النشاط الإعلامي والصحفي، قد أدت إلى المزيد من الشعبوية والوصاية الأبوية التي طبعت الخطاب الإعلامي في هذه المرحلة، وإلى تعزيز بنيته الأحادية والسلطوية وتثبيت عناصر الولاء والخضوع والتسلسل الهرمي بين القطاعات والفضاءات الاجتماعية المختلفة، من أجل إدامة الوضع القائم وعلاقات الهيمنة والتبعية القائمة.

كما أن مناقشة مسألة التعريب التي طالت الصحف والمجلات ومست أغلب المحتويات الإعلامية، وصولا إلى قطاعات أخرى لتعريب النخب وكل ما يمكن تعريبه، لهي مسألة بالغة الأهمية لكشف عملية تثبيت العناصر والخصائص البنيوية المرتبطة بالخطاب الأبوي المستحدث وممارساته المرتبطة باللغة العربية "الفصحى"، من قبل السلطات القائمة ومسئولي الإدارة والحزب في الجزائر في هذا السياق.

لاسيما وأنّ معظم الأنثروبولوجيين يعتبرون اللغة هي أهم نمط من بين الأنماط الثقافية التي يتكون من خلالها المجتمع وثقافة المجتمع لأنها الوعاء الذي يحتوي جميع الأنماط وسماتها، ولأن كل ما يكتسبه الفرد ويتعلمه من هذه الأنماط يصل إلى عقله ووجدانه من خلال تلك اللغة. فاللغة لا تقتصر على وظيفة الاتصال في المجتمع فحسب، بل تمثل عنصرا هاما من عناصر ثقافة المجتمع،وفهمها يتوقف على فهم الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع (أبو الحسن، 2006، ص 81).

وكما يعتقد "هشام شرابي" فإنّ للغة "العربية الفصحى" القدرة على صياغة سبل المعرفة من تصورات واعتقادات وكذا الإدراكات الموثوقة والوعي بالذات بمختلف أنماطه وعلاقاته-الخاصة بثقافة الأبوية المستحدثة والتعبير عنها في الخطاب، وقدرة على تشكيل الفكر (والخطاب) العربي بشكل حاسم. وهذا الأمر لا يعود إلى الطبيعة العقائدية لهذه اللغة ذات القالب الديني والأبوي الصارم فحسب، بل إلى قابليتها على التفكير بذاتها؛ أي قدرتها على فرض أنماطها وبناها على كافة الصياغات اللغوية، لكونها بتعبير "حليم بركات" لغة تفضل الكتابة الأدبية على الكتابة العلمية وتُؤثر الخطابة على النص المكتوب (شرابي، 1993، ص 105، 107).

فاللغة العربية (الكلاسيكية) تقوم بإنتاج صنف من الخطاب يعبر عن الواقع بأيديولوجيا مزدوجة: أيديولوجيا كامنة في سحر اللغة مستمَدّة من مفرداتها وألفاظها الخطابية وأساليبها البيانية ونمط الإحالات الداخلية، وإيديولوجيا مستمدة من سلطوية اللغة الناتجة عن والمنتشرة في ظل حماية السلطة السياسية القائمة أو التيار الديني السائد، لذا فإنّ هذا النوع من الخطاب مهيأ للتعبير عن نوع خاص من الوجود ولتنظيم اللامعقول ولرد الحياة إلى الخيال الاجتماعي، لكونه - كما أوضح "جاك بيرك" – نصٌّ قادر على توفير مفردات الحداثة دون أن يشير بإيحاءاته ودلالاته بالضرورة إلى الحداثة على أنها تجربة حية معاشة، فمجال هذا النص –خطاب النظام الأبوي- هو الخطابة وليس العلم، الغيبي وليس المرئي. كما أن الكلام بقي حكرا على السلطة القائمة وفكرها السائد في اللغة والخطاب بحد ذاته بوصفه (احتكار الكلام) هو الشرط اللازم للاستقرار والاستمرارية؛ ومن ثمة يتم إنتاج مركزية الحوار الأحادي في كافة أصناف الخطاب الأبوي المستحدَث في أنماط التعبير والتفاعل بين الأفراد في سلم القيم التي تضفي عليها مصداقية وتعزز مكانتها. حيث يتجسد نمط الخطاب الأحادي مثلا في اتجاه المتكلمين الثابت إلى استثناء المتكلمين الآخرين أو تجاهلهم، لكن هذا النمط يظهر في بنية الخطاب نفسها لأن الخطاب الأحادي لا يصدر عن السلطة فحسب، بل عن اللغة نفسها لأنها تحبذ الخطابة وتحبط من عزيمة الحديث الحواري (شرابي، 1993، ص 107، 108).

ولا يقتصر الخطاب الأبوي المستحدث على نوع الخطاب الذي يتمثل في اللغة التقليدية (الأبوية) للنصوص المقدسة، بل يتمثل أيضا في نوعه الآخر في اللغة العقائدية التقدمية (الاصلاحية العلمانية)؛ أي اللغة الأبوية المستحدثة الشائعة في الصحف اليومية – ومختلف وسائل الإعلام والاتصال- إلا أن هذين النمطين ورغم اختلافهما الشكلي إلا أنهما يقومان على النموذج (النظام) الأبوي نفسه. حيث أن الخطاب التقليدي (العقائدي/ الإسلامي) ولغته التي يعبر من خلالها عن نفسه، يستمد كل منهما قوته وحجته التي تبرر صحته ومصداقيته من النصوص المقدسة، بما يرمي إلى ترسيخ سلطوية النص (المصدر) وتجنب تعرضه للنقد من خلال تجريد كل عملية مساءلة أو تفكير من سلاحها نظرا لقوة التشبث بالأنماط المعرفية واللغوية التقليدية، لذا فإن دور اللغة في الخطاب الأبوي (التقليدي) سواء بأسلوبه النظري أو الاجتماعي يعمد إلى إشاعة الطاعة وتعزيزها، وتكريس وضع شعوري غير نقدي متجذر بطاعة داخلية وتبعية خارجية، وليس من أجل التواصل والتوضيح أو انضاج الوعي والفهم والإدراك المؤدي إلى التفكير النقدي والمساءلة، فهو خطاب يتأسس على نظام معرفي ولغوي يكفل تفوق مقولاته ومواقفه وأيديولوجيته، ويلغي أي مقولات أو مواقف مختلفة ويجردها من شرعيتها بإعلانها أشكالا من النشاز المعرفي، من خلال اللجوء إلى الرقابة الأيديولوجية المباشرة وبإضفاء صفة "الطبيعية" على الواقع الراهن والشذوذ على كل تساؤل أو نقد أو موقف أو رأي آخر. وموازاة مع الخطاب التقليدي فإن الخطاب الإصلاحي أو العلماني (المستحدث) الذي تبنته البرجوازية الناشئة (المزيفة/ الهشة)، أو لغة الصحف والتعليم ووسائل التواصل الحديثة التي ترمي إلى التبسيط والمعاصرة لمواءمة التحديث ومتطلبات العصر، لم يختلف في بنيته وطابعه عن الفصحى التقليدية (وأبوية النص المقدس)، حيث كان تحديثا سطحيا غير متناسب مع الانفتاح المفاجئ على الثقافة والقيم الغربية وعناصر التحديث، فصار الخطاب (الأبوي المستحدث) عبارة عن تركيب غير متكافئ بين التقليدي والحداثة لا هو تقليدي محض ولا هو عصري فعلا، فلم يحدث انقطاع جذري عن النموذج الأبوي ولم يتم فتح ثغرة نحو الحداثة (شرابي، 1993، ص115، 117). بما تحمله هذه الأخيرة من أفكار وقيم ومفاهيم شكلت أو ساهمت في تشكيل الواقع الاجتماعي الغربي وتشكل فضاء عمومي تعددي، بمختلف عناصره وتمايزاته السياسية والاقتصادية والإعلامية وممارساته وعلاقاته الاجتماعية القائمة على المساواة والعدالة والحرية، لا على ممارسات اجتماعية تتضمن علاقات الهيمنة والوصاية الأبوية والخضوع والولاء.

إنّ سياق الأحادية بخصائصه وعلاقاته المتمثلة في نظام الحزب الواحد والشرعية الثورية والمبادئ الأيديولوجية للخيار الاقتصادي الاشتراكي، هذه الخصائص المنسجمة والمتناغمة فيما بينها قد ساهمت في مجملها في بلورة خطاب إعلامي أحادي أبوي ومتجدد من خلال مبادئ شرعية الرجل الثوري البطل الذي ضحى من أجل الوطن، فمن حقه أن تسود أفكاره وتصوراته وطروحاته الأيديولوجية، مضافا إليها مبدأ ملكية الدولة (الجماعية) لوسائل الإنتاج؛ لتصبح بذلك الدولة هي الرأسمالي (البرجوازي) الوحيد الذي يتحكم في مصدر إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع لنفسه، بكل فضاءاته وحقوله بما فيها الصحافة، والتي كانت تعتبر أحد أجهزة الدولة البيروقراطية وأحد أجهزة الدولة الأيديولوجية بتعبير "لوي ألتوسير"، وهذا ما يتلاءم مع النظام الأبوي وسلطة الأب ووصايته على كل ما يُقال وكل ما يُبث من تصورات وكل ما يصدر من قرارات.

خلاصة:

وبغض النظر عن الاختلاف الموجود بين الخصائص التي طبع بها الخطاب الإعلامي والصحافة في الجزائر، أو بين سياقات ظهورها أو تبلورها، من السياق الكولونيالي إلى سياق الأحادية والخيارات الاستراتيجية الكبرى، من خطاب التعدد والاختلاف في فترة النضال السياسي للحركة الوطنية بمختلف تياراتها وما أفرزته من انقسامية فكرية ولغوية، إلى سياق النضال المسلح ومعركة التحرير وخطاب رصّ الصفوف وشعبوية المقدسة للجماهير ونضالها، وصولا إلى المنطلقات الفكرية والأيديولوجية للدولة الوطنية وخياراتها الاستراتيجية الكبرى، السياسية متمثلة في الأحادية الحزبية كنظام حكم سياسي واجتماعي ونمط التخطيط الاشتراكي والاقتصاد الموجه من قبل الدولة كخيار اقتصادي. كانت كلها سياقات تضمنت مجموعة من العوامل وفرضت طبيعة خاصة على نمط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري وعلى كل المستويات والفضاءات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية والإعلامية. حيث صار الخطاب الإعلامي محملا بالأيديولوجية الشعبوية وشعاراتها السطحية والتبسيطية المقدسة للحمة والتجانس والتماثل وثقافة "الكل في سلة واحدة"، وأفكارها القائمة على ضرورة التفاف الكل حول الخيار الواحد والوحيد الذي يختاره الأب الوصي للجماعة الخاضعة لوصايته الموجات الثلاث وخصائص كل منها، فإنه لا يمكن أن تعرّف الشعبوية أو الخطاب الشعبوي على أساس مجموعة محددة ومعزولة عن غيرها من الخصائص، بدءا بخاصية ارتكاز هذه الأيديولوجية "الشعبوية" على شعارات مبسطة ومتطرفة مفادها تآمر الآخر، سواء كان نظاما سياسيا أجنبيا أو مؤسسات اقتصادية ومالية، إلى خاصية المعارضة لنظام الحكم ومحاولة تغييره وإعادة الحكم إلى الناس البسطاء أو الطبقة العاملة أو الفلاحين من خلال تعبئة الجماهير، وصولا إلى السياسات الحمائية التي تنتهجها الأحزاب الشعبوية التي وصلت للحكم وتبنيها للاقتصاد الموجه، وادعائها السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام المصادرة والتأميم وإعادة التويع على الفقراء، أو من خلال تمجيد وتوسيع دور الدولة في الاقتصاد والسوق، وصولا إلى خصائص القومية ومعاداة الأجانب ورفض الاختلاف وثقافة عدم التسامح، ومشروع التعريب خاصة على الخطاب الإعلامي الذي طبع بأبوية وسلطوية اللغة بحد ذاتها، ناهيك عن تلك الوصاية الناتجة عن رقابة وتدخلات وإملاءات رجال السلطة السياسية والإدارة والحزب.

مراجع الفصل الخامس:

1/ عبد القادر قندوز. (2015). تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (19)، 140-133.

2/ عمر مواس. (2018). ضبط مسار الصحافة المطبوعة والإلكترونية في الجزائر. متون ، 10 (2)، 77-62.

3/ سلامي اسعيداني، و ليلى فقيري. (2016). التجربة الجزائرية في ملكية وسائل الإعلام السمعي البصري...التلفزيون الجزائري ENTV نموذجا. مجلة الرواق (4)، 101- 118.

4/ زهير إحدادن. (1999). الصحافة واللغة قبل الاستقلال. اللغة العربية ، 1 (1)، 167-175.

5/ بغداد بن ديدة. (2019). أخلاقيات ممارسة العمل الإعلامي الفضائي الخاص في الجزائر. دراسة حالة لقناة الشروق TV. جامعة عبد الحميد بن باديس كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، مستغانم.

6/ آمنة قجالي. (2015). الإعلام والعنف السياسي. 1. عمّان/ الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

7/ جمال العيفة. (دس). مؤسسات الإعلام والاتصال الوظائف، الهياكل والأدوار. ديوان المطبوعات الجامعية.

8/ فيصل فرحي. (2013). الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام. قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

9/ عز الدين بلقدوري. (2017). أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة من خلال التشريعات وقوانين الإعلام الجزائرية. الحوار الثقافي ، 6 (1)، 277- 285.

10/ وهيبة بشرير. (2015). نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962م. مجلة تاريخ المغرب العربي ، 1 (3)، 134- 147.

11/ بنجامين ستورا. (2012). تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988م. (صباح ممدوح كعدان، المترجمون) دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

12/ المنصف ونّاس. (دس). الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر. دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي. تونس: المطبعة العربية.

13/ Addi, Lahouari. (1997). Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie (Vol. L'Homme et la société). (G. René, Éd.) Paris: L'Harmattan .

14/ Akacem, Kada., et Benmoussa, Kamel. (2016). Les 'Choix' de Système Économique en Algérie Depuis L'Indépendance. Revue DIRASSAT , 7 (1).

15/ إدريس الكنبوري. (2018). الشعبوية ونزوعات التفكير السياسي الجديد. مجلة ذوات (47).

16/ نوري دريس. (2015). الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة. جامعة سطيف 2.

17/ هشام شرابي. (أكتوبر, 1993). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. الطبعة الثانية. (محمود شريح، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

18/ منال أبوالحسن. (2006). أساسيات علم الاجتماع الإعلامي. النظريات والوظائف والتأثيرات. الطبعة الأولى. القاهرة/ مصر: دار النشر للجامعات.

الفصل السادس: سياق التعددية وتحولات الإعلام السوسيو- اقتصادية

أولا: أحداث أكتوبر 1988: تحولات سياسية وانفجار الإعلامي

1/ الإرهاصات الأولى لأحداث أكتوبر 1988.

2/ دستور 1989: تحولات سياسية وإعلامية.

3/ قانون الإعلام 1990: انفتاح إعلامي ومعوقات سياسية.

ثانيا: التحولات الأمنية: إيقاف المسار الانتخابي 1991 وتبعاته على الصحافة الجزائرية.

1/ إيقاف المسار الإنتخابي.

2/ الصحافة الجزائرية في قلب الأزمة الأمنية.

3/ الصحافة والإعلام في الجزائر: قيود أمنية، سياسية واقتصادية.

ثالثا: تحولات الخطاب الإعلامي بعد 1992: (الخطاب الإعلامي بين الحرية والضبط والتقييد)

1/ التحولات الدولية وأثرها على النظام الإعلامي في الجزائر.

2/ تحولات هيكلية وتشريعيةفي الشأن الإعلامي في الجزائر:

3/ مشاريع تمهيدية لقوانين الإعلام 1998- 2001- 2002 – 2003:

4/ قانون الإعلام 2012 وسياقاته المحلية والدولية.

5/ قانون الإعلام 2014 والمشهد الإعلامي في الجزائر.

6/ دستوري 2016 و2020 والإعلام في الجزائر.

رابعا: (استنتاجات) الاقتصاد الريعي والزبونية السياسية تعيق التعددية وتعيد إنتاج الأحادية والشعبوية.

1/ عودة لنشأة الإعلام الخاص ورواد الأعمال في الجزائر.

2/ الزبونية السياسية ورواد الأعمال في الجزائر.

3/ الاقتصاد الريعي يعيد إنتاج زبونية وشعبوية الخطاب الإعلامي.

خلاصة:

مراجع الفصل السادس:

أولا: أحداث أكتوبر 1988: تحولات سياسية وانفجار الإعلامي

1/ الإرهاصات الأولى لأحداث أكتوبر 1988:

بعد انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني في جانفي 1979 واقتراح "الشادلي بن جديد" أمينا عاما للحزب "جبهة التحرير الوطني"، ثم ترشيحه لرئاسة الجمهورية أين تم انتخابه لذلك في فيفري 1979 بتدخل مباشر من المؤسسة العسكرية من أجل استمرار مصالحها، لاسيما بعد الانفتاح الاقتصادي الذي أقره الرئيس الجديد "الشادلي بن جديد"، حيث عرف التشكيل الاجتماعي الجزائري تحولا اقتصاديا وسياسيا كبيرا في هذه الأثناء، ليتم استغلال الإصلاحات الاقتصادية أيما استغلال من قبل هذه الطغم العسكرية خاصة بعد إعادة النظر في الخيار الاقتصادي، من خلال تأييدها ودفاعها الشرس على السياسة الاقتصادية الجديدة "الخصخصة"، التي ألغي بموجبها النظام الاشتراكي القائم من خلال قانون 82- 11 الذي وضع ترخيصا مسبقا وإجباريا لكل مشروع خاص، وشجع على الاستهلاك عبر الاستيراد المكثف المقترن بالدعم الحكومي للأسعار معتمدة على موارد الريع البترولي والمحروقات. كما تدعم القطاع الخاص بصدور قانون 82- 13 المتعلق بإنشاء وسير المؤسسات الاقتصادية المختلطة والشراكة الأجنبية، حيث سمح بشراكة المؤسسات العمومية (والمخصخصة)

الجزائرية بنسبة 51% مع الاستثمارات الخارجية برأسمال نسبته 49% (قجالي، 2015، ص28، 29). لاسيما وأنّ التوجه للإصلاح آنذاك والذي كان يعني التحول نحو الديمقراطية والمواطنة قد عرف مقاومة من قبل بعض الأطراف، نظرا لطبيعة النظام السياسي ونزعته الأحادية المحافظة المقاومة لأي انفتاح من أجل الحفاظ على الامتيازات الريعية، بما يؤدي حتما إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المركز (الدولة و/ أو النظام السياسي) والمجتمع، فبدا انتصار الجناح المحافظ واضحا من خلال تمسك المحافظين بالاشتراكية عبر ضمان الإشراف على سلطة الدولة والهيمنة على المجتمع بواسطة الحزب ومنظماته الجماهيرية، ويتضح ذلك من خلال المادة 120 من النظام الأساسي للحزب خلال المؤتمر الرابع، التي تم من خلالها تجاوز هدف إبعاد العناصر اليسارية لحزب الطليعة الاشتراكية (الباكس)، إلى وضع اليد على الحزب ذاته، يضاف إليها مسعى التعريب الذي تم استخدامه وسيلة للاصطفاف ومناوئة الخصوم. وحتى مع أحداث أكتوبر 1988 لم تتم معاينة أي رغبة حقيقية في تنفيذ تلك الاصلاحات أو ذلك الانفتاح الموعود، بل كان الرهان بالنسبة للنظام السياسي هو معالجة أزمة الإنتاج وفشل مشروع الصناعة والزراعة المحلية، فقد كان الاقتصاد الوطني يعتمد على عائدات المحروقات بشكل أساسي، ومع تراجع أسعار المحروقات وبروز بوادر الإنهيار الشامل على المجتمع الذي تزامن بالضرورة مع الاحتقان الداخلي الناتج عن التحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الدولية، وظروف سوسيو- اقتصادية داخلية أيضا مثل الإنفجار السكاني وعدم كفاية الموارد بفعل انخفاض أسعار المحروقات وظهور حاجات اجتماعية جديدة، كلها عوامل وضعت البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية القديمة تحت ضغوطات عديدة، وهي ظروف مرتبطة أيما ارتباط بالتطور والوعي الناشئ بفعل ظهور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، لينتهي تفاعل هذه العوامل إلى انفجار أحداث 5 أكتوبر 1988 ومن ثمة مكنت تيار الإصلاحيين من الاستحواذ على الحكم ثم التكفل بوضع دستور جديد للبلاد (فيلالي، 2021، ص21، 25).

كما شكلت عملية إعادة هيكلة المجتمع وإزاحة التيار المحافظ من المنافسة على الحكم إلى تحديد فاعلين جدد في المجتمع، حيث فتح المجال واسعا أمام التيار الإسلامي ليتنبى بشكل منفرد أطروحات المحافظين لاسيما في الشق المتعلق بالهوية (فيلالي، 2021، ص25، 26) وكذا ما تعلق بشؤون الحكم والسياسة والانفتاح الاقتصادي، وذلك من أجل استثمار ثرواتهم المتراكمة سنوات الاشتراكية وزمن الحزب الواحد، والتي كانت تجرم المبادرة الحرة والاستثمار الخاص والملكية الخاصة لرأس المال ووسائل الإنتاج.

فتحديد الفاعلين الأساسيين وطبيعة التحولات الحاصلة في الجزائر بين الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم، يرتبط أساسا بتحديد طبيعة الصراع بين الفاعلين الأساسيين الذي يبدأ من تحديد طبيعة الرهانات والمصالح ومشروع المجتمع، وعلى غير العادة التي يتم فيها التقسيم في المجتمعات الأخرى وفق معيار الحديث والقديم أو اليسار واليمين، تم التقسيم في الجزائر (وفق معيار المحافظ والإصلاحي والمجدد) بين أنصار التيار المحافظ الذين صارت تعوزهم أيديولوجية ساندة يتعلق الأمر بالاشتراكية، قريبا منهم التيار الإسلامي بأطروحاته الإحيائية (التجديدية) كما تمت صياغتها سواء السلفية أو الإخوانية، والتيار الثالث ممثلا في أنصار التيار الليبرالي من الإصلاحيين الذين يتحدد مشروعهم في الحرية السياسية- الاقتصادية ثم الحرية الاجتماعية كتحصيل حاصل، إنّ تفاعل بين هذه التيارات الثلاث كان يحدث تحت رقابة وضبط العسكري، هذا الذي لا يهتم كثيرا لمضمون هذا التفاعل بقدر يولي اهتمامه بتوجهاته وغاياته، حيث أن مشروع المجتمع لا يعني بالنسبة له سوى تحديد أطر

التحرك والتفاعل داخل علاقات المنفعة والعلاقات الشخصية واللوبيات الفاعلة في مجال السياسة والاقتصاد من جهة، وبقاء الدولة واستمرار هذا الكيان في إطار العلاقات الدولية والنظام الدولي وأثره في تحديد الخيارات الاستراتيجية من جهة أخرى (فيلالي، 2021، ص26).

. ففي المجال الاجتماعي: وبعد الخيارات والسياسات الاقتصادية التي تم إقرارها منذ بداية الثمانينات في مجال الاقتصاد (الصناعة والزراعة والصيد و...)، ليسري هذا الإصلاح على مجال الطب المجاني ومجال التربية والتعليم والتعليم العالي بإلغاء الدعم والتخلص من الأعباء الاجتماعية بمختلف أشكالها، كانت هذه السياسة هي الرابطة التي تمحورت حولها علاقة السلطة بالمجتمع، إلا أن خللا خطيرا تسلل إلى هذه العلاقة عندما تقلصت الموارد المالية، والذي تزامن – كما أسلفنا- مع تزايد مستوى الإنفاق العام المرتبط بنمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد – أو المقصود الذي برز مع بداية الثمانينات، فالانخفاض الحاد للعائدات النفطية قد هدد فعلا الركائز التي شيد عليها النظام نموذجه التنموي والسياسة الاجتماعية التي تم اعتمادها كاستراتيجية. لذا فإن سياسة الانفتاح لم تنتج سوى ارتفاعا حادا في عدد المتضررين من رفع الدعم لتطال هذه المرة تلك الشرائح التي كانت في حاجة ماسة له وليس المستفيدين الذين يمكنهم تجاوز الآثار الناجمة عن التخلي عن الاقتصاد الموجه وسياسة الدعم الاجتماعي، لتتجلي معالم الشرخ في بنية النسق الاجتماعي بظهور شريحة الأغنياء الجدد؛ تلك الطبقة غير المنتجة التي عاشت وفق نموذج برجوازي غربي وتمتعت بوفرة استهلاكية عالية، ومستندة في ذلك على توطيد علاقاتها مع أجهزة الدولة (قجالي، 2015، ص29، 30) لا على أساس ناتج رأسمالها المتراكم من خلال العمل وخلق الثروة.

. أما اقتصاديا واجتماعيا: فقد برزت مظاهر الفشل الاقتصادي متجلية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت الدولة ثروات ضخمة، وزادت مظاهر الفشل بانهيار أسعار النفط وتناقص عائداته لاسيما عام 1986 حيث تراجع سعر البرميل من 43 دولارا إلى 7 دولارات فقط، ثم انخفاض قيمة العملة بنسبة 50 % وتزايدت المديونية لتبلغ مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات 26 مليار دولار، بما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة حيث تم إلغاء 50 ألف فرصة عمل سنة 1986 وأحصي 1.5 مليون جزائري بدون عمل سنة 1987، وتجمدت الأجور وانتقلت شرائح وفئات كبيرة من الطبقات الوسطى وخريجي الجامعات إلى ما دون مستوى الفقر، وعانت من التهميش والاستبعاد بما يحمله ذلك من شعور بالظلم والحرمان وفقدان للثقة في السلطة وتزايدت المطالب الاجتماعية بتوزيع أكثر عدالة للثروة الوطنية، لتلتحق الشرائح المهمشة والمستبعدة بالمعارضة والحركات الدينية والسياسية المعارضة، لاسيما تلك التي اتخذت من العنف ثقافة للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وعن حالة اليأس والحرمان (قجالي، 2015، ص30).

2/ دستور 1989: تحولات سياسية وإعلامية:

فأما في الشق السياسي فقد كان الخطاب السياسي والإعلامي الأحادي المغلق والذي كان منتهجا من قبل النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال، هو الأمر الذي زاد من شعور الفرد و/ أو المجتمع الجزائري بالتهميش والاستبعاد من الفضاء العمومي والحياة السياسية، وكذا انعدام وجود نقاش عام مفتوح حول مختلف قضايا ومسائل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن، واتضحت سياسة الهروب للأمام والخطاب المغلق على نفسه وإلهاء المجتمع بقضايا دولية لا تهم ولا تمس شأنه الداخلي وحياته اليومية بشكل مباشر، في خطاب رئيس الجمهورية "بن جديد" الذي ألقاه في 19

سبتمبر 1988 أمام مكتب التنسيق الولائية، حينما أعلن عن فتح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا؛ وهو الأمر ذاته الذي أدى إلى إعلان الثورة الكلامية وموجة الانتقاد من الداخل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في البلاد، حيث تم توجيه انتقادات حادة للحزب الحاكم والحكومة بسبب التقصير في أداء مهامهما من أجل معالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع، وعلى تشجيعهما لحالة التسيب والفساد التي طبعت تصرفات إطارات الدولة والحزب وأفراد المجتمع بصفة عامة، لتنفجر مظاهرات شعبية عارمة ليلة وصبيحة الخامس من أكتوبر 1988 بالعاصمة وضواحيها ثم تعم نواحي أخرى من الوطن، وهي التي اعتبرها المكتب السياسي في ذات اليوم بأنها أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني ومدفوعة بأيد خفية من الخارج. وعلى إثرها وطبقا للمادة 119 من الدستور قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ والحصار بتاريخ 6 أكتوبر وتدخل الجيش بموجبها ونزل إلى شوارع العاصمة لفض المظاهرات بالعنف، لتكون بذلك مظاهرات أكتوبر 1988 من أخطر الاختلالات التي عرفها النظام الجزائري منذ الاستقلال (قجالي، 2015، ص30، 31)، بعد أزمة صائفة 1962 وحرب الرمال 1963 وانقلاب 1965 ثم محاولة الإنقلاب 1967.

ولم تكن هذه الاحتجاجات هي الأولى في الجزائر حيث شهدت سنوات 1971، 1975 و1980 إضرابات عديدة في جامعات عدة من الوطن، كما عرفت سنة 1986 أحداث شغب في الشرق الجزائري خاصة بسطيف وقسنطينة، ويليها تمرد "بويا علي" ومجموعته (الأصولية) على النظام وإضراب العديد من عمال المؤسسات العمومية سنة 1988، وقد كان من نتائج التدخل الأمني لفض مظاهرات 5 أكتوبر 1988 حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة لوزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والعدل هي 18 قتيلا و1442 جريحا، وإضافة إلى إقرار تعويض الضحايا بمقتضى خطاب الرئيس "بن جديد" بتاريخ 10 أكتوبر وقرار مجلس الوزراء في 6 ديسمبر سنة 1988، فقد كان من بين التداعيات الإيجابية لهذه الأحداث وعود السلطة بالقيام بإصلاحات بدأت بتعديل حكومي جزئي في 3-5 نوفمبر عين على إثره وزير الصحة "قاصدي مرباح" رئيسا للحكومة، وتبعه تعديل شامل في 23 فيفري 1989. وقد بدأت هذه الإصلاحات السياسية التي تمت في التعديل الدستوري بدعم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاحات، ذلك لأن المادة 5 من دستور 1976 تمنحه حق الرجوع إلى الشعب صاحب السيادة التي يمارسها عن طريق الاستفتاء، وهو ما أبعد الرئيس عن الضغوطات التي يمكن أن يلقاها من الحزب ومؤسسة الجيش ولو شكليا فقط، كما تمت إعادة تنظيم السلطة التنفيذية على أن يتم تقديم البرنامج أمام البرلمان ويتم تحمل كامل المسؤولية أمامه، وتم فصل الدولة عن الحزب وإلغاء قاعدة أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة معا، بما يجعل الرئيس يتمتع باستقلالية في القيام بكل الإصلاحات التي أعلن عنها، إنهاء الدور السياسي للجيش بجعل مهامه تقتصر على الدفاع عن البلاد ووحدة ترابها واستقرارها، والسماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي تنص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، والتي صدر القانون العضوي الخاص بها في 5 جويلية 1989، كما تم استحداث عدد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات التي خصص لها الفصل الرابع من الدستور، وكذا التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وحماية القاضي من أي شكل من أشكال التدخل والضغط، وقد نصت المادة 29 من الدستور على إقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من الدستور أيضا. وتجسيدا للحق الدستوري الذي كفلته المادة 40 من دستور 1989 ومن أجل التكريس الفعلي للانتقال الديمقراطي نحو التعددية لاسيما في شقها السياسي، تم إصدار الأمر رقم 89/ 11 المتضمن

قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 5 جويلية 1989، وذلك لتأطير العمل السياسي وتحديد الإجراءات الموجّهة لها في حال مخالفتها للقانون (قجالي، 2015، ص32، 33).

فقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 بالفعل منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر المستقلة، فمنذ هذا التاريخ كان على السلطة السياسية أن تتجه نحو القبول بالتعددية السياسية والإعلامية، وأن تمضي بجدية في وضع تشريعات جديدة تتلاءم مع طبيعة التحولات الجديدة التي طرأت على المجتمع الجزائري، وهو ما تجسد فعلا في دستور فيفري 1989 الذي أقر هذا التوجه وكرس مبدأ التعددية بما فيها التعددية الإعلامية (فرحي، 2013، ص241). فقد ظهرت التعددية الإعلامية تزامنا مع التعددية السياسية والحزبية وكنتيجة حتمية لإقراره التعددية في دستور 1989، فتبلورت الصحافة الحزبية والمستقلة مدعومة بالصحافة العمومية التي كانت تستحوذ على السوق، ليكون دستور 1989 هو المنطلق الأساسي للتعددية بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، إذ تم فتح المجال أمام الحريات الديمقراطية كحرية الرأي وحرية تأسيس الأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات والمنظمات (وقد صار لكل حزب أو جمعية سياسية تقريبا صحيفة أو منبر إعلامي ناطق باسمه/ ها)، فظهرت قنوات خطابية جديدة للتعبير عن مختلف الآراء والأفكار والتوجهات من صحف ودوريات ذات رأسمال خاص، ورغم أن دستور 1989 قد ضمن حرية اتخاذ المبادرات إلا أنه كان لابد من الانتظار إلى غاية نهاية سنة 1990، لملاحظة التحول الإعلامي والصحفي الفعلي في الجزائر وتجسيد ما يسمى بالتعددية الإعلامية، لأن الدستور بوصفه أول دستور تعددي كان عبارة عن محاور كبرى وأحكام عامة تحتاج إلى الكثير من القوانين العضوية والنصوص التنظيمية، التي تفسر تلك الأحكام وتحدد الضوابط التي يسير وفقها العمل السياسي وممارسة المواطنة بوجه عام وضبط الخطاب الإعلامي والممارسات الصحفية بوجه خاص (بلقدوري، 2017، ص282).

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لدستور 1989 والتي كان من أبرزها التسهيلات التي قدمها في مجال تأسيس الأحزاب من خلال وضعه لشروط بسيطة مشابهة لشروط تأسيس الجمعيات الخيرية، جاعلا العمل السياسي مهنة سهلة الاحتراف لا تستوجب ثقلا سياسيا أو قاعدة جماهيرية ولا حتى برنامجا سياسيا، بما أفرز عددا كبيرا من الأحزاب المجهرية، حيث كان يمكن لـ 16 شخصا فقط أن يؤسسوا حزبا دون أي قيد أو شرط، ليعتقد الكثير من الخبراء بأنه أمر متعمد من قبل النظام السياسي من أجل إعادة إنتاج نفسه، وذلك من خلال تشتيت القوى السياسية وإثارة الصراعات والتنافس بينها وبالتالي إضعافها وفسح المجال لاستمرار نفس النخب الحاكمة ونفس التوجهات والسياسات القائمة قبل إعلان التعددية. فقد كان ضمان بقاء واستمرار السلطة والنظام القائمين لا يتأتى إلا بتجنيد أكبر عدد ممكن من تلك الأحزاب المجهرية التي تحتاج للمقرات والتجهيزات الحزبية من قبل الدولة (الحاضنة)، وبذلك تفقد المعارضة أسباب وجودها والقدرة على النقد والمعارضة، ما دامت لا تملك مصادر تمويل (إنتاج) وإعادة إنتاج نفسهاحتى وإن امتلكت منابر إعلامية خاصة بها، نظرا لكونها تخضع في نشأتها وهيكلتها ونشاطها لضغط وإملاءات الممول (السلطة)، وبعد صدور القانون المنظم للجمعيات ببضعة أشهر فقط تم إيداع 39 ملفا لتكوين أحزاب، حيث طبع المشهد السياسي مع مطلع نوفمبر 1990 أكثر من 31 حزبا، كان أول من نال اعتمادا رسميا هو الحزب الاجتماعي الديمقراطي (PSD) ثم أحزاب أخرى كحزب الطليعة الاشتراكي (PAGS) والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD). ليصل عدد الأحزاب إلى 52 حزبا في 1991 ثم حوالي 60 حزبا مع نهاية 1992، لتختفي أغلبية هذه الأحزاب بعد صدور قانون الأحزابالذي وضع شروطا محددة للحصول على الاعتماد الرسمي، ورغم

ذلك فقد طرحت العديد من المشكلات على رأسها مشكلة التمثيل والأصوات والتي طرحت بحدة آنذاك بسبب تواجد الأحزاب أكبر من العدد والمستوى المطلوبين في الساحة السياسية وفي مجتمع حديث العهد مع الديمقراطية والتعددية، وقد رافق هذا الانفتاح السياسي انفتاح من نوع آخر في الميدان الإعلامي، ورغم ربط هذا الأخير بظهور قانون الإعلام 1990 في بعض الدراسات(قجالي، 2015، ص33، 35).

إلّا أن دستور 1989 قد فتح الباب قبل ذلك أمام جملة من الحريات العامة المرتبطة بالإعلام والصحافة من بينها حرية الرأي والتعبير، حيث نصت المادة 31 على أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، أما المادة 35 فقد نصت على أنه لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي، لتذهب المادة 36 إلى أبعد من ذلك مؤكدة على أن حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة، وأن حقوق المؤلف يحميها القانون ولا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي، وجاءت المادة 39 لتكرس هذه الحرية حيث نصت على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن. ليكون بذلك دستور 1989 هو أول نص قانوني من هذا المستوى "دستور" في تاريخ الجزائر المستقلة يكفل حرية الإعلام والصحافة، من خلال إقراره لحرية الرأي والتعبير والتبليغ والاجتماع، وعليه فقد كان خطوة أولى للجزائر على درب التعددية الإعلامية وحرية الصحافة، وذلك على غرار التعددية السياسية والحزبية المنصوص عليها في المواد والأحكام الأخرى من هذا الدستور (بخوش، 2016، ص59).

3/ قانون الإعلام 1990: انفتاح إعلامي ومعوقات سياسية.

بعد أحداث أكتوبر 1988 تم فتح التعددية على مصراعيها في الجزائر بإعلان أول دستور تعددي عام 1989م، تم على إثره فتح المجال أمام التعددية السياسية الحزبية والفكرية والإعلامية، ليتم التأكيد على التعددية الإعلامية والفكرية وبشكل رسمي بظهور قانون الإعلام 1990، والذي كان مغايرا تماما لقانون الإعلام 1982 بعدما أقر التعددية بالنسبة للصحافة المطبوعة وأبقى قطاع السمعي البصري في يد الدولة، لقد جاء المنشور رقم 4 بتاريخ 19/ 03/ 1990 ليترك الأمر للصحافيين العاملين بالمؤسسات الإعلامية العمومية للاختيار بين البقاء في القطاع العمومي أو الانضمام أو إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة على شكل شركات مساهمة أو الالتحاق بصحف الحزبية، وقد أعطيت لهم تسهيلات مالية مختلفة في هذا الإطار سواء للصحفيين أو الأحزاب، حيث منحت الدولة مقدما ورواتب ثلاث سنوات للصحفيين الذي قرروا ترك القطاع العام وإصدار جرائد خاصة، ورغم أن اللجنة التي أشرفت على صياغة ووضع قانون 1990 كانت تتكون من نواب من المجلس الشعبي الوطني في عهد الحزب الواحد، ولم يسمح لأي حزب من الأحزاب الحديثة النشأة بالمشاركة في صياغة هذا القانون، إلا أنه احتوى على أحكام ومواد تلغي الرقابة الإدارية التي كانت مشددة على الصحف وعناوينها وإصداراتها أو تعددها، كما أن هذا القانون قد تكفل بإنشاء مجلس أعلى للإعلام لتنظيم النشاط الإعلامي، وتضمن أيضا موادا تتعلق بأخلاقيات المهنة الإعلامية (بلقدوري، 2017، ص282).

لكن وقبل الحديث عن قانون الإعلام 1990 ومزاياه على التعددية الإعلامية وعلى الممارسات الصحفية في الجزائر تجدر الإشارة إلى المنشور الحكومي الذي سبقه بأشهر، والذي صدر بتاريخ 19/ 03/ 1990 مجسدا بذلك التعددية الإعلامية ومكرسا لاستقلالية الصحافة والصحفيين قبل صدور

القانون الخاص بالإعلام، فقد أقرت الحكومة بموجبه قرضا ماليا معتبرا لكل صحيفة ناشئة، فبدأت تظهر الكثير من الصحف واليوميات الصباحية والمسائية ثم تصبح الساحة تعج بالعناوين بصدور قانون الإعلام في 03/ 04/ 1990، وأصبح لدى القارئ الجزائري عدة اختيارات بتعدد لغات واتجاهات وتخصصات الصحف والدوريات، لتتخلص الصحافة والمواطن (المجتمع) من ضغوطات الخطاب الإعلامي الأحادي الذي كان يركز على الأخبار الحكومية والرسمية لاسيما الإيجابية منها فقط، فصارت الصحف الخاصة تشبع شغف الشعب الجزائري المتعطش لهذا التنوع وتلبي كل رغبات المواطن الجزائري بمختلف فئاته وشرائحه وتوجهاته اللغوية والفكرية بمختلف المعلومات والحقائق، وكذا الأخبار حول الكثير من الأحداث الوطنية والدولية دون قيد أو شرط مهما كان نوعه، وذلك عملا وانطلاقا بما جاءت به المادة 335 من دستور 1989 التي تتحدث عن حرمة المساس بحرية الرأي والمعتقد، ثم المادة 36 التي منعت كل المؤسسات ما عدا المؤسسة القضائية من المساس بحرية الرأي والتعبير، من خلال منعها من حجز أي مطبوع أو أية وسيلة من وسائل الإعلام وحماية حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي وكذا حمايتها لحقوق المؤلف، وقد وضعت المادة 19 "التي تمنع حجز أية وسيلة اتصال أو تبليغ أو إعلام أو أي مطبوع أو تسجيل إلا بأمر قضائي"، حدا لكل انحراف محتمل من قبل الإدارة، وهو الأمر الذي رأى فيه الأستاذ "زهير إحدادن" بأن هذا الدستور كان ضمانا قويا لحرية الإعلام والممارسة الصحفية التي لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال، خاصة بعد صدور قانون الإعلام في 03 أفريل 1990(قندوز، 2015، ص137).

وفي ذات السياق نجد أن قانون الإعلام الصادر في 3 أفريل 1990 قد نص في مواده 35، 36، 39 و40 على أن للمواطن الحق في الإعلام، والذي يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير. أما إقرار التعددية الإعلامية في هذا القانون فقد كان في المادة 14، حيث نصت هذه الأخيرة على حرية إطلاق الجرائد للأفراد والشركات وحتى للأحزاب السياسية، وذلك من خلال إجراء شكلي بسيط يتمثل في تقديم تصريح لوكيل الجمهورية في مدة 30 يوما قبل صدور العدد الاول من الجريدة (زياني، 2017، ص418). أما عن النشاط الصحفي وتنظيمه فقد عرف القانون الصحفي المحترف على أنه كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحفي، والذي يتخذ منه مهنة منتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله. وقد صنف القانون الصحف إلى فئتين: النشريات الدورية للإعلام العام بوصفها كل نشرية تتناول خبرا حول وقائع وأحداث وطنية ودولية موجهة للجمهور عامة، والنشريات الدورية المتخصصة وهي كل نشرية تتناول خبرا له علاقة بميادين خاصة وتكون موجهة لفئات معينة من الجمهور(زياني، 2017، ص420، 421)، أما عن إدارة النشريات فقد اشترط القانون أن يكون المدير مواطنا يتمتع بكل حقوقه المدنية، وأن يحمل الجنسية الجزائرية ولم يتعرض لحكم بعقوبة شائنة ولم يصدر منه سلوك معاد للوطن. أما ما تعلق بمجموعة الحقوق التي تم الاعتراف بها للصحفي المحترف فهي: الحق في تأسيس شركة محررين والمساهمة في رأس المال في الشركة التي توظفهم والمشاركة في إدارتها، وكذا الحق في الحصول على بطاقة وطنية للصحفي المحترف والحق في العمل لمؤسسة صحافية أجنبية، كما كفل له الحق في عقد مكتوب يوضح له العلاقة بين الصحفي ورب العمل ويبين واجبات وحقوق كلا الطرفين، والحق في حرية الضمير الذي يمكن الصحفي من طلب فسخ العقد مع الوسيلة الإعلامية (مكتوبة، مسموعة، مرئية أو إلكترونية) المنسوب لها في حالة تغير توجه الوسيلة أو تغير مضمونها أو توقف نشاطها أو تنازلها عنه لوسيلة أخرى أو طرف آخر، وذلك

من أجل صون حق الصحفي في التعويضات المضمونة قانونا. وتكتسي حرية الضمير أهمية قصوى للصحافي بالذات، فكتاباته يتم الإطلاع عليها من أعداد هائلة من القراء ولها أثر على المجتمع، إذ يعد الصحفي من صناع الرأي ويكون إمضاءه كالعلامة التجارية، وقد ينجم عن أي تغيير في إدارة أو ملكية صحيفة ما تبديل في توجهها وهو الأمر الذي قد يتعارض مع التفكير والتوجه الشخصي للصحفي. كما ضمن قانون 1990 الحق في الوصول للأخبار والملعومات لدى كل الهيئات والإدارات والمؤسسات خدمة لحق المواطن في الإعلام، كما يُعترف للصحفي المحترف بحقه في الوصول إلى مصادر الخبر. ويعد هذا المبدأ (البند) هو حجر الزاوية في حرية الصحافة، لأنه من غير الممكن تصور ضمان حرية الصحافة وضمان حق المواطن في إعلام شامل دون أن يتمكن الصحفي من الحصول على معلومات من مصادرها ويتأكد من مصداقيتها. كما اعترف القانون صراحة بأن الحفاظ على السر المهني وسرية المصادر حق من حقوق الصحفي والمدير المسؤول عن الوسيلة الإعلامية، لأن هناك من الأشخاص من يجازف بالبوح بمعلومات إلا إذا التزم الصحفي بالتحفظ على أسمائهم وذلك بحكم وظائفهم أو مناصبهم، إذ قد يحرمهم واجب التحفظ أو الخوف من العواقب المحتملة من الإدلاء بتصريحات للصحافة، لذا فإن الحق في كتمان المصادر يمثل عنصرا مهما لضمان حرية الصحافة، لكونه يسمح للصحافي بجمع معلومات وخدمة المواطن بتقديم أخبار تحصل عليها من مصدرها الأصلي. ولحماية أكثر للصحفي فقد نصت المادة 78 على إنزال عقوبة السجن من 10 أيام إلى شهرين وغرامة مالية تتراوح بين ألف و5 آلاف دينار جزائري، لكل من أهان بالإشارة المشينة أو القول الجارح صحفيا أثناء أداء مهامه (زياني، 2017، ص421، 425).

كما تحدث القانون في الجهة المقابلة عن واجبات الصحفي، حيث نص على واجب المشاركة في نشر الثقافة الوطنية وإشباع الحاجات الإعلامية للمواطنين وبث أو نشر التصريحات الصادرة عن الحكومة، وواجب الامتناع عن استلام إعانات من أشخاص أو حكومات أجنبية أو الانتفاع الشخصي باستغلال الحضوة المهنية، وضرورة الدفاع عن حرية المعرفة والتعبير والآراء والتعليق والنقد وكذا الفصل بين الحقائق والنقد، كما أوجب عليه أيضا تحري الموضوعية والشمولية والنزاهة في تقديم الأخبار ونشر المعلومات التي تم التحقق من صدقيتها دون تحريفها، وتصحيح المعلومة إذا ما ثبت أنها غير دقيقة وعدم بث الإشاعات واحترام السر المهني وعدم الإفصاح عن المصادر، ومن واجبه أيضا عدم قبول تعليمات من غير رؤساء غرفة الأخبار والتي يشترط فيها أن لا تخرج عن نطاق ما يتقبله الضمير، وكذا عدم قبول أي تعليمات من المعلنين استنادا إلى التمييز بين مهنة الصحافة والترويج والإعلان. واحترام كرامة الإنسان والحريات الفردية والاجتماعية والنأي عن انتهاك حياتهم الخاصة وشرفهم أشخاصا أو شخصيات عمومية، وتجنب القذف والوشاية أو المساس بالتاريخ الوطني، وعدم تمجيد الاستعمار والإشادة بالإرهاب والعنف والتعصب والعنصرية وعدم التسامح والتمييز على أساس الجنس، وواجب احترام الدين الإسلامي وباقي الأديان والدستور وقوانين الجمهورية ومتطلبات النظام العام وأمن الدولة والدفاع الوطني، وكذا المصالح الاقتصادية للبلاد وشعارات ورموز الدولة والسيادة الوطنية، الوحدة الوطنية، الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، والالتزام بالطابع التعددي للآراء والأفكاروبالخدمة العمومية وإعلام المواطن والمجتمع، وكذا الالتزام بسرية التحقيق القضائي والتقيد بآداب وأخلاقيات المهنة (زياني، 2017، ص425، 427).

وفي مجال سلطة الضبط فقد جاء قانون الإعلام 1990 بالمجلس الأعلى للإعلام كسلطة ضبط للصحافة بكل قطاعاتها (المكتوبة والسمعية البصرية) – رغم أن هذا الأخير لم يتم فتحه بعد آنذاك -

ليمثل بذلك خطوة عملاقة في المشهد الإعلامي، فقد تم تخويله صلاحيات واسعة ومهام غير مسبوقة، ومن أهم ما أسند إليه من مهام هو: اقتراح مشاريع نصوص قوانين تتعلق بشؤون الإعلام على البرلمان، وتحديد طرق صياغة ونشر وإنتاج وبرمجة وبث المواد المكتوبة والحصص المرتبطة بالحملات الإنتخابية، وكذا ضبط القواعد والسهر على التوزيع العادل للإعلانات التي تمنحها الدولة للأجهزة الإعلامية وضمان موضوعية وحياد الإذاعة والتلفزيون الحكوميين، والحرص على ضمان شفافية القواعد الاقتصادية في النشاطات المتعلقة بالإعلام، واتخاذ قرارات من شأنها أن تمنع وقوع أجهزة الإعلام تحت التأثير المالي والسياسي أو الأيديولوجي لمالك واحد، وتحرص كذلك على احترام المعايير المتعلقة بالإشهار التجاري ومراقبة موضوع ومضمون وطرق برمجة الإعلانات التجارية التي تنشرها وسائل الإعلام، وكذا إصدار التراخيص وصياغة كراسات الأعباء الخاصة المتعلقة باستعمال موجات البث الإذاعي والتلفزي، وأن يحدد المجلس شروط منح البطاقة المهنية للصحفي والجهة التي تصدرها ومدة صلاحيتها وكيفية إلغائها كذلك. وبذلك يكون المجلس الأعلى للإعلام قد جسد ثورة حقيقية في مجال الإعلام وضبط النشاط الصحفي والممارسات الإعلامية بشكل عام، لكونه كان يملك من الصلاحيات والمهام ما جعله قادرا على تمكين الصحفيين آنذاك من إدارة شؤونهم بأنفسهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم، إلا أن هذا الانفتاح لم يدم طويلا حيث تم حل المجلس الأعلى للإعلام وأنشئت وزارة الإعلام سنة 1993 بدلا عنه، مما أثار امتعاض وتذمر الصحافيين والمختصين في مجال الإعلام (زياني، 2017، ص427، 429). كما تجدر الإشارة إلى بعض السلبيات والمآخذ على هذه القانون حيث أنه لم يفصل بين قوانين الطباعة والنشر وقوانين الإعلام والاتصال، ولم يفصل كذلك في دور السلطات العمومية والهيئات المهنية، كما أنه وفي الوقت الذي حدد فيه سلطة ضبط للإعلام المكتوب كجوانب إيجابية تحسب له، فإنه وعلى طرف آخر أهمل كليا الجوانب الأخرى من الإعلام، بما يؤكد أنه لم يعط اهتماما أو استعدادا لفتح مجال السمعي البصري آنذاك حتى يحدد له سلطة ضبط أو يتم ذكره في نصوص القانون. ذلك لأن السلطة أو النظام السياسي وبقدر ما كان مهيأ لفتح المجال أمام التعددية الحزبية والسياسية والجمعوية وكذا الإعلامية، فقد كان وعلى النقيض تماما من ذلك لا يزال متخوفا من فتح مجال السمعي البصري، نظرا لقدرة هذه الوسائل على التأثير في المجتمع وتوجيهه بما قد يؤدي إلى انفلات الوضع وخروجه عن السيطرة، فالتحكم في هذا المجال والهيمنة عليه هو ما يضمن إعادة إنتاج النظام لنفسه ولنفس السياسات والخطابات والاستراتيجيات والعلاقات السائدة، ويضمن بقاءه واستمراره على رأس هرم السلطة، وهو على أتم الإدراك بأن الهيمنة على المجتمع وتوجيه الفرد إلى المشاركة في إعادة إنتاج نفس العلاقات السائدة لا يكون إلا من خلال التحكم والهيمنة في وسائل الإعلام ومراقبة مختلف أشكال الخطاب (المكتوب، المسموع والمرئي ...). وما يمكن أن نفسر به هذه الرغبة في الهيمنة وإحكام القبضة على الفضاء الاجتماعي برمته والفضاء الإعلامي بوجه خاص، هو إلغاء المجلس الأعلى للإعلام سنة 1993، وهو الأمر الذي جاء من أجل تقويض صلاحياته الهائلة التي منحها له المشرع في تنظيم الممارسات الإعلامية، والتي تضمن موضوعية وشفافية ونزاهة وحيادية الخطاب الإعلامي والصحفيين على حد السواء.

كما أنّ الظهور المكثف للأحزاب السياسية بمقتضى دستور 1989 – بالموازاة مع قانون الإعلام الذي أقر التعددية الإعلامية وحرية التعبير والرأي- أدى إلى ظهور مواز للصحافة الحزبية، وهي بشكل أو بآخر وبما أنها حزبية فقد وجدت أساسا للتعبير عن المسار الأيديولوجي المذهبي للأحزاب وعن مواقفها تجاه القضايا المطروحة في الساحتين السياسية والإعلامية، إذا أنّ الصحافة الحزبية من الناحية المعرفية هي تعبير من صنف صحف الرأي، ومهمتها الأولى هي الدفاع عن مذهب معين أو اتجاه

حزبي معين. كما أن احتكار السلطة لوسائل الإعلام الثقيلة (السمعي البصري) من إذاعة وتلفزيون قد جعلت الأحزاب السياسية تلجأ إلى الصحف لخوض صراعاتها الأيديولوجية (حول الدين واللغة والهوية)، وبدلا عن ذلك فالصحافة –الحكومية أو الخاصة- كان من المفترض أن تساهم في دعم التجربة الديمقراطية الناشئة، وأن تحاول ربط أطراف الأزمة في فضاء إعلامي (من النقاش) الحر لتقريب وجهات النظر، وتهيئ الظروف المناسبة لتنتقل بالتجربة الإعلامية الوليدة إلى مرحلة تتسم بالنضج والوعي، وبضرورة المساهمة بشكل جدي في إعلام المواطنين بكل ما يتعلق بالبرامج والتوجهات السياسية الكبرى التي تهم المجتمع وقضايا الشأن العام. وبدلا عن ذلك فقد ساهمت الصحافة الخاصة والعمومية على حد السواء في زيادة تصدع النسيج الاجتماعي بدل العمل على تماسكه في ظل الاختلاف في الرأي والتعدد الفكري، وذلك من خلال تغذيتها للنزعة الجهوية والعرقية بشكل جعل رابطة الانتماء العرقي والجهوي تتفوق على رابطة الدين واللغة في الكثير من الأحيان، وهو حسب الكثير من المختصين خطأ صحفي ناتج عن الإدراك الخاطئ للصحافة الجزائرية لوظيفتها الأساسية، نظرا لتجربتها القصيرة في مجاراة الحياة السياسية والحزبية في إطار تعددي، بما جعلها تفتقد للصورة الواضحة لما ينبغي القيام به داخل حيز الوظيفة الإعلامية، والتي لا تخرج في الأصل عن نطاق (الرقابة والضبط الاجتماعيين) من خلال دعم المشاركة الشعبية في الحكم من جهة (فرحي، 2013، ص246، 247)، ودعم مشاركة الفرد والمجتمع في تسيير الشأن العام من جهة ثانية، والرقابة السياسية من خلال مراقبة أداء السلطات الثلاث وإثراء النقاش العام من جهة ثالثة، إضافة إلى ضمان حق المواطن في الوصول إلى المعلومات والأخبار الوطنية والدولية بكل موضوعية وحيادية دون تحريف أو تشويه للحقائق والوقائع. لذلك فإن دستور 1989 قد أحدث تحولا كبيرا في مجال الإعلام في الجزائر لاسيما الصحافة المكتوبة، خاصة حين استكمل بقانون عضوي يخص الإعلام "قانون الإعلام 1990"، وهو الذي حاول ضبط مختلف الممارسات الإعلامية والصحفية. ورغم ذلك يمكن القول أن الممارسات الصحفية قد ارتكست في هذه المرحلة نتيجة عدة أسباب، نذكر على رأسها سقوط الصحافة الجزائرية في فخ الأيديولوجية وصراع الأجنحة والأحزاب على السلطة أو على التموقع قرب مراكز النفوذ.

هذا رغم أن المادة 33 من قانون الإعلام كانت تفصل بين الإنتماءات النقابية والسياسية للصحفي وعمله في الهيئة سواء كانت عمومية أو خاصة، وهو في حد ذاته يعتبر تطورا نوعيا لنظرة السلطة للصحافة والصحافيين (قندوز، 2015، ص137). كما أنّ قلة تجربة الصحافة الجزائرية في التعايش والاعتراف بالتعدد والاختلاف، نتيجة لما يقارب الأربع عقود من الزمن من الأحادية الحزبية والفكرية والأيديولوجية التي كانت تنشط في خضمها ويخضع لها الصحفيون الجزائريون، هو أحد أسباب الإنطلاقة المتعثرة للتجربة التعددية في مجال الإعلام، ثم أن المجتمع الجزائري بكل فضاءاته هو مجتمع ناشئ في مجال الممارسات الديمقراطية بمختلف أشكالها بما فيها التعددية الإعلامية.

كما اعترضت التجربة الصحفية في الجزائر مشكلة أخرى هي مشكلة التمويل، فرغم أنّ المشكلة من جهة كانت تقنية يتعلق البعض منها باستيفاء مستحقات المطابع وأجور الصحفيين والموظفين، إلا أن لها وجه آخر ذا بعد سياسي يرتبط بالجهات الخفية التي ستمول هذه الصحف والدوريات الناشئة وتستغل أزمتها المادية لتوجه خطها الصحفي وتصبغها بلونها السياسي/ الأيديولوجي وهنا يشار مباشرة إلى الأحزاب السياسية أو شخصيات معارضة أو بعض أجنحة السلطة المتصارعة، حيث أن هذه الجهات ستجد من نجاح هذه الأجهزة فرصة لتمرير أطروحاتها وتوجهاتها إلى الرأي العام. كما أنّ

ظهور الصحافة المستقلة في الجزائر لم يكن على خلفية معرفة خصائص الرأي العام الجزائري وإدراك مكوناته وصفاته، ولا على خلفية عملية تحديد النسق الذي يمكن أن تبنى عليه صحافة تعددية ومستقلة أو بناء على تجارب وخبرات سابقة في ميدان الممارسات الإعلامية، بل إن إعلان التعددية الإعلامية والحزبية في الجزائر ليس سوى حدث عرضي، ناتج عن قرار سياسي جاء مباشرة على خلفية أحداث أكتوبر 1988 تكلل بإقرار دستور 1989 ثم قانون الإعلام 1990، وذلك بغية تهدئة الأوضاع وامتصاص حالة الغليان التي يعيشها المجتمع الجزائري جراء تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أجل تجسيد مبدأ الديمقراطية الذي لم تتمكن الصحافة الجزائرية من تحقيقه كونها لم تستطع أن تتأسس في شكل سلطة (رابعة) قادرة على مواجهة ومراقبة السلطة السياسية. كما كانت الصحافة الحزبية مجرد حالة عابرة كما هو حال الأحزاب السياسية التي ظهرت بأعداد كبيرة في الفترة الموالية مباشرة لإعلان التعددية، ثم ما لبثت أن تلاشت واختفت بما يفسر احتلال الساحة السياسية من قبل تيارات سياسية كبرى، لاسيما بعد إعلان حالة الطوارئ ودخول الجزائر في مرحلة تأزم أمني سياسي خطير(قندوز، 2015، ص137، 138). ورغم ذلك فقد أحدث صدور قانون الإعلام 1990 وإقرار التعددية الإعلامية تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية في الجزائر، حيث حدثت قفزة نوعية من حيث الكم والكيف وتجسد فعلا مبدأ التعددية الإعلامية لاسيما في ميدان الصحافة المكتوبة، والتي بلغت أوج تطورها بما جعل فترة 1990 -1991 تعرف باسم العصر الذهبي للصحافة، عكسه عدد الصحف اليومية والأسبوعية المتداولة آنذاك، حيث ارتفع العدد من 49 عنوانا سنة 1988 إلى 74 عنوانا سنة 1991 بسحب إجمالي بلغ 1437000 نسخة في اليوم الواحد، وسجلت قدرة سحب اليوميات الثمانية الصادرة باللغة الفرنسية ما يعادل 535 ألف نسخة سنة 1991، كما تضاعف عدد الأسبوعيات بثلاث مرات عما كان عليه الأمر قبل إقرار التعددية، لتعرف الساحة الإعلامية آنذاك تراجعا للصحافة الحكومية (القطاع العام) نظرا لفقدان ثقة القراء في كتاباتها وهجرة الصحفيين منها وغموض خطابها نتيجة لخلفيتها التاريخية، وكذا عدم قدرتها على التكيف مع متغيرات المحيط السياسي التعددي ومتطلبات السوق والمنافسة بما أدى إلى انخفاض مبيعاتها، في مقابل هيمنة صحافة القطاع الخاص والصحافة الحزبية سواء من حيث العناوين أو كمية السحب (أو تحول في الخطاب)، ومن أشهر الصحف التي سجلت رواجا كبيرا آنذاك يومية الخبر باللغة العربية، ومساء الجزائر ويومية الجزائر والجزائر الجمهورية والوطن والجزائر رياضة الصدرة باللغة الفرنسية، وهو ما ينطبق على الكثير من الأسبوعيات والدوريات وكذا الصحافة الحزبية، حيث صار لكل حزب صحيفة ناطقة باسمه، ومنها "المنقذ" الناطقة باسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمتوسط سحب يقارب 500 ألف نسخة أسبوعيا، والفرقان والنور والإرشاد التي بلغ سحبها مجتمعة حوالي 230 ألف نسخة أسبوعيا، ورغم تراجع واختفاء بعض العناوين الحزبية والمستقلة نتيجة جملة من المعيقات كقلة مصادر التمويل وقلة الخبرة المهنية وعدم قدرتها على تكييف خطابها مع متطلبات الجمهور والمجتمع، إلا أنه كان هناك إنفجار إعلامي لا مثيل له في الوطن العربي والإسلامي بلغ حوالي 140 عنوانا بين الصحافة العمومية والخاصة والحزبية، دعمه في ذلك الكم الهائل من الهياكل الممثلة للصحفيين ورجال الإعلام التي ميزت هذه الفترة، منها اتحاد الصحفيين والمترجمين (UJET)، وحركة الصحفيين الجزائريين (MJA) وجمعية الصحفيين الجزائريين (AJA)، وحتى وإن لم تعمر بعض هذه الصحف والهياكل طويلا نتيجة بعض الصعوبات المهنية والتقنية والسياسية والاقتصادية، ورغم أن الانفتاح وإقرار التعددية لم يشمل مجال السمعي البصري، إلا أن التلفزة العمومية في تلك الفترة قد انفتحت أكثر على الوضع في الجزائر وعلى الأحزاب وبرامجها وفعاليات النقابات

والمنظمات من خلال تكريس مبدأ النقاش الحر والمنافسة في البرامج، حيث اتسمت برامجها مع بداية الانفتاح السياسي والإعلامي (1990 -1991) بالصبغة الديمقراطية والتعدد والاعتراف بالاختلاف في طروحاتها ومعالجة القضايا تماشيا مع الوضع السائد، واستطاعت أن تكفل هامشا من الحرية والشفافية والحياد في خطابها من خلال برامج حوارية في بث مباشر تفوقت في جرأتها وسخونتها على البرامج الحوارية في القنوات العربية، وقد لقيت هذه البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية رواجا وشهرة كبيرين في أوساط الجماهير لاسيما الطبقة السياسية، ومن بين هذه البرامج لقاء الصحافة، حصة الحدث، الحوار، وهي برامج قيل عنها أنها أكثر مصداقية للرسالة الإعلامية جاءت لتكسير الحواجز وفتح الحوار المباشر مع الجمهور والخروج من النمطية التي كرستها الممارسات الإعلامية في فترات سابقة، وإن عرفت تراجعا مع الأزمة السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد (بخوش، 2016، ص61، 62). فقد استطاعت بعض النخب السياسية بعد إعلان التعددية أن تتمايز في خطابها عبر الصحف والحوارات عن خطاب السلطة والقوى السياسية التابعة لها، حتى وإن كان ذلك لفترة قصيرة فقد شكلت لنفسها خطابا منفصلا ذا رؤية مغايرة تعكس تنوع التوجهات الفكرية والأيديولوجية والسياسية (فرحي، 2013، ص205).

لكن ومن زاوية أخرى فإن حرية واستقلالية الصحافة هو أمر بعيد كل البعد عن كونه مجرد وضع قانوني أو صرف رواتب بضعة أشهر للصحافيين، أو منح الصحفيين حرية الاختيار بين البقاء في المؤسسات الصحفية العمومية وتأسيس صحف خاصة، بل هي في حاجة إلى عناصر أخرى أكثر أهمية لتكون قادرة على المنافسة ومواجهة السوق، ومن بين هذه العناصر وأهمها الطباعة والنشر والإعلان. فمن بين ما أعاق توسع الصحافة الخاصة في تلك الفترة هو توزيع الإعلانات بوصفه عامل مهم في نجاح العناوين في سوق الصحافة وتمويلها، فقد بقيت الدولة تحتكر قطاع الإعلام عموما والإعلان بشكل خاص، وذلك عن طريق الشركة الوطنية للاتصال والنشر والإعلان (ANEP)، كما تعود ملكية المطابع الأربع التي تطبع جميع العناوين على المستوى الوطني إلى الدولة، وحتى بعد إعلان التعددية لم يكن للحكومة إرادة لتحرير هذا القطاع (الإعلان)، حيث كرّس رئيس الوزراء أنذاك "بلعيد عبد السلام" هذا الواقع سنة 1992، وذلك من خلال إصدار تشريع يمنع مؤسسات الدولة والشركات العمومية من نشر إعلاناتها على صفحات الصحف الخاصة (Djefafla, 2021, p234, 235). ليليها بعد ذلك إعلان حالة الطوارئ وإلغاء العمل بكل القوانين بما فيها دستور 1989 وقانون الإعلام 1990 بعد توقيف المسار الانتخابي من قبل المؤسسة العسكرية، وتعرف الصحافة الجزائرية سواء الخاصة أو العامة مرحلة تأزم وتعتيم وتضييق حادة من جهتين، من قبل السلطة وبمقتضى حالة الطوارئ المعلنة من جهة، ومن قبل الجماعات المسلحة بفعل عمليات الاغتيال والاختطاف التي طالت عديد الصحفيين ونخب الإعلام من جهة أخرى.

ثانيا: التحولات الأمنية: 1991 وتبعاته على الصحافة الجزائرية.

1/ إيقاف المسار الانتخابي:

بعد فوز حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الانتخابات المحلية (البلدية) التي أجريت في 12 جوان 1990، وذلك بـ 32 من بين 48 مجلسا ولائيا، و853 مجلسا بلديا من مجموع 1541 مجلسا في انتخابات بلغت نسبة المشاركة فيها 65 %. وبعد تحديد موعد الانتخابات التشريعية في دورها الأول بتاريخ 27 جوان 1990 والدور الثاني بعد ثلاثة أسابيع من ذلك، وذلك حسب القانون رقم 91/ 07 المؤرخ في 3 أفريل 1991 الذي حدد عدد المقاعد المطلوب شغلها في المجلس الشعبي الوطني بـ 542 مقعدا، إلا أن الاستحقاقات تأجلت إلى 26 ديسمبر 1991 بسبب تعديل قانون الانتخابات وظروف أخرى، حيث زاد توتر الأجواء بين السلطة والحزب الإسلامي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة بعد العصيان المدني الذي نظمه الحزب الإسلامي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ "FIS" يوم 22 ماي 1991، وبعد أعمال العنف والقتل والاختطاف والتخريب أيام 3 و4 جوان مما استدعى تدخل الجيش لإخلاء الساحات العامة، وإعلان رئيس الجمهورية حالة الطوارئ لمدة 4 أشهر وإرجاء الانتخابات التشريعية وإعلان استقالة حكومة "مولود حمروش" في 05/ 06/ 1991، ويعين السيد "سيد أحمد غزالي رئيسا جديدا للحكومة نيابة عنه، ليزداد الوضع تأزما نتيجة بروز ما يعرف بالخطاب السياسي العنيف والمتطرف وغير المسئول من قبل حزبي ال "FIS" وجبهة القوى الاشتراكية "FFS" عشية انطلاق الحملة الانتخابية للتشريعيات الأولى في تاريخ جزائر التعددية، لتحصد الجبهة الإسلامية 44 % من المقاعد (188 مقعد)، يليها جبهة القوى الاشتراكية "FFS" والحزب الحاكم "جبهة التحرير الوطني" "FLN" تواليا بـ 25 و16 مقعدا، ثم المستقلون بثلاثة مقاعد، ويتأجل الحسم إلى الدور الثاني للتنافس على المقاعد المتبقية والتي تمثل نسبة 86 % من العدد الإجمالي للمقاعد، وهي النتائج التي أثارت التوجس والتخوف سواء من قبل أحزاب وأقطاب المعارضة أو من قبل السلطة ممثلة في الحزب الحاكم ومؤسستي الرئاسة والجيش، خاصة بعد اشتداد الوضع تأزما على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي، فقد أعلنت وسائل الإعلام عن تفجيرات إرهابية في ديسمبر 1991 وأعلنت أحزاب المعارضة وجمعيات المجتمع المدني من تخوفها من حالة عدم الاستقرار، أما على المستويين الإقليمي والدولي فقد أعلنت تونس غلق حدودها مع الجزائر تحسبا لأي خطر، وبدأت بعض الأوساط المالية والاقتصادية وحتى السياسية الدولية ترجع

حساباتها مع الجزائر في ظل الظروف والسلطة الجديدة المحتملة، ليعلن الرئيس "بن جديد" عن استقالته المفاجئة من رئاسة الجمهورية قبيل أربعة أيام من انطلاق الدور الثاني للتشريعيات؛ أي بتاريخ 11 جانفي 1992، وهو الذي أقدم على حل المجلس الشعبي الوطني طبقا للمادتين 78 و12 من الدستور، بما أحدث حالة شغور دستوري أدى إلى تنصيب مجلس أعلى للأمن في اليوم الموالي للاستقالة أو "الإقالة" والذي تنص المادة 162 من الدستور على تأسيسه واجتماعه وجوبا في مثل هذه الحالات. هذا الاجتماع الذي كان من أبرز نتائجه هو إلغاء المسار الانتخابي واستحالة مواصلته حتى تتوفر شروط السير العادي للمؤسسات، والتكفل بكل قضية من شأنها المساس بالنظام العام وأمن الدولة، إضافة إلى المهمة المستعجلة المتعلقة بسد حالة الشغور الدستوري وهي سد منصب رئاسة الدولة على وجه الخصوص، ليتم إنشاء مجلس أعلى للدولة بتاريخ 16/ 01/ 1992، وهو بمثابة هيئة رئاسية تمثل قيادة جماعية مكونة من 5 أعضاء مهمتها إدارة المرحلة الانتقالية لمدة ثلاث سنوات بقيادة "محمد بوضياف" وبمساعدة كل من: اللواء خالد نزار " الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع، واللواء "علي هارون" وزير حقوق الإنسان، و"علي كافي" الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين و"تيجاني هدام" رئيس إدراة مسجد باريس. كل هذا كان قد تزامن مع حراك وحملة اعتقالات ضد قيادات وعناصر ال "FIS" المنحل، وذلك بمقتضى عدم دستورية الحزب الإسلامي حسب ما أعلنه رئيس الدولة "محمد بوضياف" استنادا للدستور الذي يحظر إقامة أحزاب على أساس ديني، معربا عن رفضه لما يعتبر توظيفا للدين في السياسة ولإجراء أي حوار مع أي قوى سياسية تستخدم العنف من أجل الاستيلاء على السلطة، ليتم إعلان بأنّ ال "FIS" حزبا محضورا بقرار من المجلس الأعلى للدولة في 4 مارس 1992، بعد إعلان حالة الطوارئ في 9 فيفري التي أعقبها أعمال عنف متكررة ضد مراكز ورجال الأمن وأملاك الدولة، وقد أدت هذه الأحداث إلى تأزم الوضع السياسي والأمني أكثر، ناهيك عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد المتأزم سلفا، حيث وصل عدد المعتقلين من أعضاء وقيادات الحزب المنحل في المراكز الأمنية التي تم إنشاؤها في الجنوب الجزائري "رقان"، إلى 7000 معتقل حسب الإحصاءات الرسمية و30.000 معتقل حسب جبهة الإنقاذ، وعاد الإسلاميون إلى العمل السياسي السري (إضافة إلى العمل العسكري) من جديد اعتقادا بشرعية العنف في مواجهة السلطة التي لم تحترم إرادة الشعب، خاصة بعد حضر جميع أنواع الخطب والنقاشات السياسية في المساجد أو الساحات العامة المجاورة. إما في الشأن الأمني فقد أعقب عملية التصعيد في حملة الاعتقالات ضد أعضاء وقيادات الحزب المنحل من قبل الرئيس الراحل "محمد بوضياف" حملة واسعة ضد الفساد وجعلها من أولوياته، حيث أعلن أن تحت يده 4 آلاف ملف فساد سيتم فتحها لإعادة هيبة الدولة ومصداقية السلطة أمام الرأي العام، والتي بدأها بإيداع الجنرال "مصطفى بلوصيف" الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني السجن العسكري بتهمة فساد، وهو الأمر - الحملة ضد الفساد- الذي عجل بتصفيته الجسدية على المباشر بتاريخ 29 جوان 1992 في أبشع صور العنف السياسي (قجالي، 2015، ص41، 50).

2/ الصحافة الجزائرية في قلب الأزمة الأمنية:

ليتواصل مسلسل الدم والعنف السياسي في الجزائر بين صراع الداخل ومؤثرات الخارج لما يقارب عقد من الزمن، لتتضح الصورة أكثر مع مطلع العام 1992، أين لم تصبح الأعمال الإرهابية تقتصر على المراكز الأمنية ورجال الأمن فقط وبدأت بضرب المصالح الإستراتيجية للدولة من وزارات وموانئ ومطارات (قجالي، 2015، ص50)، زيادة على بعض النخب ورجال الإعلام مستهدفة بذلك

قطاع الإعلام والصحافة الجزائرية بوصفهما قطاع استراتيجي يجب كسب معركته من جهة، وعدو باعتباره أحد أذرع النظام السياسي يجب كسره من جهة أخرى.

حيث كان دخول المعترك الإعلامي من أولويات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إذ كانت من بين أولى الأحزاب التي بادرت بإنشاء دوريات، حيث أصدرت دوريتين أسبوعيتين هما: المنقذ وهي لسان حال جبهة الإنقاذ تأسست في 05/ 10/ 1990 وكان يديرها كل من "بن عزوز زبدة" و"غوامي صلاح"، ودورية الفرقان الناطقة بالفرنسية ونسبت إدارتها إلى "سعيد قشي". أما "الهاشمي سحنوني" أحد قادة الجبهة فقد أسس جريدة الهداية بمساعدة أمين عام الجبهة "علي بلحاج" وبرئاسة تحرير "سعيد مخلوفي"، كما أصدرت الجبهة الإسلامية دورية البلاغ وهي دورية عربية- فرنسية. لكن تنوع التيارات الفكرية والتوجهات السياسية داخل الجبهة الإسلامية كان له أثر واضح تجلى في تنوع خطابها الإعلامي ومواقفها من مختلف القضايا، وعلى رأسها الأزمة الجزائرية وإيقاف المسار الانتخابي وكذا موقفهم تجاه جهاز الإعلام والصحافة في الجزائر والعديد من قضايا المجتمع الجزائري (قجالي، 2015، ص40)، فمن بين ما اقترحته الجبهة الإسلامية في برنامجها من إصلاحات – ذات الصلة بالإعلام- مراجعة البرامج الإذاعية والتلفزيونية والسيطرة على المسارح والمراكز الثقافية والمكتبات (قجالي، 2015، ص36، 37). وإضافة إلى التكوين الهيكلي الذي تعرفه كل الأحزاب السياسية عكفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى التواجد على مستوى كل فئات وشرائح المجتمع، والتغلغل بخطابها من خلال بناء نضالي أفقي ممتد في المجتمع (بناء قاعدة شعبية)، فبعد فرض هيمنتها على الجامعات والمساجد والأحياء الشعبية دخلت المجال النقابي في أوت 1990، حيث أعلنت عن إنشاء نقابة إسلامية للعمل وفي وقت قصير تمكنت من فرض نفسها في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي، خصوصا في قطاع التربية والصحة والنقل والبريد والتلفزيون والتلغراف...، كما تم إحصاء 20 ألف جمعية محلية خيرية وثقافية ودينية تابعة للجبهة الإسلامية، منها الرابطة الإسلامية لأبناء الشهداء والرابطة الإسلامية للمعوقين، ورابطة النجدة الاجتماعية ورابطة الآداب الإسلامية ...، إضافة إلى لجان الجوامع والمساجد ولجان الأحياء التي ساعدتها في استقطاب كل الأحياء الشعبية، من خلال الترويج لأسواق الرحمة والمراكز التجارية التي تحدت من خلالها قوانين السوق وخفضت الأسعار إلى أدنى حد لها منافسة بذلك "أسواق الفلاح" التي أقامتها الدولة (قجالي، 2015، ص38، 40).

لقد كان خطاب الجبهة الإسلامية خطابا مزدوجا، حيث كان خطابا سياسيا حادا وراديكاليا ضد نظام الحكم وممارساته والتي أدت حسبه إلى خلق تلك الأوضاع المزرية التي مست معظم شرائح المجتمع على مختلف الأصعدة، وخطابا لينا واستعطافيا وشعبويا تجاه الجماهير قصد استقطابها، خطاب شعبوي يخاطب العواطف من منطلق ديني (إسلامي) إيماني من جهة، مستغلا الإسلام والخطاب المسجدي باعتباره دين لغالبية الشعب الجزائري إن لم نقل كله، وخطاب زبوني استعطافي مادي (زبونية) من خلال أسواق الرحمة ولجان الأحياء مستغلا الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها الشعب الجزائري ولمدة طويلة منذ انخفاض أسعار النفط منتصف الثمانينات. كما كان خطابا منقسما على نفسه من خلال الإنقسامات التي عرفتها الجبهة منذ أحداث جوان 1991 إلى تيارات ونزعات داخلية، فتيار الجزأرة "نسبة إلى الإنتماء للجزائر" يدعو إلى بناء جمهورية إسلامية في إطار وطني محض، وهو تيار - يصنفه المحللون كامتداد لحركة ابن باديس الإصلاحية- تشكل أواخر السبعينات حول نواة من الأساتذة والطلبة الجامعيين تحت الغطاء القانوني "الجمعية الإسلامية لأجل البناء الحضاري"، واحتل هذا التيار المرتبة الثانية بعد الجهاديين بتسعة أعضاء من أصل 35 عضوا

في مجلس الشورى وكان يتزعمه عبد القادر حشاني وعيسى عثماني وكامل بخضرة، وقد كان هذا بعد انعقاد المؤتمر الوطني للجبهة بباتنة يومي 25 و26 جويلية 1991، وتعتبر النزعة الجهادية هي السائدة داخل مجلس الشورى للجبهة بثلاثة عشر عضوا بزعامة "علي بلحاج"، والتيار التكفيري "جماعة الهجرة والتكفير" بقيادة "الهاشمي سحنوني"، ثم التيار السلفي الذي تزعمه عبد القادر بوخمخم وعلي جدي وأحمد مراني (قجالي، 2015، ص40، 41).

ورغم التنوع والتعدد في الخطاب الإسلامي إلا أن علاقته بالصحافة كانت جد سيئة ومتوترة، نظرا لأن الصحافة الخاصة انحازت إلى جانب النظام والقضايا الاستراتيجية التي واجهتها البلاد خلال التسعينات، وخاصة ما تعلق بالخيارات السياسية – كإيقاف المسار الانتخابي -، وقد كان لاختيارات الصحافة لاسيما الخاصة منها تأثيرات على علاقتها بالمجتمع وجمهور القراء وعلى سمعتها بوصفها إحدى الجهات الفاعلة في المشهد السياسي، لذا فقد كانت علاقة الصحافة بالإسلام السياسي متوترة على الدوام نظرا لأن الإسلاميين لم يعيروا أي اهتمام لدور الصحافة والإعلام في بناء الديمقراطية، ففي مقال نشر بالجهاز الإعلامي الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ أشارت جريدة المنقذ على لسان الرجل الثاني في الجبهة "علي بلحاج" إلى أن الغزو العسكري قد تحول إلى غزو ثقافي ماكر ومثير للإشمئزاز، هدفه غسيل أدمغة الجيل الجديد ومتسائلا في الوقت نفسه عن المتسبب في العنف ومن يقف وراء هذه الحملة، ثم يجب متهما الإعلام بالوقوف وراء تغذية العنف ومتهما الصحفيين ووصفهم بالجناة، فبالنسبة للجبهة الإسلامية فإن الصحفيين هم بيادق لتحقيق أهداف الغرب الشيطانية، وهو ما جعل رجال الإعلام والصحفيين في الجزائر لا يبدون أي تعاطف مع الفكر الإسلامي، فبعد إعلان إيقاف المسار الإنتخابي في 26 ديسمبر 1991 ودخول الجزائر في موجة عنف، اعتبر الصحفيون الجزائريون شركاء في منع المشروع الإسلامي في الجزائر. وقد كان "عمر بلهوشات" – المدير الأسبق لصحيفة الوطن- هو أول صحفي يتعرض لمحاولة اغتيال فاشلة في ماي 1994، وبعدها بأيام فقط كان "طاهر جاووت" مؤسس مجلة (Rupture) الأسبوعية أول ضحية اغتيال نتيجة لصراع السلطة الدائر بين النظام والإسلاميين، حيث كان قلم "جاووت" خطرا على الإسلاميين وتوجهاتهم لكونه اعتبر رجلا إعلاميا شيوعيا في نظر الإسلاميين، حيث كان صحفيا محسوبا على المثقفين الناطقين بالفرنسية ومقربا من (RCD) حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، خاصة بعدما تناول في مقال له مستقبل الجزائر حاصرا إياه في خيارين سياسيين متعارضين لا ثالث لهما: إما الإسلاموية أو الجمهورية، متسائلا عن أي الأحزاب التي يجب الإصغاء إليها؟ أهي الأحزاب التي تنادي بمجتمع ديمقراطي ... ومجتمع حديث، أم الأحزاب (الأربعة) التي تريد إعادة الجزائر إلى حقبة أسوأ من تلك التي تكافح فيها اليوم (Djefafla, 2021, P 237).

3/ الصحافة والإعلام في الجزائر: قيود أمنية، سياسية واقتصادية

لقد كانت الفترة التي أعقبت إيقافالمسارالانتخابي صعبة للغاية بالنسبة للصحافة الجزائرية، خاصة بعد 11 يناير (جانفي) 1992 تاريخ الاستقالة القسرية لرئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد" وإلغاء أول انتخابات تعددية في الجزائر، ليتم بعدها ترسيخ المنطق الأمني وتصبح الرقابة هي الحياة اليومية الطبيعية للصحافة والصحفيين الجزائريين. وبعد التجربة التعددية الفريدة من نوعها التي عرفتها الصحافة الجزائرية بعد دخول عهد التعدية مباشرة حسبما أعلن في دستور 1989 وخاصة بعد إقرار قانون الإعلام 1990، حيث يصفها "هيرفيبورغ" بأنها هي الأكثر حرية في العالم العربي سواء في

المغرب الكبير أو في الشرق الأوسط وحتى في أفريقيا، حيث تمكن الصحفيين في هذه الفترة من التعبير عن الرأي والنقد بكل حرية لحد انتقاد الحكومة الجزائرية ورئيس الجمهورية آنذاك(Djefafla, 2021, P237, 238)، ليتحول بعدها رجال الإعلام والصحافة إلى أهداف صريحة لأعمال الاغتيال والاختطاف ومختلف أشكال العنف من قبل التنظيمات الإرهابية المنسوبة للإسلاميين أو لغيرهم من التنظيمات التي تشكلت في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ الجزائر، وليس هذا فحسب، بل إنه وبعد توقف المسار الانتخابي مباشرة وجدت الصحافة الجزائرية لاسيما الخاصة منها نفسها تواجه معوقات وضغوط وقيود متعددة وعلى كافة المستويات، وعلى رأسها الصعوبات الاقتصادية والمالية والمتعلقة بصناعة وطباعة الصحف، وتأتي بعدها الضغوط المتعلقة بسلامة وأمن الصحفيين، فحتى وإن كان قانون الإعلام 1990 قد سمح بإطلاق المطبوعات والمنشورات (الصحف) الخاصة، وهو ما يعد عنصرا مهما وضروريا لبناء الديمقراطية والمسار التعددي، إلا أن حاجة هذا المسار إلى الإطار القانوني الذي يضبطه وينظمه، فهو يحتاج أيضا إلى الوسائل المادية من تجهيزات وسيولة لضمان عمل هذه المؤسسات الإعلامية، وبنفس القدر سوف تكون الصحافة الخاصة والتجربة التعددية برمتها بحاجة أيضا إلى عناصر أخرى، لتكون قادرة على مواجهة المنافسة وتحديات السوق وتجنب التبعية الاقتصادية والفكرية والانعتاق من بوتقة الأيديولوجيا. وهو ما يتعلق مباشرة بالتمويل ثم بوسائل الطباعة والنشر والتوزيع، ثم الإعلان بوصفه أهم التحديات المادية التي واجهت الصحافة الخاصة في نشأتها في أوروبا – باعتبارها منشأ الصحافة الخاصة والفضاء العام والخاص- وفي العالم أجمع، وهو الأمر الذي كان مرتبطا أساسا بظهور البرجوازية وتمايز الفضاءات واستقلال الاجتماعي والاقتصادي عن السياسي، لتكون بذلك هي نفسها العوائق التي تقف في وجه نشأة وتطور الإعلام والصحافة (الخاصة) في الجزائر بوجه خاص.

ورغم أن الدولة الجزائرية قد سهرت منذ البداية على تقديم تسهيلات للصحفيين في القطاع العام الراغبين في إنشاء منشوراتهم الخاصة، حيث منحت لهم حكومة "مولود حمروش" راتب ثلاثة أشهر مقابل رحيلهم، وقد قبل العديد من الصحفيين هذا العرض وخاضوا تجربة صحفية وإعلامية خاصة، وظهرت بذلك العديد من عناوين الصحف والجرائد والدوريات اليومية والأسبوعية العربية والفرنسية والمزدوجة اللسان. إلا أن الدولة ولغاية تلك الفترة كانت تحتكر الإعلان الذي كانت تديره "ANEP"، حيث كانت ملكية المطابع الأربعة المتواجدة في الجزائر والتي توكل لها مهمة طبع العناوين على المستوى الوطني إلى الدولة الجزائرية، وبذلك تكون الصحف الخاصة قد دخلت كجهات فاعلة أو لاعب جديد في مجال الإعلام، لكنه لا يملك الوسائل والأدوات الكافية ليكون قادرا على المواجهة أو العمل في وضع مريح واستقلالية تمكنه من حرية الرأي والتعبير والحق في النقد والنقاش الحر، لتواجه بذلك قيود وضغوط متنوعة في بداية مشوارها وتجربتها التعددية. فالعامل الأول الذي واجه الصحافة الخاصة في الجزائر – غرار نظيرتها في أوروبا كما أسلفنا الذكر- هو توزيع الإعلانات باعتباره العامل الأهم في نجاح العناوين في سوق الصحف، وبما أن الشركة الوطنية للاتصال والنشر والإعلان (ANEP) لازالت إلى ذلك الحين تحتكر قطاع الإعلان وقرار توزيعه، فإن الدولة (الحكومة) الجزائرية لم تكن ترغب إطلاقا في تحرير هذا القطاع وبالتالي تحرير الصحافة وقطاع الإعلام برمته من قبضة الدولة ورقابتها، وقد تكرس ذلك - في الفترة الانتقالية التي أعقبت إيقاف المسار الانتخابي وبعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف- من خلال ما أقره رئيس الوزراء آنذاك السيد "بلعيد عبد السلام من منع لمؤسسات الدولة والشركات العمومية الحكومية من نشر إعلاناتها على صفحات الصحف والجرائد الخاصة. وفي ذات السياق تؤكد الباحثة "غنية موفق" على أن إدارة

الإعلان وفق المعايير غير السياسية هو أحد أهم الشروط لاستقلال الصحافة في الجزائر(Djefafla, 2021, P235, 236).

أما العامل الثاني الذي أبطأ عمل الصحافة الخاصة في الجزائر وعطل استقلاليتها وحريتها فهو يتعلق بالطباعة التي تحتكرها الدولة أيضا، فالمطابع العامة الأربعة: شركة الجزائر للطباعة (SIA) والشركة الشرقية للطباعة (SIE) وشركة الطباعة الغربية (SIO) هي التي تحتكر جميع العناوين اليومية والأسبوعية، الخاصة والحكومية. وقد انتظرت صحيفتا الوطن والخبر إلى غاية عام 2001 حتى سمحت السلطات بالإفراج عن مطبعتهما التي كانت عالقة في ميناء الجزائر العاصمة لفترة طويلة، وقد حلت دار الطباعة هذه مشكلة عنوانين في المنطقة الوسطى من البلاد. ومن جهة أخرى وفي باقي أنحاء البلاد لم تحصل الصحيفتان على استقلالهما بعد وبقيت تعتمد على المطابع العامة؛ SIO و SIE. فهذه المطابع يكمن دورها الأساسي في رفض طباعة الصحف الخاصة بسبب ديونها. فبالنسبة للمطابع فإن المشكلة تجارية بحتة؛ إنهم يرفضون أي فكرة تستدعي تورط السلطات العامة في هذه المشكلة، في حين يعتقد الناشرون وأصحاب الجرائد أن ضغوط السلطات العامة – السياسية- هي من يقف وراء تعليق العناوين وأن الإيقاف يأتي دائما في لحظات الأزمة بين الصحافة الخاصة والسلطات العامة. وعل سبيل المثال لا الحصر وبسبب قيام بعض العناوين الخاصة باستنساخ تقرير نشرته صحيفة الخبر اليومية الصادرة باللغة العربية حول ممتلكات وزارة الخارجية، تم منع طباعة خمس صحف يومية هي: " Le Soir d'Algérie" و" Liberté" و" Le Matin" و" L'Expression" و "Er Rai"، وذلك بحجة عدم سداد ديونهم، وعادت الصحف اليومية فعلا إلى أكشاك بيع الصحف بعد أن قامت بسداد ديونها. وبعد مرور عام على هذه الحادثة واجهت صحيفة " Le Matin" نفس المشكلة مرة أخرى، ولم تظهر طبعة 24 يوليو 2004 في أكشاك بيع الصحف، ولا تزال مشكلات الطباعة من هذا النوع قائمة إلى زمن غير بعيد، ومهما كان السبب (تجاري أو سياسي) فإن حرية التعبير وحق المواطن في المعلومات محل جدل (Djefafla, 2021, P236, 237).

ورغم الضغوط السياسية والاقتصادية والقيود الأمنية الممارسة على الإعلام والصحافة الخاصة في الجزائر منذ فتح المجال الإعلامي بإقرار قانون الإعلام 1990، إلا أن هناك صحفا قاومت بشكل ما القيود التجارية بسداد ديونها للمطابع، وحاولت كذلك الوقوف في وجه الضغوط السياسية الناتجة عن النزاعات والأزمات المتكررة التي كانت تنشب بين الصحافة الخاصة والسلطة بين الحين والآخر، والتي تم على إثرها إيقاف عدد من العناوين ومتابعة العديد من الصحفيين، حيث عبرت كل من صحيفة "الخبر" و"الوطن" عن إرادة وعزيمة لتأسيس حرية واستقلالية كاملة، من خلال أولى إصداراتها عبر أعمدتها التي لم تهتم بشيء في المجتمع وقضاياه أكثر من اهتمامها بالسلطة والمسئولين، كما كانت تركز في صفحاتها المركزية على المواضيع المحرمة اجتماعيا وحقائق أخرى حول مختلف الآفات الاجتماعية كجرائم الاتجار بالمخدرات، وقضايا الفساد المالي والسياسي وقضايا الصحة، وقضايا الفئات الهشة ومختلف الأوضاع الاجتماعية. أما فيما يتعلق بقطاع السمعي البصري فإنّ السلطة السياسية أبدت الكثير من التحفظ حول فتحه على رؤوس الأموال الخاصة، فقد استبعدت الدولة الجزائرية تماما احتمال السماح للقطاع الخاص بإطلاق قنوات إذاعية أو تلفزيونية خاصة، رغم أنه تم فتح المجال للإعلام الأجنبي وصارت المعلومات والأخبار تتدفق بكل حرية ولاقى الإعلام المحلي (العمومي) منافسة شرسة من قبل الإعلام الأجنبي، هذا الأخير الذي جلب اهتمام المتلقي

الجزائري في ظل نقص الاحتراف وضعف التجربة والجمود الذي يعرفه الإعلام العمومي الجزائري(Boudhane & Merah, 2012, p376, 377).

ثالثا: تحولات الخطاب الإعلامي بعد 1992: (الخطاب الإعلامي بين الحرية والضبط والتقييد)

1/ التحولات الدولية وأثرها على النظام الإعلامي في الجزائر:

مع انتشار الحديث عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد طرحت منظمة اليونيسكو فكرة النظام الإعلامي الجديد بضغط وبإيعاز من مجموعة دول عدم الإنحياز، وهي الفكرة التي يكون بموجبها تبادل المعلومات والأخبار متوازنا وعادلا، لكن الموقف الأمريكي والبريطاني الرافض لهذا الطرح تماما والذي تأكد بانسحاب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من اليونيسكو تواليا سنة 1984 ثم 1985، قد أعلن بداية عهد الليبرالية المتوحشة على المستوى الدولي لاسيما بعد تراجع موقف اليونيسكو عن فكرة العدل والتوازن والنظام الإعلامي الجديد، وتم التسليم بليبرالية سوق الإعلام وهيمنة القوى العظمى على النظم والسياسيات الإعلامية على المستوى العالمي. لتدرك بذلك الجزائر وغيرها من دول الرفاه الاجتماعي حتمية التحول في مجال حرية الإعلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، بما يدفعها في اتجاه تعزيز تعددية الصحافة المكتوبة وتعددية وحرية وسائل الإعلام، وهو الأمر الذي ستكون منظمة اليونيسكو هي عرّابته والمروج له في آسيا وإفريقيا ودول الجنوب عموما خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم، وقد تأكد ذلك من خلال سلسلة من الإعلانات الدولية التي بان أثرها على القوانين والنظم الإعلامية في دول الجنوب وإفريقيا بوجه عام والجزائر بوجه خاص،

فقد صدرت هذه الإعلانات عن حلقات دراسية نظمتها منظمة اليونيسكو في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وفي العالم العربي، تاركة بصمة على حرية وتعددية الإعلام في شتى هذه الأقطاب والدول، ومن بين هذه الإعلانات "إعلان ويندهوك" في مجال التعددية وحرية الإعلام، والذي صدر عن حلقة دراسية لليونيسكو في "ويندهوك" بـ "ناميبيا"في مارس 1991، وقد ركز هذا الإعلان على ضرورة إقامة صحافة إفريقية حرة قائمة على التعددية والتخلي على احتكار الصحافة المكتوبة. ليأتي إعلان "ألماتا- تا" عن حلقة دراسية إقليمية عقدتها اليونيسكو في "كازاخستان" في 5- 9 أكتوبر 1992، مشددا على مبادئ ويندهوك معتبرا إياها حدثا هاما ذا أثر محوري على وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، ومؤكدا على تشجيع قيام وسائل إعلام تعددية في آسيا لاسيما بعد انهيار المعسكر الشرقي، معززا بذلك روح التعددية في قوانين الإعلام برمتها بما فيها المغاربية، فقد مهد الطريق من أجل فتح نقاش عام حول مسألة حرية الإعلام ورفع الاحتكار على وسائل الإعلام بما فيها وسائل السمعي البصري. كما صدر إعلان "سنتياغو" بـ "الشيلي" ما بين 2 و6 ماي 1994، ثم إعلان "صنعاء" المنعقدة حلقته في اليمن خلال فترة 7- 11 جانفي، وقد أشاد هذا الإعلان بما حققته حرية الإعلام والتعددية الإعلامية على الصعيد الدولي، مذكرا بالمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، وكذا بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام لليونيسكو، وبمبادئ إعلاني ألماتا وسنتياغو، وملحا في ذات السياق على الدول العربية بضرورة توفير الضمانات الدستورية لحرية الصحافة والتعددية في مجال الإعلام ودعمها إن كانت قائمة سلفا. كما أكد الإعلان على تشجيع الصحفيين على إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة يديرونها ويمولونها بأنفسهم، وضرورة تقديم المساعدات والهبات لهذه المؤسسات الناشئة عند حاجتها لذلك من أجل حريتها واستقلاليتها، مع الحرص على توجيه هذه المساعدات والدعم للمؤسسات الصحفية والإعلامية الخاصة المستقلة عن الحكومات. كما لمح إعلان صنعاء للحكومات العربية بضرورة الاستجابة لهذا الانفتاح والتخلي عن الاحتكار والرقابة على السمعي البصري، نظرا لما سيكون للإعلام الإلكتروني من أهمية ودور في تحقيق التعددية والحرية الإعلامية على الصعيد العالمي وأن الإنفتاح أمر لابد منه. وقد جاء هذا في وقت وضعت فيه اليونيسكو برنامجا دوليا لتشجيع إنشاء وسائل الإعلام الخاصة والمستقلة عن الحكومات، حيث أكد البرنامج في فصله الأول لاسيما في الشطر الرابع منه والمتعلق بسنوات 1994 و1995 على التحول الاستراتيجي الحاصل في مجال الإعلام تحت مسى "إنعاش حرية الصحافة وتنمية وسائل الإعلام وتعدديتها واستقلاليتها، والتي تعتبر مكونا أساسيا لكل مجتمع ديمقراطي"، ليكون بذلك النموذج الغربي الليبرالي هو السائد أو على الأقل هو الذي يحاول أن يسود على المستوى العالمي في مجال الإعلام بشكل خاص(كريمي، 2011، ص50، 54).

ومهما يكن فإن هذه التطورات على المستوى العالمي نحو التعددية الإعلامية قد أنتجت في مجمل الدول العربية تطورا ملحوظا وإن كان محكوما بنوع من الضبط المراقب والموزون. ففي الجزائر وفي ظل الظروف المرتبطة بالأحداث التي أنتجت دستور 1989 ثم قانون الإعلام 1990 وفي ظل كل هذه الظروف الدولية، كانت هناك معارضة ومطالب لإعادة النظر في هذا القانون أو في التعديل الذي عرفه سنة 1996 من أجل تكريس حرية الإعلام والتعددية لاسيما بعد الانتكاسة التي عرفتها الديمقراطية والتجربة التعددية في الجزائر عموما والصحافة الجزائرية بشكل خاص لاسيما المكتوبة منها، وذلك في ظل الظروف الأمنية والسياسية طيلة فترة التسعينات من القرن الماضي.

2/ تحولات هيكلية وتشريعية في الشأن الإعلامي في الجزائر:

أ/ العنف السياسي وتقهقر الصحافة الجزائرية:

لقد عرفت الجزائر منذ سنة 1992 عدة مستجدات أمنية وسياسية وقانونية، كان لها أثر سلبي على التجربة التعددية في الجزائر بشكل عام والتعددية الإعلامية بشكل خاص، حيث عرفت خلالها الصحافة الجزائرية تدهورا واضحا وتراجعا للحريات الفردية عموما وحرية الرأي وانتكاسة للوضع الإعلامي بوجه خاص، حيث أنّ استقالة الرئيس "شادلي بن جديد" في 11 جانفي 1992 وإلغاء الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية، ثم مجيء المجلس الأعلى للدولة في 14 جانفي 1992 الذي أعلن حالة الطوارئ في 9 فبراير، وكذا اغتيال رئيس الدولة "محمد بوضياف" في 29 جوان من نفس السنة وغيرها، كانت ظروفا بدا واضحا من خلالها هيمنة السلطة السياسية والنظام الأمني على الصحافة خاصة المكتوبة بحجة استرجاع الدولة لهيبتها، خاصة في ظل اقتحام عناصر الأمن لمقرات الصحف واعتقال الصحفيين وتوقيف الصحف بقرارات ومراسيم قانونية وزارية صادرة عن وزارة الداخلية. فقد كان إلغاء المجلس الأعلى للإعلام بمقتضى المرسوم 23- 13 المؤرخ في 26 أكتوبر 1993 بمثابة إلغاءً لقانون الإعلام في حد ذاته وليس انتكاسة للوضع الإعلامي والصحفي في الجزائر فحسب، ليأتي بعدها القرار الوزاري المشترك بين وزارتي الداخلية والاتصال والمؤرخ في السابع جوان 1994 والمتعلق بالإعلام الأمني والرقابة المسبقة على المطابع الأربعة التي تعود ملكيتها للدولة، هذا القرار الذي رسم الخطوط الحمراء للمراسة الإعلامية، حيث نص على إلتزام الصحف ووسائل الإعلام بعد نشر أية أنباء أو معلومات عن العنف السياسي أو عن النشاط الأمني والعمليات العسكرية وإذاعتها، إلا من خلال البيانات الرسمية التي تذيعها وزارة الداخلية باعتبارها المصدر الوحيد المسموح له ببث هذه الأنباء والمعلومات، إضافة إلى ضرورة إلتزام الصحفيين والناشرين والصحف بمجموعة من التوصيات المحددة سلفا: كخدمة المصالح العليا للبلاد والتقليل من حجم التأثير النفسي للعمليات الإرهابية المسلحة حفاظا على الروح المعنوية للشعب، ووضع مثل هذه الأنباء في المتن وعدم إظهارها في الصفحات الأولى، زيادة على ضرورة تأييد الدولة في موقفها تجاه الجماعات الإسلامية ووصفها بالجماعات البربرية والخائنة للوطن والمعادية للمجتمع التي تستحق على إثرها أقسى العقوبات، وعلى إثر مثل هذه القرارات تكون السلطة السياسية قد احتكرت القطاع الإعلامي برمته وليس الأخبار الأمنية فقط. فقد صارت الرقابة ومصادرة الصحف عملية شبه تلقائية بمجرد التعرض بالنقد لسياسة الدولة أو مناقشة مواضيع لا تتماشى مع ما أصبح يسمى "الإعلام الأمني"، وتعززت هذه الرقابة بدءا من 11 فيفري 1996 بوضع لجان قراءة على مستوى المطابع تتولى مراقبة مضمون الصحف قبل نشرها، زيادة على احتكار الدولة لوسائل الطباعة والإشهار وهو الذي يسمح لها بممارسة كل أشكال الضغط والتقييد على الصحف ومضامينها، ومن ثمة إمكانية توقيف إصدارها بدواعي اقتصادية معلنة بدل الأسباب السياسية والأمنية وهي الأسباب الحقيقية الخفية. وإضافة إلى هذه الإجراءات فإن حالة الطوارئ التي فرضت آنذاك قد أدت إلى تعليق الكثير من الصحف، حيث سجل ما بين جانفي 1992 وديسمبر 1994 تعليق 24 صحيفة، ومابين فيفري 1992 سبتمبر 1995 اختفت 18 صحيفة كان أغلبها لدواعي اقتصادية، ليتراجع عدد الصحف اليومية سنة 1996 إلى 19 صحيفة يومية بمعدل 546.398 نسخة يوميا، في مقابل 27 يومية بمعدل 905.528 نسخة يوميا سنة 1994. وهو الأمر الذي جعل التفكير في قانون إعلام جديد أمرا ملحا بالنظر إلى التحولات التي عرفتها

الساحة الإعلامية والسياسية والأمنية في الجزائر وكذا التحولات الدولية في مجال الإعلام والحريات (بخوش، 2016، ص62، 63).

ب/ الحركة النقابية الصحفية في الجزائر:

تعتبر الحركة النقابية الصحفية في أي مجتمع بمثابة تعبير عن درجة وعي المجتمع ومسؤوليته من جهة، وتعبير عن درجة وعي الصحفيين وعن مسؤوليتهم ودرجة تنظيمهم وقدرتهم على الدفاع عن حرية الصحافة وعن مهمتهم وأنفسهم بدرجة أولى. لذا فقد كان ظهور أول تجمع نقابي للصحفيين في الجزائر في ظل الحزب الواحد، إلا أنه لم يكن تجمعا يجمع الصحفيين فحسب ليكون بذلك تنظيما نقابيا خاصا بهم، بل كان يضم أيضا كتابا ومترجمين وغيرهم ممن كانوا يعتبرون امتدادا لرؤى وتصورات النظام القائم وهو الأمر الذي جعل من هذا الاتحاد عبارة عن امتداد للسلطة السياسية، وقد تم تكوينه بهذا الشكل من أجل الهيمنة على مخرجات وسائل الإعلام والتحكم فيها بالطريقة التي تخدم مصالح المنظومة السائدة، لذلك فإن هذا التنظيم النقابي لم يكن ليقدم ما كان منتظرا منه بوصفه جهازا للدفاع عن حرية الرأي والإعلام وحقوق الصحفيين وحرياتهم، بقدر ما كان جهازا وفيا لتعليمات الحزب الواحد ورجال السلطة، وهو ليس بالأمر الذي قد يشكل علامة فارقة أو استثناء نظرا لطغيان الطابع الوظيفي على المؤسسات الإعلامية في تلك المرحلة التي تميزت بالإنغلاق الشبه كلي، ليس في المجال الإعلامي فحسب بل على كل المستويات الاقتصادية والسياسية، والتي امتدت من نهاية فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين إلى فترة حكم الشادلي بن جديد، هذا وعلى الرغم من التحولات التي شهدتها الساحة السياسية والاقتصادية والإعلامية في نهاية الثمانينات، والتي أفرزت تحولا ملحوظا في حركة العمل النقابي عموما والنقابي الصحفي بشكل خاص بين 9 ماي 1988 وسنة 1991، وهي حركة كشفت عن نواياها في العمل على الدفاع عن حرية الصحافة ومواجهة الرقابة وقيود النظام ومقاومة تبعية الإعلام للسلطة بشكل فعلي، إلا أنّ هذه المحاولة قد باءت بالفشل نظرا لعدة أسباب على رأسها الإنتماءات الأيديولوجية والسياسية واللغوية وغيرها من العوامل التي جعلت صراع الصحافة يبقى صراعا بينيا لا يتعدى أن يكون حزبيا وليس صراعا ضد الواقع والنظام السائدين وعلاقات التبيعية وهيمنة السلطة على الصحافة والإعلام، وهو ما يوضح ضعف الوعي في أوساط المهنيين في هذا المجال وكذا ضعف القدرة على التنظيم والعمل النقابي، وهو ما لا يخدم المهنيين ولا حرية الصحافة على الرغم من إنشاء هذه الحركة ووجود الرغبة والنية والطموح لدى المهنيين في الدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين، لتعرف الجزائر بعدها بفترة وجيزة نشأة جمعية الصحفيين الجزائريين بين 13 جانفي 1992 و1996، لكنها فشلت في رأب الصدع وحل الصراعات الحزبية والأيديولوجية واللغوية الموجودة بين الصحفيين نظرا لكونها نشأت ونشطت في ظل مرحلة جد صعبة، أطبق على الصحافة آنذاك العنف السياسي والاغتيالات والضغوط الأمنية والاقتصادية والسياسية من قبل الإرهاب من جهة والسلطة السياسية من جهة أخرى، كما أن هذا التنظيم لم ينأى بنفسه عن الأخطاء ذاتها التي وقع بها التنظيم النقابي السابق، لذ فقد كان من أولويات الصحفيين في تلك المرحلة هو ضمان حياتهم وأمنهم لكونهم كانوا المرشح الأول للتصفية والاغتيال، فقد اغتيل أكثر من 100 صحفي ورجل إعلام ما بين 1993 و1997 فقط. لتفشل النقابة الوطنية للصحافيين والرابطة الوطنية للحفيين قبل ولادتهما نظرا لتلك الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الصحافة والصحفيين من جهة، كما لجأت السلطة إلى تسخير كامل إمكانياتها وقواتها لتكميم أفواه الصحفيين سواء عبر السجن أو المحكمات والمتابعات القضائية وتعليق أو توقيف المؤسسات الصحفية عبر

المتابعات القضائية أو إغلاقها بدواعي اقتصادية ومالية تغطية للأسباب السياسية والأمنية. وقد كانت آخر هذه التنظيمات النقابية الخاصة بالصحفيين في 4 جوان 1998 والتي لا تزال قائمة إلى يومنا ذلك لكونها جاءت في ظروف أحسن من سابقاتها، ومن أهم إنجازاتها إعادة بعث أربع جرائد يومية للظهور بتاريخ 17 أكتوبر 1998، وكذلك تحضير ميثاق الشرف الإعلامي الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر ضم أكثر من 300 صحافي في 13 أفريل سنة 2000. ليتم استتباع هذا الإنجاز بإنشاء المجلس الأعلى لأخلاقيات الصحافة وإصدار ميثاق الشرف الإعلامي بعدها (قجالي، 2015، ص122، 124).

3/ مشاريع تمهيدية لقوانين الإعلام 1998- 2001- 2002 – 2003:

أ/ المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 1998 والمجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة:

. المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 1998:

إنّ التغيرات السياسية والأمنية التي حدثت في نهاية التسعينات والتي وصفت بالإيجابية إلى حد ما، والتي تزامنت مع سياقات سوسيو قانونية أخرى على رأسها مشروعي الوئام المدني والمصالحة الوطنية واستتباب الأمن ولو بشكل جزئي قد دفع السلطة إلى التفكير في تنظيم مشاريع قوانين تنظيم العديد من المجالات أو إعادة تنظيمها وعلى رأسها مجال الإعلام، ومن هنا جاء التفكير في المشروع التمهيدي لقانون إعلام سنة 1998، ولم يصدر هذا المشروع بوصفه قانونا رغم مناقشته من قبل فئات مختلفة من قطاع الإعلام وكذا رغم تأجيل البت فيه من قبل البرلمان، إلا أنه ورغم تشابهه الكبير مع قانون الإعلام 1990 فقد جاء بالجديد والعلامة الفارقة والتي ظهرت في مادته الأولى، فعلى عكس قانون الإعلام 1990 الذي اقتصر في بدايته على تحديد قواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام، فقد جاء مشروع 1998 بمبدأ تحرير قطاع الإعلام برمته؛ إذ تنص مادته الأولى على أنه: يكفل القانون الحالي (آنذاك) حرية الإعلام والاتصال السمعي البصري، لتأتي مادته الثانية محددة مفهوم الاتصال السمعي البصري بوصفه كل ما يوضع في متناول الجمهور أو فئات منه بواسطة أحد أساليب ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي من رموز وإشارات وحروف خطية، وصور أو رسائل من مختلف الأنواع على اختلاف طبيعتها والتي ليس لها طابع المراسلة الشخصية. وقد نصت المادة 28 من ذات المشروع على إمكانية المؤسسات العمومية للبث الإذاعي المسموع والمرئي من أن تفتح رأسمالها في إطار الشراكة لمؤسسات متخصصة تابعة للقطاع الخاص وفقا للتشريع المعمول به(قجالي، 2015، ص124، 125).

. المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة سنة 2000:

لقد صادقت الجمعية العامة للصحفيين على المشروع الذي يحدد الضوابط الأخلاقية لمهنة الصحفي، بالإضافة إلى انتخاب المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة والمكون من 11 (أحد عشر) عضوا كلهم من الصحفيين على اختلاف ألسنتهم وتوجهاتهم وأيديولوجياتهم، ليكون هذا المجلس أول هيئة في تاريخ الصحافة الجزائرية يتم تشكيلها من أجل وضع ميثاق مهني منظم لقطاع الإعلام، والذي كان استجابة لرغبة محترفي وسائل الإعلام وممتهني الصحافة في أن يكون لهم مجلس عقلاء ينتخب من طرفهم

يسهر على احترام المبادئ التي سوف ينص عنها الميثاق الخاص بأخلاقيات الصحفيين الجزائريين الذي سيتم وضعه، فمن بين مهام هذا المجلس السهر على تطبيق المبادئ والقيم الأخلاقية ميدانيا من قبل الصحفيين والقائمين على العملية الإعلامية والاتصالية، وهو الذي يعود ميلاده إلى 13 فيفري سنة 2000م إلا أنه لم يتم تدوين النص النهائي للميثاق حتى تاريخ 11 ماي من نفس السنة. ومن أهم المبادئ التي جاء بها هذا الميثاق: احترام الحقيقة مهما كانت عواقبها على الصحافي لأن الجمهور له الحق في معرفتها والإطلاع عليها، والدفاع عن حرية الصحافة والرأي والتعليق والنقد والفصل بين الخبر والتعليق، الحفاظ على الأسرار المهنية وعدم الإفصاح عن مصادر الأخبار...ألخ. وقد انطلق المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة في نشاطه الفعلي مع مطلع سنة 2001 حيث بدأ يتلقى الشكاوى الأولى، ونظرا لأن أغلبها كان منقوصا من بعض الجوانب التي تتطلبها شروط إجراءات الطعن فقد بقي الفصل فيها معلقا إلى حين استكمال الملفات، ومن أمثلة ذلك شكوى صحيفة "Le Matin" ضد مؤسسة التلفزيون الجزائري بدعوى ارتكاب هذه الأخيرة لجنحة القذف ضد الصحافة الخاصة بوجه عام وضد صحيفة "Le Matin" على وجه التحديد، وذلك في حصة "دائرة الضوء" التي بثت بتاريخ 12 جانفي 2001، وكذلك شكوى الإعلامية "باية قاسمي" ضد صحيفة "صوت الأحرار" والتي تمثلت في نشر هذه الأخيرة لمقال حول موضوع الزيارة التي قام بها مجموعة من الصحفيين الجزائريين إلى الكيان الاسرائيلي في شهر جوان من سنة 2000، ومن بينهم صاحبة الشكوى التي اعتبرت أنها تعرضت للقذف والمساس من طرف هذه الجريد في هذا المقال (قجالي، 2015، ص125، 126).

ب/ المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 2001:

لقد جاء هذا المشروع تحت اسم " قانون متعلق بممارسة الاتصال" وذلك في عهد وزير الثقافة "محي الدين عميمور"، وقد نشر بتاريخ 27 جانفي 2001، حيث تم من خلاله تحديد وضع المجلس الأعلى للاتصال وما يملكه من صلاحيات؛ إذ يملك هذا المجلس صلاحيات الموافقة أو منع صدور النشريات الدورية واعتماد المؤسسات السمعية البصرية، وإمكانية تعليق صدور أية نشرية دورية من قبل العدالة ووضع شروط محددة فيما يخص صدور النشريات، كما تم التطرق في هذا المشروع عن المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة، واشترط القانون أن يكون الثلثين من الصحفيين محترفين في المؤسسة الإعلامية(بلقدوري، 2017، ص284).

جـ/ المشروع التمهيدي لقانون الإعلام 2002:

لقد جاء هذا المشروع لشرح الأسباب والظروف التي لم تسمح بصدور المشروع التمهيدي لقانون 1998 ولم يتحول على إثرها إلى قانون فعلي، حيث يستهل هذا المشروع بعرض الأسباب بالإشارة إلى أنه إذا كان القانون رقم 90- 07 المؤرخ في 3 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام والساري المفعول قد سمح لأول مرة وخلال عشرية كاملة بوضع أسس التعددية الإعلامية في الجزائر، إلا أنه يحتاج لإثرائه حتى يستطيع حصر الخارطة الجديدة للإعلام الوطني، والذي يتميز بظهور تشكيلات مهنية جديدة وإعادة الهيكلة الوزارية لمكلفة بالاتصال، مضيفا أنه وبسبب التعديلات التي أدخلت على هذا القانون بواسطة المرسوم التشريعي رقم 93-13 المؤرخ في 26 أكتوبر 1993 والمتمثل في إلغاء

المجلس الأعلى للإعلام، فقد دخل في اختلال تام وتم الإخلال بتوازن أدبيات نص القانون الأصلي وبالتالي تمت زعزعة فلسفته. كما أنّ أهم ما زيد فيه هو المادة 35 والمحددة لآليات وأدوات ممارسة النشاط الاتصالي السمعي البصري واصفة إياه بأنه حرّ، ويمارس من طرف مؤسسات وهيئات القطاع العام وكذا من طرف المؤسسات والشركات الخاصة التابعة للقانون الجزائري الخاص، كما أكد هذا المشروع على دعم الدولة للصحافة والإعلام بكل قطاعاته بهدف التكوين المتواصل للصحفيين وترقية حرف ومهن الاتصال، وتشجيع وتطوير أساليب إنتاج الإعلام وتوزيعه وكذا المساعدة في تحسين شروط ممارسة الصحفي لمهنته (قجالي، 2015، ص126، 127). وللإشارة فقد صدر هذا القانون في عهد الوزيرة "خليدة تومي" وتم نشره في المواقع الإلكترونية لوزارة الثقافة والاتصال يوم 14 أكتوبر 2002، وقد تضمن البنود التالية: حرية إصدار النشريات الدورية بعد حصولها على موافقة الوزارة الوصية بالإعلام بدلا من وكيل الجمهورية المختص إقليميا مثلما كان عليه في قانون الإعلام لسنة 1990، كما تضمن المشروع قرار العفو الشامل وذلك بمناسبة إحياء ذكرى عيد الاستقلال الوطني، حيث نص على أن إجراءات العفو المقررة لفائدة الصحفيين تشمل التوقيف النهائي لعقوبات السجن و/ أو الغرامة المالية التي تم الحكم بها على الصحفيين بسبب إهانة موظف عمومي أو إهانة مؤسسة أو هيئة نظامية أو جرائم القذف والشتم. كما أقر المشروع حرية الاتصال السمعي البصري وإنشاء مجلس السمعي البصري لكن دون ذكر أو تحديد من هم أعضاؤه ولا كيفية تنصيبهم، وفي نهايته أشار المشروع إلى إنشاء اللجنة الوطنية لبطاقة الصحفي المحترف.

د/ مشروع قانون الإعلام 2003:

إنّ الجديد الذي جاء به هذا القانون قد تضمنته مادته الأولى والتي حددت شروط وقواعد ممارسة الإعلام في إطار احترام مبدأ حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري، ورغم أن هذا المشروع قد خلت أحكامه من الأحكام العقابية (الجزائية)، إلا أن ما أثار تذمر الكثير من الصحفيين والمهتمين بالمجال هو احتفاظه ببعض المواد من قانون الإعلام 1990، خاصة ما تعلق باستمرار الوصاية المفروضة من قبل الوزارة الوصية على القطاع والغياب الواضح للوضعية المهنية والاجتماعية للصحفي، وكذا طريقة إصدار بطاقة الصحفي وما تعلق بإصدار قانون الإشهار ومضمونه وقانون سبر الآراء. ورغم كل هذه التحفظات فهناك الكثير من الارتياح الذي أبداه البعض الآخر من الأسرة الإعلامية، لاسيما حول ما تعلق بإلغاء الأحكام الجزائية والعقابية وما خص به القانون الصحافة الوطنية حيث خصص بابا كاملا (الباب التاسع) لدعم الدولة للصحافة، وكذا حول حماية الصحفي من أخطار المهنة وحمايته عند إرساله إلى مناطق الحرب أو تلك التي تشهد أمراضا أو أوبئة قاتلة، وما كان يدفع الأسرة الإعلامية وكل المهتمين في هذا المشروع هو فتح مجال التعددية أمام قطاع السمعي البصري (بلقدوري، 2017، ص284، 285). ورغم كل هذا الارتياح من قبل بعض أفراد الأسرة الإعلامية جراء تجنب هذا المشروع للأحكام العقابية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى صدور قانون العقوبات الجزائري سنة 2001 والذي تم اعتماده كبديل عن قانون 1990، وقد تضمن هذا القانون بعض النقاط المتعلقة بأخلاقيات المهنة الصحفية وعلى رأسها: احترام الرسول (صلى الله عليه وسلم) وبقية الرسل والأنبياء، ومنع التمييز المذهبي أو الجنسي أو الديني ومنع التحريض على الكراهية(بلقدوري، 2017، ص286). وذلك قصد ضبط وتنظيم أكثر لمجال الصحافة لاسيما في مجال أخلاقيات المهنة وتجريم خطاب الكراهية في الخطاب الإعلامي حسب اعتقادنا، وربما لفرض ضوابط وقيود واختلاق ظروف

وذرائع لفرض قيود جديدة يتم من خلالها فرض عقوبات على الصحفيين حسب اعتقاد الكثيرين من الأسرة الإعلامية أو من متتبعي الشأن الإعلامي والمهتمين بهذا المجال دراسة أو متابعة.

وعلى كلٍّ ورغم كل هذه المشاريع وما أقرته من اعتراف بحرية الصحفيين ووسائل الإعلام في نشر الحقيقة والتعبير عن الرأي والحق في النقد بما في ذلك حرية وسائل السمعي البصري في استقلاليتها وفتح رأسمالها على القطاع الخاص، إلا أن ذلك بقي مجرد سراب حسبه الصحفيون الجزائريون وكل القائمين على العملية الإعلامية والاتصالية والمهتمين بهذا المجال حقيقة، إذ أن كل من يخوض في الشأن العام ويناقش القضايا والمواضيع الحساسة أو يتعرض للشخصيات العامة أو الوضع القائم بالنقد، يواجه السجن أو المتابعة القضائية أفرادا، والإغلاق أو التعليق أو العقوبات الاقتصادية والمنع من الإشهار والإعلان كمؤسسات.

ورغم ذلك فإن الكثير من الخبراء يعتقدون أن الصحافة الجزائرية قد عرفت العصر الذهبي لها ما بين سنة 2000 إلى غاية 2009 من الناحيتين الكمية والنوعية؛ أي قبل صدور قانون الإعلام 2012، حيث ارتفعت الصحف اليومية من 31 يومية سنة 2000 إلى 43 يومية بين سنتي 2005 و2006 فقط، ثم انتقل العدد إلى 52 يومية سنة 2007 و68 يومية سنة 2008 و80 يومية سنة 2009، كما ارتفع سحب الصحف من مليون و310 آلاف نسخة يوميا سنة 2000 إلى مليونين و700 ألف نسخة يوميا سنة 2009، وارتفع عدد الدوريات من 41 دورية بسحب يصل إلى 81 ألف نسخة سنة 2000 إلى 69 دورية بسحب يصل إلى أكثر من مليون نسخة سنة 2009، ناهيك عما وصف بالتحسن النسبي للأوضاع المهنية للصحفيين، لكن خلال هذه الفترة تمكن بعض الناشرين مثل صحيفة الوطن والخبر من التحول إلى مؤسسات اقتصادية كبرى تخضع لمصلحة الضرائب، وتطورت هاتين المؤسستين من تأسيس شركات للطباعة والتوزيع والنشر والإشهار والخدمات الدعائية الخاصة بها، ورغم ذلك فقد لا زالت العلاقة بين السلطة والصحفيين تشهد توترا حادا بسبب المتابعات القضائية ضد الصحفيين(قندوز، 2015، ص139).

أما عن حرية وسائل الاتصال السمعي البصري وفتح المجال أماما القطاع الخاص فقد أجل الحسم في هذا الأمر إلى بدايات العقد الثاني من الألفية الثالثة، لاسيما مع ظهور قانون الإعلام 2012 وقانون ضبط السمعي البصري سنة 2014.

4/ قانون الإعلام 2012 وسياقاته المحلية والدولية:

لقد تم إقرار التعددية الإعلامية في المادة 14 من قانون الإعلام 1990 والتي نصت على حرية إطلاق الجرائد للأفراد والشركات وحتى الأحزاب السياسية، وأقرت بأن ذلك لا يحتاج سوى لإجراء شكلي يتمثل في تقديم تصريح لوكيل الجمهورية في مدة 30 يوما قبل صدور أول عدد من الجريدة. إلا أن القانون العضوي للإعلام لسنة 2012 وبالإضافة إلى أنه قام بتحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة، فإنه سمح بتحرير كامل للمشهد الإعلامي من خلال تحرير المجال السمعي البصري، وهو الأمر الذي جاء في سياق إقليمي ودولي أقل ما يقال عنه أنه وضع شديد التوتر، إذ عرفت جل الدول العربية (تونس، ليبيا، مصر وسوريا...) موجة من التحولات العنيفة فيما يعرف بثورات الربيع العربي، وتمت الإطاحة على إثر ذلك بعديد من زعماء دول وحكومات وأنظمة سياسية، وعلى رأس هؤلاء الزعماء: الرئيس الليبي "معمّر القذّافي" والرئيس التونسي "زين

العابدين بن علي" والرئيس المصري "حسني مبارك"، وذلك بضغط من شعوب هذه الدول التي كانت تسعى إلى التحرر من دكتاتورية وتسلط أنظمتها إضافة إلى عدة متغيرات دولية وإقليمية أخرى. ليكون بذلك قانون 2012 هو عبارة عن خطوة استباقية من قبل السلطة السياسية في الجزائر لتفادي انتفاضة شعبية مماثلة ولتجنب الضغوط الدولية وتأثيراتها على الأوضاع في الداخل، فبادرت بمنح المزيد من الحريات للإعلام المحلي وقامت بفتح مجال السمعي البصري، خاصة في ظل ازدحام الفضاء الإعلامي العالمي والعربي بقنوات فضائية إخبارية، لتدرك السلطات الجزائرية أن الخيار الأفضل لها هو أن تكف يدها عن الصحافة المسموعة والمرئية والسماح للخواص بإطلاق قنوات تواجه من خلالها القنوات الأجنبية عموما والعربية بشكل خاص وعلى رأس هذه الفنوات التي كانت تستقطب المشاهد العربي، وذلك على الرغم من أن الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" كان يساوره شك وقلق شديد من امتلاك الخواص لصحافة مرئية مسموعة، مصرحا بذلك في حملته الدعائية لرئاسيات 2004 مشبها ذلك بمثابة وضع أسلحة الدمار الشامل في أياد لا تدرك حجم المسؤولية(زياني، 2017، ص419، 420). وتجدر الإشارة إلى الاستقطاب والتأثير الذي كانت تشهده الساحة الإعلامية العربية من قبل قناة "الجزيرة"، وهي القناة التي تم غلق مكتبها المتواجد في الجزائر من قبل الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" قبل ما يقارب العقد من الزمن على انطلاق ثورات الربيع العربي، إلا أن ذلك لم يمنع تحرك الشعب الجزائري في بعض المدن فيما عرف باحتجاجات السكر سنة 2011 تزامنا مع انطلاق الربيع العربي في تونس ومصر. لذلك فإننا نعتقد بأن غلق مكتب الجزيرة في الجزائر كان خطوة قبل استباقية وتنبؤية من قبل السلطات الجزائرية تجاه تأثير هذه القناة على الشعوب العربية، وفتح مجال السمعي البصري والسماح بفتح قنوات خاصة هو خطوة آنية/ حل آني ومستعجل لملء الفراغ الذي كانت تشهده الساحة الإعلامية في الجزائر، لاستقطاب المشاهد الجزائري وتحويله أنظاره عن مشاهد الربيع العربي المتكررة في قنوات "الجزيرة" والـ "بي بي سي" و"العربية". كما يجدر بنا ذكر دوافع أخرى لفتح مجال السمعي البصري في ظل الحملة الإعلامية التي عرفتها الجزائر من قبل القنوات المصرية في أزمة مباراة "أم درمان"؛ أين تحدث كل الإعلاميون والخبراء في الجزائر وخارجها عن ضرورة فتح قنوات جزائرية ليس للرد على استفزازات أو شتائم الإعلام المصري بل لكشف حقائق الأحداث على أقل تقدير، وفي نفس الوقت لكسب معركة الإعلام الرقمي في ظل تنامي عدد مصادر المعلومات والأخبار، وكذا تزايد عدد مشتركي ومرتادي مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر والعالم العربي عموما، نظرا لما تحمله هذه المواقع والصفحات لاسيما الإخبارية منها من مضامين لها تأثيرات واضحة على الوعي السياسي للفرد العربي والجزائري بشكل خاص والتي قد تضر بمصلحة النظام القائم وقيمه السائدة، إذا ما سمحت بتنامي الانتشار الواسع للمفاهيم الجديدة المروج لها عبر هذه الوسائل مثل: مفهوم الدمقرطة، العولمة، الحداثة، حرية الرأي والتعبير، الحركات الاحتجاجية والثورات (الربيع العربي)، حقوق الإنسان، حقوق الأقليات والمجتمع المدني والمواطنة، وغيرها من المفاهيم التي غيرت معايير التفكير لدى الإنسان العربي وموازين العالم رأسا على عقب.

. لذا فقد أكد القانون العضوي لأول مرة في تاريخ الجزائر على ضرورة فتح مجال السمعي البصري الذي ظل محتكرا ومغلقا لسنوات منذ إعلان التعددية في تسعينيات القرن الماضي، ورغم أنه تضمن 133 مادة كاملة موزعة على (12) إثنتا عشر بابا إلّا أنه لم يلق الإجماع حول مضمونه باعتباره قد أكد على ضرورة فتح السمعي البصري، فهناك من رأى في ذلك الانفتاح مجرد غطاء للقيود التي استحدثت على الحريات وأن القانون لم يرق إلى مستوى قانون 1990. ذلك أن المادة الثانية من القانون قد وضعت الخطوط العريضة للعمل الإعلامي والإطار العام للممارسة الإعلامية وحدودها،

مؤكدة على أن النشاط الإعلامي يمارس بكل حرية لكن في ظل شروط محددة؛ في ظل احترام: الدستور وقاونين الجمهورية، والدين الإسلامي وبقية الديانات والهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، وكذا احترام السيادة الوطنية والوحدة الوطنية ومتطلبات النظام العام والمصالح الاقتصادية للبلاد، واحترام حق المواطن في إعلام موضوعي، واحترام كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية وكذا الطابع التعددي للآراء والأفكار، والتزام سرية التحقيق القضائي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص22). أما المادة الثالثة فقد حددت مفهوم أنشطة الإعلام بوصفها كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف، عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية، وتكون موجهة للجمهور أو لفئة منه، لتحدد المادة الرابعة وسائل الإعلام التي تضمن الممارسة الإعلامية وهي: وسائل الإعلام التابعة للقطاع العمومي أو تنشئها هيئات عمومية أو التي تملكها أو تنشئها أحزاب سياسية أو جمعيات معتمدة، أو أشخاص معنويون يخضعون للقانون الجزائري ويمتلك رأسمالها أشخاص طبيعيون أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية، مشترطة بذلك الجنسية الجزائرية على كل من يمتلك مؤسسة إعلامية في الجزائر. في حين نصت المادة الخامسة على ضرورة الاستجابة لحاجات المواطن في الإعلام والثقافة والتربية والترفيه والمعارف، وترقية مبادئ النظام الجمهوري وقيم الديمقراطية وترقية روح المواطنة وثقافة الحوار، وترقية الثقافة الوطنية في ظل احترام التنوع اللغوي والثقافي الذي يميز المجتمع الجزائري، والمساهمة في إثراء النقاش والحوار بين ثقافات العالم القائمة على مبادئ الرقي والعدالة والسلم. أما المواد الحادية والثانية والثالثة عشر فقد منحت الحرية في إصدار النشريات على أن يخضع ذلك إلى التسجيل ومراقبة صحة المعلومات، وذلك بإيداع تصريح مسبق موقع من طرف المدير مسئول النشرية لدى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة المنصوص عليها في هذا القانون العضوي، على أن يتم التصريح بكل تفاصيل النشرية كالعنوان وتاريخ ومكان ولغة أو لغات الصدور، والطبيعة القانونية للشركة أو المؤسسة المالكة للدورية ومكونات رأسمالها، على أن تمنحها سلطة الضبط الاعتماد – والذي يعتبر موافقة على الصدور- في أجل ستين (60) يوما ابتداء من تاريخ إيداع التصريح، أما المادة (14) فقد سمحت بالطعن أما الجهات القضائية في حالة رفض منح الاعتماد من قبل سلطة الضبط. وفي حالة تغير مالك النشرية فقد اشترطت المادة (17) على المالك الجديد تقديم طلب جديد وفق المواد (11)، (12) و(13)، على أن يتم سحب الاعتماد في حالة عدم صدور النشرية في مدة سنة من تاريخ تسليمه استنادا إلى المادة (18). أما المادة (27) فقد أوضحت أنه يمكن الحرمان من الطبع من قبل سلطة الضبط في حالة عدم إلتزام الدورية في كل عدد بما حددته المادة (26) من معلومات، كاسم ولقب المدير مسئول النشر وعنوان التحرير والإدارة، وكذا الغرض التجاري وسعر وعدد نسخ السحب السابق للنشرية. أما عن التمويل فقد فرضت المادة (28) عدم إمكانية تخصيص الدورية أكثر من ثلث مساحتها للإشهار، واوجبت المادة (29) التصريح بمصدر الأموال المكونة لرأسمالها وتبريره، ومنع أي تمويل أجنبي وتوضيح الارتباط العضوي أو علاقة الدورية بالهيئة المانحة من أجل الاستفادة من أي دعم مادي مهما كانت طبيعته. كما يمكن لسلطة الضبط توقيف صدور الدورية بعد إعذارها في حالة عدم نشرها لحصيلة حساباتها السنوية استنادا إلى المادة (30) من هذا القانون(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص 23، 25).

أما الباب الثالث من هذا القانون فقد خصص لسلطة ضبط الصحافة المكتوبة وتكوينها وأدوارها، على أن تكون هيئة مستقلة لها هياكل تعمل من أجل تشجيع التعددية الإعلامية ودعم النشر في كامل التراب الوطني، مع السهر على منع تمركز العناوين ومختلف الأجهزة الإعلامية تحت التأثير المالي

والسياسي والأيديولوجي، على أن تمتد مهام وصلاحيات هذه السلطة إلى نشاط الإعلام المكتوب عن طريق الاتصال الإلكتروني، على أن تتكون هذه السلطة من 14 عضوا يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي، ثلاثة منهم يعينهم رئيس الجمهورية وعضوان يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني وآخران يقترحهما رئيس مجلس الأمة من غير البرلمانيين، أما السبع أعضاء الباقون فينتخبون بالأغلبية من بين الحفيين المحترفين الذين يثبتون 15 سنة خبرة مهنية، ولكل الأعضاء الحق في – سنوات من العضوية غير قابلة للتجديد(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص25، 27).

أما الباب الرابع من هذا القانون العضوي فقد خصصه رئيس الجمهورية آنذاك "عبد العزيز بوتفليقة" للنشاط السمعي البصري لاسيما في فصله الأول، والذي حددت فيه المادة (58) مفهوم النشاط السمعي البصري واصفة إياه بأنه كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة منه عن طريق الاتصال اللاسلكي أو بث إشارات أو علامات أو أشكال مرسومة، أو صور أو أصوات أو رسائل مختلفة لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة، أما المادة 59 فقد وصفت النشاط السمعي البصري بأنه مهمة ذات خدمة عمومية تاركة تحديد كيفيات هذه الخدمة عن طريق تنظيم، لتحدد المادة 60 ما المقصود بخدمة الاتصال السمعي البصري بوصفه كل خدمة موجهة للجمهور أو لفئة منه لاستقبالها في آن واحد، حيث يتضمن برنامجها الأساسي حصصا متتابعة ومنتظمة تحتوي على صور و/ أو أصوات. أما في مجال خوصصة مجال السمعي البصري فقد تم تقييدها في المادة 63 بالحصول على ترخيص يمنح بموجب مرسوم وبشرط إبرام اتفاقية بين سلطة ضبط السمعي البصري والمستفيد من الترخيص، معتبرة أن أي استعمال لهذا الخدمة هو طريقة شغل خاص للملكية العمومية للدولة، حيث تم تحديد الهيئات المستخدمة لهذه الخدمة في المادتين السابقتين (61) و(62)، على أن يمارس هذا النشاط من قبل هيئات عمومية ومؤسسات وأجهزة القطاع العمومي والمؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري دون الإشارة إلى الملكية الخاصة لا من بعيد ولا من قريب، حيث عهد إلى الهيئة المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي تخصيص الترددات الموجهة لخدمات الاتصال السمعي البصري المرخص بها، وذلك بعد أن يمنح خط الترددات من قبل الجهاز الوطني المكلف بضمان تسيير استخدام مجال الترددات الإذاعية الكهربائية. وقد خصص الفصل الثاني من هذا الباب (الرابع) لسلطة ضبط السمعي البصري بوصفها سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، في حين أن مهاممها وصلاحياتها وكذا تشكيلها وسيرها فيكون بموجب القانون المتعلق بالسمعي البصري(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص 25، 28).

ولم يترك هذا القانون المجال مفتوحا أو غامضا أمام الكثير من التساؤلات والتأويلات التي كانت تثار حول الصحفي ومهنته وآداب وأخلاقيات هذه المهنة، حيث خصص لها العديد من الفصول في الباب السادس من هذا القانون، إذ أنه وطبقا للمادة 73 يعد صحفيا محترفا كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها و/ أو تقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية أو دورية او وكالة أنباء أو خدمة اتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الإنترنت، على أن يتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله، وكذا يعد صحفيا محترفا حسب المادة 74 كل مراسل دائم له علاقة تعاقدية مع جهاز إعلام طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 80، التي تنص على أن تخضع كل علاقة عمل بين الهيئة المستخدمة والصحفي (المحترف) إلى عقد عمل مكتوب يحدد حقوق الطرفين وواجباتهما. كما تثبت صفة الصحفي المحترف بموجب بطاقة وطنية تصدرها لجنة تحدد تشكيلتها أو تنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم وفق المادة 76، في حين تمنع المادة 77 الصحفي الذي يمارس

مهنة دائمة في نشرية أو دورية أو أية وسيلة إعلام أن يؤدي عملا آخر مهما كانت طبيعته لحساب وسيلة أخرى إلا بترخيص من الهيئة المستخدمة الرئيسية. ولم يلمح هذا القانون للملكية الخاصة في هذا الباب إلا في المادة 78، من خلال تمكين الصحفيين المحترفين من إنشاء شركات محررين تساهم في رأسمال المؤسسة الصحفية التي تشغلهم ويشاركون في تسييرها. كما منحت المادة 84 للصحفي المحترف الحق في الوصول إلى مصدر الخبر مستثنية في ذلك عدة حالات، لاسيما إذا تعلق الخبر بسبر الدفع الوطني يمس بأمن الدولة أو السيادة الوطنية، أو يتعلق بسبر البحث والتحقيق القضائي أو بسبر اقتصادي استراتيجي أوفي الخبر مساس بالسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للبلاد، وفي ذات السياق أعطت المادة 87 الحق للصحفي في رفض نشر أو بث خبر يحمل توقيعه إذا ما أدخلت عليه تغييرات جوهرية، لاسيما وأن المادة 88 تنص على أنّ كل نشر أو بث يخضع للموافقة المسبقة لصاحبه وعلى استفادة الصحفي من حق الملكية الأدبية والفنية لأعماله، وقد اعتبرت المادة 85 السر المهني حقا بالنسبة للصحفي والمدير مسئول كل وسيلة إعلام، كما للصحفي الحق في التأمين على حياته من قبل المؤسسة المستخدمة في حالة إرساله إلى مناطق حرب أو رفض التنقل في حالة عدم الاستفادة من هذا التأمين وفقا للمادتين 90 و91 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص28، 29).

أما فيما يتعلق بآدب وأخلاقيات المهنة فقد نصت المادتين 92 و93 من الفصل الثاني من الباب السادس، على وجوب أن يسهر الصحفي على الاحترام الكامل لآداب وأخلاقيات المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي، زيادة على الأحكام المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القانون العضوي لاسيما احترام شعارات الدولة ورموزها، والامتناع عن تمجيد الاستعمار أو المساس بالتاريخ الوطني او تعريض الأشخاص للخطر، وكذا الامتناع عن الإشادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالعنصرية والعنف وعدم التسامح، والتحلي بالاهتمام الدائم لإعداد الخبر بموضوعية ونقل الوقائع والأحداث بنزاهة وموضوعية، وتصحيح كل خبر غير صحيح والامتناع عن السرقة الأدبية والقذف أو انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص أو للشخصيات العمومية، وعن استعمال الحضوة المهنية لأغراض شخصية. وفي هذا الإطار تنص وتحدد المواد 94، 95 و96 على إنشاء مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات المهنة ينتخب أعضاؤه من قبل الصحفيين المحترفين، على أن تحدد تشكيلة هذا المجلس وتنظيمه وتسييره من قبل جمعيته التأسيسية العامة، على أن يستفيد هذا المجلس من تمويل عمومي، وقد اعتبر هذا المجلس ميثاق شرف مهنة الصحافة ويتم المصادقة عليه، لأن أي خرق لقواعد وأخلاقيات المهنة يعرض أصحابه لعقوبات يأمر بها هذا المجلس وفق المادة 97، على أن يتم تنصيب هذا المجلس في أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص29، 30).

وبعد أن خصص الباب السابع لحق الرد والتصحيح فقد نص الباب الثامن من هذا القانون على المسئولية التي يجب أن يتحملها المدير مسئول النشر أو مدير الجهاز الإعلامي، لاسيما في المادة 115 أين نص على أن يتحمل مدير خدمة الاتصال السمعي البصري أو عبر الإنترنت وصاحب الخبر المسئولية عن الخبر السمعي و/ أو البصري الذي تم بثه من قبل خدمة الاتصال السمعي البصري أو عبر الإنترنت. وقد حدد الباب التاسع المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي، وكذا العقوبات المسلطة عليها في مواده من 116 إلى المادة 126. في حين ركز الباب العاشر من هذا

القانون على دعم الدولة للصحافة وحرية التعبير ومعايير وكيفيات ترقيتها(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص30، 32).

رغم كل هذه التغيرات والتحولات التي عرفها المجال الإعلاميعلى المستوى القانوني في هذه المرحلة، والتي يعتبرها الكثير من الخبراء والدارسين والمختصين ويصفونها بأنها كانت إيجابية وتدعو إلى إعلام منفتح، وبأنها تمنح الكثير من المجال لحرية الرأي والتعبير وحقوق الصحفيين، وكذا فيما يخص مأسسة المجال الإعلامي بكل عناصره سواء تعلق الأمر بالصحافة المكتوبة أو السمعي البصري أو الصحافة الإلكترونية، إلا أن الساحة الإعلامية في الجزائر لم تشهد تغيرا موازيا لما أقره قانون الإعلام 2012، بل ظلت الساحة الإعلامية تخلو من القنوات الفضائية عدا قناة النهار والتي لازالت تعتبر في نظر القانون الجزائري قناة أجنبية، وها هو رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" مجلس الوزراء المنعقد في 28 أوت 2022 وفي ما يخص الشأن الإعلامي يدعو إلى توطين القنوات التلفزيونية ذات المضمون الجزائري، وذلك بعدما مرّ ما يقارب العقد من الزمن على افتتاح أول قناة فضائية جزائرية أو بالأحرى ذات مضمون جزائري؛ لكونها لازالت تعتبر قناة أجنبية في نظر القانون والسلطة الجزائرية إلى يومنا هذا على غرار العديد من القنوات الفضائية الخاصة الأخرى على كقناة الشروق والشروق الإخبارية والبلاد ونوميديا وغيرها، والتي لم تظهر إلا بعد صدور قانون عضوي آخر متعلق بالإعلام سنة 2014. وعليه فإن التحولات الإعلامية من حيث طبيعة الملكية لاسيما في مجال السمعي البصري لم تظهر في الجزائر بشكل واضح إلا بعد قانون الإعلام 2014، لذلك فإن دور الإعلام الخاص في إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي بكل عناصره سواء تعلق الأمر بالشق الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو السياسي والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية الخاصة بكل من هذه الجوانب. خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات التكنولوجية التي عرفها المجتمع الجزائري على غرار باقي دول العالم وانتشار وسائل التكنولوجيا والإعلام الإلكتروني، أين تراجع دور الصحافة المكتوبة في تحديد تلك العلاقات وإعادة تشكيلها، نتيجة لتناقص المقروئية في مقابل ازدياد عدد مشتركي الهاتف النقال وعدد مشاهدي القنوات الفضائية، وذلك حسب العديد من الدراسات الأكاديمية واستطلاعات الرأي الذي تقوم به وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية.

وعلى الجانب الآخر فقد أكدت العديد من الدراسات أن كافة التشريعات الإعلامية في الجزائر وإلى غاية القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012، تشترك في حرصها على تضييق الخناق على الصحفيين وتقييدهم بقائمة طويلة عريضة من الواجبات والأحكام الاستثنائية، مع هامش ضئيل من الحقوق، لتبقى إمكانية غلق مقر أي صحيفة أو مؤسسة إعلامية أو مصادرة ممتلكاتها أمرا واردا في أي وقت، ضف إلى ذلك معاناة أغلب العناوين من قضية الإشهار التي تبقى مؤجلة إلى أجل غير مسمى، وكذا من صلاحيات السلطة الحاكمة حول الرقابة على الخطاب الإعلامي بكل أشكاله(بلقدوري، 2017، ص287).

5/ قانون الإعلام 2014 والمشهد الإعلامي في الجزائر:

أ/ قانون الإعلام 2014:

بعد عامين من صدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام سنة 2012 صدر القانون المتعلق بالسمعي البصري وذلك في سنة 2014، وذلك رغم كل الانتقادات التي تعرض لها من قبل النواب أثناء مناقشة

مشروع القانون، ومن خلال مضمون مواده المائة وثلاثة عشر (113) برزت ملامح تحرير قطاع السمعي البصري، بحيث لأول مرة يتم فتح قطاع السمعي البصري أمام الرأسمال الخاص، وذلك استنادا إلى مادته الثالثة والتي حددت طبيعة الهيئات والأطراف المخول لها ممارسة هذا النشاط في ثلاث نقاط أساسية، وهي: الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمة الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي، مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي المرخص لها والمؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري المرخص لها(بخوش، 2016، ص67). إلا أننا نجد لهذه الأحكام والبنود ما يشابهها في قانون الإعلام 2012؛ إذ لم يصرح مباشرة بإمكانية ممارسة الخواص لهذا لنشاط. إلا أنه وزيادة على ذلك فقد عرفت السياسة الإعلامية وفق هذا القانون تقييدا واضحا للخواص في هذا المجال، حيث وفي الوقت الذي نصت فيه المادة 4 على أن خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي تنظم في شكل قنوات عامة وموضوعاتية، أوضحت المادتين 5 و7 أن خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها تتشكل من القنوات الموضوعاتية، هذه الأخيرة (الموضوعاتية) التي يقصد بها برامج تلفزيونية أو سمعية تتمحور حول موضوع أو عدة مواضيع، ولا يسمح لها بإدراج برامج إخبارية إلا وفق حجم ساعي يحدد في رخصة الاستغلال، في حين تم ترك كيفيات تطبيق ذلك للنصوص التنظيمية (بخوش، 2016، ص67).

أما حول سلطة ضبط السمعي البصري فبعدما أشارت المادة 64 من قانون 2012، جاء قانون السمعي البصري ليحدد مهام وصلاحيات وتشكيلة هذه الهيئة، حيث تجسدت مهامها حسب المادة 54 في السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة في هذا القانون والتشريع والتنظيم ساري المفعول، والسهر على عدم تحيز الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام، وكذا السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي بكل الوسائل الملائمة في برامج خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني لاسيما حصص الإعلام السياسي والعام، كما يمنح لها صلاحية دراسة طلبات إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري من دون الترخيص الذي أسند إلى هيئة أخرى أطلق عليها القانون تسمية السلطة المانحة، وعرفتها المادة 7 من هذا القانون على أنها السلطة التنفيذية الموقعة على المرسوم المتضمن رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري لصالح شخص معنوي خاص يخضع للقانون الجزائري. وهذا الأمر المستحدث غير معمول به في مجال إصدار الجرائد الورقية بالنسبة لسلطة ضبط الصحافة المكتوبة. في حين كان من المفترض أن تتولى سلطة ضبط السمعي البصري دراسة الطلبات ومنح الرخصة أو الاعتماد الخاص بإنشاء أي خدمة للاتصال السمعي البصري أو إلغاء الرخصة وسحبها او غلق النشاط السمعي أو البصري أو الأمر بوقف البث للقناة التلفزيونية أو الإذاعية المعنية وفق ما ينص عليه القانون، أما إذا أصبحت السلطة المانحة هي التي تتولى ذلك فإن هذا يعني أن سلطة ضبط السمعي البصري ليس إلا هيئة شكلية ليس من دون صلاحيات، خاصة إذا اخذنا بعين الاعتبار هيمنة السلطة السياسية على القطاع برمته، والتي تتجلى من خلال تشكيلة سلطة ضبط السمعي البصري التي استُبعِد منها المهنيون عكس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي كان الصحفيون يشكلون نصف عدد أعضائها، كما يتضح مشهد الهيمنة من خلال احتكار السلطة لمؤسسة البث الإذاعي والتلفزي، إضافة إلى الاحتفاظ بصلاحية منح الرخص ومنعها أو مصادرتها(بخوش، 2016، ص67، 68). أو من خلال الهمينة على قطاع الإشهار والإعلان واللامساواة في توزيعه على مختلف المؤسسات الإعلامية والصحفية.

ب/ المشهد الإعلامي في الجزائر والتطور التكنولوجي:

على عكس ما كان منتظرا بعد الإصلاحات التشريعية التي شهدها مجال الإعلام منذ مطلع الألفية الثالثة، لاسيما في العقد الثاني منها بعد صدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014، فإنه من الملاحظ أنه لم تشهد الساحة الإعلامية التغير الذي كان منتظرا بالموازاة مع التحولات على مستوى النصوص القانونية التي أفرزتها هذه التشريعات في مجال الإعلام، وذلك على خلاف المشهد الإعلامي مطلع التسعينات من القرن الماضي أين ظهر جليا التغير خاصة في مجال الصحافة المكتوبة كما أسلفنا الذكر، حيث أن قانون 2012 لم يضف الكثير باستثناء التأكيد على حقوق الصحفي وإلغاء تجريم جنحة الصحافة وإلغاء المتابعات القضائية ضد الصحفيين، وإن كان هناك بعض التوقيفات التي طالت بعض الصحفيين بداعي عدم دفع المستحقات المترتبة على هذه الصحف تجاه المطابع. أما فيما يتعلق بقطاع السمعي البصري فإنه وعلى الرغم من تأخر صدور المراسيم التنفيذية التي من شأنها السماح بإنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية، وكذا عدم تنصيب سلطة ضبط السمعي البصري - إلا مؤخرا – والتي تعود لها صلاحية وضع دفتر الشروط إلا انه سجل انفجار كبير في عدد القنوات التلفزيونية والتي تبث برامجها من الخارج أو من داخل الجزائر ولكن بصفة غير قانونية في نظر التشريع الجزائري، حيث أشار رئيس سلطة ضبط السمعي البصري السيد "ميلود شرفي" إلى أنّ الوزارة وبالتعاون مع سلطة الضبط تعكف على تحضير نصوص تطبيقية لتقنين قطاع السمعي البصري، والذي يعرف فوضى وغموض في تسييره بعد مرور سنوات على استحداثه والسماح للخواص بولوجه، إذ شدد على ضرورة وضع حد للفوضى والغموض الذي يشوب تسيير القنوات الخاصة مشيرا إلى 45 قناة تلفزيونية خاصة، تبث برامجها بالجزائر من بينها فقط خمس (5) قنوات تعمل بطريقة قانونية ومرخص لها، أما البقية فتبث عبر منصات خارجية ولا بد من توطينها وتقنينها لوضعها تحت طائلة القانون الجزائري، وأضاف قائلا: بأن هناك أكثر من عشرين (20) قناة تبث برامجها وخمس (5) أخرى في طريق التأسيس تتسابق للظفر بحق البث من الجزائر عن طريق البث الإذاعي والتلفزي، وهذه الأخيرة لا تسمح طاقة استيعابها إلا ببث برامج 13 ثلاثة عشر قناة فقط حسب ما أعلنته وزارة الاتصال. وإذا ما استثنينا القنوات التلفزيونية العمومية الخمس التي تبث بصفة رسمية من الجزائر، فإن التي قد يسمح لها بالبث من داخل الجزائر لن يتجاوز عددها الثماني (8) قنوات فقط. كما تجدر الإشارة إلى أن معظم القنوات الناشئة لم يبادر بها مهنيون من محترفي النشاط السمعي البصري مثلما كان عليه الأمر في القطاع الخاص من الصحافة المكتوبة مع بداية الإعلان على التعددية الإعلامية، بحيث بادر رجال المهنة بإنشاء صحف مستقلة أو جرائد خاصة قادمين من صحافة القطاع العمومي، فنجد قنوات مثل الشروق التلفزيونية والإذاعية وقناة الخبر والنهار والجزائر الإخبارية والهداف منبثقة عن صحف وجرائد وكأنها تحولت إلى مجمعات صحفية وتلفزيونية وإذاعية في نفس الوقت، إضافة إلى هيئات أخرى مستقلة لا علاقة لها تمام بقطاع الإعلام وهذا ما يتعارض مع المادة 19 من القانون والمتعلقة بالشروط الواجب توفرها في الأشخاص المؤهلين لإنشاء خدمات اتصال السمعي البصري حتى وإن كانت تتوفر على شرط الموضوعاتية وتلتزم به أيما التزام، وهي التي تنص على أن يكون من ضمن المساهمين صحافيون محترفون وأشخاص مهنيون. وعلى الطرف الآخر نجد مجموعة أخرى من الانتقادات فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات، فعلى الرغم من سعي السلطة من خلال قانوني 2012 و2014 للتأسيس لسياسة إعلامية جديدة من خلال استدراك ثغرات قانون 1990، إلا أنها لم تكرس الحرية المنشودة - ولم تواكب التطورات الحاصلة في التكنولوجيا العالمية التي وصلت آثارها وتبعاتها إلى المجتمع الجزائري بكل فئاته وشرائحه – وذلك من خلال منع الصحفي من الوصول لمصادر الأخبار والأنباء الخاصة بما يسمى القطاعات

الاستراتيجية، وكذا إبعاد المهنيين من المشاركة والعضوية في سلطة السمعي البصري وحصر القنوات الخاصة في القنوات الموضوعاتية دون العامة، واحتكار السلطة لمؤسسة البث وأحقيتها في منح الرخص للقنوات الناشئة أو رفضها أو مصادرتها؛ بما يعني المزيد من الهيمنة وإصرار السلطة على احتكار مجال السمعي البصري أو ما يصطلح عليه - من قبل بعض الساسة في بلادنا - بالإعلام الثقيل (بخوش، 2016، ص68، 69).

كما تجدر الإشارة إلى أن الساحة الإعلامية في الجزائر قد صارت ثرية من حيث الكم سواء تعلق الامر بالصحافة المكتوبة أو القنوات التلفزيونية، إلا انها تبقى في منعرج حاسم في ظل المنافسة الشرسة التي تعرفها على المستوى الدولي والإقليمي، فنقل المعلومة التي هي في صلب العمل الصحفي والإعلامي لم تبق حكرا على الصحفي المحترف وإنما وبفضل المنتديات – والتطور التكنولوجي وتنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المعلومة والخبر – جعل الكل قادر على نقل ونشر المعلومة وتداولها، كما ان وفرة المعلومة في عصرنا هذا صار يتطلب مهارة ووقتا أكبر لمعالجتها ودراستها، نتيجة التطور الذي يعرفه هذا المجال على الساحة الدولية وفي العالم الافتراضي. اما الجانب الآخر الذي تجدر الإشارة إليه هو استحواذ أصحاب المال على عناوين صحفية وتلفزيونية، بما سيقوض قدرة الصحفيين على حرية التعبير والرأي وعلى اقتفاء الموضوعية والشفافية والحياد، ويقيد حريتهم بما يخدم مصالح اقتصادية ربحية وتجارية معينة، بما يقتضي بذل المزيد من الجهد من قبل الصحفيين من أجل التكتل في منضمات ونقابات لحماية حقوقهم الدستورية والمهنية المكفولة قانونا(قنشوبة، 2017، ص24، 25).

6/ دستوري 2016 و2020 والإعلام في الجزائر:

لقد أكد دستور (التعديل الدستوري) 2016 في المادة 42 من فصله الرابع (الحقوق والحريات) من الباب الأول على حرمة حرية الرأي، وفي المادة 44 على حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي، موضحا في هذا الإطار بأنه لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام، إلّا أنه سمح بإمكانية ذلك بمقتضى أمر قضائي، وهو الأمر الذي يسمح للسلطات بتوقيف أو حجز أو متابعة أية وسيلة إعلامية وفق تدابير قضائية محددة بدعوى ضبط مجال الإعلام. كما نصت كل من المادتين 48 و50 على حريات التعبير، وعلى حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية ومنع أي شكل من أشكال القيود أو الرقابة القبلية عليها، في حين أن نفس المادة التي تكفل هذه الحرية تمنع استعمالها في المساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم، كما تقيد هذه الحريات في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية، وفي نفس الوقت فهي ترفع العقوبات السالبة لحرية الصحفي في حالة ارتكاب الجنح المرتبطة بالعمل الصحفي. وتختتم هذه المادة بعبارة "يحدد القانون كيفيات ممارسة هذا الحق، في حين أنه لم يصدر أي قانون يتعلق بالصحافة أو الممارسة الإعلامية بعد ذلك. كما أنّه لم يأت هذا الدستور أو غيره على ذكر وسائل الإعلام أو دور الصحافة في أحكام الفصل الأول من الباب الثالث المتعلقة بالرقابة على المؤسسات الاستشارية، أو في أحكام الفصل الخامس المتعلقة بالرقابة على الانتخابات(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016، ص10، 13). في حين أن الصحافة والإعلام يفترض أن يكون لهما دورا رقابيا على الأقل فيما يتعلق بالانتخابات على غرار المجتمعات الديمقراطية، أو تلك التي تزعم

الانتقال إلى نظام تعددي أو يسمح بالتعددية بمختلف مستوياتها بما فيها التعددية الإعلامية وحرية الصحافة والإعلام.

أما دستور 2020، فبعد أن أكدت مواده 51 و52 على حرمة حرية الرأي وضمان حرية التعبير، فقد أضافت المادة 54 منه إلى جانب حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية حرية الصحافة الإلكترونية، وأكدت على الحق في إنشاء الصحف والنشريات والقنوات التلفزيونية والإذاعية ومواقع الصحف الإلكترونية بمجرد التصريح بذلك، وكما أكدت على كافة الحريات والإلتزامات التي تتمتع بها وتخضع لها الصحافة بكل أشكالها وفق الدستور السابق، إلا أنها اشترطت أن يكون ذلك وفق شروط يحددها قانون، إلا أنه لم يصدر بعدها أي قانون بشأن ضبط الإعلام أو الممارسات الصحفية. وبينما أشارت المادة 58 إلى ضرورة احترام حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر السلمي للأحزاب السياسية، وحق هذه الأخيرة في الحصول على حيز زمني في وسائل الإعلام العمومية، إلا أنها اشترطت أن يكون هذا الحيز الزمني متناسب مع التمثيل الذي تحوزه هذه الأحزاب على المستوى الوطني- في حين أنه لا يمكن تحديد مستوى التمثيل وبالتالي الحيز الزمني الذي تأخذه هذه الأحزاب في وسائل الإعلام قبل إجراء الانتخابات-. كما أنه ورغم حرص القوانين الجزائرية من خلال أحكام الدساتير ومواده على ضمان حرية الصحفي وحقوقه كحق نشر الأخبار والأفكار والصور والآراء في إطار القانون واحترام ثوابت الامة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية، وعلى حماية الصحفي من عقوبة سلب الحرية بمقتضى جنح الصحافة المرتكبة، وعلى ضمان حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات والحفاظ على استقلالية الصحفي والسر المهني (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020). إلا أنه وفي كل مرة تواجه الصحافة الجزائرية عدة صعوبات وعراقيل أمامها في ممارسة حقوقها، لاسيما تلك المتعلقة بحق الوصول إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالشؤون الأمنية والرسمية والقضائية، حيث لم يشر هذا الدستور ولا سابقه إلى دور الصحافة والأجهزة الإعلامية ووظائفها بوصفها سلطة رابعة وجهاز رقابة كغيره من الأجهزة التي كفل لها الدستور هذه المهمة. بل إنّ الرقابة يتم توجيهها وفرضها على الصحف ومختلف وسائل الإعلام نفسها، أو يتم توجيه الخطاب الرقابي والتوجيهي لهذه الوسائل نحو المجتمع بدل مراقبة آداء السلطة أو على الأقل مراقبة مختلف التفاعلات الاجتماعية في الفضاء العام كالانتخابات مثلا. فغالبا ما يتم توجيه الصحافة في مثل هذه المواعيد لتغطية الحملات الانتخابية والقيام بأدوار هامشية في العملية وليس أدوارا رقابية، سواء تعلق الأمر بوسائل الإعلام العمومية (الحكومية) أو الخاصة.

لذلك يعتقد الكثير من المختصين والمتتبعين للشأن الإعلامي أنه على السلطات ومن أجل مأسسة حقيقية لمجال الإعلام لاسيما مجال السمعي البصري، بذل المزيد من الجهد من أجل ضبط المجال وإنهاء حالة الفوضى التي تسود المشهد الإعلامي في الجزائر، حيث لا زالت القنوات الخاصة الجزائرية تعتبر إلى غاية اليوم قنوات أجنبية في نظر السلطات الجزائرية والقانون الجزائري، وإلا ما المقصود بعبارة "توطين القنوات ذات المضمون الجزائري" التي جعلها رئيس الجمهورية من أولوياته في مجلس الوزراء المنعقد في 28 أوت 2022، سوى أن هذه القنوات لاتزال تعتبر في نظر السلطة القائمة قنوات أجنبية.

زد على ذلك ما عرفته الساحة الإعلامية الجزائرية أثناء الحراك الشعبي 2019، حيث اتهمت القنوات التلفزيونية لاسيما الخاصة منها من طرف أغلب فئات الشعب الجزائري بأنها قنوات تخدم أجندة النظام

السياسي وتخضع لإملاءاته، لكونها لم تكن حاضرة للقيام بالتغطية الإعلامية الآنية المفترضة للحشود الشعبية وهي تجوب شوارع ومدن الجزائر احتجاجا على الأوضاع السائدة ورفضا للعهدة الخامسة للرئيس المريض، لاسيما في ظل الغياب المستمر لرئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" وحضور صورته "الكادر" في كل الملتقيات والمنتديات، ثم في الحملات الانتخابية التي كان ينشطها أنصاره تمهيدا لترشيحه لعهدة رئاسية خامسة ويتم بثها بشكل متكرر في المشهد الإعلامي اليومي الجزائري في مشهد مستفز للشعب الجزائري، إذ اتهمت هذه القنوات بأنها كانت تدافع على هذا الطرح بدعوى الحفاظ على الاستقرار وتجنب حالة الفوضى الناتجة عن محاولة التغيير التي يسعى إليها الشعب الجزائري أو مناوئوا الرئيس المنتهية ولايته والسلطة القائمة آنذاك. إلا أن القنوات الجزائرية لاسيما الخاصة منها كان لها موقف آخر من هذه الاتهامات، بكونها هي أيضا لم تكن راضية بالواقع السائد والمهازل السياسية التي كانت تبث على مر برامجها الإخبارية وحصصها، وأنها أسهمت بشكل أو بآخر في تنوير الرأي العام على غرار وسائل التواصل الاجتماعي، وفي توعية الشعب الجزائري بما يحصل في دوليب العلبة السوداء للعملية السياسية في الجزائر، وأن ذلك التنوير والتوعية لم يكونا حكرا على وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا ما يسوقنا إلى طرح العديد من التساؤلات حول إن كانت فعلا القنوات الجزائرية ومن ثمة الخطاب الإعلامي الخاص في الجزائري قد أسهم في تنوير وتوعية الشعب الجزائري بما يدور حوله من وقائع سياسية وكشف خيوط ما يدور في أروقة ودوليب اللعبة السياسية. وهو ما يجعلنا نؤكد على المنافسة الشرسة التي كانت ولازالت تواجه القنوات التلفزيونية رغم ما اصطلح عليها من مسميات كـ "الإعلام الثقيل" من قبل السلطة السياسية التي كانت تمنع تحريرها وفتحها كمجال للاستثمار الخاص، منافسة شديدة من قبل وسائل التواصل الاجتماعي في ظل التطور التكنولوجي الحاصل في العالم عموما وفي المجتمع الجزائري بشكل خاص.

لقد كانت أغلب وسائل الإعلام المحلية تُغيب الشعب عن قصد أو دون قصد بمحاولة فرض تواجدها متناسية تواجد الجمهور والشعب كقوة فاعلة، "ففي المجتمع المعاصر يكون للجمهور وجود في كل مكان، لكنه غير مرئي... ويطالب بأن يتم الاعتراف به وأن تتم خدمته وأن يتم تزويده بالمعلومات وأن يتم استرضاؤه وأن يُستشار ويُحترم" كما يقول (ستيفن كلمان/ وكارين روس)، وهو ما يجب على وسائل الإعلام أن تسعى من أجله، خاصة في ظل تنماي دور وسائل التكنولوجيا الحديثة والإعلام البديل التي وفرت مالم يكن متاحا من معلومات وتحليلات وتأويلات لما يحدث في كل أرجاء العالم، حتى أن الإعلام البريطاني في تناوله للحدث "الحراك الشعبي في الجزائر" قد أشار إلى أن مصادره في نقل الخبر كانت وسائل التواصل الاجتماعي بدرجة أكبر، حتى وإن كان التواجد الإعلامي العربي هو الأكثر في الساحة البريطانية وعلى رأسها قناة المغاربية التي كانت منبرا للكثير من النشطاء فيما بعد، نظرا لعدم السماح لها وللكثير من القنوات بممارسة النشاط الإعلامي من داخل الجزائر. كما تأكد أن الحراك الشعبي في الجزائر ومن ثمة وسائل التواصل الاجتماعي مدعومة من الإعلام الأجنبي الذي قام بتغطيته والدعاية له لدى الرأي العام العالمي، قد كان لها الأثر الكبير في تغيير الإعلام الجزائري لمواقفه، سواء تعلق الأمر بالقنوات الخاصة أو العمومية التي ارتأت أن تخرج عن صمتها وتخرج للتمرد وفك الارتباط والتبعية التي كانت تربطها بالسلطة، لدرجة خروج الصحفيين ورجال الإعلام للعديد من المؤسسات الإعلامية للاحتجاج تعبيرا عن رفضها للقيود المفروضة على عليهامن قبل السلطة السياسية والمهيمنين على الحقل الإعلامي عموما (مصطفاوي و عباسي، 2022، ص369، 371).

لتنقلب صورة ومشاهد الإعلام الجزائري منقلب السلطة وتغير مسارها مرة أخرى، خاصة بعد الالتفاف عليه من قبل السلطة وسحبه إلى جانبها، حيث تم تغيير المدير العام للتلفزيون والسيطرة على المؤسسة التلفزيونية، لتضييق الخناق على الأطراف المخالفة لطروحات مؤسسة الجيش ومحاصرتها إعلاميا، وتوالت التغييرات بعدا تواليا على رأس مؤسسات إعلامية أخرى بل ومؤسسات أمنية وسياسية وعسكرية أيضا، فبدأت المعالجة الإعلامية الرسمية خاصة تسلك منحى مغايرا تماما لما كان عليه الخطاب الإعلامي قبل ذلك، فبعد أن عرفت مؤسسات الإعلام تهجما واسعا في خطابها على رموز النظام السابق مستمدة قوتها من قيادة أركان الجيش الشعبي الوطني، والتشهير بالفاسدين وفتح النقاش حول جوانب الفساد ومجالاته وأرقامه التي مست مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تحول محتوى الكثير من الحصص التلفزيونية إلى محاكمات قضائية تمارس المهام القضائية. كما أنه وبعد مساندة الإعلام للحراك الشعبي والاصطفاف خلف مطالبه حتى وإن تأخرت هذه المساندة لغاية تأكده من قوته خاصة الإعلام العمومي "الحكومي"، فقد غير الإعلام من توجهاته مرة أخرى وتنصل شيئا فشيئا من هذا الاصطفاف خاصة بعد أن خفت صوت الحراك وبدأ يعلو صوت الانتخابات على صوت الحراك، خاصة بعد تحديد تاريخ 12/ 12/ 2019 موعدا للانتخابات الرئاسية، فصارت المشاركة السياسية تختزل في عملية الانتخاب بعد أن كانت قبل حين هي الاحتجاج ورفض الأوضاع السائدة من خلال النقاش في الفضاءات العامة والاحتجاج والتظاهر، حيث صار شعار "الجزائر تنتخب" لا يغادر شاشة أية قناة تلفزيونية عمومية أو خاصة، حتى نهاية الانتخابات يوم 13/ 12 واستبدل بشعار "الجزائر تنتصر". وعاود الخطاب الإعلامي الاصطفاف من جديد خلف تصورات السلطة السياسية والطبقة المهيمنة. كما بدأ الخطاب الإعلامي لاسيما العمومي يلوح بخطر استمرار الاحتجاجات والتظاهر على الاقتصاد الوطني وعلى وضع البلاد في ظل المخاطر الأمنية الدولية والإقليمية، وصارت القنوات تقوم بتغطية إعلامية مستمرة للمناورات العسكرية التي يقوم بها الجيش الوطني تارة، ولخطابات المؤسسة العسكرية المتوالية أسبوعيا وزيارات قيادة الأركان لمختلف النواحي العسكرية تارة أخرى(مصطفاوي و عباسي، 2022، ص370، 371).

ولم يختلف الخطاب الإعلامي في القنوات الخاصة عنه في المشهد الإعلامي عموما أو عنه في القنوات العمومية (الحكومية)، حيث وعلى ذكر الحراك الشعبي بوصفه أبرز الأحداث الاجتماعية والسياسية التي ميزت الواقع الجزائري، فقد تجنبت في البداية تغطية الحراك في ليلته الأولى معلقة عليه بوصفه احتجاجات من أجل الضغط على النظام من أجل القيام بإصلاحات على غرار ما صرحت به التلفزة العمومية، بل وصل الحد وبعد محاولة كسب الرأي العام بالقيام بتغطية مباشرة لما يحدث في الشارع ببعض القنوات كقناة النهار، إلى محاولة تشويه سلمية الحراك الشعبي ومحاولة خدمة المصالح الخاصة سواء للسلطة أو لبعض المصالح المهيمنة أو لمصلحة مالكي القناة، حيث نقلت قناة النهار مشاهد زعمت أنها لأعمال شغب تخللت المسيرات تمثلت في حرق مركبات وتحطيم واجهات شرفات ومباني منها وكالتين بنكيتين (BNA) و(BEA)،كما بثت القناة في تقرير "خبر دون صور" أنه وحسب مصادر (لم يتم ذكرها) تم توقيف عدد من الأجانب يحوزون عتاد متطور للإعلام الآلي قدموا كسياح من أجل شحن الرأي العام وأن التحقيق جار حول هؤلاء، وقد كانت مشاهد حصرية لقناة النهار بتاريخ 01 مارس 2019 ليلا عقب انتهاء المظاهرات في الجمعة الثانية، كما بثت القناة المذكورة مشاهد صراع لفظي وجسدي بين أعضاء من جبهة التحرير عقب سحب الثقة من رئيس الحزب. أما القناة الخاصة "دزاير نيوز" التي بثت موضوع توقيف رجل الأعمال الجزائري "مالك القناة

المذكورة" "علي حداد" على الحدود مع تونس بأم الطبول في ولاية الطارف، فقد أظهرت أن المعني تم توقيفه بناء على مخالفته للتشريعات وهي امتلاكه لجوازي سفر وعدم التصريح بالعملة، لتبث القناة في صبيحة اليوم الموالي في شريط الأخبار أن القضاء يبرئ المعني من تهم الفساد مع أن البيان الأول لوكيل الجمهورية لم يشر إلى موضوع الفساد. ونقلا عن قناة "البلاد" وموقع "كل شيء عن الجزائر" (TSA) تم عرض موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مما يحدث؛ المطالبة بسحب ترشح الرئيس لعهدة خامسة، وعلى نفس موقع قناة البلاد بث مقال بعنوان: "المجلس الإسلامي الأعلى يبارك الحراك الشعبي السلمي". ورغم أن هذه القنوات الخاصة وغيرها قد قامت فعلا بتغطية الحراك الشعبي في الشارع في بعض الحصص وبمناقشة وجوده الفعلي ومصيره وأهدافه ومطالبه المشروعة، إلا أنها وعلى غرار الإعلام الحكومي وبعد أن خفت صوت الحراك وتم اختراقه وتقسيمه، عكفت هذه القنوات إلى وصم شاشاتها بعبارة "الجزائر تنتخب" مباشرة بعد تحديد تاريخ للانتخابات الرئاسية، ليتم استبداله بشعار "الجزائر تنتصر" عشية إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية(مصطفاوي و عباسي، 2022، ص374، 375). وبالإضافة إلى ذلك فإن القنوات الإعلامية قد أنهت الحراك قبل انتهائه الفعلي، حيث أغلقت النقاشات حوله وحول مطالبه مباشرة بعد الإعلان عن تاريخ إجراء الانتخابات. كما أغفلت مناقشة أسباب ودوافع الإنقسام الحاصل في الشارع بين مؤيد للانتخابات ومعارض لها، مختزلة فعل المشاركة السياسية في الفعل الانتخابي بعد أن كانت قبل ذلك تشيد بالاحتجاجات (السلمية) بأنها الشكل المثالي للمشاركة السياسية الفعلية والتي لا يجب اختزالها في الفعل الانتخابي، واصفة إياها بأنها الفعل السياسي الناضج الذي يعبر عن المواطنة وروح المسؤولية التي يتميز بها أفراد الشعب الجزائري، ومشاركته السياسية في قضايا الشأن العام من خلال التظاهر والنقاش الحر والتعبير عن الرأي بكل حرية واحترام الاختلاف والرأي الآخر.

رابعا: (استنتاجات) الاقتصاد الريعي والزبونية السياسية.

1/ عودة لنشأة الإعلام الخاص ورواد الأعمال في الجزائر:

لقد عرفت الجزائرانفتاحا على التعددية الإعلامية مراحل عديدة ومخاضات عسيرة بعد إعلان التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، حيث كان ذلك على إثر الإصلاحات التي جاء بها دستور 1989 من حرية الإعلام والرأي والتعبير، وقد اعتُبِر قانون الإعلام 1990 بمثابة عهد جديد للصحافة الجزائرية قوامه التعددية الإعلامية، الحرية والاستقلالية، كونه قد وضع حدّا لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام وسمح للقطاع الخاص ورواد الأعمال من ولوج هذا القطاع والاستثمار في هذا المجال من خلال حرية النشر وإنشاء الصحف. حيث كانكان الخطاب الإعلامي (الحكومي) في الجزائر قبل ذلك هو منبر أحادي، تبث من خلاله السلطة خطاباتها وتعلن عن رؤاها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، فكان بمثابة خطاب هيمنة ذو توجه اشتراكي قائم على الشعبوية والأبوية المنكرة للتعدد كما أسلفنا الذكر، خطاب لا يعترفبالرأي الآخر ويجرّم حرية الاستثمار والمنافسة وكذا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفها استغلالا، خطابا منبعه معاداة الليبرالية والرأسمالية المنبثقة عن النظرة المعادية للنظام الاستعماري ورأسماليته (الاستغلالية). فقد كان خطابا إعلاميا دعائيا مروجا للاشتراكية وعدالتها الاجتماعية منفرا من الرأسمالية، بما جعل الرأسماليين وأرباب العمل في نظر الجزائريين مثالا للنهب والاستغلال والهيمنة. وقد كان الاقتصاد الريعي بمثابة صمام أمان للنظام القائم وأيديولوجيته وسياساته الاقتصادية، كونه الكابح لأي مطالبات اجتماعية لتغيير الوضع لطالما لا يزال الريع كافيا، لكن تناقص وعدم كفاية الموارد الريعية وتصاعد المد التكنولوجي للعولمة وآثارها أدى إلى انفجار اجتماعي في الجزائر، كان من بين إفرازاته دستور 1989 وإعلان التعددية السياسية، الاقتصادية، الفكرية والإعلامية، هذه الأخيرة التي كان ينتظر أن تنهي عصر الدعاية الأحادي من قبل الصحف العمومية، والتلفزيون والإذاعة الوطنيتين، خاصة بعد صدور قانون 1990 وظهور عناوين جديدة في الساحة الإعلامية، تعود ملكيتها لخواص من صحفيين وجمعيات وأحزاب سياسية وأرباب عمل. وقد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الحديث عمّا تعرّضت له تلك الصحف وأصحابها من تضييق وتقييد للحريات، جراء قانون الطوارئ فيفري 1992 أو على إثر القرار الحكومي جوان 1994 المتعلق بالإعلام الأمني والرقابة المسبقة في المطابع، إلا أن مسار التعددية الإعلامية يزعم أنه قد استُكمل من خلال قانون الإعلام 2012 ثم بقانون يتعلق بإنشاء سلطة السمعي البصري سنة 2014.

فهل يمكن اعتبار أن هذه التشريعات المرتبطة بتحرير الممارسة الإعلامية في الجزائر كافية لتكريس التحول نحو التعددية (الإعلامية) وحرية واستقلالية الخطاب الإعلامي وجعل القطاع الخاص عموما والإعلام الخاص بوجه أخص رافدا من روافد التغيير والدمقرطة؟ أم هي مجرد تعددية (إعلامية)

مؤسسة على حججومبررات سليمة من الناحية الشكلية فقط من خلال وجود رواد أعمال يملكون صحفا وقنوات إعلامية فحسب؟

إن الحديث عن أصول البرجوازية الوطنية (رواد الأعمال) أو كما يسميهم الباحث الجزائري "جيلالي اليابس" منظموا المشروعات يستدعي العودة إلى المرحلة الاستعمارية والتغيرات التي عرفتها الجزائر آنذاك. لأن التغييرات التي أدخلها النظام الاستعماري على نظم الإدارة الحكوميةوشؤون المالية والضرائبوالنقل والمواصلات وعلى وسائل الري والزراعة الحديثة وعلى تنظيم الملكية الفردية وتقنينها.ورغم أنها كانت انتقائية بحيث تخدم مصالح المتروبول دون مصالح الأهالي، إلا أن قلة من هؤلاء (الأهالي) قد استفادوا من تلك التغييرات، لذلك اعتبروا بمثابة الشريك الأول (المحلي) والأصغر لنظام الاستغلال والاستنزاف في مقابل تحقيقهم لثروة طائلة (ابراهيم، 1988، ص151، 152).

وذلك راجع لأن هذه الشرائح الاجتماعية (المنتفعة) من الأهالي والمرتبطة بالنشاطات الزراعية والمنجمية والتجارية الكولونيالية القائمة، كانت بمثابة أساسا ثانيا بعد الجهاز القمعي للمستعمِر من أجل تبرير هيمنته أيديولوجيا. فالأجهزة الأيديولوجية تحتاج إلى الأجهزة القمعية والأجهزة القمعية تحتاج للأجهزة الأيديولوجية أيضا. وكما أوضح لنا "لوي ألتوسير" فإن ليس هناك جهاز قمعي يعتمد على القمع فحسب، وفي نفس الوقت فالأجهزة الأيديولوجية لا تشتغل أو تستعمل الأيديولوجيا فحسب، فليس هناك جهاز قمعي بحت وليس هناك جهاز أيديولوجي بحت. ونظرا لارتباط مصالح هذه الشرائح بالاقتصاد الكولونيالي وتقاطع مصالحها بالمتروبول على مستوى مجموع التراكم الواسع لرأس المال، جعلها تنال دعما سياسيا واقتصاديا تاريخيا من قبل المنظومة الاستعمارية، ثم من قبل منظومة الحكم بعد الاستقلال (عدّي، 1983، ص 154).

وعلاوة على هذا الارتباط، فقد كان للعائلة دور كبير في تمويل وتطوير المؤسسات الخاصة وتحقيق التراكموالثروة لرواد الأعمال بدعم وتمويل أعضائها من أبناء أو أصهار، دون شرط مسبق يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة أو النظر إلى أخلاقية العمل أو قانونية بناء المؤسسة، ولأن نجاح الفرد المستثمر هو نجاح للعائلة والطبقة ككل فقد استفاد هؤلاء من الوضعية الريعية لعائلاتهم وأسرهم التي كانت توفر لهم الحماية من أجل العمل ومراكمة الثروة والامتيازات، ثم توفر لهم مجالات استثمار ونشاطات جديدة من أجل إعادة بناء نشاطاتها بشكل قانوني، وذلك من خلال التقاطعات التي يتم نسجها مع السلطات القائمة (Grim, 2012, p89, 91).

وعلاوة على التحالفات الأسرية والمصاهرة وعلاقات ضبط الأسعار والأسواق، وعلاقات البزنسة والوساطة أو التمفصل في فراغات السلطة السياسية مهما كان نوعها، كان لأربابالعمل استراتيجيات أخرى للبقاء والتطور والتموقع، والتي صار من خلالها أحد الأجهزة الممارسة للهيمنة التي يستمدها من منظومة هيمنة أعلى منه هي السلطة السياسية لنظام المتروبول قبل الاستقلال أو الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وعلى رأسها استراتيجية الاستيلاء التي تحدثت عنها التقارير الصحفية المكتوبة بين سنتي 1962 و1965، وذلك في ظل الصراعات القائمة حول الاستيلاء على السلطة السياسية ومؤسسات الدولة وعلى رأسها مؤسسة الجيش، فقد كان الصراع على مراكمة الثروة عشائريا وأسريا في بعض البلدات الصغيرة نظرا للاصطفاف وتعاون ضباط الجيش المتقاعدين مع الأعيان القدامى والمتسلقين الاجتماعيين لتكوين طغم جديدة، خاصة من القوة الثالثة المؤمنة بالمشروع الحر واقتصاد

السوق، والتي تلقّت تكوينها في المدارس الفرنسية والمستعدة للحفاظ على مكاسب النظام الاستعماري ومصالحه من أجل الحصول على المزيد من الامتيازات، وتزداد أحداث الاستيلاء على الأراضي والمشروعات أو الورش حسب الصحف آنذاك أوقات الأزمات والاضطرابات وفق آلية كلاسيكية، سواء من قبل عائلات معروفة أو العائدة أو ممن صاهروا بعض الحكام العامين أو الضباط السابقين أو المستخدمين في أحد المشروعات الاستعمارية، إلى جانب شركاء جدد من رجال أعمال أوروبيين عادوا واستقروا بالجزائر بعد الاستقلال(ممدني، 2010، ص390، 393).

وفي إطار الإرث الاستعماري فقد حافظت السلطات الجزائرية على الجهاز البيروقراطيبوصفه تركة استعماريةوقامت بإدماجه كقطاع عمومي رغم تعقيده، وأوكلت له إدارة الشأن الاقتصادي بوصفه قطاعا عاما في إطار الأحادية، والذي بموجبه تقوم الدولة بتوجيه الاقتصاد انطلاقا من ملكيتها للسوق ووسائل الإنتاج وأساليبه، وذلك نظرا للتدريب الجيد الذي تلقته هذه الشريحة البيروقراطية في هذا الشأن، كونها تنحدر من أعضاء البرجوازية الصغيرة التي كانت مستخدمة في الجهاز البيروقراطي الاستعماري لتتحول فيما بعد إلى طبقة من المقاولين الرأسماليين؛ أو كما يسمى "الرأسمال الوطني الخاص" بتعبير الباحثة المهتمة بنشأة الطبقات في الجزائر "مغنية الأزرق"، لذا فإنّ توسع الجهاز الإداري للدولة بعد الاستقلال وعجزه عن تسيير مختلف الفروع والتنسيق بين مختلف المستويات الإدارية، نتيجة التناقضات الأيديولوجية والإزدواجية اللغوية الموروثة؛ والتي أنتجت عصبا متصارعة حول المصالح تمنع الجهاز الإداري من أداء مهامه، قد أدى إلى تحول هذا الجهاز إلى وسيلة للثراء الذاتي وتوزيع الثروة بين المناصب، وصار الفعل الإداري يسمى في الأوساط الجزائرية بـ "البيسطو" أو الوساطة (بلهواري، 2015، ص66، 68).

كما أشار عبد القادر يفصح في دراسته حول بناء النظام الجزائري إلى ولادة طبقة سماها برجوازية الدولة، كونها قد استفادت من خلال موقعها داخل أو في أعلى هرم الجهاز الإداري من وسائل الإنتاج التي هي ملك للدولة أساسا، وقد قسمها إلى ثلاث أشكال رغم أنها تتشكل كلها من إطارات أجهزة الدولة، برجوازية المقاولين (العقارات والبناء) وهي الشعبة الأهم في القطاع الخاص، البرجوازية الصناعية التي تهتم ببعض الصناعات الخفيفة، والبرجوازية الريفية وبرجوازية التجار (الترابانديست) والبرجوازية الباريسية المتحالفة مع برجوازية الإطارات العليا للدولة (بلهواري، 2015، ص68، 70).

أما حول طبيعة التراكم ومجالات استثمار هذه الطبقة من "رواد الأعمال" في الجزائر، فيشير "جيلالي اليابس" وفق شواهد امبريقية إلى أن رأس المال البزنس (التجارة) هو المجال السائد لتحقيق التراكم في حالة الجزائر، ولا يقصد بالتراكم هنا التراكم الأولي للثروة؛ بل التراكم في أيدي طبقة تكون قادرة في ضوء وضعها الخاص في المجتمع- ارتباطها وتبعيتها بالاقتصاد الكولونيالي أو بالسلطة القائمة- على تحويل حقوق ملكيتها للثروة والامتيازات المختلفة إلى ملكية لوسائل إنتاج، حيث أعادت إنتاج نفسها من نشاطات البزنس الذي توارثته منذ أجيال؛ والتي يرجع تاريخها إلى فترة الكساد 1920_ 1930 وما بعد الحرب العالمية الثانية وأيضا إبّان حرب التحرير 1955_1962، أين تمكنت هذه الطبقة من خلال اختراقها الدورات التجارية بفضل سياسات مبيعات بُنيت على منافذ وامتيازات تجار الجملة وعمليات الاستيراد والتصدير؛ وبناء على ارتباط مصالحها بمصالح الاقتصاد في المتروبول، من إعادة إنتاج نموذجها التاريخي كطبقة وسطاء احتلت الفضاءات والتقاطعات بين سلسلة من الأسواق

المختلفة محلية ومتروبولية تقليدية وحديثة، ريفية وحضرية، لتهيئ لنفسها سوقا كبيرة بعد الاستقلال، لتلعب الدولة والمؤثرات السياسية عموما بعد ذلك دورا حاسما في تمكين تلك المجموعات من إعادة إنتاج نفسها، من خلال استراتيجيات اقتصادية واجتماعية أسرية عشائرية من أجل تحقيق التراكم والبقاء والتوسع، فصاروا هم التجار والمصرفيين والشاحنين(ممدني، 2010، ص379، 382).

وللتأكيد على رؤية جيلالي اليابس على أن رسمال البزنس هو المجال السائد لتحقيق التراكم من قبل هذه الطبقة، يشير لهواري عدّي إلى أن تخلف المستعمراتلا يرجع إلى التراكم غير المكتمل أو تحويل الثروة إلى المتروبول، بل يُرجعه إلى تجمّد التراكم الأول وانكفاء قوة العمل المحررة حول زراعة الاكتفاء الذاتي، وذلك ليس بسبب غياب الصناعة عن المستعمرات (الجزائر) كما يذهب "بن أشنهو"، بل لأنه وبدل أن يكون الرأسمال الصناعي هو الذي يستغل جهود الأجراء على غرار أوروبا، فإن الرأسمال التجاري هو الذي استغل قوة العمل غير المأجورة ويعيد إنتاج هذا القطاع التقليدي من اليد العاملة، فمن جهة المنتجين المباشرين (الفلاحين) يشتغل الرأسمالي التجاري عمليا كرأسمال مستغِلّ من خلال تحديد أسعار المنتجات، فيحول المنتِج الفلاح إلى وضعية البروليتاري بسبب وضعية التشتت لدى الفلاحين، فقوة العمل هنا ليست لها وضعية السلعة وليس هناك عمل مأجور،وإنما هو اقتطاع لفائض عمل يأخذ أشكالا نقدية مماثلة لتلك التي يقتطعها الرأسمالي الصناعي أو الزراعي، فالرأسمال الذي يشتغل في المستعمرات هو رأسمال تجاري- خدماتي- وليس صناعي (عدي، 1983، ص138، 139).

فعملية تفكيك المجتمع الزراعي (لاانقسامية الملكية) بين المجتمع الأوروبي الإقطاعي والمستعمرات متشابهة تماما، إلا أن الفرق الأساسي هو أن الأولى استطاعت امتصاص قوة العمل المحررة بفضل القطاعات الإنتاجية الجديدة التي أسسها الرأسمالي الصناعي في المانيفاكتورا (الورشات) الأولى للثورة الصناعية، في حين لم تستطع ذلك في المستعمرات، نظرا لكونه كان تدميرا (بدون أفق) لا يتضمن عناصر لإعادة تشكيل جديد، فتجمد النسق الاجتماعي المفكك وتأبدت البنى الاجتماعية التقليدية(عدّي، 1983، ص 134).

كما أن الصناعة (الرأسمال الصناعي) تفترض تقسيما اجتماعيا محددا للعمل كنتاج تاريخي يقوم على تحول فائض القيمة المطلق إلى فائض قيمة نسبيّ، ولما كان هذا الأخير ليس مجرد تقنية بل هو منتج اجتماعيا وكميته مرهونة بدرجة التقسيم الاجتماعي والتقني للعمل، ولطالما هذه الشروط غير متوفرة في المستعمرات نتيجة لارتباط الفرد هناك بالبنى التقليدية ومحافظته على نفس أنماطالحياة والتفكير وأساليب الإنتاج ونوعية النشاط، فإن هذه البيئة تعتبر طاردة للاستثمار عموما ولرأس المال الصناعي بشكل خاص.

ذلك لأن الاستثمار العالمي يتجه نحو الفروع ذات معدلات الربح الأكثر ارتفاعا، في حين أن المستعمرات لا تتوفر إلا على زراعة الاكتفاء والصناعة الاستخراجية وبعض الصناعات التحويلية، والتي لم تكن إلا بدافع ريع الشحن والنقل. لذا فإن الرأسمال المتمركز في المستعمرات لن يكون إلا تجاريا، أو تراكما يرتكز بشكل أساسي على إنتاج فائض القيمة المطلق أو على الريع العقاري والمنجمي(عدّي، 1983، ص 132، 134).

إن الرأسمال التجاري في المستعمرات لم يكن هكذا إلا لأنه مدفوع بالبحث عن أعلى معدل للربح، وهو الأمر الذي لا يستطيع الرأسمال الصناعي تحقيقه في مختلف دوائر الإنتاج؛ لاسيما في المستعمرات، فهو رأسمال صناعي عندما يؤمّن له الإنتاج معدل ربح عالٍ، وهو تجاري عندما تحقق له التجارة ربحا مساويا على الأقل لمعدل ربحه الأول أو أكثر، لذا فهو يشتغل بمفرده في المستعمرات لكونه سهل أن يُنتج، فهو لا يحتاج أن يدخل في سلكة العمل التي يجعل من منتوجاتها سلعة تجارية، بل يبقى على هامشها يمارس وصايته دون أن يعدّل في اشتغالها، بل يجمّدها ملغيا بذلك أية محاولة لأن تتحول أو تتطور، لأن الفائض الذي استولى عليه قد حُوّل إلى خارج العملية الإنتاجية دون أدنى توسيع لقاعدتها التقنية، لتبقى محكومة بأن تعيدّ إنتاج نفسها على نفس المنوال محدثة فائض قيمة لا يفيدها في تمويل وتحويل نفسها أبدا، عكس الرأسمال الصناعي الذي يُخضِع فعليا العمل ويحول بشكل مستمر وسائله في سبيل استخراج أكبر قدر ممكن من فائض القيمة النسبي، هذا الأخير ليس مرتبطا بالكمية بقدر ما هو مرتبط بالنوعية أو التقسيم التقني للعمل، والذي لا يفتأ يتعمق تاريخيا نتيجة تطور التقسيم الاجتماعي للعمل، ليسير الإثنان في تطور ديناميكي أحدهما يعمق الآخر(عدي، 1983، ص144، 145).

ونظرا لأن ذلك لم يحدث في المستعمرات ولم يسمح لفائض القيمة أن يصل إلى مستوى معين، فإنّ الرأسمال الخاص الجزائري أو طبقة رواد الأعمال قد هاجرت إلى قطاعات التجارة والخدمات، لتؤمن لنفسها ربحا مقتطعا من فائض القيمة الاجتماعية، لأن هدفها هو مراكمة الثروة والربح والبقاء والاستمرار والتوسع، وليس المشاركة في تسيير الشأن العام أو احتلال مراكز ومكانة أعلى في منظومة الهيمنة السائدة. فهي تسير وفق منطق التبعية والولاء للفاعلين الاجتماعيين المهيمنين على مراكز توزيع الريع.مضافا إليها البرجوازية البيروقراطية المستفيدة من وسائل إنتاج ورأسمال الدولة، التي استغلت فرص تواجدها داخل الجهاز الإداري للدولة واضطلاعها بمهام تسيير الشأن الاقتصادي واحتكرت سياسة تحديد الأسعار وتوزيع الأسواق، ومنح القروض البنكية والامتيازات المتاحة للاستثمار المحلي كالتخفيض الضريبي والإعفاء الجمركي ومعدلات سعر الصرف، كما صارت تمنح المشاريع دون اعتبارات الكفاءة أو حرية المنافسة وتكافؤ الفرص وغيرها من مبادئ اقتصاد السوق الفعلية.

لتكتمل بذلك عملية تقسيم السوق (مجالات الاستثمار) على أسس تجارية جهوية وعرقية بين قطاع عام يسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية، الأراضي والمناجم والطاقة، إلى جانب البنوك والمصارف والعلاقات مع السوق العالمية، وقطاع خاص يسيطر على جزء من عمليات التصدير والاستيراد وعلى السوق المحلية بمختلف شبكاتها التوزيعية المعتمدة، وذلك باقتسامها للأرباح مع البنوك والمصارف مقابل القروض الممنوحة، واعتمادا كذلك على المضاربة والاحتكار القائمين على الخلل الهيكلي بين قلة العرض والطلب المتزايد، نظرا لاعتماد السوق المحلية على السوق الخارجية (ممدني، 2010، ص 397، 398).

2/ الزبونية السياسية ورواد الأعمال في الجزائر:

وبعد أن اتضحت الممارسات الحمائية للدولة لهذه الجماعات من أرباب العمل، جاء قانون الاستثمار 1966 كتعبير للمساومة بين الدولة وهذه الجماعات التجارية، لتتجاوز تلك الأنشطة حدود المزايا البسيطة الممنوحة إلى نوع من الرعاية التفضيلية لمجموعة من الاستثمارات وفق قواعد قانونية، وعبر

طائفة من السياسات الاقتصادية كدعم الأسعار والاحتفاظ بمعدلات معينة لصرف العملة، إضافة إلى امتيازات الحماية والتخفيض الضريبي في قطاع التجارة الخارجية.وقد كان كافيا بين 1968 و1974 إرسال طلب لوزارة التجارة كي يتم الحصول على رخصة استيراد لمُنتج بعينه، ولكن وعلى مدى تلك الخمسة عشر سنة التي طبق فيها قانون الاستثمار 1966، لم يحصل سوى 40 مشروعا على مزايا ملموسة (الاعتبارات المصرفية، التخفيضات الضريبية والإعفاء الجمركي) من بين 900 مشروع حصلت على الاعتماد في تلك الفترة (ممدني، 2010، ص 399، 404).

ورغم سن قانوني 1966 و1982 إلا أن ذلك لم يمنع من إمكانية التحايل على تلك القوانين أو استغلالها من قبل جماعات وفئات اجتماعية من داخل مؤسسات معينة (برجوازية البيروقراطية التي تحدث عنها ماركس)، وتلك هي أعراض مجتمع لايزال يبحث عن مركز ثقله ولاتزال علاقاته الاجتماعية والاقتصادية القانونية في حالة سيولة (غير مضبوطة وغير ممأسسة)، بما يدفع إلى سلوك بيروقراطيات الدولة والأجنحة السياسية في التعامل مع القطاع الخاص؛ بحيث يجب على أصحاب المشاريع في منطقة معينة الدفع مقابل امتيازات وتسهيلات تم الحصول عليها مجانا ووفق القانون في مناطق أخرى (ممدني، 2010، ص 405، 406)

فصارت الدولة لا تعمل ككيان عقلاني يصدر القوانين ويتعامل مع الجميع على قدم المساواة، بل بقيت تلعب دورا كبيرا في الأرباح الضخمة التي حققها القطاع التجاري الخاص، بحيث كانت تمكنه من فرض سلعة قليلة الجودة بسعر باهض على المستهلك، مع تمكينه من التسعير الإجباري أو الدفع الكامل للضرائب، لتصبح الدولة بهذه الأسوار الحمائية حول السوق الوطنية وسعر الصرف ودعمها الانتقائي، هي عبارة عن التشكيل المصطنع لجماعة الصناعيين بالتعبير التهكمي لكارل ماركس(ممدني، 2010، ص 406، 407)

لقد كانت هذه السياقات في تلك الفترة وإلى غاية 1988 بمثابة مرحلة أو فرصة للتوسع في عدد المشروعات الخاصة المرخصة من طرف الدولة، ولكن الأهم من ذلك هو اندفاع هذه الجماعات إلى تجميع رأس المال وتكوين الشركات وتوحيدها حول التجارة والخدمات بشكل خاص.

فحسب المسح الذي أجراه جيلالي اليابس حول القطاع التجاري، شكلت المشروعات المشتركة 33% من إجمالي المشروعات التجارية، و60% في قطاع تجارة الآلات والأدوات المنزلية وسلع الترفيه، كما زادت تلك الطبقة من تحالفاتها الأسرية مع البيروقراطية المحلية والوطنية، لضمان قوة احتكارية فعالة وتركيز الثروة وتجميع الأرباح وتوسيع دائرة الاستثمار وتنويع النشاط، في ضوء هذا الوضع المميز من الامتيازات الذي حصل عليه أرباب العمل وأصحاب المشروعات نتيجة تلك التحالفات، والتي عادت بالفائدة والنفع أيضا على مسئولي المؤسسات البيروقراطية التي كانت لها حصص من المشروعات الموزعة؛ لاسيما مع الفورة النفطية في نهاية التسعينات، فقد صار نجاح أو فشل أحد مشروعات أرباب العمل يعتمد كلية على نفوذهم وعلاقاتهم مع البيروقراطية المانحة لمختلف المشروعات لاسيما عقود المشتريات الحكومية؛ نظرا لأهمية هذه الأخيرة في مراكمة الثروة والربح السريع، دون أدنى اعتبار لعامل الجدارة أو الكفاءة في اتخاذ قرار منح مشروع معين لمقاول أو رب عمل ما (ممدني، 2010، ص 413، 415).

لذا فقد كانت العلاقة بين سلطة الدولة وأرباب العمل في الجزائر هي علاقة حمائية- زبونية وعلاقة محاصصة. أمّا إذا تحدثنا عن مجال القوانين الذي صار مجالا أو بنية للمساومة، فقد صارت الاستثمارات في شتى المجالات- بما فيها إنشاء صحيفة أو قناة تلفزيونية- وحجم النقد الأجنبي المتوفر هو مجال للمحاصصة أو كعكة يجب اقتسامها، ليس وفق معايير قانونية أو معايير كفاءة اقتصادية أو تنظيمية أو تقنية، بل وفق معايير الولاء والزبونية والعلاقات الشخصية والتحالفات القائمة بين أرباب العمل وما يسمى ببرجوازية البيروقراطية. بما يشير إلى أن السلطة القائمة حتى بعد إدخالها نظام التعددية الحزبية والإعلامية والانتقال من النموذج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق في أواخر الثمانينيات، فإنها لم فتح المجال للمنافسة على إدارة ثروة البلادأو إدخال منافسين سياسيين أو اقتصاديين جددأو من أجل تكريس عملية الدمقرطة أو التحول السياسي والاقتصادي. بل إنّنسج وتوسيع السلطة القائمة لعلاقات جديدة معرجال الأعمال في الساحة السياسية والاقتصادية والإعلامية، يكشف عن استراتيجية السلطات في تنويع التحالفات من أجل الحفاظ على الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة، من خلال البحث عن آليات جديدة وفق أنماط واستراتيجيات تجديد القيادة السياسية وفق أساليب شرعية جديدة، تختلف عن تلك التي كانت قائمة على الأحادية الحزبية والشرعية الثورية.

إنّ فشل إعادة الهيكلة لاقتصاد التخطيط وإعادة بناء شرعية جديدة للسلطة السياسية، الناتج عن شكل النظام المركزي الذي كان سائدا في ستيناتوسبعينات القرن الماضي،والمعتمد على التدخلوسيطرة المديرين التنفيذيين في المؤسسات العمومية، أدى إلى قيام برجوازية دولة "اشتراكية" في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، ومع تناقص احتياطيات النفط وتزايد الدين الوطني إلى إضعاف احتكار الدولة الاقتصادي، ومن أجلمواجهة انتقادات المعارضة اضطرت السلطة القائمة إلى فتح مساحة أكبر للقطاع الخاص بجعل سيطرتهم تبدو أقل مما كانت عليه. ومع ذلك فإن استمالة المعارضة (بما في ذلك الإسلاميون) من خلال الانتخابات وخصخصة المؤسسات العامة في التسعينيات وفتح مجال التعددية الحزبية والإعلامية، لم يؤد إلى ظهور قوى مستقلة بقدر ما سمح للسلطات ببسط سيطرتها الاحتكارية وهيمنتهاأكثر من ذي قبل. وذلكبتشكيل السلطات لتحالفات سياسية جديدة من خلال الدمج القانوني للنخب السياسية والاقتصادية المتنافسة داخل النظام، ومن خلال إعادة تشكيل احتكار الدولة للإيجارات (الريوع) من كونها عامة ومركزة إلى كونها مخصخصة (وزبونية)، لتتحول طبيعة وجود رجال الأعمال من كيفية إضفاء الطابع الديمقراطي والتعدّدي على الحياة السياسية (والإعلامية) والاقتصادية، إلى البحث عن آلية واستراتيجيات لتكييف علاقتهم مع النخبة السياسية الحاكمة،بهدف الحفاظ على الوضع القائم والأيديولوجية السائدة وإعادة إنتاج العلاقات التي تضمن لهم الاستمرارية والبقاء بقرب مراكز توزيع الريع، وتقدمهم في نفس الوقت كعوامل للتغيير أو بوصفهم عناصر أساسية لوضع جديد لنظام اجتماعي ذو نمط تعددي وديمقراطي. لقد تحولت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في الجزائر من سيطرة الدولة الحصرية على النخبة الاقتصادية إلى نظام تحالفات مبهمة بين رجال الأعمال والنخب السياسية، ورغم طغيانسمة الزبونيةوالمحسوبية اللتان كانتا أكثر فاعلية في تسييس شبكات القطاع الخاص أو هؤلاء الفاعلين الجدد، إلا أنّ هذا التنويع لا يعني ظهور سياسات تعددية على المدى القصير بقدر ما كان يعكس حاجة السلطةالقائمة إلى تنويع هيكل حصصها لضمان البقاء. وكما مكّنت هذه العلاقات رواد الأعمال من فهم آليات التحكم في الإيجارات التي كانت تحتكرها السلطة السياسية، ينبغي أن تمكننا من فهم مدى التأثير السياسي الحالي لرجال الأعمال داخل تلك الشبكات الزبائنية التي نشأت جرّاء إعادة هيكلة الشرعية السياسية في الجزائر من خلال الاستقطاب وتوزيع الإيجارات في التسعينيات. حيث اعتمدت النخب الاقتصادية ولفترة طويلة على جهاز الدولة

للحصول على القوت والاعتراف والامتيازات،وحالت الطبيعة المفترسة للدولة دون تطور المؤسسات الخاصة من خلال سيطرتها على تنظيم الثروة وتوزيعها، وغذت نظام الزبائنية حيث القوة الاقتصادية ليست نتيجة لمستوى الإنتاجية ولكنها تعكس درجة الاندماج في شبكة ريعية، لاسيما بعدما قررت الحكومة الجزائرية إنشاء قطاع خاص أكثر رسمية بمقتضى دستور جديد "فيفري 1989"على إثر تهاوي أسعار النفط والفورة الشعبية 1988، حيث أن الرئيس "بن جديد" عين "مولود حمروش" رئيسا جديدا للوزراء، لقيادة برنامج التحرير الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق وحرية تكوين الجمعيات وإطلاق الملكية الخاصة. لكن محاولة التراجع عن تلك الإصلاحات والعودة إلى الاقتصاد التخطيطي اصطدمت بتراكم عبء الديون، وأجبرت الجزائر على اختيار برنامج اقتصادي تحت وصاية صندوق النقد الدولي، وهو ما أدى إلى نمو الميول الريعية النخب السياسية والاقتصادية الجديدة بشكل أكثر حدة. فقد اضطرت جمعيات ومنظمات الأعمالمثل " Confédération Algerienne du Patronat" و"Confédération Générale des Opérateurs Economiciques" والتي كان يقودها أعضاء من الطبقة الاقتصادية التي تم دمجها بالفعل في الشبكات الريعية أو المديرين السابقين للشركات العامة، إلى التنافس حول الحفاظ على ولاءات وثيقة مع السلطة .(Boubekeur, 2013, p469, 473)

ونتيجة لتفضيل تحرير التجارة على مجالات الديمقراطية والتعددية الأخرى ونقل الاحتكارات العامة إلى أيدي مجموعات رجال الأعمال الذين يمثلون المصالح السياسية لمختلف العشائر في السلطة، واستخدام المديرين العامين لعلاقاتهم السابقة لإطلاق مشاريعهم ومؤسساتهم الخاصة، فإن هذا التحول لم يؤدي إلى منافسة حقيقية أو تحرير فعلي واستقلالية لمختلف المجالات، سواء تعلق الأمر بالفضاء الاقتصادي أو العمل السياسي والحرية السياسية أو المجال الصحفي والتعددية الإعلامية، بما جعل العلاقات الزبونية تسود كافة العلاقات بين أرباب العمل والسلطة القائمة.

لقد صارت شبكات رواد الأعمال الجديدة من البيروقراطيين أو الإسلاميين أو غيرهم تلعب دور سياسيا هاما، لاسيما بعد الفورة النفطية في عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، من خلال الدعم في الحملات الانتخابية وتحسين صورة الجزائر والتقليل من شأن الاتهامات الدولية بتواطؤ الدولة والجيش في أعمال العنف إبان التسعينات، وذلك من خلال الدعم المالي الممنوح أثناء مختلف المواعيد الانتخابية، أو من خلال خطاب محطاتهم الإعلامية كمحطة الخليفة التلفزيونية أو قنوات خاصة أخرى، والتي دعمت هذا المرشح أو ذاك في رئاسيات 2004 و 2009. إنّ هذه الأشكال غير المستقرة لرعاية رواد الأعمال من قبل السلطات توضح لنا تصميم هذه الأخيرة على إعادة إنتاج نفسها وتكريس هيمنتها في ظل تنافس العصب السياسية والاقتصادية على الريع، مع إمكانية مهاجمة بعضها البعض من أجل البقاء كزبون سياسي مقرب من السلطة، كما توضح لنا سياسة الإثراء عن طريق دعم هذه التحالفات عبر قنوات غير قانونية أو سياسة العقاب عبر سياسة وقوانين مكافحة الفساد، على استشراء الزبونية السياسية في كل القطاعات التي تمكن رواد الأعمال من ولوجها والاستثمار فيها، من التجارة والتصدير والاستيراد إلى المقولاتية وصولا إلى المؤسسات الإعلامية المكتوبة والمرئية والإلكترونية(Boubekeur, 2013, p475, 481).

ورغم أن الصحافة المكتوبة كانت في وقت مضى هي الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي يمكن القول أنها استطاعت الحصول على نوع من الاستقلالية (المحدودة) عن السلطة، لكن هدفها الأول كان ولا يزال

هو الوصول إلى المال العام والذي لن تناله إلا من خلال التقرب من السلطة، وحتى ملاكها من كبار المستثمرين فإنه لا يمكنهم تسويق منتجاتهم أو الترويج لأي شيء دون موافقة المجلس القومي للاستثمار؛ الذي هو بالأساس بيد رئيس الوزراء، نظرا لأن وصول "بوتفليقة" إلى سدة الحكم قد أنهى كل الإصلاحات اعتقادا منه بأنها سبب محنة البلاد وبأنها كانت نتيجة لقوانين مشينة، تلك التي منحت الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والصحف المستقلة (Grim, 2012, p171,172).

فحرمان أرباب العمل من استقلاليتهم وحقهم في الترشح أو اختياراتهم الحزبية بمقتضى إصلاحات 1989، كان حاجزا ضد أي تأييد أو انتماء لمعارضي السلطة، ذلك كون الدولة تملك حق استرداد الرخص (لمنشآت اقتصادية أو إعلامية) والامتيازات الممنوحة والحرمان من الوصول للإئتمانات المصرفية. وقد يصل الأمر إلى حد المضايقات القانونية والتشويه الإعلامي ضد الملكية الخاصة كما كان حاصلا زمن الأحادية، بما جعل الكثير من أرباب العمل يمتنعون عن إبداء ميولهم وتوجهاتهم السياسية (Grim, 2012, p167, 173).

لذا يمكن القول أنه ورغم ثراء الساحة الإعلامية شكليا بالصحف والجرائد والقنوات الإعلامية خاصة في العشرية الأخيرة؛ بما يوحي بحرية الرأي والتعبير والتعددية الإعلامية واستقلالية المؤسسات الإعلامية، خاصة بعد صدور قانون السمعي البصري سنة 2014 وبعد أن صار للقنوات والصحف رأسمالها الخاص وقانون يضبط علاقاتها، إلا أن الخطاب الإعلامي بعد كل هذه التحولات السوسيو _ اقتصادو _قانونية، لازال يراوح مكانه على غرار الإعلام العمومي من خلال خطاب يتماهى مع خطاب السلطة، ولا يستطيع الكشف عن توجهاته الأيديولوجية أو السياسية والفكرية، وإلا سيكون مصيرهم هو نفسه مصير مجمع الخليفة الذي تجرأ على ولوج المحضور.

حيث كان إطلاق قانتين تلفزيونيتين ودعمهما لأحد المنافسين للسلطة هو بمثابة تحدي صريح لها، والعقاب الاقتصادي والسياسي الذي واجهه مجمع الخليفة هو بمثابة تحذير لكل من يحاول أن يقف في طريق الأوليغارشية أو يُهدّد مصالحها واستقرارها وهيمنتها على مراكز القرار(Grim, 2012, p179).

إن علاقة السلطة/ أرباب الأعمال أو بصفة أعم علاقة السلطة/ مجتمع هي علاقة مهيمِن/ مهيمَن عليه، وهي ناتجة عن اتجاه الدّيْن كما يسميه "بيار كلاستر" حيث تكون الدولة هي الدائن والمجتمع هو المدين، وهي عبارة إفراز لعدة تراكمات تاريخية أنتجها نظام الاحتكارات ورأسمالية الدولة الذي كان سائدا عهد الأحادية الحزبية، هذا النظام الاجتماعي- السياسي، الاقتصادي والفكري الأيديولوجي- الذي كان يجرم الملكية الخاصة ويقضي على كل منافسة اقتصادية بدعوى الطبيعة الاستغلالية للرأسمالي، بما جعل الدولة هي المالك الوحيد للثروة ووسائل الإنتاج ثم للريع النفطي، والمجتمع لا يملك وبالتالي يخضع لمن يملك. حتى مع إعلان التعددية بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والإعلامية، وفتح المجال لحرية المنافسة في السوق والسماح بإنشاء شركات ومؤسسات خاصة على كافة الأصعدة. إلا أن إنشاء هذه المؤسسات ونصيبها من السوق والمشاريع والامتيازات لم يكن يخضع لمعايير قانونية أو معايير الكفاءة والجدارة الاقتصادية بل كان يخضع لمعايير سياسية وليس قانونية. فقد تحولت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في الجزائر من مركزية الدولة وهيمنتها على المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه بما فيها النخب الاقتصادية ورجال المال والأعمال والإعلام والصحافة، إلى نظام تحالفات مبهم بين رجال الأعمال- على اختلاف المؤسسات الاقتصادية التجارية والخدمية التي يديرونها- والنخب

السياسية، لكن هذه التحالفات كانت تطغى عليها علاقة خضوع وتبعية من قبل أصحاب المشروعات وهيمنة من قبل السلطة. إن سمة الزيونية السياسية التي طبعت هذه التحالفات إلى زمن غير بعيد كان لهادور كبير في تسييسرجال الأعمال وشبكات القطاع الخاص، بما جعل هذه الشركات الاقتصادية أو الإعلامية – صحف أو قنوات تلفزيونية- وعلى الرغم من تنوعها تخضع للأجندة السياسية للسلطة القائمة وشروطها، حيث أن هذا التنويع والتعدد لم يكن له أثر علىالساحة السياسة والإعلاميةرغم مرور أكثر من ربع قرن على إعلان التعددية السياسية والإعلامية وحرية السوق، وهو ما كان يعكسبطبيعة الحال حاجة السلطةالقائمة إلى تنويع الفرصوالاستراتيجيات لضمان البقاء والهيمنة، وتجديد أسس الشرعية السياسية نظرا لانهيار أسس الشرعية الثورية وتراجع ثقة الشعب في نخب جبهة التحرير وجيل الثورة الحاكم. وذلك من خلال استخدام التأثير السياسي لرجال الأعمال ومؤسساتهم الاقتصادية والإعلامية المرتبطة ببعض مراكز السلطة عن طريق التحالفات والتقاطعات الزبائنية التي عقدتها على مر المراحل السابقة، وحالت الطبيعة المفترسة للدولة دون تطور تلكالمؤسسات الخاصة من خلال سيطرتها على تنظيم الثروة وتوزيعها، وتعززت السبل والعلاقات الزبائنيةمن أجل ضمان الاستمرار ومراكمة الثروة وتحقيق القوة الاقتصادية، وهو الأمر الذي لا يتحقق بدرجة الكفاءة أوبالنظر لمستوى الإنتاجية بل بمدى القدرة على الاندماج داخل الشبكاتالريعية وضمان استمرار تلك التحالفات.

3/ الاقتصاد الريعي يعيد إنتاج الزبونية وشعبوية الخطاب:

لقد تزامن ازدهار مفهوم الزبونية السياسية مع ازدهار مفهوم الدولة الريعية أو الاقتصاديات الريعية في الأدبيات المهتمة بدراسة الظواهر السياسية في العالم الثالث، وبالأخص في بعض الدول العربية ذات الاقتصاد الريعي خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي أثناء الفورة النفطية ومن بين هذه الدول الجزائر، حيث يرتبط مفهوم الزبونية السياسية بسياسات الدولة الريعية تجاه المجتمع وعلاقتها بمختلف أجزائه أفرادا ومؤسسات. وتتضمن هذه العلاقة الزبونية أو الاستزلام عنصرين أساسيين هما: السيد أو المالك أو رب العمل "le Patron" أو المعزب بتعبير "حافظ ابراهيم"، والزبون "Le Client" أو الزليم (المُستزلَم) بمعنى الرجل الشبيه بالعبد في تبعيته للمالك أو رب العمل، أما الاستزلام فهو يعبر عن نمطٍ من علاقات التبعية التي تربط الزليم بالسيد، هذه الظاهرة التي تتطلب مبدأ تبادل الامتيازات بين طرفين "Le Patron" و"LeClient"، يتحكمان في مصالح غير متكافئة انطلاقا من كونها مملوكة من قبل الأول ومطلوبة كسلعة أو خدمة من قبل الثاني، لتكشف بذلك هذه العلاقة عن طرف ثالث للعلاقة وهو الخدمة أو السلعة أو المصلحة وهو الموضوع الذي تتأسس أو تقوم عليه هذه العلاقة الزبونية. وعليه فإن طبيعة هذه السلعة أو الخدمة أو المصلحة هو ما يحدد طبيعة العلاقة الزبونية إن كانت زبونية سياسية أو غير ذلك، ومهما تعددت أشكالها فإنها حسب "حافظ ابراهيم" ظاهرة وثيقة الارتباط بالنظام والمجتمع الأبويين (دريس، 2016، ص172، 174).

لقد اختصر علينا "حافظ ابراهيم" الكثير من الجهد في هذه المرحلة من البحث عن طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الريعي وإعادة إنتاج الزبونية، إذ أنه أقر بالعلاقة الوثيقة بين ظاهرة الزبونية بوصفها علاقة بين الدولة والمجتمع من جهة، والنظام والمجتمع الأبويين بوصفهما منتجين لهذه الظاهرة من جهة ثانية، حيث أوضح لنا أطراف هذه العلاقة والأسس التي تقوم عليها، خاصة عندما يشير إلى طبيعة السلعة أو الخدمة محل التبادل أو المقايضة بوصفها الأساس الذي تقوم عليه هذه العلاقة، حيث أن طبيعة هذه السلعة أو الخدمة أو المصلحة التي يقدمها السيد أو المالك وفي هذه الحالة الدولة، هي ما

يحدد طبيعة التبعية التي يخضع لها الزبون التابع فردا أو مؤسسة والذي يطلب هذه الخدمة أو المصلحة لأنه في حاجة لها. ليؤكد على إثره الباحث "نوري دريس" حسب الكثير من الأدبيات والدراسات على أن هذه السمة "الزبونية" مرتبطة بظهور الدولة الريعية والاقتصاد الريعي. وهو ما نصبو إلى التأكيد عليه من خلال ما قمنا بجمعه من احصائيات ومعلومات حول الخطاب الإعلامي في الجزائر في سياقاته التاريخية المختلفة، وبخاصة حول المؤسسات الصحفية والإعلامية الخاصة لاسيما في سياق التعددية.

حيث أنه وعلى الرغم من إعلان التعددية بكل أشكالها لاسيما الإعلامية منها، وعلى الرغم من تضاعف عدد الصحف التابعة للقطاع الخاص وأرباب العمل التقليديين أو الجدد، إلا أن الخطاب الإعلامي لم يشهد تلك الاستقلالية في التفكير والتعبير والوصول إلى المعلومة أو نشرها أو بثها، بالشكل الذي يعبر عن الاختلاف الفكري أو الأيديولوجي أو السياسي الذي تقر بوجوده المبادئ التعددية، تلك التي تم إقرارها في الكثير من النصوص القانونية على مر ثلاثة عقود من التحول نحو اقتصاد السوق والتعددية الحزبية والإعلامية وحرية التعبير والرأي.

حيث أن هذه المؤسسات الخاصة ومن خلال التحالفات التي يعقدها أصحابها ومديروها مع بعض مراكز السلطة والمسئولين السياسيين والإدريين المهيمنين على مصادر الريع ومراكز وآليات توزيعه، تسعى للتقرب أكثر إلى هذه المصادر من أجل البقاء والاستمرار والتوسع في أشكال وأنماط نشاطها ومجالات استثمارها؛ ففي فترة حكم "عبد العزيز بوتفليقة" التي عرفت تراكما ضخما لعائدات الريع النفطي والطاقوي عموما، عرفت الساحة الاقتصادية عموما والإعلامية في الجزائر بوجه خاص تحولات كبرى ليس على مستوى الكيف أو الجودة أو التحرر والاسقلالية والتمرد عن خطاب السلطة، بل تحولت على إثر هذا السياق العديد من الصحف والجرائد الخاصة إلى قنوات تلفزيونية، بل وإلى مجمعات إعلامية في بعض الحالات على غرار جريدة الشروق التي تحولت إلى مجمع كامل من الصحف والأسبوعيات والمجلات والقنوات التلفزيونية، وصار الكثير من أرباب العمل يملكون منابر إعلامية خاصة بهم، لكن ورغم محاولة البعض منها الاستقلال والابتعاد عن خطاب السلطة من خلال نقده أو التعرض إلى مناقشة مواضيع وقضايا وطرح تصورات مغايرة لتصورات السلطة القائمة، إلا أن واقع الحال والعلاقات الزبونية السائدة نتيجة الريوع النفطية التي تم تسخيرها لشراء السلم الاجتماعي من جهة، وإعادة بناء تحالفات مع هذه الطبقة من أرباب العمل من خلال منح امتيازات متنوعة للبعض ورعاية البعض الآخر، لكن وفي نفس الوقت استخدمت السلطات استراتيجية "ملفات الفساد" التي تم توريط هذه الفئة في لف خيوطها، لاستزلام وزبننة هذه الفئة من خلال التهديد بفضح ممارساتها وتورطها في تلك القضايا أو بسحب حمايتها أو الامتيازات التي منحت في إطار تلك التحالفات السابقة، وذلك من أجل تسييس هذه الفئة في اتجاه يتوافق مع الأجندة السياسية والخطاب الرسمي والأيديولوجية السائدة، لتقوم منابرها الإعلامية بإعادة إنتاج خطاب إعلامي يتماشى مع خطاب السلطة ويدعم تصوراتها وطروحاتها، كدعم مرشحي السلطة في مختلف المواعيد الانتخابية، أو التسويق والترويج لوجهات نظر تعيد بناء الثقة بين الفرد الجزائري وحكومته وتعززها، خاصة بعدما اهتزت ثقته في خطابها الرسمي الشعبوي الذي عادة ما كان يتغنى بإنجازات الرئيس والحكومة وسياساتها الرشيدة، دون الاهتمام بهموم وانشغالات المواطن الأساسية كقضايا الشغل والبطالة والقدرة الشرائية والندرة والسكن ومشكلة الهجرة "الحرقة" والحقرة والبيروقراطية وغيرها الكثير من المشكلات.

إن تحقيق هذه المؤسسات والشركات الخاصة سواء كانت إعلامية أو غيرها كالمصانع والمقاولات... لمصلحتها، ووفق سمة الزبونية التي تنظم وتحكم العلاقات داخل الدولة الريعية أو الدول ذات الاقتصاد الريعي، يقتضي من أصحابها من أرباب العمل والمقاولين أن يخضعوا للشروط التي تفرضها الجهة المانحة (السلطة القائمة) لتلك الخدمة أو المصلحة، سواء كانت هذه الخدمة عبارة عن امتيازات أو خدمات أو رعاية أو حماية أو أي شكل من أشكال السلعة التي يتم التفاوض حولها في إطار التحالفات التي يتم عقدها باستمرار؛ إذ أن طبيعة هذه الخدمة أو الامتياز هي ما يحدد طبيعة وشكل العلاقة الزبونية ومستوى الهيمنة والتبعية ومجال وكيفية حدوثها.

ورغم تعدد خصائصه وإفرازاته إلا أنّ الاقتصاد الريعي يتأسس على شرطين أساسيين تنبثق عنهما باقي الخصائص، حيث ينبغي أن تكون الموارد المالية التي تُدرُّ على الدولة خارجية وأن ينحصر مصدرها في عنصر ريعي- غير مرتبط بجهد إنتاجي- يضمن مداخيل الاقتصاد القومي حتى يكون اقتصادا ريعيا أو دولة ريعية. لكن ونظرا لظهور هذا النمط في بعض الدول دون غيرها على الرغم من توفر الموارد الريعية في كل منها، يُفترض وجود شرط تاريخي لنشأة أو ظهور الاقتصادات الريعية في بعض الدول دون غيرها، وهو وجود نظام سياسي استبدادي "شمولي" سابق في ظهوره تاريخيا عن ظهور الريع، في حين أن خصائص وإفرازات الاقتصاد الريعي وعلى رأسها الزبونية والتبعية والخضوع وعلاقات الهيمنة تنبثق عن التفاعل بين هذا النظام الشمولي ووفرة تلك الموارد الريعية. إنّ خصائص الاقتصاد الريعي هي امتداد أو مشتقة عن خصائص الدولة ذات النظام الشمولي في شقه الاقتصادي(دريس، 2015، ص119، 121).

يتوضح لنا من خلال ما سبق أن الخيار الاشتاركي الملائم في مبادئه وأيديولوجيته لنظام الأحادية الحزبية الذي كان سائدا في الجزائر طيلة عقود من الزمن، كان بمثابة الشق الاقتصادي للنظام الشمولي الذي كان سائدا، وذلك من خلال الملكية الجماعية (الدولاتية) لوسائل الإنتاج وتجريم الملكية الخاصة انطلاقا من معاداة الرأسمالية بوصفها نظام استغلالي، يقابله في الشق السياسي الحزب الوحيد الذي يمتلك زمام الأمور ويحتكر تسيير الشأن العام الجزائري سواء الاقتصادي أو السياسي أو الإداري أو الإعلامي أو غيره من المجالات، وكذا نفي التعدد السياسي والأيديولوجي القائم وإنكار التعددية الثقافية والاختلاف في الرأي، وتجريم النقاش حول القضايا المصيرية والمسائل ذات الاهتمام المشترك، من خلال الوصاية المفروضة على الخطاب الإعلامي الحكومي والقيود والرقابة المفروضة على الصحف وقنوات التعبير التابعة للقطاع الخاص، سواء تعلق الأمر باحتكار وسائل النشر والبث أو من خلال احتكار المطابع ومصادر الإعلان والإشهار والتحكم في كيفية ومعايير توزيعها، وذلك وفق معيار الزبونية والمحسوبية لا معيار الكفاءة أو الانتشار ونسب المتابعة أو عدد القراء والمتابعين أو الإنتاج أو غيرها.

إن عملية المزاوجة بين عناصر الشمولية والأبوية، الأحادية والوصاية والاحتكار في شقيها السياسي والاقتصادي وما يتضمنه كل شق من فضاءات أخرى كالفضاء الثقافي والإعلامي، قد أفرزت الكثير من السمات والخصائص كان أبرزها الزبونية السياسية والاقتصادية والإعلامية خلال هذه المرحلة بوصفها السمة الرئيسة للعلاقة بين الدولة و/ أو السلطة القائمة من جهة والمجتمع من جهة أخرى. لكن ومن ناحية أخرى وأهم فإن هناك فئات وشرائح محددة كانت قد استفادت من هذا الوضع وهذه السياسات والعلاقات السائدة، حيث ساهمت هذه الظروف والسياقات في تشكل كيانات اجتماعية

واقتصادية هدفها مراكمة الثروة ورأس المال ليس عن طريق الجهد الإنتاجي أو الكفاءة والجدارة وجودة العمل، وإنما عن طريق البحث عن آليات واستراتيجيات للوصول إلى مصادر الريوع التي توزعها السلطة القائمة، وذلك لأن هذه الجماعات قد تشكلت في الأصل نتيجة علاقات أسرية ومصاهرة واقتسام السوق الاستهلاكية، علاقات وتحالفات كانت قد عقدتها مع أسر وأجهزة ورجال يحتلون مراكز أعلى في هرم السلطة أو مع مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة البيروقراطية. لذا فإن هذه العلاقة الزبونية الناتجة عن المزاوجة بين هذين النظامين قد أدت ليس إلى ولادة طبقة جديدة من أرباب العمل ورجال لمال فحسب أو كما يعتقد بعض الباحثين، بل نعتقد أنها أدت إلى خلق آليات جديدة لهذه الجماعات بمختلف التسميات التي أطلقت على هذه الفئة أو الطبقة، من برجوازية الكومبرادور أو البازار إلى البرجوازية الوطنية أو برجوازية البيروقراطية أو غيرها وعلى أساس مختلف التحالفات التي عقدتها مع أطراف مختلفة أيضا، ونظرا لحاجة السلطة القائمة إلى هذه الجماعات من أجل تنويع التحالفات لضمان استمرارية احتكارها للسلطة وتنويع مصادر إعادة بناء هيكلة السلطة، وإعادة بناء شرعية جديدة قائمة على التعددية بعد تراجع الثقة في عناصر جبهة التحرير وجيل الثورة وتقهقر الشرعية الثورية، فإن السلطة وبإعلانها للتعددية الحزبية والإعلامية وفتح السوق وحرية الملكية والمنافسة الاقتصادية، فإنها لم تكن تهدف بذلك إلى إحداث تحول فعلي نحو التعددية بمختلف أشكالها، بقدر ما كانت تسعى لإعادة إنتاج الوضع السائد وعلاقات الهيمنة السائدة، لكن وفق آليات واستراتيجيات جديدة تتناسب والتحولات الشكلانية التي زعمت السلطات أنها عازمة على إحداثها في عدة مجالات وعلى عدة مستويات، وما يؤكد ذلك هو استمرار سياسة الاعتماد على مداخيل الريع النفطي والطاقوي من قبل كل سلطة قائمة، كونه "الريع" هو الأداة والوسيلة الرئيسة التي يتم من خلالها شراء السلم الاجتماعي من جهة واستزلام القطاع الخاص بشكل عام بما فيه خطاب الصحف والقنوات التابعة لأرباب العمل المنخرطين في شبكات الزبونية المختلفة.

إنّ سمة الزبونية التي تطبع العلاقات بين السلطة القائمة والتكوينات الاقتصادية الخاصة والمجتمع عموما تعتبر خاصية مميزة للدولة الريعية التي لا تحصل على مواردها عن طريق الضرائب المفروضة على المواطنين والمؤسسات الخاصة، بل تعتاش على مداخيلها من الخارج كما يصفها "حسين مهداوي"، وذلك عن طريق بيع مادة خام (غاز أو نفط ...) أو تقديم خدمة استراتيجية أو من ضرائب على تحويلات من الخارج، وهي بذلك لا تخضع لمحاسبة المجتمع أو لشروطه وإملاءاته في إطار مبدأ العقد الاجتماعي الإنجليزي القائل: "لا ضرائب دون مشاركة سياسية"(دريس، 2015، ص121، 122).

إن الدولة الريعية التي تعتاش وتسير الشأن العام لمواطنيها اعتمادا على سياسة توزيع المداخيل والعائدات المالية الريعية التي تأتي من الخارج، هي دولة تهيمن على السوق وتتحكم في آلية إنتاج وإعادة إنتاج الفرد و/ أو المجتمع لنفسه، فالسوق بمختلف تفاصيلها من المنافسة الحرة والإنتاج والتبادل الحر و... يعتبر هو المجال الوحيد الذي يسمح للمجتمع و/ أو الفرد بإعادة إنتاج نفسه والمساهمة في تسيير الشأن العام ومناقشته، إنطلاقا من مساهمته في الإنتاج والدخل الوطني من خلال الضرائب ومساهمات القطاع الخاص التي تدعم الدخل الوطني القومي، وهي تسعى من خلال ذلك إلى استبعاد كل المواطنين وأفراد ومؤسسات المجتمع من حيز المواطنة والمشاركة السياسية الفعلية؛ أي تحرمه من ممارسة حق المواطنة - المشاركة في مناقشة وتسيير الشأن العام- في مقابل استغنائها عن

قوته وكفاءته الإنتاجية وواجبه "الإنتاج ودفع للضرائب"، لاسيما إذا تعلق الأمر بالاقتصاد التخطيطي الذي كانت تعتمد الجزائر طيلة ثلاثة عقود من الاستقلال.

حيث أن مفهوم المواطنة رغم سيولته وحركيته المستمرة وبالتالي صعوبة تحديده من قبل الباحثين، إلا أنه يُتفق على أنه يشتمل في دلالاته المعاصرة على ضرورة الإقرار بالمساواة أمام القانون للكثرة من المواطنين في الممارسة الديمقراطية، وذلك بقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساويين في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته، وبالمشاركة الاجتماعية الفعالة في مناقشة واتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة(الجمعي و باللموشي، 2018، ص66، 67).

لم تتوقف أساليب الوصاية والرقابة والقيود أو ظاهرة عقد التحالفات المبهمة بين رجال المال والسلطة السياسية بإعلان التعددية السياسية والإعلامية وحرية السوق والمنافسة، بل إن سمة الزبونية التي تحكم تلك العلاقات قد تعززت من خلال وفرة العائدات والريوع النفطية لاسيما خلال العهدتين الأولى والثانية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، فقد استمرت وتعززت استراتيجية عقد التحالفات، بين من هم في السلطة أو في أعلى هرم الجهاز البيروقراطي أو داخله من جهة، وبين رجال المال أو ما يعرف ببرجوازية الكومبرادور من جهة أخرى، وذلك حول اقتسام السوق الاستهلاكية المحلية بمختلف أشكالها على غرار اقتسام السوق الخارجية (الاستيراد)، من خلال منح البرجوازية البيروقراطية للتسهيلات والامتيازات لرجال المال من أجل الوصول إلى القروض ومختلف المشاريع، أو من خلال تقديم الحماية والرعاية المادية واللوجيستية والقانونية في الكثير من الأحيان لهؤلاء ومشاريعهم، في مقابل اقتسام الأرباح والعائدات المادية والسوقية ومراكمة رأسمالها من جهة، وتوسيع أسواقها وتجديدها من خلال تلك العلاقات والتحالفات القائمة بينها من جهة أخرى. أما السلطة فتكمن مصلحتها وراء عقد هذه التحالفات في احتواء أية منافسة من خلال استزلام هذه النخب الاقتصادية، من أجل إدامة الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة. وفي نفس السياق يمكن قياس المجال الإعلامي على نفس المعايير ووفق نفس المنطق السائد أو الأيديولوجيا السائدة. فإذا كانت المشاريع والصفقات والامتيازات تُمنح وفق منطق التحالفات والعصب وارتباط المصالح، فإنّ منح هؤلاء الحق في إنشاء صحيفة أو قناة لن يخرج عن تلك الأطر المحددة سلفا ووفق نفس المعايير والشروط.

خلاصة:

إذن يمكن القول أن سياق التعددية بما تضمنه من تحولات شكلانية نحو التعددية السياسية والاقتصادية والإعلامية، محافظا في نفس الوقت على نمط العلاقات الذي كان سائدا خلال العهود السابقة من السياق الكولونيالي إلى سياق الأحادية الحزبية، تلك العلاقات ذات الطبيعة الزبونية واستمرار الوصاية الأبوية والقيود المفروضة على القطاع الخاص وعلى المجتمع برمته، هو ما أدى إلى استمرار وتعزيز علاقات الزبونية وإعادة إنتاج خطاب السلطة وعلاقات الهيمنة السائدة، وذلك عن طريق وبواسطة الخطاب الإعلامي الخاص بوصفه أحد أشكال الفئات المنخرطة في التحالفات والشبكات الزبونية، بما جعله خطابا شعبويا وأبويا زبونا للسلطة القائمة، يروج لأيديولوجيتها وتصوراتها وسياساتها ويسعى لإدامة الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة نظرا لاستفادته من هذه التحالفات والشبكات الريعية، فهي تضمن استمراره وبقاءه كجزء لا يتجزأ من منظومة الهيمنة والأيديولوجيا السائدة.

مراجع الفصل السادس:

1/ آمنة قجالي. (2015). الإعلام والعنف السياسي. 1. عمّان/ الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

2/ عبد السلام فيلالي. (2021). المجتمع والدولة في الجزائر 1992- 1999. 1. الجزائر: العقاد للنشر والإعلام.

3/ فيصل فرحي. (2013). الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام. قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

4/ عز الدين بلقدوري. (2017). أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة من خلال التشريعات وقوانين الإعلام الجزائرية. الحوار الثقافي ، 6 (1)، 277- 285.

5/ صبيحة بخوش. (2016). تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (23)، 57- 70.

6/ عبد القادر قندوز. (2015). تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (19)، 140-133.

7/ رحال حسينة زياني. (2017). قراءة في قانوني الإعلام لسنتي 1990 و2012. مجلة المعيار (42)، 416- 442.

8/ Djefafla, Djefafla. (2021). La presse écrite en Algérie et ses contraintes: Les formes et les percussions. Algerian Journal of Mass Media and Public Opinion Research , 42 (1), 234- 243.

9/ Boudhane, Yamine., et Merah, Aissa. (2012). Espace public médiatique en Algérie à la recherche d'un modèle. communication and Development , 42, 367-382.

10/ علي كريمي. (2011). قوانين الإعلام المكتوب في دول المغرب العربي الواقع والتحديات. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

11/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2012). قانون عضوي 12- 05 متعلق بالإعلام. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2)، 21- 33.

12/ عبد الرحمان قنشوبة. (2017). الصحافة الجزائرية الخاصة رهانات وتحديات. مجلة تاريخ العلوم (10)، 17- 27.

13/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2016). قانون رقم 16- 01 يتضمن التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية ، 53 (14)، 1- 37.

14/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (82)، 4- 47.

15/ بوبكر مصطفاوي، و أحمد المبارك عباسي. (2022). حرية الإعلام والمعالجة الإعلامية للحراك الشعبي في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 13 (1)، 358- 381.

16/ سعدالدين ابراهيم، و آخرون. (أكتوبر, 1988). المجتمع والدولة في الوطن العربي. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

17/ لهواري عدي. (1983). الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830_1960. الطبعة الأولى. (جوزيف عبد الله، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

18/ Grim, Nordin. (2012). Entrepreneurs, Pouvoir et Société en Algérie. Alger: Casbah.

19/ محمود ممدني، و آخرون. (2010). دراسات إفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي. 1 ، الأولى. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

20/ كريمة بلهواري. (2015). النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة ةالتغيير. المجلة الجزائرية للسياسات العامة (العدد 8).

21/ Boubekeur, Amel. (2013). Rolling either way? Algerian entrepreneurs as both agents of change and means of preservation of the system. The Journal of North African Studies , 18 (3), 469- 481.

22/ نوري دريس. (2015). الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة. جامعة سطيف 2.

23/ حجام الجمعي، و عبد الرزاق باللموشي. (2018). ثقافة المواطنة في الخطاب الإعلامي الجزائري. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع (8)، 64- 78.

24/ مومية عزري. (2019). منهجية مناقشة النتائج في البحث السوسيولوجي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (51)، 86- 109.

25/ Addi, Lahouari. (2002). Sociologie et anthropologie chez Pierre Bourdieu. Paris/France: el Maarifa.

26/ لوي ألتوسير. (23 11, 2014). الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية. الجزء الاول . (ترجمة – عمرو خيري. نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بريوستر. المصدر: "لينين والفلسفة ومقالات أخرى"، 1971، المترجمون) http//qira2at.com/2018/11/23/لوي-ألتوسير-الأيديولوجية-وأجهزة-الدولة.

خلاصة القسم الثاني للدراسة:

بعد التعرف على أهم المراحل والسياقات التي مرّ بها الخطاب الإعلامي في الجزائر منذ ما قبل الاستقلال، انطلاقا من السياق الكولونيالي والنشأة الاستعمارية للصحافة في الجزائر، والتي تعرفنا من خلالها على الإنقسامية التي ميزت الخطاب الإعلامي لنخب تيارات الحركة الوطنية، ليعرف بعدها الخطاب الإعلامي أحادية فرضها السياق الكولونيالي والأيديولوجية الشعبوية بوصفها أيديولوجية معركة، حتمت على النخب الوطنية توحيد الخطاب في اتجاه واحد لإنجاح العمل الثوري المسلح والسياسي والمسار التفاوضي، ومرورا بسياق الدولة الوطنية ونظام الأحادية الحزبية والتي تم على إثرها فرض أحادية فكرية على خطاب الصحافة والإعلام في الجزائر، وهو ما يتلاءم مع خطاب ومبادئ الاشتراكية والملكية (الدولاتية) الجماعية لوسائل الإنتاج؛ حيث أن الدولة هي الرأسمالي والممول الوحيد لكل الهياكل بما فيها الجهاز الإعلامي، ومن ثمة التحكم في محتوياته وخنق عملية إنتاج وإعادة إنتاج نفسه، لتنتج بذلك وسائل الإعلام والصحف الجزائرية خطابا دعائيا لأيديولوجية الدولة ترويجيا لتصوراتها وطروحاتها حول الكثير من المفاهيم والقضايا التي تخص الشأن العام للجزائريين، كما ساعد في ذلك وكان ملائما لهذا النهج هو الاقتصاد الريعي الذي شجع كل الفضاءات على دخول معترك التنافس على مصادر الريع والتموقع قرب مراكز توزيعها. وصولا إلى سياق التعددية وأهم التحولات السوسيو- اقتصادية التي عرفها الخطاب الإعلامي، والمخاضات العسيرة التي شهدها الإعلام في الجزائر سواء على المستوى القانوني أو الهيكلي أو التداخلات التي عرفها الحقل من قبل الحقول والفضاءات الأخرى لاسيما الحقل السياسي وهيمنة السلطة السياسية سواء على المؤسسات الصحفية أو على الصحفيين ورجال الإعلام، حيث أنه ورغم ما شهدته الساحة الإعلامية عموما من ناحية التشريعات أو التغير الملحوظ في الكم والنوع، من خلال ظهور عناوين عديدة سواء تعلق الأمر بالصحافة المكتوبة والجرائد والدوريات أو بالقنوات التلفزيونية الفضائية (الخاصة) والعمومية وحتى الإعلام الإلكتروني، إلا أن الخطاب الإعلامي لم يصل إلى المستوى المنتظر منه في إطار إعلان التعددية وفتح مجال الإعلام أمام القطاع الخاص، وذلك بالموازاة مع حجم التغيرات على مستوى المحلي وحاجة المجتمع للتغيير في ظل التطورات التكنولوجية في وسائل الإعلام الرقمية، أو على المستوى الدولي والإقليمي بالنظر إلى حجم المنافسة والتطور الذي تعرفه وسائل الإعلام في العالم. لذا فإنه يبدو وكأنّ سياقات النشأة والتطور لازالت تلقي بضلالها على الخطاب الإعلامي حتى بعد إعلان التعددية نهاية القرن الماضي، أو فتح مجال السمعي البصري في العقد الثاني من الألفية الثالثة لاسيما بعد احتجاجات 22 فيفري 2019، والذي شهد في بداياته تحولا عميقا في خطاب الصحافة الجزائرية، على عدة مستويات لاسيما فيما يتعلق بنقل الحقائق حول الأحداث أو في مناقشة القضايا التي تهم الشأن العام دون تهميش للرأي الآخر دون قيد أو شرط، أو على مستوى الموضوعية والحياد في نقل الحقائق ومناقشتها وتحليلها. إلا أنه ما فتئ يعود إلى ما كان عليه في السابق وكأنه لا زال يعاني من تبعات عهد الأحادية الحزبية وطروحات الرأي الواحد واحتكار الدولة لهذا القطاع خاصة مجال السمعي البصري، وذلك ما يتلاءم مع استمرار الدولة في الاعتماد على الريع الطاقوي وهو ما فرض المنطق الريعي والزبونية السياسية على كل الفضاءات والحقول والخطابات إن منطق النظام الريعي يتلاءم كذلك هو الآخر مع منطق ومبادئ الاشتراكية المغلفة بليبرالية وتعددية شكلية مضمونها "اقتصاد سوق موجه" وليس حر، وهو أيضا ما يتلاءم مع الخاصية الموروثة التي ميزت الخطاب الإعلامي في الجزائر وهي النظام الأبوي المتوارث وإن كان مستحدثا. فالاقتصاد الريعي يعيد إنتاج الأحادية والأبوية والخطاب الشعبوي، والذي بدوره يلغي كل تعدد مفترض ويجرم

الاختلاف في الرأي، حتى وإن تم سن تشريعات تنص على التعدد والحرية واحترام الاختلاف في المعتقد والرأي، وذلك في مختلف النصوص القانونية لاسيما ما تعلق منها بالإعلام، خاصة بعد دستور 1989 وإعلان التعددية وما عقبه من انفتاح في مجال الإعلام من خلال قوانين 1990، 2012 و2014.

الفصل السابع: نتائج الدراسة.

أولا: نتائج البحث على ضوء تساؤلات وفرضيات الدراسة.

ثانيا: تحليل نتائج البحث على ضوء أهداف الدراسة.

ثالثا: تحليل نتائج البحث على ضوء الدراسات السابقة.

رابعا: قراءة في نتائج الدراسة على ضوء المقاربات النظرية المعتمدة.

أولا: نتائج البحث على ضوء تساؤلات وفرضيات الدراسة:

تجدر الإشارة إلى ضرورة التذكير بإشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية: "ماهي السياقات التاريخية (الأيديولوجية، السوسيو- اقتصادية والسوسيو- قانونية) التي جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر خطابا يندرج ضمن استراتيجيات إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة ؟" والتي يندرج ضمنها ثلاث تساؤلات فرعية هي:

- ماهي إفرازات السياق الكولونيالي على الخطاب الإعلامي في الجزائر؟

- ماهي التحولات التي عرفها الخطاب الإعلامي في الجزائر خلال فترة: 1962- 1988؟

- ماهي التحولات البنيوية والاقتصادية التي أفرزتها التعددية على الخطاب الإعلامي؟

ومن خلال القسم الثاني من الدراسة والذي يتعلق بمجتمع الدراسة، والذي حاولنا من خلاله البحث عن أهم السياقات التاريخية التي تعرض لها المجتمع الجزائري وأثرت على كل فضاءاته، ومن ثمة أثرت في الخطاب الإعلامي وكل المتغيرات والفضاءات التي يتأثر بها هذا الحقل كالفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي والتشريعي، توصلنا إلى دراسة ثلاثة سياقات رئيسية في تاريخ الجزائر كان لها الأثر الكبير في التحولات التي عرفها الواقع الاجتماعي في الجزائر بشكل عام والخطاب الإعلامي بشكل خاص، هذه السياقات التي حاولنا من خلال دراستها الإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها. لذا فقد توصلنا إلى الآتي:

لقد كان السياق الكولونيالي وأهم إفرازاته على الخطاب الإعلامي والواقع الاجتماعي في الجزائر هو أول هذه السياقات التي تمت دراستها، كما تم التطرق في هذه الدراسة لأهم التحولات التي عرفها الخطاب الإعلامي في الجزائر المستقلة خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1988، حيث كان لسياق الأحادية الحزبية الكثير من الإفرازات أيضا على الخطاب الإعلامي منها ما هو امتداد لإفرازات ونتائج السياق الكولونيالي، ومنها ما هو عبارة عن خصائص وسمات حديثة أو وافدة أحدثها هذا السياق أو استحدثتها العلاقات السائدة في هذه المرحلة. ثم سياق التعددية الذي ولجته الجزائر في العقد الأخير من القرن الماضي وتمت دراسة أهم التحولات البنيوية والاقتصادية التي أفرزها هذا السياق على الخطاب الإعلامي، لنتوصل في النهاية إلى مجموعة من الخصائص والسمات التي طبعت الخطاب الإعلامي في الجزائر على إثر هذه السياقات الثلاث.

ورغم أنها كانت في ارتباطها وتسلسلها عبارة عن كتلة متداخلة من التراكمات التي أفرزتها تلك السياقات، إلا أنّ هذه الخصائص التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تصنيفها إلى ثلاث أشكال من الخصائص والسّمات: خصائص أصيلة أو متجذرة في التشكيل الاجتماعي الجزائري كالقبلية والعصبية، وكذا الوصاية الأبوية بمختلف خصائصها ونظم الولاء التي يتضمنها النظام الأبوي، سواء تلك القائمة في مستوياتها الصغرى في المجتمع كالعائلة والقبيلة أو في مستوياتها الكبرى كالدولة ومختلف أجهزتها، وخصائص وسمات عارضة ظهرت أثناء المراحل الأخيرة من الاستعمار والسنوات الأولى من الاستقلال، والتي تم تعزيزها بعد الاستقلال فصارت وكأنها متوارثة من المرحلة الاستعمارية كالانقسامية والشعبوية والزبونية، وخصائص وافدة على المجتمع الجزائري أو خيارات حديثة وعلى رأسها الخيار الاشتراكي وما أفرزه هذا النمط الاقتصادي من مميزات طبعت الخطاب الإعلامي أو ما كرسه هذا الخيار من ميزات وسمات قديمة إما متجذرة أو موروثة من الحقبة الاستعمارية أو حديثة أو مستحدثة. فالخيار الاشتراكي لم يولد لا الأبوية والوصاية المفروضة على المجتمع بكل فضاءاته وحقوله ولا الشعبوية في الخطاب أو الزبونية كسمة أساسية في شتى العلاقات، بما فيها علاقة الصحافة ووسائل الإعلام بالسلطة وأجهزتها الإدارية والسياسية والاقتصادية، بل إن الخيار الاشتراكي بما يتضمنه من مبادئ وما ينطوي عليه من قيم أيديولوجية، وما رافقه من مبادئ نظام الأحادية الحزبية في الشق السياسي للدولة وريعية اقتصادها وهشاشته قد أدى إلى تكريس وتعزيز هذه الخصائص وجعلها أكثر تجذّرا وتغلغلا في الخطاب الإعلامي وفي كل الخطابات، وفي كل العلاقات القائمة بين الفضاءات والحقول الاجتماعية في المجتمع الجزائري. حتى بعد إعلان

التعددية السياسية والانفتاح على اقتصاد السوق والاستثمارات الخاصة في شتى المجالات، فقد استمرت وتعززت هذه الخصائص لكن بواسطة سياسات واستراتيجيات أخرى تتلاءم والمزاوجة بين خصائص ومبادئ هذا التحول ومبادئه وقيمه الحديثة وتلك التقليدية، بين فكرة التعددية الحزبية والإعلامية وحرية السوق والمنافسة الحرة من جهة، واستمرار تدخل الدولة ووصاية أجهزتها وأدواتها على مختلف أعضاء المجتمع بواسطة وعن طريق اقتصادها الريعي بمختلف خصائصه ومنطق تفاعلاته وعلاقاته من جهة أخرى.

هذا التقسيم كان وفقا لتصور الباحث انطلاقا من معايير ابستمولوجية وتاريخية محددة، أول وأهم هذه المعايير التي تم الاستناد إليها هو العودة للسياقات التاريخية التي مرت بها الجزائر بما كانت تتضمنه هذه السياقات من تحولات بنيوية وأيديولوجية وسوسيو- اقتصادية، والتي طبعت الخطاب الإعلامي في الجزائر- عبر مختلف المراحل والتطورات التي شهدها قبل وبعد الاستقلال- بكثير من الخصائص والمميزات والتي تم تصنيفها حسب تلك المراحل والسياقات، إلا أن هذه الخصائص قد تكون قابلة للمزيد من النقد والنقاش والإثراء من أجل أن تكون أكثر دقة ربما وفق آراء أخرى أو دراسات أكثر عمقا، وذلك من خلال تناول الخصائص التي أفرزها كل سياق وكل مرحلة في بحث خاص. وهو ما نعتقد أنه كان سيكون أكثر دقة في نتائجه من بحث يشمل كل هذه المراحل التاريخية أو السياقات الثلاث. وتقسم هذه الخصائص وفقا للسياقات التاريخية التي أنتجتها:

1/ الانقسامية: بوصفها سمة من سمات الخطاب الإعلامي في جزائر ما قبل الثورة، ذلك لأنها سمة أفرزها السياق الكولونيالي في تلك المرحلة وطبعت خطاب الحركة الوطنية على اختلاف تياراتها. فقد كانت العلاقات السائدة آنذاك والسياسات التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية تجاه كل ما هو جزائري أو كل ما يمثل الأهالي المسلمين أو يمثل مصالحهم، هي التي خلقت هذه الانقسامية في أوساط الجزائريين بشكل عام وفي وسط نخب الحركة الوطنية بشكل خاص. كما أن الانقسامية لم تنتهي بانصهار نخب وتيارات الحركة الوطنية تحت لواء جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري، أو بانتشار الخطاب الشعبوي وتغلغله في أوساط وخطاب كل النخب السياسية والإعلامية والثقافية قبل وبعد الاستقلال، بل استمرت تلك الانقسامية في صور شتى جعلت الشعبوية تتكرس أكثر فأكثر لاسيما في الخطاب الإعلامي الرسمي، حيث راحت النخب الحاكمة تستغل هذه الانقسامية وتسيرها وفق مصالحها ووفق منطق ومبادئ الأحادية الحزبية، والذي راحت من خلاله سلطة الدولة والحزب تحتكر لنفسها حق توزيع المناصب والريوع والامتيازات على مختلف النخب والفئات الشعبية بمختلف الطبقات وعلى مستوى كل القطاعات. فقد استمرت الانقسامية الفكرية واللغوية والأيديولوجية من خلال القطاعية في تسيير الشأن العام وفق مبادئ الجهوية والموالاة والزبونية، خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال التي تزامنت مع الخيار الاشتراكي ومبادئه الأيديولوجية، فصار الخطاب الإعلامي برمته ليس سوى إعادة إنتاج للواقع الاجتماعي الذي من خلاله تقوم السلطة بإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة.

2/ الشعبوية: بوصفها نزعة وأيديولوجية طبعت الخطاب الإعلامي في الجزائر بمختلف أشكاله:هي أحد إفرازات السياق الكولونيالي بمختلف ظروفه ومراحله لاسيما مرحلة الثورة التحريرية، حيث كانت هذه الأخيرة "معركة التحرير" هي المسوغ والمبرر الرئيسي للخطاب الشعبوي بوصفه أيديولوجية معركة، هذا الخطاب الذي كان يسعى لرص الصفوف وتوحيد مختلف الرؤى والتيارات

السياسية للحركة الوطنية حول العمل الثوري، كما أنه لم يقتصر على نخب الحركة الوطنية فحسب بل وصل في مرحلة ما إلى إلزام كل أفراد الشعب بمختلف فئاته وشرائحه وإجبارهم على النضال، واشتراط التخلي عن التحزب وضرورة الانصهار في جبهة التحرير الوطني. ليستمر هذا الخطاب بعد الاستقلال ويتعزز أكثر باختزال المشروع السياسي والأيديولوجي والاقتصادي للدولة الوطنية وليدة الاستقلال في الرأي الواحد والفكر الواحد ووصاية الزعيم "الأب" الواحد والحزب الواحد، وكذا ملكية الدولة و/ أو الحزب "الطبقة الحاكمة" لوسائل الإنتاج، حيث يُعتقد وفق هذا التصور أن الشعب هو كتلة واحدة وليس هناك اختلافات كثيرة تدعو إلى الاختلاف أو فتح نقاش حول اختيار المصير، فالتاريخ واحد والحاضر والمستقبل واحد ومشترك ولا بد من توحيد الجهود من أجل استكمال معركة البناء والتشييد.

بما يجب عن التساؤل الأول للدراسة "ماهي إفرازات السياق الكولونيالي على الخطاب الإعلامي في الجزائر؟"، ويؤكد على صحة الفرضية الأولى للدراسة باعتبار أنّ الانقسامية الثقافية في مرحلة النضال السياسي للحركة الوطنية ثم الشعبوية كنزعة وأيديولوجية في مرحلة العمل المسلح ومعركة التحرير، هي من أهم خصائص الخطاب الإعلامي في جزائر ما قبل الاستقلال التي أفرزها الاستعمار الفرنسي بطبيعته الكولونيالية، والتي استمرت آثارها على الخطاب الإعلامي في مرحلة الاستقلال بما يتوافق مع معركة التنمية والبناء والتشييد، فجعلته خطابا يتماهى مع خطاب السلطة ويعيد إنتاج خطابها وقيمها الأيديولوجية، من خلال إسهامه في ترويج وتبرير مبادئ الخيار الأحادي والاقتصاد التخطيطي بوصفه جهاز للدولة والحزب مهمته تنشئة وتوجيه الجماهير نحو الالتفاف لإنجاح مسار التنمية وبناء الدولة المستقبلية "الثورة الديمقراطية الشعبية".

3/ الزبونية: لم تنتهي هيمنة النزعة الشعبوية على الخطاب الإعلامي في الجزائر، لاسيما إذا تعلق الأمر بخطاب الصحافة الحكومية في عهد الحزب الواحد وهيمنة رجال الحزب والإدارة على الصحف والإذاعة والتلفزيون أو الصحف الخاصة، وذلك نظرا للاحتكار الذي ظل قائما على وسائل الإنتاج عموما وعلى الصحف والإعلام بوجه خاص، والوصاية والاحتكار والهيمنة على أداوت الطبع وعلى موارد الإشهار والإعلان وتوزيعها الامتيازات ومختلف الامتيازات وفق منطق الولاء والتبعية، - لتتحقق بذلك فرضية الدراسة الثانية القائلة: "بأنالملكية الجماعية (الدولاتية) لوسائل الإنتاج واحتكار الدولة للسوق ولوسائل الطبع النشر والإشهار والوصاية الأبوية على المجتمع بكل فضاءاته، والتي تعتبر من أهم أسس الأحادية الحزبية ومبادئ الاقتصاد التخطيطي التي قامت عليها الدولة الوطنية بنت الاستقلال، قد كرست الخطاب الشعبوي في وسائل الإعلام والصحف الوطنية وفرضت عليها البحث عن التموقع قرب السلطة والدخول في علاقة زبونية مع مراكز توزيع الريع وأجهزة الدولة البيروقراطية لضمان بقائها، بما يؤدي بها إلى إعادة إنتاج الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة وتعزيز خضوعها لهذه الأجهزة السلطوية". والتي تجيب على التساؤل الفرعي الثاني للدراسة: "ماهي التحولات التي عرفها الخطاب الإعلامي في الجزائر خلال فترة: 1962- 1988؟"

كما استمرت هذه النزعة الشعبوية والانقسامية في خطاب الصحافة الجزائرية في سياق التعددية، حيث وعلى الرغم من إعلان فتح المجال أمام الخواص للاستثمار في الكثير من المجالات بما فيها الصحافة المكتوبة أو مجال السمعي البصري، حتى وإن تأخر الأمر قليلا في هذا الأخير، إلا أن هذا الانفتاح لم يكن لينهي تبعية الخطاب الإعلامي (العمومي والخاص) في الجزائر للسلطة السياسية وأجندة

وأيديولوجية الطبقة المهيمنة على الحكم في الجزائر. وذلك يعود بالدرجة الأولى لطبيعة الاقتصاد الريعي التي رافقت هذه التحولات والانفتاح على اقتصاد السوق والتعددية السياسية والإعلامية، فطبيعة العلاقات التي تميز الدولة الريعية؛ أو الاقتصاد الريعي بوصفه سياق مرافق لسياق التعددية في الجزائر من جهة ومُشوِّه ومُعيق لتشكلها وتطورها في الوقت نفسه، وممتد بكل علاقاته وتفاعلاته منذ عهد الأحادية من جهة أخرى. لقد فرض هذا السياق منطق تفاعلاته بمختلف تشوهاته على كل العلاقات السائدة بين مختلف الحقول والفضاءات في الجزائر؛ بين الفضاء السياسي والاقتصادي من جهة، وبين القطاع العام والإدارة والسلطة القائمة من جهة ثانية، وبين القطاع الخاص أو ما يعرف بأرباب العمل ومنظمي المشروعات (البرجوازية الوطنية) والسلطة القائمة من جهة أخرى، لاسيما وأن هذه الطبقة وفي إطار التقاطعات والتحالفات التي كانت تعقدها مع مختلف أجهزة ورجال الدولة والحزب سابقا، قد تحصلت على امتيازات وحقوق إنشاء ورشات ومؤسسات اقتصادية (تجارية) وقنوات تلفزيونية وصحف ودوريات تتحدث باسمها وتعبر عن توجهاتها السياسية والأيديولوجية وتتنافس من خلالها على السوق والمجال العام، إلا أنّ الشروط التي يتم منح تلك الامتيازات على أساساها والتي تحكم منطق العلاقات في الاقتصاديات الريعية، والتي تمت على أساسها تلك التحالفات والتقاطعات، كانت قد منعت وكبحت كل تعدد أو اختلاف وتنوع فكري أو سياسي مفترض، نظرا لأن منطق الزبونية الذي يحكم تلك العلاقات والتحالفات التي سبق ذكرها، ونظرا لطبيعة الاقتصاد الريعي الذي يقتضي تبعية الاقتصاد للسياسة وتحكم السلطة السياسية من خلال أجهزتها البيروقراطية في السوق الاستثمارية بمختلف أشكالها بما فيها سوق الصحافة ووسائل الإعلام، قد جعل من الخطاب الإعلامي برمته لا يعدو أن يكون خطابا يبث تصورات السلطة يسعى لإدامة الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة، وذلك وفق منطق التبعية- لولي النعمة- للسلطة القائمة نظرا لما تمنحه هذه الأخيرة من امتيازات ومشاريع وتسهيلات ووسائل الحماية من المنافسة وحتى من الإفلاس في الكثير من الحالات، كما حدث مع عدة شركات ومؤسسات اقتصادية وصحف وقنوات تابعة لمستثمرين خواص.

وهو ما يجيب عن التساؤل الفرعي الثالث للدراسة: "ماهي التحولات البنيوية والاقتصادية التي أفرزتها التعددية على الخطاب الإعلامي؟"، ويؤكد بذلك على صحة الفرضية الثالثة والقائلة: بأنّاستمرار العلاقات الزبونية التي فرضتها طبيعة الاقتصاد الريعي واستمرار الدولة في احتكارها لوسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج المادية والرمزية، بما شوه سياق التعددية وأعاق عملية الانتقال الديمقراطي والتحول نحو اقتصاد السوق والتعددية بكل أشكالها، هي خصائص جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر خاضعا لإملاءات السلطة القائمة وغير قادر على تحقيق استقلاليته وإعادة إنتاج نفسه ماديا ورمزيا بعيدا عن الشروط التي تفرضها علاقاته وتحالفاته مع مراكز توزيع الريع (السلطة القائمة).

ثانيا: تحليل النتائج على ضوء أهداف الدراسة:

إنّ لكل دراسة علمية أهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها لقاء الجهد العلمي الذي يبذله، وبتباين التخصصات المعرفية وتنوع الظواهر موضوع الدراسة وتعدد الزوايا التي تتم من خلالها تلك البحوث والدراسات العلمية، تتباين وتتعدد الأهداف المرجوة من كل بحث علمي؛ إذ أنّ طبيعة الموضوع والدراسة التي يقوم بها الباحث هي ما يحدد الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها جراء تلك الدراسة. ورغم أنّ كل البحوث تشترك في هدف علمي مشترك يتبناه كل الباحثون عموما؛ وهو الوصول إلى وصف وفهم الظاهرة المدروسة وتفسيرها وتحليل علاقاتها وعللها قصد ضبطها والتحكم بها، والتي يسعى من خلالها الباحثون إلى تقديم إضافة علمية على المستوى النظري، أو الوصول إلى اقتراح أو إيجاد حلول لمشكلة مطروحة على المستوى العملي أو التطبيقي، ورغم ذلك إلا فإنّ لكل بحث خصوصيته وطبيعته التي تستدعي من كل باحث تحديد أهداف خاصة ترتبط بتلك الخصوصية.

لذا وعلى المستوى النظري أو المعرفي نعتقد بأنه قد تم الوصول إلى تحقيق الهدف أو الغرض المعرفي العام "المشترك بين كل البحوث العلمية" من هذه الدراسة، وذلك لأننا نعتبر أن هذا الجهد المعرفي المتعمق الذي توصلنا من خلاله إلى وصف الظاهرة موضوع الدراسة "الخطاب الإعلامي في الجزائر"، قد تمكنا من خلاله إلى تحقيق الهدف العملي المرجو من كل دراسة علمية، حتى وإن لم يكن باستطاعتنا استخدام نتائج البحث في حل مشكلة على المستوى العملي أو التطبيقي، إلا أنه وزيادة على الهدف المعرفي العام قد توصلت الدراسة إلى تحقيق كل الأهداف المسطرة انطلاقا من الهدف الأول والمتمثل في:

وصف الخطاب الإعلامي ووسائل الإعلام والاتصال في الجزائر عبر مختلف مراحل تطورها، منذ نشأة الصحافة بهذا الإصطلاح في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي، مرورا بتطوراتها في عهد الاستقلال سواء تعلق الأمر بعهد الأحادية الحزبية أو مرحلة التعددية والانفتاح، وذلك من خلال ثلاثة فصول كاملة في القسم الثاني من الدراسة، حيث تطرق كل فصل من هذه الفصول الثلاثة لمرحلة وسياق معين من هذه السياقات التاريخية التي أسهمت بشكل أو بآخر في تشكيل وبلورة الخطاب الإعلامي في الجزائر على ما هو عليه منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا، وهو ما يعني تحقيق الأهداف الثلاثة الأخرى للدراسة والتي تتلخص في:

. دراسة السياق الكولونيالي وإفرازاته على الخطاب الإعلامي في الجزائر، وأهم الخصائص الأيديولوجية التي طبعت هذا الخطاب بمختلف وسائله وأشكاله.

. دراسة أهم التحولات الأيديولوجية والسوسيولوجية التي أفرزها سياق الأحادية والتي طبعت الخطاب الإعلامي ومن ثمة الواقع الاجتماعي في الجزائر.

. دراسة أهم الخصائص والتحولات والتراكمات على المستوى الأيديولوجي والسوسيو- اقتصادي التي أفرزها سياق التعددية على الخطاب الإعلامي في الجزائر.

بما يمكننا من تحقيق الهدف المعرفي الأسمى وهو فهم وتفسير طبيعة الخطاب الإعلامي في الجزائر، وذلك من خلال فهم وتفسير طبيعة العلاقات السائدة خلال مختلف السياقات التي تشكل وتطور خلالها الخطاب الإعلامي والصحافة ووسائل الإعلام بصفة عامة في الجزائر، حيث تم التفصيل في إفرازات كل سياق من هذه السياقات على الواقع الاجتماعي في الجزائر عموما وعلى الخطاب الإعلامي بوجه خاص، حيث تطرقنا إلى الكيفية التي تم من خلالها تأثير كل سياق على الخطاب الإعلامي، وما هي الخصائص التي أفرزها كل منها بما جعل الخطاب الإعلامي في الجزائر يتسم بهذه السمات المنبثقة من طبيعة العلاقات السائدة في كل مرحلة.

بدءا بدراسة السياق الكولونيالي والبحث عن أهم الأحداث والمتغيرات والعلاقات السائدة فيه، والتي جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر يتسم بالانقسامية الثقافية واللغوية والأيديولوجية والسياسية خلال مرحلة النضال السياسي للشعب الجزائري، وجعلت منه خطابا يتصارع من أجل التموقع قرب مراكز الإدارة والسلطة الاستعمارية ونيل رضاها من جهة، واستقطاب الجماهير الجزائرية ودعمها من أجل البقاء والاستمرار من جهة اخرى، وذلك من أجل نيل الامتيازات والحماية والمناصب والمكانة الاجتماعية ومراكمة رأسمال نوعي بمختلف أشكاله وصوره، مثل اكتساب كل تيار من تيارات الحركة الوطنية لشرعية تمثيله للشعب الجزائري والحديث باسم الأهالي والتكفل بطرح انشغالاتهم والدفاع عن مصالحهم، سواء أمام السلطات الاستعمارية في الجزائر أو في المتروبول أو أمام الرأي العام الفرنسي أو الجزائري أو الدولي، لاسيما وأن هذا الفترة قد تزامنت مع تغيرات دولية كبرى كالحربين العالميتين وإفرازاتها على الدول والمجتمعات المستعمِرة أو المستعمَرة، وعلى رأس هذه التحولات ظهور مبادئ الحرية وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك بعيدا عن الأحكام القيمية وغير العلمية التي يمكن أن تطلق من هنا أو هناك حول خطاب تلك التيارات على اختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية لنخبها، إن كان خطابا يمثل الأهالي المسلمين ويدافع عن مصالحهم فعلا أو يزعم ذلك فحسب. وللإشارة فإنه قد سبق التفصيل في أسباب وظروف هذه الانقسامية.

وكذا ما أفرزه هذا السياق خلال مرحلة أو معركة التحرير "الثورة المسلحة" من نزعة شعبوية في الخطاب، تدعو من خلالها النخب القيادية في الثورة وفي جبهة التحرير الوطني للالتفاف حول العمل الثوري، وتحرص على نبذ كل الاختلافات "الانقسامية" الثقافية والأيديولوجية والسياسية والفكرية القائمة، وذلك بمقتضى ضرورة الانصهار في تيار واحد وحزب واحد هو جبهة التحرير الوطني الممثل والناطق الرسمي والوحيد باسم الشعب الجزائري، على المستوى الداخلي أو الخارجي، وعلى مستوى الأفكار والقيم الأيديولوجية والتوجهات السياسية وحتى الاقتصادية فيما بعد.

وصولا إلى دراسة سياق الأحادية الحزبية وإفرازاته على الخطاب الإعلامي في الجزائر، والذي تبين لنا من خلاله ومن خلال نتائج البحث أن الخطاب الشعبوي لم ينته بانتهاء الثورة التحريرية؛ أي بزوال مبرر نبذ الاختلافات من أجل نيل الاستقلال والالتفاف حول موقف واحد لطرد الاستعمار، بل إن الاختلافات الفكرية والأيديولوجية والتنوع على مستوى التوجهات السياسية والثقافية قد عاودت الظهور بعد الاستقلال، ولكن الأحادية الحزبية واقتصاد التخطيط ودولنة الاقتصاد والملكية الجماعية "الدولاتية" لوسائل الإنتاج والنمط الأبوي لتلك الخيارات، قد طمس تلك الاختلافات من جديد عن طريق الاقصاء والتهميش والتصفية السياسية والجسدية، وعن طريق الاحتكار الدولاتي لكل وسائل الإنتاج المادية والرمزية وبواسطة الخطاب الشعبوي، تم الادعاء مجددا بعدم وجود اختلافات كبرى

تستدعي الاعتراف بالتعدد والتنوع القائم، بما يقتضي شرعية وجود تعدد في التمثيل الفئوي السياسي والنخبوي لهذه الاختلافات الفكرية والسياسية القائمة؛ وبالتالي إعلان خيارات تقتضي الاعتراف بالتنوع والسماح بالتنافس حول تمثيل مختلف فئات وشرائح المجتمع والتعبير عن التناقضات الموجودة. بما جعل النزعات الشعبوية تسود الخطاب الإعلامي العمومي نظرا لعدم وجود صحافة خاصة في تلك المرحلة، وذلك نظرا لأن ذلك الخطاب وتلك الخيارات "الأحادية والاشتراكية" كانت تجرم الملكية الخاصة (البرجوازية)، وتنظر للرأسمالية وحرية الاستثمار والمنافسة نظرة عداء نابعة من العداء للطبيعة الرأسمالية للمستعمِر وليس للرأسمالية كنظام استغلالي فحسب، نظام يستغل العمال والفلاحين وهم الأساس للثورة التحريرية والثورة الشعبية كمشروع للدولة المستقبلية، دون أن نغفل أن مسئولي وأعضاء مختلف أجهزة الدولة والحزب هم من كانوا المديرين التنفيذيين والمشرفين ورؤساء كل الأجهزة والمؤسسات الحكومية الاقتصادية والإدارية والمؤسسات الصحفية والإعلامية بطبيعة الحال. فالإعلام لم يتم النظر إليه من قبل المسئولين الأوصياء سوى بوصفه أحد الأذرع الأيديولوجية والأجهزة الدعائية للحزب والدولة، لترويج مبادئ الثورة الشعبية مشروع الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وذلك بالنظر إلى محتوى كل التشريعات والقوانين الصادرة منذ الاستقلال وتصوراتها حول الصحافة والتلفزيون والإعلام بشكل عام، مختزلة إياه في التنشئة الاجتماعية والتنمية والترويج لمخططات القيادة العليا للدولة والحزب ومشاريعها التنموية حول الثورة الزراعية وغيرها، ناهيك عن التغطية للحملات والخرجات الرسمية لمسئولي الدولة والحزب والدعاية لسياساتهم الاجتماعية وخطاباتهم الشعبوية وتبرير الأبوية المستمد من الشرعية الثورية.

لتختتم فصول الدراسة ومن ثمة أهدافها بدراسة أهم التحولات والتراكمات على المستويات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها سياق ما بعد الاشتراكية أو ما يسمى بالتعددية وأثرها على الخطاب الإعلامي في الجزائر. إذ توصلنا من خلال ذلك إلى أن الوصاية على الإعلام في الجزائر بقيت مستمرة على الرغم من إعلان التعددية على إثر تحولات أكتوبر 1988 وتبعاتها، من دستور فيفري 1989 وقانون الإعلام 1990 وصولا إلى قانون الإعلام 1012 وقانون السمعي البصري 2014 وغيرها من مشاريع القوانين أو التعديلات الدستورية التي مر بها المجتمع الجزائري، ليبقى الخطاب الإعلامي تابعا للأجندة السياسية وخاضعا لإملاءات السلطة القائمة بما فيه من صحف وقنوات إعلامية خاصة- تابعة للقطاع الخاص-، حيث لم يمنع هذا الانفتاح من استمرار الوصاية والاحتكار الذي تفرضه الدولة على كل الفضاءات والخطابات وعلى كل المستويات. لكن هذه الاستمرارية في الوصاية والرقابة والاحتكار لم يكن دون مسوغات أو سياقات توضح أسبابه، بل إن الاقتصاد الريعي والتحفظ والتردد اظاء فتح مجال السمعي البصري نتيجة الشك الذي يساور السلطة القائمة حول ما تسميه (الإعلام الثقيل)، واستمرار بعض النخب المحافظة والمتمسكة ببعض الأنماط التقليدية للحكم سواء في مجال الاقتصاد وحرية السوق والمنافسة أو في مجال حرية التعبير والرأي والاعتراف بالاختلاف والتنوع أو في مجال السياسة وآليات التنافس على السلطة، بما جعل أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم وشرائحهم بما فيها طبقة (البرجوازية الوطنية/ البيروقراطية/ الكومبرادور/ البازار) أرباب العمل التي يفترض أن تسمح أو تمكن الإعلام من التعبير عن الاختلافات والتناقضات القائمة بكل حرية، وتحقيق دفعة باتجاه التعددية الفعلية على كل المستويات بما فيها الإعلامية أو باتجاه تشكيل خطاب إعلامي مستقل وحر في التعبير عن آرائه وتوجهات ملاكه السياسية والأيديولوجية وحتى الاقتصادية التي تخدم مصالحهم. إلا أن الوضع بقي على حاله واستمر احتكار السلطة القائمة للخطاب الإعلامي وكل وسائل إنتاج الخطاب المادية والرمزية، من وسائل الطبع والنشر إلى وسائل

التمويل سواء من عائدات الإشهار والإعلان أو من التمويل والدعم المباشر وغير المباشر من قبل مراكز السلطة التي تشرف على توزيع الريع، وذلك لأنّ طبقة أرباب العمل وغيرها من الطبقات والفئات استمرت في البحث عن التقرب من مراكز توزيع الريع والحصول على الامتيازات من أجل البقاء والتوسع ومراكمة الثروة، وذلك من خلال استمرارها في عقد التحالفات مع أجهزة الدولة البيروقراطية والمالية والاستراتيجية للحصول على مختلف الامتيازات والدعم والتمويل والحماية، في مقابل الخضوع والتبعية في إطار علاقة زبونية تربط الخاضعين والتباعين والمدينين بالمهيمنين الدائنين. وهو ما يفسر استمرار علاقة التبعية والزبونية التي يخضع لها القطاع الخاص بما فيه الصحافة الخاصة والمجتمع برمته، ليصبح الخطاب الإعلامي الخاص- وليس العمومي فحسب- يعمل أيضا ضمن استراتيجيات إعادة إنتاج الخطاب الرسمي وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي، بما يؤدي حتما إلى إدامة الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة.

لتتحقق بذلك فرضية الدراسة القائلة بأنّ الخطاب الإعلامي في الجزائر ونظرا لتأثره أثناء مراحل تشكله وتطوره بإفرازات السياقات التاريخية التي عرفتها الجزائر، انطلاقا من السياق الكولونيالي وتأثيراته الأيديولوجية والسوسيو- ثقافية، ثم سياق الأحادية الحزبية وما تبنته الدولة الوطنية من اختيارات استراتيجية (سياسية وأيديولوجية واقتصادية) كبرى، وصولا إلى سياق التعددية المتعثرة نظرا لعدة عوامل أبرزها الاقتصاد الريعي للدولة، فقد تحول من كونه أحد أدوات التحول الديمقراطي وتكريس التعددية وخدمة المجتمع، إلى أحد أهم الأجهزة الأيديولوجية للدولة التي تعمل ضمن استراتيجيات إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة.

كما تجدر الإشارة إلى توضيح القيمة والأهمية العلمية لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، إذ أنها توضح أنه ورغم تطرف النظرة النقدية لوسائل الإعلام والخطاب الإعلامي في الجزائر على أنه ليس سوى أداة أيديولوجية في يد السلطة القائمة، تروج لأيديولوجيتها وقيمها وأفكارها وتبرر سياساتها ومواقفها وخياراتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى الأمنية على المدى القريب أو البعيد، إلا أن هذه الدراسة قد كشفت لنا أن هناك سياقات تاريخية اجتماعية وثقافية وسياسية وأيديولوجية تقف وراء هذه الخصائص والسمات التي صار يتسم بها الخطاب الإعلامي في الجزائر، وتوضح أسباب عجز استقلال الخطاب الإعلامي في الجزائر لاسيما الخطاب الخاص منه رغم أنه خاص- بما يقتضي الاستقلالية والحرية لاسيما في عهد التعددية-؛ إذ أن العمومية نسبة إلى القطاع العمومي "الحكومي أو الدولاتي" تفترض أن هناك وسائل إعلام عمومية وخطاب عام يمثل الجميع ومتاح للجميع دون استبعاد أو تهميش لأي فئة أو شريحة من شرائح المجتمع، وأن الخاصة – نسبة إلى القطاع الخاص- تقتضي أنه خطاب يمثل توجه فئة خاصة أو شريحة أو طبقة معينة من المجتمع، وبالتالي تعبر عن آرائها وتوجهاتها السياسية والأيديولوجية والفكرية الخاصة بها، والتي تعبر بالضرورة عن الاختلاف والتنوع والتعدد الموجود على المستوى الفكري والثقافي والأيديولوجي والسياسي، إلا أنه بقي خطابا يندرج ضمن أدوات الدولة الأيديولوجية واستراتيجيات إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي، بما يضمن إعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة وتكريس التبعية والزبونية وإدامة الوضع القائم. إذ توضح نتائج الدراسة أن المجتمع الجزائري - ومن ثمة المجتمع المدني والخطاب الإعلامي في الجزائر- هو مجتمع ما بعد كولونيالي وما بعد أحادي وما بعد اشتراكي- وليس ما بعد ريعي لأنه لا يزال ريعيا-، كل هذه السياقات جعلت منه مجرد أداة تعمل ضمن استراتيجيات إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي السائد وعلاقات الهيمنة والتبعية القائمة.

ثالثا: تحليل نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة:

إنّ إشكالية بحثنا التي تتمحور حول دراسة أهم السياقات التاريخية التي أثرت على الخطاب الإعلامي في الجزائر، تلك السياقات التي توصلنا إلى أنّه قد كان لها إفرازات عميقة على الخطاب الإعلامي وطبعته بعدة خصائص وسمات، فجعلته يعمل ضمن استراتيجيات إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وإدامة الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة، لم تكن إشكالية مستمدة أو قائمة على وهم معرفي بل كانت نتيجة للإطلاع على حالة البحث وما توصلت إليه العديد من الدراسات والبحوث في هذا الشأن، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمجتمع الجزائري أو المجتمعات ما بعد الاشتراكية أو ما بعد الشيوعية كما وصفتها إحدى الدراسات المشابهة المعتمدة أو ما قبل الرأسمالية.

وذلك استنادا إلى "دراسة" أطروحة الدكتوراه للطالب الباحث "عبد الغاني بوحلوان"، والتي تناولت إمكانية وقدرة الإعلام الخاص على تشكيل مجال عمومي في الجزائر بالمعنى الهابرماسي، بالتركيز على التحول في نمط وطبيعة ملكية وسائل الإعلام في ظل سياق التعددية وظروف التحول نحو فتح مجال السمعي البصري في الجزائر، حيث أكد الباحث في نتائج بحثه واستنادا على الدراسة الميدانية التي قام بها على فرضيته القائلة: أن الإعلام الخاص في ظل هذا السياق- ومن خلال "قناة النهار" كنموذج – ومن خلال تناوله لمختلف المواضيع والقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بخلفيات تلائم تصورات السلطة القائمة، مؤكدا على أن الإعلام الخاص في الجزائر لا يقوم إلا بدعم أيديولوجية وهيمنة السلطة السياسية، وهو غير قادر على تشكيل فضاء عمومي حر ومستقل ويضمن مناقشة ومشاركة الرأي العام في تسيير الشأن العام، لكونه يهدف إلى تشكيل وتوجيه المشاركة السياسية واختزال هذه الأخيرة في الفعل الانتخابي دون غيره من أشكال الممارسة الاجتماعية والسياسية التي ينبغي أن يقوم بها الفرد أو الفاعل الاجتماعي في مجتمعه، فهو إعلام يكرس مفاهيم وتصورات من شأنها إفراغ المجتمع المدني- بوصفه أحد عناصر الفضاء العمومي الهابرماسي- من محتواه النقدي الذي ينبغي أن يمارسه الأفراد، وذلك من شأنه دعم وتأكيد نتيجة الدراسة التي قمنا إذ يسهر اخطاب الإعلامي في الجزائر بشقيه الحكومي والخاص على إدامة الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة والتبعية السائدة، وقد أشار الباحث كما نحن في ظل سياق التعددية على طبيعة الاقتصاد الريعي وإفرازات هذا السياق وطبيعة النظام الاقتصادي على العلاقات بين القطاع الخاص وأرباب العمل لاسيما في مجال الصحافة والإعلام، إلّا أن الجديد والأهم في دراستنا وإشكالية بحثنا مقارنة بهذه

الدراسة، هو أنها تنطلق من حالة البحث التي انتهت إليها تلك الدراسة المشابهة، حيث تعرضنا بالدراسة والتحليل للأسباب والسياقات التي جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر يتسم بهذه الخصائص والسمات. فإن كانت الدراسة السابقة للباحث "عبد الغاني بوحلوان" ورغم تركيزها على دور الإعلام الخاص وقدرته على تشكيل فضاء عمومي- بمختلف عناصره- في الجزائر، فقد انتهت إلى التأكيد على أن الخطاب الإعلامي (الخاص) في الجزائر ومن خلال تناوله لمختلف المواضيع والقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بخلفيات تلائم تصورات السلطة القائمة، فإنه لا يقوم إلا بدعم أيديولوجية وهيمنة السلطة السياسية، وهو غير قادر على تشكيل فضاء عمومي حر ومستقل ويضمن مناقشة ومشاركة الرأي العام في تسيير الشأن العام، فإن إشكالية بحثنا تنطلق من حيث انتهت هذه الدراسة لتتساءل عن الخلفيات والسياقات التاريخية التي جعلت من الخطاب الإعلامي بشقيه العمومي والخاص يعمل وفق هذا المنطق؛ أي يعمل ضمن استراتيجيات إعادة إنتاج خطاب السلطة ولا يقوم إلا بدعم أيديولوجية وهيمنة السلطة السياسية القائمة.

وإن كانت تلك الدراسة تنطلق من التغير في طبيعة الملكية وإعلان التعددية والانفتاح نحو فتح مجال السمعي البصري على الاستثمار الخاص من أجل معرفة ودراسة أهم التحولات التي طبعت الخطاب الإعلامي على إثر ذلك، فإن الدراسة التي قمنا بها ومن خلال النتائج المتوصل إليها قد فسرت وبشكل أوضح تلك الأسباب والسياقات التي حالت دون استقلالية الإعلام في الجزائر على الرغم من تحوله نحو الخوصصة، وعدم قدرته على تشكيل فضاء عمومي في الجزائر يسمح بالنقاش الحر ومساهمة الفرد و/ أو المجتمع في تسيير الشأن العام، بما جعله غير قادر على تناول أي من القضايا والمواضيع في أي مجال إلا بما يوافق تصورات وخلفيات تلائم أيديولوجية وتصورات السلطة السياسية القائمة. فقد أشرنا ضمن هذا الإطار إلى تلك التحالفات التي كانت تعقدها تلك الطبقة من "أرباب العمل" (القطاع الخاص- الإعلام الخاص) مع أعضاء وأجهزة الحزب في عهد الأحادية، ثم مع رجال الدولة وأجهزتها البيروقراطية ومراكز توزيع الريع في سياق التعددية، وقد قمنا قبل ذلك بدراسة سياق وظروف تشكل هذه الطبقة في إطار السياق الكولونيالي ثم سياق الأحادية الحزبية، وقد تأكد لنا في هذا الإطار أنها برجوازية وطنية- وخطاب إعلامي خاص- ذات بنية مشوهة التشكل والوظائف، فهي برجوازية وقطاع خاص ولد من رحم الأسر الأرستقراطية والجهاز البيروقراطي للدولة الوطنية؛ سليل الجهاز البيروقراطي الكولونيالي، قطاع (وخطاب) خاص تشكل وتطور بناء على توطيد علاقات وبناء تحالفات مع الأسر الأرستقراطية والجهاز الإداري الاستعماري ثم مع الجهاز البيروقراطي للدولة الوطنية، ولا زالت تعقد هذه التحالفات في سياق التعددية وفتح مجال الاستثمار في مجال الصحافة ثم مجال السمعي البصري الذي تزامن مع استمرارية ريعية الدولة، وذلك من أجل استمرار مراكمتها لرأسمالها المادي (الثروة) والرمزي (المكانة الاجتماعية) ومراكمة الامتيازات والعلاقات الاجتماعية والثقافية، حتى تلك المرتبطة بتكوين الأنساب لضمان استمرار هيمنتها وانتقال تلك المواقف والعلاقات عبر أجيالها، وكذا من أجل استمرار الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة التي استفادت ولا زالت تستفيد منها بكونها جزء لا يتجزأ من منظومة الهيمنة القائمة. بما يسمح من تفسير طبيعة العلاقة بين القطاع الخاص عموما والخطاب الإعلامي الخاص بشكل خاص والخطاب الإعلامي عموما بالسلطة السياسية القائمة، ويجعل منه زبونا للسلطة القائمة ولا يعمل إلا ضمن استراتيجيات إعادة إنتاج الوضع القائم وتكريس علاقات الهيمنة السائدة.

كما أنّ دراسة الباحثتين (كورينا.د.ب) "Corina Daba-Buzoianu" و(كريستنا.ك.ب) " Cristina Cîrtiţă-Buzoianu " التي تناولت طبيعة التواصل في الفضاء العمومي لوسائل الإعلام في رومانيا، والتي كانت عبارة عن دراسة مقارنة للفضاء العام الإعلامي بين عامي 2011 و2012 مركزة على العملية الاتصالية والجهات الفاعلة ومواضيع الاتصال فيها، وعلى البحث في مدى وجود استقلالية فعلية للتواصل داخل الفضاء العمومي في رومانيا، ورغم أنّ هذه الدراسة كانت قد تساءلت عن قدرة وإمكانية نجاح ممثلي الفضاء العام في فرض موضوعات وإجراء نقاش عام حر حولها في الفضاء الإعلامي الروماني، إلا أنها كانت عبارة عن جزء من مشروع بحثي يهدف إلى استكشاف المجتمع المدني الروماني وديناميكيته على مدار عدة سنوات، ولكون هذه الدراسة قد أخذت بعين الاعتبار أن المجتمع الروماني ولكونه مجتمع "ما بعد شيوعي" وبأنه مجتمع مدني ناشئ وغير متمرس ديمقراطيا، في حين أن الفضاء العمومي بشكل عام والفضاء العمومي الإعلامي بشكل خاص في عملية تشكله ومأسسته يحتاج إلى آليات اجتماعية يتم بناؤها عبر مراحل تاريخية. فإن هذا ما دفعنا ووجه دراستنا إلى البحث عن أهم السياقات التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، والتي أثرت لا محالة في الخطاب الإعلامي في الجزائر وجعلته خطابا متماهيا مع خطاب السلطة يروج لتصوراتها وأيديولوجيتها، ويعمل ضمن استراتيجيات إعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة.

كما أن الباحثتين وفي إطار استعراضهما لنتائج الدراسة من خلال عرض تسلسل ترتيبي هرمي للمواضيع والتعليقات التي نالتها هذه المواضيع من قبل مختلف الفاعلين الاجتماعين في الفضاء العمومي، من طرف المواطنين أو قادة الرأي والصحفيين ورجال السياسة، فإن نتائج دراستهما لم تنكر هيمنة الساسة والصحفيين على الموضوعات التي يتم طرحها للنقاش خلال الفترة التي اقتصرت عليها الدراسة وكذا النقاشات والتعليقات التي نالتها تلك القضايا موضوع التداول والنقاش، كون أن الموضوعات في معظمها كان يطرحها الساسة أو الساسة بواسطة الصحفيين، مؤكدة على أن الصحفيين في الحقيقة هم الممثلون- للسلطة- المهيمنون على الفضاء الإعلامي والتواصل فيه، وهم الوسطاء الذين ينقلون خطاب الساسة ويبررون مواقفهم وطروحاتهم حول مختلف القضايا، وفي نفس الوقت وبوصفهم صحفيون وإعلاميون فهم ينوبون عن المجتمع المدني ويتحدثون باسم المواطنين، فقد استحوذوا على وظيفته مع استبدال وتشويه عميق لمضمونها النقدي وتحويلها إلى وظيفة المساندة والتبرير.

لذلك فإن الخطاب الإعلامي في الجزائر يجد ما يبرر تبعيته للأجندة السياسية للسلطة القائمة في كونه مجتمع ناشئ "ما بعد اشتراكي" وغير متمرس ديمقراطيا، فنظرا لطبيعة النظام الاقتصادي التخطيطي الذي كان سائدا لما يقارب الثلاثة عقود منذ الاستقلال ومبادئه وقيمه الأيديولوجية كالملكية الجماعية والدولاتية لوسائل الإنتاج وتجريم الملكية الخاصة، واستمرار الأحادية الحزبية ومبادئها الأبوية المستمدة من شرعية الأب الثوري لعقود من الزمن، وبالنظر أيضا للخصائص الريعية للدولة والاقتصاد والمجتمع التي لا زالت تلقي بظلالها على كل الحقول الاجتماعية بما فيها الإعلام، حتى بعد إعلان التعددية وفتح مجال الصحافة ثم السمعي البصري على الاستثمار الخاص، فإنه وفي إطار التحالفات التي يعقدها أرباب العمل وأصحاب المؤسسات الاقتصادية والصحفية، مع أجهزة الدولة التي تشرف على توزيع الريع أو تلعب دور الوساطة في ذلك، لازالت العلاقة السائد هي الزبونية والتبعية والولاء والتواطؤ في بث الخطاب الذي يحفظ بقاء هذه الطبقة ويضمن حفاظها على الامتيازات التي تم الحصول عليها، ومن ثمة الحفاظ على مكانتها بوصفها منظومة هيمنة صغرى وسيطة تابعة وخاضعة

لمنظومة هيمنة أعلى منها، هي منظومة السلطة أو فئة رجال السياسة وأجهزة السلطة ومراكز توزيع الريع أو الوسطاء الذين يتم عقد تلك التحالفات معهم باستمرار؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال الخروج عن الإطار والشروط المحددة مسبقا من قبل هؤلاء، لكل ما يبث أو ينشر من معلومات أو ما يتم ترويجه من تصورات وتمثلات حول الواقع الاجتماعي والوضع السائد، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحول الإعلام الخاص على غرار الصحافة والإعلام العموميين إلى منبر يبث ويروج تصورات السلطة القائمة، ويعمل على تكريس القيم والتوجهات الأيديولوجية التي تتبناها الطبقة الحاكمة وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة.

كما أن دراسة الباحثين العراقيين التي تم تناولها كدراسة مشابهة في الحالة العربية "دور الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو تفعيل المشاركة الانتخابية في العراق"، كانت قد أشارت إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية التي تنشأ وتعمل في إطارها وسائل الإعلام، وذلك لأن تأثير الوسيلة الإعلامية في تشكيل وتوجيه الرأي العام هو أمر شديد الارتباط ويتصاعد تدريجيا بالنظر إلى خبرتها وتجربتها ومصداقيتها، وهو ما يتعلق بالسياقات والظروف الاجتماعية والدولية وبنى التأثير الأخرى بما يؤثر على دورها المفترض وتأثيرها في الواقع الاجتماعي برمته وليس على الانتخابات فحسب.

لذلك فإن نتائج هذه الدراسات التي كنا قد أشرنا إليها أعلاه "في حالة البحث"، توضح أن الخطاب الإعلامي في تشكله وتطوره وممارساته يخضع إلى تأثير سياقات تاريخية وظروف اجتماعية مختلفة، فالفضاء الإعلامي برمته لا يشتغل في معزل عن باقي الحقول الاجتماعية، ولا يمكن للممارسة الإعلامية والعملية الاتصالية عموما "الخطاب الإعلامي" أن ينفصل عن العلاقات السائدة والمنبثقة من طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم، وهي علاقات لا تنفصل أيضا عن السياقات التاريخية ومراحل تشكل وتطور هذا الحقل، بل وترتبط ارتباطا وثيقا بمنطق العلاقات السائدة بين الفضاءات الاجتماعية. وهو ما تثبته نتائج دراستنا التي أكدنا من خلالها على أن السياقات التاريخية التي نشأت وتشكلت في ظلها الصحافة ووسائل الإعلام في الجزائر، من شأنها أن تنتج خطاب إعلامي يخضع لنفس المنطق والأيديولوجيا ولنفس طبيعة العلاقات التي كانت سائدة في ظل تلك السياقات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

رابعا: تحليل نتائج الدراسة على ضوء المقاربات النظرية المعتمدة:

إن تفسير النتائج في ضوء الطرح أو الاقتراب النظري المعتمد يعتبر بمثابة عملية يتم فيها البحث عن المعنى الإجمالي أو الأوسع الذي توضع أو تصاغ فيه هذه النتائج، لذا فإن أهمية هذه المناقشة تنطوي على ضرورة إيجاد قالب معرفي يتيح فرصة صياغة هذه النتائج في شكل استخلاصات عامة، أو على شكل تصورات تفسيرية يتم على ضوئها فهم وتفسير الظاهرة موضوع الدراسة وتوضيح الأسباب التي جعلت النتائج والملاحظات تكون على هذا النحو في ضوء المعارف الأخرى(عزري، 2019، ص100).

وبما أن النظرية هي الموجه الوحيد الذي يسترشد به الباحث في دراسته، فعلينا إذن أن نفرق بين السعي إلى القيام بعملية إقحام للنظرية؛ أي إثبات أن النظرية قد عززت من قيمة البحث ونتائجه بالاستناد إلى نموذج التفسير المسترشَد به، وبين الحالة الثانية وهي المطلوبة من كل باحث، حيث يحاول الباحث الوصول إلى تعزيز وتأكيد مصداقية النظرية وصلاحيتها في حدود مسافاتية جديدة دون مبالغة في ذلك؛ أي في مكان وزمان ومجتمع محدد مرتبط بالدراسة، وذلك انطلاقا من نتائج دراسته باعتبارها سلسلة متلاحقة لأبحاث سابقة مؤكدة هي الأخرى ومعززة لصلاحية النظرية أو معدلة لها(عزري، 2019، ص105، 107).

لذلك ونظرا لاعتمادنا على مجموعة من المقاربات النظرية سوف نضطر لتحليل نتائج دراستنا على ضوء أهم المقولات السوسيولوجية ومفاهيم هذه المقاربات، من أجل وضع النتائج في قوالب معرفية ونظرية محددة وصياغتها في شكل ملاحظات مختصرة ومتسقة منطقيا، مؤسسة ومستندة على تلك المقاربات النظرية ويمكن على أساساها تفسير الظاهرة موضوع الدراسة.

1/ تحليل نتائج الدراسة على ضوء مقاربة "بيير بورديو":

لقد قررنا في بداية الدراسة أن نعتمد على المقاربة البنيوية النشوئية لـ "بيير بورديو" وما تضمنته من مفاهيم ومقولات سوسيولوجية أسسها في إطار سوسيولوجيا الهيمنة ونظرية الممارسة الاجتماعية، وذلك من أجل تفسير طبيعة الخطاب الإعلامي في الجزائر وآليات اشتغاله، وفهم الأسباب والسياقات التاريخية التي جعلت منه أداة (حقلا) ينتجها البناء الاجتماعي (النظام السياسي والاجتماعي والأيديولوجي والثقافي القائم) في شكل بنية وهابيتوس، والتي من خلالها وبواسطتها يقوم البناء الاجتماعي بإعادة إنتاج نفسه، محاولا في ذات السياق الهيمنة على هذا الحقل أو الأداة وعلى الرأسمال الرمزي الذي يكونه الفاعلون الاجتماعيون في إطار محاولتهم لتغيير البناء أو تحويله. لكن "بورديو" يفترضتوفر مجموعة من الشروط البنيوية والسياقات التي يمكن من خلالها أن تتحقق مساهمة الفاعلين الاجتماعيين في إنتاج البناء أو في إعادة إنتاجه لنفسه أو في تغييره جذريا، حيث يفترض أن السياقات الاجتماعية التي يوجد فيها الفاعلون تؤثر في تحديد سلوكاتهم وبناء استعداداتهم وتكوين رأسمالهم حتى وإن لم تكن الوحيدة في ذلك. كما يعتقد بورديو بأن الهيمنة الاجتماعية التي يسعى البناء لتكريسها وإعادة إنتاجها بإسهام من الفاعلين أنفسهم ليست مختزلة في العنف والقهر المباشر، بل تكون خفية وغير مرئية ولها شروط وآليات ينبغي الكشف عنها وتحليل مشروعيتها وتعرية الأسس التي تقوم عليها، لذلك فهي: نظام من العلاقات المتشابكة التي تنتهي بتشكيل نسيج كثيف، يخترق كل الأجهزة والممارسات والعلاقات.

إنّ هذه المقولة السوسيولوجية وما تتضمنه من مفاهيم والتي يفترضها "بورديو" من أجل تفسير أشكال الحياة والتفاعلات البينية في المجتمعات البشرية وعلى رأسها طبيعة وبنية الحقل الإعلامي وآليات اشتغاله، تعتبر بمثابة الإطار التفسيري الأول الذي استندت عليه دراستنا نظرا للإمكانية التي يتيحها من أجل صياغة نتائج دراستنا في قوالب هذا المدخل النظري. حيث أن الفاعلون او الأعوان الاجتماعيون بمختلف فئاتهم بما فيهم الصحفيون أو أرباب العمل أو موظفون في مختلف الأجهزة البيروقراطية للدولة أو لدى الخواص، هناك مجموعة من الاستعدادات (الهابيتوس) التي تحكم ممارساتهم وعلاقاتهم في مختلف تفاعلاتهم مع البنية، وذلك في إطار الحقل الذي يشتغلون به أو فيما بين الحقول فالصراع والتنافس حول الرأسمال الرمزي والمكانة الاجتماعية قد يصل إلى هيمنة أحد

الحقول على الآخر ومن ثمة على الفاعلين الاجتماعيين برمتهم، كذلك أرباب العمل والأفراد (الأعوان) بمختلف فئاتهم الموظفون، الإداريون والصحفيون و... المتسلقون الذين يسعون بطبيعتهم إلى تحسين مكانتهم والحفاظ على مناصبهم والامتيازات التي كانوا قد تحصلوا عليها سلفا، ومن أجل مراكمة المزيد من الامتيازات ومراكمة رأسمالهم النوعي (بمختلف أشكاله)، ونتيجة لأنهم محكومون أو يتأثرون في ممارساتهم بتلك الاستعدادات التي أفرزها البناء الاجتماعي خلال مختلف السياقات التاريخية التي تشكلت وتطورت خلالها، والتي يمكن اعتبار أن السياق الكولونيالي والأحادية ثم التعددية وما أفرزته من سمات وخصائص طبعت البنية الإعلامية وغيرها من الحقول الاجتماعية الأخرى وكذا الفاعلين الاجتماعيين بمختلف فئاتهم، حيث جعلت العلاقة الزبونية والتبعية هي النمط السائد في كل الممارسات وبين الحقول أو البنيات، والشعبوية والوصاية الأبوية هي السائدة في الخطاب الإعلامي العمومي والخاص، فإن الفاعلين الاجتماعيين سيسهمون بشكل أو بآخر في إعادة إنتاج الهيمنة التي يخضعون لها من خلال تفاعلاتهم فيما بينهم داخل تلك الحقول والفضاءات، كما أن هذا الإسهام في إعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة لا يكون عبر ومن خلال تلك الوصاية والرقابة المباشرة المفروضة أو كما يسميها بورديو العنف والهيمنة المباشرين، بل تكون خفية أيضا وغير مرئية ولها شروط وآليات وأسس تقوم عليها فتجعلها مشروعة، وهي نظام من العلاقات والتحالفات المبهمة والمتشابكة التي تنتهي بتشكيل نسيج كثيف، يخترق كل الأجهزة والممارسات والعلاقات، فمن خلال تلك الاستعدادات التي أفرزتها البنية في إطار مجموعة السياقات والظروف الاجتماعية التي أسهمت في إنتاج البنية ذاتها ونمط علاقات الهيمنة والتبعية السائد، تم السماح بتشكيل واستمرار تلك التحالفات بين الفاعلين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم مع البنية ومختلف أجهزتها البيروقراطية ومراكز توزيع الريع. لذا نجد أن التواطؤ هو السمة الأساسية في ممارسات الأعوان الاجتماعيين من أرباب العمل إلى الأفراد والموظفون والصحفيون وغيرهم، وذلك نتيجة تلك التحالفات المبرمة مع مختلف عناصر وفروع البينة (السلطة السياسية القائمة) من أجل الحفاظ على المكانة أو المناصب أو الامتيازات أو الحماية أو الرأسمال النوعي أو الثروة ومراكمتها أكثر فأكثر. وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى مساهمة الفاعلين والحقول الفرعية المهيمن عليها في إعادة إنتاج (البنية) النظام الاجتماعي والأيديولوجيا القائمة واستمرار علاقات الهيمنة السائدة، ومن ثمة إلى صياغة نتائج دراستنا في ضوء هذه المقاربة ومقولاتها السوسيولوجية التي تؤكد على أن الإعلام ومن خلال الجرعات اللحظية التي يبثها يعمل ضمن استراتيجيات إعادة إنتاج الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة. هذا ما من شأنه تعزيز صلاحية النظرية لتفسير ظواهر سوسيولوجية في مجتمعات وأزمنة مختلفة، وليست مقتصرة على تفسير ظواهر حتى وإن كانت نفسها وفي المجتمعات عينها، إلا أنها قادرة على تفسيرها في مجتمعات وظروف وسياقات وأزمنة مختلفة.

كما أن فكرة العنف الرمزي وإعادة إنتاج الهيمنة التي تنطلق من التفكير في علاقات التبعية التي يتم قبولها على أنها طبيعية من قبل الخاضعين لها تظهر فكرة العنف الرمزي وتتميز عن الإكراه الجسدي، حيث أنه عنف مقبول أو غير مُدرَكة آلياته من قبل المهيمن عليهم، وهو ما يعتبره "بورديو" أمرا أساسيا لإعادة الإنتاج، وذلك بالنظر إلى الفرض القائم على عدم التكافؤ في النظام الاجتماعي. فابتزاز فائض القيمة والاستغلال وتواطؤ المهيمن عليهم الذي ينبع من عدم إدراكهم لآلية الهيمنة والعنف الرمزي، هو ما يسمح للمهيمِن بالاستغناء عن العنف والإكراه الجسدي وتحصل الهيمنة الرمزية- رغم تعسفها- على الطاعة دون لجوء المهيمن إلى القوة الجسدية والإكراه البدني، فعلاقات الهمينة والتبعية

القائمة في كل مجتمع حديث أو تقليدي ينظمها العنف الرمزي والذي تعتمد فعاليته على الإيمان بشرعيته، ذلك لأن كل علاقة تبعية تحتاج إلى تبرير أيديولوجي(Addi, 2002, p137, 138)

هي كذلك مقولة مفسرة للأيديولوجيا كمبرر للهيمنة، حيث أن الأيديولوجيا التي فرضت نزعاتها على الخطاب الإعلامي في الجزائر نتيجة للسياقات التاريخية التي عرفها كالشعبوية وغيرها من نزعات تقديس الزعيم والدولة والحزب والشعب، وذلك انطلاقا مما كرسته المبادئ والقيم الأيديولوجية للخيارات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة الوطنية، من مبادئ الأحادية الحزبية والخيار الاشتراكي والاقتصاد التخطيطي وغيرها، والتي تجعل من الخضوع أمرا طبيعيا ومن النقد والنقاش نشوزا واستثناء وخروج عن المعتاد أو المألوف، فالحديث عن المصلحة الخاصة أو البحث عنها في إطار المنافسة الحرة أمر تم تجريمه ونبذه من قبل مبادئ الحزب الواحد والخيار الاشتراكي، كما أن حرية التعبير والنقد والنقاش المتاحة لكل أشكال ووسائل نقل وبث الخطاب كانت مشروطة بعدم التعرض للمبادئ الاشتراكية والشرعية الثورية المقدسة. إنها أيديولوجيات تبرر الوضع القائم وتسعى للحفاظ عليه من خلال تجريم الرأي الآخر وتخوين كل نقد ضد القيم التي يختارها الأب أو الزعيم أو القائد الثوري انطلاقا من قداسة الشرعية الثورية، والمستمدة من قداسة الثورة التحريرية ونزاهة الرجل الثوري انطلاقا من عدم التشكيك في وطنيته، والتي استمرت مع كل من يتم وضعه على رأس أي جهاز من أجهزة الدولة.

كما تتجلى الرقابة الخفية والهيمنة الرمزية التي تحدث عنها بورديو، في تلك الانتقائية في توزيع عائدات الإشهار والإعلان على الزبائن والموالين من الأعوان الاجتماعيين في كل الحقول والفضاءات وعلى رأسها الحقل الإعلامي، حيث لم يتم توزيع هذه العائدات على الصحف أو القنوات وفق معيار الانتشار أو المتابعة أو عدد القراء والمشاهدات "الأوديمات"، بل عادة ما كان يتم توزيعها على أساس الزبونية والولاء وفق معيار بث ونشر كل ما يناسب تصورات ومواقف السلطة القائمة ولا يخالف مبادئها وقيمها الأيديولوجية. كما أن الريع هو نفس الأساس الذي تقوم عليه الهيمنة الرمزية للسلطة القائمة، لأنها تعيد إنتاج نفسها وشرعيتها انطلاقا منه وعلى أساس اسزلام النخب والطبقات الاجتماعية الأخرى.

إنّ التحالفات الريعية التي يعقدها مختلف الفاعلون الاجتماعيون من أرباب العمل والموظفون- ومن ثمة المؤسسات الصحفية والإعلامية- مع أجهزة الدولة البيروقراطية ومراكز توزيع الريع، من شأنها تكريس علاقات الهيمنة السائدة انطلاقا من استمرار سمة الزبونية التي طبعت الخطاب الإعلامي العمومي والخاص في الجزائر طيلة سنوات الأحادية الحزبية، نظرا لاستمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري واستمرار الرقابة الخفية من خلال احتكار الدولة لوسائل الإنتاج ووسائل الطبع والنشر وهيمنتها على السوق بصفة عامة، وذلك على الرغم من إعلان التعددية منذ العقد الأخير من القرن الماضي وفتح مجال السمعي البصري للاستثمار الخاص في العقد الثاني من القرن الحالي.

2/ تحليل نتائج الدراسة على ضوء مقاربة "لوي ألتوسير":

وفي نفس السياق تستند نتائج الدراسة التي بين أيدينا إلى مقاربة "لوي ألتوسير" حول إعادة الإنتاج ودور الأيديولوجيا والعدة الأيديولوجية للدولة، حيث وبواسطة هذه الأدوات الأيديولوجية وفي اشتغالها بصفة تقابلية مع الأجهزة القمعية للدولة ومن خلال العنف المادي المباشر والرمزي الذي تنتجه،

يتحول الفرد إلى حامل للبنى وتصبح سلوكياته ومواقفه تسهم في سيرورة إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، حيث أن الخطاب الإعلامي (وسائل الإعلام) وبوصفه أحد الأجهزة الأيديولوجية إلى جانب الأسرة والمدرسة وغيرها، فهو يقوم بدور تأمين وضمان الهيمنة وتأييد احتكار العنف المادي والرمزي الممارس من قبل الدولة. إن العنف الرمزي الذي تمارسه الأجهزة الأيديولوجية ضمن فضاء التصورات والتمثلات التي تنتجها تلك الأجهزة بما فيها الخطاب الإعلامي، يتم من خلال حجب الطبيعة التعسفية للعنف الممارس استنادا إلى شرعية طبيعية أو أيديولوجية مزعومة.

ونظرا لأن إعادة إنتاج الظروف المادية للعلاقات السائدة سواء علاقات الإنتاج أو العلاقات المنبثقة عنها (علاقات الهيمنة)، لا يمكن التفكير فيها أو أن تنشأ على مستوى مؤسسات الدولة وأجهزتها القمعية أو الأيديولوجية، فهي خفية وغير مرئية وما يحدث على مستوى تلك الأجهزة ليس سوى عرَض يعطي فكرة فقط عن ضرورة إعادة الإنتاج(ألتوسير، 2014). فإن هذه المقولة السوسيولوجية لـ "لوي ألتوسير" تبقى صالحة لتفسير الظاهرة موضوع دراستنا. حتى وإن ركز ألتوسير على المدرسة بوصفها الأكثر تأثيرا من بين الأجهزة الأيديولوجية، إلا أننا نجد أن دور الخطاب الإعلامي لا يقل أهمية عن دور المدرسة والأسرة أو عن دور الأجهزة الأخرى.

فالخطاب الإعلامي يبقى أحد أهم الأذرع الأيديولوجية للدولة التي تعمل ضمن استراتيجيات إعادة إنتاج علاقات العمل ومن ثمة علاقات الهيمنة المنبثقة عنها، بما يسمح بتكريس وتأبيد أيديولوجيا الطبقة المهيمنة من خلال حجب الطبيعة التعسف للقهر والعنف الممارس وجعله يبدو طبيعيا ومشروعا.

إنّ فكرة إعادة الإنتاج التي تنطلق من الافتراض الماركسي بأنّ كل تكوين اجتماعي "مجتمع" أو "طبقة" في مرحلة معينة ينشأ من قالب مهيمِن للإنتاج، وأنّ عملية الإنتاج تحرك قوى الإنتاج القائمة داخل وبموجب علاقات معرّفة للإنتاج، ولكي يتواجد أي تكوين اجتماعي ويستمر فلا بدّ من أنْ يعيد إنتاج ظروف إنتاجه في الوقت الذي يُنتَج فيه، وليتمكن من ذلك "الإنتاج وإعادة الإنتاج" لا بدّ أن يعيد إنتاج كل من القوى المنتجة ووسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج القائمة ومن ثمة علاقات الهيمنة المنبثقة عنها. فإن نمط الاقتصاد الريعي السائد في عهد الأحادية قد أعيد إنتاجه في عهد التعددية رغم التعارض القائم بين منطق عمل كل منهما، أي الاقتصاد الريعي والتعددية واقتصاد السوق، فالأول يقوم على توزيع الموارد الريعية بطريقة تجعل تلك الموارد كافية لتغطية الطلب الاجتماعي، أما الثاني فيقوم على المنافسة والعمل الحر من أجل تحقيق وتلبية رغبات وطلبات المجتمع، لكن وبطريقة ما فقد تم تكييف الأول مع الثاني حيث صارت الموارد الريعية التي يجب أن توزع على المجتمع إلى محل منافسة بين أفراد وطبقات المجتمع، ولم يصبح التوزيع قائم على معيار كفاية هذه الموارد بقدر ما صار قائما على معيار الولاء والتبعية لمن يملك حق توزيع تلك الموارد، وبالتالي يمكن القول أنه تم إعادة إنتاج نمط (الإنتاج) الاقتصاد التوزيعي القائم بصورة أو في قالب مغاير لشكله السابق بعد أن تم الإعلان عن فتح السوق أمام الاستثمار الخاص، لكن تلك الاستثمارات لم يتم فتحها إلا لفئات وشرائح اجتماعية محددة. وهي طبقة أرباب العمل والأعوان الاجتماعيين والموظفون المتواطئون الذي أقدموا على عقد تحالفات مع السلطة القائمة وأجهزتها المتحكمة في توزيع الريع ومختلف الامتيازات في ظل التحول نحو التعددية واقتصاد السوق وحرية اللكية الخاصة. لكن الملكية الخاصة لم تكن مكفولة

للجميع أو حسب معايير كفاءة أو جدارة اقتصادية أو تقنية، بل كانت وفق شروط محددة مسبقا في إطار تلك التحالفات بين طبقات أرباب العمل وبرجوازية البيروقراطية والسلطة القائمة، وذلك في إطار علاقة زبونية تجعل هذه الطبقات والفئات متواطئة وتابعة في قراراتها وخطابها وسياساتها لضمان استمرار علاقات الهيمنة السائدة وتكريس الأيديولوجيا السائدة.

قد يعتقد البعض أن هذه الفكرة "الألتوسيرية" التي استندنا إليها في تفسير نتائج الدراسة تختلف أو تتناقض إلى حد مع فكرة "بيير بورديو" التي تتحدث عن محدودية العامل الاقتصادي في تفسير تشكيل وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة، بما يجعل موضوع البحث قد استند إلى مقاربتين متناقضتين أو متعارضتين إحداهما تقوم على التفسير الماركسي للبنية التحتية (الاقتصاد) والأخرى تجعل منه تفسيرا غير كاف لتفسير وتحليل النتائج. لكن العوامل الثقافية والأيديولوجية والسياسية التي يشير "بورديو" إلى تأثيرها على الحقل الإعلامي، هي عوامل مرتبطة بشكل أو بآخر بالعنف الرمزي الممارس داخل كل حقل والبنية الخفية للممارسة الإعلامية.

وفي ذات السياق نجد أن ألتوسير قد أشار أيضا إلى الهيمنة الرمزية التي تتم بواسطة الأداوت الأيديولوجية للدولة وذلك عند حديثه عن إعادة إنتاج قوة العمل التي يرى أنها لا تتطلب إعادة إنتاج مهارتها فحسب، بل تتطلب أيضا إعادة إنتاج خضوعها لقواعد النظام الراسخ؛ أي خضوع العمال (أفراد و/ أو طبقات) المجتمع للأيديولوجيا الحاكمة وإعادة إنتاج "توريث" مهارات استغلال الأيديولوجيا الحاكمة بالشكل المناسب من قِبل عملاء الاستغلال والقمع لتأبيد الهيمنة حتى من خلال الكلمات.مشيرا إلى أنّ مؤسسات الدولة الأيديولوجية تعلم الكيفية في أشكال/ قوالب "forms" تضمن الخضوع للأيديولوجيا المهيمنة وكذا التمكن "mastery" من ممارستها من قبل عملاء الإنتاج والاستغلال والقمع، ناهيك عن محترفي الأيديولوجيا الذين تم إعادة إنتاجهم وتم تطويعم/ وتشكيلهم من أجل الاضطلاع بمهامهم المختلفة؛إمّا مستغِل (رأسمالي) و/ أو مستغَل (بروليتاري)، فتكتمل عملية إعادة إنتاج قوالب/ أشكال إعادة إنتاج الظروف المادية للإنتاج ووسائل الإنتاج من جهة وقوة العمل من جهة أخرى (ألتوسير، 2014). وهو بذلك يشير حتما إلى دور الأيديولوجيا في تثبيت الركائز التي يتم من خلالها إعادة الوضع القائم وعلاقات الهمينة السائدة، وإلى البنية وآليات الاشتغال وإعادة الإنتاج الخفية التي تتم من خلالها عملية إعادة الإنتاج تلك، حيث أنه وعند توضيحه لكيفية إعادة إنتاج علاقات الإنتاج وعلاقات الهيمنة المنبثقة عنها، والتي يعود من خلالها إلى الحديث عن التصميم الماركسي لبنية المجتمع بوصفه مكوَّن من مستويات أو تحققات تنتظم في تصميم معين؛ بنية تحتية (القاعدة الاقتصادية- القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج)، وترتكز عليها البنية الفوقية المكونة من مستويين هي الأخرى: المستوى السياسي- القانوني (القانون والدولة) والأيديولوجيا، فعلى الرغم من أنه يمنح ما يسمى مستوى الفاعلية والتأثير للبنية التحتية (العامل الاقتصادي) كمحدد لما يحدث في البنية الفوقية، إلا أنه لا ينفي وجود استقلالية نسبية لهذه الأخيرة أو قدرتها على التأثير، لكون أن المستوى السياسي والقانوني والأيديولوجيا تحظى أيضا بمؤشرات فاعلية وتأثير من خلال فعل تبادلي لها مع القاعدة.

كما يجب أن نأخذ على محمل الجد في تحليل نتائج الدراسة إصرار "ألتوسير" على أخذ التمييز بين قوة الدولة وجهاز الدولة بعين الاعتبار، وذلك من أجل أن يضيف حقيقة أخرى تقع على جانب جهاز الدولة القمعي هي "أجهزة الدولة الأيديولوجية"، وذلك من أجل التوضيح أكثر لكيفية إعادةإنتاج علاقات الإنتاج والعلاقات المشتقة عنها؛أي "علاقات الهيمنة" داخل التكوين/ التشكيل الاجتماعي،

مشيرا إلى أن ليس هناك جهاز قمعي صرف أو جهاز أيديولوجي صرف، بل إن القمع والقسر والأيديولوجيا تعمل في تناغم مع غلبة أحدهما على الآخر بالنسبة للأجهزة الخاصة بكل منهما، حتى وإن كانت الأجهزة الأيديولوجية لا تستعمل القمع أو العنف المباشر فإنها تستعين بالعنف الرمزي أو أشكال التعسف غير المباشر، وكما أن المدرسة تستعمل أشكالا معينة من العنف الرمزي في التصنيف والترتيب والعقاب والانتقاء، فإن الأجهزة الأيديولوجية الأخرى وعلى رأسها الجهاز الإعلامي له آليات خفية وعنف رمزي يمارسه لفرض الانضباط والتهذيب والانصياع "descipline" لكل عمالها - والأعوان الاجتماعيين داخل وخارج مجالها- وجمهورها، فيجعل من خلاله هيمنة مجموعة القيم السائدة على المجتمع عبارة عن أشياء تبدو طبيعية واعتيادية، كما تجعل في الوقت ذاته من القهر المادي الذي تمارسه الأجهزة القمعية عنفا مشروعا بواسطة تلك الأيديولوجيا. وهو ما سيسمح لنا بدراسة وتحليل الكيفية والسياقات التي من خلالها يتمكن الخطاب الإعلامي في الجزائر بوصفه أحد الأجهزة الأيديولوجية للدولة من إعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة.

حيث أن الأيديولوجيا الشعبوية ونزعاتها لتقديس الزعيم والثورة والشعب وقيم الحزب الواحد ومبادئ الاشتراكية ودولاتية وجماعية الملكية، وغيرها من المبادئ الأيديولوجية والنزعات والخصائص التي طبعت الخطاب الإعلامي في الجزائر، سواء تعلق الأمر بتلك التي أفرزها السياق الكولونيالي أو سياق الأحادية أو بوصفها تراكمات للسياقين معا، هي ما كان يسمح بقبول الهيمنة والتسلط على المجتمع باستعمال عملاء القمع والإنتاج والاستغلال ووسطاء الترويج والدعاية وإعادة الإنتاج، فكل نظام اجتماعي قائم وللحفاظ على تماسكه استمراره، فإنه لا يستعمل القمع والعنف المادي (الأجهزة القمعية) فحسب حتى وإن كانت هذه الأجهزة تستعمل الأيديولوجيا أيضا، بل إنه يستعمل الأيديولوجيا البحتة (الأجهزة الأيديولوجية) لضمان تماسكه وإعادة إنتاج نفسه من خلال أجهزة الدعاية (الخطاب الإعلامي) والقيم التي يروج لها. فزيادة على الرقابة والوصاية التي كانت تفرض على مختلف الأجهزة الصحفية والإعلامية العمومية أو الحكومية ثم الخاصة في عهد التعددية، فإن الهيمنة الرمزية والرقابة الخفية على الخطاب الإعلامي كانت ولا زالت قائمة، وذلك من خلال التحالفات المبهمة بين رجال الأعمال من ملاك الصحف والقنوات مع أجهزة الدولة التي تشرف على توزيع الريع ومختلف الامتيازات، ونظرا لأن هذه التحالفات وشروطها مبهمة وخفية وغير مرئية فحتى وإن كانت قائمة على أساس مادي صرف وهو الريع، إلا أن تلك الامتيازات التي تمنح في إطار تلك العلاقة الزبونية الناتجة عن تلك التحالفات لا تقتصر على امتيازات مادية فحسب، بل تشتمل أيضا على امتيازات وريوع غير مادية (رمزية) كالحماية بمختلف أشكالها، بما يجعل الزبائن يمارسون عملهم كعملاء ووسطاء للهيمنة بالشكل اللائق والملائم ودون مقاومة. كما أن العلاقة الزبونية الناتجة عن هذه التحالفات وشروطها لا تقتصر على تلك الامتيازات التي يتحصل عليها المتحالفون، بل إن نتائج وإفرازات هذه العلاقة الزبونية ليست مادية أو رمزية بحتة، فإضافة إلى اقتسام السوق الاستهلاكية وعائدات الاستثمارات المادية بين المتحالفين من أرباب العمل أو الموظفون في أجهزة الدولة البيروقراطية، فإن الرأسمال الرمزي المتراكم لدى كل منهما قد يفوق الرأسمال المادي، كما أن الرأسمال الرمزي الذي تناله السلطة القائمة جراء هذه التحالفات من خلال تكريس وترويج القيم الأيديولوجيا السائدة، هو بمثابة عائدات ريعية رمزية (أيديولوجية) للطبقة الحاكمة من خلال ضمان استمرار إنتاج وإعادة إنتاج تلك العلاقات الزبونية القائمة؛ ومن ثمة إعادة إنتاج علاقات الهيمنة المنبثقة عنها. وبذلك تكون فرضية ألتوسير حول العدة الأيديولوجية للدولة لا تزال قادرة على شرح وتفسير الكيفية التي من خلالها تقوم هذه الأجهزة بإنتاج وإعادة إنتاج علاقات الهيمنةالقائمة، ذلك لأنها

تضع تلك العملية في إطار شامل من السياقات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية، التي تعمل في إطارها كل من أجهزة الدولة القمعية والأيديولوجية في تناغم فيما بينها من جهة، وتعمل في إطاره الأجهزة الأيديولوجية فيما بينها باستخدام الأيديولوجيا والعنف الرمزي من جهة أخرى.

الخاتمـــــــــــــــــــــــة

الخاتمـــــــــــــة:

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه الطور الثالث "LMD" في قسم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع الاتصال والخدمة الاجتماعية بجامعة لمين دباغين "سطيف2"، والموسومة بـ "الخطاب الإعلامي وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي" (في الجزائر)، فقد تمت معالجة مشكلة من أهم المشكلات التي طرحت ولا زالت تطرح في هذا المجال، ويتعلق الأمر بالخطاب الإعلامي في الجزائر ونظرة الريبة والشك التي تساور كل المتتبعين للظاهرة من جماهير المشاهدين أو القراء، أو من النخب الأكاديمية والباحثين المهتمين بالشأن الإعلامي عموما وفي الجزائر بصفة خاصة، فعادة ما كانت تتهم وسائل الإعلام بأنها مصدر جميع أنواع الأذى الذي يصيب

المجتمعات، في نفس الوقت الذي تعلق عليها آمال كبيرة في تحقيق أمن وتطور وحرية المجتمعات ورفاهيتها، إذا يتعلق هذا الأمر حسب الكثير من الباحثين المهتمين بهذا الشأن بما تحصل ويتحصل عليه الأفراد من معلومات وأخبار وحقائق موضوعية تخص قضايا ومشكلات مجتمعهم خاصة وكل العالم بصفة عامة.

ونظرا لأن الإنسان ابن بيئته تم ربط عنوان البحث بحالة الجزائر، ولأن الجزائر هي أحد هذه المجتمعات التي يرجى من وسائل الإعلام والصحافة من خلال ما تبثه من حقائق ومعلومات أن تحقق تطور وحرية ورفاهية أفرادها على غرار أفراد المجتمعات الإنسانية الأخرى، فقد قمنا بطرح إشكالية الدراسة الآتية: "ماهي السياقات التاريخية (الأيديولوجية، السوسيو- اقتصادية والسوسيو- ثقافية) التي جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر خطابا يندرج ضمن استراتيجيات إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة؟"، انطلاقا من مشكلة بحثية مصدرها الغموض السائد لدينا ولدى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري حول هذه الظاهرة؛ وبالضبط حول أسباب نظرة الريبة والشك التي تساورنا تجاه خطاب هذه الوسائل وازاء ما يتناوله من قضايا ومسائل تخص الشأن العام الجزائري. إذ لاحضنا أن الخطاب الإعلامي في الجزائر يقوم بمناقشة قضايا ومواضيع يتم تحديدها سلفا من قبل السلطة القائمة، ووفق تصورات وتمثلات تلائم القيم الأيديولوجية لهذه الفئة من المجتمع، بما يكرس هيمنتها على المجتمع بكل فضاءاته وخطاباته بما فيها الفضاء والخطاب الإعلامي.

وبعد أن تم تجزئة هذه الإشكالية إلى ثلاث تساؤلات فرعية- ماهي إفرازات السياق الكولونيالي على الخطاب الإعلامي في الجزائر؟ - ماهي التحولات التي عرفها الخطاب الإعلامي في الجزائر خلال فترة: 1962- 1988؟ - ماهي التحولات البنيوية والسوسيو- اقتصادية التي أفرزتها التعددية على الخطاب الإعلامي؟- تم على أساسها تقسيم تلك السياقات حسب المراحل التاريخية والظروف التي مر بها وتشكل على إثرها المجتمع الجزائري، ومن ثمة تشكّل وتطوّر في سياقها الحقل الصحفي والإعلامي في الجزائر بكل وسائله وأشكاله، وخطابه بمختلف خصائصه، والسمات التي تميزه وتميز علاقاته مع المجتمع وأفراده من جهة ومع السلطة القائمة من جهة أخرى.

وللإجابة على هذه التساؤلات انطلقنا من فرضية عامة مفادها أنّالخطاب الإعلامي في الجزائر ونظرا لتأثره أثناء مراحل تشكله وتطوره بإفرازات السياقات التاريخية التي عرفتها الجزائر، انطلاقا من السياق الكولونيالي وتأثيراته الأيديولوجية والسوسيو- ثقافية، ثم سياق الأحادية الحزبية وما تبنته الدولة الوطنية من اختيارات استراتيجية (سياسية وأيديولوجية واقتصادية) كبرى، وصولا إلى سياق التعددية المتعثرة نظرا لعدة عوامل أبرزها الاقتصاد الريعي للدولة، فقد تحول من كونه أحد أدوات التحول الديمقراطي وتكريس التعددية وخدمة المجتمع، إلى أحد أهم الأجهزة الأيديولوجية للدولة التي تعمل ضمن استراتيجيات إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة وإخضاع المجتمع. هذه الفرضية التي تندرج تحتها ثلاث فرضيات فرعية:

1/ إنّ الانقسامية الثقافية في مرحلة النضال السياسي للحركة الوطنية ثم الشعبوية كنزعة وأيديولوجية في مرحلة العمل المسلح ومعركة التحرير، هي من أهم خصائص الخطاب الإعلامي في جزائر ما قبل الاستقلال التي أفرزها الاستعمار الفرنسي بطبيعته الكولونيالية، والتي استمرت آثارها على الخطاب الإعلامي في الجزائر المستقلة في مرحلة الاستقلال بما يتوافق مع معركة التنمية والبناء والتشييد.

2/ إنّالملكية الجماعية (الدولاتية) لوسائل الإنتاج واحتكار الدولة للسوق ولوسائل الطبع النشر والإشهار والوصاية الأبوية على المجتمع بكل فضاءاته، والتي تعتبر من أهم أسس الأحادية الحزبية ومبادئ الاقتصاد التخطيطي التي قامت عليها الدولة الوطنية بنت الاستقلال، قد كرست الخطاب الشعبوي في وسائل الإعلام والصحف الوطنية وفرضت عليها البحث عن التموقع قرب السلطة والدخول في علاقة زبونية مع مراكز توزيع الريع وأجهزة الدولة البيروقراطية لضمان بقائها، بما يؤدي بها إلى إعادة إنتاج الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة وتعزيز خضوعها لهذه الأجهزة السلطوية.

3/ إنّ استمرار العلاقات الزبونية التي فرضتها طبيعة الاقتصاد الريعي واستمرار الدولة في احتكارها لوسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج المادية والرمزية، بما شوه سياق التعددية وأعاق عملية الانتقال الديمقراطي والتحول نحو اقتصاد السوق والتعددية بكل أشكالها، هي خصائص جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر خاضعا لإملاءات السلطة القائمة وغير قادر على تحقيق استقلاليته وإعادة إنتاج نفسه ماديا ورمزيا بعيدا عن الشروط التي تفرضها علاقاته وتحالفاته مع مراكز توزيع الريع (السلطة القائمة).

وللإجابة على إشكالية وتساؤلات البحث والتحقق من صحة فرضياته ولأن موضوع البحث هو الذي يحدد طبيعة المنهج، فإن هذه الإشكالية قد فرضت علينا الاعتماد على منهج الفهم الفيبري، لاسيما وأننا نسعى إلى فهم طبيعة الخطاب الإعلامي بما استدعي البحث والغوص في السياقات والتحولات التاريخية التي تعرضت لها الصحافة ووسائل الإعلام (وسائل بث الخطاب) في الجزائر.

فسوسيولوجيا الفهم تدعونا إلى فهم المعنى لأنها تفرض عنصر الوعي الذي يؤطر نشاط الفاعل أو الفاعلين الذين يرفقون كل نشاط لهم بمعنى ذاتي، حيث تتمثل مهمة الباحث هنا في محاولة فهم هذا المعنى، ولا يمكننا ذلك إلا بأن نحيي السلوك أو النشاط مرة ثانية، وما يساعدنا في ذلك على الرغم من ارتباط وتعلق السلوك أو النشاط بذات أو كيان آخر، هو قدرتنا أو قدرة الباحث على إحيائه في نفسه من خلال إعادة بناء مضمون ذهني، فالسلوك أو النشاط الذي يريد الباحث فهمه أو تفهمه ينتقل إلى الذات التي تريد فهمه ليحيى في داخلها ويقيم صورة مستنسخة عن صورتها الحقيقية، وعليه لن يكون هناك فارق بين المعنى المباشر للفعل أو النشاط في اللحظة التي يعاش فيها واللحظة التي يتم التفكير فيه بطريقة عقلانية بعد اكتماله.

فالخطاب الإعلامي في الجزائر (نشاط إنساني فردي وجماعي) متفردة، يسعى (يهدف) من خلال عملية إعادة تشكيله للواقع الاجتماعي إلى التماهي مع خطاب السلطة وإدامة الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة فيه، هو ظاهرة إنسانية سوسيولوجية (نشاط / ممارسة) تهدف إلى تحقيق غايات معينة، وهو ما يستدعي اعتماد هذا المنهج من أجل أن نفهم هذا الخطاب، من خلال تأويل معانيه كفعل اجتماعي من خلال ربطه بأسبابه وسياقاته من جهة وبأهدافه وغاياته من جهة أخرى، بما يسمح بفهم طبيعة العلاقات السائدة التي يسعى إلى إعادة إنتاجها من خلال عملية تشكيله للواقع الاجتماعي، وذلك بالعودة إلى تاريخ هذه العلاقات والسياقات التي فُرضت عليه عبر مختلف مراحل تطور وسائل الإعلام والاتصال (الخطاب) في الجزائر.

ورغم وجود جانب ميداني لكل دراسة علمية إلا أن الجانب الميداني للدراسة التي بين أيدينا يبقى ميدانا نظريا فقط، ونظرا لأنه بحث كيفي فإنه لا يحتاج إلى قياسات وبالتالي إلى أدوات لجمع البيانات على غرار ما تحتاجه البحوث الكمية، وعليه فإن أدوات البحث وجمع المعطيات والمعلومات في دراستنا قد اقتصرت على البحث في مختلف الوثائق التي احتوت على هذه المعطيات والمعلومات، ومن بين هذه المعطيات والبيانات وجدنا معطيات حول تاريخ الصحافة ووسائل الإعلام والاتصال في الجزائر، سواء تعلق الأمر بتاريخ الجزائر ما قبل الاستقلال أو الجزائر المستقلة، كما تم الاعتماد على وثائق قانونية رسمية للدولة الجزائرية، مثل الدساتير والتشريعات والمراسيم والقرارات والتعليمات الحكومية الخاصة بالصحافة والإعلام. واعتمادنا في نفس الوقت على الملاحظة المباشرة للمشهد الإعلامي في الجزائر، وكذا الملاحظة المباشرة وغير المباشرة لكل ما له علاقة بالشأن والخطاب الإعلامي بكل أشكاله، سواء الصحافة المكتوبة أو الإعلام السمعي و/ أو البصري، المؤسسات الإعلامية العمومية (الحكومية) أو الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم مواجهة العديد من الصعوبات والعراقيل في إنجاز هذا البحث، وعلى رأس هذه الصعوبات قلة المراجع والمصادر التي تتحدث عن الخطاب الإعلامي في الجزائر، لاسيما تلك التي تتحدث عن الجذور والسياقات التاريخية لنشأة وتشكل الصحافة في الجزائر، لاسيما تلك المتعلقة بالاحصائيات المتعلقة بالصحف والقنوات الخاصة وطرق وآليات تمويلها أو أصحابها الحقيقيين، كما أن نقص وضعف التمويل من شأنه عرقلة الوصول إلى الكثير من المراجع النادرة ذات القيمة العلمية الرصينة والمرتبطة بموضوع البحث. لكن ورغم كل الصعوبات فقد تمكنا من جمع ما يمكن جمعه من مراجع ومصادر سواء كانت كتب أو مقالات او غيرها، وذلك من خلال البحث في المكتبات الوطنية والإلكترونية ومواقع البحث المجانية وإتمام الأطروحة والإحاطة بمعظم جوانب الموضوع. كما أن شساعة العنوان المقترح للدراسة قد شكلت لنا صعوبات جمة، منها تشتيت الانتباه إلى العديد من المتغيرات التي يجب دراستها، وتعدد الزوايا التي يمكن دراسة الموضوع من خلالها، بما جعلنا نضيع الكثير من الجهد والوقت في قراءات مرتبطة بالموضوع في شكله وصورته الكلية والواسعة، وذلك من أجل ضبطه وتحديد جوانب وزوايا محددة يمكن دراسته من خلالها، فقد تعرضنا إلى الكثير من التشتت وضياع الجهد في زوايا بحث وقراءات بعيدة كل البعد عن موضوع الدراسة في صورته النهائية بعد تحديده بدقة وتضييق مساحة البحث.

ورغم كل هذه الصعوبات والعراقيل الذاتية والموضوعية فقد تمكنا من خلال هذه الدراسة من التوصل إلى عدة أفكار ونتائج، تم من خلالها تحقيق كل أهداف الدراسة المسطرة والإجابة على تساؤلاتها والتحقق من فرضياتها.

إنه ومن خلال التركيز على الفصول التي تناولنا من خلالها مجتمع البحث "سوسيولوجيا الخطاب الإعلامي في الجزائر"، والتي حاولنا من خلالها البحث عن أهم السياقات التاريخية التي تعرض لها المجتمع الجزائري وأثرت على كل فضاءاته، ومن ثمة أثرت في الخطاب الإعلامي وكل المتغيرات والفضاءات التي يتأثر بها هذا الحقل كالفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي والتشريعي، ولتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته فقد ارتأينا تقسيم تلك السياقات إلى ثلاثة سياقات رئيسية في تاريخ الجزائر، ودراستها بتفصيل من كل الأوجه الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية، نظرا

لانعكاساتها التي أحدثت تحولات عميقة على الواقع الاجتماعي في الجزائر بشكل عام وعلى الخطاب الإعلامي بشكل خاص.

ورغم أنها كانت في ارتباطها وتسلسلها عبارة عن كتلة متداخلة من التراكمات التي أفرزتها تلك السياقات التي لا يمكن الفصل بينها، إلا أنّ تلك الخصائص التي أفرزتها تلك السياقات قد تم تصنيفها إلى ثلاث أشكال: خصائص أصيلة أو متجذرة في التشكيل الاجتماعي الجزائري كالقبلية والعصبية، وكذا الوصاية الأبوية بمختلف خصائصها ونظم الولاء التي يتضمنها النظام الأبوي، سواء تلك القائمة في مستوياتها الصغرى في المجتمع كالعائلة والقبيلة أو في مستوياتها الكبرى كالدولة ومختلف أجهزتها، وخصائص وسمات عارضة ظهرت أثناء المراحل الأخيرة من الاستعمار والسنوات الأولى من الاستقلال، والتي تم تعزيزها بعد الاستقلال فصارت وكأنها متوارثة من المرحلة الاستعمارية كالانقسامية والشعبوية والزبونية، وخصائص وسياقات وافدة على المجتمع الجزائري أو خيارات حديثة وعلى رأسها الخيار الاشتراكي وما أفرزه هذا النمط الاقتصادي من مميزات طبعت الخطاب الإعلامي أو ما كرسه هذا الخيار من ميزات وسمات قديمة إما متجذرة أو موروثة من الحقبة الاستعمارية أو حديثة أو مستحدثة. فالخيار الاشتراكي لم يولد لا الأبوية والوصاية المفروضة على المجتمع بكل فضاءاته وحقوله ولا الشعبوية في الخطاب أو الزبونية كسمة أساسية في شتى العلاقات، بما فيها علاقة الصحافة ووسائل الإعلام بالسلطة وأجهزتها الإدارية والسياسية والاقتصادية، بل إن الخيار الاشتراكي بما يتضمنه من مبادئ وما ينطوي عليه من قيم أيديولوجية، وما رافقه من مبادئ الأحادية الحزبية التي تبنتها الدولة من جهة، وريعية اقتصادها وهشاشته من جهة أخرى، قد أدى إلى تكريس وتعزيز هذه الخصائص وجعلها أكثر تجذّرا وتغلغلا في الخطاب الإعلامي، وفي كل العلاقات القائمة بين الفضاءات والحقول الاجتماعية في المجتمع الجزائري. حتى بعد إعلان التعددية السياسية والانفتاح على اقتصاد السوق، فقد استمرت وتعززت هذه الخصائص لكن بواسطة سياسات واستراتيجيات أخرى تتلاءم والمزاوجة بين خصائص ومبادئ هذا التحول ومبادئه وقيمه الحديثة وتلك التقليدية السابقة لهذا الانفتاح؛ بين فكرة التعددية الحزبية والإعلامية وحرية السوق والمنافسة الحرة من جهة، واستمرار تدخل الدولة ووصاية أجهزتها وأدواتها على مختلف أعضاء المجتمع بواسطة وعن طريق اقتصادها الريعي بمختلف خصائصه ومنطق تفاعلاته وعلاقاته من جهة أخرى.

إن العودة للسياقات التاريخية التي مرت بها الجزائر بما كانت تتضمنه هذه السياقات من تحولات بنيوية وأيديولوجية وسوسيو- اقتصادية، هي ما مكننا من فهم طبيعة الخطاب الإعلامي في الجزائر، ودراسة وتصنيف أهم (الإفرازات) الخصائص التي طبعت الخطاب الإعلامي في الجزائر، وأهم هذه الإفرازات والخصائص هي:

الانقسامية التي تعتبر أهمخصائص الخطاب الإعلامي في جزائر ما قبل الثورة، تعتبر إحدى أهم إفرازات السياق الكولونيالي في تلك المرحلة، إذ طبعت خطاب الحركة الوطنية على اختلاف تياراتها ومنابرها الإعلامية، فقد كانت العلاقات السائدة آنذاك والسياسات التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية تجاه كل ما هو جزائري أو كل ما يمثل الأهالي المسلمين أو يمثل مصالحهم، هي التي خلقت هذه الانقسامية في أوساط الجزائريين بشكل عام وفي وسط نخب الحركة الوطنية بشكل خاص. كما أن الانقسامية لم تنتهي بانصهار نخب وتيارات الحركة الوطنية تحت لواء جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري، أو بانتشار الخطاب الشعبوي وتغلغله في أوساط الشعب وفي خطاب كل

النخب السياسية والإعلامية والثقافية قبل وبعد الاستقلال، بل استمرت تلك الانقسامية في صور شتى جعلت الشعبوية تتكرس أكثر فأكثر لاسيما في الخطاب الإعلامي الرسمي، حيث راحت النخب الحاكمة تستغل هذه الانقسامية وتسيرها وفق مصالحها ووفق منطق ومبادئ الأحادية الحزبية، والذي راحت من خلاله سلطة الدولة والحزب تحتكر لنفسها حق توزيع المناصب والريوع والامتيازات على مختلف النخب والفئات الشعبية بمختلف الطبقات وعلى مستوى كل القطاعات. فقد استمرت الانقسامية الفكرية واللغوية والأيديولوجية من خلال القطاعية في تسيير الشأن العام وفق مبادئ الجهوية والولاء والوصاية الأبوية والزبونية، خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال التي تزامنت مع الخيار الاشتراكي ومبادئه الأيديولوجية، فصار الخطاب الإعلامي برمته ليس سوى إعادة إنتاج للواقع الاجتماعي الذي من خلاله تقوم السلطة بإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة.

كما تعتبر الشعبوية بوصفها نزعة وأيديولوجية طبعت الخطاب الإعلامي في الجزائر بمختلف أشكالههي أحد إفرازات السياق الكولونيالي أيضا بمختلف ظروفه ومراحله لاسيما مرحلة الثورة التحريرية، حيث كانت هذه الأخيرة "معركة التحرير" هي المسوغ والمبرر الرئيسي للخطاب الشعبوي بوصفه أيديولوجية معركة، هذا الخطاب الذي كان يسعى لرص الصفوف وتوحيد مختلف الرؤى والتيارات السياسية للحركة الوطنية حول العمل الثوري، كما أنه لم يقتصر على نخب الحركة الوطنية فحسب بل وصل في مرحلة ما إلى إلزام كل أفراد الشعب بمختلف فئاته وشرائحه وإجبارهم على النضال، واشتراط التخلي عن التحزب وضرورة الانصهار في جبهة التحرير الوطني. لكن سياق الدولة الوطنية والأحادية الحزبية كان له الأثر الكبير في تعزيز وإعادة إنتاج هذه النزعة والأيديولوجية الشعبوية في خطاب الصحافة الجزائرية، قد استمر هذا الخطاب بعد الاستقلال وتعزز أكثر باختزال المشروع السياسي والأيديولوجي والاقتصادي للدولة الوطنية وليدة الاستقلال في الرأي الواحد والفكر الواحد ووصاية "الأب" الزعيم الذي عادة ما يكون منتميا للحزب الواحد، وما عزز هذه الأيديولوجية أيضا هو ملكية الدولة و/ أو الحزب "الطبقة الحاكمة" لوسائل الإنتاج بمختلف أشكالها، حيث يُعتقد وفق هذا التصور أن الشعب هو كتلة واحدة وليس هناك اختلافات كثيرة تدعو إلى الاختلاف أو فتح نقاش حول اختيار المصير، فالتاريخ واحد والحاضر والمستقبل واحد ومشترك ولا بد من توحيد الجهود من أجل استكمال معركة البناء والتشييد.

وهو ما يجيب عن التساؤل الأول للدراسة "ما هي إفرازات السياق الكولونيالي على الخطاب الإعلامي في الجزائر؟"، ويؤكد على صحة الفرضية الأولى للدراسة باعتبار أنّ الانقسامية الثقافية في مرحلة النضال السياسي للحركة الوطنية ثم الشعبوية كنزعة وأيديولوجية في مرحلة العمل المسلح ومعركة التحرير، هي من أهم خصائص الخطاب الإعلامي في جزائر ما قبل الاستقلال التي أفرزها الاستعمار الفرنسي بطبيعته الكولونيالية، والتي استمرت آثارها على الخطاب الإعلامي في مرحلة الاستقلال بما يتوافق مع معركة التنمية والبناء والتشييد، فجعلته خطابا يتماهى مع خطاب السلطة ويعيد إنتاج خطابها وقيمها الأيديولوجية، من خلال إسهامه في ترويج وتبرير مبادئ الخيار الأحادي والاقتصاد التخطيطي بوصفه جهاز للدولة والحزب مهمته تنشئة وتوجيه الجماهير نحو الالتفاف لإنجاح مسار التنمية وبناء الدولة المستقبلية "الثورة الديمقراطية الشعبية".

كما أن الزبونية السياسية هي أحد أبرز السمات التي طبعت العلاقات القائمة لاسيما بين الخطاب الإعلامي والسلطة، وفي نفس الوقت لم تنته هيمنة النزعة الشعبوية على الخطاب الإعلامي في

الجزائر، لاسيما إذا تعلق الأمر بخطاب الصحافة الحكومية في عهد الحزب الواحد وهيمنة رجال الحزب والإدارة على الصحف والإذاعة والتلفزيون وحتى على الصحف الخاصة، وذلك نظرا لسياسة احتكار وسائل الإنتاج عموما والصحف والإعلام بوجه خاص التي ظلت قائمة، والوصاية والاحتكار والهيمنة على أداوت الطبع وعلى موارد الإشهار والإعلان، وحيازة الدولة وأجهزتها على حق توزيع مختلف الامتيازات وفق منطق الولاء والتبعية، - لتتحقق بذلك فرضية الدراسة الثانية القائلة: "بأنالملكية الجماعية (الدولاتية) لوسائل الإنتاج واحتكار الدولة للسوق ولوسائل الطبع النشر والإشهار والوصاية الأبوية على المجتمع بكل فضاءاته، والتي تعتبر من أهم أسس الأحادية الحزبية ومبادئ الاقتصاد التخطيطي التي قامت عليها الدولة الوطنية بنت الاستقلال، قد كرست الخطاب الشعبوي في وسائل الإعلام والصحف الوطنية وفرضت عليها البحث عن التموقع قرب مؤسسات السلطة، والدخول في علاقة زبونية مع مراكز توزيع الريع وأجهزة الدولة البيروقراطية لضمان بقائها، بما يؤدي بها إلى إعادة إنتاج الوضع القائم وعلاقات الهيمنة السائدة وتعزيز خضوعها لهذه الأجهزة السلطوية". لتكون بذلك الشعبوية والزبونية السياسية هي من أبرز التحولات التي عرفها الخطاب الإعلامي، وذلك في ظل نظام الأحادية الحزبية وسياسة التخطيط الاقتصادي التي تبنتها السلطات القائمة بعد الاستقلال.

كما استمرت هذه النزعة الشعبوية والانقسامية في خطاب الصحافة الجزائرية في سياق التعددية، حيث وعلى الرغم من إعلان فتح المجال أمام الخواص للاستثمار في الكثير من المجالات بما فيها الصحافة المكتوبة أو مجال السمعي البصري، إلا أن هذا الانفتاح لم يكن لينهي تبعية الخطاب الإعلامي (العمومي والخاص) في الجزائر للسلطة السياسية وأجندة وأيديولوجية الطبقة المهيمنة على الحكم في الجزائر. وذلك يعود بالدرجة الأولى لطبيعة الاقتصاد الريعي التي رافقت هذه التحولات والانفتاح على اقتصاد السوق والتعددية السياسية والإعلامية، فطبيعة العلاقات التي تميز الدولة الريعية؛ أو الاقتصاد الريعي بوصفه سياق مرافق لسياق التعددية في الجزائر من جهة ومُشوّه ومُعيق لتشكلها وتطورها في الوقت نفسه، وممتد بكل علاقاته وتفاعلاته منذ عهد الأحادية من جهة أخرى. لقد فرض هذا السياق منطق تفاعلاته بمختلف تشوهاته على كل العلاقات السائدة بين مختلف الحقول والفضاءات؛ بين الفضاء السياسي والاقتصادي من جهة، وبين القطاع العام والإدارة والسلطة القائمة من جهة ثانية، وبين القطاع الخاص أو ما يعرف بأرباب العمل ومنظمي المشروعات (البرجوازية الوطنية) والسلطة القائمة من جهة أخرى. حيث أنّ هذه الطبقة (البرجوازية) وفي إطار التقاطعات والتحالفات التي كانت تعقدها مع مختلف أجهزة ورجال الدولة والحزب أيام الحزب الواحد، قد تحصلت على امتيازات وحقوق إنشاء ورشات ومؤسسات اقتصادية (تجارية) وقنوات تلفزيونية وصحف ودوريات تتحدث باسمها وتعبر عن توجهاتها السياسية والأيديولوجية وتتنافس من خلالها على السوق والمجال العام، إلا أنّ الشروط التي يتم منح تلك الامتيازات على أساساها والتي تحكم منطق العلاقات في الاقتصاديات الريعية، والتي تمت على أساسها تلك التحالفات والتقاطعات، كانت قد منعت وكبحت كل تعدد أو اختلاف وتنوع فكري أو سياسي مفترض، نظرا لأن منطق الزبونية الذي يحكم تلك العلاقات والتحالفات التي سبق ذكرها، ونظرا لطبيعة الاقتصاد الريعي الذي يقتضي تبعية الاقتصاد للسياسة وتحكم السلطة السياسية من خلال أجهزتها البيروقراطية في السوق الاستثمارية بمختلف أشكالها بما فيها سوق الصحافة ووسائل الإعلام، قد جعل من الخطاب الإعلامي برمته لا يعدو أن يكون خطابا يبث تصورات السلطة ويسعى لإدامة الوضع القائم وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة، وذلك وفق منطق التبعية- لولي النعمة- للسلطة القائمة نظرا لما تمنحه هذه الأخيرة من امتيازات ومشاريع

وتسهيلات ووسائل الحماية من المنافسة وحتى من الإفلاس في الكثير من الحالات، كما حدث مع عدة شركات ومؤسسات اقتصادية وصحف وقنوات تابعة لمستثمرين خواص.

وبذلك نكون قد أجبنا عن التساؤل الفرعي الثالث للدراسة؛ بأن التحولات البنيوية والاقتصادية التي أفرزتها التعددية على الخطاب الإعلامي هي: تعددية مشوهة أعاقها استمرار العلاقات الزبونية التي فرضتها طبيعة الاقتصاد الريعي، واستمرار احتكارها الدولة لوسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج المادية والرمزية، بما أعاق عملية الانتقال الديمقراطي والتحول نحو اقتصاد السوق والتعددية بكل أشكالها، وتكون طبيعة العلاقات السائدة في هذا السياق (التعددية) قد جعلت الخطاب الإعلامي في الجزائر خاضعا لإملاءات السلطة القائمة، وغير قادر على تحقيق استقلاليته وإعادة إنتاج نفسه ماديا ورمزيا بعيدا عن الشروط التي تفرضها علاقاته وتحالفاته مع مراكز توزيع الريع (السلطة القائمة).

لكن مهما بلغته أية دراسة من إحاطة بمختلف جوانب البحث "موضوع الدراسة"، ومهما بلغته نتائجها من دقة وموضوعية حول ما تم تناوله في مختلف مستويات الدراسة، تبقى هناك الآفاق مفتوحة دوما لاستكمال دراسة جوانب وزوايا عديدة قد تكون هذه الدراسة لم تشملها، وذلك من قبل الباحثين في الدراسات المستقبلية التي سوف تتم في هذا الموضوع والمتعلق بالظاهرة الإعلامية في الجزائر بمختلف متغيراتها. لذلك فمن أبرز التوصيات التي يمكن الخروج بها بعد هذا المسار البحثي الذي كان قد انتهى بهذا الإنجاز البسيط، أنه كان من الأجدر أن يتم تناول كل سياق على حدا في بحث خاص، وذلك نظرا لأن كل سياق من تلك السياقات قد كان له إفرازات عديدة على الخطاب الإعلامي في الجزائر، وأسهمت في بلورة مجموعة من الخصائص الأيديولوجية والسوسيو- ثقافية التي طبعته خلال تلك المرحلة وأحدثت تحولات عميقة لا يمكن الإلمام بها جميعا في دراسة واحدة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب.

_ باللغة العربية:

1/ أبو القاسم سعدالله. (2007). تاريخ الجزائر الثقافي. 10 ، خاصة. الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.

2/ أبوالقاسم سعدالله. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية. 3 ، 4. بيروت/لبنان: دار الغرب الإسلامي.

3/ أحمد الخطيب. (1986). حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي. 1 . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

4/ آرثر آسا بيرغر. (مارس, 2012). وسائل الإعلام والمجتمع: وجهة نظر نقدية. (صالح خليل أبو إصبع، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

5/ أرمان وميشال ماتلر. (2005). تاريخ نظريات الاتصال. ط3. (نصر الدين العياضي، الصادق رابح، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

6/ المصطفى بوجعبوط. (2019). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. دراسة في متغيرات الاستقرا واللااستقرار للأنظمة السياسية. الطبعة الأولى. برلين/ ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

7/ المنصف ونّاس. (دس). الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر. دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي. تونس: المطبعة العربية.

8/ آمنة قجالي. (2015). الإعلام والعنف السياسي. 1. عمّان/ الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

9/ أندريا بريس، و بروس ويليامز. (2012). البيئة الإعلامية الجديدة. 1. (شويكار زكي، المترجمون) القاهرة/ مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

10/ إيريك ميغري. (2018). سوسيولوجيا الاتصال والميديا. الطبعة الأولى. (نصر الدين العياضي، المترجمون) المنامة/ البحرين: هيئة البحرين للثقافة والآثار.

11/ بن يوسف بن خدة. (2010). جذور أول نوفمبر 1954. (مسعود حاج مسعود، المترجمون) الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

12/ بنجامين ستورا. (2012). تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988م. (صباح ممدوح كعدان، المترجمون) دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

13/ بيرنار كاتولا. (2012). الإشهار والمجتمع. الطبعة الأولى. (سعيد بنكراد، المترجمون) دار الحوار للنشر والتوزيع.

14/ بيير بورديو. (1995). أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي. الطبعة العربية الأولى. (ابراهيم فتحي، المترجمون) القاهرة: دار العالم الثالث.

15/ بيير بورديو. (2004). التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول. الطبعة الأولى. (درويش الحلوجي، المترجمون) دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية.

16/ توم بوتومور. (2004). مدرسة فرانكفورت. الطبعة الثانية. (سعد هجرس، المترجمون) بنغازي ليبيا: دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية.

17/ جان كلود برتراند. (2008). أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام). الطبعة الأولى. (رباب العابد، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

18/ جمال العيفة. (دس). مؤسسات الإعلام والاتصال الوظائف، الهياكل والأدوار. ديوان المطبوعات الجامعية.

19/ جمال العيفة. (دس). مؤسسات الإعلام والاتصال. ديوان المطبوعات الجامعية.

20/ جمال قنان. (1994). قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

21/ جوديت لازار. (1994). سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري. (علي وطفة وهيثم سطايحي، المترجمون) دمشق/سوريا: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع.

22/ جورج لوكاكش. (1982). تحطيم العقل. الطبعة الأولى. (الياس مرقص، المترجمون) بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر.

23/ حارث عبود ومزهر العاني. (2015). الإعلام والهجرة إلى العصر الرقمي. الطبعة الأولى. عمّان/ الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

24/ حسام فتحي أبوطعيمة. (2008). الإعلان وسلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق. 1. عمّان/ الأردن: دار الفاروق للنشر والتوزيع.

25/ حسيب حمد خيرالله. (2015). الإعلام والسلطة الرابعة. الأولى. عمان/ الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

26/ دومينيك وولتون. (2012). الإعلام ليس تواصلا. الطبعة الأولى. بيروت/ لبنان: دار الفارابي.

27/ زهير إحدادن. (1999). الصحافة واللغة قبل الاستقلال. اللغة العربية ، 1 (1)، 167-175.

28/ سعدالدين ابراهيم، و آخرون. (أكتوبر, 1988). المجتمع والدولة في الوطن العربي. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

29/ صالح بلحاج. (2015). الحركة الوطنية بين الحربين 1910-1939. الجزائر: وزارة الثقافة.

30/ طه عبد العاطي نجم. (2013). الإعلام والمجتمع. الإسكندرية/ مصر: دار المعرفة الجامعية.

31/ عبد الحميد زوزو. (2010). الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1919-1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

32/ عبد السلام فيلالي. (2021). المجتمع والدولة في الجزائر 1992- 1999. 1. الجزائر: العقاد للنشر والإعلام.

33/ عبد المنعم الشقيري. (2021). العقلنة عند ماكس فيبر. الطبعة 1. بيروت: المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات.

34/ عبد النبي عبد الله الطيب. (2014). فلسفة ونظريات الإعلام. الطبعة الأولى. الدار العالمية للنشر والتوزيع.

35/ علي كريمي. (2011). قوانين الإعلام المكتوب في دول المغرب العربي الواقع والتحديات. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

36/ عواطف عبدالرحمان. (1985). الصحافة العربية في الجزائر. دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

37/ فيليب جونز. (2010). النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية. الطبعة الأولى. (محمد ياسر الخواجة، المترجمون) القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.

38/ كارل مانهايم. (أكتوبر, 1980). الأيديولوجيا واليوتوبيا. مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة. الطبعة الأولى. (محمد رجا الديريني، المترجمون) شركة المكتبات الكويتية.

39/ لهواري عدي. (1983). الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830_1960. الطبعة الأولى. (جوزيف عبد الله، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

40/ ماكس هوركهايمر. (2006). بدايات فلسفة التاريخ البرجوازية. (محمد علي اليوسفي، المترجمون) بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.

41/ مانويل كاستلز. (2014). سلطة الاتصال. الطبعة الأولى. (محمد حرفوش، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

42/ محفوظ قداش. (2010). تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939. 1 . (احمد ابن البار، المترجمون) دار الأمة.

43/ محمد شومان. (2007). تحليل الخطاب الإعلامي. أطر نظرية ونماذج تطبيقية. الطبعة الأولى. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

44/ محمود ممدني، و آخرون. (2010). دراسات إفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي. 1 ، الأولى. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

45/ منال أبوالحسن. (2006). أساسيات علم الاجتماع الإعلامي. النظريات والوظائف والتأثيرات. الطبعة الأولى. القاهرة/ مصر: دار النشر للجامعات.

46/ موريس أنجرس. (2006). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. طبعة ثانية منقحة. (بوزيد صحراوي وآخرون، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.

47/ ناصر جابي. (2008). الجزائر: الدولة والنخب. دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية. منشورات الشهاب.

48/ ناصر جابي. (2006). مواطنة من دون استئذان. الجزائر: منشورات الشهاب.

49/ نور الدين ثنيو. (2015). إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

50/ هربرت شيلر. (2007). الاتصال والهيمنة الثقافية. (وجيه سمعان عبد المسيح، المترجمون) مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

51/ هشام شرابي. (أكتوبر, 1993). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. الطبعة الثانية. (محمود شريح، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

باللغة الأجنبية:

52/ Addi, Lahouari. (1997). *Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie* (Vol. L'Homme et la société). (G. René, Éd.) Paris: L'Harmattan .

53/ Addi, Lahouari. (2002). Sociologie et anthropologie chez Pierre Bourdieu. Paris/France: el Maarifa.

54/ Grim, Nordin. (2012). Entrepreneurs, Pouvoir et Société en Algérie. Alger: Casbah.

55/ Habermas, Jurgen. (2006, Décembre). L'espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise. (M. Launay, Trad.) paris/ France: Payot & Rivages.

56/ Holm, Nicholas. (2017). Advertising and Consumer Society: A Critical Introduction. Palgrave.

57/ Mathieu, Lilian. (2004, juillet). Comment lutter? : Sociologie et mouvements sociaux. Paris, France: les presses de l'imprimerie Stedi. Paris.

ثانيا: مقالات ومداخلات.

_ باللغة العربية:

58/ إدريس الكنبوري. (2018). الشعبوية ونزوعات التفكير السياسي الجديد. مجلة ذوات (47).

59/ بغداد بن ديدة. (2019). أخلاقيات ممارسة العمل الإعلامي الفضائي الخاص في الجزائر. دراسة حالة لقناة الشروق TV. جامعة عبد الحميد بن باديس كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، مستغانم.

60/ بوبكر مصطفاوي، و أحمد المبارك عباسي. (2022). حرية الإعلام والمعالجة الإعلامية للحراك الشعبي في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 13 (1)، 358- 381.

61/ حجام الجمعي، و عبد الرزاق باللموشي. (2018). ثقافة المواطنة في الخطاب الإعلامي الجزائري. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع (8)، 64- 78.

62/ رحال حسينة زياني. (2017). قراءة في قانوني الإعلام لسنتي 1990 و2012. مجلة المعيار (42)، 416- 442.

63/ سامي أحمد، و نهى مختار. (2018). الخطاب الإعلامي ودوره في تسويق المصطلحات السياسية. مجلة العلوم الإنسانية ، 19 (4).

64/ سلامي اسعيداني، و ليلى فقيري. (2016). التجربة الجزائرية في ملكية وسائل الإعلام السمعي البصري...التلفزيون الجزائري ENTV نموذجا. مجلة الرواق (4)، 101- 118.

65/ صبيحة بخوش. (2016). تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (23)، 57- 70.

66/ عبد الرحمان قنشوبة. (2017). الصحافة الجزائرية الخاصة رهانات وتحديات. مجلة تاريخ العلوم (10)، 17- 27.

67/ عبد القادر قندوز. (2015). تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (19)، 140-133.

68/ عز الدين بلقدوري. (2017). أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة من خلال التشريعات وقوانين الإعلام الجزائرية. مجلة الحوار الثقافي ، 6 (1)، 277- 285.

69/ عمر مواس. (2018). ضبط مسار الصحافة المطبوعة والإلكترونية في الجزائر. مجلة متون ، 10 (2)، 62-77.

70/ عيسى شبلي، و نوري دريس. (2022). الرأسمال الخاص والخطاب الإعلامي في الجزائر: دراسة نقدية. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات (1)، 1- 21.

71/ فيصل فرحي. (2013). الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام. قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

72/ كامل حسون القيم، و عادل خليل مهدي. (2010). دور الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة الانتخابية في العراق. مجلة الباحث الإعلامي (9/ 10)، 11- 26.

73/ كريمة بلهواري. (2015). النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة ةالتغيير. المجلة الجزائرية للسياسات العامة (العدد 8).

74/ محمد بكار. (2018). الصحافة الجزائرية ما بين الحربين 1919-1939 صحافة النواب المسلمين نموذجا. مجلة البحوث التاريخية ، 2 (1)، 158-146.

75/ محمد سنينة، و هشام معيري. (2017). محاولة في فهم سوسيولوجيا الهيمنة (قراءة في فكر بيير بورديو). مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، 10 (17)، 110- 120.

76/ مومية عزري. (2019). منهجية مناقشة النتائج في البحث السوسيولوجي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (51)، 86- 109.

77/ وردة بالي. (2017). تطور الصحافة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال. مجلة المفكر ، 1 (2)، 326-298.

78/ وهيبة بشرير. (2015). نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962م. مجلة تاريخ المغرب العربي ، 1 (3)، 134- 147.

79/ ياسين محمد حمد، و طارق عبد الرزاق خالد. (2019). الشعبوية: دراسة في الإطار النظري. مجلة دراسات دولية ، 19 (77/ 78)، 1- 27.

باللغة الأجنبية:

80/ Akacem, Kada., et Benmoussa, Kamel. (2016). Les 'Choix' de Système Économique en Algérie Depuis L'Indépendance. *Revue DIRASSAT , 7* (1).

81/ Boubekeur, Amel. (2013). Rolling either way? Algerian entrepreneurs as both agents of change and means of preservation of the system. *The Journal of North African Studies , 18* (3), 469- 481.

82/ Boudhane, Yamine., et Merah, Aissa. (2012). Espace public médiatique en Algérie à la recherche d'un modèle. *communication and Development , 42*, 367-382.

83/ Buzoianu, Corina. Daba., et Buzoianu, Cristina. Cirtita. (2013). Media Picture Politics: a Communicational Analysis of the Romanian Media Public Space. *Sociologie Romaneasca , 11* (1), 19- 28.

84/ Djefafla, Daoud. (2021). La presse écrite en Algérie et ses contraintes: Les formes et les percussions. *Algerian Journal of Mass Media and Public Opinion Research , 42* (1), 234- 243.

85/ Ferry, Jean. Marc. (1989). Les Transformations de la Publicité Politique. *Hermés- Le nouvel espace public , 4*, 15-26.

86/ Hayko, Goldie. (2010). Effects of advertising on society: A literary review. *Hohonu , 8*, 78-82.

87/ Karim, Rouina., et Souiah, Mehdi. (2014). Journaux Algériens D'oran 1830-1962 Portrait D'une Presse Indigène « Tolérée ». *Revue des sciences humaines , 3* (2), 35-25.

88/ Schudson, Michael. (2000). Advertising as Capitalist Realism. *1 (1)* . Advertising & Society Review.

89/ TUNGATE, MARK. (2007). A GLOBAL HISTORY OF ADVERTISING. *1*. London, United Kingdom: Britsh Library Cataloguing.

ثالثا: رسائل وأطروحات.

90/ رجاء يونس أبومزيد. (مارس, 2012). تحليل الخطاب الإعلامي. الجامعة الإسلامية/ كلية الآداب/ قسم الصحافة والإعلام، غزة.

91/ عبد الغاني بوحلوان. (14 جانفي, 2019). الإعلام الخاص ودوره في إعادة تشكيل المجال العمومي: قناة النهار نموذجا. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ قسم علم الاجتماع: جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر.

92/ عبد الكريم بزاز. (2007/2006). علم اجتماع بيار بورديو. قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا جامعة منتوري، الجزائر.

93/ نهلة عيسى. (2020). أساليب تحليل الصورة. الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية السورية.

94/ نوري دريس. (2016). الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة. سطيف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة سطيف2.

رابعا: المواثيق الرسمية.

95/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (82)، 4- 47.

96/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2016). قانون رقم 16- 01 يتضمن التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية ، 53 (14)، 1- 37.

97/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2012). قانون عضوي 12- 05 متعلق بالإعلام. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2)، 21- 33.

خامسا: مراجع إلكترونية.

98/ إدريس بولكعيبات. (5 01, 2021). تحديد المفاهيم.
https://www.facebook.com/universitecne?mibextid=ZbWKwL. تاريخ الاسترداد 11 01, 2021

99/ جميل حمداوي. (7 مارس, 2015). شبكة الألوكة الثقافية. تاريخ الاسترداد 2 أكتوبر, 2019، من https://www.alukah.net/culture/0/83422/: https://www.alukah.net/culture/0/83422/

100/ لوي ألتوسير. (23 11, 2014). الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية. الجزء الاول . (ترجمة – عمرو خيري. نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بريوستر. المصدر: "لينين والفلسفة ومقالات أخرى"، 1971، المترجمون) http//qira2at.com/2018/11/23/لوي-ألتوسير-الأيديولوجية-وأجهزة-الدولة.

101/ لوي ألتوسير. (19 11, 2018). قراءات (قراءات نقدية معاصرة ج2). تاريخ الاسترداد 20 06, 2019، من https://qira2at.com/.

102/ Bekkis, Noureddine. (2020, 09 21).
https://www.facebook.com/watch/?v=1258781397807869. Consulté le 12 18, 2020, sur https://www.facebook.com/watch/nbekkis/.

ملخص الدراسة.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة بحثا نقديا لفهم طبيعة الخطاب الإعلامي في الجزائر وتفسير علاقاته مع المجتمع والسلطة القائمة، ما يستوجب العودة إلى أهم سياقاته التاريخية التي ساهمت في تشكله وتطوره البنيوي والقانوني والوظيفي، وجعلته أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية التي تعمل ضمن استراتيجيات إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة. وذلك باستخدام منهج الفهم الفيبري الذي يقوم على إعادة إحياء تلك السياقات من جديد والتفكير فيها بطريقة عقلانية بعد اكتمالها، لفهم المعنى من الغايات التي كان يسعى إلى تحقيقها الخطاب الإعلامي في كل سياق من تلك السياقات. لنتوصل إلى أنّ السياقات التاريخية (السياق الاستعماري وسياساته، سياق الأحادية وخياراته الأيديولوجية وسياق التعددية والتحولات الثقافية والسوسيو- اقتصادية المرافقة) قد أفرزت مجموعة من التراكمات والخصائص التي طبعت الخطاب الإعلامي في الجزائر، وجعلته جهازا دعائيا يروج لتصورات السلطة القائمة وقيمها الأيديولوجية لإدامة الوضع القائم.

Abstract: This study deals with a critical search to understand the nature of the media discourse in Algeria and the interpretation of its relations with society and the ruling power, which necessitates a return to its most important historical contexts that contributed to its formation and its structural, legislative and functional development, and made it one of the ideological state apparatuses that work within the strategies of reshaping social reality and reproducing the prevailing dominance relations. This is done using the Weberian understanding approach, which is based on reviving these contexts again and thinking about them in a rational way once completed, in order to understand the meaning of the goals that the media discourse was seeking to achieve in each of those contexts. To conclude that the historical contexts (the colonial context and policies, the context of unilateralism and its ideological choices, the context of pluralism, and the accompanying cultural and socio-economic transformations) have produced a set of accumulations and characteristics that have characterized the media discourse in Algeria, and made it a propaganda device that promotes the perceptions of the ruling power and its ideological values in order to perpetuate the existing situation .

Résumé: Cette étude est une recherche critique pour comprendre la nature du discours médiatique en Algérie et l'interprétation de ses relations avec la société et le pouvoir reignant, ce qui nécessite un retour à ses contextes historiques les plus importants qui ont contribué à sa formation et à son développement structurel, législatif et fonctionnel, et en ont fait un instrument idéologique d'État qui travaille dans les stratégies de remodelage de la réalité sociale et de reproduction des relations de domination. Cela se fait en utilisant l'approche de compréhension wébérienne, qui consiste à faire revivre ces contextes et à les étudier de manière rationnelle après leur achèvement, afin de comprendre le sens des objectifs que le discours médiatique cherchait à atteindre dans chaque contexte. Pour conclure que les contextes historiques (le contexte colonial et ses politiques, le contexte d'unilatéralisme et ses choix idéologiques, le contexte de pluralisme et les transformations culturelles et socio-économiques qui l'accompagnent) ont produit un ensemble d'accumulations et de caractéristiques qui ont caractérisé le discours médiatique en Algérie,

et en a fait un outil de propagande qui promeut les perceptions du pouvoir et ses valeurs idéologiques afin de perpétuer le statu quo.